جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

# أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11- 09-2001

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص العلاقات الدولية فرع الدراسات الآسيوية

إعداد الطالبة:

بلاهدة حنان

إشراف الأستاذ:

د. شعنان مسعود

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بومهدي بلقاسم..............رئيساً

د. شعنان مسعود........ مشرفاً ومقرراً

د. صايج مصطفى..............عضواً

د. بن خليف عبد الوهاب........عضواً

محرّم1434 / ديسمبر 2012



يقول العماد الأصفهاني:

***"... وذلك إنّي رأيت أن لا يكتب إنسانٌ كتابًا في يومه إلّا قال في غده؛ لوغُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على إستيلاء النقص على جملة البشر".***

# إهداء

لعل أوّل من يستحق إهدائي هما من قال

في حقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" أمّك ... ثمّ أمّك... ثمّ أمّك... ثمّ أبوك"

إلى أمي التي هي يُنبوع الحنان وإلى أبي الذي اكتنفني

برعايته... حفزني بكلماته... أعانني بعزيمته فأطال

الله في عمريكما... وأبقاكما دخراً لي ولإخوتي.

وإلى من ترعرعت معهم وكبرت إلى جانبهم وقاسمت

معهم كل كبيرة وصغيرة إلى أخواتي وإخوتي حكيمة،مديحة،

عمر، فاتح، حسام وإسلام الدّين.

وإلى البرعومين الصغيرين سيرين وعبد الرؤوف

وإلى أخواتي الائي منحتني إياهن الحياة: كريمة، فتيحة،

فاطمة، آمال ، مريم، إيمان، نادية، فطيمة، حياة وحكيمة

وإلى كل من شجعني

لإتمام هذا العمل

**الشكر الجزيل**




من لا يشكر النّاس لا يشكرالله، الحمد لله على توفيقه وإحسانه، فله الحمد إقراراً وتعظيمًا لشأنه.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف ، الذي كان نعم المعين والمرشد لي في كامل مشوارهذا البحث.

كما أتوجه بعظيم الشكر ووافر الإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموّقرة، الذين خصّصوا جزءاً من وقتهم الثمين لقراءة هاته المذكرة ، وإعطاءهم لي نصائح وملاحظات ستكون بلا شك سراجًا لي في مشواري العلمي.

كما لا أنسى شكر كل الزملاء الذين لم يبخلوا عليَ بالمساعدة والتشجيع ولو بكلمة.

**فلكم جميعاً جزيل الشكر**

**وعظيم الإمتنان.**


مقدمة

## مقدمة

لقد كان لنهاية الحرب الباردة إنعكاسات كبيرة على العالم ، و منطقة آسيا الوسطى هي الأخرى لم تسلم من إفرازات هذه الحرب وبالخصوص منطقة بحر قزوين . هذا البحر الذي لم يكن سوى بحيرةً مغلقة مقسمة من الناحية النظرية لا العملية بين إيران والإتحاد السوفيتي، حيث يقع أكثر من 85% من شواطئه داخل الحدود السوفيتية، بينما تقع النسبة الباقية داخل الحدود الإيرانية(15%). لكن وبعد تفكّك الإتحاد السوفيتي تمكّنت جمهوريات آسيا الوسطى من الإستقلال الأمر الذي أدى إلى ظهور أربعة دوّل حديثة هي : روسيا الإتحادية ، أذربيجان، كازاخستان ، وتركمنستان ، و طرح هذا الإستقلال معه مكانة الدور الإيراني في هذه المنطقة بصفة عامة وفي منطقة بحر قزوين بصفة خاصة.

وبذلك فقدت إيران حصتها النظرية في هذا البحر، ويظهر ذلك من خلال بروز مشاكل عديدة ومعقدة بشأن النظام القانوني للبحر بين الدوّل المتشاطئة له، وعلى إعتبار أنّه أكبر بحيرة في العالم من جانب، وثالث أكبر منطقة تمتلك إحتياطات نفطية وغازية بعد منطقة الخليج العربي وسيبيريا ، الأمر الذي دفع بالشركات النفطية الكبرى والقوى الفوق إقليمية طوال حقبة التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين للتوجه صوب المنطقة.

ومثلها مثل دوّل الجوار تسعى إيران إلى أن يكون لها دور هام في عملية إستخراج نفط منطقة بحر قزوين، من منطلق أنّها ترغب في إنعاش قطاع الطاقة بها، وأن لا تكون بمعزل عن دوّل المنطقة وأن تمارس دورًا " قياديا" بها ، كونها تمثّل دائرة التماس الأولى مع إيران والمدخل إلى البعد الإقليمي لاسيما باتجاه آسيا الوسطى. ولذلك تسعى إيران للسيطرة على هاته البوابة خاصةً وأنّ الكتل المحيطة بها تحدّ من طموحاتها نظرًا لموازاتها في القوّة أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان كالكتلة التركية غربًا والكتلة الباكستانية شرقًا والكتلة الروسية شمالاً ، وعليه فهو ممرٌ مهمٌ لممارسة النفوذ.

فتحليل أوضاع الطاقة في إيران سيُساعد على تفسير الأسباب التي تجعل هذه القضية تحضى بهاته الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية؛ إذ تعدُّ إيران واحدةً من أكبر الدوّل المنتجة للنفط في العالم، ولكنّ الفوائد المالية لهذا القطاع تراجعت على نحو بارز خلال السنوات الأخيرة مع هبوط الإنتاج وتزايد الإستهلاك الداخلي وتذبذبات أسعار النفط في السوق العالمي.

فبعض التقارير أشارت إلى أنّ إيران لم تعد قادرةً على الوفاء بالحصة التي حدّدتها منظمة الأوبك، وبهذا فإنّ إحتياطات النفط الإيراني المؤكدة سوف تدوم لفترة تزيد على 40 عامًا بقليل، وهذا الذي يدفع إيران إلى ضرورة التوّسع في إستغلال الطاقة فحاولت بذلك أن تكون طرفًا في معادلة إستثمارات الطاقة الكامنة في منطقة بحر قزوين. بيد أنّ مأزق الطاقة في إيران يزداد تأزمًا بسبب التوزيع السكاني الذي يُحدّد الطلب الداخلي والموقع الفعلي للمخزون الذي تملكه من النفط والغاز، وتقع الحصة الرئيسية من ثروة النفط والغاز التي تملكها في الجنوب والجنوب الغربي، بينما غالبية السّكان يعيشون في الشمال.

ومن وجهة النّظر الإيرانية تُعتبر فكرة مقايضة النفط مع كازاخستان وتركمنستان بهدف إستخدامه في السوق الإيرانية، وتعويضه بكميات مساوية تُؤخذ من النفط الإيراني في الحقول الجنوبية وتُشحن إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية تعود بالفائدة الكبيرة عليها.[1]

وتوجّهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو منطقة بحر قزوين تعززّت أكثر بعد أحداث 2001/09/11 والتحولات التي أعقبتها؛ نتيجةً لتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التمركز في أفغانستان وإحياء ما سمي بـ**الطريق الجنوبي**، الذي من خلاله يتم نقل نفط قزوين إلى باكستان مروراً بأفغانستان بعد القضاء على طالبان.

**الإشكالية**

يُعدّ بحر قزوين من المناطق المهمة في مجال الطاقة، وذلك لسببين:

1*إحتياطاته النفطية المكتشفة والمقدّرة بأكثر من 270 مليار برميل إحتياط نفطي محتمل[2].

2*إحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة تصل إلى 162-249 تريليون قدم مكعب والمحتمل إلى282 ترليون قدم مكعب[3].

وعليه فإنّ هاته الإحتياطات بالنسبة لإيران تُعتبر مهمة، خاصةً وأنّ هذا الإقليم الجغرافي يكتسب إهتمامًا واسعًا من المجتمع الدوّلي في ظلّ الأوضاع الجديدة التي شهدها العالم منذ 1991 وقد زادت أهميته بعد أحداث 2001/09/11.

ولعلّ أهمية النفط جعلت التنافس بين الدوّل أمرًا مشروعًا، فهاهي منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين تحضيان بأهمية بالغة، حيث يرى الكاتب الصّحفي **محمد حسنين هيكل** أنّ:" **العراق في نظر أمريكا يقع في قلب المنطقة الحيويّة للمصالح الأمريكية ( الموقع- البترول- وإسرائيل) وهو من موقعه في هذه المنطقة يُهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي للمصالح العليا للأمن القومي الأمريكي فهو إذن بكل المعايير يتحقق وصف الدولة المارقة**"[4] .

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تضع نفسها وكيلاً رسميًا على النفط الخليجي ومنها العراقي بعد أحداث 2001/09/11. كمانجد أنّ المفكر الأمريكي "**زبغينيو بريجنسكي**" يؤُكد على لغة القوّة الأمريكية حيال الهيمنة على مجمل منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين بالقول:" **إنّ على بلاده أن تبحر في مياه غير مضمونة رُسمت خرائطها**

---

[1] جيفري كيمب، " إيران والطاقة في بحر قزوين: إحتمالات التعاون والصّراع"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) : مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2001، ص94.

[2] عبد الحفيظ ديب،"ملامح النّظام الدوّلي الجديد ودور النفط في تبلوره"، **الملتقى الدولّي الأوّل لكلية العلوم السياسية والإعلام حول الدولة الوطنية والتحوّلات الدوّلية الراهنة**، الجزائر: مطبعة دار هومة، 2004، ص549.

[3] دياري صالح مجيد ، **التنافس الدولّي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية**، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص7.

[4] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص 545.

**برداءة، وأن تُقرّر المسلك الخاص بها لتسير فيه وتوفر له الوسائل اللازمة للتكيّف، وتمنع في الوقت نفسه أيّ قوّة إقليمية من أن تملي إتجاه هذا المسلك وإستيعابه".**[1]

وبالفعل هذا ماتسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قواعدها العسكرية في المنطقة وأيضًا من خلال إفتتاحها لخط أنابيب باكو– تبليسي– جيهان في 2005.

وانطلاقًا من هاته المعطيات التي تُبيّن السّعي الأمريكي من أجل السّيطرة على المنطقة النفطية التي تشمل منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين؛ يُمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

- **إلى أيّ مدى يمكن إعتبار منطقة بحر قزوين مجالاً حيوّياً مُهماً في رسم سياسة إيران الخارجية لما تحتويه من إحتياطات نفطية وغازية معتبرة؟.**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ماهي المحدّدات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية؟
- هل بقيّ الطابع الإيديولوجي مُلازماً للتحرك الإيراني على المستوى الخارجي؟
- ماهي مكانة المتغيّر النفطي في السياسة الخارجية الإيرانية؟.
- فيما تكمن أهمية منطقة بحر قزوين؟.
- ماهي طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية في هاته المنطقة؟.
- وإلى أيّ مدى يُمكن إعتبار تبعات الحادي عشرمن سبتمبر(2001) مُتغيّراً رئيسياً في التحرك الإيراني نحو منطقة بحر قزوين؟.
- وماهو مستقبل هاته السياسة في ظلّ المنافسة الدوّلية والإقليمية التي تعرفها المنطقة ؟.

**حدود الإشكالية**

**1. المجال المكاني:**

تشمل هاته الدراسة منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وبالأخص بحر قزوين والدوّل المتشاطئة له، وهي إيران التي تطلّ عليه من ناحية الجنوب ، وتركمنستان من الجنوب الشرقي، وكازاخستان من الشمال الشرقي ، روسيا من الشمال الغربي وأذربيجان من الجنوب الغربي.

**2. المجال الزماني:**

تعود المرجعية الزمانية لهاته الدراسة إلى ما بعد أحداث 2001/09/11، ذلك أنّ هذا التاريخ وضع معادلة جديدة في العلاقات الدوّلية، ألا وهي أولوية الطاقة ومصادرها في السياسات الخارجية للدوّل خاصة بعد الإطاحة بطالبان في أفغانستان وإحتلال العراق ؛ وتزايد التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى فتوجّست الدوّل من هاته السياسة ، وإيران وبحكم مُشاطئتها لبحر قزوين غيّرت من سياستها تجاه منطقة بحر قزوين بما يضمن لها أكبر إمداد ممكن للنفط.

---

[1] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص13.

**فرضيات الدراسة**

من أجل الإحاطة بالموضوع تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تُشكل البيئة الداخلية بمتغيراتها (الجغرافية، البشرية، السياسية، العسكرية والإقتصــادية)، والبيئة الخارجية بمتغيراتها (الإقليمية والدوّليــة) محــدّدات عامــة للسياســة الخارجيــة الإيرانية.
- ✓ إنّ إفرازات البيئة الجيوسياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ووفاة الخميني، أضــفت الإعتدال والحوار كمبدأين أساسيين للسلوك الخارجي الإيراني.
- ✓ كلّما تمكنت إيران من إستغلال ميزتها كدولة مهمة في سوق النفط العالمي، كلّمــا مكّنهــا ذلك من مقاومة العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها بسبب برنامجها النّووي.
- ✓ ربّما الأهمية التي تحضى بها منطقة بحر قزوين مردُّها الميزة الجيوبوليتيكية التي جعلتهــا تقع في قلب أوروبا الآسيوية.
- ✓ إنّ السياسة الخارجية الإيرانية نحو محيطها القزويني تُحرّكها الجغرافيا السّياسية، ويُعتبــر المشروع الإيراني لنقل النفط من قزوين نحو الأسواق العالمية دليلٌ على هذا التوجه.
- ✓ تُعتبر خطوط أنابيب النفط المجسّدة في منطقة بحر قــزوين بعــد أحــداث 2001/09/11 سبباً رئيسياً في التوجه الإيراني نحو هاته المنطقة.
- ✓ كلّما زاد عدد اللاعبين المتنافسين في منطقة بحر قزوين، كلّمــا أدى ذلــك إلــى تحجــيم وتقويض الدور الإيراني في هاته المنطقة.

**أهمية الموضوع**

يكتسي موضوع أهمية النفط في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قــزوين بعد أحداث 2001/09/11 أهمية بالغة، وذلك بسبب تحوّل هاته المنطقة إلى واحدة مــن المنــاطق ذات القيمة الإستراتيجية العليا في سياسات الــدوّل المتشــاطئة، خاصــة وأنّ الولايــات المتحــدة الأمريكية بعد هاته الأحداث عملت على نشر قواعدها في دول تلك المنطقة، وقــد أدى هــذا إلــى تزايد المخاوف الإيرانية الناتجة عن تمركز قوات عسكرية أمريكية لمكافحة الإرهاب في كل مــن أوزباكستان وقيرغيستان وطاجاكستان في إطار العمليات التي شُنت في أفغانســتان، إلــى جانــب المخاوف من سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على الموارد النفطية لمنطقة آسيا الوســطى بما فيها منطقة بحرقزوين، ومما يُثير المخاوف الإيرانية الدّعم الأمريكي لانضمام كازاخستان إلــى خط أنابيب باكو-جيهان الذي ينقل النفط الأذربيجاني إلى تركيا عبر جورجيا، وهو الأمــر الــذي برز بشكل واضح مع قرار رؤساء جورجيا و تركيا وأذربيجان البدء في بناء المرحلة الأولى مــن خط أنابيب التصدير الرئيسي في سبتمبر 2002 أي بعد عام على أحداث 2001/9/11؛ وبالتــالي تمّ إستبعاد إيران من تصدير نفط أذربيجان بشكل فعلي، وهذا الذي جعل إيران تتبنى متغيّر الــنفط في سياستها الخارجية وبدا هذا واضحًا عندما حدّد "**عباس ملكي**" وكيل وزارة الخارجية الإيرانيــة

لشؤون البحث والتدريب السياسي محاور إهتمام السياسة الخارجية الإيرانيـــة فـــي ثـــلاث قضـــايا أساسية هي:

1. ضمان طريق النفط عبر مضيق هرمز.
2. إستغلال كافة السبل لدعم التنمية داخل إيران.
3. الإتجاه شمالاً نحو الجمهوريات الإسلامية الوليدة لضـــخامة المصـــالح هنـــاك وبالخصـــوص النفط في منطقة بحر قزوين.

**مبرّرات إختيار الموضوع**

وتتلخص في الآتي:

**1.الذاتية:**

- رغبتنا في البحث في مجال الطاقة (النفط) بالنسبة للدوّل المنتجة له لا المستوردة، خاصـــةً وأنّ معظم الدراسات تُركز على أهمية الطاقة (النفط) بالنسبة للدوّل الكبـــرى كالولايـــات المتحدة الأمريكية والصين.
- إهتمامنا بموضوع أهمية النفط القزويني في السياسة الخارجية الإيرانيـــة، ومـــن منطلـــق كونها دولة منتجة للنفط مرده الإعتبار الجيوسياسي للموقع الجغرافي لإيران، فهـــو الـــذي جعلنا نقبل على هذه الدراسة التي تختلف عن الدراسات السابقة حول أهميـــة الـــنفط فـــي توجيه سياسات الدول، لأنّ أهميته بالنسبة لإيران تكمن في عملية نقله وتوصيله للأســـواق الخارجية(دولة ترانزيت)، إضافة إلى عوائده.
- الرغبة في مواصلة البحث مستقبلا.

**2.الموضوعية**

- محاولة تبيان حيوية منطقة بحر قزوين بالنسبة لإيران، لما تحتويه من موارد ومحزونـــات نفطية وغازية من ناحية، ومن ناحية أخرى تبيان أهميـــة إيـــران لهـــذا البحـــر وللـــدوّل المتشاطئة له باعتبارها دولاً حبيسة، ما يفتح مجالاً واسعًا أمام التجارة وطرق المرور في إيران خاصة وأنّ لإيران ميزة جيوبوليتيكية داخل المنطقة تكمن فـــي مقاســـمتها الحـــدود لمعظم هاته الدول.
- محاولة تبيان أنّ أهمية النفط في السياسات الخارجية للدول ومنها إيـــران، مـــن شـــأنه أن يؤدي إلى تنافس بين القوى الإقليمية والدولية كما هو الحال في منطقة بحر قزوين، والذي يُمكن له أن يسلك منحًا آخر وهو ظهور إضطرابات وصراعات في المنطقة.
- محاولة توضيح أهمية منطقة بحر قزوين في سياسة إيران الخارجية من خلال كونه يُمثـــل بديلاً لتنمية الجزء الشمالي من إيران ذو الكثافة السّكانية العالية.
- محاولة تبيان أنّ النفط بالنسبة لإيران ليس ثروة فقط بقدر ماهو مورد إســـتراتيجي يتمتـــع بأبعاد سياسية لما له من تأثيرات سياسية على إستقرارها.
- معرفة الأهداف التي ترمي إليها إيران من خلال سيطرتها على منطقة بحر قزوين.

- معرفة إنعكاسات عدم التوافق بين الدول الإقليمية المتشاطئة لبحر قزوين حول تقسيمه وتبعات ذلك على منطقة آسيا الوسطى ككل.
- معرفة الخيارات المطروحة أمام إيران في سبيل المحافظة على إمتيازاتها في منطقة بحر قزوين.

**أدبيات ومصطلحات الدراسة**

**1.الأدبيات السابقة**

**أ.باللّغة العربية:**

في إطار هدا البحث، هناك مجموعة من الأدبيات السابقة التي تقاطعت مع هذه الدراسة، أو تناولت بعضًا من عناصرها نذكر منها:

**1.** الدراسة التي قام بها "**فوزي درويش**" في كتابه: **(التنافس الدولّي على الطاقة في بحر قزوين)**، فقد إقتصر في كتابه على منطقة بحر قزوين كمجال جغرافي، وقام بإجمال أساليب الدول المتنافسة عمومًا، وتطرق إلى دور إيران في لعبة التنافس هاته، حيث تطرق إلى السياسة الإيرانية في هاته المنطقة والتي تميزت بالإبتعاد عن التوجه الإيديولوجي الذي طبع السياسة الخارجية الإيرانية منذ إنتصار ثورتها، وتبنيها لسياسة واقعية برغماتية تكون فيها المصالح القومية والتجارية الموجه الأكبر لهاته السياسة، ويُقدّم أمثلة عن هذا التوجه البرغماتي، حيث أشار إلى العلاقات الإيرانية – الأرمينية في مقابل علاقاتها مع أذربيجان، فالأولى علاقات جيّدة والثانية علاقات يكتنفها التوتر والإضطراب بسبب الدعم الإيراني لأرمينيا ضد أذربيجان، هذا المثال يُبيّن أنّ الإسلام في حدّ ذاته ليس هو القوّة المحركة بالنسبة لسياسة إيران في هاته المنطقة.

وهي مثلها مثل غيرها تقوم بدور نشيط في تنمية مصادر الطاقة في قزوين، من خلال قيامها بتوقيع إتفاقات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف مع دول منطقة بحر قزوين. وباعتبارها دولة متشاطئة فإنّها تُشارك مشاركة فعالة في تقرير النظام القانوني لإقتسام ثروات بحر قزوين، وعليه فقد أظهرت هاته الدراسة التنافس القائم على النفط في منطقة بحر قزوين ودور الأوضاع الجيوبوليتيكية فيها.

**2.** الدراسة التي قامت بها "**إيمان محمود إبراهيم**" في كتابها: **(الصّراع الإقليمي والدولّي حول بترول منطقة بحر قزوين)**، إقتصرت في دراستها على بحر قزوين، حيث تطرقت إلى جغرافية بحر قزوين، وتطرقت إلى حقول البترول والغاز الطبيعي، وتركيبها الجيولوجي وتعرضت لإيران وحقولها النفطية ولمشروعات تصدير البترول، ورصدت الموقف الإيراني من إستغلال مواردالطاقة في المنطقة من خلال تواجدها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والتجاري في المنطقة من خلال علاقاتها مع دول المنطقة؛ وأشارت إلى نظام المقايضة النفطية الذي تتبعه السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين، وقد خلُصت إلى أنّ سياسة

إيران في منطقة بحر قزوين تقوّضها السياسات الأمريكية بالعقوبات المفروضة عليهـا ، والتـوتر القائم مع أذربيجان الذي يُعزّز التواجد الأمريكي ومعه التركي في المنطقة.

**3.** الدراسـة التـي قـام بهـا الطالـب " **علـي لـراري**" والتـي تحمـل عنـوان: **(الرّهانات الأمنية والنفطية في آسيا الوسطى)**، إقتصرت دراسته على منطقة آسيا الوسـطى بمـا فيها بحرقزوين، حيث تطرق في جزء من مذكرته لبحر قزوين ووضعه القانوني، وإلـى المنافسـة التي تعرفها هاته المنطقة خصوصًا بحر قزوين، وتوصل إلـى أنّ الإنفتـاح الـذي انتهجتـه دول المنطقة بعد تفكّكها عن الإتحاد السوفيتي هو سبب من أسباب التنافس الذي تعرفه.

**4.** الدراسـة التـي قـام بهـا " **فـرح الزمـان أبـو شـعير**" والتـي تحمـل عنـوان: **(إيران وبحر قزوين: معادلة للصّراع وتقسيم النفوذ )**، تناولت هاته الدراسة الأهمية التي تمثلهـا منطقة بحر قزوين للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتطرق إلى النظرة التي تحكم التوجه الإيرانـي نحوها، حيث ترى إيران أنّ نفط وغاز المنطقة لا يقل أهمية عن نظيـره فـي الشـرق الأوسـط، وسُيسهم في تأمين الحاجات النفطية للشركات الغربية وللولايات المتحدة الأمريكية ، كمـا تسـعى إيران جاهدةً للتوصل إلى إتفاق يسمح بالإستغلال المشترك لسطح البحر وللثروات الكامنـة فـي أعماقه، وبحسب الباحث فإنّ الهواجس الأمنية والمنافسة الإقليمية والدوّلية هي أكبر تحدي يعترض السياسة الإيرانية في المنطقة.

**ب. باللّغة الإنجليزية:**

**5.** الدراسـة التـي قـام بهـا "**Mustafa Aydin**"والتـي تحمـل عنـوان: **( Security and Geopolitics in Post - Soviet Eurasia)** **( الأمـن والجغرافيـا السياسـية فـي أوراسـيا مـا بعـد السـوفيتية)**، المنشـورة فـي **Insight Turkey, Vol. 3, No. 4, October–December 2001**
تطرقت هاته الدراسة إلى التغيّرات التي شهدتها العلاقات الدوّلية بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي، فقـد رأى الباحث أنّ الظهور المفاجئ لدول آسيا الوسطى والقوقاز كان له الأثرعلى كل من الأوضـاع المحليـة والعالميـة. فبحسـبه فـإنّ هـذا التفكّـك أدى إلـى وضـع الـدول المسـتقلة حـديثاً (آسيا الوسطى والقوقاز) بشكل ثابت في حسابات الجغرافيا السياسية و ذلك لسببين **الأوّل** إكتشـاف أنّ بعض هاته الدول تقبع على موارد طبيعية ضخمة خاصة البترول والغاز، و**الثـاني** أنّ بعـض هاته الدول تمّ إدخالها سريعاً فيما وُصف بصراعات عرقية، فالتنافس بين القوى الخارجية المتعددة على النفوذ فيها هدّد ولدرجة كبيرة بعدم الإتفاق والعداء وإحتمال التدخل العسكري، ولهذا بـرزت قضايا الأمن الدولي والسياسي التى لم تكن قائمة قبل تفكّك الإتحاد السوفيتى.

ويرى الباحث أنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي أعاد إحياء اللّعبة الكبرى من جديد، فحسبه حلّـت تركيا وإيران محلّ روسيا وبريطانيا العظمى فى سعيهما للسيطرة على النفوذ فـي المنطقـة، فقـد تميزت اللّعبة الكبرى الجديدة بوجود عدد كبير من اللاعبين متضـمنة روسـيا وتركيـا وإيـران والصين والغرب. كذلك فإنّ هاته اللّعبة لم تشهد فقط تدخل الحكومات فيها ولكن تـدخل الشـركات

الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال المنافسة الإقتصادية على خطوط الأنابيب والأسواق الجديدة، فقد تطرق الباحث إلى السياسات المتبعة من قبل الدول السابقة الذكر في المنطقة للسيطرة على موارد الطاقة.

ويرى الباحث أنّ إيران أقلّ الدول إهتماماً بسرعة تنمية المعروض النفطي من قزوين بسبب إحتياطاتها النفطية فى جزءها الجنوبي، إضافةً إلى عدم قدرتها على إستغلال الممكن من هاته الإحتياطات بسبب الحظر الأمريكى ، وتطرق الباحث إلى النّظام القانوني للبحر حيث يرى أنّ النقاش بين الدول المحيطة يدور حول تعريف قزوين هل هو بحر أم بحيرة ؟ فى حين أنّ المشكلة الحقيقية كما تظهر هى مشكلة توزيع المنافع.

وحسبه فإنّ إيران كانت حريصة بشدة على عدم إعطاء إنطباع بأنّها تسعى إلى عدم الإستقرار فى المنطقة من خلال إعتقادها الثورى، وأشار الكاتب إلى العلاقات الإيرانية – الأرمينية في مقابل العلاقات الإيرانية – الأذرية، فخلُص الباحث إلى القول أنّ المصالح الإقتصادية والحسابات المتعلقة بالجغرافيا السياسية وليس الدّين هي من تُسيطر على توجهات السياسة الإيرانية في المنطقة، وأشار إلى أنّ المشاكل الإقتصادية الداخلية تُعيق التوجه الإيراني نحو المنطقة لأنّ إيران لايمكنها أن تقدم المال والتكنولوجيا لدول المنطقة في ظلّ العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها.

**6.** الدراسة التي قامت بها"**Eva Rakel**" في كتاب:
**«Central Eurasia in global politics conflit, security and development»**
**(أوراسيا الوسطى في السياسة العالمية: الصراع، الأمن والتنمية)**،المحرر من قبل:
**(Mehdi Parvizi Amineh** and **Henk Nouweling )**، دراستها حملت عنوان:
**(Paradigms of Iranian Policy in Central Eurasia and Beyond)**
**(نماذج من السياسة الإيرانية في أوراسيا الوسطى ومابعدها)**، حيث ترى الباحثة أنّه ومنذ تفكّك الإتحاد السوفيتي، وجدت إيران نفسها طرفاً في لعبة عظمى جديدة من أجل السيطرة على موارد الطاقة في أوراسيا، فوفاة الخميني وتفكّك الإتحاد السوفيتي شكّل فرصةً مواتية لأطراف حكومية وغير حكومية لكسب المزيد من النفوذ في المنطقة، لما تحتويه من موارد طبيعية وموقع إستراتيجي ولأهميتها التاريخية باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق والغرب.

وبحسب الباحثة فإنّ لإيران دورٌ مهمٌّ في المنطقة فيما يتعلق بالسلام والأمن، فهي تُعتبر شريكاً جذاباً للتعاون مع الدول الأوراسية، وأيضاً يُمكن إعتبارها جسراً للممر الأوراسي لإحتواءها على ممرات عبور طبيعية بين بحر قزوين والخليج العربي، وإحتواءها على موانئ تصدير نفط مهمة.

وقد تطرقت الباحثة إلى علاقة إيران بدول المنطقة القزوينية والدول الفاعلة في المنطقة، فعلى الرغم من الخصومة التاريخية بين روسيا و إيران، إلاّ أنّه وبعد تفكّك الإتحاد السوفيتي أدركا البلدين أنّ مصالحهما متماثلة في أوراسيا، وقدمت أمثلة عن هذا التماثل في المصالح من خلال دعمهما لإرمينيا ضدّ أذربيجان ، معارضتهما للنفوذ التركي في المنطقة ولخط أنابيب

باكو – تبليسي – جيهان ، ومند 1995 شرعتا في بناء علاقة إستراتيجية فصارت روسيا واحدة من المورّدين الرئسيين للأسلحة لإيران. وبالنسبة لتركيا فقد أشارت الباحثة إلى أنّ التنافس التاريخي بين البلدين في المنطقة لازال قائماً ومستمراً؛ وقدمت مثالاً على ذلك إستقته من النزاع حول إقليم "ناجورنو كراباخ"، حيث وقفت تركيا إلى جانب أذربيجان وإيران كانت في صف أرمينيا، ومع ذلك فقد رأت الباحثة أنّ هناك عدّة مجالات تعاون بين الطرفين خاصةً فيما يتعلق باستغلال وتصدير موارد النفط والغاز في أوراسيا.

وتطرقت أيضاً لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أشارت إلى التوتر في العلاقات بينهما بسبب البرنامج النووي والدعم الإيراني لحركات المقاومة، فبحسبها هذا كان له إنعكاس على المشروع الإيراني لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين نحو الأسواق العالمية، وإلى تجديد العقوبات المفروضة عليها وخاصة **(قانون داماتو)**. وبالنسبة لعلاقاتها مع دول منطقة بحر قزوين أشارت إلى البعد البرغماتي المنتهج من قبل القيادة الإيرانية في المنطقة، حيث إبتعدت عن النزعة الإيديولوجية التي طبعت سياستها الخارجية بعد إنتصار ثورتها، وتوصلت إلى أنّ مشروعها لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين هو وجه من أوجه برغماتية سياستها الخارجية.

وخلُصت في الأخير إلى القول بأنّ إيران وحتى الآن فشلت في تطوير سياستها الخارجية إتجاه دول المنطقة، والسبب في ذلك يعود إلى إشكالية العلاقات الإيرانية مع الغرب وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية ، فهاته الأخيرة تُشكل عقبةً أمام طموحات إيران في المنطقة.

**2.مصطلحات الدراسة:**

المصطلحات المحورية في دراستنا تتمحور حول:

**1. السياسة الخارجية:**

تُوجد مجموعة من التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية، غير أنّ الملاحظ عليها هي تباينها من مفكر إلى آخر، فيُعرفها **محمد السيّد سليم** على أنّها: " **برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الدولي**"[1].

في حين يرى كل من"**أميلي بلوم وفريدريك شاريلون**" أنّ: " **السياسة الخارجية تُمثل إحدى السياسات العامة، بحيث تقوم الدولة من خلالها بالتعبير الرسمي من جهة، ومتابعتها الدائمة لمصالحها القومية من جهة أخرى**".[2]

ولتباين التعريفات يُمكن أن نعرّف السياسة الخارجية على أنّها: " **الإستراتيجية العامة للدولة التي تسعى من خلالها لتحقيق أهداف معينة في بيئتها الخارجية**".

---

[1] محمد السيّد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت ( لبنان ): دار الجيل، 2001، ص 12.

[2] Amélie Blom et Frédéric Charillon, **Théories et Concept des Relation Internationales**, Paris(France) : Hachette Livre, 2001, p95.

**2. النفط (البترول):**

البترول كلمة ذات أصل لاتيني تتكون من كلمتين **بيترا (Petra)** وتعني **الصّخر**، و**أوليوم (Oleum)** وتعني **الزيت**، فكان بذلك الإسم **بتروليوم (Petroleum)** ومعناها **زيت الصّخر**.

وهوعبارة عن سائل قاتم اللّون يحتوي على عدّة مئات من المركبات الكيماوية، منها ماهو غاز كالبوتان ومنها ماهو سائل كالبنزين ومنها ماهو صلب كالقطران. ( للمزيد أنظر إلى: المطلب الأوّل من المبحث الأوّل من الفصل الثاني للدراسة).

**3. الأمن الطاقوي:**

يُقصد بالأمن الطاقوي تأمين القدر الكافي من مصادر الطاقة للإستعمالات الصّناعية والشخصية، وبما أنّ النفط أهم مصدر طاقوي فإنّ الحصول عليه يُعتبر ضرورة حيوية، ولأنّ معظم الدول الصناعية الكبرى غير قادرة على تأمين كل حاجياتها النفطية، فإنّ سياستها الأمنية والطاقوية ستتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية في العالم بشتى الوسائل.

**4. بحر قزوين:**

ويُقصد به ذلك التجمع الكبير للمياه المالحة وهو غير مُتصل بالمحيطات، فهو إذن عبارة عن مسطح مائي مغلق، يقع شمال غرب آسيا، محصورٌ بين أذربيجان، إيران، كازاخستان، تركمنستان وروسيا. يبلغ امتداده من الشمال للجنوب نحو 1200كلم، ومساحته تُقدر بنحو 370.000 كلم$^2$، ومنسوب مياهه 28 متراً وتصلُ أعماقه إلى أكثر من 2000 متر. ويحتوي البحر على مكنونات في أعماقه كالثروة السمكية وخصوصاً سمك الكافيار، وأيضاً يحتوي على موارد طاقوية كالنفط والغاز.( للمزيد أنظر إلى: المطلب الأوّل من المبحث الأوّل من الفصل الثالث للدراسة).

**5. حوض بحر قزوين:**

هو مكان تجمع مياه البحر أي المنطقة التي يشغلها البحر ففي إطاره (الحوض) يُصبح لكلّ دولة قطاع خاصٌ بها، وتصير الدول التي تحدّه ( أذربيجان، إيران، كازاخستان، تركمنستان وروسيا) تتقاسم السيادة على سواحله.

**6. منطقة بحر قزوين:**

هي تلك المنطقة التي تقع في مركز الكتلة القارية بين أوروبا وآسيا وملتقى للحضارات القديمة، ومعبراً تاريخياً للتبادل الإقتصادي والتفاعل الديني والثقافي بين الشرق والغرب. تضم البحر والحوض والدول المتواجدة على سواحله (أذربيجان، إيران، كازاخستان، تركمنستان وروسيا)، تُضاف إليهم الشركات البترولية الغربية ومن وراءها دولها وكل القوى المؤثرة في المنطقة، التي تتدخل وتُؤثر في سياسات الدول المتشاطئة لبحر قزوين كتركيا ، الصين والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لقضية الإكتشافات والإستثمارات الدّولية لإحتياطي البترول والغاز في المنطقة. فصارت محل إلتقاء من جهة وتصادم من جهة أخرى لتضارب المصالح بين العديد من الفواعل الإقليمية والدولية.

وستعتمد الدراسة على مصطلح منطقة بحر قزوين لأنّه أشمل من البحر والحوض معاً، وباعتبار ماتشهده المنطقة من منافسة على طرق تصدير نفط وغاز المنطقة ، فإنّ هذا سمح بدخول أطراف جديدة ماعادا الدول المتشاطئة للمنطقة، وعليه فدراسة السياسة الخارجية الإيرانية في بحر قزوين ستكون في الإطار الشامل الذي يدخل فيه البحر والحوض معاً وهي منطقة بحر قزوين.

**7. الدول المتشاطئة لبحر قزوين:**

ويُقصد بها تلك الدول التي تُطل على جزء من بحر قزوين وتكون سواحلها جزء منه، فأذربيجان تُشاطئ بحرقزوين من جهة الجنوب الغربي، إيران من الجنوب وكازاخستان من الشمال الشرقي، تركمنستان من الجنوب الشرقي وروسيا من الشمال الغربي. وتتوزع السواحل القزوينية المقدرة بـ 6379 كلم$^2$ على كل هاته الدول، فنجد 640 كلم$^2$ في الأراضي الإيرانية، 820 كلم$^2$ في جمهورية أذربيجان، 1900كلم$^2$ في كازاخستان والمتبقي المقدر بـ4729 كلم$^2$ تتقاسمه روسيا وتركمنستان.

**8. الإستراتيجية:**

الإستراتيجية في أصلها مصطلح عسكري، مشتق من كلمة يونانية **(Strategeos)**، وتعني فن قيادة وإدارة الجيش. ومصطلح الإستراتيجية أصله عسكري، وتاريخياً إرتبط لفظ الإستراتيجية بفن الحرب وإدارتها، فأصبح يعني نظرية إستخدام المعارك كوسيلة لتحقيق هدف الحرب.

ويمكن تعريفها على أنّها: " **علم فن وضع الخطط والوسائل التي تُعالج الوضع الكلي، الذي تُستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هذه السياسة التي يتعذر تنفيذها بوسائل أخرى**".[1]

**9. الجيوستراتيجية:**

( الجغرافيا الإستراتيجية) تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي: الموقع، والحجم، والشكل، والإتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان. فهي إذن دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.[2]

---

[1] عبد الولي الشميري، **الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء**، ط2، الإسكندرية(مصر): مطابع ستاربوس للطباعة والنشر، 1993، ص18.

[2] سعود عابد، **الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية** ، ت، ت 2011/6/27، على الرابط الإلكتروني: http://www.alriyadh.com

**10. الجغرافيا السياسية:**

( الجيوبولتيك ) هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:[1]

**1.** تعريف **هارتسون: "تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التباين في الظاهرة السياسية من مكان إلى آخر وتدخلها مع التغيرات التي تحدث في سطح الأرض الأخرى، وبخاصة في المكان الذي يقيم فيه الإنسان".**

**2.** تعريف **جاكسون:" مجال الدراسة في الجغرافيا السياسية ينحصر عند دراسة الظاهرة السياسية في إطار الأراضي".**

**3.** تعريف **كوهين روزنثال:" تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة دور المتغيرات المكانية "الجغرافية" في العمليات السياسية".**

وعليه فالجغرافيا السياسية هي بالأساس ترتكز على إبراز شخصية الدولة كظاهرة متكاملة، إضافةً إلى أثر العلاقات الدولية في هذا الكيان السياسي.

يُمكن القول أنّ: الجغرافيا الإستراتيجية هي الشقيقة الثانية للجغرافيا السياسية، وتُشكل معها لوحة مزدوجة ومنسجمة تزوّد القائد السياسي والعسكري بأسلوب موحد للإقتراب من المشاكل المترابطة بالضرورة في العالم الراهن ، وهي تحظى بشرعيتها تدريجياً لأنّها تُعالج مجموعة العلاقات الأساسية في الحياة الحديثة للدول.[2]

فالعلاقة بين هذه المصطلحات تتحدّد في:

الإستراتيجية بعناصرها: السياسية، الإقتصادية، القدرات العسكرية والمعلوماتية – **أعم وأشمل**– وتحوي في طياتها كلٌ من الجغرافيا الإستراتيجية و السياسية التي هي جزء من الجغرافيا الإستراتيجية.

**11. التنافس:**

هو مفهوم **سياسي** يُشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعاداً إقتصاديةً أو سياسيةً لتحقيق مصالح أو مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي. بينما يُعرّف الصراع الدولي بأنّه ذلك الموقف الذي ينتج عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وأنّه يرتبط بعدّة أمور مثل: الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه، وحجم الموارد والإمكانيات التي تُخصص للصراع ، ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع.

---

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، ط1، بيروت (لبنان): دار المنهل اللبناني ،2009، ص ص 16-17.

[2] بيير سيليربيه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، (ت: أحمد عبد الكريم)، ط1، دمشق(سوريا): الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص84.

**منهجية الدراسة**

وقد اعتمدنا على:

**1.التحليل الجيوسياسي:**

إنّ خصائص منطقة بحر قزوين وموقعها الجغرافي المتميّز، وأيضاً الموقع المميّز لدولة إيران، دفعنا إلى اللجوء إلى التحليل الجيوسياسي، فهو ضروري لأنّه يُركز على دور العوامل الطبيعية في تحديد سلوك الدولة الإيرانية وحتى الدول المتشاطئة لبحر قزوين.

وبما أنّ دول منطقة بحر قزوين الثلاث (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) دول حبيسة ستظهرحاجة هاته الدول إلى تصريف مواردها الطبيعية خاصةً النفط، فعن طريق التحليل الجيوسياسي يُمكن لنا فهم إعتمادية هاته الدول على طرق وممرات النفط والغاز، وهنا تظهر أهمية العامل الجغرافي كطرف في معادلة القوة بالنسبة للدولة الإيرانية من خلال موقعها الجيوبوليتيكي بإطلالتها على البحار المفتوحة ، ودوره في توجيه سياستها الخارجية نحو هاته المنطقة. ولأنّ المسائل الأمنية كالحدود، التوزيع الجغرافي للعرقيات والأقليات تدخل هي الأخرى في إطار التحليل الجيوسياسي، فهي تُؤخذ في عين إعتبار صنّاع القرار في طهران ، لما لها من تأثير على علاقات الدولة الإيرانية بمحيطها القزويني.

**2.المنهج التاريخي:**

هو المنهج الذي يُستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الإجتماعية الحاضرة، و يمكن القول بأنّ التاريخ معمل للعلوم الإجتماعية يُنمي معرفة الباحث و يثري أفكاره، و يعطيه عُمقاً في البحث، ولكي يستفيد أيّ باحث من التاريخ عليه أن يستعين ببعض القواعد والأسس المنهجية التي تتعامل مع الوقائع أو المعطيات التاريخية[1].

يستند هذا المنهج إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، لأنّه لايُمكن فهم وإدراك أيّة حالة سياسية إلاّ بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطوّرها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثمّ إستنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يُمكن إستخدامها بشكل صحيح، وقد تمّ إستخدامه في مواضيع متعددة، إنطلاقاً من أنّ الظاهرة السياسية لا يُمكن فهمها إلاّ في إطارها التاريخي، ويُعتبر هذا المنهج ضرورياً لأنّ الظاهرة السياسية لها إمتدادات زمنية ولكي يتسنى فهمها لابدّ من العودة إلى التاريخ.

إنّ توظيف المعطيات التاريخية ضروري جداً لفهم حاضر الدولة الإيرانية من جهة، وفهم حاضر منطقة بحر قزوين والتنافس الإقليمي والدولي عليها من جهة أخرى، فهو يُساعد على فهم الإرتباطات التاريخية بين دول منطقة بحر قزوين والدولة الإيرانية.

---

[1] عمار بوحوش و محمد محمود الدنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص ص 103- 104 .

### 3. المنهج التحليلي الوصفي:

هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي مُنظم من أجل الوصول إلى أغــراض معينة في الدراسة[1]، توظيف هذا المنهج يظهر من خلال جمعنا ودراســتنا لمعطيــات التفــاعلات الإيرانية في منطقة بحر قزوين، ودراسة هاته التفاعلات كماهي في الواقع العملي ووصفها وصــفاً كمياً أو كيفياً، باستخدام منطق الوصف القائم على الإستنباط وذلك من أجل تحديد الطبيعة الســببية للتفاعلات الحاصلة في منطقة بحر قزوين من أجــل الوصــول إلــى فهــم الظــاهرة السياســية قيد الدراسة.

## الإطار النظري

### 1. النظرية الواقعية:

هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، تستند هاتــه النظرية باختصار، إلى أنّ الإنسان شريرٌ بطبعه وتميل غريزته إلى العنف والتســلّط والسّــيطرة، وتظهر هاته الغريزة في أوقات النزاعات والحروب والصراع على السلطة، والدولة هي الصــورة العاكسة لغريزة العنف والتسلط والسيطرة وبسط النفوذ على الساحة الدولية التي لا تُحكــم بخلُــق أو قانون أو مبادئ أو مُثُل وإنّما يحكمها منطق القوة لا قوة المنطق.

وانطلاقًا من هذا الفكر فمامن دولة إلاّ وتسعى إلى تقوية نفسها بهدف تغيير وضعها إلــى الأفضل،-كيف ذلك؟- يكون ذلك عن طريق التمدّد والإتساع والحفاظ على وضعها الــراهن علــى أقل تقدير، غير أنّ الملاحظ هوأنّ الظهور بالقوة بات هدفاً في حدّ ذاته بالنسبة للدول.

ويُعتبر" **هانس مورغانتو**" من أبرز رُواد النظرية الواقعية في شقها الكلاسيكي، وهو يرى في كتابه "**السياسات بين الأمم**" **(Politics Among Nations)** أنّ سلوك أيّ دولة ينطلــق مــن سعيها نحو القوة ، وأنّ الدولة في سياستها الخارجية تبحث عن أحد الخيارات التالية:[2]

الكفاح من أجل:

---

[1] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، ط1، بودواو (الجزائر) : المكتبة الجزائريــة، 2005، ص 156.

[2] أحمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، القاهرة ( مصر): مكتبة الأنجلو مصرية، 1985، ص 38.

1. الحفاظ على القوة ويكون ذلك بدعم الوضع الراهن.

2. زيادة القوة ويكون ذلك بتوسيع قوتها فيما يُسميه مورغانتو بـــ**الإمبرالية***.

3. إظهار القوة وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها.

وعليه واستناداً إلى حجم القوة التي تملكها الدولة ماديةً وعسكريةً، يزداد التأثير السياسي لها فيمن حولها من دول العالم، وتصير بذلك مصلحة الدولة فوق كل إعتبار. فبحسب "مورغانتو" فإنّ المصلحة هي جوهر العملية السياسية فهي تظهر في:

1. عملية صنع القرار، فهي تُعتبر الإطار الذي يُوجه صانع القرار أثناء صياغة السياسة الخارجية.

2. أنّها المعيار أوالمقياس الذي نستطيع من خلاله تقييم نجاح أو فشل السياسة الخارجية.

3. أنّها مرادفة للقوة تتميز بطابع سياسي عسكري لأنّها تتعلق بكيفية الحصول على القوة وتعزيزها.

وبالمقابل، فإنّ النظرية النيوواقعية التي يتزعمها "**كينيث وولتز**" تغفل الطبيعة البشرية وتُركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة لـــ "وولتز"، فإنّ النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. فهذا النظام فوضوي (بمعنى إنتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي ظلّ فوضويته نجد أنّ كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، وهذا ما يدفع الدول الضعيفة إلى السعي لإيجاد نوع من التوازن بدلاً من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء، وخلافاً لـــ "مورغانتو" فإنّ "وولتز" يعتقد أنّ النظام الثنائي القطبية أكثر إستقراراً من النظام المتعدّد الأقطاب.

إحدى الإضافات المهمة للواقعية تمثلت في ظهور التوجهين **الهجومي** و**الدفاعي** ويتزعمهما كل من "**روبرت جرفيس**"، و"**جورج كويستر**"، و"**ستيفن فان إيفيرا**". هؤلاء الباحثون يعتقدون بتزايد إحتمالات الحرب بين الدول كلّما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرًا من القدرات الهجومية فإنّه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين

---

* **الإمبرالية أو (نموذج السياسة الإمبرالية)** حسب "**مورغانتو**"هي السياسة التي تهدف إلى الإطاحة بالوضع القائم، وقلب علاقات القوة القائمة بين دولتين أو أكثر، وهي سياسة تنشأ عن وجود ثلاثة أوضاع:

1.إمّا التفوق الكبير في قوة أحد الدول. /2.أو نتيجة لانتصار دولة على مجموعة من الدول./3.أو نتيجة لفراغات سياسية في دول ضعيفة، تجتذب الدول القوية وتُسهل لها العمل.

ولها ثلاث أهداف: 1.إمّا السيطرة الإقليمية. /2.أو إقامة إمبراطورية قارية./3.أو هيمنة عالمية.

ولها ثلاث أشكال: 1.الإمبرالية العسكرية وتنشد الفتوحات العسكرية، مستخدمة قوتها العسكرية كأداة للتوسع والإنتشار./2.الإمبرالية الإقتصادية وتهدف إلى السيطرة على الموارد الإقتصادية للشعوب الأخرى./3. الإمبرالية الثقافية وتهدف إلى إحلال ثقافة الدولة الإمبرالية محل الثقافة المحلية. (**المصدر:** عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، خرايسية ( الجزائر): طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 196–197).

الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، وهذا يُمّكن الدول من إمتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تُقلّص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

أمّا الواقعيون ذو النزعة الدفاعية، فيرون أنّ الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل القدرات النووية الإنتقامية). وليس من المفاجئ أن نجد "وولتز" وغيره من النيوواقعيين الذين يرون أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة، يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية. وهكذا فإنّه وبنهاية الحرب الباردة تحولت الواقعية التشاؤمية لـ "مورغانتو" والمستمدة من الطبيعة البشرية إلى تبني نبرة أكثر تفاؤلية.[1]

من خلال الواقعية يُمكن فهم السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين، وذلك بتفسير العلاقة الترابطية بين القوة و المصلحة، فإيران تستخدم ميزتها الجيوبوليتيكية لتحقيق مصالحها في منطقة قزوين ما يُؤمن لها إستمرارية لعبها كلاعب مهم في المنطقة. و سعيها المستمر في سبيل الحصول على المكانة الإقليمية وحتى الدولية.
وهذا كله في سبيل تحقيق المصلحة القومية التي تُعتبر عاملاً حاسماً في سياسة إيران، على إعتبار أنّ نوع المصلحة هي التي تحدّد طبيعة العمل السياسي.

### 2. نظرية صُنع القرار في السياسة الخارجية:

لقد إقتحمت نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية ميدان دراسة العلاقات الدولية ، وكانت في بداية الخمسينات من طرف "**ريتشارد سنايدر**" و"**آليسون**"، وهي مثلها مثل النظريات الأخرى ظهرت في ظرف ما لتكريس سياسة ما ، فقد تزامن ظهورها والحرب الباردة التي كانت على أشدّها بين الإتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي خلق عدّة أزمات في عدّة مناطق ، وهذا كان له الأثر في إيجاد نظرية تُساير الواقع المعيشي في تلك الفترة. وبذلك أتت نظرية صنع القرار من أجل تحديد – من يصنع القرار؟– ومن يتخذه ؟– وما هي العوامل والأطر المؤثرة في العلاقات بين الدول؟.

يُقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يُمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، و ترمي كل القرارات إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. في حين إتخاذ القرار يتجسد في الإختيار بين عدد من البدائل المتاحة لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة.

إنّ نظرية صنع القرار تُركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، فهي تُساعد على تحديد – كيف تعمل الدولة (أو صُناع القرار)؟

[1] ستيفن وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعدّدة**،(ت : عادل زقاع وزيدان زياني)، د . ع . م، د. ت. ن، ص3.

– و لماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟–، و تُركّز أيضًا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النُظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تُحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال إتخاذ قرارات خارجية محدّدة تُبرز بها الدول إتجاهاتها و تدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتفاعل معهم.[1]

تُركّز هاته النظرية على اللاعبين الأفراد الذين هم صُناع قرارات الدولة، و على إعادة بناء الموقف كما تمّ تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يُعدّ مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

يرى "**ريتشارد سنايدر**" أنّ بؤرة بحث العلاقات الدولية يجب أن تكون حول المواقف، و ردود الأفعال، والتفاعلات بين الدول. فبالنسبة إليه الدولة هي على وجه التحديد مكوّنة من صُنّاع القرار، و موقف الدولة هو الموقف المتخذ من قبل هؤلاء الذين يتصرفون باسمها.

يبني "**ريتشارد سنايدر**" نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها أنّ: " **أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة يكمن في التحليل على مستوى الدولة**"، وبالتالي فإنّ الإطار النظري للنموذج يُركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادرعن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي، الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأوّل فيشكّل بذلك تفاعلاً، وتكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكوين أنماط معينة من التفاعل التي يُطلق عليها نموذج صناعة القرارات، و يصيغ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية:[2]

**أ. البيئة الداخلية لصنع القرار**: تتمثل في:

- البيئة غير الإنسانية.
- المجتمع.
- البيئة الإنسانية ( الثقافة، السكان).

**ب.الهيكل الإجتماعي والسلوك**: ويتمثل في:

- الإتجاهات القيمية الكبرى.
- الإتجاهات المؤسساتية الكبرى.
- السمات الكبرى للتنظيم الإجتماعي.
- الأدوار والتخصصات المختلفة.
- الجماعات والوظائف.
- الإتجاهات المجتمعية ( الرأي العام، المشاركة).

---

[1] توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**.ط3، عمّان ( الأردن): دار وائل للنشر، 2006، ص 117.

[2] عامرمصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص357.

**ج.عملية صنع القرار وصناع القرار**

**د.الفعل**

**هـ.البيئة الخارجية لصنع القرار:** وتتمثل في:

- البيئة غير الإنسانية.
- ثقافات أخرى.
- مجتمعات أخرى.
- دول وحكومات.

وفقاً لما طرحه "سنايدر"، فإنّ مضمون هاته النظرية يتناول العلاقة بين البيئة الداخلية و البيئة الخارجية وتأثيرها على عملية صناعة القرار، وأيضاً للعلاقة بين صانع القرار و المنظمات، و تختلف ردود الأفعال من جميع الأطراف فيما يتعلق بقرار معين.

ومن وجهة "ريتشارد سنايدر" فإنّ المتغيرات المتحكمة في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية يُمكن تحديدها في:[1]

1. إنّ البيئة المحيطة بصانع القرارهي التي تتحكم في إدراكه و نمط تقديره للموقف المواجه بناءاً على المعطيات المطروحة أمامه في البيئة الخارجية.

2. تتحدّد عناصر عملية صناعة القرار في:

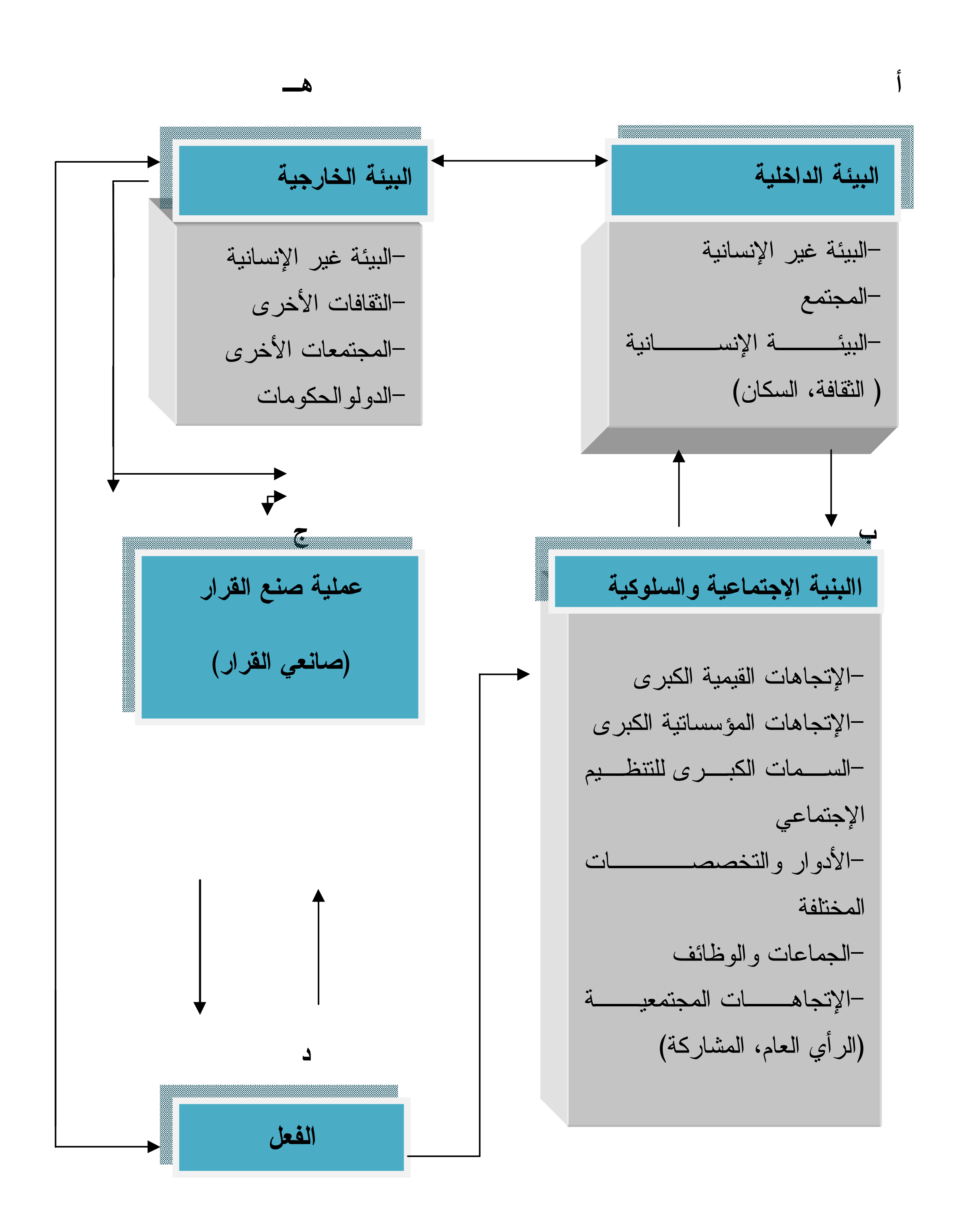
- اللاعبون أو اللاعب.
- الأهداف.
- الوسائل.
- الموقف.

3. عملية صناعة القرار عملية معقدة تتدخل فيها مجموعة كبيرة من العناصر منها على سبيل المثال شبكة الإتصالات، حجم تدفق أو توفر المعلومات و نوعية الضغوط التي يتعرض لها صانع القرار، و مستوى المركز الوظيفي الذي يشغله، و الإتجاهات الخاصة، و إتجاهات الرأي العام.

تتمّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة من خلال مشاركة عدد كبير من الهيئات، يُطلق عليها البيئة الداخلية للقرار أو الوحدة القرارية، و لكلّ هيئة وظيفة تُؤديها داخل الوحدة القراررية.

ومن خلال الشكل التالي يُمكن فهم نموذج صناعة القرار لـ" سنايدر"

[1] نفس المرجع، ص ص 358- 359.




**شكل رقم -01- نموذج سنايدر لصناعة القرار**

في جميع النظم هناك ثلاث مراحل رئيسية في عملية صنع القرار وهي:[1]

**المرحلة الأولى: المرحلة السابقة على صنع القرار:** وهي المرحلة التمهيدية التي تتفجر فيها مشكلة معينة تتطلب حلاً سريعاً أو آجلاً أو على مراحل أياً كانت طبيعتها. وهي مرحلة التأمل والإستيعاب.

**المرحلة الثانية: مرحلة صنع القرار:** وهي مرحلة الدراسة والإعداد والبحث عن البدائل والتقييم والتوصل إلى الحل الملائم من خلال هيكل النظام السياسي السائد (شخص قائد أو زعيم أم مؤسسات ونظام لصنع القرار). وهذه المرحلة لو عرفت بشكل كامل وتوفرت الوثائق اللازمة لأسهم ذلك في التقييم الموضوعي الشامل للقرارات السياسية. إلاّ أنّه في حقيقة الأمر وكما أشار لذلك **(جوزيف فرانكل)** إلى "**أنّ سيادة طابع الغموض على ما يحدث داخل هذه المرحلة يُسبب إرتباكاً شديداً في التعرّف على حقيقة ما يتمّ ويُصبح التحليل السياسي للقرار مبتوراً**". وهذه المرحلة تكشف لنا إلى حد كبير عمن شارك في صنع القرار، وفي إختيار البديل الأفضل، وعدد الذين شاركوا والأدوار المختلفة للبعض دون غيرهم أو لجميع من شارك؟ أو بعبارة أخرى تكشف هذه المرحلة عما دار بالفعل حتى تمّ الإستقرار على القرار النهائي.

**المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ وما بعد القرار:** وهي مرحلة الإعداد والتهيئة للبيئة المحيطة للتنفيذ بعد الإعلان عن القرار وإتخاذ الإجراءات الملائمة لذلك. ثمّ متابعة القرار المتّخذ وتقييم الوضع للتصحيح وإتخاذ إجراءات جديدة للتغلب على المشكلات الناجمة عن التنفيذ المتوقع منها أوغير المتوقع، وهو الأمر المعروف بالتداعيات.

ومن خلال تحليل هاته المراحل الثلاث يُمكن تقييم القرار ومدى نجاحه أو إخفاقه، وذلك بصورة علمية واضحة.

ولأن ّنظرية صنع القرار تُساعدنا في تفسير السياسة الخارجية، لأنّها تُعتبرالطريقة المثلى لتوضيح -كيفية عمل الدول؟ ولماذا هذا العمل إتجاه قضية ما؟- ، فإنّ إعتمادنا عليها يظهرعند دراسة توجهات القيادة الإيرانية نحو منطقة بحر قزوين، ورؤيتهم لمدى أهمية هاته المنطقة كمجال حيوي مهم لممارسة النفوذ، مع أخذهم في عين إعتبارهم إفرازات البيئتين الداخلية والخارجية عند توجيه سياستهم نحو هاته المنطقة لأنّها تلعب الدور الأوّل في بلورة صياغة هاته السياسة، فمن خلالها سنتمكّن من التعرف على مدى تكيّف السياسة الإيرانية مع المؤثرات الخارجية التي تعرفها منطقة بحر قزوين.

---

[1] جمال علي زهران، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي (رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)**، د. ع. م، د. ت.ن ، ص ص 22-23 .

### 3. النظريات الإستراتيجية في الجغرافيا السياسية:

يرتبط تأثير البيئة الجغرافية في السياسة الدولية والعلاقات الدولية بعلم الجغرافيا السياسية (Geopolitics)، الذي يُفسر ويُحلل الظاهرة السياسية إستناداً للبيئة الجغرافية، وتتجه نظريات الجغرافيا السياسية في مجملها إلى أنّ البيئة و خاصة الجغرافيا تُعتبر المتغيرالرئيسي في تكييف السلوك السياسي لأنّها تختص بدراسة دور المتغيرات المكانية في العمليات السياسية.

يرى " فريديريك راتزل" الذي يُعتبر من رُواد ومؤسسي الفكر الجيوبوليتيكي أنّ: "**السياسة الخارجية للدول تتحدد بالحيز المكاني الذي تشغله الدولة نفسها، فهي عنده وحدة عضوية من الأرض والسكان، وهي شبيهة بالكائنات الحية التي يرتبط نموها بمقدار الحيز المكاني الذي تتحرك فيه، وهذا يعني وُجود علاقة طردية بين الدولة والمساحة التي تشغلها، فهاته الأخيرة تكبر وتتوسع بكبر مساحتها، وتتدهور وتتقلص بتقلص مساحتها، والمكان أيضاً يُؤثر ويتأثر بالصفات السياسية للجماعة التي تسكنه، بينما الموقع يُضفي عليه الصبغة التي تجعله دائم الإختلاف عن الأماكن الأخرى**"، وعليه فإنّ نشاط الإنسان والدولة حسب "راتزل" هما نتاج للحيز المكاني الذي يشغُلانه.[1]

وحسب " راتزل" دائماً فإنّ الحدود هي مناطق للصراع والصدام بين الدول القومية، ويعود السبب في نظره إلى أنّ حدود الدولة ليست نهائية ولا هي دائمة، بل هي مُتغيرة حسب قدرة وحيوية الدولة، ففي رأيه الحدود الثابتة تُشكل عائقاً أمام نُمو وتوسع الدول وهذا الذي يؤدي للصراع.

" **هالفورد ماكيندر**" هو الآخر أعطى أهمية لتأثير البيئة الجغرافية، في قوة الدولة وسلوكها على المستوى الخارجي، في"**نظرية قلب العالم**" التي طرحها لأوّل مرة عام 1904 في مقالة بعنوان: " **المحور الجغرافي للتاريخ** "، ركّز فيها على **القوة القارية للدولة**، تنطلق هاته النظرية من فكرة أساسية هي" **أنّ إمتلاك الدولة لموقع قاري معين يُمكّنها من بسط نفوذها الخارجي على أقاليم ودول أخرى** "، وقد سمى ماكيندر كلاً من أوروبا، آسيا وإفريقيا **بجزيرة العالم** ، وإعتبر منطقة شرق أوروبا بأنّها **قلب هاته الجزيرة ( قلب العالم )**.

فقلب العالم عند "ماكيندر" هي تلك المساحة الشاسعة التي تضمُ أوروبا وآسيا، والتي تمتد من الفولجا حتى نهر اليانجتسي، ومن جبال الهمالايا حتى المحيط المُتجمد الشمالي...، وخارج هاته المنطقة المحورية، هناك قوس داخلي كبير يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين، كما أنّ هناك قوساً خارجياً يضم بريطانيا، إفريقيا الجنوبية، أستراليا، أمريكا واليابان، فجزيرة العالم تضُم قارات أوروبا، آسيا وإفريقيا، وتلتف حولها المناطق الأرضية الأصغر مساحة في العالم.[2]

---

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق الذكر، ص224.

[2] نفس المرجع، ص 229.

وتأسيسًا على ذلك، يُمكن الإشارة إلى المزايا التي تتمتع بها آسيا الوسطى (بحر قزوين):[1]

1.التمركز في آسيا الوسطى يُتيح الإطلالة الأكثر سهولة، والأقل تكلفة باتجاه:

أ. العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال.

ب. العمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي.

ج. العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب.

د. العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي.

هـ.العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب.

وجميع هاته المناطق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها، وممارسة النفوذ فيها.

2. السيطرة على موارد آسيا الوسطى تُتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الإتحاد الأوروبي.

3. السيطرة على ممرات آسيا الوسطى تُتيح السيطرة على الممرات البرّية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تُتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى.

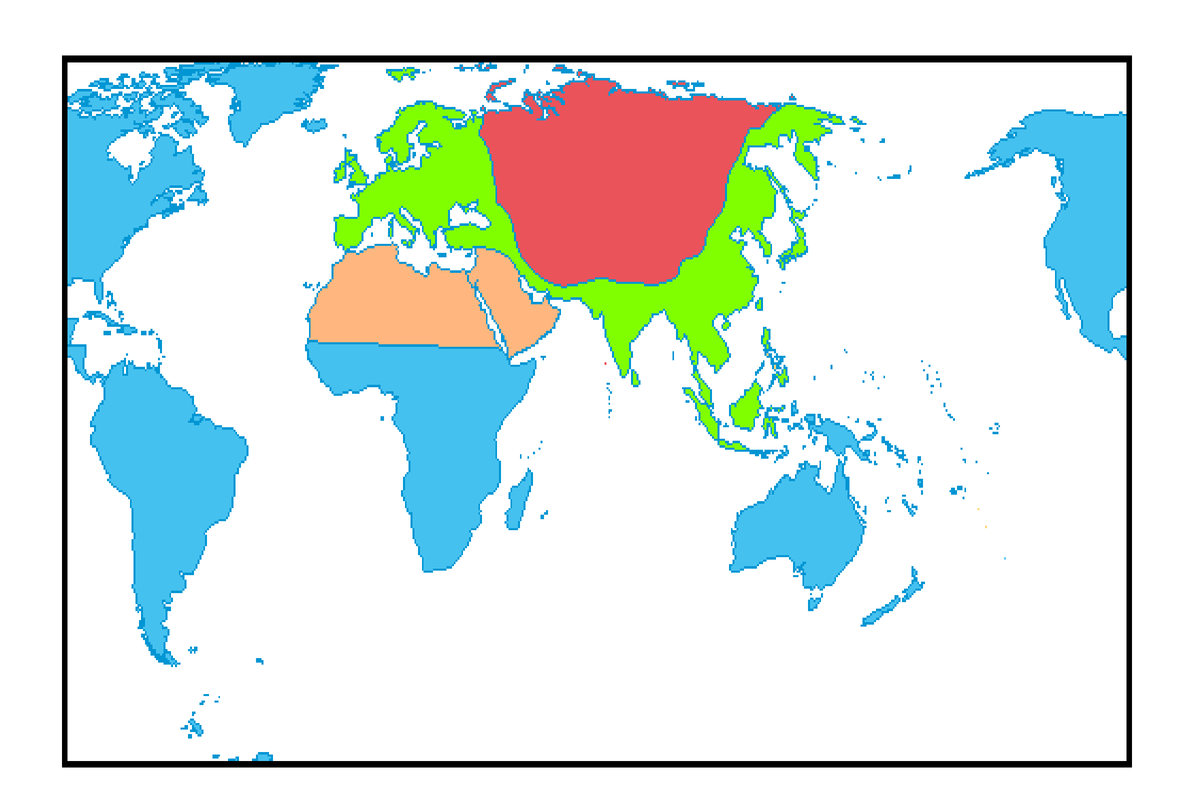
وبما أنّ منطقة بحر قزوين( آسيا الوسطى) والقوقاز تتسم بأهميتها الجيواستراتيجية وجيوسياسية لأنّها تُمثل ما اعتبره **ماكيندر** قلب العالم :" **فإنّ من يُسيطر على منطقة أوروبا الشرقية يسيطر على القلب، و من يسيطر على القلب يتحكم في أوراسيا، و من يتحكم في أوراسيا يتحكم في العالم...**"[2]

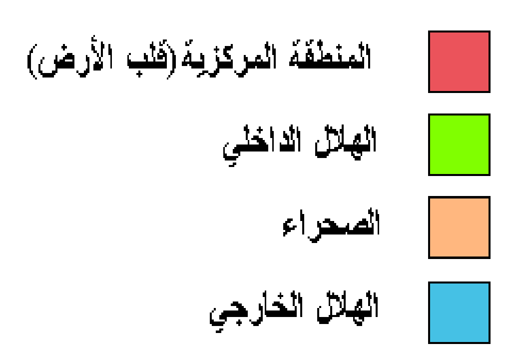
وتُوضّح الخريطة التالية نطاق قلب العالم أو قلب الأرض ( المنطقة المركزية) حسب طرح " ماكيندر".

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي،**الأزمةالآسيوية بوصفها إحدى إشكالات النظام الدولي الجديد**، ت، ت 2011/03/28، على الرابط الإلكتروني :www.hasnlz.com

[2] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،(ت: وليد عبد الحي)، بيروت (لبنان): كاظمة للدراسة و النشر والتوزيع، 1985، ص 48.






**خريطة رقم -01- نظرية قلب العالم لــ ماكيندر.**

**المصدر: www.almoqatel.com**

ومنه وبحسب "ماكيندر" فإنّ منطقة أوراسيا ستكون محور السياسة العالمية، بإعتبار أنّهـا ذات موقع إستراتيجي هام لغناها بالموارد والثروة.

تعرضت نظرية قلب العالم للإنتقاد من قبل" **نيكولاس سبيكمان**" على أساس أنّه بالغ فـي أهمية "القلب" وقلّل من أهمية الهلال الداخلي( الهامش القاري) ودعا إلى ضرورة تصحيح أطروحة "ماكيندر" لتصبح على المنوال التالي:

" **من يتحكم في حوافي الإقليم يستطيع أن يحكم أوراسيا، وبالتالي يتحكم في العــالم**"[1]، ومنه فإنّ"سبيكمان" رأى أنّ منطقة الهــلال الــداخلي هــي ذات أهميــة إســتراتيجية أكثــر مــن منطقة قلب العالم– كيف ذلك؟.–

تظهر أهمية منطقة الهلال الداخلي أو الهامش القاري عندما تتمكن أيّ قوة من إقامة نقــاط إتصــال في هاته المنطقة، فإنّه بإستطاعتها تطويق ومحاصرة منطقة القلب، وأيضــاً منعهــا مــن التمــدّد والتوسع وإختراق جدار الهلال الداخلي. وفي نفس الوقت تتمكن دول الهلال الداخلي مــن خــلال موقعها ذاك من إكتساب مكانة على المستوى الدولي وتعزيز أهداف سياستها الخارجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكنت تركيا في أثناء الحرب الباردة ومن خلال موقعها في جنوب شرق أوروبا وجنوب آسيا ( أي في منطقة تُعد جسرًا بين المعسكر الغربي والشــرقي) ، مــن تعزيــز قوتهــا ومكانتها عن طريق إكتساب عضوية في الحلف الأطلسي منذ 1952، كما تمكنــت باكســتان مــن إكتساب وزن وفعالية على المستوى الدولي بسبب مُجاورتها لكل من أفغانستان وإيــران، أي فــي منطقة جدُ إستراتيجية في الحرب على الإرهاب.

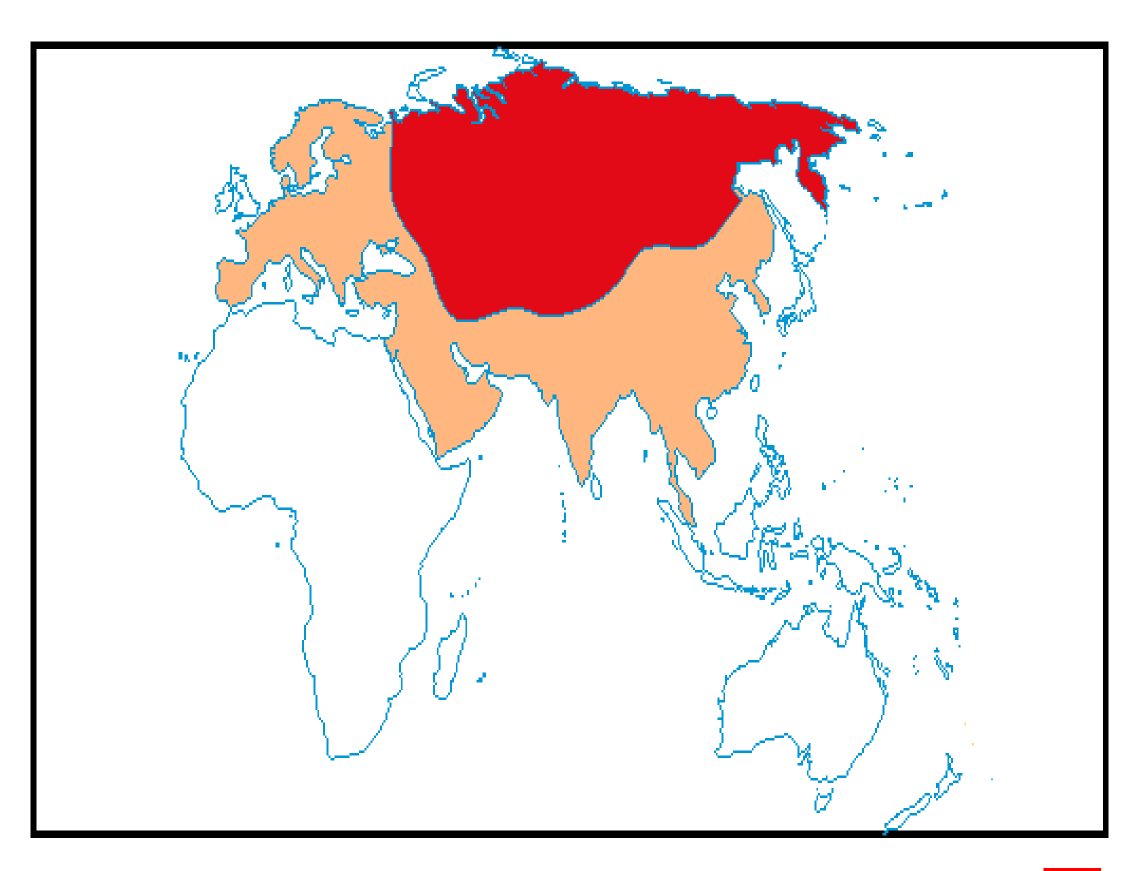
ومنه من يُريد السيطرة والقوة العالمية يجب أن يضع في الإعتبار مايلي:[2]

- من يُسيطرعلى الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.
- ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

وتُوضح الخريطة التالية نطاق الهامش القاري ( الهلال الداخلي) حسب طرح " سبيكمان".

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق الذكر، ص 233.

[2] خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط1، بيروت (لبنان): منشورات الحلبــي الحقوقية، 2011، ص 341.




**خريطة رقم -02- نظرية الهامش القاري لـــسبيكمان.**

**المصدر: www.almoqatel.com**

" **زبغينيو بريجنسكي**"* هو الآخر يُؤكد أنّ العامل الجغرافي لازال يحــتفظ بأهميتــه ودوره في العلاقات الدولية بما فيها منطقة أوراسيا، فعلى الرغم من التطورات التي أدخلتهــا التكنولوجيــا الجديدة على عوامل القوة من جهة، ورغم التغيّرات الجيوسياسية التي أصابت خارطــة العلاقــات الدولية بعد الحرب الباردة، ظلّ العامل الجغرافي مُتغيراً حاسمًا وجوهرياً في العلاقات الدولية.

يرى أنّ تاريخ العلاقات الدولية الذي عرف أشكالاً مختلفة من النزاعات، سببها كان حــول السيطرة على الأرض، وأنّ الإمبراطوريات على مرّ العصور قامت من خــلال الإســتلاء علــى

* **زبغينيو بريجنسكي**: كان مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس " **جيمي كارتر**"، أصدر كتاباً يحمل عنوان:" **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**"، تزامن صدور هذا الكتاب مع إنتهاء الحرب الباردة ، من خلاله أكّد على الأهمية الجيوبوليتيكية لأوراسيا.

المواقع الجغرافية الحيوية، وعلى الرغم من تدهور قومية الدول العظمى وتلاشـي إيـديولوجيتها، إلاّ أنّ المنافسة على الأرض لازالت قائمة.

إنّ أوراسيا حسب "برجنسكي" هي القارة الأكبر في العـالم وهـي المحـور فـي مجـال الجيوبوليتيكا، تُسيطر القوة التي تتحكم في أوراسيا على إثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأوفر في مجال الإنتاجية الإقتصادية، فبسط السيطرة على أوروبا يستتبعه أوتوماتيكيـاً إخضـاع إفريقيا ، الأمر الذي يجعل نصف العالم الغربي وأوشيانا بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزيـة من الناحية الجيوبوليتيكية. وبالنسبة للسكان والثروات فيها، نجد أنّ حوالي85% من شعوب العـالم يعيشون في أوراسيا، وفيها أيضًا تُوجد معظم ثروات العالم سواء كانـت مخبـوءة تحـت ترابهـا أو ظاهرة في مشاريعها وأعمالها، وهي تُنتج حوالي 60% من إجمالي النـاتج القـومي العـالمي وتوجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم، وهي أيضًا موطن الدول الأقـدر سياسيًا والأكثر ديناميكية في العالم، فالدول الست التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية في ضـخامة الإقتصاد وحجم الإنفاق على التسلح العسكري تقع في أوراسيا، وفي أوراسيا أيضًا توجـد جميـع الدول النووية المعلنة في العالم بإستثناء واحدة، وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثـر سـكاناً فـي العالم والدولتان الأكثر تطلعًا إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي.[1]

والأهمية الجيوبوليتيكية لأوراسيا لا تعود إلى طرفها الغربي (أوروبا) الذي مازال موطنـاً لجزء كبير من القوة الإقتصادية والسياسية في العالم، وإنّما يعود أيضاً إلى الطرف الشرقي (آسـيا) الذي صار مُؤخراً مركزاً حيوياً للنمو الإقتصادي والتأثير السياسي.

إذن أوراسيا حسب " برجنسكي" هي **رقعة الشطرنج** التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، هاته الرقعة بيضوية الشكل لا تشغل لاعبين إثنين بل عدّة لاعبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة، حيث يستقراللاعبون الرئيسيون فـي الغـرب والشـرق والمركـز والجنوب، وتحتوي النهايتان الغربية والشرقية للرقعة على مناطق كثيفة بالسـكان، جيّـدة التنظـيم ومزدحمة بعدد من الدول القوية، وينتشر النفوذ الأمريكي المباشر في الطرف الغربي الصغير مـن أوراسيا، أمّا الطرف البري في أقصى الشرق فهو موطن اللاعب الـذي يـزداد إسـتقلالية وقـوة ويُسيطر على كم هائل من السكان بينما يُوفر موطن منافسه النشيط – المقتصر على بضعة جـزر مجاورة والنصف من شبه الجزيرة في الطرف الشرقي الأقصى – محطاً للنفوذ الأمريكي.[2]

ومابين النهايتين الغربية والشرقية تمتد مساحة وسطية واسعة قليلة السكان، وإلى الجنـوب من تلك السهوب الأوراسية المركزية الواسعة تقع منطقة تجمع بين الفوضى السياسـية ومصـادر

---

[1] زبغينيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى( الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية )**،( ت: أمل الشرقي)، ط1، عمان ( الأردن ): الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص48.

[2] نفس المرجع، ص51.

الطاقة الغنية، وتمتلك أهمية عظمى بالنسبة لدول أوراسيا الغربية والشرقية معاً، وتضم في المنطقة الجنوبية الأدنى دولة كثيفة السكان تتطلع إلى الهيمنة الإقليمية .[1]

تساءل "برجنسكي" في ظلّ هاته التوليفة المركبة من القوة في أوراسيا – عن كيفية تعامـل الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها قوة عالمية مع مجمل علاقات القوة الأوراسية المركبة؟

بما أنّ أوراسيا عند "برجنسكي" هي رقعة الشطرنج الكبرى التـي سـوف تـدور عليهـا المعركة المستمرة بين القوى العالمية من أجل الحصول على الزعامـة السياسـية العالميـة، ممّـا يستوجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بما يلي:[2]

- أن تظلّ الولايات المتحدة الأمريكية معنيةً بالبعد الجيوبوليتيكي بتوظيفهـا لجميـع أبعـاد النفوذ المستجدة ( التكنولوجيا،الإتصالات والمعلومات، التجارة والمـال) فـي أوراسـيا؛ بطريقة تجعلها هي المرجع والحكم السياسي من خلال خلقها لتوازن مستقر في القارة تقوم على رأسه.
- أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية ظهور أيّ متحد أوراسي، يكون قادراً على السـيطرة على أوراسيا وبالتالي يكون قادراً على تحدي الزعامة الأمريكية.
- الهدف النهائي للسياسة الأمريكية في أوراسيا هو تشكيل جماعة دوليـة مُتعاونـة، الأمـر الذي يُؤدي إلى ظهور شركاء متوافقين إستراتيجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية بشـكل يُسهل إقامة نظام أمني يشمل أوراسيا كلها.

ومجمل القول؛ فإنّه وعلى الرّغم من التطور العلمي والتكنولوجي اللذان يلعبان دوراً مُهمـاً في إعادة ترتيب العوامل المقرّرة لسلوك الدول كفواعل رئيسية في العلاقات الدولية، فـإنّ العامـل الجيوبوليتيكي لازال مُحافظاً على أهميته ودوره كمصدر مؤثر في تقرير السياسة الخارجية للـدول ذات التطلعات التوسعية في العالم، وحتى تلك التي تُريد إسـتثمار ميـزة موقعهـا الجيوبـوليتيكي كإيران التي تقع ضمن نظرية النطاق الهامشي (الهلال الداخلي) لـ "سبيكمان"، كما أنّها تقترب من نقطة الإرتكاز الجغرافي وهي شرق أوروبا والتي أسماها ماكيندر بقلب اليابس في أوراسيا، وهـذا يجعل من إيران دولة مهمة بالنسبة لأوراسيا وخاصةً آسيا الوسطى والعكس صحيح، لتكون بـذلك الجيوبوليتيكا تفاعل إيجابي بين المكان الجغرافي من جهة، وما يختزنه هذا المكـان مـن ثـروات طبيعية من جهة ثانية، وأخيراً ما يتميز به هذا المكان من موقع إستراتيجي قياساً بمواقع أخرى في العالم وهذا ماينطبق على إيران ومنطقة بحر قزوين.

---

[1] نفس المرجع، ص52.

[2] نفس المرجع، ص 12.

**تصميم البحث**

للقيام بهذا البحث وللإلمام بمختلف جوانبه، إرتأينا تقسيمه إلى أربعة فصول:

في **الفصل الأوّل** تمّ التطرق إلى المحددات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي لها إنعكاس على توجهاتها، فقد تمّ تناول المحدّدات الطبيعية والبشرية، السياسية والعسكرية، الإقتصادية والخارجية، مع تبيان تأثير كل محدّد على السياسة الخارجية الإيرانية.

أمّا **الفصل الثاني** فتناولنا فيه النفط كمحدد في السياسة الخارجية الإيرانية، بدءاً بذكر النفط إكتشافه، أهميته الإستراتيجية ومكانته في السياسة الدولية و مصادره البديلة ، إنطلاقاً من ذلك تطرقنا إلى المتغير النفطي في سياسة إيران الخارجية من خلال التطرق إلى النفط الإيراني عبر التاريخ ، ثمّ موقع ودور النفط في الإقتصاد الإيراني، ومن ثمّ التطرق إلى النفط والسياسة الخارجية الإيرانية وكيف تستخدمه إيران لتنمية إقتصادها من جهة ، وإستعماله ورقة ضغط لمواجهة الضغوطات الممارسة عليها حول برنامجها النووي من جهة أخرى.

وفي **الفصل الثالث** تطرقنا فيه إلى إيران و منطقة بحر قزوين، حيث تناولنا فيه منطقة بحر قزوين من الناحية الجغرافية، موارد المنطقة، دول المنطقة ، كما تطرقنا إلى تاريخ إكتشاف النفط في المنطقة والنظام القانوني للبحر وإلى أهمية نفطها في ظلّ تزايد الطلب العالمي على النفط، بعدها تطرقنا إلى السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة طبيعتها وأهدافها، ورصدنا واقع العلاقات الإيرانية مع الدول المتشاطئة لبحر قزوين (روسيا، كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان)، كما تطرقنا إلى العلاقات الإيرانية مع الدول غير متشاطئة لبحر قزوين وركزنا من خلالها على ثلاث دول هي تركيا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي **الفصل الرابع** والأخير تطرقنا من خلاله إلى خطوط أنابيب النفط وأحداث 2001/09/11 ومستقبل السياسة الإيرانية في المنطقة، فتحدثنا عن خطوط نقل النفط القزويني والتي من خلالها تناولنا الخيارات المطروحة لنقل الطاقة إلى أسواق الدول المستهلكة وإلى الخطوط التي كانت قائمة قبل أحداث 2001/09/11 وإلى المشاريع التي تجسدت بعد هاته الأحداث، كما تطرقنا إلى المشروع الإيراني لنقل نفط منطقة بحر قزوين بإعتباره أحد أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة، وبعدها رصدنا أهم التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة ووضعنا تصوّراتٍ لمستقبل هاته السياسة في ظلّ تلك التحديات.

# الفصل الأول

# المحددات العامة

# للسياسة الخارجية الإيرانية

## الفصل الأوّل: المحدّدات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية

إذا كانت عملية صياغة السياسة الخارجية هي تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، فهذا يعني وجود علاقة بين صناع القرار وبيئتهم الداخلية، والملاحظ على قرارات السياسة الخارجية هو تميّزها عن غيرها من القرارات الأخرى، بخضوعها لتفاعل البيئتين الداخلية والخارجية، وما يحتويه هذا التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

وعلى إعتبار أنّ لكل دولة أجندة لسياستها الخارجية، فهي تسعى في سبيل تحقيق أهدفها وفقاً لما هو مسطر، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة الوسائل التي تُمكنها من تحقيق تلك الأهداف، والتي بدورها لن تكون فعالةً إلاّ إذا إقترنت بعامل الدراية بتوظيف تلك الوسائل، بمعنى الإعتماد على ميكانيزمات مناسبة في إستعمال تلك الوسائل، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية تتصف بالعقلانية، بحيث تتمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والأهداف بأقل قدر ممكن من التكاليف.

وعليه فإنّ التطرق إلى أيّ جانب من جوانب السياسة الخارجية لأيّ دولة من الدول يتوجب أولاً تناول مجموعة محدداتها، على إعتبار أنّها تلعب الدور الأوّل في بلورة صياغة هذه السياسة، وهذا ما يفرض علينا التطرق إلى المحددات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية أولاً ومن ثمّ معرفة الأهمية التي يحتلها النفط لكل من هاته المحددات في منطقة بحر قزوين في الفصول المتبقية.

**المبحث الأوّل: المحددات الجغرافية والبشرية**

للمحددات الجغرافية والبشرية أهمية كبرى في توجيه السياسة الخارجية للدول، لما تحتويه من دورٍ لا يُستهان به في توجيه النشاط الخارجي، ذلك لأنّها تُعتبر الركيزة الأولى في تكوين القوة القومية للدولةحسب ما يراه علماء الجغرافيا السياسية (Geopolitics) حيث ركز معظم منظريها على أهمية هاته العوامل وأثرُها في قوة الدولة، وموقعها ودورها في النظام العالمي السائد بين الدول. وقد قيل أنّ" **نابليون**" قد قال يوماً:"**أنّ معرفة جغرافية الدول تعني معرفة سياستها الخارجية**"[1].

وبالنسبة لإيران فإنّ العوامل الطبيعية والبشرية تلعب دوراً جوهرياً في سياستها الخارجية، فإتساع مساحتها الجغرافية مكنها من إستعاب تعدادها السكاني، كما أنّ لها موقع جيوإستراتيجي مهم كونها الدولة الوحيدة التي تطل على الخليج العربي جنوباً وبحر قزوين شمالاً، يُضاف إلى ذلك إمتلاكها لموارد باطنية وثروة طبيعية وبشرية لايُستهان بها فكل هاته السّمات إنعكست بشكل كبير على السياسة الخارجية الإيرانية.

**المطلب الأوّل: المحددات الجغرافية**

يُعتبر العامل الجغرافي من أهم عناصر القوة القومية للدولة، وذلك بسبب الإرتباط الموجود بين الدولة والأرض أي الإقليم الجغرافي، وقد أكّد فريدريك راتزل (F.Ratzel) إرتباط الدولة بالإقليم الجغرافي، كما أنّ لخصائص المناخ والتضاريس والمياه وغيرها من عناصر البيئة الجغرافية تأثيراً بارزاً في صياغة سياسة الدولة تجاه بيئتها الخارجية[2].

كما لا يزال الموقع الجغرافي يُشكل نقطة الإنطلاق في تحديد الأولويات الخارجية للدولة القومية، وفي نفس الوقت يظلُ حجم الرقعة الوطنية واحداً من أهم معايير المكانة والقوة[3].

**I الموقع والمساحة**

هناك أربعة أنواع من المواقع يُمكن إتباعها لغرض تسهيل دراسة الموقع وهي كالآتي:

**1.الموقع الفلكي:** ونقصد به موقع الدولة فلكياً أي بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ويتمتع الموقع الفلكي بأهمية خاصة لدى الدولة كونه هو الذي يُحدّد بصورة كبيرة الخصائص المناخية للأقاليم المختلفة.

كما أنّ للمناخ أثر على قوة الدولة، وذلك لأنّه يُحدد الخطوط العريضة للإنتاج الزراعي وموارد الغابات وله أثر أيضاً على شبكات النقل والمواصلات. [4]

---

[1] زبغينيو بريجنسكي، المرجع السابق الذكر، ص54.

[2] عدنان السّيد حسين، **نظرية العلاقات الدوّلية**، ط3، بيروت (لبنان): المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2010، ص59.

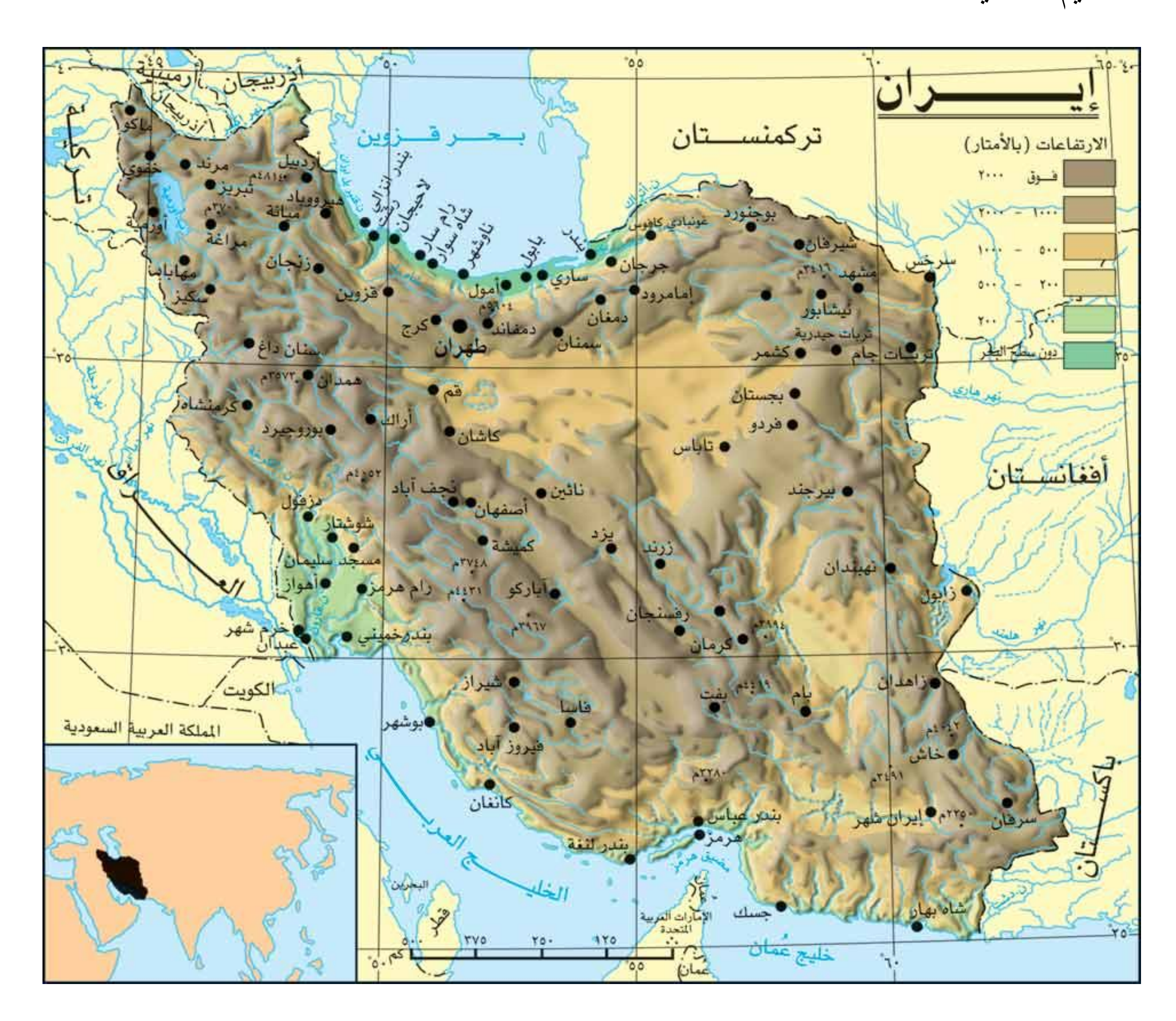
[3] زبغينيو بريجنسكي، المرجع السابق الذكر، ص55.

[4] خليل حسين،**الجغرافيا السياسة: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في مُتغيراتها**، المرجع السابق الذكر، ص175.

وعليه فإنّ للمناخ تأثيرٌ على الهيكل الإقتصادي فيُمكن القول عنه أنّه يلعب دوراً حاسماً في علاقة الدولة بالدول الأخرى ضف إلى ذلك تأثيره في التمركز السكاني.

وإيران تقع بين دائرتي عرض (25°- 40°) شمال خط الإستواء، وبين خطي طول (44°- 63°) شرقي خط غرينيتش، وعليه فمعظم أراضيها تقع في المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، وهذا ما سمح لأن يكون لها تنوّع في أقاليمها المناخية ممّا إنعكس على التوزيع السكاني ومن ثمّ على النشاط الإقتصادي[1].

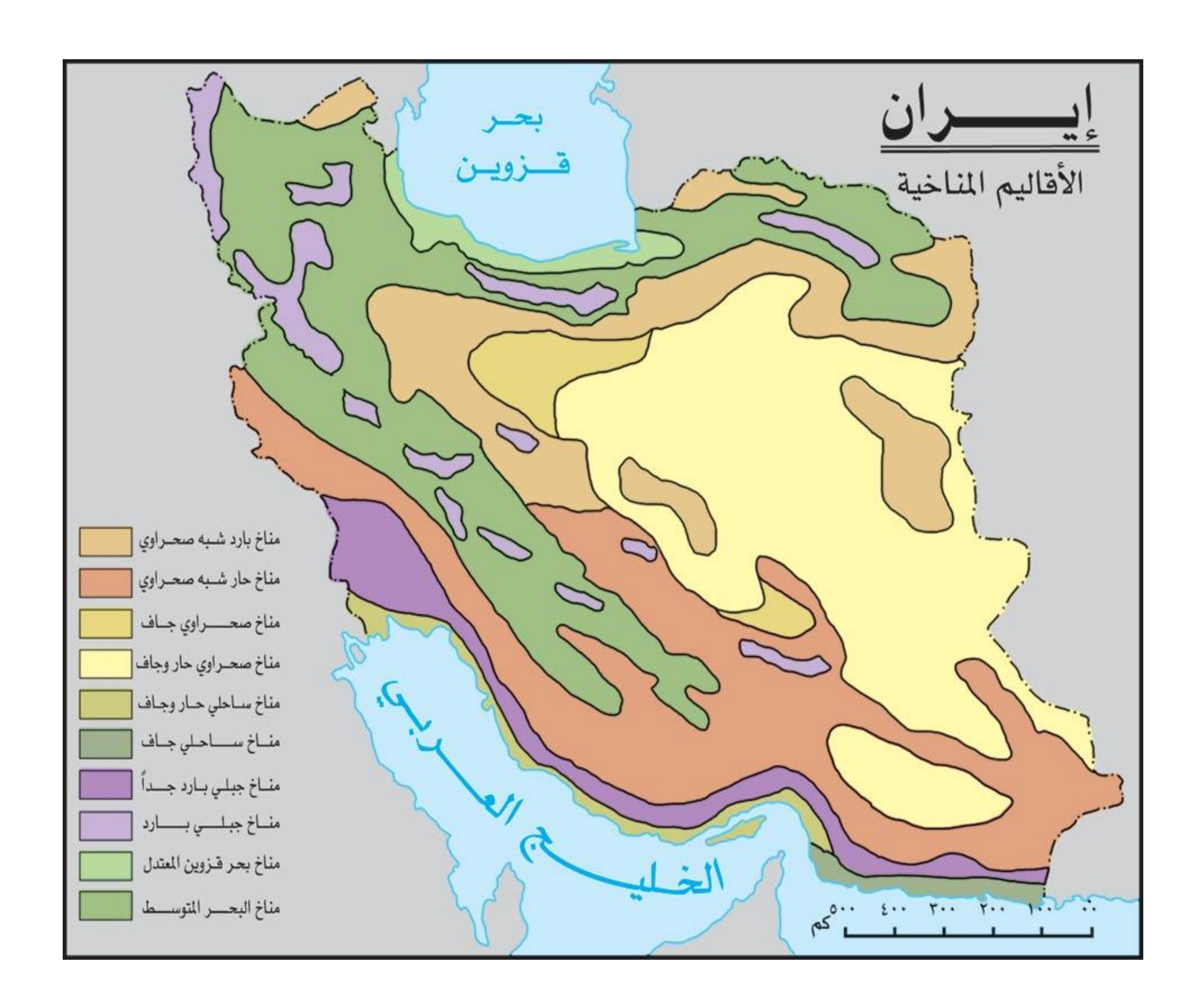
وتُوضح الخريطتين المُدرجتين الموقع الفلكي لدولة إيران بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض؛ حيث تظهر أهمية موقعها الفلكي في تنوع أقاليمها المناخية، وهذا ماتوضحة خريطة الأقاليم المناخية.




**خريطة رقم -03- الموقع الفلكي لإيران.**

**المصدر:http://www.arabency.com**

[1] عدنان كاظم جبّار الشيباني وحميدة عبد الحسين الظالمي، **محاضرة في الجغرافيا السياسية بعنوان : الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران**، الكويت: جامعة القاديسية، ت. ن: 2010/03/04، ت.ت، 2012/03/23، ص2، على الرابط الإلكتروني :http://www.tlt.net




**خريطة رقم -04- الأقاليم المناخية في إيران.**

**المصدر: http://www.arabency.com**

**2.الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء:** دراسة الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء مهم جداً، كونه يُمكّننا من معرفة ما إذا كانت الدولة تتمتع بموقع داخلي بمعنى حبيسة (مغلقة) لاتُطل على المسطحات المائية من بحار ومحيطات، أو أنّها تتمتع بموقع بحري بمعنى لها سواحل تُمكنها من الإتصال المباشر بحركتي التجارة والملاحة الدوليتين.

وعليه فإنّ الإشراف على الواجهة البحرية مهم جداً وقد يكون أكثر المفاهيم إستمرارية في الجغرافيا السياسية، وكان محوراً رئيسياً في ظهور نظرية قلب العالم، فقد كان الإعتقاد العام أنّ الموقع المغلق يضع عوائق للدولة الحبيسة فهو يعزلها عن التجارة الدولية، فتصبح بذلك رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية[1].

فإيران تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، تبلغ مساحتها بـ: 1.648.000كلم[2]، وإذا نظرنا إلى موقعها بالنسبة لكتل الماء فإنّنا نلاحظ أنّها تُطلّ على ثلاث

---

[1] فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، ط1، الإسكندرية (مصر) : دار المعرفة الجامعية، 2008، ص ص 64-65.

مسطحات مائية هي: الخليج العربي في الجنوب الغربي، بحر العرب والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال.

وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية بـ: 2524 كلم مانسبته32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم ، وتتوزع هاته السواحل على الخليج العربي بـ 1180 كلم مانسبته 46.75% من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عُمان وبحر العرب بـ: 700كلم أي ما نسبته 27.37% من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين بـ 644 كلم مانسبته 25.51% من مجموع السواحل البحرية[1].

ويُبين لنا الجدول التالي أطوال السواحل الإيرانية البحرية.

| **المنطقة** | **الطول (كلم)** | **النسبة المئوية (%)** |
|---|---|---|
| **الخليج العربي** | 1180 | 46.75 |
| **بحر عمّان وبحر العرب** | 700 | 27.37 |
| **بحر قزوين** | 644 | 25.51 |
| **المجموع** | **2524** | **100** |

**جدول رقم (01) أطوال السواحل الإيرانية البحرية.**

**المصدر**:عدنان كاظم جبّار الشيباني وحميدة عبد الحسين الظالمي، **محاضرة في الجغرافيا السياسية بعنوان : الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران**، الكويت: جامعة القادسية، ت. ن: 2010/03/04، ت. ت، 2012/03/23، ص3، على الرابط الإلكتروني:http://www.tlt.net

**3.موقع الجوار الجغرافي:** إنَ لموقع الدولة مع الدوّل المجاورة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة المعنية وعاملاً مؤثراً في سياستها الخارجية، فالدول التي توجد في جزر بعيدة لا تنشأ عندها مشكلات حدودية مع دول مجاورة إلاَ إذا كان هناك خلاف على المياه الإقليمية أو على إستثمار ثروات الرصيف القاري، فإحتمال التصادم يكون وارد بشكل كبير في حال كان هناك عدد كبير من الدول المتجاورة[2].

فإيران تحدها جنوباً بلدان الخليج العربي، وشرقاً أفغانستان وباكستان، وتحدها تركيا من الشمال الغربي، ومن الغرب العراق، ومن جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

وتُبين لنا الخريطة المدرجة الموقع الجغرافي لإيران والدول المجاورة لها.

---

[1] عدنان كاظم جبّار الشيباني وحميدة عبد الحسين الظالمي، المرجع السابق الذكر، ص2.

[2] إبراهيم أحمد سعيد، **مابين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة**، ط1، دمشق (سوريا) : الأوائل للنشر والتوزيع،2006 ، ص ص115-116.




**خريطة رقم -05- الموقع الجغرافي لإيران.**

**المصدر: http://www.Kha-wa-ter.maktoobblog.com**

وللإيضاح أكثر نُدرج الجدول الآتي الذي من خلاله يتبين لنا مدى طول الحدود البرية الإيرانية مع دول الجوار، التي سيكون لها أثر في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية والتي سيتم إيضاحها في المراحل المتبقية من البحث.

| الرقم | منطقة الحدود | طول الحدود (كم) | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|---|
| 01 | إيران ــ جمهوريات آسيا الوسطى | 1740 | 33.43 |
| 02 | إيران ــ العراق | 1280 | 24.59 |
| 03 | إيران ــ تركيا | 470 | 09.00 |
| 04 | إيران ــ أفغانستان | 837 | 16.08 |
| 05 | إيران ــ باكستان | 877 | 16.85 |
| المجموع | | **5204** | **100** |

**جدول رقم (02): أطوال الحدود البريّة بين إيران ودوّل الجوار.**

**المصدر:** عدنان كاظم جبّار الشيباني وحميدة عبد الحسين الظالمي، المرجع السابق الذكر، ص5.

4.**الموقع الإستراتيجي:** يُقصد بالموقع الإستراتيجي الموقع الذي يُضيف للمنطقة التي تُسيطر عليه ميزة عسكرية و سياسية و إقتصادية عن منافسيها، ولعل أهم ميزة إستراتيجية للموقع تكمن في المضايق المحيطية التي تقع على الطرق التجارية الهامة مثل: مضيق جبل طارق الذي يربط بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط[1].

كما أنّ للقنوات الملاحية التي تُشق في اليابس لتسهيل ربط البحار والمحيطات المختلفة أيضاً لها أهمية إستراتيجية خاصة. والمثال على ذلك قناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وكذلك توفر طريقاً قصيراً للربط بين المحيط الأطلنطي والهندي[2].

ويُمكن أن نضيف إلى ما سبق خاصية أخرى للموقع الإستراتيجي تتمثل في: مدى مجاورة الدولة لدول ذات حضارة كبيرة أو ثقل إقتصادي، فهذا سينعكس على الدولة ومن أمثلة ذلك مجاورة المكسيك للولايات المتحدة الأمريكية أكسبها أهمية، كون الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوة إقتصادية وعسكرية مميزة، زد على ذلك مجاورة الدولة للموارد المائية كالأنهار الدولية.

إذا كانت هذه أهم مميزات الموقع الإستراتيجي * فإلى أي مدى يمكن القول أنَ موقع إيران فيه من الميزات ما يجعله يتمتع بخاصية الموقع الإستراتيجي؟

إيران عبر مختلف الأزمنة شكلت حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وهو ما ساعدها على الإتصال بمختلف الدول، فهي تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط و بذلك فهي تُمثل ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، فهي تُطل من الجنوب على تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة، ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز.[3]

ويتضح الموقع الإستراتيجي لإيران في النقاط التالية:

1. موقع إيران له أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية إذ أنّه يقع ضمن نظرية النطاق الهامشي لـ "سبيكمان"والتي تقول أنّ من يُحكم سيطرته على الأراضي الهامشية (الأطراف) فإنّه سيتمكن من التحكم في أوراسيا، والذي يتمكن من التحكم في أوراسيا فحتمًا سيتحكم بمصائر العالم، كما أنّها تقترب من نقطة الإرتكاز الجغرافي وهي شرق أوروبا والتي أسماها ماكيندر بقلب اليابس في أوراسيا، فقد قال أنّ من يحكم شرق أوروبا يُسيطر على منطقة قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يُسيطر على جزيرة العالم ، ومن يحكم جزيرة العالم يُسيطر على العالم بأسره، والذي يقصده ماكيندر بجزيرة العالم القديم آسيا وأوروبا وإفريقيا[4].

---

[1] خليل حسين،**الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرّية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في مُتغيراتها**، المرجع السابق الذكر، ص 183.

[2] فايز محمود العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص 74.

[3] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط1، بيروت (لبنان): دار الساقي، 2006، ص19.

[4]خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، المرجع السابق الذكر، ص ص 333-339.

2. وقوع إيران بين منطقتين غنيتين بالنفط، فمن الجنوب نجد الخليج العربي الذي له أهمية كبيرة وذلك لإحتواءه أكبر إحتياطي نفطي في العالم والذي يُقدر بأكثر من 600 مليار برميل، أمّا من ناحية الشمال فنجد بحر قزوين الذي له أهمية إقتصادية حيث يبلغ الإحتياطي النفطي فيه بأكثر من 16 مليار برميل (حسب تقديرات سنة 2000).

3. إطلالة إيران على **مضيق هرمز***وسيطرتها على بعض الجزر الموجودة فيه، إذْ يُعتبر من أهم المعابر المائية في العالم، وهذا ما جعلها تُحكم سيطرتها على هذا المضيق من خلال تحكمها بكل الشؤون السياسية والعسكرية والتجارية القادمة والذاهبة من الخليج العربي. وتوضح الخريطة التالية موقع المضيق بالنسبة لإيران وللدول التي تُجاوره.




**خريطة رقم -06- موقع مضيق هرمز بالنسبة لإيران.**

**المصدر: http://www.eshtrakyoon.blogspot.com**

*__مضيق هرمز:__ من حيث الموقع يقع في الخليج العربي، تُطل عليه إيران من الناحية الشمالية ومن الناحية الجنوبية نجد سلطنة عُمان، ويعتبر المنفذ الوحيد لأربعة دول هي: قطر، الكويت، البحرين، العراق ، أمّا من حيث السيطرة نجد أنّ إيران تُسيطر عليه من الناحية الشمالية وسلطنة عُمان من الناحية الجنوبية، في حين نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها عليه من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج العربي ، تتبع الأهمية الإستراتيجية لهذا المضيق من خلال عبور ناقلات النفط، حيث يعبر في اليوم الواحد 17 مليون برميل يوميًا في إتجاه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أمّا من الناحية التاريخية فنجد معارك طاحنة أُقيمت لغرض السيطرة عليه، بدءاً من معركة الدولة العثمانية مع البرتغال ثمّ بريطانيا التي رأت فيه طريقًا إستراتيجيًا للوصول إلى الهند، فدخلت في حروب مع فرنسا، هولندا والبرتغال لغرض السيطرة عليه، وتزامن ذلك مع إقامة شركة الهند الشرقية، ومع تغير الخارطة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أهم مضيق في العالم، يُضاف إلى كل هذا عدم الإكتفاء الإيراني بالجهة الشمالية، حيث سعت ولازالت تسعى للسيطرة على الجزر الثلاث أبو موسى، طنب الصغرى والكبرى، وهذا ما سيجعلها تُسيطر على الجهة الشرقية للمضيق.

وبعد عرضنا للجزء الأوّل من المحددات الجغرافية والتي تمثلت في الموقـع والمسـاحة، ومن خلالها تطرقنا إلى موقع إيران الجغرافي من أربعة زوايا وهي:

1- الموقع الفلكي.
2- الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء.
3- موقع الجوار الجغرافي.
4- الموقع الإستراتيجي.

فإذن *كيف يُمكن لهذا الموقع أن يُؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية؟

يُمكن أن نجمل أهم مؤثرات الموقع الجغرافي لإيران على صانع القرار فيما يلي:

1. يلعب العامل الجغرافي في إيران دورًا مهماً من ناحية الجغرافيا السياسية، وذلك فـي إقتسـامها لــ 5204كلم من الحدود البرية مع خمسة دول هي: جمهوريات آسيا الوسطى، العـراق، تركيـا، أفغانستان وباكستان (كما هو موضح في الجدول رقم 02) ، وأطول هاتـه الحـدود وأهمهـا مـع جمهوريات آسيا الوسطى، هاته الحدود بين إيران وجوارها تعرف عدم الإستقرار ويكمـن السـبب الرئيسي في عدم الإستقرار إلى مشاكل الحدود، ما إنعكس على سياستها الخارجية والتي تظهر من خلال:

- الزعم الإيراني بتبعية جزرالبحرين لها، هذا ما جعل صناع القرار في إيران يعترضون علـى تمثيل البحرين في أيّ مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولي.
- تمسك صناع القرار في إيران بأحقيتهم في الجزر الإماراتية الـثلاث: أبـو موسـى، طنـب الصغرى والكبرى، وهذا لإعطاء دافع قوي لصانع القرار خاصة وأنّها تشرف علـى الجهـة الشرقية لمضيق هرمز.
- مسألة الحدود لها تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، وتظهر بشكل واضح مـع العـراق حول مشكلة **شط العرب*** وكذلك نزاع الحدود مع أذربيخان.
- بحر قزوين وما يعنيه لإيران، هو الآخر له وزن في السياسة الخارجية الإيرانية ويظهر هـذا الـوزن مـن خـلال إخـتلاف وجهـات النظـر حـول كيفيـة تقسـيمه. (سنتطرق إليه في مراحل متتابعة من بحثنا).

2. إستفادت صانع القرار في إيران من ميزتها الجيوبولتيكية، والتي تظهر في السواحل الإيرانيـة المطلة على الخليج العربي، (كما هو موضح في الجدول رقم 01)، خاصة إذا مـا كـان للخلـيج العربي أهمية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، هذا مكنها من بناء قواعدها البحريـة مـا

---

* **شط العرب:** هو ممر مائي جاء نتيجة لإلتقاء نهري دجلة والفرات ، يصب في الخليج العربي يبلغ طوله 204 كلم، بينما عرضه يصل إلى أكثر من كيلومترين عند مصبه، يصل عرضه عند مدينة البصرة العراقية إلى حوالي كيلـو متر واحد فقط، مُنحت السيادة التامة للعراق عليه بموجب معاهدة موروثة عن الدولة العثمانية، لكنّ إيران طالبـت بتقاسم السيادة على هذا الشط، وظلت مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين مصدر توتر رئيسي، وهو الذي كان سـبباً في حرب الثماني سنوات فيما بينهما( 1980–1989).

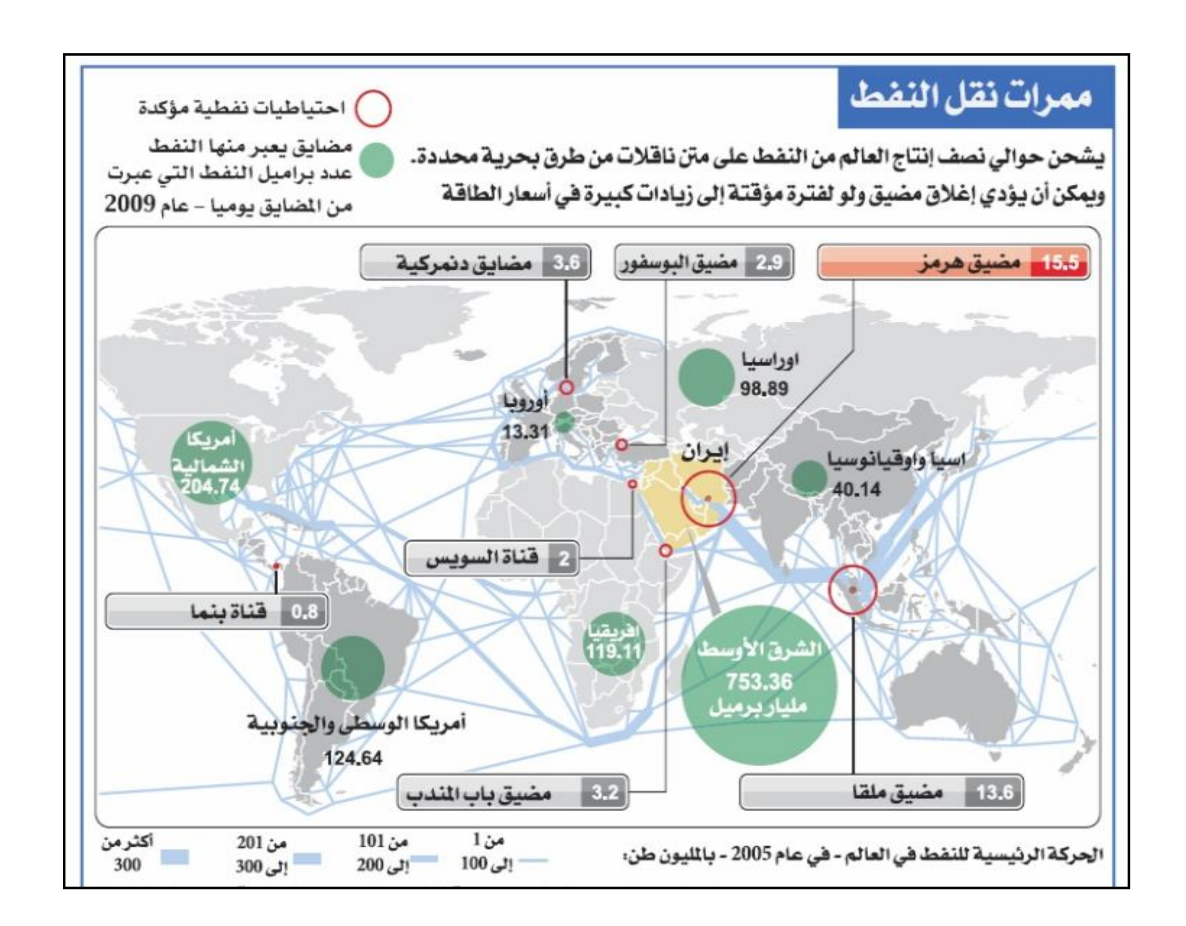
أكسبها قوة في محيطها، ونذكر من بين أهم القواعد بندر عباس وبوشهر وأهمهــا علــى الإطــلاق قاعدة وجاه بهارالتي تُعتبر القاعدة الرئيسية التي تحتوي على تسهيلات للقــوات البريــة، البحريــة والجوية، وبهذا وجد صانع القرار نفسه في معادلة يُمكن أن يقلب طرفيها لصــالحه عــن طريــق إمكانية إيران التدخل والتأثير في إمدادات النفط، وكذلك في الحركة التجارية والحربية في الخلــيج العربي.

ويُضاف إلى ما سبق كثرة الموانئ الإيرانية ذات المزايا البحرية والإســتراتيجية، نــذكر منها ميناء بندر عباس وبوشهر اللذان يمر منهما ما يقــارب 90% مــن الصــادرات والــواردات الإيرانية، وموانئ أخرى كميناء عبادان وبندر شاهبوروغيرها. وهي تُعتبر موانئ أساسية لتصــدير النفط الإيراني ولعلّ الميزة التي تُضيفها هاته الموانئ لصانع القرار في إيران، في كونهــا تُعتبــر طريقاً مختصرًا وقريباً لنقل النفط إلى مناطق جنوب شرق آسيا التي تعرف معدلات تنمية مرتفعــة في العالم.

كما أنّ دول آسيا الوسطى الحبيسة الواقعة في منطقة بحر قزوين تستفيد هي الأخرى مــن هاته الموانئ لنقل بترولها وغازها إلى الأسواق العالمية.

3. مضيق هرمز الذي يُعتبر بمثابة الممر الرئيسي لناقلات البترول نحو الأســواق العالميــة، هــو أيضاً له من المكانة ما يتعدى النقاط السابقة الذكر، كون صناع القرار اليوم في إيران يتشبثون بــه، فإيران توظف ورقة إغلاق المضيق في لعبة صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكيــة والغــرب، نتيجة للضغوطات التي تتعرض لها طهران بسبب برنامجها النووي وإستمرار الولايــات المتحــدة الأمريكية والغرب في فرض العقوبات عليها، فالملاحظ هو أنّ المضيق طرح أمام صــناع القــرار في إيران بديلاً من جملة البدائل المطروحة تمثلت في غلق المضيق.

وفيما يلي ندرج الخريطة التالية التي من خلالها تتبين الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز بالنسبة لإيران وللعالم، وذلك من خلال تبيان نسبة الإعتماد العالمي على هذا المضــيق فــي نقــل النفط والذي يمثل 15.50% وبهذا يأتي في المرتبة الأولى في درجة الإعتماد عليه . ومنه يُمكننــا فهم أهميته بالنسبة لإيران التي ترى فيه وسيلة للضغط على العالم، وتضعه بذلك في سلم أولويــات سياستها الخارجية، في سبيل تقليص الضغوطات التي تُمارس عليها من قبــل الولايــات المتحــدة الأمريكية والغرب بخصوص ملفها النووي.




**خريطة رقم-07- الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز بالنسبة لإيران والعالم ( حصة مضيق هرمز من نقل النفط في العالم)**

**المصدر: http://www.aleqt.com**

إذن هذه أهم مواصفات الموقع الجغرافي الإيراني وتأثيراتها في السياسة الخارجية الإيرانية وعليه:

*ما هو حال الموارد والثروات الطبيعية في إيران؟ *وما هي أهم الميزات التي منحتها هذه الموارد والثروات للسياسة الخارجية الإيرانية؟

### II الموارد والثروات الطبيعية

تُمثل الموارد الموجودة في الدولة واحدة من أهم قوتها السياسية، وأيضاً واحدة من أهم عوامل القوة في السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء، وتظهر قوة الدولة من خلال ما تحتويه من موارد في داخل وخارج أرضها، وتُمثل الموارد التي تتعدى الإقليم الداخلي للدولة مدى نفوذ الدولة في المجالات الإقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية[1].

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان (الأردن): دار زهران، 2009، ص 209.

وبالنسبة لإيران، هي تمتلك ثروات وموارد طبيعية، وهذا ما سيساعدها على مضاعفة أهميتها إقليمياً وعالمياً. فإذا نظرنا إلى الثروة المائية في إيران نجد أنّ بها أنهاراً متعدّدة نذكر من أهمها:[1]

- **نهر الزاب الصغير:** نهر تقع منابعه في شمال غربي إيران، تمتد مسافته إلى داخل العراق بـ 402كلم، وهو من أهم روافد نهر دجلة، ويصب في نهر دجلة شمال مدينة بيجي وقد قامت إيران بإنشاء سد دوكان على هذا النهر.
- **شط العرب:** هو نهر ناتج عن إلتقاء نهري دجلة والفرات يبلغ طوله 190 كلم، يصب في الخليج العربي ويصل عرضه في بعض مناطقه إلى2 كلم، وضفاف هذا النهر كلها مزروعة.
- **نهر ديالي (نهر سروان كما يسميه الأكراد):** هو الآخر أحد روافد نهر دجلة، ويمر هذا النهر عبر إيران والعراق، ويبلغ طوله الإجمالي 445 كلم، وينبع هذا النهر من جبال زاغروس ويصب في دجلة جنوبي العاصمة العراقية بغداد.
- **نهر قارون:** يقع في إقليم خوزستان (الأحواز) في إيران، ينبع من جبال زاغروس ويصب في شط العرب ومن ثمّ في الخليج العربي. مُشكلاً دلتا جزيرة عابدان، ويصل طوله إلى حوالي 450 ميلاً أي 720 كلم.

وقد وصلت قدرة توليد الطاقة الحرارية إلى 173 تيراواط في الساعة في 2007، وهي بذلك تمثل 17.9% من إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا. ومنه يتضح الإعتماد الكبير على المصادر الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية فهي تعتمد بنسبة قليلة على الطاقة الكهرومائية، كما أنّ إيران اليوم تقوم بإجراء تجارب على توليد الكهرباء من النفايات العضوية، وبناء محطات توليد الكهرباء باستخدام مياه الصرف الصحي وكذا النفايات العضوية (نفايات المنزل، المصانع والوقود)[2].

ويتضح من خلال هذا أنّ إيران تعتمد على الطاقة المائية والشمسية في توليد الطاقة الكهربائية، ويُعتبر قطاع الكهرباء والمياه وبناء السدود وإنشاء المحطات الكهربائية من أبرز حقول هذه النهضة الصناعية في إيران، ولعلّ السبب وراء السعي الإيراني إلى الإهتمام بالموارد المائية يكمن في وقوع هذه الأخيرة في منطقة جافة جغرافياً، وكانت إيران من أقدم الدول التي شهدت أول تنظيم حكومي عُرف بشركة الماء والكهرباء قبل حوالي ثمانين عاماً، وعن طريق هذه الشركة تمكّنت إيران من تحديد المصادر الجوفية للمياه، إضافةً إلى وضع برامج وخطط لجمع المياه السطحية في المخازن الطبيعية والسدود على مدار أربعة عقود، وتُعتبر عملية إنشاء **(سد كارون 3)** و**(سد كتوند)** الذي يعمل كل منهما على إنتاج 2000 ميغاواط من الطاقة

[1] حسن الرشيدي، **الثروات الطبيعية لإيران... قوة أم ضعف**، ت.ن: 2007/07/13، ت. ت، 2012/03/23 على الرابط الإلكتروني: .http: // www.albainah.net

[2] The free encyclopédia, **Energy ressourcesin Iran**, h,n : 29/03/2012, (http:// www.wikipedia.org)

الكهرومائية. وكذلك (**سد كارون 4**) الذي يعمل على إنتاج 1000 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وصارت إيران بذلك تُوفر ومنذ عدة سنوات 20**%**من الكهرباء التركية، 40**%**من كهرباء جمهورية أذربيجان و 95% من كهرباء جمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي.[1]

وهي تعتمد إلى جانب الطاقة الشمسية والمائية على الطاقة الأحفورية مثل النفط والغاز في توليد الكهرباء، كما تعتمد أيضاً على الطاقة النووية السلمية في توليد الطاقة الكهربائية.

وتتجلى أهمية الموارد المائية بالنسبة لإيران أيضاً في مجال صيد السمك، فهي تنتج1/5 الإنتاج العالمي للكافيار، ولعل طول خط الساحل الإيراني إضافة إلى تنوع الظروف المناخية جعل من إيران أكبر دولة منتجة للأسماك في الإقليم. حيث يوجد فيها ثلاث فئات من أنشطة الصيد وهي: مصايد الأسماك الجنوبية، مصايد الأسماك الشمالية( بحر قزوين) ومصايد الأسماك الداخلية، وقد بلغ إنتاج هذه المصايد 299.000 طن ( بالنسبة للمصايد الجنوبية)، 32.000 طن ( بالنسبة للمصايد الشمالية) و 110.000 طن ( بالنسبة للمصايد الداخلية) في سنة 2003. وتتمثل الأسواق الرئيسية لتصريف الأسماك والمنتجات السمكية في أوروبا وبخاصة إسبانيا، وقد بذلت جهداً كبيراً في سبيل دخول السوق الأمريكية واليابانية ومع ذلك بقيت الكميات المصرفة نحوهما ضئيلة[2].

كما تتمتع أيضاً بأراضي زراعية جدّ غنية فـ1/3 المساحة الكلية مخصصة للزراعة، وقد ساهم قطاع الزراعة طبقاً لإحصائيات 2010 في إجمالي الناتج المحلي ب 11**%**في حين بلغت نسبة اليد العاملة في هذا القطاع بـ25**%**[3].

كما نجد قطاع الصناعة في إيران له حصة معتبرة في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي حيث يساهم بـ 45.9%، في حين وصلت نسبة اليد العاملة في هذا القطاع إلى31% حسب تقديرات 2010. ولعلّ أهم صناعة تمّ تطويرها في إيران هي صناعة إستخراج النفط وتصنيعه، وقد حاولت الحكومة الإيرانية دعم مختلف المجالات الصناعية كالصناعة التعدينية وصناعة إنتاج الكهرباء وبناء السدود...إلخ[4].

أمّا فيما يتعلق بالثروة المعدنية، نجد أنّ إيران تحتوي على الفحم الحجري، فلزات الحديد والنحاس والأورانيوم والكروم وعلى إحتياطي كبير من الملح الصخري. وتمتلك إيران مجموعة من الحقول النفطية تتركز في جنوب البلاد، ويصل الإحتياطي النفطي الإيراني إلى 137.6 بليون

---

[1] علي ذبيحي، "إنجازات وزارة الطاقة الإيرانية في عصر الثورة الإسلامية"، **حصة إيران في دائرة الضوء**، تقديم أسماء باستي، تا. إيذاع المقابلة 2012/2/11، "قناة الكوثر الفضائية"، تا. البث 2012/2/11 على الساعة 00H:07، ت. ت 2012/3/31، على الرابط الإلكتروني: http://www.alkawthartv.ir

[2] **تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أوت 2005**، " الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك القطرية، ت.ت 2012/3/31، متاح على الرابط الإلكتروني:www.fao.org

[3] جمهورية إيران الإسلامية( الإقتصاد)، ت.ت 2012/3/23، على الرابط الإلكتروني: http:// www.moqatel.com

[4] آمين طربوش، إيران (جغرافية)، **الموسوعة العربية**، ت. ت: 2012/03/26، على الرابط الإلكتروني: http:// www.arab-emcy.com

برميل طبقاً للتصريحات الإيرانية في 2010/01/01، أمّا بالنسبة للغاز فيبلغ الإحتياطي المؤكد بـ 29.61 ترليون م$^3$ طبقاً لتقديرات 2010، وبهذا فإنّ إيران مؤهلة لزيادة صادراتها من النفط والغاز.[1]

وإذا ما نظرنا إلى الجزء الشمالي من إيران، فإنّنا نجد بحر قزوين ذو الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها و للقوى العالمية، فهو يحتوي على ثروات هائلة من البترول والغاز الطبيعي فتُقدر إحتياطاته النفطية المكتشفة بأكثر من 270 مليار برميل إحتياط نفطي محتمل، أمّا بالنسبة لإحتياط الغازالطبيعي المؤكد فهو يصل إلى 162-249 ترليون قدم مكعب والمحتمل أن يصل إلى 282 ترليون قدم مكعب[2].

وتبقى منطقة بحر قزوين محل تجاذب وتنافر بين الدول المتشاطئة لها، وحتى بين القوى الإقليمية الدولية في العالم.

إذا كانت هذه أهم ملامح الثروات والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها إيران * كيف لها أن توظفها في رسم سياستها الخارجية؟

يتضح مما سبق أنّ شروط الحياة الجيّدة لأيّ شعب من الشعوب، توجد فيما توفره أراضي الدولة من موارد طبيعية يُمكن إستثمارها وتحويلها إلى منتجات وسلع تُلبي إحتياجات السكان، وإيران تمكّنت فعلاً من إستغلال ما تحتويه من ثروات سواءاً كانت سطحيةً أو باطنيةً في سبيل النهوض بشعبها، فقد تمكّنت رغم الحصار المفروض عليها من تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الكهرباء حيث يقول وكيل وزارة الطاقة الإيراني الدكتور "**علي ذبيحي**" : " **لقد تمكنا من التعرف على صناعة بناء السدود، ونحن في هذا العام (2012) بدأنا العمل في أوّل سد خرساني إعتماداً على الخبرات الداخلية، وتمكنّا من تحقيق الإكتفاء الذاتي في إيران الإسلامية، وفي القريب العاجل سيُبنى سد (بختياري) الذي يُعدّ من أعلى السدود في العالم... وعلى أقلّ تقدير نحن من البلدان الخمس أو الست الرئيسية في العالم في مجال صناعة الكهرباء والمياه...**"[3]

من هنا تتضح أهمية الثروة المائية بالنسبة لإيران سواءاً في سياستها الداخلية عن طريق تنمية مختلف أقاليمها، من خلال تزويد مختلف المناطق في إيران بالكهرباء وحتى الماء الصالح للشرب والرَي، وكذلك تظهر أهميتها في سياستها الخارجية من حيث تمكنها من الإعتماد على نفسها في تحقيق إكتفاءها هذا من جهة ومن جهة ثانية كان لهذا المتغير الموردى دورٌ في جعل إيران تزوّد مناطق الجوار بالطاقة الكهربائية(20% لتركيا، 40% لجمهورية أذربيجان و95% من كهرباء جمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي).

كما أنّ قبوع إيران فوق مصادرهائلة من الطاقة، ساهم في زيادة وإستمرار عجلة النّمو الإقتصادي العالمي وخاصةً بالنسبة للصين ، اليابان وأوروبا، حيث تزوّد الصين بالنفط والغاز بما

---

[1] جمهورية إيران الإسلامية( الإقتصاد)،المرجع السابق الذكر.

[2] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص 549.

[3] علي ذبيحي، المرجع السابق الذكر.

قيمته أكثر من 70 مليار دولار، وهي بذلك تُساهم في تشغيل أكثر من 2300 منشأة صينية، يُضاف إلى هذا تزويد إيران للهند واليابان وأوكرانيا وأوروبا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتايوان وكوريا الجنوبية بالغاز الطبيعي، إذن هذين الموردين ذا البعد السياسي مكّنا إيران من توجيه سياستها الخارجية بما يُحقّق لها أكبر قدر ممكن من الربح عن طريق توفرها على إحتياطات كبيرة من النفط والغاز.

ومع ذلك نجد أنّ إيران تسعى جاهدةً من أجل تطوير الدخل وتنويع مصادرها وهذا لتجنب سلبيات الإعتماد على موردي النفط والغاز فقط.

**المطلب الثاني: المحدّدات البشرية**

إنّ للعامل البشري معانٍ سياسية، لأنّه يُشكّل البعد الحيوي للنشاط السياسي، وقد يسلك هذا البعد الحيوي منحنى آخر وذلك في أوقات الأزمات والدفاع عن الوطن، أو في شنّ الحروب والمعادلات السياسية الداخلية والإقليمية، كما يُمكن أن يكون لهذا العامل البشري إتجاهان **الأوّل** هو أن يكون عامل قوّة للدولة ويظهر من خلال قدرة الدولة على إستثمار مواردها بالشكل الأفضل من خلال توفير مناصب عمل لهم وإقامة خطط تنموية بما يخدم مشاريع الدولة، و**الثاني** هو تحوّل هذا العامل البشري إلى مصدر ضعف للدولة إذا زاد عددهم عن الإمكانات المتاحة للدولة، وإذا ما كان التوزيع للثروات داخل هذه الدولة غير عادل، فإنّ هذا سيجعل الأغلبية منهم تقف عائقاً أمام قدرة الدولة على التنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية ، حيث تعرف زيادة في نسبة البطالة، الأمية وإرتفاع نسبة الفقر[1].

وتلعب بعض العناصر مثل التركيب العرقي واللّغوي والديني دوراً واضحاً في تقوية الدولة وإضعافها، وهذا متوقف على العوامل النفسية لدى الأفراد ومدى تجانسهم مع بعضهم البعض، يُضاف إلى هذا التركيب العمُري والنوعي للسكان الذي يُعتبر مُهماً من خلال تحديد القدرة االعسكرية لمن يحمل السلاح، ونسبة الناشطين إقتصادياً وكذاك المستهلكين للسلع في المجتمع كما أنّ نوع الهجرة سواءاً الخارجية أو الداخلية والمستوى التعليمي والصحي كلّها عوامل تُؤثر وتتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية للدولة[2].

ولدراسة المحددات البشرية وتأثيرها في السياسة الخارجية الإيرانية، لا بّد لنا من الوقوف أولاً عند التشكّل التاريخي للمجتمع والدولة في إيران، ثمّ بعدها سنتطرق إلى مختلف العناصر التي لها دورٌ في قوّة وثبات السياسة الخارجية الإيرانية وذلك بالتطرق إلى التركيبة الديموغرافية في إيران.

---

[1] إبراهيم أحمد السعيد، المرجع السابق الذكر، ص ص126–127.

[2] خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع والأشخاص والقضايا**، المرجع السابق الذكر، ص 349.

**I التشكيل التاريخي للمجتمع والدولة في إيران**

تعود الجذور الأولى للمجتمع الإيراني إلى القبائل الآرية الهندية، التي سكنت ما يُعرف بالهضبة الإيرانية (2000 سنة قبل الميلاد) وقد تشكّلت أوّل مملكة ذات نزوع إمبراطوري في شمال غرب إيران (728ق م/550 م) سُميت بمملكة ميدي (Median kingdom)، ودخلت القبائل الخاضعة للميديين في تنافس مع القبائل الأخرى وبخاصة الفرس إلى أن تمكن (كورش الكبير) من توحيد الطرفين في الإمبراطورية الأخمينية (648-330 ق م) وعُرفت بقوتها العظمى[1].

دخلت هذه الإمبراطورية في صراع مع أثينا في سنة 333 ق.م وبعدها دخلت في صراعات عديدة مع روما، وظهرت في هذه المرحلة الإمبراطورية البارثية أو الفارسية (248 ق.م–224م) التي هُزمت على يد الأسرة السّاسّانية عام 224م. وقد إتسعت الإمبراطورية السّاسّانية إلى غرب آسيا ووصلت حتى مصر وسُميّت إمبراطوريتهم "**إيران شهر**"* وكانت ديانتهم الرسمية هي الزرادشتية (عبدة النّار)، وقد إنهزم السّاسّان في معركة القادسية 632 م على يد العرب.

شكّل دخول الإسلام نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني، فقد إندمجت إيران كُرهاً في كيان سياسي كبير، فطيلة 5 قرون لم تتمكن الدولة الأموية من أسلمة المجتمع إلى بنسبة قليلة، ومع نهاية ق11 أسلم المجتمع الإيراني ككل. وكان الإيرانيون قد تقبلوا الإسلام كعقيدة جديدة مع تشبثهم باللّغة الفارسية، كما برزت مدينة خرسان في فترة الحكم العباسي التي كان لها دور في الثورة العباسية في القرن الثامن ميلادي عن طريق أبو مسلم الخراساني الذي إحتل دمشق وبعدها نقل العاصمة إلى بغداد.

ومع نهاية القرن العاشر تنامى دور البويهيين (934–1055م) حيث غلب الطابع الفارسي على الإدارة العباسية، وقد عرفت إيران عدّة محاولات لإحياء الثقافة الفارسية نذكر على سبيل المثال السلاجقة الذين إعتمدوا منذ القرن 11م على اللّغة الفارسية كلغة للسياسة والأدب إلى أن إنهزموا على يد الخوارزميين في عام1194م، وبعدها بدأت إيران في الخضوع التدريجي للمغول منذ 1219م وسيطر تيمورلنك عليها منذ 1831م، وقد ظلت إيران دولة سُنية المذهب حتى قيام الدولة الصفوية عام1501م ، والتي جعلت من المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة، وقد كان للإدعاء الصّفوي بأنهم من نسل علي وفاطمة حتى الإمام السابع موسى الكاظم، وتعيين الحدود السياسية لهذا الكيان الإيراني والتأكيد على الفارسية هي من أبرز نتائج الدولة الصّفوية.

---

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، الشراقة (الجزائر): مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، 2010، ص17.

* **إيران شهر**: خلال التوسع الذي قام به السّاسّانيون على يد الملك "أردشير الأول" تمكنوا من الوصول إلى غرب آسيا ومصر فقاموا بتغيير إسم الإمبراطورية من السّاسّانية إلى إيران شهر والتي تعني الأراضي التابعة للإيرانيين.

وكان لظهور **القجار*** في إيران من 1781-1925 تأثيراً عليها بحيث تنامت الإمتيازات الأجنبية في إيران وظهر التنافس البريطاني الروسي، كما إحتمدت المواجهة بين السلطة القاجرية ورجال الدين الشيعة الأمر الذي إنتهى بما عُرف باسم الثورة الدستورية 1906 التي أدت إلى حدوث إنتخابات نيابية، وحق المجلس النيابي في عزل الوزراء، والتأكيد على **المذهب الجعفري الإثني عشر**** مذهباً رسمياً للدولة، مع حرية العقيدة[1].

وقد بدأ النفوذ الأمريكي في إيران منذ 1911 وذلك باستخدام خبراء أمريكيين في الشؤون المالية والإدارية، وخلال الحكم القاجري كانت إيران منكيفة داخلياً خاصةً وأنّ محيطها الخارجي خضع لأشكال مختلفة من النفوذ والإنتداب والإستعمار المباشر، فبعد حكم القاجار دخلت إيران مرحلة جديدة في عهد آل بهلوي في الفترة من (1925-1979)، حيث عرفت هذه المرحلة إمتزاجاً بين النزعة الفارسية القومية مع نزعة التحديث في المجالات الإقتصادية ، السياسية والإجتماعية، فقد حكم إيران الأب رضا بهلوي (1925-1941) ثمّ إبنه محمد رضا (1941-1979) وتميزت هذه المرحلة بالتصادم بين آل بهلوي ورجال الدين ، حيث أمر الأب بإنشاء محاكم مدنية وبالتالي منع رجال الدين من ممارسة القضاء، كما قامت الدولة بالإستلاء على أملاك الأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية، في حين الإبن كان عكس والده ففي فترة محمد رضا بهلوي كان فيه تحالف بين رجال الدين والقوى الوطنية في ثورة محمد الصادق ( 1951-1953)، وتكرّر الأمر في 1963 مع إعلان الشاه ما سمي بالثورة البيضاء (وهي فترة بدأ فيها بروز آية الله الخميني) وتواصل التصادم مع الحركة الدينية حتى عام 1979 عندما نجحت هذه الحركة في خلع محمد رضا بهلوي، الذي تميزت مرحلته بتزايد النفوذ الأمريكي، من خلال تواجد شركات النفط والمستشارين العسكريين، وكذلك التوظيف السياسي الأمريكي لإيران لصد النفوذ الشيوعي وكذا تعميق العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

من خلال هذا السرد يتضح أنّ النظام السياسي القائم في إيران لا يُمكن أن يُفصل عن ماضيه ويظهر ذلك من خلال تمسكه بالثقافة القومية والمتمثلة في اللّغة الفارسية والشعور بالأصل الآري الممتزج أحياناً بشعور التفوق على الجيران، وأيضاً تمسكه بالثقافة الدينية والتي تظهر أكثر في المذهب منها في العقيدة الإسلامية بوجه خاص، بمعنى أنّها معنية بإبراز تميّزها ضمن المجتمع الإسلامي. ويتحول المذهب بذلك من كونه موقفاً عقائدياً إلى آلية يوظفها العقل الباطن للحفاظ على

---

***القجار**: هم سلالة تركية من الشاهات حكمت بلاد فارس (إيران) منذ 1781م، وهم ينحدرون من قبائل القزلباش البدوية من التركمان، وقدإستولواعلى منطقة **أسترأباد** شمال شرق إيران في 1750م، وتمكن الآغا محمد خان من الإستيلاء على الحكم في بلاد فارس وقد وحد البلاد وإتخذ لقب الشاه سنة 1796 م.

****المذهب الجعفري الإثني عشر**: هي أكبر طوائف الشيعة من أسمائهم الإمامية و الجعفرية ، منهم الفقه الجعفري نسبة للإمام جعفر (الإمام السادس)، يتركزون بكثرة في إيران، أذربيجان، البحرين وكذلك في العراق وبنسب قليلة في السعودية، عمان، باكستان، أفغانستان ولبنان، ويرى المذهب الجعفري الإثني عشر عصمة جميع الأئمة الإثناعشر إلى جانب فاطمة والرسول وما يدل على عصمة رسول الله يدل على عصمة الأئمة الأطهار.

[1] نفس المرجع، ص ص 18– 28.

هوية تاريخية تأبى الإنصهار في إطار أوسع، وأخيراً الثقافة الغربية التي وفدت إلى إيــران عبــر الشركات والخبراء وعبر البعثات الدراسية التي بعثها آل بهلوي إلى الدول الغربية يُضــاف إليــه دور وسائل الإعلام[1].

وعليه يُمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ هذه الأبعــاد الــثلاث: **الثقافــة القوميــة، الثقافة الدينية** و**الثقافة الغربية** هي بالأساس المُتن الصلب الذي من خلاله ســنتمكن مــن معرفــة تأثير المحددات البشرية في السياسة الخارجية الإيرانية؛ وكذلك من خلاله سنتمكن من تفسير بنيــة السلطة السياسية في إيران ومعرفة الأجهزة الرسمية الفاعلة في عملية صنع القرار.

**II التركيبة الديموغرافية في إيران**

تتشكل التركيبة الديموغرافية من جملة مــن الخصــائص العدديــة والعمريــة، التوزيــع الجغرافي والخصائص العرقية للسكان، كما أنّ لهذه التركيبة إنعكاس علــى الإســتقرار السياســي داخل الدولة وعلى سياستها الخارجية.

بالنسبة لعدد السكان في إيران، نجد أنّ المركز الإحصائي الإيراني يُشــير إلــى أنّ عــدد سكان إيران قد إرتفع من 3.33 مليون نسمة عام 1975 إلى نحو 50 مليوناً عام 1986 ثمّ إرتفــع ليصل إلى 64.6 مليون عام 1997، وإلى ما يقرب من 67 مليوناً وفق تقريــر التنميــة البشــرية لعام 2001[2].

وفي آخر إحصائيات بلغ عدد السكان في إيران 77.891.220 نسمة طبقاً لتقديرات جويلية 2011 بمعدل نمو بلغ 1.248%، ومن المتوقع أن يصل إلى 83.1 مليون نسمة عــام 2015. أمّــا فيمــا يتعلق بالتركيب العمري للسكان وكذا أعداد الذكور والإناث لكل مرحلة عمريــة طبقــاً لتقــديرات جويلية 2011 فقد كانت على النحو التالي:

| مراحل العمر | النسبة المئوية | عدد الذكور | عدد الإناث |
|---|---|---|---|
| **أصغر من 15 سنة** | %24.1 | 9.608.342 | 9.128.427 |
| **15–64 سنة** | %70.9 | 28.083.193 | 27.170.445 |
| **65 سنة فأكثر** | %5 | 1.844.967 | 2.055.846 |

**جدول رقم (03): التركيب العمري لسكان إيران حسب تقديرات جويلية 2011.**

**المصدر: http//: www.moqatel.com.**

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا من هم أصغر من 15 سنة نسبتهم أقل مقارنة بمــن هــم في سن 15-64 سنة ، وهذا يدّل على وجود نوع من التحكم في الزيادة السكانية، كمــا يظهــر أنّ

[1] نفس المرجع، ص ص 29– 33.

[2] حســن الرشــيدي، **الديموغرافيــة الإيرانيــة وأثرهــا علــى البيئــة السياســية**، ت. ن: 2007/07/10، ت. ت 2012/03/23، على الرابط الإلكتروني: http//: www.albainah.net.

المجتمع الإيراني مجتمع فتيٌّ ذلك أنّ معدل الشيخوخة (65 سنة فأكثر) تقدر بـ 5% مقارنة بمرحلة الفتوة والكهولة (15-64 سنة)، وإن كان لهذا أثر إيجابي من ناحية وفرة يد عاملة فتية، فهي أيضاً لها أثرٌ سلبي من ناحية ضغط هذه القوة (15-64سنة) على الحكومة في سبيل توفير مناصب عمل.

وبالنسبة للتعليم فإنّه يُلاحظ تراجع ملحوظ في نسبة الأمية منذ 1979، فقد بلغت في نفس السنة حوالي 48% (فوق سن 15 سنة)، تراجعت في 1994 حيث بلغت 27.9%، علماً أنّ الإحصاءات الرسمية الإيرانية تُشير إلى أنّ نسبة الأمية بين 2006 -2007 بلغت بين الذكور 11.3%وبين الإناث 19.7%، كما يدّل الرصد العلمي الذي يقوم به معهد المعلومات العلمية والتقارير الخاصة بالمجلات العلمية (journal citation reports)، على أنّ الباحثين الإيرانيين يحققون تقدماً مُتسارعاً في الميادين العلمية التطبيقية، فقد بلغ عدد البحوث التي أنجزها العلماء الإيرانيون في 20 فرعاً علمياً من 1997-2007 حوالي 21661 بحثاً، هذه البحوث تنصب كلّها على فروع الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب[1].

والملاحظ على توزيع السكان في إيران أنّه متفاوتٌ، حيث نجد الكثافة منخفضة إلى أقل من 1ن/كلم² وهذا هو حال المقاطعات الجنوبية والشرقية من الأقاليم الصحراوية، وترتفع إلى أكثر من 60 ن/كلم² في المناطق الصّناعية الحديثة مثل مدينة أصفهان وكذلك في المناطق الغربية والشّمالية وحتى الشّمالية الغربية من إيران.

ويتضح من خلال سردنا السابق حول التشكل التاريخي للمجتمع الإيراني أنّ هناك تنوع في التركيبة الإثنية، فمعظم الأقليات فيها تتواجد على الحدود فبالنسبة للأكراد في إيران نجدهم يتمركزون في ولايتي "كرمن شاه" و"أذدلان" ومقاطعة "لورستان" في المنطقة الغربية لإيران في جبال زغروس، فهم يعيشون في مساحة 125.000 كلم²، يتواجدون على الحدود مع كل من العراق وتركيا.[2]

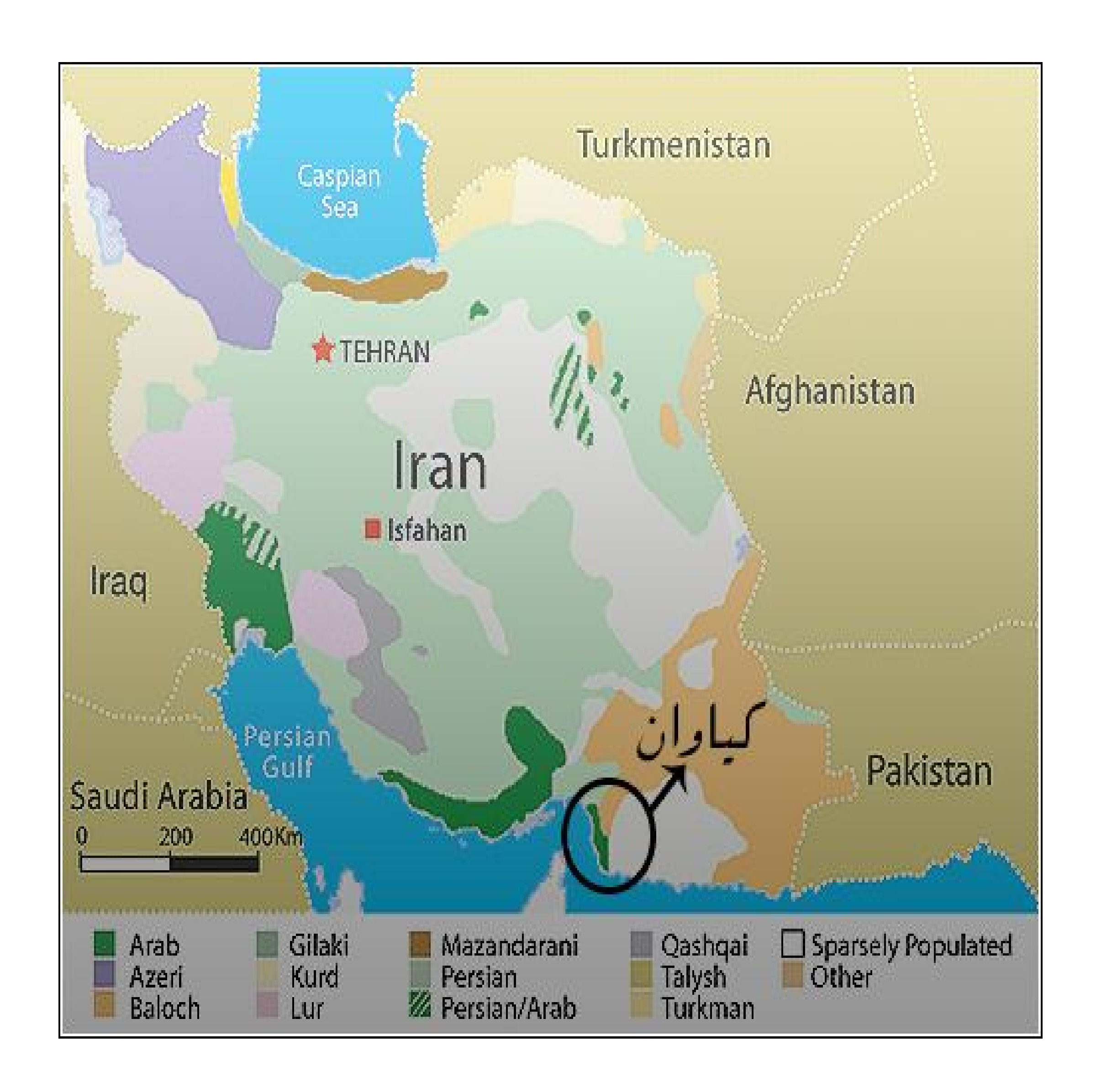
في حين يتواجد اللور (شبه بدو) في المناطق الغربية الجبلية في أواسط جبال زغروس، أمّا البلوش فيتمركزون عل الحدود مع باكستان، بينما يتركز العرب في المناطق الوسطى الغربية على الحدود مع العراق وكذلك يتواجدون في المناطق الجنوبية الغربية على ساحل الخليج العربي. كما يتركز الأذريون وهم من أصول تركية في أقصى الشمال الغربي وهم الأقلية الأكبر بعد الفرس[3]. وتوّضح الخريطة التالية التوزيع الإثني لسكان إيران.

---

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص ص 45 -47.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية"، **السياسية الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 135، يناير 1999، ص 104.

[3] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 52.




**خريطة رقم -08- التوزيع الإثني لسكان إيران.**

**المصدر: http://www.dnaarab.com**

يزيد عدد القوميات في إيران عن 30 قومية ويُشكّل الفرس نحو 50% من هذه القوميات، ثمّ يأتي بعدهم الأذربيجانيون وهم من أصل تركي تتري نحو 20%، في حين الأكراد يمثلون 9%، وهناك مجموعات من القوميات القليلة العدد نسبياً وعلى رأسهم التركمان والقاجار والأفشار، في حين نجد التمركز العربي في عربستان (الأهواز- خورستان) وفي الأقاليم البحرية المطلة على الخليج العربي وخليج عُمان، كما يعيش في إيران مجموعات من الأرمن والأفغان والآشوريين والأتراك، وفيما يتعلق بالمعتقدات الدينية فإنّ غالبية السكان يدينون بالإسلام 96% ومعظمهم على المذهب الشيعي الجعفري، ويُدين قلّة من السكان بالمزدكية والمسيحية واليهودية، بحيث نجد نسبة

الشيعة 89% من إجمالي عدد السكان، والسنة9%، بينما 2% هي حصة من يدينون باليهودية والمسيحية والمزدكية وغيرهم[1].

إذا كانت إيران تحمل في طياتها كلّ هذا التنوّع العرقي * فكيف يُمكن أن تُؤثر هذه التركيبة الإجتماعية في السياسة الخارجية الإيرانية؟

الملاحظ على التركيبة البشرية في الجهورية الإسلامية الإيرانية هو أنّ السكان يتمركزون في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة، في حين نجد تشتت سكاني في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة، هذا يجعل المسؤولين الإيرانيين أمام تحدي تنمية أقاليمها بما يكفل للجميع الحق في التنمية، وكذا يُقلل الهجرة من المناطق الداخلية والشرقية إلى المناطق الشمالية والغربية، كما أنّ النّمو السكاني في تزايد معتدل ومع ذلك فإنّ هذا التزايد سيطرح معه مطالب مجتمعية خاصةً فيما يتعلق بتوفير مناصب عمل. لكنّ التأثير الكبير في السياسة الخارجية الإيرانية يظهر بوضوح فيما يتعلق بالأقليات الموجودة على الأرض الإيرانية، وبما أنّ هذه الأقليات تتمركز معظمها على الحدود فإنّ نزعتها الإنفصالية تكون أقوى، ذلك لإمكانية تلقي المساعدات من الخارج، ويبدوا واضحاً تأثير المحدّد البشري في سياسة إيران الخارجية من خلال علاقاتها مع دول جوارها، فالعراق ساندت بعض الأقليات من العرب في الثمانينات وهذا ما وتر العلاقة فيما بينهما، ونجد أيضاً أذربيجان وبحكم وجود أقلية أذرية في إيران (20%) سعت هذه الأخيرة من أجل توحيد أذربيجان مع المقاطعة الأذرية الموجودة في إيران، وفيما يتعلق بالأكراد نجد أنّهم الأكثر نشاطًا بين الأقليات الإيرانية، خاصةً وأنّ سقوط صدام حسين مكّن أكراد كردستان العراق من رفع علم على الإقليم يشبه علم "دولة مهاباد" التي أقامها الأكراد في إيران مع الحرب العالمية الثانية ، هذا أثارالمخاوف الإيرانبة وزاد من التوتر بين الجانب الإيراني والعراقي، حيث قامت إيران بقصف بعض القرى الكردية في العراق في2007، كما أنّ الجهة الشمالية هي الأخرى عرفت إضطرابات (2005-2007) حيث قام الإيرانيون من أصول تركية بمظاهرات، كما لم تسلم الجهة الجنوبية الشرقية من التوترات ، بحيث يقطن فيها البلوش حيث عرفت هذه المنطقة عمليات إغتيال وخطف لبعض المسؤولين الحكوميين المحليين. وعلى الرغم من كل هذا التنوع وأيضاً على الرغم من كل هذه التوترات الموجودة على الحدود إلاّ أنّ إيران لم تعرف التجزئة قط.

ونجد أنّ إيران رغم إحتواءها لهذا التنوع العرقي إلاّ أنّها تمكنت من توظيفه كآلية لتفعيل سياستها الخارجية في إطارها الإقليمي، خاصةً وأنّها تقع بين بحر قزوين من الجهة الشمالية والخليج العربي من الجهة الجنوبية، مكّنها هذا الموقع من توسيع دائرة نفوذها إلى الجمهوريات الإسلامية شمالاً وإلى الهلال الخصيب حيث نجد النفوذ الإيراني في العراق، سوريا، لبنان وحتى في الخليج العربي البحرين و سلطنة عُمان... ومنه نتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ إيران رغم ما

[1] **التوزيع الإثني لسكان إيران**، ت.ت 2012/3/26، على الرابط الإلكتروني: http://www.marefa.org

يحمله هذا التنوع العرقي من تأثيرات عليها إلاّ أنّها وظفته إيجاباً بما يخدم مصالحها وأهدافها سواءاً مع جوارها العربي أو جوارها الآسيوي.

عموماً لا يُمكن إنكار الدور الذي تلعبه المحدّدات الجغرافية والبشرية في توجيه سياسة إيران الخارجية، لكنّ التحوّلات الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة بمختلف أشكالها، خاصةً الدور الكبير الذي صار يلعبه العامل الإقتصادي وكذلك الثورة المعلوماتية، كلّها عوامل أدت إلى التقليل من دور العامل الجغرافي وحتى البشري. يُضاف إلى هذا الدور الذي صارت تلعبه التكنولوجيا العسكرية خاصةً وأنّها تتصف من حيث فاعليتها بالدقة وأيضاً إتساع مداها الإقليمي، هذا ما دفع بصُنّاع القرار في إيران إلى ضرورة الإهتمام بالمحددات السياسية ،العسكرية والإقتصادية في سبيل رسم سياسة خارجية تسمح لهم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

**المبحث الثاني: المحددات السياسية والعسكرية**

إنّ للمحدّدات السياسية والعسكرية تأثيرًا على سياسة الدولة الخارجية، ذلك أنّ الهيكل التنظيمي للدولة كلّما كان متيناً ومُتماسكاً كلّما إزدادت قوة الدولة لجهة توافر القدرة على إتخاذ القرارات ومُتابعتها؛ مع ضرورة إلمام القيادة السياسية بالبيئة الخارجية بكل أبعادها، وبالبيئة الداخلية بكلّ ما فيها، ذلك أنّ النظام السياسي يقود مقدرات الدولة ويُدير إمكاناتها وفعالياتها[1].

كما أنّ الميدان الأمني والذي لعب فيه العامل العسكري دوراً بارزاً، يُعدّ هو الآخر عاملاً مُهماً في توجيه سياسة الدولة الخارجية، حيث كانت تُقاس درجة إستقلالية السياسة الخارجية ودرجة تأثيرها بمدى القوة العسكرية المتاحة لها. و إيران مثلها مثل باقي الدول تعتمد على المحددات السياسية والعسكرية في توجيه سياستها الخارجية بما يضمن لها تحقيق الأهداف المرسومة داخلياً وخارجياً.

**المطلب الأوّل: المحددات السياسية**

من البديهي أنّه لا يُمكن فهم السلوك الخارجي لأيّ دولة كانت دون العودة إلى فهم الإفرازات التي يُنتجها النظام السياسي ومؤسساته؛ وإيران مرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها تميزت بحكم الشاه ثمّ بسقوطه إثر قيام الثورة الإسلامية، وعليه سنتطرق إلى النظام السياسي الإيراني قبل وبعد الثورة الإسلامية، وبعده سنرى المؤسسات الفاعلة في صنع القرار.

**I النظام السياسي لإيران ما قبل الثورة**

إيران ومنذ مئات السنين وهي تأخذ بنظام **الشهنشاهية***، فالشاه أيّ الملك بيده جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعليه فإنّ صلاحياته غير محدودة ، وقد قام محمد رضا شاه بتتويج نفسه إمبراطوراً على إيران في 1967/10/26 وعادت الشهنشاهية معه إلى الوجود. و يُمكن أن نجمل أهم ملامح النظام السياسي لإيران ما قبل الثورة فيما يلي:

**1. السلطة التنفيذية**

**1-1 الملك:** نظام الحكم في إيران ماقبل الثورة يعتمد على الملَكية(الملك) وهي وراثية، وتكون مستقرة في سلالته لأولاده الكبار مع إستثناء النساء من ولاية العهد، ويجب أن يُمنح شرف الولاية لأكبر أبناء الملك من أم إيرانية الأصل، وفي حال عدم وجود ذكور للملك فإنّ تعيين وليّ العهد يتمّ بإقتراح من الملك مع مصادقة المجلس النيابي شرط أن يكون من العائلة القاجرية، وللشاه صلاحيات واسعة فهو من يُمثّل الدولة داخلياً وخارجياً وقد منحه دستور1906 صلاحيات واسعة، فهو الذي يقوم بتعيين الوزراء والقضاة وإقالتهم ، كما يقوم بعقد المعاهدات الدولية وقيادة الجيش

---

[1] عدنان السّيد حسين، المرجع السابق الذكر، ص ص 63-64.

***الشهنشاهية:** هو نظام حكم وراثي للملوك تميزت به منطقة الشرق الأوسط وبخاصة إيران، فقد ساد الإعتقاد الإيراني أنّ الشاهنشاه يستمد سلطانه من الإله، وعليه يصير الملك أمين الله والمُلك هو الأمانة الإلهية، فهي حكم ثيوقراطي وقد ظهر في أعقاب سيطرة الكنيسة (رجال الدين) في أوروبا.

وإعـــلان الحرب، ومن صلاحياته أيضاً حلّ البرلمان وتعيين 30 عضواً مــن مجلــس الشــيوخ من أصل 60 عضواً، كما يقوم بإقتراح القوانين والتصديق عليها.[1]

**2-1 مجلس الوزراء:** الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء وبإيعاز منه يتم تعيــين الــوزراء ولــه الحق في إقالته ( رئيس الوزراء)؛ وبالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء فهو يختص بالسياسة العامة للدولة، ويُناقش التقارير والإقتراحات التي يرفعها كل وزير عن وزارتــه بالمصـــادقة أو الــرفض، ومن إختصاصات الوزراء تطبيق الأنظمة والقوانين كلٌ فيما يتعلق بوزارته ، وهــو أيضـــاً ممثــل لوزارته أمام البرلمان ويُدافع عن سياسته، ومع ذلك ظلّ مجلس الوزراء وما يحتويه رهنـــاً بمـــزاج الشاه ومشيئته.

**2. السلطة التشريعية:** من ميزات السلطة التشريعية في إيران هي عدم خضوعها لهيئة واحدة من هيئات الحكم، وإنّما يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيــث لا يصـــدر قانون إلاَ إذا أقرّه البرلمان وصادق عليه الملك.

**1-2 مجلس الشيوخ:** كان يتألف من 60 عضواً، ثلاثون منهم يختارهم الملك ويكون خمس عشـــر منهم من أهالي طهران والباقون من المدن الأخرى، وفيما يتعلق بالثلاثون المنتخبون خمس عشـــر منهم يتم إنتخابهم من طهران والمتبقون من المدن الأخرى، مدّة عضـــويته ســـت ســـنوات قابلـــة للتجديد.

**2-2 مجلس النواب:** عدد أعضاءه 200 عضواً وهو ممثل للشعب في كافة الأمور السياسية وغير سياسية، لايجوز للعضو أن يجمع بين عضوية المجلسين( الشيوخ والنواب) ، وظيفة هذا المجلـــس تتلخص في وضع القوانين والتصويت على الميزانية وإنتخاب وليّ العهد.[2]

على الرغم من وجود السلطة التشريعية الممثلة في مجلسي النواب والشيوخ ، إلاَ أنَها لـــم تعـــرف الإستقلالية لسيطرة الشاه عليها، فقد كان البرلمان مجرد منفذ لقرارات ورغبات الشاه، فنظام الحكم خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي وبعد القضاء على **حركة مصّـــدق الوطنيـــة*** تميّـــز بـــالقمع والعنف، ولم يسمح بقيام أيّ صوت للمعارضة كما أنَ الأحزاب السياسية التي سُمح لهـــا بالعمـــل السياسي حينئذ أتت تدور في فلك النظام.

---

[1] خالد البسيوني، **التحول العاصف في إيران**، ط1، القاهرة ( مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006، ص ص21–22.

[2] نفس المرجع، ص ص 25–26.

***حركة مصّدق الوطنية:** إنتخب مصدق رئيساً للوزراء في 1951/4/28 بأغلبية 79 صوتاً، وقام بعد يـــومين مـــن توليه السلطة بتأميم النفط الإيراني في سبيل أن يستفيد الإيرانيون من عوائد نفطهم؛ وكان سبباً في سقوط الشاه الذي هرب إلى أوروبا في 1953، غيرأنَ الإمبرالية الغربية أعادته إلى إيران مُجدداً، في حين تمّ إعتقال مصّدق وعزله من منصبه، وأُعيدت بذلك العلاقات التي قطعها مصّدق مع الغرب وأُعيد أيضاً الإتفاق مع شركات النفط الغربية.

لقد برّر الشاه الطابع الإستبدادي لنظام الحكم بقوله: " **هناك ضعفٌ متأصلٌ في المجتمعات الشرقية، وكم هي بحاجة لأن تُحكم بيد من حديد، فالشعب جاهلٌ لكنَه قادرٌ على فعل الخير إذا ما وجهته الدولة نحو هذه الغاية** "[1] ومن وجهة نظره كان هو الدولة.

**3. الحياة الحزبية والممارسة الديمقراطية:** قبل نهاية الخمسينيات كان الشاه يمنع إقامة الأحزاب السياسية ، ويعمل على حل الأحزاب القديمة كالجبهة الوطنية التي قادها مصدّق وكذلك الحزب الشيوعي الإيراني ، ومع نهاية الخمسينيات أراد الشاه إضفاء الممارسة الديمقراطية بإنشاءه لحزبين هما **حزب الوطنيون** و**حزب الشعب** الذي كان من الناحية الشكلية حزباً مُعارضاً؛ وفي عام 1963 شكّل حزب جديد للملكية عُرف بإسم **حزب إيران الحديثة** الذي ظلَ يُمارس دوره ضمن سياسة الشاه، غير أنّه في 1975 تمّ تشكيل حزب جديد يستوعب كلّ الطبقات الإجتماعية، سُمي بـ**حزب النهضة** والذي هدف من وراءه إلى كسب الأشخاص والوقت، وقد حدّد الشاه الأُسس التي يقوم عليها هذا الحزب في أمور ثلاثة هي:

1- الولاء للدستور وللملك، ولثورة الشاه والشعب.

2- كل من لا يُخلص لهذه المبادئ يُعتبر خائناً ويُحكم عليه بالحبس أو النفي خارجاً.

3- كل من يُؤمن بالمبادئ السابقة ولا يُشارك في النشاطات السياسية للحزب، يُحرم من التمتع بأيّة حقوق إجتماعية أو إمتيازات.

وقد ترتب عن هذا إعلان الأحزاب الموالية للملكية في إيران حلّ نفسها وانضمامها للحزب الجديد، في حين أنَ الأحزاب التي رفضت الإندماج مُنعت من ممارسة نشاطها الحزبي غير أنّ هذا الحزب تمّ حلّه من قبل الشاه في نهاية 1978 بسبب الغضب الشعبي[2].

بعد هذا العرض للنظام والحياة الحزبية في إيران، يتضح أنّ النظام السياسي الإيراني قبل الثورة ظاهرياً هونظام ملكي دستوري، لكنّه في واقعه نظام ديكتاتوري إستبدادي وهذا ما يُفسّر قيام الشاه بإنشاء هياكل سياسية وهمية مُوحياً بممارسة ديمقراطية حقيقية، والتي كان لها الأثر الكبير في زيادة التخلّف السياسي والإقتصادي للشعب الإيراني، يُضاف إلى ذلك سياسة القمع التي كان ينتهجها الشاه من أجل السيطرة على الوضع وإطالة عمر النظام والحيلولة دون سقوطه. لكنّ قيام الثورة خيّبت آمال الشاه وقضت على ديكتاتوريتة الفجّة وقادت تطلعات الشعب للإصلاح.

إذا كان النظام السياسي الإيراني ما قبل الثورة يتميّز بالتسلّط والإستبداد.* فكيف كانت الملامح الرئيسية لسياسة إيران الخارجية في عهد الشاه؟

الملاحظ على فترة حكم الشاه هوالتلازم الموجود بين بقاء النظام وسياستة الخارجية ويُمكن أن نُشير إلى أهم المراحل التي رسمت سياسة الشاه الخارجية فيمايلي:

---

[1] نفس المرجع، ص27.

[2] نفس المرجع، ص ص 29- 32.

**الفترةالأولى: (1941-1955):** وصل الشاه إلى السلطة في 1941، تميّزت هاته المرحلة بوُجود مُنافسة سياسية داخلية بين الشاه ومُصدق، هذا التنافس الداخلي كان له الأثر على التوجه الخارجي، ويظهر ذلك من خلال التأييد الأمريكي للشاه والقضاء على حركة مصدق، ومن ثمّ على مشروع التأميم الذي ألقى بضلاله على سياسة إيران الخارجية.

**الفترةالثانية: 1955-1963:** في هذه المرحلة إرتكزت السياسة الخارجية الإيرانية على مفهوم معين وضعه الشاه للدولة الإيرانية، مفاده أنَه يتوجب على إيران أن تكون الركيزة الكبرى للغرب في الشرق الأوسط، فانضمت لحلف بغداد في 10/11/ 1955 إلى جانب تركيا، باكستان والعراق، حيث هدف هذا الحزب إلى حماية مصالح الغرب في المنطقة، وهدفت إيران من خلاله إلى التقرّب من الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً إلى تصفية عناصر المعارضة الداخلية لأنّ هذا الحلف إنفرد بإقامة لجنة خاصة مهمتها مكافحة الآراء الهدامة داخل الأقطار المنظمة إليه، و للبترول أيضاً دورٌ في توجه إيران نحو المعسكر الغربي لأنّها تعتمد إعتماداً كلياً على البترول الذي تستغله الشركات الكبرى؛ فعند إعلان مصدق تأميم البترول في 1953 أعقب ذلك أزمة حكم بينه وبين الشاه، وتدهورت الصناعة البترولية في إيران لعدم وجود شركات تقوم بتصريف الإنتاج الإيراني لهذا بقت التبعية قائمة.

**الفترة الثالثة: 1963-1973:** في هذه الفترة ركّز الشاه على تركيز عملية إتخاذ القرارات بشكل تدريجي في يديه، خاصة وأنّ إيران تقف على ثروة بترولية ضخمة فكان أمامها طريقان: إمّا إكتناز هذه الثروة في البنوك الأجنبية بعد إقتطاع جزء منها في التنمية المحلية (الداخلية)، وإمّا جعلها وسيلة تستعين بها للقيام بدور قيادي على المسرح الدولي. فاختارت الطريق الثاني الذي صار أساساً لسياستها الخارجية من خلال تبني إيران لقضايا التنمية في العالم الثالث وبخاصة إتجاه جوارها المتمثل في أفغانستان وباكستان، وكذلك من خلال إلتزامها في كلّ تحركاتها بإرادة الجماعة الدولية.[1]

ولعلّ المتغيرات الإقليمية التي عرفتها المنطقة والمتمثلة في قضية قبرص وقلّة الدعم الأمريكي لتركيا، وكذلك قلة الدعم الأمريكي لباكستان في حربها مع الهند 1965، جعل الشاه يُفكر في جدوى تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولعلّ علاقات الإتحاد السوفيتي بدول الجوار الإيراني شكّل تهديداً لها، فحاول الشاه رسم سياسة خارجية وطنية مُستقلة، فبدأ بتحسين علاقته مع الإتحاد السوفيتي و تقوية الروابط مع أوروبا وحلّ الخلافات مع أفغانستان ، تعززت مكانة إيران أكثر من بعد الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي في 1971، حيث ملأت الولايات المتحدة الأمريكية الفراغ عن طريق تطبيقها **لمذهب نيكسون** الذي يقوم على الإعتماد على قوى محلية صديقة في المنطقة لضمان مصالحها، فكانت إيران هي القائمة بتلك المهمة، وشيئاً فشيئاً تصاعدت قوة إيران العسكرية بفضل تعاونها العسكري والإقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعل الشاه يُحقق بعض طموحاته في الخليج؛ فأعلن في 1969 عن إنهاء إتفاقية

[1] نفس المرجع، ص ص81-84.

الحدود المبرمة مع العراق في 1937 وطالب بإقتسام السيادة على شط العرب، يُضاف إليه إستيلاء إيران على الجزر الإماراتية الثلاث: أبو موسى، طنب الصغرى والكبرى، وهذا ما مكّنها من السيطرة إلى حدٍ كبير على مضيق هرمز.

**الفترة الرابعة: (1973-1978):** في هذه المرحلة صارت الدبلوماسية الإيرانية مهتمة بقضايا الوصول إلى المواد الأولية وأسواق التصدير المتاحة، لم يرق هذا التحرك الإيراني لدول الخليج التي رأت فيه تهديداً لوجودها، كما أنّ الإتحاد السوفيتي إنزعج من سياسة إيران الإقليمية خاصةً فيما يتعلق بنشاطها في أفغانستان وعلاقتها مع الصين.[1]

ورغم هذا التحرك الخارجي لإيران في عهد الشاه إلاَ أنّ الاعتقاد الشعبي الذي ساد في إيران أنَها صارت تعمل كبديل للغرب فهي وكيل عنهم في المنطقة؛ يُضاف إلى هذا إنتصار الثورة الإسلامية ضدّ التسلّط والقهر والنهب الإقتصادي الذي عرفته إيران في حقبة الشاه، لتدخل إيران مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، فقد أحدثت هذه الثورة تحولاً على كلّ الأصعدة والسياسات داخل إيران ومنها السياسة الخارجية ؛ وهذا ما انعكس على رؤيتها للعالم الخارجي كما حدث تغيّر في خريطة حلفاء وخصوم إيران في البيئة الإقليمية والدولية.

**II قيام الثورة الإسلامية وإعادة تشكيل النظام السياسي الإيراني**

تمتّعت الثورة الإيرانية بخصوصية معيّنة، فمن ناحية فوجئ المراقبون والساسة بسرعة إنهيار نظام الشاه الذي ظن أنّه محمي داخلياً وخارجياً، ومن ناحية أخرى فإنَ الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي سادت إيران هي نفسها التي سادت الكثير من دول العالم الثالث، لكن كان هناك إستثناء وهو عدم حصول ثورات فيها على عكس إيران، ومن ناحية ثالثة لفتت هذه الثورة الأنظار إلى صعود التيار الإسلامي وطرحت بذلك الثورة الإسلامية جدّية البديل الإسلامي على المستوى السياسي محلياً، إقليمياً ودولياً.

هذه الثورة لم تكن لتقوم لولا وجود عوامل ساعدت في ظهورها * ففيما تكمن هذه العوامل؟

**1. العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران:** يُمكن إجمال العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران في ثلاث مجموعات: سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية.

**1-1 العوامل السياسية:** تميزت فترة حكم الشاه بالتسلط والإستبداد حيث تركزت السلطة في يده ، وكان يستعين بالقوات المسلحة للتعامل مع قوات المعارضة داخلياً، إنتهج الشاه سياسة الإنفتاح على الغرب فكان لسياساته المتعلقة بزيادة الجامعات والمدارس أثرًا في زيادة عدد المتعلمين ما أدى بالشباب الإيراني المتعلم إلى الإنخراط في حركة المعارضة بشقيها الديني وغير الديني.[2]

[1] نفس المرجع ، ص ص85-87.

[2] أمل حمادة، **الخبرة الإيرانية الإنتقال من الثورة إلى الدولة**، ط1، بيروت (لبنان): الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 74.

**2-1 العوامل الإقتصادية:** تميّز الإقتصاد الإيراني بإعتماده بشكل كبير على العوائد المرتبطة بالنفط، كما سعى الشاه إلى تدعيم وتشجيع المؤسسات المالية والبنوك الكبرى وهذا شكل تهديداً مباشراً لسيطرة البازار على التجارة الإيرانية خاصة الداخلية، كما حاول الشاه التأثير في المؤسسة الدينية من خلال حرمانها من أعداد كبيرة من طلاب العلوم الدينية الذين أخذوا في التوجه إلى التعليم المدني وبالتالي حرمانها من التمويل الذي كان يأتيها من البازار، وهذا ما أدى إلى تحالف البازار والطبقة الوسطى ورجال الدين فيما بينهم ضدّ الشاه وأسهمت في إنهيار نظامه.

وقد أثّر إنهيار أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات على الإقتصاد الإيراني الذي عانى التضخم والكساد، ولعل أحداث العنف التي سادت المدن الإيرانية وتحطيم البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، وكذا إضراب عُمال النفط في ميناء عبدان أثّر بشكل كبير على موارد الدولة وأضعف النظام، يُضاف إلى كل هذا الفساد المالي والإداري كان لهما الأثر المباشر في إنهيار النظام إقتصادياً.

كما أنّ سياسة الشاه في جعل إيران تؤدي دوراً إقليمياً متميزاً، أدى إلى تخصيص مبالغ طائلة على تسليح الجيش الإيراني، حيث ذكرت بعض المصادر أنّ حوالي 9% من الناتج المحلي القومي الإجمالي كانت توجه إلى ميزانية الدفاع.[1]

**3-1 العوامل الإجتماعية والثقافية:** إنّ قيام الشاه بتشجيع التعليم المدني شكّل تهديداً لمكانة المؤسسة الدينية في المجتمع الإيراني وحرمانها من موارد كبيرة، ما أحدث إنقطاعاً في النسيج الثقافي والإجتماعي الإيراني بين الماضي والحاضر، وهذا أدى إلى أزمة هوية لدى الشباب الإيراني فصارت إيران ذات ماض ينتمي لحضارة فارسية قديمة وحاضر ومستقبل مرتبطان بالغرب.

سعى الشاه جاهداً في تقليل الإعتماد على الترابط بين الدين والسياسة، و تصاعدت بذلك حركة معارضة تغريب المجتمع الإيراني من ثلاث قوى رئيسية، **أوّلها** تلك المرتبطة بالتيّار الليبرالي الذي قاده الدكتور مصدّق وقد إرتبط بالفكر الوطني وبحركة تأميم النفط، غير أنّ هذا التيار الليبرالي فقد الثقة داخلياً وخارجياً، **ثانيها** قوى اليسار التي إرتبطت بشكل كبير بجماعة "مجاهدي خلق"، هذه الجماعات اليسارية وإن كان هناك قُيود عليها من الناحية السياسية فقد تبنت مشروعاً معارضاً للتوجه الغربي للشاه من منطلق إيديولوجي معادي للرأسمالية، وقد حققت نجاحات ملحوظة وسط الشباب المتعلم ولكنّها لم تستطع منافسة القوى الدينية، و**ثالثها** وآخرها المؤسسة الدينية حيث يُعتبر المذهب الشيعي هو السائد في إيران، ولعلّ المميز في إيران هو تلك العلاقة الموجودة بين الفرد والعالم (المكانة التي يحتلها الإمام)، فقد إستطاعت هذه المؤسسة الدينية تقديم البديل لقطاعات متزايدة من الشعب التي عانت من إنخفاض وتدهور مستوى المعيشة، إضافةً إلى إنعدام المشاركة السياسية وتزايد مستوى القمع، وقد أدى الشعور بزيادة التغريب في المجتمع

---

[1] نفس المرجع، ص ص 75-77.

الإيراني إلى ظهور أزمة على مستوى الهوية، وإستطاعت القوى الدينية من إستيعاب المنفصلين عن النظام حيث تمت تعبئتهم ضده حتى إنهار في 1979 ونجحت الثورة الإسلامية.[1]

إذن كل هذه العوامل السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كان لها الأثر الكبير في توحيد المعارضة الإيرانية تدريجياً تحت لواء القوى الدينية بزعامة الإمام الخميني، التي طرحت محاولات إصلاحية كبداية والتي تحولت في النهاية بعد التصعيد إلى الإطاحة بالنظام ككل.

وبناءاً على ذلك سلك النظام السياسي الإيراني ومؤسسات صنع القرار السياسي منحاً آخر يختلف تماماً عن سابقه، مع تفرّده بخصوصية مؤسسة المرشد التي لا توجد إلاّ في إيران.

**2- النظام السياسي الإيراني وصناعة القرار السياسي الخارجي:** يتسم النظام السياسي الإيراني بخاصية فريدة إذا ما قورن بباقي النظم السياسية، فهو نظام يمزج بين الإرث التاريخي الشيعي والنظم السياسية المعاصرة.

والملاحظ أيضًا في هذا النظام وُجود مؤسسة مركزية ممثلة في شخص المرشد الأعلى يُضاف إليها المؤسسات التقليدية والمتمثلة في السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية.

وعليه فإنّه من خلال هذه المؤسسات الرسمية المشكلة للنظام السياسي الإيراني يُمكن أن نفهم عملية صنع القرار السياسي في إيران، يُضاف إلى كل هذا وجوب التطرق إلى العوامل القانونية والإيديولوجية المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية.

**2-1-العوامل القانونية والإيديولوجية:** ونقصد بالعوامل القانونية المواد الدستورية والقوانين الخاصة بالسياسة الخارجية، أمّا العوامل الإيديولوجية فنعني بها الخلفية الفكرية والنظرية للقيادة الإيرانية والمتمثلة في نظرية ولاية الفقيه.

- **العوامل القانونية:** هناك بعض المواد الدستورية والقانونية التي لابّد من أنْ تُؤخذ في عين الإعتبار عند دراسة سياسة إيران الخارجية، لأنّ هذه المواد لا تتوقف عند الحد النظري بل تتعداه إلى التأثير العملي الذي ينعكس على توجهات معينة في سياسة إيران الخارجية، وأهم المواد الدستورية تقع في الفصل العاشر من الدستور الإيراني، حيث نجد **المادة 152** تنادي بالإستقلالية التامة عن القوى الخارجية وفي نفس الوقت تُؤكد على تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة.

ونجد **المادة 145** تُعطي الشرعية للعمل على حماية النظام المشروع للمستضعفين ضدّ المستكبرين في أيّ نقطة من العالم ؛ وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، كما نجد أنّ**المادة الثالثة** من **الفصل الأول الفقرة رقم 16** تُؤكد على أنّ سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لابّد وأنْ تُنظم على أساس المعايير الإسلامية والإلتزامات تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 78- 81.

[2] عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص ص 10-11.

من خلال هذه المواد يتضح أنّ إيران تقوم بتشجيع حركات التحرر والمقاومة الرافضة لأشكال السيطرة الأجنبية (الغربية خصوصاً) في العالم ككل وبخاصة في الجزء الإسلامي؛ إضافةً إلى رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وبهذا يكون الدستور الإيراني قد ترك المجال مفتوحاً لإتخاذ سياسات متعددة تجمع بين الواقعية والمثالية.

- **العوامل الإيديولوجية:** ونقصد بها الفلسفة السياسية للنظام في إيران والمتمثلة في **نظرية ولايةالفقيه،** حيث تعود جذور هذه النظرية إلى الإمام الخميني الذي وضع الأساس والإطار النظري لفلسفة النظام الإسلامي الحالي في إيران.

ويُعتبر كل من الباحثين "**شيرين هانتر**"(**S.Hunter**) و"**روح الله رمضاني**" (**R.Ramzani**) الإيراني الأصل والأمريكي الجنسية، من القلّة القليلة التي تناولت تدخل رجال الدين ووجهات نظرهم في السياسة الدولية، واستطاعا تقديم عناصر ذات أهمية علمية فـ"شيرين هانتر"تقول في كتابها "**إيران والعالم الإستمرارية في العقد الثوري**" «**Iran and the world : Continuity in a Revolution any Decade**» أنّ محور تفكير الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم على مفهومي دار الحرب ودار السلام وإنّما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقًا لهذه النظرية الجديدة فإنّ دور الدولة الإسلامية لا يتوقف على حماية دار السلام أوالإقليم الإسلامي فحسب وإنّما يشتمل أيضاً على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية أو غيرها مع الخاصية المميزة للعالم الإسلامي، في حين حاول روح الله رمضاني إرجاع نظرية الخميني إلى أصول ذات علاقة بالثقافة الإيرانية، وفي دراسته التي حملت عنوان"**السياسةالخارجية الإيرانية: الأصول المتضاربة**"« **Iran's Foreign Policy : Contending orientations** »، يُعطي صورة أشدّ إيضاحاً عن مدى تقارب الأصول النظرية الإيديولوجية السياسية بالثقافة الإيرانية فقد قام "رمضاني" بربط بعض المفاهيم الجديدة مثل "**سياسة التوازن**" **و**"**عدم الانحياز**"* بالجذور الثقافية والحضارية الفارسية القديمة، ويعتقد هذا الأخير أنّ نظرية ولي الفقيه تحتوي على ثلاث عناصر أساسية في السياسة الدولية، **أولّها** الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية والتي لم تعد مقتصرة على العالم الإسلامي فقط، **ثانيها** مزج هذه الرؤية بالثقافة الإيرانية حتى تكسب التفاعل الجماهيري معها، **ثالثها** عالمية السياسة الإسلامية بحيث تصبح غير محدّدة فقط في المساعدة الإسلامية.[1]

فالخميني من خلال نظرية ولاية الفقيه جعل من الحكومة الإسلامية ذات تقيّد مطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة ، فجعل بذلك سلطة التشريع تنحصر بالله عز وجل، كما

---

***سياسة التوازن وعدم الإنحياز:** هناك بعض المصادر ترُد جذورها إلى منتصف القرن 19، وهي الفترة التي ترأس فيها "ميرزا تقي خان" (1848–1851) الملقب بأمير أكبر الوزارة؛ وكان هدفه من وراء هذا المفهوم الحفاظ على إستقلاليه إيران في مواجهة التنافس الروسي البريطاني عليها.

[1] نفس المرجع، ص ص 11–12.

أنّ ولاية الفقيه تتمدّد من المجال الديني إلى المجال السياسي وتكون بذلك كلمتهم حجة على النـــاس وحكامهم؛ ويكون الخميني بذلك قد أدخل الدين بقوة في المجال السياسي مناهضاً بذلك تيار الحجتية في الفكر الشيعي الذي يرى أنّه لا يحق للمجتمع التدخل في السياسة إلى حين عودة الإمام المنتظر؛ في حين كانت نظرة الخميني أحقية القائد في الحكم إلى حين عودة الإمام المنتظر.

وعليه يتضح أنّ الولي (نظرية الفقيه) تُعد محوراً أساسياً مؤثراً فـــي السياســـة الخارجيـــة الإيرانية العليا منها: كالصلح مع إسرائيل والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كمـــا أنّ هـــذه الفلسفة السياسية القائمة على نظرية ولاية الفقيه تُمثل أساسيات لا يمكن بأيّ شـــكل مـــن الأشـــكال الحياد عنها، متمثلة في إستحالة الدخول في أحلاف مع القوى الكبرى كونها تُخلّ بمبدأ الإســـتقلالية وقاعدة لا شرقية ولا غربية، وكذلك إبرام تحالفات تُخلّ بالمصلحة الوطنية والإعتبارات الإسلامية.

لنصل في الأخير إلى القول أنّه رغم الإتصال العضوي الموجود بين العوامـــل القانونيـــة والإيديولوجية بالسياسة الخارجية، فهي تبقى ذات غطاء نظري قابل للمرونة إلى حد معـــين علـــى حسب المستجدات، ذلك أنّ المذهب الجعفري المُتبنى في إيران يُقرّ بالتجديد والتحديث فـــي الآراء الإجتماعية والسياسية وحتى الشرعية، هذا ما يترك الباب مفتوحاً أمام الإجتهـــاد لتفـــادي الجمـــود النظري الذي ينعكس على الدولة داخلياً وخارجياً، على أن تكون هذه المرونة في نطاق المسوح به فقط.

**2-2- النظام السياسي الإيراني ومؤسسات صنع القرار الرسمية:** يتّسم النظام السياسي الإيرانـــي بمحورية المرشد والذي يجعل منه المرجع النهائي لكل قرار، فأهميته تتجـــاوز بـــاقي المؤسســـات المشكلة للنظام السياسي ولصنع القرار، إضـــافةً إلـــى الســـلطات الـــثلاث التنفيذيـــة، التشـــريعية و القضائية، كما يقوم النظام بالجمع بين الإنتخاب المباشر وغير المباشر للمناصب العليا.

وتتمثل أبرز المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الإيراني وصنع القرار في:

**1- المرشد:** نظراً لكون ولاية الفقيه تُعدّ من الركائز الأساسية للجمهوريـــة الإســـلامية فنظامهـــا يستقيم بها ويكتسب شرعيتة منها، فعليه فإنّ المرشد يتمتع بوضع شديد التميّز ذلـــك أنّـــه يتـــدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.

وتنّص المادة 57 من الدستور: " على أنّ السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية التنفيذية والقضائية، وهي تمارس صلاحيتها بإشراف وليّ الأمـــر المطلـــق وإمام الأمّة وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض".[1]

ونجد أنّ المادة 110 من الدستور تُفصّل مسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه وهي محددة في:[2]

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط2، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 78.

[2] نفس المرجع، ص 79.

– تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية، بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

– إصدار الأمر بالإستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة.

– إعلان الحرب والسلام وله كذلك صلاحية تنصيب وعزل وقبول إستقالة كل من:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية.

د. رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

– حل الإختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

–حل مشكلات النظام التي لا يُمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

– إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

– عزل رئيس الجمهورية مع مراعاة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس المادة 89 من الدستور.

– العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد إقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد (المرشد) أن يُوكّل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

ويُعدّ هذا المنصب أعلى منصب في إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للجمهورية، فله تأثيرٌ على مجريات السياسة الخارجية مع مراعاته لصلاحيات وإمكانيات مجمع تشخيص مصلحة النظام على الرغم من الصفة الإستشارية له، خاصةً وأنّ أعضاءه الدائمين والمؤقتتين يتم تعيينهم من قبل القائد[1].

ويُمكن أن نُشير إلى أهم القرارات التي تمّ إتخاذها في إيران ومن قبل المرشد (القائد)، كتلك التي قام بها الخميني من خلال قطعه للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإحتلال السفارة الأمريكية في طهران، ويعود الدور الجوهري للمرشد في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي في إيران لأسباب عدّة منها:[2]

**أوّلاً:** التطوير الذي أدخله الخميني على ولاية الفقيه، والذي أعطى بموجبه للمرشد صلاحيات البث في الشأنيين الديني والسياسي.

**ثانياً:** هذا التطوير تمّ تأكيده وتعميقه في تعديلات دستور1979 بعد عشر سنوات من سريانه.

---

[1] بيزن إزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (ت: سعيد الصبّاغ)، ط1، القاهرة (مصر): الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 91.

[2] نيفين عبد المنعم، المرجع السابق الذكر، ص180.

**ثالثاً:** إرتباط المرشد بشبكة من العلاقات والمصالح والتفاعلات مع أهم مراكز التأثير في النظام الإيراني.

**رابعاً:** يتمُ النظر إلى قرارات المرشد كحكم يسمو فوق كل الخلافات السياسية والتحزبات الإيديولوجية، والمثال على هذا التدخل الذي قام به المرشد بطلب من "الإصلاحيين" لحسم الأزمة المحتدمة حول نتائج الدورة الأولى للإنتخابات التشريعية لسنة 2000؛ فقد قام مجلس صيانة الدستور باتخاذ قرار إلغاءها وفي عدد من الدوائر التي فاز فيها "الإصلاحيون" فاتجهوا إلى المرشد الذي قرّر إغلاق ملف الإنتخابات والفائزين فيها، وبهذا يتضح ثقل المرشد في النظام السياسي وصنع القرار في إيران.

**2- السلطة التنفيذية:** تتمثل في:

**أ.رئيس الجمهورية:** هو المسؤول عن تنفيذ الدستور و رئيساً للسلطة التنفيذية ماعدا المجالات التي ترتبط مباشرة بالقائد، وهو أعلى منصب رسمي بعد منصب القائد، و من موقعه فإنّه يوازي رئيس الحكومة في أي بلد آخر، ويتعهد أمام القائد بالحفاظ على الدستوروبذلك فهو ليس المرجع الأوّل في البلاد ولا يعود له قرار الفصل في القضايا المصيرية[1].

يتمّ إنتخابه من الشعب مباشرة لمدة أربعة أعوام ولمرتين فقط، ويكون الرئيس شيعي جعفري طبقاً للمادة 115 من الدستور[2].

من صلاحياته، تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى وعزلهم، يترأس مجلس الوزراء والمجلس الإقتصادي الأعلى، ويجب عليه أن يُجيب على أسئلة مجلس الشورى إذا قام1/4 أعضاء المجلس بطلب مساءلته، ولكي تُسحب الثقة من الرئيس يجب أن يوقّع على طلب السحب 2/3 أعضاء مجلس الشورى، ويستقيل بتقديم الإستقالة إلى المرشد وفي حال عدم قبوله يستمرّ بمنصبه، ويتولى منصب الرئاسة في حال وفاته أو إستقالته أو مرضه لأكثر من شهرين نائبه بعد موافقة المرشد.[3]

وقد مرّ على إيران ست رؤساء منذ 1979 هم على التوالي:

أبو الحسن بني صدر( 1979-1980)، علي رجائي 1980. علي خامينائي( 1981-1989)، هاشمي رفنسجاني(1989-1997)، محمد خاتمي(1997–2007) وأخيراً أحمدي نجاد من 2005 إلى اليوم.

ويبقى المرشد أعلى سلطة في النظام السياسي الإيراني، تتجاوز صلاحيتة رئيس الجمهورية الذي طبقاً **للمادة 122** من الدستور مسؤولاً أمام الشعب والمرشد ومجلس الشورى.

**ب. نواب الرئيس:** من التطورات اللافتة التي أعقبت التعديلات الدستورية في 1989 على السلطة التنفيذية، هو التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له مع إختصاص النائب

[1] طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص104.
[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 156.
[3] خالد البسيوني، المرجع السابق الذكر، ص 207.

الأوّل بوضع متميز؛ هذا التوسع أدى إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء، فهذا النائب أصبح مخوّل له أداء وظائف رئيس الجمهورية في حال: وفاته أو عزله أو مرضه لأكثر من شهرين وذلك بعد موافقة القيادة، وبذلك فإنّ دور هذا النائب الأوّل للرئيس ربما يزيد من فرصته في الترشيح لخلافته.[1]

**ج- مجلس الوزراء:** مجلس الوزراء يتبع سلطات رئيس الجمهورية، وبوصفه شخصية قانونية يستطيع أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية، ويُخطط لها بحيث يتمّ ذلك في شكل بيانات وقرارات يتخذها في إجتماعاته، ويُعلم بها وزارة الخارجية للتنفيذ بعد أنْ يقدمها لمجلس الشورى الإسلامي كي يصادق عليها. وقد تعاقب على منصب رئاسة الوزراء في إيران قبل إلغاءه خمس أشخاص هم: مهدي بازركان، محمد علي رجائي، محمد جواد باهيز، محمد مهدوي كني، ومير حسين موسوي، سنركز على وزارتين أساسيتين وثيقتي الصلة بصنع القرار من أصل إثنين وعشرون (22) وزارة هما وزارتي الخارجية والمخابرات والأمن.[2]

- **وزارة الخارجية:** تَضَمن القانون المنظم لوزارة الخارجية الإيرانية والذي أُقرّ من قبل مجلس الشورى عام 1985 الذي عكس معه تأثراً بالجوهر الإسلامي للنظام ، من أمثلة ذلك هو الإهتمام الذي أولاه النظام لتحولات العالم الإسلامي مع تأكيده على ضرورة متابعتها بدقة وإتخاذ ما يلزم بشأنها، كما دعا القانون إلى ضرورة تعاون وزارة الخارجية مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في سبيل ترويج الثقافة الإسلامية في البلدان الأجنبية، وقد نصّ القانون **(حسب المادة 04)** على أنّه : " **يتعين على وزارة الخارجية حماية ودعم نضال المستضعفين العادل ولاسيما المسلمين منهم، ضدّ المستكبرين في أنحاء العالم كافة ، من دون تدخل مباشر في شؤون الدول الأجنبية على أساس أهداف الجمهورية الإسلامية والأصول المتبعة في السياسة الخارجية** ".[3]

وتبقى عملية تجميع الأخبار وتحليلها وتقديم الخبرة من إختصاص وزارة الخارجية، غير أنّه يمكن أن يكون الخبير بهذه الوزارة غير مسؤول عن إتخاذ القرارات المهمة في السياسة الخارجية، لكن يبقى رأي هذه الوزارة وخبراءها مهم في وضع السياسات وإتخاذ القرارات، فهي تبقى قادرة على إتخاذ الكثير من القرارات الفورية الضرورية، ولعلّ القيام بالزيارات إلى الخارج كأحد أدواتها مُهمٌ جداً مع المراعاة الدائمة للخط العام لسياسة البلاد الخارجية.

- **وزارة المخابرات والأمن:** تخضع هذه الوزارة بصفة مباشرة للمرشد، رأيه أساسي في تعيين القائم عليها والذي حسب الخميني لابدّ أن يكون من رجال الدين، وتمكنت هذه الوزارة من إثبات نفسها ووجودها في صنع السياسة الإيرانية بشقيها الداخلي والخارجي، ولعلّ أهم المصادر التي ساعدتها في أن تكون لها قوة في صنع القرار هو الإتصال المباشرلها مع المرشد الأعلى وكذا التنسيق الكامل مع قسم المخابرات والمعلومات السرّية التابعة لها في كل من الحرس الثوري،

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 98.

[2] خالد البسيوني، المرجع السابق الذكر، ص ص 211-213.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص103.

الجيش والداخلية، ويبقى أبرز مصدر لقوتها في تقديمها لنفسها كحماية للثورة من أعدائها على المستويين الداخلي والخارجي.[1]

**3- السلطة التشريعية:** في إيران تتألف السلطة التشريعية من مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، ولعلّ هذا التعدّد في المؤسسات التشريعية ربما يعود إلى رغبة الخميني في أن لا تتركز السلطة التشريعية في مجلس الشورى فقط، لكي لا يحدث تنازع بين أركان الحكم لسلطة ولاية الفقيه.

**أ- مجلس الخبراء:** يتألف مجلس الخبراء من 86 رجل دين، ينتخبهم الشعب لمدة ثماني سنوات، أعضاء هذا المجلس يقومون بانتخاب المرشد الأعلى من بين صفوفهم، يجتمع أعضاء هذا المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام لمدة يومين، إضافةً إلى الإجتماعات غير عادية التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات، وبحسب قانون المجلس الذي وُضع في 1980 تقوم كل محافظة من محافظات الجمهورية الإسلامية الثماني والعشرون بانتخاب رجل دين يُمثلها في مجلس الخبراء، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحقٌّ للمحافظة إنتخاب ممثل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية.[2]

ولهذا المجلس تأثيرٌ غير مباشر على قرار القائد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وعلى الرغم من أنّ له صلاحية تعيين القائد إلاّ أنّه لا يُباشر أي عمل تشريعي سوى تأثيره غير المباشر على توجهات وقرارات القائد الذي يُعينه.[3]

**ب- مجلس الشورى الإسلامي:** يُمثل السلطة التشريعية للدولة، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 إلى 290 عام 2007، ويتمّ إنتخاب أعضاءه من قبل الشعب مباشرة ويُحدّد الدستور الإيراني صلاحيات مجلس الشورى في ثمان وعشرون مادة (**المواد 92-90**) التي تتراوح بين قضايا الأمن القومي (إعلان الحرب، حالة الطوارئ، التصديق على المعاهدات ومنح الحقوق الخاصة لإقامة قواعد عسكرية)، إلى المسائل الإقتصادية (الإقتراض، تعيين خبراء أجانب)، وأيضاً فيما يتعلق بالمسؤولية التنفيذية(مثل التصديق على تعيين أعضاء مجلس الوزراء وتوجيه الإتهام بالتقصير) .[4]وتبقى قراراته في حاجة إلى تصديق مجلس صيانة الدستور لتكون نافذة، وقد عرفت إيران حتى الآن تسع مجالس شورى منذ 1979، وتُمَثل الأقليات الدينية في المجلس على أساس

---

[1] نفس المرجع، ص ص 106-107.

[2] ويلفرد بوختا، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية**، (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص ص 85-86.

[3] بيزن إزدي، المرجع السابق الذكر، ص 91.

[4] خالد البسيوني،المرجع السابق الذكر، ص ص 216-217

نائب واحد لكل من الزرادشتية واليهود، كما يُمَثل المسيحيون من الآشوريين والكلدان بنائب واحد، والمسيحيون الأرمن لهم نائبان أحدهما يُمثل أرمن الشمال والآخر يُمثل أرمن الجنوب.[1]

وقد إتخذ مجلس الشورى طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذيـــة مباشـــرة فـــي مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية من أبرز القرارات: قطع العلاقـــات مـــع بريطانيا ، وكان مجلس الشورى هو الذي قام بإحاطة وزارة الخارجيـــة بـــالقرار للتنفيـــذ وإتخـــاذ اللازم. وبما أنّ قرارات المجلس وأرائه قد صارت نوعاً من أنواع البيانات الرسمية الصادرة عـــن الدولة الإيرانية وحكومتها، فإنّ نواب المجلس يقومون بزيارات رسمية و شبه رسمية إلى الخارج، هذه الزيارات هي إحدى فعاليات المجلس في السياسة الخارجية، كما تقوم لجنة الشؤون الخارجيـــة بالمجلس بدراسة شؤون السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشـــعوب الأخرى.[2]

**ج- مجلس صيانة الدستور:** ويَطلق عليه البعض مجلس الوصاية ومجلس الرقابة على القـــوانين ، غير أنّ ما ورد بالدستور هو مجلس صيانة الدستور، ويتكون من إثني عشر عضواً يحددون مـــدى توافق القوانين التي يجيزها البرلمان مع الشريعة الإسلامية، فإذا لم تجتز القـــوانين هـــذا الإختبـــار يُحيلها المجلس مرة أخرى إلى البرلمان للمراجعة، وبهذا يكون للمجلـــس دور الهيئـــة البرلمانيـــة الأعلى في الواقع العملـــي، وهـــذا مـــا توضـــحه الـــدورة البرلمانيـــة الثانيـــة (1984-1988) (مدى إستخدام المجلس لهذا الحق) حيث رفض في هذه الدورة أكثر من 27% من إجمالي القوانين ومشروعات القوانين التي أعدّها البرلمان، ويكون ستة من أعضاء المجلس فقهاء دينيـــين يُعيـــنهم المرشد الأعلى لفترة ستة أعوام، بينما الستة الآخرون هم فقهاء قانونيون يُعينهم البرلمان بتوصـــية من رئيس السلطة القضائية و يتجدّد أعضاءه كلّ ثلاث سنوات.[3]

وبحسب الدستور الإيراني فإنّه لا مشروعية لقرارات مجلس الشورى الإسلامي إلاّ بوجود مجلس صيانة الدستور، ومن صلاحياته المصادقة على قرارات مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء والاستفتاءات، كما أنّ له الحق في الإعتراض علـــى المترشـــحين للرئاســـة أو الشـــورى أو مجلس الخبراء، ويبقى مرجعاً رئيسياً في تفسير الدستور، وهو بذلك يتحكم في عملية تحديد من يحكم إيران وهنا تكون السيادة غير مطلقة للشعب.

**4- السلطة القضائية:** في الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني تتحدّد صـــلاحيات الســـلطة القضائية في التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلّمات، الشكاوى، الإعتـــداءات، والفصـــل فـــي الدعاوى وإتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك، أيضًا صيانة الحقوق العامة ، بســـط العدالـــة والإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

---

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 159.

[2] بيزن إزدي، المرجع السابق الذكر، ص 95.

[3] ويلفريد بوختا، المرجع السابق الذكر، ص 84.

وفيما يتعلق بأنواع القضاء الموجود في إيران فإنّه يتوزع ما بين القضاء العام والقضاء الثوري والقضاء الخاص.

ومع أنّ الدستور الإيراني أشار في الفصل الخامس منه إلى إستقلالية السلطات الثلاث عن بعضها البعض، إلاّ أنّ هذه الاستقلالية لم تثبت فعلياً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالنظر إلى الدور المحوري للمرشد في إطارهما، و بدورها لم تتحقق بالنسبة للسلطة القضائية لنفس السبب.[1]

**5- مؤسسات عابرة للسلطات:** والمقصود بها تلك المؤسسات التي تُمارس في إطارها السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية والقضائية) في التشكيل أو الوظائف، وبالتالي يصعب نسبها إلى أيّ من ثلاثتها بشكل منفرد وينطبق هذا الوضع على كل من:

**أ. مجلس الأمن القومي:** هذا المجلس يتكون من رؤساء السلطات الثلاث ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية ومندوبين يُعيّنهم القائد ووزراء الداخلية والخارجية والأمن، و يتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس الذي يُعتبر مصدراً للسياسة الخارجية ومُراقباً لتحركاتها ومواقفها ، وقد أُجملت مهام مجلس الأمن القومي في **المادة 176** من الفصل العاشر من الدستور وتتمثل مهامه في: تأمين المصالح الوطنية، حراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.[2]

**ب- مُجمع تشخيص مصلحة النظام:** كانت نشأة هذا المُجمع بطلب من الخميني في 1988/12/12 قُبيل تعديل الدستور في 1989، لغرض الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعيات، وهذا بعدما إزداد نزاعهما الذي شكّل تهديداً بشلّ نشاط العملية التشريعية.[3]

ويضم 38 عضواً من مختلف التيارات منهم: رؤساء السلطات الثلاث الذين ينضمون إلى المجلس بشكل آلي، يُعيّن أعضاءه من قبل المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات، يجتمع بناءاً على طلب المرشد تنفيذاً للمادة 112 من الدستور للبحث في الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور إذا رأى أنّ مجلس الشورى قد خالف الشريعة أو الدستور في أحد قراراته؛ ويقوم بتقديم المشورة للمرشد الأعلى وتقديم الإقتراحات لسياسة الدولة، ومنذ سنة 2005 أصبح يُمارس إشرافاً على كل فروع الحكومة وصارت قراراته نافذة بعد موافقة المرشد عليها، وله الحق في إختيار عضو يتولى مهام المرشد في حال عجزه إلى أن يتمّ اختياره بقرار من مجلس الخبراء.[4]

ويُمكن أن نضيف إلى هذه المؤسسات **مجلس التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية** الذي أُنشئ في 2006، وتُعدّ السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي هدفاه الأساسيين، يُقدّم المشورة الإستراتيجية في القضايا الدولية للمرشد الأعلى، ونجد أيضًا **المجلس الإستشاري**

---

[1] خالد البسيوني، المرجع السابق الذكر، ص ص 219-220.

[2] نفس المرجع، ص 220.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 127.

[4] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 161.

الذي يقدم له الميزانية ويُشرف على هيئة المحاسبة الوطنية، وآخر مجلس يدخل ضمن هذه المؤسسات المساعدة هو **المجلس الأعلى** الذي يضم ممثلين عن المجالس المحلية، ويَقدم مقترحاته لمجلس الشورى مباشرة أو عبر الحكومة ، الهدف منه ضمان عدم التمييز بين المناطق في التنمية والإقتصاد.[1]

هذه هي أهم المؤسسات الرسمية المشكّلة للنظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية، ومن خلال هذا العرض يُمكن أن نستنتج أهم سماته في النقاط التالية:

– السلطة السياسية في إيران مركزها الرئيسي هو المرشد الأعلى، ولعل المفارقة في هذا النظام هو إنتخاب المرشد من قبل مجلس الخبراء، غير أنّ المرشد يتحكم في هذا الأخير من خلال أنّ مترشحي مجلس الخبراء الذي ينتخبهم الشعب لابد أن يحضوا بموافقة مجلس صيانة الدستور، كما أنّ مجلس صيانة الدستور نصف أعضاءه يعينون من قبل المرشد والنصف الآخر منه يعيّنه رئيس مجلس القضاء، هذا الأخير(المرشد) هو الذي يقوم بتعيينه وهذا ما يجعل من المرشد هو المتحكم في مجلس الخبراء على الرغم من إنتخابه للمرشد.

– نجد أنّ مجلس صيانة الدستور له من الأهمية ما يجعله الحلقة الأخرى في النظام بعد المرشد في هيكلية النظام، وذلك لتحكمه في مجلس الخبراء ومجلس الشورى وفي المترشحين للرئاسة، ويُعتبر مجلس الأمن القومي هيئة مهمة في النظام السياسي الإيراني باعتباره يُمثل هيئة إتخاذ القرارات الإستراتيجية.

وإذا كانت هذه أهم خصوصياته فإنّنا نجد أنّها أضفت على النظام السياسي الإيراني نوعاً من التشابك والتعقيد، والتي تبدو بصورة واضحة من خلال المزج الموجود بين نوعين من المؤسسات:[2]

**النوع الأوّل:** يتعلق بالمؤسسات المنتخبة والتي طبقاً لما جاء في الدستورالشعب من يختارها، وهو ما يسمح له بالمشاركة في إتخاذ القرار والمؤسسات المعنية هي: رئاسة الجمهورية، مجلس الشورى الإسلامي ومجلس خبراء القيادة ومجالس الشورى المحلية (البلديات).

**النوع الثاني:** يتعلق بالمؤسسات المعيّنة والتي يُهيمن عليها رجال الدين، وتُمارس صلاحياتها وسلطاتها في إطار الدستور، هذه المؤسسات تستطيع المشاركة في عملية صنع القرار وهذا ما يُؤدي إلى الإنتقاص من مشاركة الشعب في إتخاذ القرار، ويفرض صبغة تسلّطية على النظام، تتمثل هذه المؤسسات في: مجلس صيانة الدستور (هو القسم الثاني من السلطة التشريعية)، السلطة القضائية وقد أُضيف إليهما مُجمع تشخيص مصلحة النظام.

---

[1] نفس المرجع، ص 165

[2] محمد عباس ناجي، "من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران"، **قضايا: محاولة لبلورة تطورات جارية**، القاهرة (مصر): المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،العدد 25، يناير 2004 ، ص 6.

إذن هذه هي أهم ملامح النظام السياسي الإيراني، ونجد أنّ أهم المؤسسات الرسمية الفاعلة في صناعة القرار تتمثل في:

1- المرشد أو القائد.

2- رئاسة الجمهورية.

3- مجلس الوزراء أو الحكومة.

4- مجلس الأمن القومي.

5- مجلس الشورى.

6- مجمع تشخيص مصلحة النظام.

7- مجلس الخبراء.

8- وزارة الخارجية.

ويُضاف إلى هذه المؤسسات الرسمية النخب و الأحزاب السياسية في إيران باعتبارها تُمثل جزءاً غير رسمي في عملية صناعة االقرار.

**2-3- النخب والأحزاب السياسية الجزء غير الرسمي في عملية صنع القرار:** إنّ دراسة النخب والأحزاب السياسية في إيران سيُمكننا من معرفة مدى تأثيرها السياسي على السياسة الخارجية للدولة الإيرانية.

**1- النخب السياسية:** النخبة السياسية في إيران عرفت تنامي واضح في حجمها ودورها ولو ضمن القيود، وذلك خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العراقية الإيرانية، ولُوحظ على هذه النخب تزايد خطابها الديمقراطي على حساب الخطاب الديني، وتتمركز بكثرة في طهران، قم ومشهد.

ونجد أنّ النخبة الإيرانية موزعة على تيارات عدّة نذكر منها:[1]

**أ- الراديكاليون:** ويتبنون فكر "**علي شريعتي**"، ويتمركزون في النخبة المثقفة وطلاب الجامعات، يؤكدون على فكرة العدالة الإجتماعية فكرهم قريب من منظمة مجاهدي خلق.

**ب- العسكريتاريون:** يتمحورون حول" **فكر الخميني**" من المنادون بالثورة الثقافية والسياسية، يجعلون من العنف وسيلة لتحقيق الأهداف الثورية فهو في نظرهم مشروع، يتركز جمهور هذا التيار في طلاب المعاهد الدينية وقسم من **البازار*** وبعض رجال الدين.

---

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص ص 171-172.

* **البازار:** هم شريحة إقتصادية إجتماعية نواتها التجّار والسماسرة، وقد سيطر البازار على معظم المؤسسات التي صادرتها الثورة، قامت هذه النخبة بإنشاء مؤسسات إقتصادية وتجارية جديدة تغذت ومازالت تتغذى من إيرادات النفط، وسيطر البازارعلى مؤسسات إقتصادية عملاقة مثل: المؤسسة الإقتصادية التابعة لضريح الإمام الثامن للشيعة على الرضا، ومؤسسة إمداد الإمام التي تُعدّ أحد المصادر المالية الرئيسية، وهذا ما جعل من البازارعلى رأس الهرم الإقتصادي؛ ويتبنوْن سياسة مرنة في التعاطي مع الخارج، وهذا ما ساعد على فتح الأسواق الإيرانية أمام الإستثمار الأجنبي ( للمزيد أنظر: محمد عباس ناجي ، مرجع سبق ذكره ص ص 18-19.).

**ج- الليبراليون:** هذا التيار يُولي إهتماماً كبيراً لفكرة العصرنة والتحديث، ويدعوا أيضاً للمثاقفة مع الغرب دون فقدان الهوية الذاتية، يتركز جمهورهم بين معلمي المدارس وداخل البازار ويمزجون بين المنظور الشيعي والقومية.

**د- المحافظون:** يُهيمن على هذا التيار رجال الدين المتشددين ويُؤكدون على إلتزامهم الصارم بالقيّم الدينية، نجدهم في البازار **والبرجوازية الصغيرة** *وهم أقلّ ميلاً للعنف.

ومن أهم الخصائص التي تتميز بها النخبة في إيران، هي أنّها نخبة عائلية ترتبط فيما بينها بوشاح القرابة والنسب والمصاهرة، بحيث نجد أنّ أفراد العائلة الواحدة في أكثر من موقع وهذا ما يجعلنا نطلق عليها إسم عائلية النخبة، وتتميز بضعف دورانها ذلك أنّ الشخص الواحد يستمر في منصبه لفترات طويلة أو بتقلبه في مواقع مختلفة على مدار حياته، وهي نخبة متوسطة وحضرية مدنية بالأساس، وترجع خصوصية هذه النخبة أساساً إلى المجتمع المدني الإيراني الذي يتميز بالتنوّع والتشابك، ولما نقول التنوع فإنّنا نقصد بذلك التعبير عن كل أشكال الطيف الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي، والديني هذا من جهة، ومن جهة أخرى متشابك من حيث الجمع بين الخطوط العقائدية والمصلحية، وفي نفس الوقت نجد أنّ صفة الذكاء تنطبق عليه من خلال عدم وصوله لصدام مع السلطة يُؤدي به إلى نقطة اللاعودة.

وتكمن أهمية النخبة السياسية في إيران من خلال إعدادها لكوادر الدولة، فمنها تتشكل المؤسسات الرسمية الإيرانية.

**2- الأحزاب السياسية:** يُعدّ"حزب جمهوري إسلامي" أوّل الأحزاب الجديدة في الثورة الإيرانية والذي تشكل في 1979 يُضاف إليه "حركة إيران"، وقد سمحت الدولة في 1998 بإنشاء الأحزاب ما فتح المجال أمام عدد كبير منها، غير أنّ الملاحظ عليها هو إنتهاجها لنوع من التكتلات من 1988-2008.

ويُعتبر التيار المحافظ والإصلاحي أهم تيارين سياسيين في إيران، والذي ينضوي تحتهما العديد من الأحزاب السياسية.

**أ.المحافظون:** يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه، يضمون في صفوفهم:[1]

1- الجبهة الموحدة للأصوليين وهي بدورها تضم كل من:

أ- تيار "أريج الخدمة العذب" الذي يساند الرئيس نجاد.

ب- جمعية الناذرين أنفسهم للثورة الإسلامية.

ج- أتباع خط الإمام والقيادة وتتمركز قوتهم في الأرياف.

2- الإئتلاف الجامع للأصوليين.

---

***البرجوازية الصغيرة:** هي شريحة من الطبقة الوسطى العريضة في إيران، وهي من قادت ثورة الدستور (1906-1908) وكذلك الثورة الإسلامية 1979، قبل الثورة كانت هذه الشريحة الإجتماعية تتغذى من الخمس والزكاة ومساعدات البازار.

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص ص 173-174.

3- حزب عدالة إيران الإسلامية.

4- حزب التنمية.

5- الجمعية الإسلامية للمهندسين وتأسست في1988، تُناصر الدفاع عن حرية التعبير والتجمع ومقاومة الثقافة الغربية.

يعتنق محافظوا إيران ايديولوجية ترى الغاية الأساسية للدولة هي تحقيق إرادة الله على الأرض، وعليه فإنّ هذه المهمة تقتضي تولي الحكم من قبل رجال الدين أو علمانيين شرط أنْ يكونوا مخلصين للإسلام، ويُؤكدون على أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية غير مستعدة للسماح للرؤى والأفكار الناقصة اللاإلهية التي تهدف إلى تعزيز سلطة الفرد بأن تطغى على حياتها السياسية والإجتماعية.[1]

الملاحظ على المحافظين وتشكيلاتهم الحزبية أنّهم يتمركزون في المدن، كما أنّهم يضمون شخصيات محورية كوزير الخارجية الأسبق علي أكبر ولاياتي.

المعروف عن المحافظين ولاءهم للنظام ومؤسسته الرئيسية المتمثلة في المرشد الأعلى، فحسبهم فإنّ سلطات المرشد الأعلى لا ينبغي لها أن تخضع لتمحيص الناخبين ، هذا الأمر يجعل من الصلاحيات الممنوحة للمرشد تضفي طابع الديكتاتورية على قراراته وهو مايراه المحافظون أمراً مشروعاً.

**ب. الاصلاحيون:** إرتبطت خلفياتهم الفكرية بعدد من العاملين في مركز الدراسات الإستراتيجية، كما ساهم في بلورة أفكار هذا التيار قوى مثل "منظمة مجمع روحانيون مبارز" و"منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية"، وبعض الطلبة وكتابات بعض الصحفيين أمثال: "ما شاء الله شمس الواعظين"، ولعلّ أهم هدف تمّ تحقيقه هو وصول" **خاتمي**" إلى رئاسة الدولة في 1997 وتبنوا شعار "**تحويل الأعداء إلى نقاَد وتحويل النقاَد إلى مؤيدين**".

ويضم هذا التيار:[2]

**1- الائتلاف الإصلاحي:** وهو تيار تمثله جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية، حيث تمّ تشكيل "جبهة إنقاذ إيران" في 2007 مكونة من واحد وعشرون (21) حزباً سياسياً مُعارضاً، تنادي هذه الجبهة بشعار "إيران للإيرانيين" وتُؤكد على الديموقراطية.

**2- كتلة الثقة الوطنية:** يتزعمها "**مهدي كروبي**" ويمثلون تيار الوسط في الأحزاب الإيرانية.

**3- التحالف الشعبي للإصلاح:** ويضم كل من:

أ – حزب التنمية والتحديث.

ب. الحزب الديمقرطي.

---

[1] راي تقية، **إيران الخفية**، (ت: أيهم الصبّاغ) ، ط1، الرياض (المملكة العربية السعودية): العبيكات للنشر، 2010، ص ص 50–51.

[2] وليد عبد الحي المرجع السابق الذكر، ص ص 175–176.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإصلاحيون مثل المحافظون يدينون بـــالولاء للنظـــام ومؤسســـته الرئيسية المرشد الأعلى( ولاية الفقيه)، لكن الفرق الجوهري بينهما يكمن في كـــون الاصـــلاحيون ينادون بالروح الديمقراطية، فهم يرون أنّه لابد وأن تستمد جميع دعائم النظام بمـــا فيهـــا المرشـــد الأعلى شرعيتها من الأسس الديمقراطية، وهذا معناه أنْ تُقيّد صلاحيات المرشد الأعلى مـــن قبـــل الدستور فتجعل منه ذا دور إشرافي فقط، إضافة إلى هذا سيصبح خاضعاً للمؤسســـات الحكوميـــة المنتخبة.

**ج- الأحزاب الوسطية والصغيرة:** هي في معظمها أحزابٌ صغيرة تُؤيد الإنفتاح والانـــدماج فـــي السوق العالمي، ونجدهم يميلون نحو التراجع عن المشروع النووي نذكر مـــن أبرزهـــا: "حـــزب التطوير والتحديث" و"حزب إعتدال طالبان"، ونجد الأحزاب الصغيرة ممثلة في: "حركـــة الحريـــة" و"حزب الأمة الإيراني".

**د- أحزاب و تنظيمات معارضة ذات طابع سلمي أو معارض:** نـــذكر منهـــا: "مجاهـــدي خلـــق" بقيادة "**مريم رجوي**"، "الحزب الديمقراطي الكردستاني" وغيرهما، تتمحور المعارضة في الخـــارج حول أربع إتجاهات تتشكل من 32 حزباً:[1]

**1-الكتلة اليسارية:** وتضم 6 أحزاب منها "حزب تودة" و"إتحاد فدائيي الشعب الإيراني".

**2- كتلـــة يمـــين الوســـط:** وتضـــم 9 أحـــزاب منهـــا: "الجبهـــة الوطنيـــة"، "حـــزب إيـــران" و"الحزب الدستوري"وغيرهم.

**3-الكتلة الإسلامية:** تتمثل في "منظمة مجاهدي الشعب" وهو تنظيم أكثر فعالية.

يُضاف إلى هذه الأحزاب المعارضة، أحزاب ذات طابع إثني وعددها 16 حزباً يجمعهـــا مؤتمر القوميات الإيرانية ويُمثّل فيها الأكراد بثلاثة أحزاب ونفس الشيء بالنسبة للبلوش وغيـــرهم. وبالنسبة للداخل الإيراني هناك معارضة لكن لا يُسمح لها بالدخول في المعترك الإنتخـــابي، وهـــي مجتمعة في تحالف " القوى الدينية القومية".

وما يُمكن أن نستنتجه من البنية الحزبية في إيران، هو أنّ هذه الأحـــزاب تـــرتبط بـــوزن قياداتها أكثر من إرتباطها بمضمون وتوجهات الحزب، زيادةً على هذا يُلاحظ في النسيج الحزبـــي الإيراني إرتباطه بفترة الإنتخابات بشقيها التشريعي والرئاسي فكثيراً ما تكون الأحزاب ذات صبغة مؤقتة.

ومع ذلك فقد أعطت هذه البنية الحزبية لإيران نوعاً مـــن الترســـيخ الـــديمقراطي تمثّـــل بالأساس في ترسيخ فكرة إختيار السلطة بالإنتخابات، كذلك فكرة التداول على الســـلطة وهـــذا مـــا منحها خاصية مهمة نحو سعيها التدريجي في سبيل إستقرار القيم الديمقراطية المكتسبة إلى الآن.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 177- 179.

إذا كان النظام السياسي ومؤسسات صنع القرار الخارجي في إيران قد إنتفضت عن فتـرة الشاه ونفس الشيء يُقال عن الحياة الحزبية، فإنّنا نجد أنّ هذا الإنتفاض كان له تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، التي مرت بنوع من التحول وهذا يقودنا إلى التمييز بين مرحلتين أساسيتين:

**المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي سبقت رحيل الخميني حيث رفعت شعار مواجهة الإستكبار العالمي الذي كان سائداً طوال فترة الحرب الباردة.

**المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تبلورت بعد غياب الخميني ونهاية الحرب الباردة، وما كان على إيران إلاّ أن تتبنى سياسة خارجية فرضتها عليها التطورات العالمية ومنها الغزو العراقي للكويت.

في ظلّ هذه التطورات * كيف كانت سياسة إيران الخارجية؟

نتيجة لتغيرات البيئة الجيوسياسية نجد أنّ إيران أعطت الأولوية للإقتصاد والحاجة إلى تنويعه، وتعزيزعلاقتها الإقتصادية، فبدأت في تثبيت الإعتدال والحوار كمبدأين أساسيين في سلوكها الخارجي، ويُمكن أن نجمل أهم العوامل التي جعلت إيران تنتهج هذا السلوك في ثلاث عوامل رئيسية هي كالتالي: [1]

**العامل الأوّل:** مرور إيران من مرحلة إنتقالية إلى مرحلة جديدة من مراحل الثورة، تمّ من خلالها التركيز على إعادة البناء، وتبنت سياسة خارجية قائمة على تحقيق المصالح الإيرانية.

**العامل الثاني:** الشروع الإيراني في إعادة بناء الإقتصاد، وهذا ما تطلب منها إرساء دعائم الإستقرار في المنطقة وتحسين علاقتها السياسية والإقتصادية.

**العامل الثالث:** سياسة الإعتدال هذه جاءت من جرّاء الوجود الأمريكي في المنطقة، فقد إنتهجت هذه السياسة لكي لا تُعطي للولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لزيادة تدخلها في المنطقة بحجة تشدّد الخارجية الإيرانية.

ما يُمكن أن نستخلصه هو أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية صارت تحسب تحركاتها بدقة في محاولة منها تقدير سلوكها السياسي الخارجي، سواءاً كان سلوكاً ايجابياً أو سلبياً مع أخذها في عين إعتبارها مصالحها القومية عند صياغة سلوكها، ولعلّ تكيّفها الواقعي هو الذي مكنّها من إنتزاع دور إقليمي فاعل ومؤثر رغم الضغوطات التي تُمارس عليها بشأن برنامجها النووي.

ويُمكن لنا أن نجمل أهم تأثيرات المحددات السياسية في سياسية إيران الخارجية في النقاط التالية:

1- وجود تعدّد في مؤسسات صنع القرار مع الإشادة بالدور الجوهري للمرشد في عملية صنع القرار، وهذا ما يجعل السياسية الخارجية الإيرانية تأخذ بعداً دينياً أكثر في تعاملها مع بيئتها الخارجية بشكل عام والبيئة العربية بشكل خاص، فنجد خمس جهات أساسية تتحكم في السياسية

[1] نبيل العتوم، "إيران والوضع الداخلي"، **ندوة إيران خمسة وعشرون عاماً على الثورة: التحديات الداخلية والخارجية**، مركز القدس للدراسات السياسية، 16 مارس 2004، ص4.

الخارجية الإيرانية فبعد المرشد الأعلى نجد كل من: رئيس الجمهورية، وزير الخارجيـــة، رئــيس مُجمع تشخيص مصلحة النظام، كلّهم يُشاركون في إجتماع المجلس الأعلى للأمن القومي المُتــرأس من قبل رئيس الجمهورية لإتخاذ القرار.

2- لجنة البازار كجزء من البناء غير رسمي في صنع القرار الإيراني، ليس لها شــكلٌ دســتوري ولا وظيفة محددة دستورياً و مع ذلك نجد لها دوراً في صنع القرار؛ يتجلى ذلك من خلال رفــض هذه النخبة التدخّل في شؤونها فقد رفضت مساعي الحكومات المتعاقبة لفرض الضــرائب وإعــادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتحرير الواردات، فقد تمكنت من تحريك النواب المحافظين فــي مجلس الشورى على الإضراب وغلق الحوانيت، فهم وإن صح القول يضعون أيديهم على مفــاتيح القرارات الإقتصادية.

3- يُلاحظ أنّ التهديد الأمني الأمريكي الأوروبي والإسرائيلي لإيران هــو الآخــر يُــؤثر علــى المؤسسات التي تصنع القرار، فهذا من شأنه أن يعزّز قبضة المحــافظين فــي الســاحة الداخليــة الإيرانية، وكذلك يُعزز دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار.

4- الفلسفة السياسية الإيرانية، يُلاحظ أنّه قد تمّ تطويعها بما يتفق مع المصلحة الوطنيــة، والمثــال على ذلك إستراد السلاح من " الشيطان الأكبر" خلال الحرب على العــراق، ومقايضــة الســلاح بالرهائن، فإجتازت بذلك إيران إيديولوجيتها وأضفت الواقعية على سياستها أكثر فأكثر.

**المطلب الثاني: المحددات العسكرية**

على غرار التأثير الذي تركته المحددات الجغرافية والبشرية، فإنّ للمحــددات العســكرية دورٌ بالغٌ في تحديد توجهات السياسية الخارجية وإستقلالية الدولة، إضافةً لكونها المنفذ الوحيد الذي من خلاله يُمكن للدولة أن تواجه التهديدات التي تُهدّد كيانها، حيث يصير هذا المُتغيــر العســكري أحد أهم الوسائل التي يتمّ تجنيدها لضمان الأمن القومي، وتجدر الإشارة إلــى أنّ قــدرات الدولــة العسكرية لم تعد محصورةً في إمتلاكها لأكبر عدد ممكن من الجيوش والأسلحة التقليديــة، وإنّمــا صارت مبنيةً على الكم والنوع ، فامتلاك السلاح النووي يزيد من تحقيــق الفعاليــة فــي التهديــد والردع.

وفيما يتعلق بإيران سيتمّ تناول القدرات العسكرية الإيرانيــة ودور المؤسســة العســكرية في صنع القرار الخارجي.

**I المؤسسة العسكرية**

تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاث عناصر أساسية هي: الجيش، الحرس الثــوري وقوات التعبئة أو النفير، وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيش والحرس الثوري قد ورد النص عليهما فــي متن دستور 1979 وفي تعديلاته في 1989، وهذا ما يعني أنّ قوات التعبئة والنفير كــان ميلادهــا ونشأتها خارج الإطار الدستوري ومع ذلك فهي تحتفظ بأهميتها رغم عدم دستوريتها.

**1-الجيش:** نجد في المبحث الثاني من الفصل التاسع في الدستور الإيراني حديثاً عن الجيش، وهو نفسه الفصل المخصص للسلطة التنفيذية، ويقع تناوله تحت عنوان" الجيش والثورة الإسلامية" وتتحدّد مهام الجيش في النقاط التالية:[1]

1- حسب **المادة 143** من الدستور فإنّه يضطلع بمسؤولية إستقلال البلاد ووحدة الأراضي الإيرانية والدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية، فحسب هذه المادة فإنّ الجيش يُكلف بدور إيديولوجي ووظيفة سياسية من خلال الحفاظ على الجوهر العقائدي الإسلامي للجمهورية.

2- حسب**المادة 144** من الدستور فإنّ هذا الجيش هو إسلامي عقائدي لا يضم إلاَ الأفراد المؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية.

3- حسب **المادة 147** فإنّه يُستفاد منه في أوقات السلم في أعمال الإغاثة والتعليم والبناء.

4- في دباجة الدستور نجد أنّ الإلتزام الإيديولوجي الموضح في المادتين **143-144** يُنقل من المستوى الداخلي إلى الخارجي، ويُتعامل مع الجيش بوصفه أداة رئيسية من أدوات تصدير الثورة الإسلامية إلى الخارج.

ولعل الدعم الذي لاقاه الشاه في إنقلابه على "مصدّق" في 1953 هو السبب وراء الإهتمام بتطهير الجيش عضوياً وفكرياً، ذلك أنّ الجيش يُعتبر المؤسسة رقم واحد المؤهلة والمحترفة في عمليات الإنقلاب.

ويُلاحظ على الجيش الإيراني عدم سعيه لإجهاض الثورة في 1989، حيث نجد أنّ سلاح الطيران كان من أوّل أجنحة القوات المسلحة الإيرانية تأييداً للثورة، فقد كان طلاّب كلية الطيران هم من قام بالضربة الأخيرة لإسقاط الشاه، أمّا القوات البرية والبحرية فقد كانتا مترددتين في تأييد الثورة، وهما ما جعلهما عرضةً للتطهير، فقد أشارت التقديرات إلى أنّه خلال الأشهر الأولى للثورة، شهد الجيش الإيراني حملات تطهير واسعة النطاق فخلال شهر جويلية 1989 فرّ من الجيش حوالي 60% من عناصره.[2]

ولاجتثاث الإختلاف الذي كان قائماً بين الجيش والحرس الثوري باعتباره مؤسسة محسوبة على نظام الشاه، تمّ تضييق نطاق المجلس العسكري الأعلى لصالح الجيش على حساب الحرس، كما تمّ إستحداث قيادات مشتركة بينهما لضمان التنسيق فيما بينهما، وإعتباراً من التسعينيات صار هيكل القيادة في القوات المسلحة يتخذ الشكل التالي:[3]

1- مرشد الجمهورية الإسلامية هو القائد العام للقوات المسلحة.

2- المجلس العسكري الأعلى صار مكوناً من: رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، رئيس أركان الجيش والقائد العام لقوات الحرس الثوري ورئيس الأركان المشتركة في الحرس وقادة الأفرع

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص ص 131-132.

[2] معتز محمد سلامة، "الجيش والحرس الثوري"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 127، يناير1997، ص 80.

[3] نفس المرجع، ص 81.

الثلاثة للجيش البرّية و البحرية، قائد المخابرات العسكرية ومسؤول اللاجئين وكذا المنسـق العـام لشؤون العمليات في القيادة العامة ومساعد أركان الجيش.

3- القيادات المشتركة بين الجيش والحرس تتمثل فـي: المخـابرات، الأفـراد، الإدارة، التنظـيم والمناطق العسكرية.

وقـد وصـل حجـم الجـيش بعـد السـنوات الأولـى مـن الثـورة ( منتصف التسعينيات) 350.000 فرد موزعين على النحو الآتي:[1]

- القوات البرية 285.000 فرد.
- البحرية 40.000 فرد.
- الجوية 20.000 فرد.
- الإحتياط 400.000 فرد.

**2- الحرس الثوري(الباسدران):** كان الحرس الثوري يضم خليطاً غير منظم من مجموعات محلية مستقلة، وأيضاً من فدائيي المدن وميليشيات رجال الدين والفارين من الجيش والمتشدّدين المـوالين للخميني، حيث ساعدت كل هذه الجماعات في حشد التأييد للخميني في الشـارع عقـب إنتصـار الثورة.[2]

وعلى هذا الأساس فإنَ الحرس الثوري هو إمتداد لتلـك اللّجـان الثوريـة والميليشـيات العسكرية شبه نظامية المتشكلة في الأشهر الأولى للثورة، قام الحرس الثـوري بتشـكيل وحـدات جوّية وبحرية خاصة به عام 1985، كما قام بتطوير قدرته الإستعابية لتجنيد وتدريب جنود الجبهة الأمامية وعُملاء الثورة الإسلامية الذين حاولوا تصديرها للدول المجاورة، ولعلّ أهم شيئ قـام بـه الحرس الثوري هو بناء منشآت للصناعات العسكرية تجنباً للحضر الدولي للسلاح الـذي فُـرض على إيران إبان الحرب مع العراق، وصار يُلاحظ أنَ قوة الحرس الثوري تكمن في إعتماده علـى إستمرارية قائد معين للحرس[3].

وتأتي **المادة 150** من الفصل التاسع لتؤكد على التمسك بالحرس الثوري وقواته لحمايـة الثورة ومكاسبها، ووظائف هذه القوة يحدّدها القانون وأيضاً نطاق مسـؤولياته مـع التأكيـد علـى التعاون والتنسيق الأخوي فيما بين القوات(أي بين الجيش والحرس الثوري).

وتتمثل مهام الحرس الثوري حسب الدستور الإيراني على المستويين الداخلي والخـارجي في النقاط الآتية:[4]

---

[1] نفس المرجع.

[2] كينيـت كاتزمـان، **الحـرس الثـوري الإيرانـي: نشـأته وتكوينـه ودوره**، (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية)، ط1، أبـو ظبـي (الإمـارات العربيـة المتحـدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1996، ص 23.

[3] نفس المرجع، ص 24.

[4] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 136.

1- حماية الثورة وأمنها وقمع كل القوى المناوئة لها.

2- دعم حركات التحرير في العالم وحراسة الثورة وقاداتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملاءهم في المنطقة.

3- ضرب الإنفصاليين والحفاظ على الحدود من تسلل الجواسيس والأسلحة.

ويقف على رأس الحرس الثوري الوليّ الفقيه مرشد الجمهورية، يليه المجلس الثوري ويتكون الباسدران من ثلاثة أقسام: قسم إقتصادي، قسم عسكري وقسم سياسي، وطبقاً للأرقام الأولية للسنوات الأولى من قيام الثورة فإنَ عدد الباسدارن وصل إلى 120.000 في 1995 موزعين على النحو التالي:[1]

- القوات البرية: 100.000 فرد، تتجمع في 13 فرقة مشاة وفرقتين مدرعتين.
- القوات البحرية: 20.000 فرد.

ويُسيطر الحرس الثوري على قوات الباسيج ( التعبئة)، كما أنّ علاقة التوتر التي كانت قائمة بينه وبين الجيش قد زالت ولو نسبياً، ويظهر ذلك من خلال تعيين "**علي شمخاني**" وزيراً للدفاع الإيراني في وزارة خاتمي، رغم أنّ هذا الأخير ينتمي إلى الحرس الثوري بالأساس، لكن رغم دلائل الإنسجام والتنسيق هذه إلاَ أنّ التوتر حدث بينهما في مناسبات عدّة نذكر منها الصدام المسلح الذي وقع بين قوات تابعة للفرقة 58 في الجيش المعسكرة داخل أسوار مجمع قصور"سعد أباد" وبين قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني وذلك في 8 سبتمبر 1992.[2]

ولعل الإدراك الإيراني لأهمية معادلة التوازن والموازنة بين الجيش والحرس، شكّلت حصناً منيعاً وعامل أمان ضدّ الإنقلابات العسكرية، يُضاف إلى هذا أهمية كل منهما في الساحة الداخلية حتى وإن سادت علاقتهما بعض الشوائب، إلاَ أنّ دورهما في السياسة الخارجية الإيرانية يُمثل أحد أهم وأنجع الأساليب التي لجأ إليها النظام الإيراني في سبيل فض إشكالية العلاقة بين الجهازين، وهذا ما سيتم تناوله في علاقة المؤسسة العسكرية بصنع القرار في إيران.

**3- قوات التعبئة أوالنفير(الباسيج):** تُشير بعض التفسيرات إلى أنّ إنشاء قوات الباسيج يعود إلى إفشال أيّ محاولة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، تَطَوّر دورها في حرب الخليج الأولى فقد كانت هذه القوات تقوم بفتح الطريق أمام قوات الجيش والحرس الثوري، وذلك من خلال مسح حقول الألغام فكانت أكبر الخسائر البشرية في صفوفهم، وبعد إنتهاء الحرب مع العراق (حرب الخليج الأولى 1980-1989)، أصبح لها دورٌ أساسي في حفظ الأمن الداخلي، يُضاف إلى هذا الدور الإجتماعي الذي تَمَثّل في قيامهم بالمشاركة في حملات التطعيم ومحو الأمية.[3]

وعلى الرغم من عدم وجود نص قانوني يُحدّد الوظائف والمسؤوليات المُحاطة بهذه القوات، إلاّ أنّ هاته القوات" الباسيج" تختلف عن الجيش وعن الحرس الثوري، فهم أقلّ تعليماً

[1] معتز محمد سلامة، المرجع السابق الذكر، ص 83.

[2] نفس المرجع، ص 84.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 139.

وأكثر شباباً، وهي من الناحية التنظيمية ذات كيان مستقل بذاته، إلاّ أنّها تُحسب فعلياً على الحرس الذي يتولى تدريب هذه القوات، ومع ذلك إستطاعت أن ترسم لنفسها طريقاً مستقلاً عن طرفي الجيش والحرس الثوري، ففي 25 جانفي 1995 صادق مجلس الشورى على قانون يسمح بتخصيص نسب محدّدة من ميزانية الدولة في سبيل تسليح قوات الباسيج وكذا دعمها.

فإذا كان لدوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي دوراً بارزاً في كل ماله علاقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية، فإنّ هذا يجعل من المؤسسة العسكرية ذات أهمية كبرى في صُنع سياسات الأمن القومي، وإيران لا تخرج عن هذه القاعدة فالحرس الثوري الإيراني هو بمثابة الجيش النظامي في باقي الدول، فهو ذو دور سياسي وإستراتيجي مهم في صنع سياسات الأمن القومي.

ولعلّ هذا الدور إكتسبه من خلال قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى(المرشد)، ثمّ يأتي الجيش في المرتبة الثانية بعد الحرس، وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية تُحدّد مسؤوليات ووظائف كل منهما إلاّ أنّ الجيش الإيراني هو على عكس الجيوش النظامية الأخرى في العالم، تأثيره يأتي في المرتبة الثانية والسبب وراء هذا يكمن في أنّ العقلية الإيرانية نظرت ولازالت تنظر إليه على أنّه كان محسوباً على نظام الشاه، وفيما يتعلق بقوات التعبئة أو النفير فإنّ تأثيرها في السياسة الخارجية ضعيف، كون هذه الأخيرة لا وجود لنصوص قانونية تُحدّد وظائفها ومسؤولياتها بدقة في الدستور الإيراني، وهو ما جعلها تُحسب على الأمن الداخلي أكثر من تفاعلها في صنع سياسات الأمن القومي مقارنة بنظريها الحرس الثوري والجيش الإيراني.

**II القدرات العسكرية الإيرانية**

يُلاحظ على إيران سعيها الدائم على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، ووفقاً لما أدلى به"**أكبر توركان**" الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، أنَ إيران قامت بدمج مصانع الحرس الثوري ومصانع القوات النظامية(الجيش) في نظام واحد، سعياً منها للوصول إلى الكفاءة العالية، وقد زعمت إيران في نهاية الثمانينات أنّها كانت تحتوي على 240 مصنعًا حكومياً للأسلحة يخضع لرقابة وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة أو مؤسسة الصناعات الدفاعية وجهاز الحرس الثوري.

وبالفعل تمكّنت إيران من تحقيق تقدم فعلي في مجال تطوير الصناعات العسكرية، إذ تحولت من الإستراتيجية القائمة على الإستيراد إلى إستراتيجية الإكتفاء الذاتي، وهذا بفضل الدعم الفني الذي حصلت علية من الصين وكوريا الشمالية، إضافة إلى المساعدة التي تلقتها من روسيا،إسرائيل، باكستان،الأرجنتين، البرازيل، الهند، تايوان وألمانيا لتوسيع مصانعها، فقامت بإنشاء مؤسسة أكثر كفاءة لإدارة صناعتها العسكرية تُسمى بـ"**مؤسسة الصناعات الدفاعية**"

تُشرف على صناعة الطائرات العادية والمروحية، إضافة إلى مُجمع مماثل للصناعات العسكرية يخضع للحرس الثوري.[1]

كل هذا أعطى لإيران قدرة ولو محدودة لمصانعها على تصنيع الذخيرة ومدافع الهاون وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات، كما تمتلك المعرفة الازمة لإعادة بناء المحركات النفاثة لعدد من المقاتلات الأمريكية، فقد قامت بمحاولات لرفع مستوى المقاتلات الإيرانية من طراز إف4 وإن كانت لم تكلل كلّها بالنجاح.[2]

غير أنّ المُلاحظ على إيران إعطاءها الأولوية لمسألة تمويل الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل، وذلك بحصولها على دعم ملموس من الصين وكوريا الشمالية.

**1.تطوير القدرات العسكرية:** في هذا المجال نجد أنّ إيران لجأت إلى كل من كوريا الشمالية والصين للحصول على كميات من"سكاد ب" إضافة إلى" فروغ 7 " بمدى 70كلم، وبدأت في وضع النواة الأولى لبرامج تطوير وإنتاج صاروخي بالتعاون مع كل من كوريا الشمالية والصين، ويُمكن إجمال أهم لبنات هذا البرنامج في :[3]

- نماذج لصواريخ بالستية قصيرة المدى في مُعظمها منبثقة من "فروغ7" مثل:"شاهين1" و"عقاب"و"نازيات"، و يتراوح مداها بين 60 إلى150 كلم.
- حصول إيران في بداية التسعينات على"سكاد سي" من كوريا الشمالية، وعلى"س.س.80" من الصين.

وقد قامت وزارة الدفاع الإيرانية في 15 جويلية 1998 بالتجربة الأولى لإختبار"صاروخ شهاب3" الذي يُمكن أن يصل مداه إلى بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل، هذا الصاروخ الإيراني يرتكز في تصميمه على صاروخ من كوريا الشمالية وهو"صاروخ نودونج" الذي طُوّر هو الآخر من صاروخ سكود الروسي، وقد أدت هذه التجربة الناجحة لهذا الصاروخ البالغ مداه 13000كلم وسرعته نحو 8000 كم/ساو طوله 17 متراً، إلى إعادة فتح ملف القدرات الإستراتيجية الإيرانية بما في ذلك ملفها النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ فبعد الإعلان الإيراني عن نجاح التجربة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ كلّ من روسيا والصين عن إنزعاجها إزاء المساعدة المقدمة من قبلهما لإيران.[4]

---

[1] أنتوني كوردزمان، "القدرات العسكرية الإيرانية"، **دراسات عالمية**، أبو ظبي( الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتتيجية، العدد السادس، د . ت. ن، ص ص 31–32.

[2] نفس المرجع، ص 33.

[3] كمال مساعد، "القدرات النووية الإيرانية والمخاوف الأمريكية والإسرائيلية"، **مجلة الجيش**، العدد 202، أفريل 2002، على الرابط الالكتروني: .http :www.lebarmy.gov.lb

[4] تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي"، **السياسة الدولية**، القاهرة ( مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 140، أفريل 2000، ص150.

ويُلاحظ أنّ نسبة الإنفاق العسكري قد بلغ 2.5%من إجمالي الناتج المحلي طبقاً لتقديرات 2006، حيث لوحظ أنّ القدرات العسكرية الإيرانية تحتوي على 523.000 فرد، نصيب الجيش منها 350.000 فرد، فيالق الحرس الثوري وصلت إلى 125.000 فرد، وبذلك وصلت القوات البحرية عند عتبة 18.000 فرد في حين الجوية وصلت إلى 30.000 فرد، بينما القوات شبه عسكرية وصلت إلى 40.000 فرد[1].

وممّا لاشك فيه أنّ القدرات العسكرية الإيرانية تلقى متابعة كبيرة من طرف بيئتها الإقليمية خاصةً منها دول الخليج ، والبيئة الدولية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنّها تتمتع بثقل إقليمي ومكانة سياسية وثقافية في الشرق الأوسط فمن الصعب تجاوزها من جهة، ومن جهة أخرى قدراتها العسكرية وخاصة التطور الذي يعرفه برنامجها النووي يجعلانها تتبوأ مكانة إقليمية مهمة في الشرق الأوسط وتُصبح من غير الممكن تجاوزها في أي مشروع أو مسألة في المنطقة.

2.**إنتاج الصواريخ وتطويرها:** منذ 1991 بدأت إيران بتصنيع صواريخ "سكاد سي" الذي يصل مداها إلى550 كلم، وهناك تقارير تتحدث عن قيام إيران بتطوير صاروخين باليستيين يعملان بالوقود الجاف وهما إشتقاقان للصاروخين الصينيين"م 11" ( css7/DF-11) و"م9" (css-6/DF-15)، ذات حمولات مخففة ومداها يبلغ 400 كلم للصاروخ الأوّل و800 كلم للصاروخ الثاني، ويُعتقد أنّ هذين الصاروخين دخلا الخدمة في صفوف القوات المسلحة لإيران.[2]

وتَعتبر مجموعة بحث وتفكير بلندن أنّ إيران قادرة على صنع صواريخ قد يتعدى مداها3000 كلم، في مقابل ذلك فإنّه يلزمها الكثير من الوقت لصنع صواريخ متوسطة أو عابرة للقارات قادرة على حمل رؤوس نووية ، و فيما يلي ندرج بعض المعلومات التي تمكنت مجموعة معهد الشرق غرب الذي يُوجد مقرها في لندن من تجميعها حول الصواريخ الإيرانية:[3]

1.**صاروخ شهاب3:** أُطلق في جويلية 2008 واعتبر أطول صاروخ إيراني من حيث المدى، ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية على أنّ له القدرة على ضرب أهداف تُوجد على بعد1300 كلم، في حين المصدر الرسمي الإيراني قال أنّ مداه يُناهز 2000 كلم.

2.**سجيل 1 و سجيل 2:** أجرت إيران أولى تجاربها على هذا الصاروخ في نوفمبر 2008، وصرحت بأنّه صاروخ أرض أرض بمعنى أنّه صاروخ دفاعي مع إحتوائه على قدرات هائلة، مداه يصل إلى2000 كلم ويعمل بالوقود الصلب، وقد قالت "Global Security" التي يُوجد مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ سرعة إطلاق هذا النوع من الصواريخ تعني القدرة على إطلاق عدة صواريخ بالتتالي، و قامت إيران في ماي 2009 بإجراء تجربة على سجيل 2.

---

[1] http://www. moqatel.com

[2] كمال مساعد، المرجع السابق الذكر.

[3] **ترسانة إيران الصاروخية**، ت، ن:2009/9/29، ت، ت: 2012/05/04، على الرابط الإلكتروني: http://www.bbc.w.uk.

**3.زلزال:** قام الحرس الثوري بإجراء تجربة على هذا الصاروخ في جويلية 2008، مداه لا يتعدى 400 كلم، وقد كان الحديث عن قيام هذا الصاروخ بضرب معسكرات المتمردين في العراق، ويُعتقد أنّ إيران قد سلمت قطعاً منه الى حزب الله اللبناني الذي لم ينف ولم يؤكد هذا.

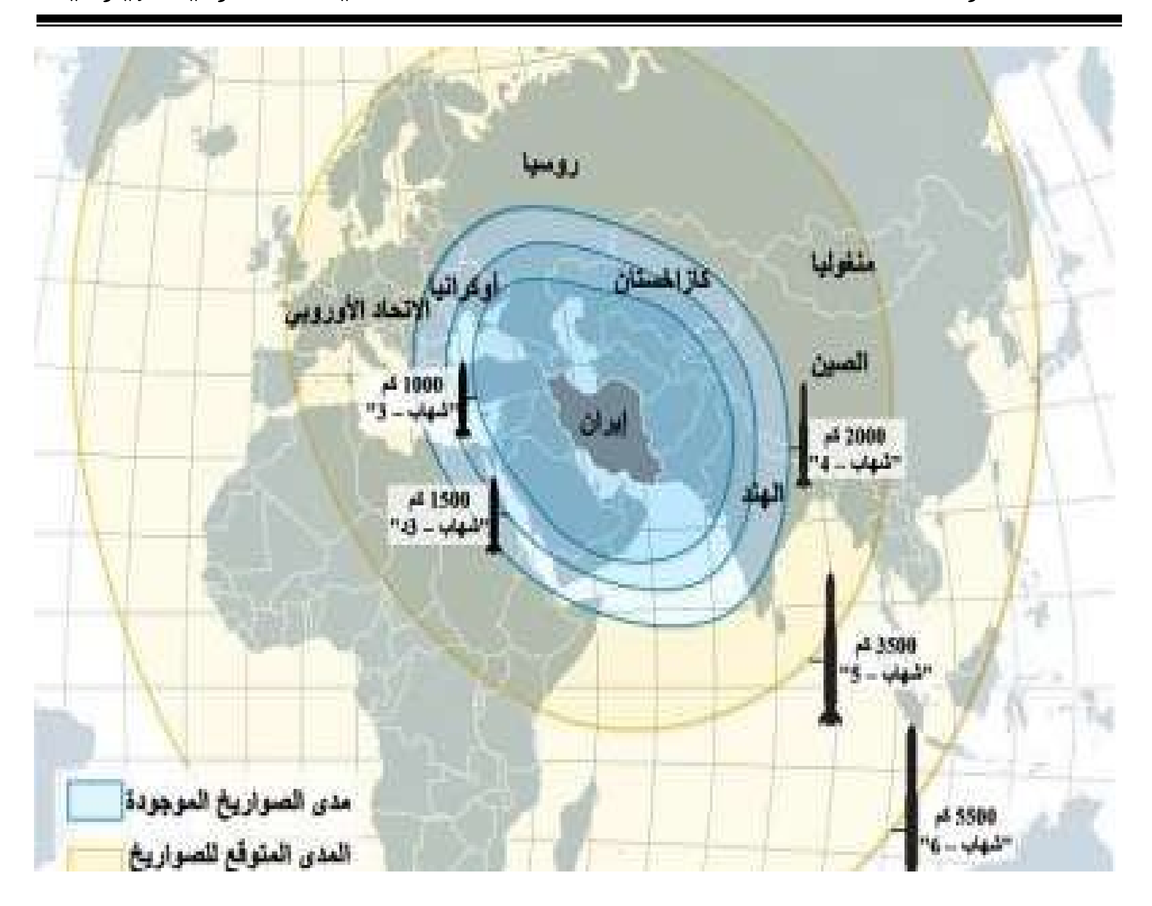
**4.فاتح:** مداه قصير لا يتعدى 170كلم.

**5.السفير:** أطلقت إيران هذا الصاروخ في أوت 2008، الهدف منه كان نقل الأقمار الصناعية إلى الفضاءالخارجي، وقد أعلن الرئيس الإيراني "**محمود أحمدي نجاد**" أنّ" **إيران قد حققت رسمياً وجودها في الفضاء باستخدام سفير2 لوضع قمر صناعي محلي الصنع على مدار منخفض**".

فبحسب إسرائيل فإنّ تمكن إيران من إنتاج صواريخ " شهاب " يجعلها تُشكّل تهديداً للعالم الغربي، وأنّ صاروخ "شهاب 3" المختبرعام 1998 والذي يصل مداه إلى 1300 كلم يضع تل أبيب تحت التهديد، كما ترى في صاروخ "شهاب 4" أكبر تهديد لأنّه قادر على حمل شحنة متفجرة كبيرة إلى مسافة 4000 كلم، وسيكون هذا الصاروخ قادراً على حمل القمر الصناعي الإيراني إلى علو يصل إلى 35 كلم نحو الفضاء من منصة الإطلاق بالقرب من مدينة قم الإيرانية[1]، وتُبيّن الخريطة المدرجة المدى الحالي لصاروخ شهاب المطوّر، وأيضاً تُبين لنا المدى المتوقع له فمن خلالها يُمكن فهم التخوف الغربي ومعه الإسرائيلي من التطوّرات التي تعرفها الترسانة الصاروخية الإيرانية وخصوصاً "صاروخ شهاب"، وهكذا صارت الصواريخ القادرة على حمل الرؤوس النووية من أهم التحديات التي يجب مواجهتها في نظر الإدارة الأمريكية، ذلك أنهّا تُشكل تهديداً لأمنها القومي وأمن حلفاءها، وهذا ما دفعها إلى خوض حوارات متعددة الأطراف في سبيل إقناع الدول الأوروبية إنشاء درع صاروخي يكون مجابهاً ومعترضاً لهذه الصواريخ الباليستية، وعلى الرغم من أنّ التصريحات الإيرانية تُشير إلى أنّ برنامجها الصاروخي تحكمه أهداف علمية وأمنية ودفاعية، لكن الغرب يخشى أن تُستخدم هذه الصواريخ لنقل رؤوس نووية بسبب البرنامج النووي الإيراني.

---

[1] **القدرات الصاروخية الإيرانية**، ت.ت :2012/5/4، موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن على الرابط الإلكتروني: .http://www.marafea.org




**خريطة رقم –09– المدى المتوقع لصاروخ شهاب الإيراني.**

**المصدر: http://www.burnews.com**

**3–الترسانة النووية الإيرانية:** بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني يُمكن القول أنّه بدأ عام 1974 إبان عهد الشاه، حيث وقّع على إتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية، وبعد عامين من هذه الإتفاقية(1976) وقعت الحكومة الإيرانية على إتفاقية أخرى مع شركة "سيمنز" الألمانية تضمنت إنشاء مفاعلين نوويين بمدينة بوشهر، حيث تمّ إنشاء ما يُقارب 85% من المفاعل الأوّل، في حين لم تتمكن من إنشاء المفاعل الثاني بسبب قيام الثورة الإيرانية في 1979. ولمّا دخلت إيران الحرب مع العراق تعرضت مُفاعلاتها النووية للضرب ما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها، ومع بداية التسعينيات وإنتهاء حرب الخليج الثانية تمكنت من إنشاء مفاعل نووي قدرته 5 ميجاوات، إستهدف القيام بأعمال بحثية ودراسية نووية وكان هذا المفاعل سبباً في تعالي الأصوات المطالبة بالتفتيش ومراقبة المفاعل، وهو ما حدث فقد رحبت إيران بدخول المفتشين من الوكالة الدولية وكان تقرير المفتشين آنذاك هو الإلتزام الإيراني بمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية.

وفي عام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين(300 ميجاوات) بمدينة "إستغلال" القريبة من "بوشهر"، وفي 1995 وقع الجانبان الإيراني والروسي على إتفاقية بموجبها قامت روسيا بتسليم مفاعلين(1000 ميجاوات) مقابل مليار دولار، كل هذا لم يكن خال من الضغوطات

الأمريكية، فقد أدت هذه الضغوطات إلى قيام المفتشين الدوليين للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش من أجل التأكّد بإلتزام إيران بمعاهدة عدم الإنتشار وقد إلتزم الجانب الإيراني بذلك. [1]

وعلى الرّغم من كل الضغوطات التي كانت تُمارس و لازالت على إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، إلاَ أنّ هذه الأخيرة قطعت شوطاً كبيراً في تطوير قدراتها البالستية المتوسطة والبعيدة المدى، ويُمكن لنا أنْ نشير الى أهم المراكز البحثية النووية الإيرانية فيما يلي:

1. مركز طهران للدراسات النووية المنشئ عام 1968، مفاعله 5 ميجاوات يخضع للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. مركز التكنولوجيا النووية بأصفهان.
3. مركز الدراسات النووية للزراعة و الطب في كراج.
4. إدارة البحوث النووية بمدينة يزد.

و نجد أنّ البرنامج النووي الإيراني في وجهيه السلمي و العسكري يشمل على:[2]

**1-مفاعل بوشهر على الخليج** : بناءه و تجهيزه كان على أيد روسية يعمل بالماء المضغوط، مخصص لتوليد الطاقة الكهربائية و تحلية المياه.

**2-المنظمة الإيرانية للطاقة النووية:** السعي الإيراني متواصل من خلال سلسلة الأبحاث النووية، و ذلك في سبيل الحصول على تكنولوجيا التحكم في اليورانيوم الذي تمتلك منه كميات في مناجم هي تحت إشراف المنظمة الإيرانية للطاقة النووية.

**3- مختبرإينراباد:** أسّسه الشاه عام 1967 ، حُدَث و جُهزعلى أيدي الأمريكيين في عام 1974، و يقوم طلاب العلوم الفيزيائية في جامعة طهران بالأبحاث فيه، و كانت قوة المفاعل 5 ميجاوات ثمّ 12ميجاوات.

**4-بنية كرج** : يقع غرب طهران و هو مزوّد بمفاعل للأبحاث ، يعمل باليورانيوم المخصب حصلت عليه إيران من الصين.

**5-مشروع أصفهان** : و هو الأهم و الأبرز في إطار الخطة الكبرى لحيازة التكنولوجيا النووية ، ويُحاول المسؤولون في المنظمة الإيرانية للطاقة النووية تزويده بمفاعل من 40 ميجاوات وما فوق ويستفيد هذا المشروع من خبرات صينية وروسية .

**6-معلم كلاية:** يقع بالقرب من مدينة قزوين شمال غرب طهران مفاعله صيني المصدر، قدرة مفاعله 40 ميجاوات و يُعدّ أكثر تكاملاً من حيث التجهيزات و الإنشاءات.

**7-مشروع جرجان الكبير:** يقع شمال مدينة جرجان تحت إشراف المساعد السابق لرئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية "منصور حاج عظيم" و هو من إختصاصيي علوم الذرة ، و يسعى إلى جعله حلقة مركزية في البرنامج النووي الإيراني.

---

[1] تميم هاني خلاف ، المرجع السابق الذكر، ص 151

[2] كمال مساعد المرجع السابق الذكر.

ومن خلال الخريطة التالية يتضح أنّ إيران تتوفر على مناجم يورانيوم، الأمر الذي ساعدها وإلى حد كبير في التوجه نحو تطوير أبحاثها المتعلقة بالتكنولوجيا النووية، كما أنّ مُفاعلاتها النووية هي الأخرى تستمد طاقتها من هاته المناجم إضافة إلى حصولها على مفاعلات من دول كالصين وروسيا لرفع قوة مفاعلاتها النووية سواءأ السلمية أوالعسكرية، وتُظهرهاته الخريطة أهم منجمين لليورانيوم وأهم المفاعلات البحثية التي تتوافر عليها إيران.




**خريطة رقم - 10- أهم المُفاعلات النووية الإيرانية.**

**المصدر: http://www.bbc.co.uk**

وفي نهاية المطاف نصل إلى القول أنّ إيران بكل هذه القدرات العسكرية و منها النووية، لا تمتلك سلاحاً نووياً و إنّما لديها من القدرات البشرية و العلمية ما يُؤهلها و يُرشحها أن تصبح من ضمن الدول النووية؛ و يُمكن لنا أن نُرجع السعي الإيراني نحو تطوير القدرات العسكرية والنووية إلى أنّ تعزيزالقدرات الدفاعية الإيرانية لاسيما في جانبها الإستراتيجي و النووي سيعزز من مكانتها على الساحة الإقليمية ، وهذا يعني أنّ القدرات العسكرية للدول هي التي تُعزّز مكانة الدول بمنطقتها الجغرافية و يكسبها إحترام الآخرين، وعليه فإنّ تعزيز البرامج النووية الإيرانية من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية لإيران و يضعها على خريطة الدول الرئيسية بمنطقة الشرق الأوسط.

فإذا كانت إيران بكلّ هذه القدرات التي تتوفر عليها مؤسساتها العسكرية * فهل هناك علاقة بين المؤسسة العسكرية وصنع القرار في إيران؟

**III علاقة المؤسسة العسكرية بصنع القرار في إيران**

الملاحظ على الجيش و الحرس الثوري الإيرانيين أنّهما غير بعيدين عن مجال السياسة الخارجية و تحديداً الإقليمية ، فهما أداة تنفيذ تلك السياسة و كذلك هما قوتان رئيسيتان في الضغط نحو إتباع بدائل محددة.

فالحرس الثوري له من القوة ماله في تأثيره على صنع القرار و ذلك من خلال علاقاته المتشعبة والوطيدة مع مراكز القوة في إيران و في مقدمتها المرشد، فهي مؤسسة تُدين بالولاء للمرشد وهو ما سمح لها بأن تتمتع بإمتيازات أهمها الإستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه، ولعلّ إنتشار رجال الحرس في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران يجعل منه الطرف الأقوى في معادلة علاقة المؤسسة العسكرية بصنع القرار في إيران، ونجد حضور رجالات الحرس في: مجلس الشورى ، الجيش والوزارة (وزارة الخارجية) ذات الصلّة المباشرة بصنع القرار، فإذا كان الحرس الثوري قد حُرم من الحقيبة الخارجية فهذا لا يعني تهميشه منها، فمثلاً "حسن شيخ الإسلام" كان مسؤول الشؤون العربية في وزارة الخارجية وهو من الحرس الثوري وممن شاركوا في إقتحام السفارة الأمريكية في طهران وكان له دور في إختطاف الرهائن الأمريكيين في لبنان.

ويُعتبر الحرس الثوري أداةً من أدوات السياسة الخارجية، لأنّه يُعتبر من الوسائط المتاحة في عرقلة مرور ناقلات النفط في مضيق هرمز، إضافةً إلى مهاجمة المنشآت النفطية القريبة وزرع الألغام ومهاجمة السفن التي تمر في الخليج ، وقد إستخدمت هذا الأسلوب في عام 1987و1988 خلال حربها مع العراق ، ولعلّ التأثير الكبير للحرس الثوري يظهر عندما أشاد "محمد رحيمي" النائب الأوّل للرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" بأهمية الحرس الثوري، مقترحاً إعطاءه دعوةً مفتوحةً للمشاركة في القرارات والسياسات في كل وزارة، وهذا ما جعل منه أكثر تماسكاً لارتباطه بالقيادة الإيرانية والأجهزة الأمنية.

إقتصاديا نجد أنّ للحرس الثوري أنشطة إقتصادية حيث قام بشراء 50% + سهم واحد من شركة الإتصالات الحكومية مقابل نحو 7.8 مليار دولار، ليصبح بذلك محلاً للشركات الأجنبية في إيران، وبهذا يُمكن القول أنّ الحرس الثوري الإيراني ربما سيحُل محل الحكومة نظراً لنفوذه، فقد جاء في تقرير" لمؤسسة راند" الأمريكية في 2009 أنّ الشركة الهندسية التابعة للحرس الثوري والمسماة بـ "خاتم الأنبياء" حصلت على عقود زادت على 750 عقداً في مشروعات إنشائية و مشروعات البنية التحتية والطاقة ، كما أنّه يُمكن أن نشير إلى تأثير الجيش وكذا الحرس الثوري في السياسة الخارجية من خلال المناورات العسكرية والمقدرة ما بين 40-50 مناورة في العام، ليس في الخليج فقط وإنّما على جبهات أخرى من حدود إيران جبهة العراق والحدود مع دول أسيا الوسطى، ليكون الجيش والحرس الثوري قد ساهما في تمرير رسالة إلى العالم الخارجي (المجاور والدولي) كجزء من السياسة الخارجية الإيرانية ، و عليه فإنّ هذه المكانة المميزة

للمؤسسة العسكرية هي نتيجة للطبيعة الإيدولوجية الثورية التي طبعت نشاطها منذ قيام الثورة عام 1979.

من كل ما تقدم يتبين لنا أنّ إيران تعيش تحولات مهمة في المجال العسكري ، وهذا ربما سيفتح لها مجال الإرتقاء في سلم توزيع القوة، فإيران دائماً تُؤكد و باستمرار أنّ التحولات التي تعرفها في المجال العسكري و تطوير قدراتها هو لشعورها بتهديد خارجي لم يتوقف منذ إنتصار ثورتها عام 1979، وقد زادت حرب الخليج الأولى في ترسيخ هذا الشعور.

ويُعتبر البرنامج النووي الإيراني مربط الفرس الذي تُوجه من خلاله التهديدات بضرب طهران ، وهو ما أدى إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أنّ رفع جاهزيتها القتالية وإمتلاكها وسائل الرد هو السبب الكامن وراء تعطيل الإندفاع الإسرائيلي والأمريكي لضرب منشآتها النووية و بُناها التحتية.

ومع ذلك فإنّ إيران متفطنة لأهمية العامل الإقتصادي إلى جانب القوة المادية وأعطت بذلك للمحدد الإقتصادي أولوية كبيرة في سياستها الخارجية.

**المبحث الثالث: المحدّدات الإقتصادية**

لقد شكّل تفكك الإتحاد السوفيتي تغيّراً نوعياً في مفهوم القوة، حيث نجد أنّ العالم وطيلة الحرب الباردة كان محكوماً بإعتبارات القوة العسكرية ومعايير التوازن الإستراتيجي العسكري والقدرة على الردع، وهذا ما أدى الى تنامي السباق نحو التسلح، لكن التفكّك الذي عرفته المنظومة الإشتراكية وبخاصة الإتحاد السوفيتي، أدخل العالم مرحلة جديدة محكومة بصورة أساسية بإعتبارات القوة الإقتصادية، وهذا يدّل على أنّ للقوة الإقتصادية أهمية كبرى في تعزيز قوة الدولة.

وعليه فإنّ للوضع الإقتصادي دورٌ مهمٌ في توجيه النشاط الخارجي للدولة، فتأثيره هو نتاج تضافر مجموعة من المتغيرات الفرعية والمتنوعة مثل وفرة الموارد أو نقصها ودرجة النمو الإقتصادي للدولة، فوفرة أو نقص الموارد لها تأثيرٌ على خيارات النظام السياسي، فالدولة التي تعرف شُحاً في الموارد تُعاني صعوبةً في تجسيد برامجها خلافاً عن الدولة التي تعرف وفرةً في الموارد، مماّ يُمكنها من تحقيق أهدافها ويجنبها اللجوء إلى الخارج، وبالنسبة لدرجة النمو الإقتصادي فلها دور كبير في إدراك الدولة لمكانتها و لعلاقتها بالدول الأخرى، وهذا يدّل على وجود علاقة تفاعلية بين النمو الإقتصادي و الفعالية السياسية.[1]

وإذا كان لنهاية الحرب الباردة أثرٌ على الإنتقال من القوة المادية إلى القوة الإقتصادية في سياسات الدول، فإنّنا نجد أنّ الثورة الإيرانية في 1979 هي الأخرى شكّلت نقطة تحول كبيرة في البنية الإقتصادية الإيرانية، ذلك أنّ التحول السياسي بعد الثورة أدى إلى تغير جذري في الإستراتيجية العامة للدولة، وهو ما أدى إلى تحوّل في العلاقات الإقتصادية للدولة والمتزامن مع تحوّل في بنية النخب والنظام السياسي.

ويُلاحظ على الإقتصاد الإيراني أنّه محكوم إلى حد ما بنصوص دستورية، فنجد **الفقرة 12** من **المادة03** من الدستور تنص على بناء نظام إقتصادي طبقاً للمعايير الإسلامية، ونجد في **الفقرة 13** من نفس المادة التأكيد على العمل لتحقيق إكتفاء ذاتي في ميادين العلوم، الصناعة، الزراعة والعلوم العسكرية.[2]

إنّ إيران وكغيرها من الدول لجأت إلى التخطيط المركزي الذي سرعان ما تخلت عنه عقب فشل نموذج التخطيط المركزي في النموذج الإشتراكي، وتزامن التخلي الإيراني عن هذا النموذج مع نهاية الحرب مع العراق، وقد وضعت إيران الخطة الإقتصادية الخماسية الأولى(1990-1994) والثانية(1995-1999) والثالثة(2000-2004) والرابعة (2005-2009)، وقد حملت عنوان"**النمو المستند إلى المعرفة في الإقتصاد القومي في تفاعله مع الإقتصاد العولمي**" وهذا يعني الإستعداد الإيراني للتكامل والإندماج مع الإقتصاد المعولم.

---

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1، عمّان(الأردن): دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص ص 86-87.

[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 83.

لقد ركزت الخطة الرابعة(2005-2009) على تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. التوّسع في إستخدام التكنولوجيا وإنشاء أنترنت وطني.
2. تشجيع القطاعات غير بترولية المخصّصة للتصدير.
3. التوزيع العادل للميزانية.
4. تخفيض التضخم وضبط الفقر وإعادة هيكلة النظام الحكومي.
5. إدخال البنوك الأجنبية وزيادة الصادرات وتطوير مناطق التجارة الحرة.
6. التوسع في إنشاء السكك الحديدية.
7. توفير 700.000 وظيفة سنوياً وهو ما يُعادل ضعف طاقة التوظيف تقريباً حتى نهاية 2007.
8. توليد 6000 ميغاواط كهرباء من الطاقة النووية عام 2010.

إذا كانت الأهداف الإيرانية في هذه الخطة على هذا النحو* كيف يُمكن لنا قراءة مؤشرات الواقع الاقتصادي؟ وما هي أهم النتائج المحققة من هذه الخطة؟

**المطلب الأول: مؤشرات الواقع الإقتصادي**

ويُمكن أن نجملها فيما يلي:

**I القطاعات الإقتصادية الإيرانية**

وسنجملها في:

**1.النفط والغاز:** يُمثل القطاع النفطي الإيراني مصدراً لحوالي 80% من الدخل الأجنبي، ويُشكّل 60% من دخل الحكومة وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، ويتراوح الإحتياط النفطي الإيراني بين 95 و130.8 مليار برميل وهو ما يُعادل 11.6% من الإحتياطي البترولي العالمي، وحسب مسؤولين في شركة النفط الإيرانية أنّ الإنتاج الإيراني للنفط في الربع الأوّل من عام 2008 وصل إلى 4.2 مليون برميل يوميًا.[2]

وتعتمد إيران في إقتصادها على النفط بنسبة 80% من أجل توفير العملة الصعبة، وهو ما يُمثل ما نسبتة 45% من إجمالي ميزانيتها ، وهذا ما يُؤدي إلى زيادة إحتياطاتها النقدية بفعل إرتفاع أسعار النفط، حيث نجد أنّ دخل الدولة من النفط وصل إلى 63 مليار دولار للعام 2007-2008، فإذا كان الإنتاج قد وصل إلى 4.2 مليون برميل يومياً سنة 2008، والصادرات منه بلغت 2.4 مليون برميل يومياً طبقاً لتقديرات 2010، فإنّ الإستهلاك وصل إلى 1.809 مليون برميل يومياً طبقاً لتقديرات 2009.[3]

و يُلاحظ أنّ الإستهلاك الإيراني للنفط مرتفع وهذا ما سيحوّل إيران من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة، وحسب بعض الدراسات فإنّ إيران تستهلك 40% من إنتاجها النفطي وهذا سيؤثر على صادراتها النفطية ويجعلها تتراجع بنسبة 10% .

---

[1] نفس المرجع، ص90.

[2] نفس المرجع، ص ص 97-98.

[3] **Economy-overview (Iran's economy)**, http://www.cia.gov

ومنه فإنّ المستقبل النفطي الإيراني مرهون بعوامل أربعة هي:[1]

1- حجم الإحتياطات المؤكدة.

2- حجم الإستثمارات في المجال النفطي بشقيها الحكومي والأجنبي.

3- حجم الإستهلاك الداخلي.

4- أسعار النفط التي تؤثر في تطوير البنية التحتية لهذا القطاع من خلال الأموال التي يجلبها إرتفاع سعر النفط.

ولكي تتمكن الدولة من تعويض مُشكلات هذا القطاع لجأت إلى التركيز على مشروعات ذات صلة مثل:[2]

1. الصناعات البتروكيماوية حيث ساهمت في رفع زيادة الدخل بنسبة وصلت إلى 14% سنة2007.

2. إ حتياطات اليورانيوم الخام التي تكفي لإنتاج كهرباء تعادل 45 مليار برميل من النفط.

3. مشروعات الطاقة النووية من أجل توليد الطاقة الكهربائية خاصة وأنّ النفط مآله النضوب، ولذلك نجد أنّ إيران تسعى لتوليد الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية والتي من المحتمل أن تصل إلى 20.000 ميغاواط في عام 2020.

وقد أشار وزير الخارجية الإيراني"**منوشهر متكي**" خلال مشاركته في "مؤتمر دافوس"2008 ، أنّ إيران تُخطط لبناء عشرات المحطات لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

بالنسبة للغاز الطبيعي، نجد أنّ إيران تمتلك 29.61 تريليون م$^3$طبقاً لتقديرات 2010، إنتاجها وصل إلى 200 بليون م$^3$ طبقاً لتقديرات 2009 وطبقاً لنفس التقديرات وصل الإستهلاك إلى 140 بليون م$^3$ بينما الصادرات وصلت إلى 5.4 بليون م$^3$، أمّا الواردات فوصلت إلى5.2 بليون م$^3$.[3] هذه القوّة النفطية والغازية لإيران ساعدتها في تعزيز علاقاتها الإقليمية وذلك من خلال السعي الإيراني إلى إقامة مشاريع نفطية وغازية مع محيطها الإقليمي، في سبيل خلق بيئة إقليمية مساندةً لها خاصة وأنّ إيران تعرف في علاقاتها مع الدول الغربية مشاكل عدّة.

ولذلك لجأت إلى التوقيع على صفقة لمد أنبوب نفط مع كازاخستان في سبتمبر 2006، والتي وصلت قيمته إلى 3.5 مليار دولار، كما وقعت إتفاقاً مع الصين في نوفمبر 2006 بقيمة 100 مليار دولار، تقوم إيران بتزويد الصين بحوالي 10 مليون طن من الغاز الطبيعي خلال الأعوام الخمس والعشرين القادمة ، وقد سعت إيران إلى توقيع إتفاق لنقل الغاز من إيران إلى باكستان فالهند، والذي تمّ الإتفاق علية وتوقيعه في بداية 2008، ينقل حوالي 60 مليون م$^3$ من الغاز يومياً ويبلغ طوله 2775 كلم.[4]

---

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص99.

[2] نفس المرجع، ص ص 101-102.

[3] Economy-overview (Iran’s economy), op.cit.

[4] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 104.

**2. الزراعة:** تتركز أخصب المناطق الزراعية في الشمال، بمعنى في المناطق القريبة من " بحيرة أورميا" وقرب بحر قزوين، وتُشكل هذه المناطق 20% من أراضي إيران، ومع ذلك نجدها تقدم ما نسبته 60% من المحاصيل الزراعية، وطبقاً لتقديرات 2011 نجد أنّ القطاع الزراعي يُساهم بنسبة 15% في الإقتصاد الإيراني، في حين وصلت نسبة الأيادي العاملة في هذا القطاع إلى 25%، في مقابل هذا نجد أنّ القطاع الصناعي يُساهم بـ40.6% وبطاقة عُمالية وصلت إلى 31%، أمّا القطاع الخدماتي فيساهم بـ48.2%وبطاقة عُمالية وصلت إلى45%.[1]

والإنتاج الزراعي الإيراني متنوع، حيث تحتل المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح، وصارت دولة مصدرة بدءاً من عام 2007، إستطاعت أن تحقق إكتفاءاً ذاتياً في مادة الشعير وصارت بذلك أحد أهم الدول المصدرة لهذا المنتوج.

**3. الصناعة خارج قطاع الطاقة:** تتمثل أهم الصناعات في هذا القطاع في: الحديد والصلب، النسيج، الإلكترونيات، المواد الغذائية، الصناعات الحرَفية(السجّاد) و السيارات، وتعمل إيران على تنويع صناعاتها خاصة ذات النوع الثقيل.

في مجال صناعة السيارات تمكنت من إنتاج حوالي700.000 سيارة سنوياً في2007[2]، وتمكنت بذلك من الإرتقاء إلى الصف العاشر بدل الثامن عشر الذي كانت تحتله في 2005، مع الإشارة إلى أنّ الإنتاج في قطاع السيارات في أغلبه يعتمد على تراخيص من شركات أجنبية.

يُضاف إلى هذا القدرة الإيرانية على إنتاج الدبابات وناقلات الجنود والصواريخ و الغواصات ولكن طاقتها الإنتاجية في هذا القطاع الحربي متواضعة جداً.

وبالنسبة للقطاع الخدماتي، نجد أنّه يقوم بالأساس على السياحة، فقد إحتلت المرتبة 68 عالمياً في 2006.

**4.التجارة الخارجية:** تُمثّل الصادرات النفطية القسم الأكبر من الصادرات الإيرانية، ذاك أنّ العائدات النفطية تصل إلى 80% من الصادرات الإيرانية وهو ما أدى إلى تأثر الميزان التجاري الإيراني بأسعار النفط إيجاباً وسلباً، ونجد أنّ أكثر من ربع التجارة الإيرانية تتم مع أوروبا 11.9% من إحتياجات أوروبا النفطية تأتي من إيران (تقديرات2006)، وهي تحتل المرتبة السادسة والعشرين في ترتيب شركاء أوروبا التجاريين[3]، ومع هذا يُلاحظ أنّ العلاقات التجارية بين أوروبا وإيران مازالت تخضع لإعتبارات سياسية (المشروع النووي الإيراني).

وقد وصل إجمالي تجارتها مع أوروبا إلى25.317 مليار يورو عام 2006 وهو ضعيف إذا ما قورن مع حجم تجارتها مع تركيا التي وصلت إلى 33.794 مليار يورو أي ما يساوي 29.80% من تجارة تركيا.[4]

---

[1] Economy-overview (Iran's economy), op.cit.

[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 107.

[3] نفس المرجع، ص ص 111–112.

[4] نفس المرجع.

وفي إشارة إلى حجم المبادلات بين أوربا وإيران، فقد أشار مكتب الإحصاء التابع للإتحاد الأوروبي"EURO STAT"، أنّ دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين صدرت بضائع لإيران بقيمة 12.99 مليار يورو ما قيمته بالدولار 18.06 مليار في عام 2005، ووصلت إلى 11.27 مليار يورو عام 2007 و 4.66 مليار يورو في النصف الأوّل من سنة 2008، وأظهرت الإحصائيات أنّ أكبر المصدرين هم ألمانيا، إيطاليا وفرنسا[1].

وقد وصل حجم الصادرات غير نفطية خلال السنوات الستة الماضية(2010/2004) أربعة أضعاف، حيث إرتفع من 6.4 مليار دولار عام 2004 إلى أكثر من 26.3 مليار دولار نهاية عام 2010.[2]

وقد أعلن صندوق النقد الدولي في إحصاءاته في سبتمبر 2011 أنّ إجمالي الناتج القومي الإيراني وفق القوة الشرائية إرتفع إلى 930 مليار دولار، لتحتل بذلك إيران المرتبة 17 بين 183 بلداً في العالم، وبذلك وحسب "وكالة أنباء فارس الإيرانية" فإنّ إجمالي الناتج القومي الإيراني بناءاً على القوة الشرائية لسنة 2011 قد بلغ ثماني أضعاف ما كان عليه في 1980(114 مليار دولار). ورغم إرتفاع عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية إلاَ أنّ إجمالي الناتج الداخلي وفق **مؤشر تعادل القدرة الشرائيةPPP***بلغ في عام 2010 /12258 دولار والذي إرتفع أربع أضعاف ماكان عليه في 1980، وحسب صندوق النقد الدولي فإنّ الإقتصاد الإيراني حقّق نمواً وصل إلى 3.2% في سنة 2011، وقد إنتعش بسبب إنتعاش الإنتاج الزراعي وإرتفاع أسعار النفط[3].

ويُلاحظ أنّ إيران قد كثفت مبادلاتها التجارية مع القارة الآسيوية ومع الصين بشكل خاص، التي صارت الشريك الأوّل لها لمواجهة العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، صدّرت إيران ما قيمتة 45 ملياردولار من المنتجات الكيميائية والزراعية إلى الصين مقابل واردات بقيمة 55 مليار دولار، وارتفعت المبادلات التجارية مع الصين من 29 مليار دولار في 2010 إلى 45 مليار سنة 2011 أي بزيادة أكثر من 50%.[4]

---

[1] نفس المرجع.

[2] علي الطالقاني، **الإقتصاد الايراني في مهب الريح**، ت. ن: 2007/9/21، ت.ت: 2012/3/23،على الرابط الإلكتروني: http://www.annabaa.org

***مؤشر تعادل القدرة الشرائية:PPP (purchasing- power parity)**: هي نظرية تُستخدم في المدى الطويل لقياس التوازن في سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات، وتُستخدم لمقارنة مستويات المعيشة لبلدين أو أكثر.

[3] ن، ش، صندوق النقد الدولي: "آفاق الإقتصاد الإيراني إيجابية والنمو بلغ3.2% في 2011"، **مجلة الإعمار والإقتصاد**، السنة التاسعة عشر، العدد 273، فيفري 2012، على الرابط الإلكتروني: http://www.imarwaiktissad.com

[4] نفس المرجع.

ولعلّ القيود المالية الغربية المفروضة على إيران، جعلتها تعتمد في تعاملاتها التجارية على الروبل الروسي واليُوان الصيني أكثر، وهذا ما ساهم في تعزيزعلاقاتها التجارية مع دول آسيا وروسيا.

**5.الإستثمارات الأجنبية:** شهد عام 2007 تعديلاً دستورياً فسح المجال لتوسيع دائرة القطاع الخاص، وتمّت الموافقة على نقل ملكية 25 شركة حكومية للقطاع الخاص(خلال فترة من 8-10 سنوات)، مع إحتفاظ الدولة بنصيب 20% من ملكيتها، ومشروعاتها تتركز في صناعات المواد الغذائية والزراعية، ومن ناحية أخرى نصّ الدستور على المنع المطلق لمنح إمتيازات للأجانب لإنشاء شركات أو هيئات تتعامل بالتجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو إستخراج المعادن، كما يمنع توظيف الخبراء الأجانب إلاَ للضرورة القصوى وبموافقة مجلس الشورى.[1]

وبسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، يُلاحظ إنخفاض الإستثمارات المباشرة الأجنبية في الإقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية؛ وإيران هي واحدة من الدول تتأثر وتؤثر في كل ما يحدث حولها، غير أنّ ما يُلاحظ على الإستثمار الأجنبي المباشر في إيران، يقودنا إلى القول أنّه ورغم ضآلته بالمقارنة مع جيرانها كتركيا والمملكة العربية السعودية إلاَ أنّ مؤشراته يُمكن لها أن تتحسن إذا لقت مناخاً جيداً يسمح بالإستثمارات أكثر في مجال النفط والغاز.

ومع ذلك وحسب التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية، تُشير الأرقام إلى أنّ حجم الإستثمارالأجنبي المباشر في إيران إزداد، ففي 2009 واجه نمو وصل إلى 86% في حين وصل إلى 20% عام 2010.[2]

وتبقى العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي سبباً مباشراً في إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من آثار على الإقتصاد الإيراني ونذكر منها:

- القيود التي تُفرض على البنوك الإيرانية والتي تُساهم في قطع أو تقليص التعامل المصرفي مع العديد من البنوك الأوروبية.
- تراجع بعض الشركات عن الإستثمار في القطاع النفطي والمثال على ذلك شركة Impex اليابانية في 2006، عندما تراجعت عن إستثمار ما قيمته 2 مليار دولار.
- تجميد أصول 13 شركة إيرانية ومراقبة النقل إلى إيران حسب القرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي يحمل الرقم 1803 في 2008، وهذا كله يجعل إيران تتكلف ما نسبته 1.1% من إجمالي الناتج المحلي.

ومع كل هذه الضغوطات فإنّ إيران تسعى جاهدة لتجاوز كل هذه المعوقات من خلال تقديم إغراءات للشركات الغربية لدخول السوق الإيراني؛ ومثال ذلك العقد المبرم مع شركة Edison الايطالية للتنقيب عن البترول في منطقة "دايرالإيرانية"،إضافةً إلى توجهها إلى جيرانها وإستثمارها حوالي 200 مليار دولار في" دبي" حسب صحيفة نيورك تايمزالأمريكية، كما أنّ

---

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص ص 93- 94.

[2] ن، ش، المرجع السابق الذكر.

الإستثمار الإيراني في سوريا وصل إلى حوالي 2 مليار دولار في سنة 2006، كل هذا في سبيل إنعاش إستثماراتها الخارجية وتشجيع المستثمرين الأجانب دخول السوق الإيراني.

**II البطالة**

وصلت نسبة البطالة في إيران حسب مصادر رسمية إلى 10.9% سنة 2007. في حين وصلت هذه النسبة إلى14.6% سنة 2010، وارتفعت إلى15.3% سنة 2011[1].

من الناحية الجغرافية نجد أنّ أعلى نسب البطالة تتركز في محافظتي "سيستان" و"بلوشستان"13.9% بينما تنخفض إلى أدنى مستوى لها في محافظة "غولسان"6.9%.[2]

هذا التفاوت ألقى بضلاله على سياسات الحكومة التي أدركت مخاطر التفاوت الإقتصادي بين الأقاليم خاصة تلك التي تقطنها بعض الأقليات، فلجأت إلى إنشاء مجلس للتنمية والأمن المستدام، تشتمل مهامه على تحقيق الأمن والتنمية في محافظتي "سيستان" و"بلوشستان".

**III التضخم**

يُعدّ موضوع التضخم أي إرتفاع الأسعار وبقاءها مرتفعة مسألة غير جديدة في إيران، فحسب بعض المصادر غير رسمية بلغت نسبة التضخم 25% في 2008، ويرتبط التضخم بعوامل عدة هي:[3]

1- تزايد الأسعار.

2- إستمرار الإنفاق الحكومي.

3- تأثير حجم الإنتاج ومعدلات الصرف للعملات.

ويبقى الشيء المُلاحظ في التضخم، هو أنّه مرتبطٌ إرتباطاً وثيقاً بحجم الإنفاق الحكومي، ولعلّ ما حدث في 2007 في مجلس الشورى الإيراني ومحاولة مساءلة الرئيس "أحمدي محمود نجاد" عن إرتفاع ظاهرة التضخم دليل على أنّ الإنفاق الحكومي سبب مباشر في هذه الظاهرة. يُضاف إلى كلّ هذه المؤشرات الدخل الفردي والذي قدرته المخابرات الأمريكية عام 2007 بحوالي 3160 دولار سنوياً، وكانت بذلك إيران في مصف الدول ذات الدخل المتوسط، في حين نجد أنّ معدل الفقر في إيران وصل إلى حوالي 4.9% عام 2004، ما يُعادل 3.3 مليون نسمة على أساس 2 دولار يومياً.[4]

---

[1] Economy-overview (Iran's economy), op.cit.

[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 120.

[3] نفس المرجع، ص121.

[4] نفس المرجع، ص ص 123-125.

**المطلب الثاني:النتائج المحققة من الخطة الرابعة (2005-2009)**

يُمكن أن نجملها في نقاط هي كالآتي:[1]

1- إكتساح المستثمرين الأجانب صناعة النفط والغاز في إيــران، وحصـــدت إيــران مـــا قيمتــه 20 مليار دولار إستثمار في القطاع الخاص.

2- الخصخصة الواسعة بحيث أنّه:

- 80%من أملاك الدولة يجب أنْ تُنْقل إلى القطاع الخاص.
- 40% من هذا الإنتقال سيتم عن طريق سهم العدالة.
- 40% من الخصخصة المذكورة ستتم كذلك عن طريق سوق بورصة طهران.
- إمتلاك الحكومة لــ20% من الأموال.

3- بلغ حجم كافة ممتلكات وأموال الدولة 120 مليار دولار.

4- خصخصة ما قيمته 63 مليار دولار من أصل 120 مليــار دولار خـــلال الســـنوات الخمـــس الأخيرة.

5- إنخفاض أسهم الدولة في الإنتاج المحلي من 80% إلى 40% بعد إكمال مرحلة الخصخصة.

6- خفض معدل البطالة من 13% حتى 7% فعلياً عن طريق إيجاد مليون وظيفة جديدة في البلاد سنوياً.

وما يُمكن إستنتاجه من خلال هذا العرض، أنّ الإقتصاد الإيراني يحمل في طياته مظـــاهر سلبية تُؤثر على البنية الإقتصادية ممثلة في مظاهر التضخم والبطالة والحصار الإقتصادي، يُضـــاف إلى هذا الإعتماد الكبير على قطاع النفط، وهذا ما يجعل الإقتصاد الإيراني أسيراً لهذا المتغير، مـــا يجعل منه خاضعاً لتقلبات أسعار النفط، ومع ذلك يُوجد فيه تحسن في القطاعات الإقتصادية غيـــر نفطية التي وصلت إلى أكثر من 26.3 مليار دولار نهاية عام 2010.

ويبدوا أنّ إيران قد أيقنت أهمية المتغير الإقتصادي في سياستها الخارجيـــة، ذلـــك أنّهـــا أعطت أهمية كبرى لبيئتها الخارجية، وأدركت ضرورة الإنفتاح وتقوية علاقتها الخارجية كســـبيل لتعزيز قوتها والنهوض بإقتصادها، ولعل التحركات التي تقوم بها إيران على المســـتويين الـــدولي والإقليمي في القارة الأسيوية في مجال التكتلات الإقتصادية خصوصاً لدليلٌ كـــافٍ علـــى التوجـــه الجديد للسياسة الخارجية الإيرانية، هذه التحركات تمتد وتنتشر على مساحة كبيرة وتُغطـــي عـــدّة مناطق ذات أهمية إستراتيجية، تضم كل من: آسيا الوسطى والقوقاز، الشـــرق الأوســـط والخلـــيج العربي والمحيط الهندي.

*فكيف تعاملت السياسة الخارجية الإيرانية مع متغيرات البيئـــة الخارجيـــة ممثلـــة فـــي: التكتلات الإقليمية؟.

---

[1] ن، ش، المرجع السابق الذكر.

**المطلب الثالث:إيران والتكتلات الإقليمية(الإنفتاح الإقتصادي)**

يحضى التكتل الإقليمي بصفة عامة بأهمية كبيرة، لأنّ ظاهرة العولمة جعلت الإعتماد المتبادل حقيقة لا يُمكن تجاوزها، ولعلّ لجوء إيران إلى سياسة التكتلات الإقتصادية في آسيا خاصةً يعودُ أساساً إلى إحتواء آسيا لقوى فاعلة في الوسط الإقليمي والدولي إقتصادياً وأمنياً ونذكر: اليابان، الهند، باكستان، الصين، تركيا، بلدان وسط آسيا والقوقاز وإيران نفسها، يُضاف إلى هذا التحدّيات والصراعات الإقليمية التي تعرفها آسيا مثل: النزاع الهندي الباكستاني، والنزاعات على مناطق النفوذ لدى بلدان جنوب شرق آسيا ووسطها، زيادةً على ذلك البرامج النووية في القارة.

وإنطلاقاً من هذه المتغيرات تمكنت إيران من أن تُدمج نفسها في عدّة تكتلات إقتصادية، سعياً منها توظيف قدراتها الإقتصادية بما يخدم سياستها الخارجية وإحتياجاتها الإقتصادية.

لقد أيقنت إيران أنّ المتغير الإقتصادي والتكنولوجي مهم جداً من أجل ربط علاقات إقتصادية مع الدول، لأنّه يلعب دور المتقدم في بناء العلاقات الدولية وفق أطر جديدة للنظام الدولي محوره الإقتصاد، وهذا الذي يُؤدي إلى ظهور تكتلات إقليمية إقتصادية، ويُمكن لنا أن ندرج أهم التكتلات الإقليمية ذات الصلة بموضوع دراستنا في الآتي:

**1- منظمة التعاون الإقتصادي(E.C.O):** تعود جذورها التاريخية إلى بداية الستينيات حينما تشكلت منظمة التعاون و التنمية الإقليمية **RCD*** عام 1964 وكانت مشكلة من الدول الأساسية في حلف بغداد وهي: إيران، تركيا، باكستان بهدف إقامة نظام إقتصادي للتعاون الإقليمي، تمّ إلغاء هذه المنظمة على إثر قيام الثورة الإيرانية في 1979، وقد أُعيد إحياءها في 1985/01/27 في طهران تحت إسم منظمة التعاون الإقتصادي **ECO****، وقد سعت هذه المنظمة إلى تنشيط التجارة بين بلدان المنظمة بتخفيض الضرائب الجمركية وتذليل الحواجز الجمركية، إضافةً إلى التعاون الصناعي وتشجيع السياحة وتطوير نظام فعال للإتصالات والمواصلات.

وقد زادت أهمية التعاون الإقتصادي بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي حيث تمّ الإتفاق على توسيع نطاق المنظمة لتشمل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وبالفعل عُقد مؤتمر طهران في 1992/2/16 حيث كان مؤتمراً سُباعياً إلى جانب الدول المؤسسة الثلاث ؛ كان هناك حضور لجمهوريات أذربيجان، طاجكستان، تركمنستان، أوزباكستان وممثلين عن كازاخستان وقيرغيزيا.[1]

والمُلاحظ على دول هذه المنظمة أنّها تُغطي مساحة شاسعة تبلغ 8 ملايين كلم$^2$، وتتمتع بثروات زراعية ومعدنية هائلة ، إضافةً أنّه يُمكن لهذه المنظمة أن تُشكّل نظاماً متوازناً للقوى

---

* **RCD:** Regional Cooperation Organisation.

** **ECO:** Economic Cooperation Organization.

[1] هاني إلياس خضر الحديثي، **صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط**، ط1، دمشق(سوريا): مركز الشرق الأوسط للدراسات،2007، ص ص 97-98.

في المنطقة وعنصراً من عناصر التوازن في مجالي الأمن والتنمية، ذلك أنّ باكستان وكازاخستان تملكان الخبرة والتقنية النووية، كما أنّ طاجكستان تمتلك إحتياطي كاف من اليورانيوم، يُضاف إلى كل هذه المعطيات مجاورة دول هذه المنظمة لدوّل ومنظومات إقتصادية كبرى: كـ روسيا، الهند والصين إضافة إلى دول الآسيان[1] .

وبحكم الموقع الجغرافي المميز لإيران الذي جعل منها أساساً لمشروع خط السكة الحديدية(مشهد، سرخس، تجان) المقرر أن يربط آسيا الوسطى مع موانئ إيران على الخليج العربي وبحر عُمان، وكذلك مع أوروبا عن طريق تركيا، يُضاف إلى هذا تمكن إيران من عقد مجموعة من الإتفاقات للتعاون المشترك مع الدول الأعضاء نذكر منها إتفاقيتها مع كازاخستان وهي إتفاقية بترولية مئة بالمائة، يقضي هذا الإتفاق بتسلم إيران كميات من البترول الخام الكازاخي عبر موانئها على بحر قزوين، حيث تقوم إيران بتصدير ما يُعادل نفس الكمية من البترول المكرر عبر موانئها على الخليج العربي، وهذا يبين لنا أهمية إيران بالنسبة للدول المتشاطئة لبحر قزوين باعتبار تلك الأخيرة دولاً حبيسة.

**2- منظمة بحر قزوين:** هذه المنظمة تضم كل من إيران ، روسيا ، أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان، ويهدف تكتل هذه المنظمة إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين، في إستغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها ، زيادةً على تنظيم عمليات الملاحة الداخلية، وتظهر أهميتة بالنسبة لإيران في كون منافسها التركي غيرموجود بحكم عدم مشاطئته لبحر قزوين، كما يُمكن أن يُسهم في إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن المنطقة لصالحها.[2]

ورغم الخلافات بين أعضاء المنظمة في كيفية تقسيم هذا البحر (الذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة)، إلاَ أنّ إيران عقدت إتفاقاً في 1992 يسمح لها أن تكون موانئها موانئ ترانزيت للبضائع من وإلى هذه الدول، وقد أدرجت إيران ضمن هذه الموانئ ميناء"خميني"و ميناء"بندر عباس" وهما في منطقة الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز.[3]

ويتضح من ما سبق عرضه أنّ إيران تسعى إلى أن تكون قوة إقتصادية إقليمية وذلك من خلال ربط دول آسيا الوسطى بها، ولعل التحديد الذي قام به وكيل وزارة الخارجية الإيرانية لشؤون البحث والتدريب السياسي السيد "**عباس ملكي**" فيما يتعلق بمحاور إهتمام السياسة الخارجية الإيرانية في ثلاث قضايا أساسية هي: ضمان طريق النفط عبر مضيق هرمز، إستغلال كافة السبل لدعم التنمية داخل إيران والإتجاه شمالاً نحو الجمهوريات الإسلامية الوليدة لضخامة المصالح

---

[1] نفس المرجع ، ص 99.

[2] سفير أحمد طه محمد،" إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية"، **السياسة الدولية**، القاهرة ( مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 127، يناير 1997، ص 207.

[3] نفس المرجع، ص 208.

هناك وبالخصوص النفط في بحر قزوين؛ كما أنّ هذا التوجه الإيراني يُعدّ رداً مباشراً على محاولات عزل إيران على المستوى الدولي وتجاوز العقوبات المفروضة عليها، كما أنّ إيران وبحكم موقعها جعلت من نفسها منفذاً للدول الحبيسة المتشاطئة لبحر قزوين، فهي تُعتبر ملاذاً للإتصال بالبحار المفتوحة من خلال الموانئ الإيرانية على الخليج العربي، كما تمكنت من خلال هذين التكتلين الذي تمّ التطرق إليهما بحكم موضوع الدراسة، أن تكون معبراً لانفتاح دول آسيا الوسطى والقوقاز على الأسواق بحكم موقعها الجغرافي، فإذا كانت العولمة قد أفرزت بيئة دولية ذات إعتماد متبادل إقتصاديًا فإنّ الجانب الأمني غير بعيد عن الإقتصاد،لأنّ إيران وضعت على رأس أولويات سياستها الخارجية في ظلّ العولمة الحفاظ على سلامتها الإقليمية، تجنب العزلة الدولية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، فقد أكدت مراراً على ضرورة الحفاظ على إستقلالها وسلامتها الإقليمية وإنتقادها للوجود الأمريكي في الخليج ، لذا سعت إلى تطوير قدراتها البحرية إدراكاً منها للأهمية الإستراتيجية لها داخل الخليج، كما تقاربت سياسة إيران مع السياسات الإقليمية في عدم السماح بتفكك العراق لأنّها لا تحبذ تشجيع قيام دولة كردية بالمنطقة.

كما أيقنت أهمية الفضاء الإلكتروني إلى جانب الحدود الجغرافية، ولعل صاروخ"شهاب 4" دليل على التكيف الإيراني مع العولمة،حيث أعلنت أنّ هذا الصاروخ يهدف إلى تحقيق أهداف علمية وتجارية إضافةً إلى كونه سيساهم في وضع أوّل قمر صناعي إيراني، ونجد أنّ صاروخ "شهاب5" جعلت منه إيران ذو وجهين، وجهه **الأوّل** يتمثل في: توفير قدرة فضائية قادرة على وضع الأقمار الصناعية للإتصالات المدنية، ووجهه **الثاني** تمثل في وضع هذه الأقمار للأغراض الإستخباراتية، فقد إستطاعت أن تتأقلم مع العولمة بشقيها الإقتصادي والأمني، دون إخلالها بمبادئ ثورتها وشعاراتها.

عموماً لا يُمكن أن ننكر دور المحدّد الإقتصادي في السياسة الخارجية الإيرانية، لأنّ ما تملكه من قوة إقتصادية هو أساسٌ لتوسيع نفوذها، ومع ذلك وعلى الرغم من مقومات القوة الإقتصادية إلاَ أنّها أدركت أنّه ليس بمقدورها عزل نفسها عن العالم المعاصر المعولم، فشرعت في سياسة الإنفتاح ودخلت في تكتلات إقتصادية في سبيل إيجاد سوق لمنتجاتها، من أجل الإستفادة من موقعها الإستراتيجي في تلك التكتلات الذي منحها ميزة مهمة خاصة في منظمة **ECO** و**بحرقزوين**، يُضاف إلى هذا أنّ العلاقة بين النمو الإقتصادي والقوة الإقتصادية من جهة والسياسة الخارجية الإيرانية من جهة أخرى هي علاقة تأثير وتأثر، لأنّ إيران تسعى من أجل تطوير قدراتها الإقتصادية في سبيل الوصول إلى تكوين قوة إقتصادية تتمكن من تحويلها إلى كيان جيوسياسي عن طريق سياسة خارجية واقعية ؛ وذلك في سبيل مواجهة الضغوطات الممارسة عليها بشأن برنامجها النووي، وكذلك في سبيل مواجهة التواجد الأمريكي العسكري في الخليج العربي، الذي ترى فيه إيران محوراً لنفوذها عبر التاريخ، وقد لجأت إلى آسيا الوسطى في سبيل فك عزلتها التي فرضتها عليها العقوبات الإقتصادية، كل هذا في سبيل الترويج لمصالحها

الإقتصادية وسياستها الخارجية، وتجلت هذه المصالح أكثر في سعيها لتأمين عنصر النفط خاصةً في بحر قزوين.

هاته هي المحددات الداخلية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية، وعلى إعتبار أنّ السياسة الخارجية هي الإستراتيجية العامة للدولة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة في بيئتها الخارجية؛ فهذا يعني أنّ للبيئة الخارجية دورٌ في عملية صُنع القرار، فـ**العوامل الخارجية** هي الأخرى تحضى بدور بالغ الأهمية في صناعة وبلورة توجهات السياسة الخارجية للدول، كما هو الحال مع المحددات الداخلية التي تمت الإشارة إليها سابقاً (الجغرافية، البشرية،السياسية، العسكرية والإقتصادية)، فإنّ للمحددات الخارجية دور مهمٌ وقد يكون حاسماً في عملية صناعة القرار وفي التحديد النهائي لتوجهات السياسة الخارجية للدول، وقد زاد تأثير البيئة الخارجية بعد ما إزدادت الإتصالات وأوجه التعاون والنشاطات الدولية الحديثة والمعاصرة.

* فكيف تُؤثر **البيئة الخارجية** في عملية صنع القرار الإيراني؟

سوف نتناول تأثير البيئة الإقليمية والدولية على عملية صنع القرار في إيران بصفة عامة، ومن ثمّ سيتم تبيان أهمية منطقة بحر قزوين في سياسة إيران الخارجية بإعتبارها متغير مهم أفرزته البيئة الخارجية.

**I. البيئةالإقليمية**

ويُقصد بها بيئة القرب الجغرافي أو بيئة الإتصال المباشر،لأنّ هذه البيئة بقواها الإقليمية القريبة جغرافياً تسعى إلى ملىء أيّ فراغ مسجل في المناطق المجاورة.

وفي هذا السياق سنتطرق إلى ثلاث مناطق تدخل في إطار البيئة الإقليمية لإيران وهي على التوالي:

- الخليج العربي.
- المشرق العربي.
- أوراسيا.

**1.الخليج العربي:** لقد مثّل الخليج العربي على الدوام أولوية إيران الإستراتيجية الأولى، لأنّه طريقها المباشر إلى الأسواق العالمية للبترول، ويرى حُكام إيران أنّهم جديرون بالهيمنة على المنطقة بالنظر إلى الموروث الإيراني، فقد دعا الخميني دول الخليج لمحاكاة نموذج إيران الثوري وقطع العلاقات مع الشيطان الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّ الخميني عارض الأنظمة الملكية الخليجية ووصفها بأكثر المظاهر الرجعية المخزية والشائنة.[1]

وبناءاً على هذا الطرح الخميني، فإنّنا نجد توتراً في علاقات الطرفين الإيراني والخليجي من خلال أنّهما يُمثلان أقوى الأطراف المسؤولة عن تنفيذ رسالة كونية والمتمثلة بالأساس في نشر الإسلام والدفاع عنه، وقد كان لإختلاف الطرفين في تأويلهما للإسلام حجر الزاوية الذي إرتكزت عليه توترات العلاقات بينهما يُضاف إلى كل هذا وثاقة العلاقات السعودية الأمريكية.

[1] راي تقية، المرجع السابق الذكر، ص ص 84-85.

وفي سبيل الترويج لثورتها لجأت إيران إلى إستعمال ورقة الشيعة في دول الخليج، حيث عمت مظاهرات في كل من الكويت، السعودية والبحرين بإيعاز إيراني من أجل حصول الشيعة هناك على إمتيازات إقتصادية وسياسية، غير أنّ السياسة الإيرانية باءت بالفشل، وبذلك لم تتمكن إيران من تحقيق سياستها الثورية.

ومع نهاية الثمانينات ووفاة الخميني، قامت دول إقليمية كالسعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية، ولعل السعي الإيراني نحو تصدير الثورة للدول الخليجية وأيضاً لدول آسيا الوسطى جعل من دول الخليج تتجاوز خلافاتها وتتوحد في إطار مجلس التعاون الخليجي، في سبيل مواجهة وإحتواء النفوذ الإيراني مع تعزيز علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت طرفاً مهماً في حرب الخليج الأولى.

لكنّ إيران لم تبق على هذه الشاكلة فقد إنتهجت سياسة براغماتية وذلك من خلال دعوتها إلى إقامة تعاون إقتصادي وأمني كبير عوضاً عن تحريض الشيعة لمواجهة مد"صدام حسين" الذي إحتل الكويت.

وقد إرتفع مستوى التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأنظمة الخليج بشكل ملحوظ في أعقاب حرب الخليج الثانية، مع إحتواء أمريكا للعراق وفرضها منطقة حضر الطيران من قواعد عسكرية في السعودية والكويت.[1]

ظلّت السياسة الإيرانية على هذه الشاكلة إلى أن وصل "محمد خاتمي" إلى سدّة الرئاسة في إيران عام 1997، فقد عمل بشكل جوهري على التمييز في علاقات إيران، مع معارضتها الدائمة للوجود الأمريكي في المنطقة، وألحت على إقامة منظومة محلية للأمن تكون بديلاً عن المظلة الأمريكية.

وتحسنت علاقات إيران بدول جوارها الخليجي في فترة الإصلاحيين وسعت إلى الحفاظ على مصالحها القومية.

وبإعتبار أنّ هذه البيئة الإقليمية مهمة بالنسبة لإيران ومؤثرة في أيّ رد فعل على مستوى سياستها الخارجية ،إلتزم الرئيس الحالي"أحمدي نجاد" بسياسة إيران المعتدلة تجاه هذه البيئة الإقليمية. ويظهر هذا التوجه في سياسة إيران الخارجية بوضوح من خلال الخطاب الذي ألقاه "أحمدي نجاد" في أوت 2005 مشيراً فيه إلى أهمية العلاقات البنّاءة مع دول العالم الإسلامي ومنطقة الخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وهذا ما أكده" علي لاريجاني" أمين المجلس الأعلى للأمن القومي والشخصية الأكثر تأثيراً فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية.[2]

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أنّ النظام الحالي في إيران يسعى إلى المحافظة على مكتسبات الحقبة الإصلاحية؛ التي تمكنت من جعل هذه البيئة الإقليمية تنسلخ عن التوتر وتدخل في علاقات حسن الجوار، مع تحفظ هؤلاء المتشددون على طرح "خاتمي" حول

[1] نفس المرجع ، ص 88.

[2] نفس المرجع، ص 92.

"حوار الحضارات"حيث لا يزالون يشكون في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، في حين إنتهجوا سياسة برغماتية إتجاه الخليج العربي وتجاوزوا بذلك إرث الخميني.

وعليه فإنّ هذه البيئة إستطاعت أن تؤثر على عملية صنع القرار في إيران من خلال تجاوز كل الخلافات والتوترات وإنتهاج سياسة برغماتية تحفظ لإيران مصالحها القومية.

2.**المشرق العربي:** مثلث سياسة الجمهورية الإسلامية تجاه المشرق العربي أحد أكثر الجوانب الإيديولوجية لعلاقاتها الدولية ثباتاً، تمثل المحور الرئيسي لمقاربة طهران تجاه تلك المنطقة في معارضتها الشديدة لإسرائيل وجهود جيرانها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وقد كرست سياستها الإيديولوجية المتشددة عبر عدد من المناحي الإستراتيجية تجلت في دعمها لحزب الله في المنطقة، وهذا منحها القدرة على التأثير في سياسات المشرق المباشرة ، فقد تحالفت مع النظام السوري الذي يشاركها العداء لإسرائيل.[1]

وفي قراءتنا لهذه البيئة يُمكن القول أنّ التحالف الإيراني السوري هو بالأساس قائم على مخاوف مشتركة بين الطرفين؛ فسوريا تنطلق من حسابات مجردة، بينما طهران تنطلق سياستها إستناداً إلى توجهات إسلامية، ولهذا نجد أنّ حزب الله في لبنان يُمثل قوة إسلامية تُقاتل ضدّ إسرائيل، ولكنّ هذا لا يُعتبر مؤشرًا على التوافق ذلك أنّ سوريا يُمكن لها أن تعترف بإسرائيل مقابل رجوع أراضي الجولان إليها ، في حين إيران لن تؤيد هذا لأنّها ترى في إسرائيل عدواً لا يُمكن أن يحدث توافق بينهما، لأنّها ليست مجرد تسويات إقليمية بقدر ماهي إيديولوجية مرسخة لدى الإيرانيين والمسؤولين القائمين عليها.

بالنسبة للعراق، هو أيضاً لا يُمكن تجاوزه في هذه البيئة، لأنّه مهم لكل من سوريا وإيران، ويظهر ذلك من خلال الدعم السوري للسنة في العراق في مقابل الدعم الإيراني للأحزاب الشيعية، ومع ذلك صارت إيران شريكاً لا يُمكن الإستغناء عنه من قبل دمشق، خصوصاً وأنّهما يتلقيان الضغط من البيت الأبيض، لكن هذا لا ينفي وقوع دمشق بين إختيار تحالفها مع إيران أومصالحها المرتبطة بالكتلة العربية ،خاصةً وأنّ الهلال الشيعي سمة صارت تتسم بها هذه البيئة الإقليمية ممثله في الشرق الأوسط.

وإذا ما عرجنا على مصر فإنّنا نجد التنافر سائداً بين البلدين منذ إتفاقية "كامب دافيد"، وزاد التوتر خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث وجدت مصر فيها سبيلاً لإصلاح صورتها خاصة بعد تطبيعها للعلاقات مع إسرائيل، ولكنّ حرب الخليج الثانية وإنهزام" صدام حسين" وجدت مصرفيها فرصةً مواتية لحل النزاع العربي الإسرائيلي، بينما إرتأت طهران دفع نموذجها الإسلامي فبدأت الحركات الإسلامية تظهر في المنطقة العربية، فظهر حزب الله في لبنان، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر يُضاف إلى ذلك بداية المقاومة الفلسطينية ، تبنت مصر الخيار

---

[1] نفس المرجع ، ص 93.

السلمي مع إسرائيل وحثت العرب على إتباعه، يُضاف إلى هذا الدعم الإيراني للإخوان المسلمين في مصر ما جعل مصر على فوهة حرب حقيقية ضدّ حركات الإخوان العنيفة المسلحة[1].

وظلت هذه البيئة بمختلف إفرازاتها يكتنفها الجمود، خاصةً وأنّ مصر مرتبطة بإتفاقية سلام مع إسرائيل، فمن " السادات" إلى " مبارك" لا جديد في هذه البيئة سوى الجمود.

**3.أوراسيا:** في هذه البيئة إتسمت السياسة الإيرانية بالواقعية والبرغماتية، فكانت علاقتها مع روسيا تتميز بالنفعية، تجاوزت الإيديولوجية لحساب المصالح المادية الملموسة، فالقرب الجغرافي من روسيا والإبتعاد عن الغرب و ظهور الدول المستقلة في آسيا الوسطى و الصحوة الإسلامية، تميزت هذه البيئة بالحذر لأنّ موسكو رأت في إيران إمكانية تأجيج المشاعر الإسلامية في آسيا الوسطى، ومع ذلك فإنّ الحذر الذي ساد تلك البيئة جعل من روسيا مصدراً مهماً للسلاح بالنسبة لإيران، لأنّ الأوضاع التي مرت بها روسيا إقتضت ضرورة بيع ترسانتها العسكرية لمن يدفع قدراً أكبر من المال، فكانت إيران سوقاً مغرياً لتجار السلاح الروسيين خاصةً وأنّ إيران كانت لديها رغبة كبيرة في التسلح.[2]

وتظهر برغماتية إيران في هذه البيئة من خلال الأزمة الشيشانية، حيث إعتبرت المسألة شأناً داخلياً على الرغم من السياسة الوحشية الروسية ضدّ الثوار المسلمين، فإيران لم تلجأ إلى دعم الثوار ورأت أنّ مصالحها تكمن في عدم إستثارة عداء روسيا.

وقد ساعدت هذه البيئة إيران ممثلة في الحليف الروسي من خلال الدعم الدبلوماسي الروسي لإيران بخصوص برنامجها النووي، ومنه يُمكننا القول أنّ إيران تُعتبر شريك لا يُستهان به بالنسبة للروس في المنطقة، كما أنّ الجانب العسكري المتعلق بالأسلحة والصناعات الدفاعية والتعاون النووي كلّها أوراق مهمة للطرفين في سبيل دعم التعاون بينهما.

أفغانستان هي الأخرى مهمة في هذه البيئة، فظهور حركة طالبان ذات الأغلبية السنية الباشتونية سنة 1994 كان لها إنعكاس كبير على إيران، لأنّ هذه الحركة آوت على أراضيها جماعة أهل السنة المعارضة(مجاهدي خلق).[3]

لقد مثّل النظام السني المتطرف لطالبان تحديًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصةً بعد المجازر التي إرتكبت في حق الشيعة هناك ، وكادت هذه الأوضاع أن تعصف بعلاقات الطرفين نحو الحرب في 1998 بسبب قتل العشرات من الدبلوماسيين الإيرانيين على يد قوات طالبان في "مزار شريف".

تأثير هذه البيئة اليوم يظهر من خلال المخدرات التي تدخل بكميات كبيرة إلى إيران، فحسب بعض التقديرات فإنّ هناك إمكانية وجود مليونين من مدمني المخدرات فيها.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 98.

[2] نفس المرجع ، ص 102.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 36.

[4] راي تقية، المرجع السابق الذكر، ص 105.

بالنسبة لباكستان، نظرت إليها إيران بكثير من القلق بسبب سياستها الرامية إلى إستخدام أفغانستان كأداة لتكريس نفوذها في آسيا الوسطى بحكم علاقتها مع طالبان، ومع ذلك تحسنت العلاقة فيما بينهما منذ سقوط طالبان ، وتبقى إيران تنظر بحذر للوضع الداخلي الباكستاني لما يُمكن له أن يُحدث تغيراً في حال كان سنيًا متشدداً خاصةً وأنّ باكستان هي دولة نووية.

وآسيا الوسطى هي الأخرى لها من المكانة مالها، فإيران لا يُمكن أن تتجاوزها بأيّ شكل كان ولأيّ سبب كان، فعلاقتها بها ذات طابع تعدّدي ذو مضمون إقتصادي وثقافي، خاصة وأنّ اللّغة الفارسية تُستخدم على نطاق واسع في كل من طاجكستان، أفغانستان و أوزبكستان.

وبما أنّ الموقع الجغرافي يُعتبر محدد مهم في رسم السياسة الخارجية، فإنّ إيران وبحكم هذه الخاصية الجيوبوليتكية التي جعلت منها منفذاً لدول آسيا الوسطى قامت بفتح عدد من خطوط السكك الحديدية لهذا الغرض، مثل الخط الواصل إلى ميناء بندر عباس على الخليج (طوله 703 كلم) الذي إنتهى عام 1995، يُضاف إليه خط آخر يبدأ في "مشهد" وينتهي في "سرخس تيدجين" (Sara khis Tedzhen) عام 1996، ولعل أهمها طريق الحرير الجديد في إطار منظمة التعاون الإقتصادي في عام 2002، الرابط بين ألمانيا وطهران، وتتزايد أهمية طهران ضمن ما يُسمى ممر النقل شمال –جنوب الذي يربط الهند وروسيا عبر الأراضي الإيرانية، ويمتد من مومباي إلى طهران إلى سان بطرس بورغ، بمعنى أنّه يربط المحيط الهندي ببحر البلطيق.[1]

وإيران إضافةً إلى مد خطوط النقل تعتمد أيضاً على دبلوماسية أنابيب النفط و الغاز، ممّا يسمح لها بتعزيز قاعدة المصالح المشتركة على الرغم من الوجود الأمريكي في المنطقة.

وبأيّ حال من الأحوال وبغض النظر عن البيئة الأوراسية، لا يُمكننا أن نتجاوز تركيا والصين، فتركيا التي يُمكن القول عنها أنّها تميل هي الأخرى لتصدير نموذجها الديني المعاصر كبديل عن النموذج الإيراني، فالملاحظ أنّها تفرض نفسها كبديل أو كعازل لتمدد النموذج الإيراني سواءاً في الخليج العربي أو المشرق العربي وحتى في أوراسيا وخصوصاً دول الوسط الآسيوي.

وتُعدّ آسيا الوسطى مربط الفرس لكليهما، ذاك أنّ التعاون بينهما قائم في هذه المنطقة من خلال الإتفاق المنعقد في 2007 حول بناء خطين لأنابيب الغاز لنقله من إيران وتركمنستان إلى تركيا وإعادة بيعه في أوروبا وبطاقة تصل إلى 30 مليارم[3]. وقد وصلت نسبة التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 32% في 2006 وتتلاقى سياستهما عند نقطة معارضة فكرة إقامة دولة كردية في شمال العراق(بسبب وجود الأكراد فيهما).[2]

ورغم هذا فإنّ التوتر يبقى قائماً خاصة وأنّ تركيا تتوجس من البرنامج النووي الإيراني، في مقابل ذلك نجد أنّ طهران تُراقب بحذر التحرك التركي في آسيا الوسطى، والذي تسعى تركيا من وراءه إلى أن تكون نقطة عبور للطاقة نحو أوروبا وذلك من خلال إفتتاحها لخط أنابيب نفط

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص333.

[2] نفس المرجع ، ص 317.

باكو- تبليسي- جيهان، حيث ينقل النفط الأذري إلى ميناء جيهان التركي، ويُضاف إليه خط عبر الأناضول الذي ينقل نفط دول قزوين من الموانئ القوقازية على البحر الأسود عبر مضايق البوسفور ثمّ إلى البحر المتوسط.

ومنه يُفهم التوجه الذي قصده السيد" **عباس ملكي**" وكيل وزارة الشؤون الخارجية لشؤون التدريب والبحث السياسي عندما قال:" **محاور السياسة الخارجية الإيرانية تدور حول: ضمان طريق النفط عبر مضيق هرمز، إستعمال كافة السبل لدعم التنمية داخل إيران والإتجاه شمالاً لدعم الجمهوريات الإسلامية الوليدة لضخامة المصالح هناك**".

هنا تظهر أهمية الخليج العربي وآسيا الوسطى كبيئة إقليمية جدّ مؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك على السياسة الداخلية نظراً لتنوع التركيبة البشرية في إيران وإرتباطاتها مع بيئتها الإقليمية من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ ضخامة المصالح في هذه المنطقة سيكون له الأثر الكبير على التنمية في الداخل الإيراني خاصةً وأنّها تُعتبر ممراً تجارياً وبحرياً مُهماً للدول الحبيسة في آسيا الوسطى.

أمّا فيما يتعلق بالصين فنجد أنّ العلاقة بين الطرفين تأخذ إتجاهين:

**أوّلهما** إتجاه طاقوي حيث نجد أنّ إيران غطت مع نهاية 2007 حوالي 45% من الواردات الصينية من البترول، كما نجد أنّ الصين إستحوذت على نسبة 51% من العقد المبرم مع إيران حول تطوير حقول "يادفران" النفطية (Yadavaran)جنوب غرب إيران ، و توجد فيه إحتياطات تقدر بـ17 مليار برميل، و**ثاني** هذا الإتجاه يتمثل في التسليح فقد غطت الصين من 1995-2005 حوالي 18% من إحتياجات التسلح الإيراني.[1]

ويظهر تأثر إيران بالنموذج الصيني من خلال مؤشرات تتمثل في خطة الإصلاح الإقتصادي التدريجي، يُضاف إليها الإصلاح السياسي والعمل على جعل البيئة الإقليمية هادئة . ومنه يُفهم الطابع البراغماتي الذي صارت تتبعه إيران في سياستها الخارجية مبتعدة بذلك عن تشدّدها وسعيها في فرض أنموذجها الثوري.

وعليه ومن خلال هذا العرض للبيئة الإقليمية من الخليج العربي إلى المشرق العربي فأوراسيا وإنتهاءاً عند تركيا والصين، يتبين لنا أنّ سياسة إيران في معظمها إستندت إلى البراغماتية، فهي تتمحور كلّها حول حسابات المصالح القومية المجردة من الإعتبارات الدينية إلى حدٍ كبير.

**II.البيئة الدولية**

لقد تناولنا البيئة الإقليمية وهذه الأخيرة هي جزء من البيئة الدولية، فإذا كانت الأولى (البيئة الإقليمية) هي بيئة القرب الجغرافي، فإنّ البيئة الدولية هي مجموع الدول والمنظمات والقوانين الدولية وكذلك الرأي العام الدولي التي تربطها بالدولة علاقة تأثير وتأثر.

[1] نفس المرجع ، ص 360.

سنركز على متغيرين إثنين في هذه البيئة وهما:

- الولايات المتحدة الأمريكية.
- الإتحاد الأوروبي.

**1.الولايات المتحدة الأمريكية:** المعروف عن إيران الشاه ولاءها للولايات المتحدة الأمريكية، لكنّ الثورة الإيرانية في 1979 شكّلت ضربة موجعة للأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يُفسر سعيها الدائم إلى إجهاض هذه الثورة ومنع إنتشارها، وتُعتبر الحرب العراقية الإيرانية دليلٌ على توتر العلاقة بين الطرفين ، حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية العراق ولم تتوقف عند هذه النقطة بل تعدتها إلى حد فرض الحصار عليها من قبل الإدارة الأمريكية في عهد " الرئيس كلينتون" سنة 1996، وقبلها في1995 تمّ إستصدار مرسومين يمنعان التجارة مع إيران وكذلك منع الإستثمار في قطاع الطاقة الإيراني، ولعل أحداث 2001/09/11 كان لها الوقع الأكبر على هذه العلاقة، حيث صُنفت إيران من قبل إدارة"جورج بوش الإبن" في خانة الدول الداعمة للإرهاب وهي إحدى دول محور الشر.

وإيران بحكم ميزتها الجيوبوليتيكية المتمثلة أساساً في إطلالتها على الخليج العربي وبحر قزوين، مكنّها هذا من السيطرة على مضيق هرمز إضافةً إلى كونها دولة بترولية مهمة في المنطقة، كل هذا منح لإيران مكانة مهمة في أيّ حسابات أو مناورات في منطقة الشرق الأوسط.

وعند النظر في مدى إعتماد القوى الكبرى على نفط الخليج نجد أنّها إستناداً لتقديرات 2003، تتراوح بين 20%-22% للولايات المتحدة الأمريكية، وبين 30-32% لأوروبا، بينما الحصة اليابانية تقدر بـ75% والحصة الصينية بـ 45%.[1]

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أنّ إيران مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأنّها دولة بترولية ذات إحتياطات كبيرة من النفط والغاز، إضافةً إلى تحكمها في ممر مهم للنفط ألا وهو مضيق هرمز.

ويُعدّ البرنامج النووي الإيراني وجهاً آخراً من أوجه التوتر، ويظهر ذلك من خلال السعي الأمريكي الدائم إلى توظيف مجلس الأمن، لإستصدار قرارات لفرض المزيد من العقوبات ضدّ طهران في سبيل تخليها عن طموحها النووي.

ومع ذلك ورغم الإختلاف، يُمكن القول أنّ هناك نوع من التوافق بين الطرفين فيما يتعلق بالعراق بعد الغزو الأمريكي 2003، حيث يُلاحظ التوافق في عدم رغبة الطرفين عودة العراق كقوة إقليمية وبقيادة قومية، ومع ذلك فيه جوانب إختلاف تتجسد أساساً في:[2]

1- الرغبة الإيرانية في الخروج الأمريكي عسكرياً من العراق، مقابل رغبة أمريكية في ترتيب أمني مع العراق.

---

[1] نفس المرجع ، ص 374.

[2] نفس المرجع ، ص 385.

2- مدى الإقرار الأمريكي بمكانة إيران" كالدولة المركز" في إقليم الخليج وآسيا الوسطى خصوصاً والشرق الأوسط عموماً.

وتسعي الولايات المتحدة الأمريكية الى إحتواء محاولات إيران التوسعية في منطقة بحرقزوين، من خلال العمل على إحياء فكرة الدفاع الخليجي وجلب المزيد من الحلفاء لأمريكا ضدّ طهران، ولعلّ الإختلاف المذهبي بين إيران ومحيطها العربي ذوالأغلبية السنية كان أداة للتوظيف الأمريكي من خلال الترويج للتباين المذهبي، وهذا ما ذهبت إليه إحدى الدراسات في مجلات المحافظين الجدد حيث تقول: " **إنّ على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل القلق العربي من البرنامج النووي الإيراني، وإستغلال إحساس العرب بأنّ إيران تُريد إحياء الهيمنة الفارسية على الدول العربية، وليس لمواجهة"الشيطان الأكبر"، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع الدول العربية لتحمُل مسؤولياتها لمواجهة مخاوفها من عدم الإستقرار في المنطقة**" .[1]

والأكيد أنّ هذه النقطة هي التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تُطلق ما يُسمى عليه المنظومة الدفاعية الصاروخية في الخليج العربي، في سبيل ردع إيران وحماية البني التحتية لمصافي البترول، وجعل السعودية وغيرها ممن فكروا في برامج نووية تتخلى عنها.

وإجمالاً يُمكن القول أنّ هذه البيئة الدولية ذات النزوع الأمريكي لها تأثيرٌ كبيرٌ في عملية صنع القرار في إيران، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تُريد أن تضع حداً للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط من خلال ضربها لبيئتها الإقليمية وخاصةً تلك المحاذية، ونقصد بها دول الخليج من خلال أنمطة صورة إيران على أنّها خطر كبير على العالم السني، يُضاف إلى هذا التواجد الأمريكي في أفغانستان ومن ثمّ التمركز في كل من أوزباكستان وقيرغيستان بذريعة مكافحة الإرهاب، والذي طرح معه مكانة إيران في آسيا الوسطى أمام كلّ ذلك التنافس الدولي والإقليمي على هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز.

**2.الإتحاد الأوروبي:** تُعدّ أوروبا شريكاً تجارياً مُهماً بالنسبة لإيران، كما أنّ الأوروبيون أيقنوا أهمية إيران في مجال الطاقة، حيث يرون فيها بديلاً محتملاً لروسيا في قطاع الغاز بعد الذي حدث لها من جراء الأزمة الجورجية في 2008.

ويظهر التوافق الأوروبي الإيراني من خلال البيان المشترك بين وزراء خارجية بريطانيا، فرنسا وألمانيا في 2003، والذي أقرّ الحق الإيراني في الإستخدام السلمي للطاقة النووية، في مقابل ذلك تعهدت طهران بتوقيع البروتوكول الإضافي للمعاهدة الدولية الخاصة بمنع إنتشار الأسلحة النووية وبوقف تخصيب اليورانيوم وإستراده، في المقابل يتعهد الأوروبيون بالتعاون مع إيران في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولإظهار حُسن النوايا قامت إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي في 2004. [2]

---

[1] نفس المرجع، ص 401.

[2] نفس المرجع ، ص 408.

وتبقى القطرة التي أفاضت الكأس في تغيّر الموقف الأوروبي هو الإعلان الإيراني في 2005 تراجعها عن تخصيب اليورانيوم، يُضاف إلى هذا الشك الأوروبي حول مصداقية سلمية المشروع النووي الإيراني، فأوروبا ترى أنّه ما دام البرنامج سلمي – فلماذا إيران تُعطي قيمة كبرى لتخصيب اليورانيوم بواسطة مفاعلات الماء الثقيل والمستخدمة كذلك في إنتاج البلوتنيوم؟– وإذا ما ربطنا بين المصالح التجارية والنفطية الأوروبية من ناحية والسياسة الأوروبية تجاه البرنامج النووي بشكل خاص، والسياسة الإيرانية بشكل عام يُمكن إستنتاج مايلي: [1]

1– إستعداد أوروبا للذهاب في مسار تقديم الحوافز إلى مدى أوسع مما يبدوا للوهلة الأولى، تجنباً منهم إدخال المنطقة في مواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وتكون أوروبا أحد الخاسرين فيها، من خلال إرتفاع أسعار النفط أو وقوع النفط كلّه في يد أمريكا، وأيضاً الخوف في حال ما إذا وقعت إضطرابات في المنطقة تصل إليها لأنّها الجوار الأقرب لأوروبا.

2– وجود مجموعة من الدول تراجعت عن برامجها النووية كجنوب إفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، أوكرانيا، بلاروسيا، ليبيا وكازاخستان، وهذا يُشكل دافعاً حسب النظرة الأوروبية للإستمرار في محاولات إقناع إيران في الحذو في نفس الإتجاه.

3– يطرح التباين في الموقف الأوروبي عدّة مستويات من المساومات، أوّلها مساومة التوفيق بين مواقف الدول الأوروبية داخل الإتحاد الأوروبي، ومساومة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ مساومة بينهما وبين الإيرانيين.

وعليه يمكن القول أنّ البيئة الدولية بمستوياتها مهمة جداً كالبيئة الداخلية بمحدداتها في رسم السياسة الخارجية لأيّ دولة كانت، فإيران وعن طريق رئيسها الأسبق "محمد خاتمي" دعت إلى حوار الحضارات ومدّ الجسور بين الثقافات، إلاَ أنّ فشل هذه الدعوة الإيرانية أدت إلى ترسيخ "نظرية المؤامرة" المستقرة في عمق المجتمع الإيراني، وهذا ما يطبع صورة البيئة الدولية بالنسبة للإيرانيين أكثر من الإقليمية كونها تحتضن قوى عظمى لا يُمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال تجاوزها.

ولعلّ العولمة وإفرازاتها التي أدت إلى تقليص سيادة الدولة ومرونة الحدود جعلت البيئة الدولية عنصراً مهماً لا يُمكن تجاوزه، لأنَ إفرازات المحيط الخارجي تُـؤثرعلى البيئة الداخلية فيتضح أنّ هناك مرونة بين الداخل والخارج تأثيراً وتأثراً وكلها تنبع من العولمة.

[1] نفس المرجع، ص 409.

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أنّ النظام السياسي الإيراني كغيره من الأنظمة السياسية التي لا يُمكن أن تعيش في فراغ، فهو يتحرك في إطار بيئة داخلية وخارجية تدفع إليه بمتغيرات تُؤثر في مجملها على مضمون عملية صنع القرار.

ولعل البيئة الداخلية تُعتبر من العوامل ذات التأثير الأكبر على عملية صنع القرار، فإيران بطول حدودها البرية والبحرية مع العراق والعالم العربي من جهة، يجعل من إضطرابات المنطقة تُلقي بضلالها على صنع القرار بسبب التحالفات مع الغرب من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الإختلافات بين إيران والغرب كلّها لها تأثيرٌ كبيرٌ، يُضاف إلى هذه الحدود البرية حدود بحرية في الخليج وبحرعُمان وبحر قزوين، إضافة إلى كل هذا فإنّ السياق التاريخي للفرس والشيعة له ماله من التأثير على السياسة الخارجية، لأنّ البعد الفارسي الشيعي طغى لفترة طويلة على سياسة إيران الخارجية التي بدأت تنصهر في إتجاه تحقيق المصالح القومية المجردة من الحسابات الدينية.

وفيما يتعلق بالتركيبة السكانية، نجد أنّ إيران تحوي قوميات وأديان وطوائف مختلفة لها إمتدادات في البلدان المجاورة، وهذا ما يجعل القرار صعب وينذر بإمكانية إختراق هذا النسيج نتيجة الثورات القائمة في دول الجوار الإيراني.

ولمّا كان العامل الإقتصادي هو مفتاح للقوة الشاملة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ركّزت إيران في سياستها الخارجية على البعد الإقتصادي لتحقيق التنمية والإستقرار الإجتماعي، وهذا ما يُفسر التوجه الإيراني نحو دول قزوين في سبيل الإستفادة من مشروعات نقل النفط والغاز وكذا إستغلال موارد المنطقة.

وبالنسبة للجانب العسكري والذي تعرف فيه إيران نوعاً من التحول، الذي لطالما رأت فيه ضرورةً لشعورها بتهديد خارجي منذ إنتصار توثرها في 1979، هذا التحول في قدراتها العسكرية سيمنحها دون شك فرصةً للإرتقاء في سلم توزيع القوة.

سياسياً، نجد أنّ النظام السياسي وفقاً لما حدّده الدستور يُدار بواسطة مجموعة من المؤسسات المختلفة، والتي نص الدستور على بعض منها، في مقابل عدم النص على البعض الآخر ومع ذلك فهي تُؤثر في عملية صنع القرار، لأنّ الدولة والثورة لهما علاقة تداخل في تشكيل المؤسسات السياسية وآلية عملها في إيران، يُضاف إلى كلّ هذا مدى إستمرارية تأثيرالأفكار الخمينية على مكونات النظام والتي لا تأبى إيران أن تخرج عن إطارها.

ومن جهة أخرى فإنّ البيئة الخارجية هي الأخرى لها دورٌ كبيرٌ في دفع التوجه الإيراني نحوها، بما يخدم مصالحها القومية خاصة وأنّ إيران قد تفطنت إلى أهمية تحقيق مصالحها القومية بعيداً عن الحسابات الضيّقة لإيديولوجيتها، وهذا ما جعلها تتبنى مبدأ أساسي في سلوكها الخارجي وهو العمل على تهدئة البيئة الإقليمية بأكبر قدر ممكن مما يُتيح لها فُرصاً للمناورة.

ويبقى التداخل بين المحدّدات الداخلية والخارجية أمر طبيعي، لأنّها صارت قضية محسومة في ظلّ مرونة الحدود بين النطاق الداخلي والخارجي، وهذا بتأثير مجموعة كبيرة من العوامل تتقدمها العولمة وإفرازاتها التي كوننت العالم وقلصت سيادة الدول، وجعلت من الموارد

الطبيعية وعلى رأسها النفط مُحركا رئيسياً للإقتصادات العالمية ولإستثمارات الشـركات المتعـددة الجنسيات.

وإيران وبحكم ميزتها الجيوبوليتيكية دخلت هي الأخرى في لعبة الصراع الدائر في آسيا الوسطى وخصوصاً منطقة بحر قزوين، التي تحتوي على إحتياطـات نفطيـة وغازيـة معتبـرة، فاتجهت شمالاً إلى قزوين في سبيل إنعاش إقتصادها وتحقيق تنمية شاملة لسكانها.

فإذا كانت إيران دولة نفطية مهمة في الشرق الأوسط.

* إلى أيّ مدى يُمكن القول أنّ النفط متغير مهم في رسم سياستها الخارجية ؟

# الفصل الثاني
# النفط كمحدد
# في السياسة الخارجية
# الإيرانية

## الفصل الثاني: النفط كمحدد في السياسة الخارجية الإيرانية

لعبت الطاقة عبر التاريخ دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية العالمية، وذلك طبقاً لدرجة إستهلاكها من مرحلة إلى أخرى، فقد كان الفحم الحجري يتصدر قائمة المواد الطاقوية، ولكن وبعد إكتشاف النفط صار هذا الأخير يكتسي أهميةً جدّ متقدمة في العلاقات الدولية، وبذلك بات مصدراً أساسياً للطاقة في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث تمّ إستعماله في الكثير من الصناعات الكيميائية، وهكذا صار ذو أولوية وأهمية من الفحم الحجري الذي إستعمل كثيراً في القرن الثامن عشر.

فصارت الطاقة إذن بكل أشكالها من أهمّ مقومات القوّة المادية للدول، وإذا ما نظرنا إلى الموارد الطاقوية من زاوية التوزيع الجغرافي لها، فإنّنا نجد دولاً تملك ثروات ومعادن كثيرة في المقابل من ذلك نجد دولاً تفتقر لهذه الثروات والمعادن ممّا يُصعّب عليها مأمورية تنمية إقتصادها. هذا التوزيع الجغرافي وحسب الطرح الواقعي يُؤدي في كثير من الأحيان إلى التصادم والصراع بين الدول من أجل السيطرة وإستغلال هذه الثروات؛ ويحتل النفط صدارة هذه المواد الطاقوية كونه يوجه العلاقات بين المنتجين والمستهلكين وحتى بين المستهلكين أنفسهم، وتُعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والصين من أهم مستهلكي النفط في العالم.

ويُشكّل النفط أهمية إستراتيجية كبرى لإيران، لأنّه يُعتبر المصدر الأوّل للدخل القومي، وهذا يجعل الإقتصاد الإيراني إقتصاداً ريعياً يفتقر للتنوّع، حيث يُشكّل النفط ما نسبته 80% من جملة الصادرات الإيرانية، وبهذا يكون الإقتصاد الإيراني مرهوناً بإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط. فهو مهمٌ لها إقتصادياً وفي نفس الوقت تستخدمه إستخداماً سياسياً للضغط والمناورة في معركتها السياسية حول برنامجها النووي، من خلال إقامتها لعلاقات قوية مع دول أصبحت تتخذ من النفط محدداً لسياستها الخارجية كروسيا والصين اللّتان تملكان حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، وهذا السلاح السياسي ساعدها إلى حدٍ كبير في تعزيز مكانتها التفاوضية وقدرتها على مواجهة الضغوطات الغربية.

من جهة أخرى، نجد أنّ إيران إتجهت هي الأخرى في ربط سياستها الخارجية بالمتغير النفطي في منطقة بحر قزوين، ذلك أنّ الحصة الرئيسية من ثروة النفط تقع في جنوب البلاد، في حين نجد أنّ الشمال الإيراني يحوي غالبية السكان، لهذا نجدها تتجه شمالاً في سياستها الخارجية نحو منطقة بحر قزوين فكيّفت سياستها الخارجية بما يتماشى و متطلباتها الطاقوية.

**المبحث الأوّل: النفط مصدر للطاقة والثروة**

يتجلى المفهوم العام للطاقة في كونها تُمثّل القدرة على القيام بعمل ما، فالعمل يُمكن أن يكون فكرياً كما يُمكن أن يكون مادياً، فكلاهما يحتاجان إلى الطاقة فهي إذن ضرورية للقيام بأي عمل كان.

والطاقة في دراستنا هذه نقصد بها مجموعة الموارد الطبيعية (المادية) والمتمثلة أساساً في النفط، الغاز الطبيعي والفحم الحجري حيث تُستعمل يومياً، فبها يتمّ تحريك العجلة الإقتصادية لأيّ دولة كانت، و ما تملكه الدولة من موارد طبيعية في باطن الأرض هو الذي يُحدّد غناها الطبيعي ويكوَن لها ثروتها الطبيعية وخاصة تلك الثروة النفطية المادية.

والمصادر الطاقوية على نوعين، مصادر طاقة ناضبة بمعنى أنّها مؤقتة مخزونها محدود ولا يُمكن تعويض ما إستهلك منها، وتشمل كل من النفط، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري واليورانيوم المستخدم في الطاقة النووية، في المقابل نجد المصادر الطاقوية الدائمة أو المتجدّدة أهمها الطاقة الشمسية، الرياح، الأمواج، المد والجزر.

**المطلب الأوّل: إكتشاف النفط وتطوره**

**I.أصل كلمة "بترول" وتعريفه**

البترول هي كلمة ذات أصل لاتيني تتكون من كلمتين "**بيترا**"(**Petra**) والتي تعني الصخر، و"أوليوم" (**Oleum**) ومعناها الزيت، فكان بذلك الإسم "**بتروليوم**" (**Petroleum**) ومعناها "**زيت الصخر**"، والعرب أيضاً عرَفوا البترول ولكن بمسميات عديدة منها: القار، النفط، الزيت والزفت.[1]

ويُلقب البترول بالذهب الأسود لأنّه عبارة عن سائل قاتم اللّون و يحتوي على عدّة مئات من المركبات الكيماوية، منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.[2]

وقد سجل التاريخ السياسي للبترول وصفًا له، في عبارة وردت ببرقية أرسلها السيد "**كليمانسو**"رئيس الحكومة الفرنسية إلى السّيد "**ولسون**" رئيس الولايات المتحدة الأمريكيةخلال الحرب العالمية الأولى في 1917/12/15 جاء فيها: "**إنّ قطرة البترول وقطرة الدم سواء، بل إنّ البترول أزكى من الدماء في معارك الغد**".[3]

---

[1] محمد سعد عبد العليم، "أصل البترول"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، السنة 39، العدد 451، أفريل 2007، ص14.

[2] مصطفى ديبون، **ما هو البترول؟**، ط1، الرغاية (الجزائر): مركب الطباعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص12.

[3] حمدي حافظ، **أنابيب وناقلات البترول والشرق الأوسط**، القاهرة (مصر): مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.ن، ص12.

ومنه يفهم أنّ النفط هو عصب التقدم الصناعي وأيضاً عنصر حيوي في الحياة اليوميـــة، ولا يُمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال الإستغناء عنه، ويظهر هذا من خلال التـــرويج والإعتمـــاد علـــى مقولة من يملك النفط يملك العالم ومن يملك العالم يملك القوة، وفي هذه النقطة ندرج مقولـــة رجـــل الصناعة الفرنسي السيناتور "**هنري بيرينجر**" الذي قال: "**من يملك النفط يملك العالم، لأنّه ســـيملك البحر بواسطة النفط الثقيل و الجوّ بالزيوت الفائقة التكرير، والبّر بالبنزين وزيـــوت الإضـــاءة، وهو يُسيطر بالإضافة إلى هذه الأشياء على أنداده بالمفهوم الإقتصادي، بسبب ثروتـــه الهائلـــة التي يجنيها من النفط، وهي المادة العجيبة التي تفوق في قيمتها والطلب عليها اليـــوم الـــذهب نفسه**".[1]

وُيفهم من هذا أنّ البترول صار متغيراً مهماً في سياسات وعلاقات الدول، فهـــو يُســـتخدم وقوداً للصناعات المختلفة وفي وسائل النقل الحديثة مثل السيارات والسفن والطـــائرات، ويُســـتخدم أيضاً مصدراً للطاقة في قطاع الزراعة وفي عمليات التدفئة وكذا توليد الكهربـــاء، فهـــو ببســـاطة يُعتبر عنصراً رئيسياً في قطاع الطاقة بإعتباره حافزاً للتطورالإقتصادي.

## II. إكتشاف النفط وإستخداماته

إكتَشف الإنسان النفط منذ ألاف السنين، لكنّ إستخدامه الجيّد كان في العصـــر الحـــديث ، ويظهر أقدم تسجيل لإستخدام النفط في التماثيل السومرية المحفوظة فـــي المتحـــف الـــوطني فـــي دمشق، وتعود هذه التماثيل إلى 32 قرناً ماضية، فقد تمّ إستخدام الزفت في تثبيت عيـــون التماثيـــل في محاجرها، وإستُخدم أيضاً في تثبيت شعر الرأس واللحية في رؤوس التماثيـــل، وقـــد ورد فـــي التوراة كيف بني البابليون برج بابل من الطين والزفت، وفي منطقة "بابا جرجـــر" بـــالقرب مـــن كركوك العراقية تشتعل الغازات البترولية المتسربة من تحـــت الأرض منـــذ ألاف الســـنين، هـــذه الغازات هي التي أدت إلى إنتشار المجوسية (العقيدة الزرادشتية) وظاهرة تقديس النـــار وعبادتهـــا في القرن السابع ميلادي، كما إتُّخذ منه القدامى مادة للتحنيط.[2]

وقد عرف الفُرس زيت البترول منذ زمن بعيد يرجع إلـــى نحـــو 6000 عـــام مضـــت، وإستخدموه في تثبيت أحجارالمباني والمعابد وأسوار المدن، وقد وصـــف هـــذا الزيـــت المـــؤرخ الإغريقي "**هيرودوت**" الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد بأنّه: " **كان أسود اللـــون، كريـــه الرائحة، وكانوا يحصلون عليه مختلطاً بالماء من بعض الآبار العميقة** "، وإستخدمه الفرس أيضاً في زمن الحرب حيث كانوا يُبلّلون رؤوس السّهام بهذا الزيت ويشعلونها.[3]

---

[1] بيتر تير تزاكيان، **ألف برميل في الثانية: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجههـــا عـــالم يعتمـــد على الطاقة،** (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحـــدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص61.

[2] محمد سعد عبد العليم، المرجع السابق الذكر، ص14.

[3] أحمد مدحت إسلام، **الطاقة ومصادرها المختلفة،** ط2، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996، ص59.

ويقول الرحالة البندقي "**ماركو بولو**" عندما قام برحلته الشهيرة إلى الصين في نهاية القرن 13، وعند مروره بمنطقة "باكو" التي تقع على بحر قزوين بأنّه: " **رأى في هــذه المنطقــة زيتــاً أسودا ًيندفع من شقوق في باطن الأرض**"، وقد وصف كميات الزيت هاته "**بأنّها تكفــي لشــحن مائة سفينة في كل دفعة** ".[1]

وقد صارت "منطقة باكو" من أغنى حقول البترول في العالم وهي تابعة لدولــة أذربيجــان في إقليم آسيا الوسطى، وعُثر على البترول في الأمريكيتين بعد إكتشاف بــراكين مــن الأوحــال تخرج من باطن الأرض في كلٍ من كاليفورنيا وترينيداد، وفي بحيرات من الزيت المتصــلب فــي فينزويلا، وكان الهنود يتــداوون بـــه، وجلبــه الأوروبيون إلى ديارهم كبلسم للشفاء.[2]

وجرى حفر أوّل بئر للبترول في الولايات المتحــدة الأمريكيــة وبالضــبط فــي منطقــة "بنسلفانيا" في جزءها الشمالي الغربي، على يد الكولونيل "**إدوين إل دريك**" « Edwin L. Drake » في عام 1859.[3]

وكان أوّل إكتشافٍ للبترول فــي مصــر ســنة 1868 عنــد مــدخل خلــيج الســويس، و يُعتبر"**روكفلر**" مؤسس شركة "**ستاندراد أويل**" الأمريكية أوَل المشتغلين بصناعة البترول ، إذ قام بتوزيع ملايين المصابيح المضاءة بالبترول مجاناً في أمريكا والصين وأستراليا، ســعياً منــه فــي سبيل حث الناس على إستخدامه وفتح أسواق جديدة.[4]

ومنه فإنّنا نعيش اليوم بحق في عصر النفط، وهذا بعد أن مرت البشــرية بســت ثــورات للطاقة وهي: إكتشاف النار وإختراع الغذاء (بمعنى الإستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغــذاء)، صهر المعادن، إختراع البارود، طاقة النار، الزيت وأهمها على الإطلاق الثورة النفطية، فقد تمكّــن النفط من أخذ المكانة التي كان يحتلها الفحم بسبب المزايا التي يتمتع بها من حيث: مرونة منتجاتــه (البنزين، الديزيل، زيت الوقود) و تعدّد إستخداماته وسهولة نقله وتخزنية.

والناظر إلى هذه المادة يجد أنّها تتكون من خليط مــن آلاف المركبــات الكيميائيــة التــي تُعرف باسم "**الكربونات المهدرجة**" **(Hydrocarbons)**، وهي مركبات تتشكل مــن إتحــاد ذرات الكربون مع ذرات الهيدروجين بنسب متفاوتة، وعلى الرغم من إشــتراكها فــي ذرات الكربــون والهيدروجين إلاَ أنّ كل تركيبة تختلف عن بعضها البعض، من حيث عدد ونسبة ذرات الكربــون والهيدروجين، في حين تتفق هذه المواد في قابليتها للإشتعال وهذا يجعلها وقوداً مناســباً، فبعضــها

---

[1] نفس المرجع، ص60.

[2] حمدي حافظ، المرجع السابق الذكر، ص12.

[3] ريتشارد هــاينبرغ، **ســراب الــنفط: انتهــت الحفلــة، الــنفط والحــرب ومصــير المجتمعــات الصــناعية**، (ت: أنطوان عبد الله)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2005، ص93.

[4] حمدي حافظ، المرجع السابق الذكر، ص13.

يكون غازاً وبعضها يكون سائلاً والبعض الآخر يكون صلباً أو شبه صلب، وينشأ عن إختلاط هذه المركبات المختلفة البترول.[1]

**III . أصل نشأة البترول**

لا تُعرف على وجه التحديد الطريقة التي تكوّن بها زيت البترول في باطن الأرض، ولكن هناك عدّة نظريات تناولت الطريقة التي نشأ بها هذا السائل الهام.

تتلخص إحدى هذه النظريات والتي يُمكن إعتبارها الأرجح، في أنّ زيت البترول قد نشأ نتيجة لتحلّل البقايا النباتية والحيوانية تحت ظروف قاسية من الضغط والحرارة، وتفترض هذه النظرية أنّ قدراً هائلاً من بقايا الكائنات الحية قد تجمّع وترسّب في قيعان البحار والمحيطات، وبمرور الزمن إزداد سُمك هذه الطبقات وإختلطت برمال القاع وببعض الرواسب المعدنية الأخرى.

وبفعل تعرض القشرة الأرضية في العصور الجيولوجية القديمة إلى زلازل، تعرضت هذه الطبقات لضغوط هائلة أدت إلى إرتفاع حرارتها إلى حدود عالية بتأثير حرارة باطن الأرض، وتحوّلت بذلك الرواسب المعدنية والرمال إلى طبقات من الصخور الرسوبية، في حين البقايا العضوية المختلطة تحوّلت إلى مواد هيدروكربونية تكوَن منها زيت البترول والغاز الطبيعي.[2]

في مقابل هذا الطرح نجد الطرح القائل أنّ الهيدروكربونات نشأت من أصل غير بيولوجي، بالإتحاد المباشر بين الكربون والهيدروجين، وأوّل من نادى بهذه النظرية عالم فلكي أمريكي يدعى "**توماس جولد**" حيث يقول : "**أنّ وجود المواد الهيدروكربونية لا يستلزم دائمًا وجود كائنات حية**"، ويرى أنّ إكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ذائبة في المياه المالحة، في أعماق خليج المكسيك وفي مياه الخليج العربي، هو دليل على أنّ هذه الغازات الهيدروكربونية قد تسرّبت إلى المياه من باطن الأرض.[3]

ومع هذا تبقى النظرية الأولى الأقرب لتفسير أصل نشأة البترول، لأنّه لو إعتمدنا على الطرح الثاني فإنّ هذا سيقودنا إلى القول بأنّ الأرض تحوي في باطنها مصادر لا يُمكن أن تنضب من الغاز والنفط، وستجد كل دولة من الدول في أراضيها ما تحتاجه من غاز ونفط، ولن تكون هناك حاجة ملّحة لإستخدام الطاقة الشمسية، أو النووية أو غيرهما.

لقد خضع النفط لتطور المجتمعات البشرية، فقد إزداد إعتماد المجتمع على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت، وأدى هذا إلى الإرتفاع في إستهلاك النفط، ولكن إرتباط النفط بالصناعات العسكرية والبتروكيميائية، جعلته يحضى بإهتمام كبير من قبل الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، ومن جهة أخرى بإهتمام الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1] محمد سعد عبد العليم، المرجع السابق الذكر، ص15.

[2] أحمد مدحت إسلام، المرجع السابق الذكر، ص63.

[3] نفس المرجع، ص 65.

ولم يقتصر إستعمال النفط في الصناعات التحويلية والثقيلة وإنتاج المواد الكيميائية بل تعداها إلى مجالات التنظيف والتجميل والأدوية. وفيما يلي ندرج جدولاً يُبين لنا أهم المنتجات التي يدخل النفط كمادة مهمة في إنتاجها، ومن خلاله يتبين لنا أنّ النفط موجود في حياتنا اليومية وصحتنا، وثيابنا وعملنا ومنازلنا ومحيطنا فنحن أكثر إعتماداً على النفط وعلى هذه المنتجات.

| **بعض الأشياء المفاجئة التي يدخل النفط في صناعتها** | | |
|---|---|---|
| • الأمونيا (غاز النشادر) | • الكاميرات | • المماسح |
| • شمع الأرضيات | • معدات المستشفيات | • مضارب التنس |
| • أسطوانات الطلاء | • بطاريات السيارات | • حفاظات الأطفال |
| • البنج | • الطلاء المنزلي | • خوذات راكبي الدراجات |
| • المواد الحافظة للطعام | • مراهم تلميع الأحذية | • الخيام |
| • المظلات | • أدوات النجارة | • الأصباغ |
| • خراطيم المياه | • الأحذية | • معجون الأسنان |
| • العطور | • الأقراص المدمجة والكاسيت | • البطاريات الكهربائية |
| • المطهرات | • المبيدات الحشرية | • طلاء الأظافر |
| • الغراء | • ستائر الحمامات | • الإطارات |
| • بطائن الثلاجات | • العدسات اللاصقة الطرية | • مواد التنجيد |
| • الأسبرين | • أقلام التلوين | • الأسنان الصناعية |
| • أوتار القيتار | • مشمع الأرضيات | • الأطباق غير قابلة للكسر |
| • مجعدات الشعر | • منتجات المطاط الصناعي | • مظلات المطر |
| • الضمادات | • بطاقات الائتمان | • السماد الكيماوي |
| • الصمامات القلبية | • أحمر الشفاه | • مرشحات النفط |
| • الأشرطة اللاصقة | • مزيلات الرائحة | • كبسولات الفيتامينات |
| • البالونات | • مكبرات الصوت | • شباك الصيد |
| • غسول تنعيم اليدين | • الغسالات الآلية | • أحواض التجديف |
| • أكياس القمامة | • مواد التنظيف | • أنابيب المياه |

**جدول رقم (04) بعض المواد التي يدخل النفط في صناعتها.**

**المصدر:** ديفيد هويل وكارول نخلة، **مأزق الطاقة والحلول البديلة : الجمع بين معالجة قضايا الطاقة وقضايا البيئة من أجل تفادي وقوع الكارثة**، (ت: أمين الأيوبي)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص94.

**المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للنفط**

يُعتبر النفط الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وكان ولا يزال وسيظل محوراً للتقدم البشري ماضٍ حاضراً ومستقبلاً ولسنين طويلة، ولكن وفي نفس الوقت كان أداةً للسيطرة والحروب ومُحركاً لآليات السياسة والإقتصاد ، وصار بذلك الإرتباط الوثيق بين النفط والإقتصاد من جهة، وبين فعالية القرار السياسي من جهة أخرى، ضرورة قصوى للحفاظ على الأمن القومي لمختلف الدول لإرتباطه بالأمن النفطي.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية صراحةً، وهي البلد الذي ينحدر فيه إنتاج النفط بشكلٍ كبير منذ أكثر من ثلاثين سنة، بشكل صريح وواضح أنّ إقتحام حقول النفط الأجنبية هو حاجة قومية أساسية.[1]

ومنه فإنّ النفط يُعدّ بحق مورداً إستراتيجياً مُهماً، لإعتبارات التنافس والصراع الدولي عليه، في سبيل الوصول إلى السيطرة على مصادره وأسواقه.

**I. الأهمية الإقتصادية للنفط**

إنّ النفط بصفته المصدر الأساسي للطاقة، والمادة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، أصبح اليوم يُمثل عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية.[2]

إذن إستهلاك وإنتاج النفط هو الذي يُحدد معيار التقدم الإقتصادي، وهذا ما نجده في تقرير "**ديك تشيني**" « **Dick Cheney** » نائب الرئيس الأمريكي في ماي 2001 حول السياسة القومية للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال: "**إنّ الطاقة هي المُعين الذي ننهل منه لإدامة رخاءنا وطريقة عيشنا، فينبغي أن يكون أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية**".[3]

ويُمكن لنا أن نحدّد الأهمية الإقتصادية للنفط في ثلاث قطاعات مهمة هي:

**1. القطاع الصناعي:** يُعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات إستهلاكاً للطاقة، لأنّ هذا القطاع تتحكم فيه درجة تطوير المنتوج الصناعي وتحسينه مما يستلزم إعتماداً كبيراً على الطاقة النفطية.
ونجد أنّ الصناعات التحويلية أكثر إعتماداً على النفط، منها الصناعات المعدنية وتشمل صناعات الحديد والصلب والمطروقات والمسبوكات، وصناعة الألمنيوم، ونجد أيضاً الصناعات الهندسية والتي تشمل الإنشاءات المعدنية والمراجل البخارية، السيارات، الآلات والجرارات التي تتسبب في في إستهلاك المزيد من الطاقة النفطية، خاصة بعض نواتج تقطير البترول مثل **السولار***

---

[1] ريتشارد هاينبيرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص13.

[2] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص546.

[3] ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، (ت: مازن جندلي)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2006، ص25.

* **السولار**: ويعني وقود الغاز (Gasoil (Solar: ويحتوي على البارافينات من ذرة الكربون (C17-C20)، كما يحتوي على المركبات النتروجينية، منه يُمكن الحصول على وقود محركات الديزل.

و**الجازولين**** يُضاف إليها الآلات وأعمال الترسانة البحرية والسكك الحديدية والكابلات الكهربائية.[1]

كما أنّ النفط يدخل أيضاً في الصناعات الكيماوية والأسمدة والدهانات والورق والجلود والبلاستيك والغازات الصناعية والأخشاب والأدوية، يُضاف إليها إشتراكه في صناعة الغزل والنسيج والتعدين وأيضاً مواد البناء وتشمل صناعة الإسمنت والجير والسيراميك وغيرها.

ونجد أنّ مصادر الطاقة الأكثر إستخداماً في العمليات الصناعية هي المشتقات البترولية المستخدمة في المراجل البخارية، وتتجسد الصناعات الأكثر إستهلاكاً للطاقة النفطية في الصناعات الكيمياوية والمعادن.[2]

كما أنّ هناك صناعة حديثة متطورة هي البتروكيمياوية الناشئة عن كيمياء النفط، فهي تُشكّل ما قيمته 65% تقريباً من إنتاج جميع المواد الكيمياوية الأساسية.[3]

ولابّد من الإشارة إلى أنّ هذه الصناعة النفطية هي الأخرى لابّد لها من مناخ ملائم ، من أجل إعطاء نتائج إيجابية يكون لها الأثر الكبير على الدخل القومي، وذلك من خلال توفير الأجهزة الفنّية والإدارية لتطويرها ورفع كفاءتها، وإقامة مراكز التدريب المهني على هذه الأجهزة بما يتماشى والتطوّر السريع الذي تعرفه هذه الصناعة.

**2. القطاع الزراعي:** قطاع الزراعة هو الآخر يعرف زيادة في الإستهلاك الطاقوي، متأثراً في ذلك بالزيادة السّكانية في كثير من دول العالم، وبذلك إزدادت الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء، هذه الزيادة كان لها الأثر على الآلات المستخدمة في هذا القطاع، فقد تمّ الإعتماد على الكثير من الآلات والمحركات الداخلة في عمليات الإنتاج الزراعي والمرتبطة أساساً بـ:[4]

1- عمليات حرث التربة.
2- عمليات الرّي.
3- عمليات الحصاد.
4- جمع المحاصيل (عمليات تصنيع المخلفات الزراعية).

ويدخل النفط في الصناعات الغذائية، والتي تشمل صناعة السّكر، التقطير، الملح، الصودا، الزيوت، الصابون، الألبان والأجبان والحلويات والمشروبات ، وقد إستفاد القطاع الزراعي من السّماد الكيميائي والمبيدات الحشرية والنباتية والتي أدت إلى رفع الإنتاجية.

---

** **الجازولين:** البنزين Gasoline:وتحتوي على خليط من الإيدروكربونات من C4 حتى C12 ، وهو غني بالبارافينات ويحتوي أيضاً على مركبات الكبريت و يُستعمل وقوداً للسيارات.

[1] اللّجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، "ترشيد إستهلاك الطاقة في قطاع الصناعة"، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهنسبورغ 26 أوت / 4 سبتمبر، 2002، ص1.

[2] نفس المرجع ، ص ص 2– 3.

[3] محمد رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، "أهمية النفط في الحياة الإقتصادية لدول العالم"، **الحوار المتمدن**، العدد 3225، 2010/12/24، على الرابط الإلكتروني: . http://www.ahewar.org

[4] أحمد مدحت إسلام، المرجع السابق الذكر، ص10.

أصبحت الزراعة الصناعية الحديثة طاقية تكثيفية بكل المضامين، حيث تقوم الجرارات والآلات الزراعية الأخرى بحرق المازوت أو الجازولين وتضع المبيدات الحشرية، وتنقل الحبوب والمحاصيل لمسافات طويلة بواسطة الشاحنات، ويُطهى الطعام عادة بإستخدام الغاز الطبيعي ويُغلّف بالبلاستيك المُصنّع من مواد بترولية قبل وصوله إلى المستهلك.[1]

من هنا تتضح أهمية النفط كمصدر أساسي في الصناعات الزراعية، من خلال إستفادة القطاع الزراعي من هذه المادة الخام بشكل مباشر أو غير مباشر، وما نعنيه هو الوقود المستخدم في الآلات والجرارات الزراعية من جهة ومن جهة أخرى الإضافة التي يُعطيها النفط للأراضي الزراعية من خلال منتجات المبيدات والأسمدة، لتكون هذه المادة الخام عنصراً حياً لإحياء الأرض وحتى البشر الذين يستمدون قوتهم من هذه الأرض.

**3. القطاع التجاري:** يسمح النفط بإعتباره أحد الصادرات العالمية الكثيرة الطلب، من تحقيق إيرادات عالية من العُملات الأجنبية، وهذا ما يسمح بزيادة نطاق الطلب الفعلي على هذه الصادرات النفطية، ما يجعل منه ركيزةً أساسيةً لتعجيل النمّوالإقتصادي، ما يؤدي إلى إرتفاع عائدات الميزان التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الميزان التجاري يتأثر بأسعار النفط بالنسبة للدول النفطية، وهنا تظهر أهميته في التجارة الخارجية للدول، حيث أنّ الإرتفاع في أسعار النفط يُؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح.

وعلى سبيل المثال نجد أنّ نفط الخليج يُغطي ما نسبته 65% من التجارة الدولية السنوية، وأوروبا لوحدها تستورد ما نسبته 59% من إحتياطات الدول الخليجية، في حين أمريكا الشمالية تستورد ما نسبته 20% من هذه الإحتياطات.[2]

ومن هنا نجد أنّ تجارة النفط العربي الخليجي تتركز في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهذا يجعل التجارة في هذه الأقطار مبنيةً أساساً على النفط، كما أنّ عائداته تسمح برفع إيرادات الميزان التجاري.

وبالنسبة لإيران، نجد أنّ حصتها من الصادرات النفطية الخام مرتفعة في العائد التجاري الخارجي حيث تصل إلى قرابة 70-75%.[3]

فإذا كان النفط يُساهم وبنسبة كبيرة في زيادة موارد الخزينة العامة للدول النفطية، فإنّه في مقابل ذلك تسعى الدول الصناعية الكبرى وحتى غير نفطية، من خلال تجارتها إلى توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة وبخاصة البترول، لأنّ التجارة الخارجية هي مقياس مهم

---

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص269.

[2] عراك تركي حمادي الفهداوي، "التقويم الجيوبوليتيكي لتجارة النفط العربي"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان2009، على الرابط الإلكتروني: .http://www.arab-oil.naturalgas.com

[3] بيجين نامدار زنكفة، "دور النفط في تنمية وتعزيز الأمن القومي"، (ت: علي العبد الله)، **صحيفة إطلاعات إيرانية**، ت. ت: 2012/05/29، على الرابط الإلكتروني: http://www.alintiqad.com

للتقدم العلمي والإجتماعي والإقتصادي لأي دولة، فعلى قدر حجم تجارتها الخارجية وقيمتها تُحدّد إمكانيات تقدّمها ونموّها، والنفط جزء مهم في معادلة النمو هذه خاصةً وأنّ ميزان المدفوعات والميزان التجاري لأيّ دولة كانت يتأثر تأثيراً مباشراً بإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط في السوق العالمي.

**II.الأهمية السياسية للنفط**

النفط سلعة تتمحور حولها كلّ السياسات والإستراتيجيات والخيارات، وفي نفس الوقت هي مصدر للطاقة وللأزمات، واليوم هو طريقٌ للوصول إلى المدَنية ومرادف للسيادة الوطنية ومتغيرٌمهمٌ في التجارة الدولية، ولعلّ هذا ما نجده مؤكداً في قول وزير الطاقة الأمريكي "**بيل ريتشاردسون**" (**Bill Richardson**) في عام 1999 عندما قال: "**لقد كان النفط ولعقود من الزمن، وراء السياسة الخارجية والأمنية، لقد كان الباعث من وراء فكرة تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، والمحفّز الذي دفع ألمانيا واليابان إلى التفكير بالتوسّع خارج حدودهما، والدافع وراء حضر النفط العربي، ووراء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج، هذا كله واضح**".[1]

من هنا تتضح أهمية الثروة النفطية في سياسات الدول، ويتضح معها أيضاً التفاوت في توزيع هذه الثروة جغرافياً، فهي ثروة نفطية تقع في معظمها لدى دول تفتقد للقوة السياسية والعسكرية، في حين نجد دول ذات إحتياطات نفطية متوسطة لكنّها تتمتع بقوة سياسية وعسكرية، وهذا ما يجعل الإعتماد المتبادل قائماً بين هذين الجزأين من جيبوليتيكية نفطية كانت ولا تزال المُفسّر رقم واحد لمعظم الصراعات والنزاعات بين الدول، خاصةً وأنّ القوى العظمى وبسبب إحتياطاتها المتوسطة وإستهلاكها العالمي للنفط، قد تلجأ إلى كافة الطرق منها الحرب لتلبية كافة إمداداتها الطاقوية.

وهذا ما يُؤكد مقولة "**مايكل كولون**" القائلة: "**إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط، كل النفط في أيّ مكان**".[2]

وصار بذلك النفط يحتل موقع الصدارة في مختلف الإجتماعات السياسية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مجموعة الثمانية (G8) وقممها، حيث صار الأمن الطاقوي موضوعاً هاماً في أجندتها، ولعل القمة الأخيرة التي عقدت في 19 ماي 2012 تُؤكد الأهمية الحيوية للنفط.

---

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص75.

[2] سامان سيبيهري، **الجغرافيا السياسية للنفط**، (ت: مركز الدراسات الإشتراكية)، القاهرة (مصر): مركز الدراسات الإشتراكية، 2001، ص3.

فقد خرجت هذه القمة، وبموافقة منتسبيها على تحرير النفط من**الإحتياطات الإستراتيجية***، لمواجهة أيّ إرتفاع مفاجئ في أسعار النفط بسبب العقوبات التي فُرضت على إيران وكذا إمكانية شن حرب ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهذا ما جعل من النفط وهذه الإحتياطات الإستراتيجية تُشكل قنبلةً ذكيةً في ترسانات الغرب المتطورة.[1]

ويُمكن لنا إعتبار النفط سلاح سياسي يُمكن إستخدامه لتحقيق غايات وأهداف محدّدة ومن أمثلة ذلك:

1- محاولة التأميم التي قام بها رئيس الوزراء الإيراني "**محمد مصدق**" في 1951، والذي مس شركة **Anglo Iranian oil Company(AIOC)** التي تُسيطر عليها بريطانيا، نظمت المخابرات الأمريكية إنقلاباً للإطاحة به، وبمجرد الإطاحة به وعلى الرغم من المطالب الشعبية المنادية بعودتة ونفي "الشاه"، إلاّ أنّ الشاه عاد إلى إيران بتزكية أمريكية وتمّ إتهام "مصدق" بالخيانة، ولكنّ المفارقة كانت في أنّ النفط الإيراني في شركة **(AIOC)** لم يتم إعادته إلى بريطانيا، بل تمّ تقسيمه بين إكسون موبيل، جولف أويل وشركات أمريكية أخرى، هذه الحصة تحصلت عليها مقابل الخدمة التي قدمتها المخابرات الأمريكية، وصارت الشركة البريطانية تتحكم فقط في نسبة **40%**.[2]

2- الحضر البترولي في 1973 والذي يُعتبر ورقة ضغط الأولى من نوعها، تُمارسها الدول المنتجة للنفط والمعروف عنها هشاشة قوتها العسكرية، الإقتصادية والتكنولوجية ، حيث تمّ إيقاف الإمدادات البترولية إلى بعض الدول المتحالفة مع إسرائيل.

هذا الحظر إستمر من 19 أكتوبر 1973 إلى 17 مارس 1974، سعت من خلالها الدول العربية المنتجة للنفط للضغط على إسرائيل للإنسحاب من الأراضي التي إحتلتها، وصاحب هذا إرتفاعاً في أسعار البترول مع وجود أزمات في إمدادات البنزين العادي في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وقد إرتفع سعر البرميل النفطي من 3 دولارات إلى 12 دولاراً (في الفترة من 19 أكتوبر 1973 إلى 17 مارس 1974).[3]

---

* **الإحتياطات الاستراتيجية:** هي عبارة عن كميات كبيرة من مخزونات النفط تكفي إحتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة ما بين 30-90 يوماً، في حال تعرض الإمدادات لإنقطاع لسبب من الأسباب، وتعود جذور تأسيس هذا الإحتياطي في الدول المستهلكة إلى سنة 1973 والحضر البترولي العربي، نتيجةً لذلك قام الكنغرس الأمريكي في 1975 بسن تشريع يُلزم الحكومة الفيدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط، في حال حدوث خللٍ في الإمدادات.والإحتياطات الأمريكية الحالية تكفي لفترة تصل إلى 10 سنوات.

[1] مايكل بورليغ، "متابعة الحضر النفطي قبل المجازفة بخوض الحرب على إيران"، **الجريدة**، (الكويت)، العدد 1622، 2012/05/28، ص9.

[2] سامان سيبيهري، المرجع السابق الذكر، ص10.

[3] إبراهيم عبد العزيز المهنا، **صورة البترول في الإعلام العالمي:الأزمات تلعب دوراً في رسمها**، ت. ت، 2012/6/2 على الرابط الإلكتروني: http://www.qafilah.com

ولعلّ أهم متغير فرضته هذه الواقعية الجديدة، تمثّل في تحوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية فرضت التلاحم بين السياستين النفطية والقومية، ولم يقتصر ذلك على الدول العربية، إنّما على الساحتين الأوروبية والأمريكية، وقد عبر عن هذه الواقعية الرئيس الفرنسي "**ديغول**" بعبارته الشهيرة "**إنّ السياسة النفطية أخطر من أن تترك لتتحكم فيها المصالح الخاصة**"[1] والتي أضحت نهجاً تبنته أمريكا وأوروبا الغربية بقوة، وهذا ما جعل هذه الدول تلجأ إلى الإعتماد على سياسات المخزونات الإستراتيجية للنفط.

3- الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 وسقوط شاه إيران، عرف سعر البترول إرتفاعاً ثلاثة أضعاف من 12 دولاراً للبرميل إلى أعلى سعر وصل إليه وهو 35 دولار للبرميل (ما يُعادل 65 دولار للبرميل إذا ما قورن بقيمة العملة في 2002).[2]

فقد كان لها الأثر في توقف أغلب الإمدادات الإيرانية، يُضاف إلى هذا الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات والتي بدورها أسهمت في توقف جزء كبير من الإمدادات في كلا البلدين، وإذا كان التأثير السياسي لم يظهر بشكل كبير في هذه المرحلة إلا أنّها خلقت أزمة إمدادات نفطية، وفي نفس الوقت جعلت من منطقة الخليج المعروفة بحجم إحتياطاتها النفطية الكبيرة (65%) مسرحاً لتجاذب المصالح الغربية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى إلى تحول هذا السلاح السياسي إلى نقمة بعدما كان نعمة في 1973.

4- حرب الخليج الثانية في 1991 بين العراق والكويت، حيث عبّر العراق عن رغبته في ضم الكويت إليه، ممّا أدى إلى نشوب نزاع بين قوتين بتروليتين هامتين، فهما يملكان ثاني أكبر إحتياطي عالمي بعد السعودية، وهما يُشكّلان ثالث أكبر منتج للنفط، أمام هذا الوضع قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دوليا كبيراً لتحرير الكويت من الجيوش العراقية في16 جانفي 1991، وتمكنت من إبقاء قواتها في الخليج العربي بحجة أنّ العراق يُشكّل مصدر تهديدٍ للدول الخليجية.[3]

وقد أدت هذه الحرب إلى وقف الإمدادات بين البلدين، كما بيّنت هذه الحرب أنّ سلاح النفط ذو حدين، فقد كان له الدور الإيجابي في 1973 بالنسبة للدول المنتجة، أمّا في هذه الحالة فقد تمّ إستخدام سلاح النفط كعقاب ضدّ العراق من خلال منع بيع وتصدير النفط العراقي، فكان له أثراً على الشعب من النواحي الإقتصادية والمعيشية داخلياً، وخارجياً أدى إلى تجميد وشلّ العلاقات العراقية الخارجية مع دول عربية وأخرى أجنبية. وهو بذلك (أي النفط) سلاحٌ ذو حدين نعمة ونقمة يُمكن أن يؤثر على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء.

---

[1] هاني حبيب، **النفط إستراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً، مصدرللطاقة والثروة والأزمات : خيار عربي**، ط1، بيروت (لبنان): شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص18.

[2] سامان سيبيهري، المرجع السابق الذكر، ص22.

[3] حاتم الرفاعي، **البترول: ذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار**، ط2، القاهرة (مصر): نهضة مصر، 2009، ص34.

5- تداعيات أحداث 2001/09/11 والهجوم الأمريكي على أفغانستان للقضاء على طالبان المشتبه رقم واحد في هذه الأحداث؛ سمح للولايات المتحدة الأمريكية من التمركز في المنطقة وهذا معناه قربها من آسيا الوسطى، ولما نقول آسيا الوسطى فإنّنا نعني بدرجة كبيرة الإحتياطات النفطية الكبيرة في بحر قزوين.

وعلى إثر ذلك إرتفعت أسعار النفط ما بين 25 و27 دولار للبرميل.[1] وأعطت هذه الأحداث فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من المنطقة الحيوية في آسيا الوسطى (بحر قزوين)، وكذلك المنطقة الحيوية الثانية وهي الخليج العربي.

6- غزو العراق في 2003، حيث تُعتبر من أكبر المنتجين في منطقة الخليج العربي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ذلك إلى ضمان تدفق النفط إليها، وهذا سيسمح لها بتزويد آليتها العسكرية وقطاعاتها الصناعية والإقتصادية بهذه المادة الحيوية إضافةً إلى حصولها على إمتيازات التنقيب هناك.

ولعلّ منطقة الخليج وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، جعلت من العراق حسب الكاتب الصحفي "**محمد حسنين هيكل**" في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية"، حيث يقول: "**إن العراق في نظر أمريكا يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية، (الموقع، البترول وإسرائيل)، وهو من موقعه في هذه المنطقة يُهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي للمصالح العليا للأمن القومي الأمريكي، فهو إذن بكل المعايير يتحقق وصف الدولة المارقة**".[2]

هذا الغزو كان له تأثير على أسعار النفط، التي إرتفعت إلى 35 دولار للبرميل، بينما إنخفضت فجأة بعد سقوط نظام "صدام حسين" حيث وصلت إلى 25 دولار للبرميل.[3]

ويُؤكد المفكر الأمريكي " **زيبغنيو برجنسكي** " على لّغة القوة الأمريكية حيال الهيمنة على مجمل منطقة الخليج العربي وبحر قزوين بالقول: "**إنّ على بلاده أن تبحر في مياه غير مضمونة رُسمت خرائطها برداءة، وأن تقرّر المسلك الخاص بها لتسير فيه وتوّفر له الوسائل اللازمة للتكيّف، وتمنع في الوقت نفسه أيّ قوة إقليمية من أن تُملي إتجاه هذا المسلك وإستعابه**".[4]

ويتضح من خلال هذا، السعي الأمريكي من أجل السيطرة على المنطقة النفطية التي تشمل الخليج العربي وبحر قزوين، وبما أنّ النفط متعدّد الإستخدامات فإنّنا نجده في الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة أخرى يُعتبر ورقة سياسية مهمة لها من النعم والنقم مالها، وذلك بتأثيره على الدولة المصدرة والمستوردة معاً، مع إختلاف درجة التأثير.

---

[1] Igor Dekanic and Others, **A Centry of Oil**, Zagreb NakladaZadro Publisher, 2005, p28.

[2] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص545.

[3] Igor Dekanic and Others, Op.cit, p28

[4] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص7.

**III. الأهمية العسكرية للنفط**

يُشكّل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام المختلفة في أوقات السلم والحرب على حد سواء، فهو يُستخدم في كافة المجالات المدنية والعسكرية، وقوداً في الأسلحة البرّية والبحرية والجوّية، في الدبابات، المدرعات والبوارج البحرية والطائرات الحربية.

والأهمية العسكرية للنفط شاهدة عليها الأحداث التي عرفها العالم، فنجد وزير خارجية بريطانيا "**اللورد كيرزون**" في أعقاب إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى يقول: "**إنّ الحلفاء كانوا يحتفلون بعباءة النصر في محيط البترول**"، ولعلّ هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية كان نتيجة لشُح البترول لديها، علاوةً على إرتفاع تكاليف إنتاجه، ويُقال أنّ إتجاه "هتلر" نحو روسيا كان هدفه الوصول إلى بترول القوقاز، كما أنّ تعرض الأسطول الأمريكي إلى غارة يابانية في "بيرل هاربور" كان الهدف الياباني من وراءه هو الإستيلاء على منابع البترول في "بورينيو" و"سومطرة"، ويظهر إرتفاع إستهلاك النفط عسكرياً من خلال قوات الطيران التابعة للحلفاء، حيث كانت تستهلك يومياً ما قيمته 500 طن من البترول عام 1918، في حين وصلت إلى 6000 طن من البترول في عام 1944 في غارة جوية واحدة على ألمانيا.[1]

وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي منتصرين في نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كانا لهما إحتياطات ضخمة من النفط والفحم، وعلى الرغم من إختلاف تاريخهما ونظامهما الإقتصادي، إلاَ أنّهما خاضا حرباً بالوكالة للسيطرة على مصادر الطاقة ومناطق التأثير.[2]

ويُفهم من هذا أنّ النفط متغير مركزي في النزاعات والحروب، فالوقائع أثبتت أنّ الوصول إلى النفط قد يُبرر اللجوء إلى العنف والحرب، كما أنّ زيادة الطلب العالمي عليه ووصول إنتاجه سقف الذروة ودخوله مرحلة النضوب سيؤدي إلى الصراع في سبيل السيطرة على باقي ما تبقى من هذه الثروة.

وبما أنّ إمكانية الحياة قائمة على إمدادات النفط في المجتمعات ذات الدرجة العالية من التصنيع، فهذا معناه أنّ للنفط دور محوري في الإقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى قدرته على إشعال قتال واسع في حال توقف إمداداته ، فاحتمال الإقتتال المستقبلي على النفط يُوحي به قبل كل شيء التعزيز المتزايد للقوات العسكرية في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى المنتجة للنفط.

فحتى عهد قريب، كان أكبر تواجدٍ للقوة العسكرية محصوراً على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوروبا، وفي المواقع الأخرى لتنافس القوى العظمى، غير أنّه منذ 1990 إختفت هذه التركيزات إلى حدٍ كبير، في مقابل ذلك زادت مستويات القوات في المناطق النفطية الكبرى، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بُنية أساسية عسكرية دائمة في

[1] حمدي حافظ، المرجع السابق الذكر، ص ص13-14.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص116.

منطقة الخليج، في حين روسيا ركزت المزيد من قواتها في شمال القوقاز وبحر قزوين، أمّا الصين فقد وسعت وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي.[1]

فإذا كان الإتجاه العام يسير وفق منحنى الصراع على الموارد في عصرنا الحالي، فإنّه يُمكن لنا أن نشير إلى أربعة أنواع من الحروب على الموارد وهي:[2]

**النّوع الأوّل: الصراع بين الأمم المستهلكة القوية، والأمم المنتجة الأضعف والغنية بالموارد:** هذا النوع من الصراع نجده مرتبط بالحقبة الإستعمارية التي حدثت في القرون الماضية، ومن أمثلة هذا النوع من الصراع تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية علناً أوسراً في فنزويلا، إيران وكولومبيا، ولأنّ هذا المورد مع الوقت ستزيد قيمته، فمن المحتمل أن ينشأ الصراع في المستقبل بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمم الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب أمريكا، كما أنّ شمال أمريكا وخاصة كندا يحّق لها أن تقلق من إحتمال تعرضها للغزو بسبب موارد الغاز المتضائلة هناك ولكنه يبقى أمراً أقلّ إحتمالاً.

ولعلّ غزو العراق في 2003 دليلٌ على هذا النوع من الصراع، كما يُمكننا أن ندرج في هذا السياق إجتياح الحلف الأطلسي لليبيا في 2011 وما نتج عنه من تقاسم للثروة النفطية الليبية وعلى رأس المقتسمين نجد الولايات المتحدة الأمريكية.

**النّوع الثاني: الصراع أو الحروب الأهلية:** يُحتمل أن ينشُب هذا الصراع داخل الأمم الغنية بالموارد، حيث ستتبارى الجماعات المتنافسة فيما بينها للفوز بحصة من الثروة، ولعلّ الحروب الأهلية الحديثة خضعت لهذا النوع من الصراع، ومن أمثلة ذلك الصراعات الأهلية في نيجيريا، الكونغو، أنغولا، ميانمار، البيرو وكمبوديا.

وتتداخل العوامل الإثنية أو القبلية أو الدينية في طبيعة هذه الصراعات، والتي تتأرجح أكثر بظهور النفط في المناطق ذات الأقليات الدينية أو الإثنية أو القبلية.

وتُعتبر السودان خير دليل على ذلك، فقد خاضت حرباً أهلية إنتهت في الأخير بتقسيم السودان وإعطاء الحكم التام لجنوبه الغني بالثروة النفطية.

**النّوع الثالث: الصراع بين الأمم المستهلكة:** لطالما كانت آليات السوق ناجحة إلى حدٍ بعيد في تهدئة هذا النوع من الصراع، فما دامت الثروات متوفرة والعرض يوازي أو يفوق الطلب عليها فإنّ آليات السوق هي الكفيلة في إدارة وتهدئة هذا الصراع، لكنّ الإشكال يحدث عندما يحصل شُح شديد في هذا المورد، فيُصبح الصراع فيما بين المستهلكين أكثر إحتمالاً. فقد ذهبت ألمانيا إلى الحرب مرتين في القرن العشرين للحصول على مستعمرات لها وأراض وموارد طاقة، أمّا الصين فهي اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فواردتها من النفط

---

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، (ت: عدنان حسن)، بيروت (لبنان): دار الكتاب العربي، 2002، ص35.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، المرجع السابق الذكر، ص ص 91-94.

نمت بنسبة 32.8% في النصف الأول من سنة 2003 فقط، وعليه ونظراً لهذا الطلب المتزايد سيأتي يوم تُصبح فيه كمية النفط المتاحة في سوق التصدير غير كافية لتلبية الطلب، هنا لا يبدو الصراع المسلح المباشر محتملاً، ولكن المؤكد هو أنّ التنافس سيكون حاداً.

**النّوع الرابع: الحرب غيرمتكافئة أوالإرهاب**[*]: لا تتخذ الحرب دوما أشكالاً تقليدية، فعندما تسعى أمة غنية للسيطرة بالعنف على أمم فقيرة غنية بالموارد، يُصبح المورد محلاً للصراع، ومنه يُصبح إرهاب الدول وإرهاب غير الدول شائعاً أكثر فأكثر ومباحاً من قبل هذه القوى الغنية؛ وفي هذا النوع من الصراع تزداد الهجمات الإرهابية على البُنى التحتية ذات الصلة بالمنشآت النفطية من موانئ ومنشآت، ويكون لهذا التخريب أثرٌ على أسعار النفط بشكلٍ كبيرٍ.

وبهذا فإنّه لا يُمكن تجاوز النفط أو إهماله في أيّ صراع في وقتنا الحالي، لأنّه يُعتبر مورداً حيوياً يُبنى على أساسه الأمن القومي، ومُحركاً رئيسياً نحو العنف والصراع إذا ما تعرضت الإمدادات الرئيسية إلى خطر، فهو وحده القادر على تأجيج الصراع وإستخدام القوة العسكرية.

وتتجسد أهمية النفط في الأمن القومي في خطاب الرئيس الأمريكي "**كارتر**" على إثر قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979 وسقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث "**سارع إلى التهديد بإستخدام القوة ضد أيّ خصم قد يسعى إلى إعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج**".[1]

وبات ما يُعرف بـ "عقيدة كارتر" نهجاً مطبقاً وساري المفعول إلى اليوم في منطقة الخليج العربي، ولعلّ التعزيز العسكري للقوات الأمريكية في المنطقة دليل على تطبيق هذه العقيدة، فالمصالح الأمريكية هناك تفرض نفسها.

وفي الجزء الآسيوي وبالتحديد اليابان والصين، يُلاحظ أنّهما يسعيان جاهدين في تعزيز قدرتهما على حماية إمدادات النفط الحيويّة، فالصين شدّدت قبضتها على "زينجيانغ" الذي يُعتبر مصدراً محتملاً للنفط وموقع لتمرد أعضاء جماعة "الإيغور" المسلمة، وجزر بحر الصين الجنوبي الذي يُعتبر مصدراً محتملاً للنفط، أماّ اليابان فقد وسعت مجال قواتها الجوية والبحرية لتحسين حماية ممراتها البحرية.[2]

نصل في الأخير إلى القول بأنّ النفط عملة بوجهين، الوجه الأول إستهلاكي يهم المواطن العادي، والوجه الثاني إستراتيجي لأهميته الكبرى على الساحة الدولية، ولعلّ الخاصية الإستراتيجية التي صار يتمتع بها هي التي تعكس أهميته كمحدد رئيسي للسياسات الخارجية للدول العظمى.

---

[*] **الإرهاب**: يُستخدم هذا المصطلح لأغراض سياسية فقد بات يُلصق إعلاميا ورسميا بعنف المنظمات دون عنف الدول، ويُمكن أن نعرفه على أنّه العنف المرتكب ضدّ المدنيين لأسباب سياسية وبهذا فالدول وغير الدول (المنظمات السياسية) ترتكب أعمال إرهابية.

[1] مايكل كلير، المرجع السابق الذكر، ص41.

[2] نفس المرجع، ص42.

**المطلب الثالث: الإنتاج النفطي بين مطرقة الذروة وسندان النضوب**

لإعتبارات أهمية النفط كمصدر مهم للطاقة وتصدره للمرتبة الأولى عالمياً لغناه بالعديد من المركبات والمنتجات الكيميائية، ونتيجةً لقدم إكتشافه وإعتمادية إستعماله بدرجة أساسية، جعل العالم اليوم يقف على أكبر تهديدٍ لسيادة النفط، وذلك لوجود إحتمالات كبرى لنضوب هذا الذهب الأسود.

فظاهرة الذروة والنضوب لابّد وأن تستند إلى أساسيات مهمة لدراستها، فإعتماداً على الإنتاج العالمي للنفط والكمية المستهلكة منه يُمكن لنا التنبؤ بمستقبل هذا المورد الهام، يُضاف إليه حجم الإحتياطات العالمية.

وقبل التطرّق إلى الإنتاج النفطي (إنتاجاً، إستهلاكاً وإحتياطاً)، لابدّ لنا من الوقوف عند ثلاث مفاهيم جدُّ مهمة لإرتباطها بظاهرة الذروة والنضوب النفطي، ألا وهي: الذروة النفطية، النضوب النفطي والنضوب الجيولوجي للنفط.

1.**الذروة النفطية:** وتعني أنّ إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى، وهذا لا يعني جفاف الحقل البترولي.

2.**النضوب النفطي:** ويعني أنّه بعدما يصل إنتاج الحقل إلى الذروة قد يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى، ثمّ يبدأ الإنتاج في الإنخفاض تدريجياً ممّا يُشكّل عجزاً في الإمدادات النفطية، فزيادة الطلب تكون مرتبطة بإنخفاض الإنتاج العالمي الذي يُؤثر مباشرة في الأسعار (إرتفاع الأسعار).

3.**النضوب الجيولوجي للنفط:** ونعني به الإختفاء الكامل للبترول من تحت الأرض، ويُقصد هنا أنّ البترول السهل المنخفض التكاليف هو الذي سينتهي، وتبقى الحلقة تسير من هذا السهل المنخفض التكاليف، إلى الذي يليه في السهولة وإنخفاض التكاليف، ثمّ الذي يليه وهكذا دواليك، حيث تبدأ شركات البترول بالإنتقال من المناطق الحالية السهلة إلى المناطق الجديدة الصعبة.[1]

ويُلاحظ أنّ هذه المفاهيم الثلاثة شديدة الإرتباط فيما بينها، فالذروة النفطية ونتيجةً لوصول النفط إلى سقف إنتاج جدُّ عالي، تُؤدي إلى إنخفاض الإنتاج العالمي التدريجي والذي يُقابله زيادة الطلب، ممّا سيكون له في نهاية المطاف تأثيرٌ كبيرٌ على إرتفاع أسعار النفط، وبما أنّ هذه الذروة والنضوب مرتبطة بالحقل النفطي، فإنّ هذا الأخير له زمن جيولوجي يُمكن التكهن بنهايته، لكنّ هذه النهاية تكون تدريجية، فهي تكون على مستوى الحقل ذو النفط السهل الإستخراج والأقل تكلفة إنتاجاً، ويبدأ الإنتقال من مستوى أسهل إلى مستوى أصعب، فيكون إستخراجه خاضعاً للصعوبة ولإرتفاع تكلفة الإنتاج، ولنا أن نتصور ما سيحدث عندما يكثر الطلب ويقّل العرض.

[1] أنور أبو العلا، "الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام"، **جريدة الرياض الإقتصادي (السعودية)**، العدد 15867، 2011/12/03، على الرابط الإلكتروني: http://www.alsiyadh.com

ومنه يمكن أن نتساءل عن أي مرحلة وصل إليها النفط؟

هل تعدى الذروة النفطية ودخل مرحلة النضوب؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابُدّ من التعرّض إلى:

**I. الإنتاج العالمي من النفط**

يخضع الإنتاج العالمي للنفط لمحددات جيوإستراتيجية تنضوي على أبعاد إقتصادية وسياسية، فمعرفة أهم المناطق الطاقوية في العالم وحجم إنتاجها يُمكن أن يُشكّل مفتاحاً لفك لغز التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وسعيها إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول المنتجة والحاملة لموارد الطاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتداخل هذه المحدّدات الجيوإستراتيجية فيما بينها لتُقدّم لنا صورة حيّة عن سياسة الإنتاج التي تقوم عليها هذه الدول المصدرة للنفط تبعاً لقدرتها الإنتاجية ، فالدول العربية لوحدها تُساهم بما نسبته 40% من الإنتاج العالمي للنفط.

يُقدّر عدد آبار البترول في العالم طبقاً لإحصائيات مجلة البترول والغاز لعام 2006 بحوالي 47500 بئر، منها 35000 في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الآبار تُصنّف إلى نوعين، آبار عملاقة وهي التي يزيد مخزونها عند إكتشافها عن 500 مليون برميل ما عداها فهي آبار عادية، لها أهمية كبرى فهي تُنتج ما يُوازي 60% من الإنتاج العالمي.[1]

وبحسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإنّ الإنتاج يُتوقّع أن يصل إلى نحو 391 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2020، حيث نجد أنّ الإنتاج كان يُقدّر بحوالي 30 مليون برميل يومي عام 2006، فالولايات المتحدة الأمريكية قُدّرت حصتُها في الإنتاج العالمي بـ 75.85% أي 61.5 مليون برميل يومي، وإنتاج الأوبك (OPEC) لوحدها وصل إلى 25.6 مليون برميل يومي في عام 2002، من أصل 82 مليون برميل يومي عالمي، وتوقعات وزارة الطاقة الأمريكية ولجت إلى خارج الأوبك حيث رأت في كل من منطقة إفريقيا والجمهوريات السوفياتية السابقة نمواً لهذا المعروض (النفط) بنحو 60% مقابل 30% في الأمريكيتين.[2]

ويُمكن لنا من خلال هذه التوقعات، فهم التجاذب والتنافر الحاصل بين القوى العظمى في أهم المناطق الطاقوية في العالم، كالخليج العربي وبحر قزوين ومنطقة غرب إفريقيا وشمالها.

وفيما يلي ندرج جدولاً يُبيّن أهم إحدى عشر (11) دول منتجة للنفط في العالم طبقاً لتقديرات 2009، وبحسب "**إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**" (**U.S Energy Information Administration**).

---

[1] مليكة علقمة وشافية كتاف ، مداخلة بعنوان: "الإستراتيجية البديلة لإستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة" ، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير، سطيف، 8/7 أفريل 2008، ص8.

[2] عبد الله الحسين، "أزمة النفط الحالية"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص34.

| المرتبة | الدولة | الإنتاج (مليون برميل في اليوم) |
|---|---|---|
| 01 | روسيا | 10 |
| 02 | السعودية | 9.7 |
| 03 | الولايات المتحدة الأمريكية | 7.2 |
| 04 | إيران | 4.2 |
| 05 | الصين | 3.8 |
| 06 | كندا | 3.2 |
| 07 | المكسيك | 2.8 |
| 08 | الإمارات العربية المتحدة | 2.6 |
| 09 | العراق | 2.5 |
| 10 | الكويت | 2.5 |
| 11 | فنزويلا | 2.4 |

**الجدول رقم(05): الإنتاج النفطي لأكبر إحدى عشر دولة منتجة طبقاً لتقديرات 2009.**

**المصدر**: أنس بن فيصل الحجي،"المملكة الثانية في العالم في الإنتاج والسادسة في الإستهلاك"، **الإقتصادية الإلكترونية (السعودية)**، العدد 6091، 15 جوان 2010، على الرابط الإلكتروني: http://www.alqt.com

وما يُلاحظ من هذا الجدول أنّ المجموع الكلي للإنتاج اليومي في الإحدى عشر دولة يصل إلى 50.9 مليون برميل يومي، كما أنّ أغلب الإنتاج تتحكم فيه دول عضوة في **منظمة الأوبك (opec)***وهي السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، العراق ، الكويت وفينزويلا حيث تساهم هذه السبع دول لوحدها بـ 26.7 مليون برميل يومي حسب تقديرات 2009.

وفي تقدير لوكالة الطاقة الدولية ومع إستبعاد ليبيا بسبب الإضطرابات التي عرفتها في 2011، أنّ الطاقة الإنتاجية الزائدة للأوبك تبلغ حوالي 4.4 ملايين برميل يومياً، مُعظمها من

---

* **منظمة الأوبك opec**:organisation of the petroleum exporting contries:هي منظمة الأقطار المصدرة للنفط، تأسّست عام 1960 من قبل خمس دول هي: السعودية، فنزويلا، إيران، العراق والكويت، مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا، لم تقتصر على الدول الخمس فقط بل أُضيفت لها ثماني دول عضوة هي: الجزائر، الإكوادور، الغابون، أندونيسيا، ليبيا، نيجريا، قطر والإمارات العربية المتحدة، وتمتلك لوحدها ما يتراوح ما بين ثُلثي وثلاثة أرباع الإحتياطي العالمي للنفط.

المملكة العربية السعودية بـــ 3.1 مليون برميل يومي، كما أنّ الإنتاج من خارج الأوبـــك وحســـب نفس المصدر من المرجّح أن يصل إلى مليون برميل يومياً حسب تقدرات 2011. [1]

**II. الإستهلاك العالمي من النفط**

حسب إحصائيات 2006، نجد أنّ إستهلاك النفط بلغ 63% في أكبر إحدى عشـــر دولـــة مستهلكة، تصدّرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة المستهلكين بحوالي 25% من الإنتاج العـــالمي للنفط، حيث قُدّر إستهلاكها في العام بـــ 7.5 مليون برميل سنوياً، في حين جـــاءت الصـــين ثانيـــاً بـــ 2.52 مليون برميل سنوياً، واليابان بـــ 1.88 مليون برميل ســـنوياً، روســـيا بمليـــون برميـــل سنوياً، في حين لم يتعدى إستهلاك كلٍ من ألمانيا، الهند، كوريا الجنوبية، كندا، البرازيل، السعودية والمكسيك المليون برميل سنوياً.[2]

وفي تقديرات 2010، يُلاحظ تصدّر الولايات المتحدة الأمريكية لقائمة العشر دول الأكثـــر إستهلاكاً للنفط، فالعالم يستهلك 85 مليون برميل نفط يومياً، في حين وصلت وثيرة الإستهلاك إلـــى 3.5 مليار طن سنوياً، والجدول الآتي يُبيّن لنا أكبر عشر دول مستهلكة للنفط في العالم.

| المرتبة | الدولة | الإستهلاك(مليون برميل في اليوم) |
|---|---|---|
| 01 | الولايات المتحدة الأمريكية | 19.5 |
| 02 | الصين | 14.4 |
| 03 | اليابان | 7.9 |
| 04 | الهند | 4.7 |
| 05 | روسيا | 2.94 |
| 06 | ألمانيا | 2.8 |
| 07 | البرازيل | 2.5 |
| 08 | السعودية | 2.5 |
| 09 | كندا | 2.3 |
| 10 | كوريا الجنوبية | 2.2 |

**جدول رقم (06) إستهلاك النفط لأكبر عشر دول مستهلكة طبقا لتقديرات 2010.**

**المصدر:.U.S Energy Information administration (www.eia.gov)**

[1] مجموعة سامبا المالية، **النشرة الإقتصادية**، المملكة العربية السعودية، جوان 2011، ص ص 17–18.

[2] حاتم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص ص 49–50.

وما يُلاحظ هو تصدّر الأقطاب الرئيسية ذات الإقتصاديات المتطورة القائمة على الإستهلاك النفطي والممثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند، وهذا يدل على أنّ هذه الدول تُمثّل رقماً جديداً في معادلة الإستهلاك النفطي، كما أنّ قراءة هذا الجدول تسمح لنا بمعرفة التوجهات السياسية لهذه الدول نحو المناطق الطاقوية في العالم ودخولها في لعبة التنافس والصراع على الموارد.

فمنذ 1985 إرتفع إستهلاك الطاقة (النفط) في أمريكا اللاتينية بنسبة 30%، وفي إفريقيا بنسبة 40%، وفي آسيا بنسبة 50%، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يرتفع الطلب على النفط بنسبة 60% ليصل إلى نحو 40 بليون برميل نفط في السنة بحلول عام 2020.[1]

**III. الإحتياطي العالمي من النفط**

لما نتحدث عن إحتياطات النفط فإنّنا نقصد من وراءها النفط الموجود في باطن الأرض والذي لم يُستخرج بعد بما في ذلك النفط الذي لم يتم إكتشافه، والإحتياطات النفطية على ثلاث أنواع:

**النوع الأوّل: الإحتياطات المؤكدة:** ويُقصد بها كمية النفط التي تأكّد وجودها علمياً، والتي بالإمكان إستخراجها خلال السنوات المقبلة، بناءاً على التقانة والتكنولوجية السائدة حالياً، وتبلغ درجة التأكّد من إستخراجه 90%.

**النوع الثاني: الإحتياطات المحتملة:** وهو الذي تُقدّر إحتمالية إستخراجه بـ 50% في نقاط تواجده وتمتاز بصعوبة إستخراجه.

**النوع الثالث: الإحتياطات الممكنة:** وتتعلق بالنفط غير مكتشف والذي يمتاز بعدم معرفة مكان تواجده، وتُقدّر إحتمالية إستخراجه بأقلّ من 50% لصعوبة الوصول إليه بسبب جهل مكانه.

إذا كان هذا هو معنى الإحتياطات النفطية * فهل يُمكن القول عن المخزون النفطي أنّه إحتياط؟

إنّ إحتياطات النفط تختلف عن المخزون النفطي، لأنّ هذا الأخير يعني النفط المستخرج (عكس الإحتياطي الموجود في باطن الأرض ولم يستخرج)، يكون مخزّن من قبل الشركات والحكومات لأهداف تجارية وإستراتيجية، ولتغيّرات المخزون تأثيرٌ على أسعار النفط، في حين الإحتياطي لا يُوجد إرتباط مباشر بينه وبين أسعار النفط.

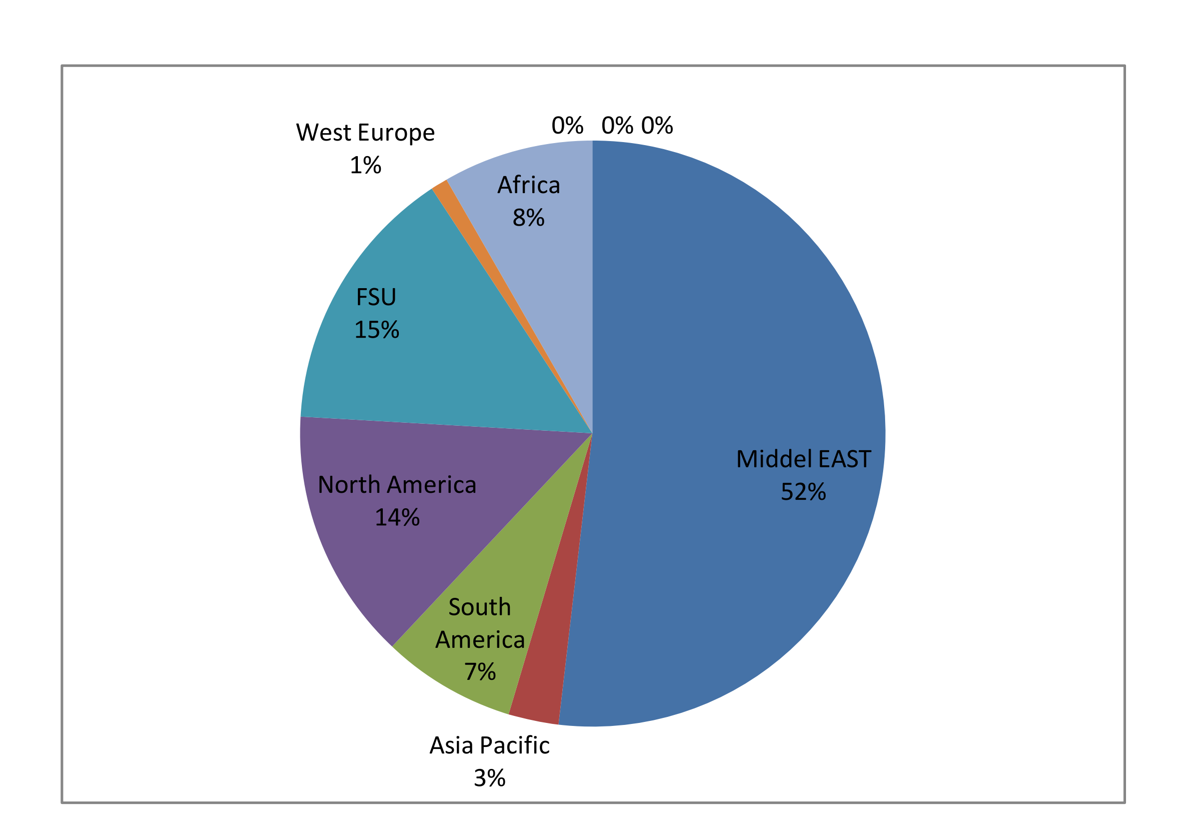
وصل إجمالي الإحتياطات المؤكّدة في عام 2006 إلى 1200 مليار برميل، تنقسم هذه الإحتياطات إلى 743 مليار برميل في دول الخليج العربي، و59 مليار برميل في أمريكا الشمالية، و79 مليار برميل في فنزويلا، و17 مليار في أوروبا الغربية، و74 مليار في روسيا والدول

---

[1] كولين جون كامبيل وجون لاهيرير، "نهاية النفط الرخيص"، (ت: محمد مختار اللبابيدي)، **مجلة العلوم**، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أكتوبر 1998، ص15.

المجاورة لها، و55 مليار في شمال إفريقيا، و57 مليار في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء و40 مليار في آسيا.[1]

وأمام هذه المعطيات يتبين لنا أنّ منطقة الشرق الأوسط لوحدها تحتوي على 56% من الإحتياطي العالمي للنفط، فأكثر من نصف الإحتياطات تتمركز هناك، في حين النسبة الباقية المقدرة بـ 44% موزعة بين آسيا الباسفيك، أمريكا الجنوبية، أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية وإفريقيا، و هذا ما يُوضّحه الشكل التالي:




**الشكل رقم-02- : الإحتياطي العالمي للنفط موزعاً حسب مناطق العالم.**

من إنجاز الباحثة بالإعتماد على:

**Garys. S. Windell, Petroleum Engineering, Dallas, World Oil andNatural Gas Statistics and Graphs (http://gswindell.com/stats.htm).**

وطبقاً لإحصائيات 2010، يُلاحظ إرتقاء فنزويلا للمركز الثاني بعد السعودية في حجم الإحتياطات، بعدما كانت تحتل المرتبة السادسة في حجم الإحتياطي الذي كان مقدراً بـ 80 بليون برميل سنة 2007 حسب مجلس الطاقة العالمي.

[1] ديفيد هويل وكارول نخلة، **مأزق الطاقة والحلول البديلة : الجمع بين معالجة قضايا الطاقة وقضايا البيئة من أجل تفادي وقوع الكارثة**، (ت: أمين الأيوبي)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص42.

والجدول التالي يُقدم لنا قراءة واضحة لأهم عشر دول أولى في حجم الإحتياطات العالمية للنفط.

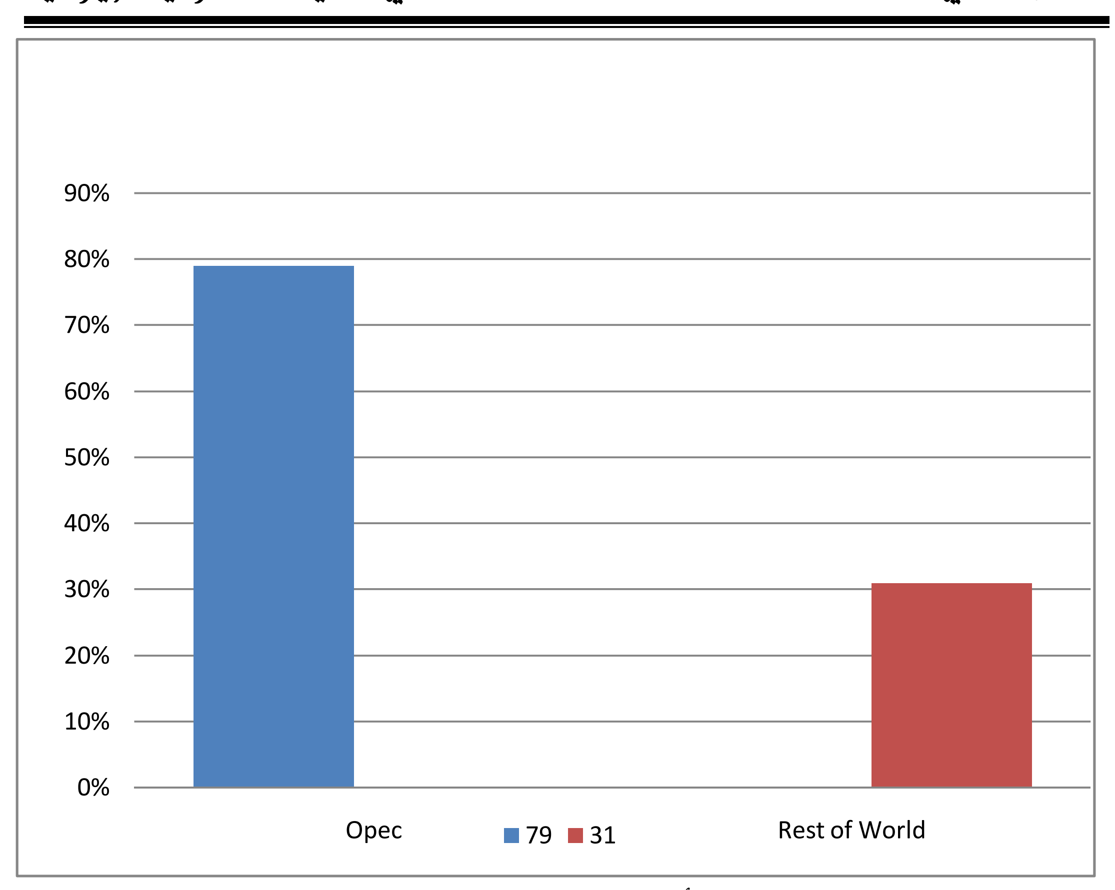
| المرتبة | الدولة | الإحتياطي (مليار برميل) | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| 01 | السعودية | 265 | |
| 02 | فنزويلا | 172 | |
| 03 | كندا | 176 | كندا إحتياطها 176 منها 143 **رمال نفطية***|
| 04 | إيران | 138 | |
| 05 | العراق | 115 | |
| 06 | الكويت | 101 | |
| 07 | الإمارات العربية المتحدة | 98 | |
| 08 | روسيا | 74 | |
| 09 | ليبيا | 44 | |
| 10 | كازاخستان | 40 | |

**الجدول رقم-07- إحتياطات النفط لأكبر عشر دول ذات احتياطات ضخمة طبقاً لتقديرات 2010.**
**المصدر**:أنس بن فيصل الحجي، المرجع السابق الذكر.

وتبقى دائماً الدول الأعضاء في الأوبك، هي التي تتمتع بإحتياطي ضخم مقارنة بباقي دول العالم، وهي نفسها ذات القدرة العالية في الإنتاج النفطي، فالأوبك لوحدها تمثل 79% من الإحتياطات العالمية، مقابل 31% إحتياطي باقي الدول و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

* **الرمال النفطية أو البترول الرملي:** هي عبارة عن خليط من الرمل والماء والبترول الثقيل، يمتاز بغلاظة قوامه بدرجة كبيرة، ونتيجة لذلك يتمّ إستخراجه بطريقة الضخ كسائل أو بعض المذيبات.




**الشكل رقم –03– إحتياطي النفط : الأوبك مقابل باقي دول العالم.**

من إنجاز الباحثة بالإعتماد على:

**Garys, Swindell, Petroleum Engineering, Dallas, Op. cit**

وأمام كل هذه المعطيات من الإنتاج العالمي للنفط، الإستهلاك والإحتياطي، وطبقاً للتعريفات المدرجة حول الذروة النفطية، والنضوب النفطي *هل يُمكن القول أنّ النفط وصل إلى مرحلة الذروة، وبالتالي فهو آخذ في النضوب؟

على الرّغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها الثروة البترولية التي تُعتبر شريان الحياة للكثير من القطاعات والأنشطة الإقتصادية، إلاّ أنّه وصل إلى ذروته في أوائل الستينات من القرن العشرين وبدأ في الإنخفاض لأسباب هي:

1- يُلاحظ أنّ الإكتشافات البترولية في تناقص مستمرٍ منذ أوائل ستينات القرن العشرين وحتى الآن، على الرغم من ضخامة الإستثمارات المخصصة للتنقيب عن النفط.

2- الإكتشافات من 1975 حتى 2003، هي في تناقص مستمر ولا يُمكن مقارنتها بتلك المكتشفة في كلٍ من الكويت والمكسيك وبحر الشمال والسعودية[1] ، حيث نجد "حقل الغوّار" في السعودية يُنتج لوحده 5 ملايين برميل في اليوم.[2]

---

[1] حاتم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص45.

[2] سمير التنير، "نهاية عصر النفط"، **السفير اللبنانية**، 2008/07/22، ص9.

3- التوقّع المستقبلي المتعلق بالإكتشافات النفطية متناقصة وستستمر في هذا التناقض بمعدل أقل من 8 ملايين برميل في العام.

4- البترول السهل الوصول إليه هو المكتشف بالفعل، بينما المتبقي موجود في أماكن صعبة يتعذر الوصول إليه بسهولة مثل: القطبين (الشمالي والجنوبي)، المياه العميقة في المحيطات، كما أنّ تكلفة إستخراجه باهضة.[1]

ولعل ما يؤيّد هذا الطرح هو تصريح مدير شركة "**شل جيفرون**" السيد "**فان درفيل**" الذي قال: "**لقد إنتقل النقاش الآن من– هل نستطيع شراء النفط؟ إلى مقولة – هل يُوجد النفط من بعد؟**".[2]

وفي مقابل هذا الطرح الذي يرى أنّ الإنتاج النفطي وصل ذروته وبدأ في الإنحدار نجد بعض الإقتصاديين والجيولوجيين الأكاديميين متفائلين بوضع النفط وذلك لعوامل ثلاث هي:[3]

**العامل الأوّل:** وجود مواطن للنفط غير مكتشفة.

**العامل الثاني:** التقنيات الحديثة المستعملة في عملية إستخراج النفط، أدت بشكلٍ مطرد إلى زيادة كميات النفط الممكن إستخراجه من الحقول، ومن شأن هذا التقدّم أن يزيد عمر الإحتياطي لعدة سنوات قادمة.

**العامل الثالث:** وجود كميات كبيرة مكنوزة في النفط غير تقليدي (ليس النفط الخام) المستخرج من رمال القار والغضار الصفحي (Shale).

* فإلى أيّ مدى يمكن التسليم بصحة هذه العوامل؟

لا يُمكن الجزم بوجود مناطق نفطية غير مكتشفة، لأنّ الذي لم يُكتشف بعدْ مكانه المياه العميقة والمناطق القطبية وهي صعبة الإكتشاف، وإنْ وُجدت فإنّها لن تُضاهي ما إكتُشف في السعودية والكويت وبحر الشمال والمكسيك، وفيما يتعلق بدور التقانات الحديثة في زيادة كميات النفط الممكن إستخراجه، فإنّنا نقول أنّه كثيراً ما تُستخدم تقانات أحدث لتبطئة تراجع الإنتاج نتيجةً لتقادم الحقول النفطية، كما أنّ الإعتماد على النفط غير تقليدي من شأنه أنْ يُؤثر على الصناعة النفطية التي ستصبح معرضةٌ لضغوطٍ كبيرةٍ نتيجةً للوقت والمال اللذين تحتاج إليهما لترفع الإنتاج من هذا النفط غير تقليدي بسرعة كافية.

ما يُمكن إستخلاصه هو أنّ النفط يُعدّ محوراً أساسياً في العلاقات بين الدول للقرن الواحد والعشرين، ولعلّ أهميته تتحدد بصورة واضحة في ثلاث أوجه رئيسية هي: كثرة إستخدامه، قلّة تكلفته وسهولة تكريره ونقله وتوزيعه.

وبما أنّ للنفط أهمية كبرى في التطوّر الإقتصادي في العالم، وهذا ما يعني تأثّر العلاقات الدولية به من حيث إستخدامه كسلاح ومع ذلك لا يزال النفط يحتل الصدارة في الإنتاج

---

[1] حاتم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص45.

[2] سمير التنير، المرجع السابق الذكر، ص9.

[3] كولين جون كامبيل وجون لاهيرير، المرجع السابق الذكر، ص ص 13– 15.

والإستهلاك العالمي للطاقة بنسبة تفوق عن 40%، وهذا ما سيُؤثر على كمية الإنتاج التي من شأنها أن تصل إلى الذروة ممّا يسمح بدخول النفط مرحلة النضوب، ليفتح باب التخمين للبحث عن بدائل لهذه الطاقة النفطية، فتُصبح بذلك الطاقة غير المتجدّدة مطلباً مهماً يُمكن أن يسمح للعالم بالتوجه نحو هذه الطاقة كبديلٍ محتملٍ لنضوب هذه الثروة النفطية.

**المبحث الثاني: النفط والسياسة الدولية وبدائله المطروحة**

من بين ما أثبتته الحرب العالمية الأولى هو أنّ النفط أصبح يُعادل القوّة ومن يملكه يملك القوة، وصارت بذلك سيادة الدول تُقرن بامتلاك النفط، هذه الأهمية التي صارت ومازال يحظى بها النفط جعلت منه أحد مقومات **السياسة الدولية.***

وبات النفط باعتباره قوة إستراتيجية، ومصدراً للسيادة الوطنية وللثروة، يُغذي الصراع من أجل إمتلاكه، وكان في كل مرحلة من مراحل التاريخ السياسي يُعيد بناء السياسة الدولية وتشكيل الأدوار وكذلك صياغة منظومات التحالف في زمن السلم والحرب.

**المطلب الأوّل: النفط ودوره في إعادة بناء السياسة الدولية**

لا يُمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال تجاوز النفط الذي لطالما بُنيت التحركات العسكرية والأهداف الإستراتيجية على أساسه، وهذا ما سيظهر من خلال معالجتنا لثلاث محطاتٍ رئيسية لعب النفط فيها دوراً كبيراً في إعادة بناء السياسة الدولية، ممثلة في:

**I. النفط والسياسة الدولية في الشرق الأوسط**

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على كميات هائلة من الثروة النفطية إضافةً إلى كونها تتمتع بموقع إستراتيجي مهم يربط الشرق بالغرب، هذه المزايا جعلت منها مسرحاً لصراعات الدول في الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى أيامنا هذه.

فبالنسبة لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، يُلاحظ فيها سيطرة بريطانيا العظمى وفرنسا على معظم المستعمرات في مطلع القرن العشرين، في حين ألمانيا لم تكن تتمتع بنفس النفوذ الفرنسي والبريطاني في المنطقة ما عدا مشروع السكة الحديدية الرابط بين برلين وبغداد.

ولعلّ الوجود الألماني في العراق، هو الذي مكَن من إكتشاف النفط بكميات كبيرة في منطقة الموصل، نتيجة قيام الألمان بعمليات مسحٍ لمد السكة الحديدية، وهذا ما جعل التنافس يحتدم بين أربع فرقاء للحصول على إمتيازات في ولاية الموصل وبلاد ما بين النهرين، وهؤلاء المتنافسون هم: دوتش بنك (ألمانيا)، مجموعة شل الهولندية، البريطانيون في شركة النفط التركية، وكذلك الشركة الإنجليزية الفارسية، وقد تمّ إستبعاد ألمانيا بعد إنهزامها في حربها مع بريطانيا التي دامت أربع سنوات فيما عرف بـ "حملة ما بين النهرين"، وصُودرت بذلك حصتها من طرف البريطانيين في شركة النفط التركية.[1]

وبعد الحرب العالمية الأولى التي إنتهت بانتصار الحلفاء وهزيمة الدولة العثمانية وألمانيا، تحوّلت الحصة الألمانية في شركة النفط التركية إلى الفرنسيين حسب "إتفاقية سان ريمون" في أفريل 1920، وحصلت فرنسا بذلك على ربع النفط العراقي، في حين ضمن البريطانيون لأنفسهم

---

* **السياسة الدولية:** عندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فإنّ التفاعل الناجم عنها يُسمى **السياسة الدولية**، فهي إذن تفاعل سياسي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آنٍ واحد.

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)**، ط1، دمشق (سوريا): منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2010، ص29.

بلاد فارس ونصف الكويت، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت غنيمتها الأكبر بحصولها على نفط المملكة العربية السعودية. وقد سعت الشركات الأمريكية جاهدةً في البحث عن منابع إحتياطية أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جعلها تدخل في منافسة مع شركة "شل الهولندية" وشركة " إنجلو إيرانيان الإنجليزية الفارسية"، وشمُل ميدان المنافسة كل من المكسيك، فنزويلا والشرق الأوسط، وهذا كان له إنعكاس على الأسواق ومن ثمَ على الأسعار بين عملاقي النفط (أستاندارد أويل أوف نيوجيرسي الأمريكية وشركة شل الهولندية).

ولتجنب إنهاك قوى الشركات المنتجة تمَ التوصل إلى "إتفاق أشناكاري" عام 1928، الذي إعتبر في جوهره دستوراً للنفط بين الشركات الثلاث الكبار (أستاندارد أويل أوف نيوجرسي، شل الهولندية وأنجلو إيرانيان الإنجليزية الفارسية)، وقد تمّ وضع " إتفاقية الخط الأحمر" التي تضمنت مادة تُحرّم إقامة معامل تكرير في البلاد العربية إلاَ بالقدر الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج لأجل إضعاف القوة التفاوضية للحكومات المنتجة.[1]

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولازالت صاحبة الإمتياز الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الخليج العربي؛ حيث أكّدت دراساتهم أنّ مركز الجاذبية في الإنتاج النفطي العالمي يتمركز أساساً في منطقة الخليج.

والتاريخ السياسي يبقى دائماً هو الدليل، فقد أعلن الرئيس الأمريكي "**روزفلت**"في عام 1943 أنّ "**حماية السعودية هي مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية**".[2]

وما يُمكن أن نستنتجه من هذا التصريح الأمريكي الرسمي، هو أنّه لو تمكن "هتلر" من الوصول إلى منابع النفط السعودية؛ لكانت النتيجة والنهاية في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، فيمكن أن نقول أنّ النفط وإمداداته كان فيصلاً مهماً في تحديد الرابح والخاسر في الحرب العالمية الثانية، خاصةً وأنّ ألمانيا كانت تُعاني من نقصٍ كبيرٍ في الإمدادات النفطية.

وباتت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مسيطرٍ على الثروات النفطية في الجزيرة العربية، وصار بذلك النفط أحد المتغيرات الكبرى التي باتت تُعرف بدورها الحاسم في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الشرقية والغربية وحتى في داخل الكتلة الواحدة ونقصد هنا الكتلة الغربية. ويبقى الإنجاز الأمريكي في هذه المرحلة هو التنازل البريطاني عن منابع نفط الجزيرة لشركة (أرامكو) الأمريكية مقابل إيقاف التوسع الأمريكي في إيران والعراق.

في هذه المرحلة تميزت السياسة الدولية بشدة التنافس بين الدول الكبرى و الشركات النفطية العملاقة على منابع النفط، وذلك في سبيل الوصول إلى السيطرة على مراكز الإنتاج العالمي، التي يُمكن القول عنها أنّها هي أهم الأسباب الكامنة في خلفية هذا الصراع.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945، دخل العالم مرحلة جديدةً تميزت بوجود كتلتين، شرقية إشتراكية بقيادة الإتحاد السوفيتي وغربية رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة

---

[1] نفس المرجع ، ص30.

[2] نفس المرجع، ص32.

الأمريكية، حيث دخلتا في صراع طويل لتوسيع نفوذهما، وترافق هذا مع ظهور إكتشافات نفطية كثيرة في مختلف مناطق العالم وذلك في الخمسينيات، وبدأ الإنتاج يأخذ وتيرة متسارعة من ليبيا إلى الغابون فالجزائر، نيجيريا، بحر الشمال والسواحل الهولندية... هذا ما أدى إلى خلق فائضٍ في الإنتاج، فكان سبباً من جملة الأسباب التي كانت وراء ظهور منظمة الأوبك لتحديد سقف الإنتاج والإستهلاك.

وقد لعب الإتحاد السوفيتي دوراً بارزاً في تأثيره في عملية التسعير، بعد الإكتشافات النفطية الهائلة التي طوّرها في منطقة الفولغا – الأورال – خلال الفترة من 1955-1960، وصار بذلك ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت في صراع تنافسي حول الأسعار في ظلّ الفائض الإنتاجي الكبير، حيث كانت الشركات النفطية السوفيتية تبيع بأسعار تصل إلى نصف سعر الشرق الأوسط.[1]

وقد تمكّن الإتحاد السوفيتي من الولوج إلى الشرق الأوسط، من خلال علاقات هذا الأخير بدول في المنطقة كمصر، العراق وسوريا، وشملت هذه العلاقات الجوانب السياسية، العسكرية والتجارية، ومنذ منتصف الستينيات صار الإتحاد السوفيتي هو الآخر مُنغمساً في الصراع على النفط.

فإذا كان للنفط كل هذه الأهمية، * ألا يُمكن القول إذن أنّ السياسة الدولية لا يُمكن لها أن تنفصل عن النفط أبداً؟

كنا قد تحدثنا عن إنشاء منظمة الأوبك (OPEC) التي جعلت من الدول المصدرة للنفط تتحد في إطارها، فنتيجةً لتمكُّن الدول المصدرة من الإنسلاخ عن هيمنة الشركات النفطية في تحديد السعر، كردّ فعلٍ على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة **International Energy Agency (IEA)** سنة 1974، سعياً منها إضعاف قدرة OPEC في التحكّم في الأسعار وتقليل الإستهلاك والإحتفاظ بإحتياطي نفطي إستراتيجي.

وهنا نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء إنشاء هذه الوكالة؟. وأيضاًعن أهم الأحداث التي أعطت للنفط ريادةً بناء السياسة الدولية؟.

إنَ السّبب الكامن من وراء إنشاء الوكالة الدولية للطاقة هو الحضر البترولي العربي في 1973، وتجدر الإشارة إلى أنَ الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى سياسة رفع الأسعار في بداية السبعينيات، ساعيةً من وراء ذلك وحسب دراسات غربية إلى تحقيق هدفين إثنين هما:[2]

**الهدف الأوّل:** إيجاد قاعدة لتجديد البحث عن حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، على أساس توفير دخل مالي كبير للأقطار المنتجة للنفط، يعطيها آمان إقتصادي وبالتالي يجعلها قادرة على قبول حل وسط في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما ينجُم عنه تحقيق إستقرار طويل المدى في الشرق الأوسط.

[1] نفس المرجع ، ص35.

[2] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص172.

**الهدف الثاني:** قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ العالم الصناعي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية) يحصل على الطاقة بأسعارٍ رخيصةٍ، وهذا سينعكس على قدرة صناعات الولايات المتحدة الأمريكية التنافسية التي ستكون ضعيفةً أمام صناعات الدول الأخرى، فإرتفاع سعر النفط يُنشّط قدراتها الصناعية ويوازن ميزان مدفوعاتها.

ولكنّ حرب أكتوبر 1973 أخرجت العلاقات النفطية الدولية من حدود اللعبة المحسوبة، فقد تمّ حضر تصدير النفط العربي بنسبة 400%، فإستعادت الدول المصدرة قدرتها على تحديد أسعار النفط، وصارت السوق النفطية سوق بائعين بعد أن خضعت لفترة طويلة للشركات الأجنبية الشارية له.[1]

وإرتفعت عائدات الأوبك من النفط على إثر إرتفاع الأسعار من 23 مليار دولار عام 1972 إلى 140 مليار دولار عام 1977.[2]

فإذا كان لحرب أكتوبر 1973 وقعٌ كبيرٌ على الدول المصدرة للنفط وإنتهاجها لسياسة قلب السحر على الساحر، إلاّ أنّها تعرضت ولمراتٍ عدّة إلى سياسة إضعاف قوة النفط الموحدة، كل ذلك في سبيل الإبقاء على إستمرارية النظام الإقتصادي العالمي الخادم للدول الصناعية الغربية.

ولتدعيم طرحنا هذا، إستندنا على مثالين إثنين، **الأوّل** يتمثّل فيما حدث بين إيران وفرنسا في منتصف السبعينيات، حيث قدّمت فرنسا بعض المعونات التكنولوجية الإستراتيجية لشاه إيران، في مقابل حصولها على النفط بإستمرار وبتدفقٍ غير منقطع؛ وتكرّرت العلاقة الخاصة والمميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، إذن هذه العلاقات كلّها تتجه في سبيل إضعاف قوة النفط الموحدة، وإستمرار نظام الإقتصاد العالمي لخدمة الدول الصناعية الغنية.[3]

إذا كان لحرب أكتوبر 1973 دوراً مُهماً في تكريس دور النفط في إعادة بناء السياسة الدولية، فإنّ لتفكّك الإتحاد السوفيتي أيضاً دوراً مُهماً في إعادة بناء السياسة الدولية، مع إقتران هذا الإنهيار بالسلعة الإستراتيجية ممثلة في النفط.

فإلى جانب ظهور النزاعات القومية في الجمهوريات السوفيتية، وتركيز هذا الأخير على الصناعات الثقيلة وإهماله للخفيفة إضافةً إلى دخوله في لعبة السباق نحو التسلح وحربه في أفغانستان 1979؛ يُمكن القول أنّ هذه الأسباب ثانوية في تفكّكه، لأنَ النفط كان له دوراً كبيراً في وصول الإتحاد السوفيتي لهذه المرحلة.

لقد كان الإتحاد السوفيتي أكبر منتج للنفط بطاقة 12 مليون برميل يومي آنذاك، ما دفع بالإستخبارات الأمريكية في1977 إلى معرفة الوقت المحتمل لوصول الإتحاد السوفيتي مرحلة الذروة في الإنتاج، وأثبتت دراسة "**كينغ هوبارد**" سنة 1977 أنّ:" **النفط السوفيتي سيصل ذروته في عقد الثمانينات، ليبدأ بعدها مرحلة التراجع السريع ما يعني**

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص39.

[2] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص15.

[3] محمد الرميحي، المرجع السابق الذكر، ص157.

**(إنخفاضاً كبيراًفي حجم صادراته)، وهذا يعني حرمان الخزينة السوفيتية من أهم مصدر للعملة الصعبة وهذا ما حدث فعلا ".**[1]

لقد تعمدت الإشارة إلى تفكك الإتحاد السوفيتي، ولأنّ منطقة الشرق الأوسط لطالما إرتبطت حروبها بالنفط، فلا يُمكن أن نتجاوز مرحلة تفكك الإتحاد السوفيتي، لأنّ المنطقة عرفت في أعقاب تفكّكه حرب الخليج الأولى والثانية، كما تبيّن أنّ النفط فعلاً كان دوره حاسماً في السياسة الدولية، فقد أعطى للولايات المتحدة الأمريكية دافعاً قوياً في بقائها الفاعل الأكثر تأثيراً في العالم.

لقد كان لحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1980-1990، تأثيراً كبيراً على المنطقة ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تحدث "**هنري كيسنجر**" وزير الخارجية الأمريكي سابقاً في مذكراته عن هذه الحرب قائلاً: "**إنّها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدّة ممكنة، ولا يخرج منها أحداً منتصراً**".[2]

يُفهم من هذا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت المستفيد الأكبر من هذه الحرب، فقد عزّزت من وجودها العسكري بحجة حماية ناقلات النفط في مياه الخليج. وإذا كانت حرب الخليج الأولى سببها نجاح الثورة الإسلامية في إيران في 1979، والخوف من إمتدادها لدول الخليج المحادية لإيران، فإنّ حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت سببها النفط، حيث رأى العراق أنّ الكويت تسرق النفط العراقي من خلال الحفر الأفقي لحقل (الرميلة) الحدودي الذي يقع في معظمه داخل الأراضي العراقية، إضافةً إلى إتهام العراق للكويت بأنّ هذه الأخيرة تقوم بضخ كميات تتجاوز حصتها المحدّدة من جانب الأوبك، وتبيعها في الأسواق بأسعار أقلّ من المعمول بها في السوق ممّا يتسبّب للعراق بخسائر تصل إلى مليار دولار سنوياّ، ما أدى إلى دخولهما في حرب.[3]

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكون على رأس القوات المحرّرة للكويت، من خلال تعزيز تواجدها العسكري المباشر في المنطقة دون معارضةٍ من قبل الدول الخليجية، وكانت دول الشرق الأوسط المنظمة للحملة الأمريكية أكبر الخاسرين، حيث شكّلت سوقاً مُربحاً للولايات المتحدة الأمريكية من خلال بيع هذه الأخيرة للسلاح الفائض عن حاجاتها، ما أنهك خزائن المال في هذه الدول. وفي كل مرحلة تتجلى بصورة واضحة أهمية النفط في قلب الموازين وفي تطويع الشرعية الدولية لا لشيء إلا للبقاء بالقرب من منابع النفط والسيطرة عليها.

ويُعتبر العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق في 2003، صورةً أخرى من صور التعطش النفطي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك لسببين مهمين هما:**الأوّل** يتعلق ببريطانيا، حيث وصلت إلى مرحلة الذروة، وهذا ما يُفسّر إنضمام حكومة**(توني بلير)** إلى الحرب، فهي ذات إعتمادً كلي على بحر الشمال لتوفير إحتياجاتها من النفط والغاز، وهي الحقول

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص41.

[2] نفس المرجع، ص42.

[3] نفس المرجع، ص43.

التي دخلت مرحلة الذروة عام 2000، لتبدأ بعدها مرحلة الإنحـدار السـريع[1]، و**الثـاني** يتعلـق بالولايات المتحدة الأمريكية، التي رأت في بحر قزوين وإحتياطاته طريقاً آخراً لتـأمين الطاقـة، ولكنّها نتيجةً للمنافسة التي يعرفها وأيضاً لصعوبة إستخراج النفط من بعض الحقـول القزوينيـة كان لزاماً عليها أن تُبقي إعتمادها على نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً.

ولعلّ معارضة باقي الدول كروسيا، ألمانيا وفرنسا لهذه الحرب سببه فقدانهم لكافة العقـود والإتفاقات المتعلقة بإستثمار الحقول العراقية غير مكتشفة.

ما يُمكن إستخلاصه، هو أنّ منطقة الشرق الأوسط تُعدّ أكثر المناطق الإسـتراتيجية فـي العالم، من حيث النفط والموقع، وهذا ما جعلها على مرّ السنين تُشكّل ممراً لا يُمكن التساهل معـه أو فقدانه من طرف القوى الكبـرى، و هـذا مـا تُؤكـده إتفاقيـة "**سايسـبيكو**" **(Pico-sykes)** بين إنجلترا وفرنسا التي أعادت رسم حدود المنطقـة علـى إعتبـارات عسـكرية ، جيولوجيـة ونفطية، مازالت آثارها وتداعياتها قائمةً إلى اليوم.

**II.نفط منطقة بحر قزوين والسياسة الدولية**

لقد وصف" **المعهد الأمريكي للنفط** " منطقة بحر قزوين بأنّها: "**منطقة تُعتبر مصدراً هامـاً وجوهرياً خارج الشرق الأوسط**"، كما قال نائب الرئيس الأمريكي "**ديـك تشـيني**" عنـدما كـان مستشارا لشركة (هاليبرتون): "**لا أستطيع أن أذكر وقتاً ظهـرت فيـه منطقـة فجـأة وأصـبحت ذات أهمية إستراتيجية كبيرة مثل منطقة بحر قزوين**".[2]

هذا ما يُفسّر الدعم الأمريكي للمجاهدين في أفغانستان سنة 1989، لأنّ أفغانسـتان تُشـكّل حلقـة وصلٍ تصل بين حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين ، وتتأكد مرة أخـرى أهميـة أفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كونها تلك الحلقة الواصلة لمنطقة بحر قـزوين مـن خلال إحتلالها في 2001 على إثر أحداث 2001/09/11.

وصارت أمريكا مزروعةً بقوة على جانبي بحر قزوين، ولم تكتف الحكومـة الأمريكيـة بتوقيع إتفاقيات أمنية مع أذربيجان ووضع قوات لهـا فـي جورجيـا؛ بـل أصـبح لهـا أيضـاً قواعد وقوات على الشواطئ الشرقية لبحر قزوين في كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان.[3]

وأصبح الغرب يرى في منطقة بحر قزوين إمتداداً طبيعياً وتلقائياً لمنطقة الخليج العربـي، لوصفها منطقة نفوذ إستراتيجي غربي، لكنّ هذه المنطقـة تُحـيط بهـا دولتـان رئيسـيتان همـا روسيا وإيران اللّتان تُعدان منافسين تجاريين للدول الغربية ، تتحكمان بالمسارات الأكثـر ملائمـة لمدّ خطوط الأنابيب.[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص45.

[2] سامان سيبيهري، المرجع السابق الذكر، ص28.

[3] نفس المرجع ، ص29.

[4] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص47.

يُستنتج أنّ الحرب على أفغانستان في 2001، ماهي إلاَ إستكمالاً للهيمنة على النفط الدولي، فحسب إدارة معلومات الطاقة فإنّ الإحتياط النفطي في منطقة بحر قزوين قدّر قبل الحرب بـ 200 مليار برميل، لكن سرعان ما إنخفض هذا الإحتياطي إلى 50 مليار برميل، ومع ذلك تبقى مساهمته في السياسة الدولية تتجسد في تزويد الأسواق بإمدادات جديدة (نفط قزوين)، وهذا سيخفف الضغط على الدول المصدّرة للنفط.

**III. نفط إفريقيا والسياسة الدولية**

حذّرت تقارير لمركز الأبحاث الإستراتيجية الأمريكية المقربة من الإدارة والمحافظين الجدد منذ عام 2000 وما بعد؛ من عواقب الإستمرار في الإتكال على نفط الشرق الأوسط، طارحاً بذلك النفط الإفريقي كبديل أمثل لما يتمتع به من قربه وتكلفة نقله أقل بنسبة 40% من نفط الخليج العربي.[1]

فمنذ عام 2002 أصبحت إفريقيا ونفطها من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي، التي لطالما كانت لا تكترث لها، لتصل الإستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي في إفريقيا الغربية فقط (وأهمها خليج غينيا) حوالي 35 مليار دولار ما بين (2003-2008)، إضافةً إلى إنتشار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا الوسطى (أنغولا – نيجيريا- غينيا الإستوائية – التشاد – وصولاً إلى السودان).[2]

وتظهر أهمية النفط الإفريقي في السياسة الدولية من خلال قلب التحالفات في إفريقيا، حيث أنّ الوجود الأمريكي في إفريقيا من شأنه أن يقلّل من النفوذ الأوروبي فيها، فهي لطالما خضعت للأوروبيين. ويُعدّ جنوب السودان دليلاً قاطعاً على ذلك، فقد تمّ فصل إقليم دارفور المليء بالنفط عن السودان، وهذا من شأنه أن يُساعد في دعم الإحتياجات الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد إستخراجه وربطه بالأنبوب التشادي إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلنطي. وفي شمال إفريقيا تُعدّ ليبيا مثالاً صارخاً على توجهات القوى الكبرى وتضاربها بشأن الأحداث التي عاشتها في 2011 والتي أطاحت بحكم "العقيد معمر القذافي"، فبين مُؤيدٍ ومعارضٍ لتدخل الحلف الأطلسي، كان النفط الليبي هو مهندس هذه التحركات لتتداخل بذلك المصالح الغربية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى في لعبة البحث عن الإمدادات النفطية.

عموماً ما يُلاحظ على السياسة الدولية اليوم هو سعي الدول النفطية الرئيسية إلى عقد صفقات نفطية وعلاقات متبادلة، الهدف من وراءها مواجهة السيطرة الأمريكية، من بين هذه الدول نجد الصين، روسيا وإيران، وهذا ما يُثير قلق الغرب، فروسيا إستخدمت النفط والغاز كسلاحٍ سياسي لممارسة الضغط على دول مختلفة، حيث قامت بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا بسبب الثورة البرتقالية المعارضة لها، ما سبب ضرراً للدول الأوروبية التي تتلقى الغاز عبر

[1] نفس المرجع، ص48.

[2] نفس المرجع، ص49.

أوكرانيا من روسيا، يُضاف إلى هذا التعاون الروسي الإيراني للإستفادة من ثروات منطقة بحر قزوين مع حصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية النووية، أمّا فيما يتعلق بالصين فإنّ إيران تزودها بحوالي 13%من إجمالي وارداتها من النفط، مع تزويد الصين لإيران بأسلحة صينية متطورة، ولعلّ النمّو الصيني المرتكز على الطاقة جعلها تصل إلى أمريكا الجنوبية، فهاهي في فنزويلا تستثمر في مصافي النفط الجديدة، إضافةً إلى الوجود الصيني في الخليج العربي والتقارب الإيراني الفنزويلي في منظمة الأوبك لمنع تراجع أسعار النفط، كلّها مؤشرات تُؤكد أنّ النفط رسم في السابق سياسة دولية قائمة على السيطرة على منابع النفط، ومازالت هذه السياسة متواصلة إلى يومنا هذا، حيث صارت الدول الكبرى توجّه سياستها الخارجية وفقاً للمتغير النفطي، وهذا ما أثّر على النظام الدولي الذي صارت الفوضى الخلاقة إحدى ركائزه، كل ذلك في سبيل الوصول إلى إمتلاك القوة التي لن تكون إلاَ إذا تمّ إمتلاك النفط.

إذن هذه هي أهم المحطات التي تُبيّن لنا دور النفط في إعادة بناء السياسة الدولية، فمن خلال هذا العرض يُمكن لنا القول أنَ أهم الصراعات التي عرفها العالم كان النفط هو محركها ومهندسها وعليه:

فيما تتمثل أهم المناطق النفطية في العالم؟

**المطلب الثاني: المناطق النفطية في العالم**

للمناطق النفطية الموجودة في العالم دورٌ كبيرً في توجيه الإنتاج النفطي وكذلك الإستهلاك العالمي له، وذلك بحسب القدرة الإنتاجية لكلّ منطقة وأيضاً بحسب إحتياطاتها النفطية، كما أنّ الدراية بحجم الإنتاج والإحتياطي يمكّننا من تفسير التفاعلات الدولية في هذه المناطق، لأنَ خطر الصراع قائم وسيكون ذو حدة في تلك المناطق التي يتقاطع فيها عرض النفط مع المصالح التنافسية للقوى العظمى وأيضاً للقوى الإقليمية الكبرى.

وما يهمنا في هذا المطلب، هو مكان تواجد هذه المناطق الطاقوية، التي بدورها تُعتبر مُتغيّراً مُهماً في تفاعلات البيئة الدولية.

**I. أهم المناطق النفطية في آسيا**

**1- منطقة الخليج العربي وإيران:** يُقدّر الإحتياطي النفطي لدول الخليج بـ 60.5%، وإذا أضفنا إيران تصل النسبة إلى 69.7%من إحتياطي النفط العالمي.[1]

وعليه فإنّ هذه المنطقة يُمكن إعتبارها أهم مستودعٍ للنفط في العالم، بامتلاكها لأكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي للنفط الذي يتوقف عليه النمو الإقتصادي العالمي.[2]

---

[1] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص546.

[2] أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص170.

وللنفط الخليجي مزايا عدّة جعلته بالغ الأهمية كمادة إستراتيجية، ومحل أطماع للدول الكبرى ونجمل أهم المزايا التي ينفرد بها نفط الخليج فيما يلي:[1]

1- غزارة النفط في الحقول، وسهولة إستخراجه وقلّة عمق آباره.

2- قلّة تكلفة الإستثمارات اللازمة لإنتاجه.

3- توافر اليد العاملة الرخيصة في الأقطار العربية.

4- توافر المزايا السياسية التي تُقدمها دول المنطقة للشركات النفطية، وخاصةً في مدة عقود الإمتياز وعدم فرض ضريبة على التلوّث.

5- نوعية النفط الذي يتجلى في جودته وإنخفاض نسبة الرصاص والكبريت فيه.

6- ضخامة إحتياطي الثابت المخزون من النفط في الأراضي العربية والذي يصل عمره إلى100 عام.

ولتأكيد ما قلناه عن مزايا النفط في هذه المنطقة، وحسب بعض المصادر النفطية فإنّ تكاليف إنتاج برميل النفط في الخليج يُعادل 10% من تكاليف إنتاج البرميل النفطي من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبلغة الدولار فإنّ إنتاج برميل النفط يتراوح ما بين 1−2 دولار قياساً لإنتاج برميل النفط الفنزويلي، في حين أنّ إنتاج برميل النفط من بحر الشمال البريطاني يصل إلى 7 دولارات، وهذا يُعادل عدّة أضعاف إنتاج برميل النفط في هذه المنطقة.[2]

ولنفط الخليج أيضاً مزايا جغرافية أهمها موقعه الإستراتيجي، حيث يقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط، نجد الصين واليابان من الجهة الشرقية للمنطقة، في حين تقبع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية غرباً، و تتوفر المنطقة على طرق بحرية مهمة سهّل عملية نقله وتوزيعه، كمضيق هرمز وباب المندب، إضافةً إلى شبكة الأنابيب.

تضمّ منطقة الخليج المنتجة للنفط خمس موردين كبار وبضعة موردين ثانويين، تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة كِبار المنتجين، حيث تمتلك إحتياطات مؤكدة تقدر بـ263.5 بليون برميل مانسبته 25% من الإجمالي العالمي، تليها أربع دول أخرى ذات إحتياطات كبيرة جداً هي: العراق بإحتياطات وصلت إلى 112.5 بليون برميل، الإمارا ت العربية المتحدة بـ 97.8 بليون برميل، الكويت بـ 96.5 بليون برميل وإيران بـ 89.7 بليون برميل، وتتضمن القائمة أيضاً عدداً من الموردين الثانويين من أبرزهم: البحرين، عُمان، قطر واليمن.[3]

---

[1] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص547.

[2] كمال إبراهيم علاونة، **أهمية النفط في الوطن العربي والعالم**، ت. ن: جوان 2009، ت. ت: 2012/05/25، على الرابط الإلكتروني: http://israjnet.blogspot.com

[3] مايكل كلير، المرجع السابق الذكر، ص64.

ستبقى السعودية تتصدر قائمة الموردين، إذْ من المتوقع أن يرتفع إنتاجها النفطي من 10.4 مليون برميل يومياً سنة 2004 إلى 11.9 مليون برميل يومي سنة 2010، ليصل مستقبلاً إلى حوالي 18 مليون برميل في حدود 2030.[1]

إنّ إمتلاك العربية السعودية وباقي الدول الأخرى (العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وإيران) لمثل هذه الإحتياطات الهائلة من النفط، معناه أنّ هذه المنطقة قادرة لوحدها أن توسّع الإنتاج على نطاق كبير كافٍ لتلبية الزيادة المتوقّعة في الطلب العالمي؛ فإذا إزداد إستهلاك النفط على النطاق العالمي بنسبة 55% فيما بين 1997 و2020 كما تنبأت وزارة الطاقة الأمريكية، فإنّ هذا يعني أنّ حصةً كبيرةً من النفط الإضافي ستأتي من الخليج، لهذا فإنّ كل توقعات العرض والطلب في المستقبل تفترض أنّ الخليج سوف يُمثّل حصة دائمة الإتساع من إحتياجات العالم من النفط ، من 27% في عام 1990 إلى 33% في2010 وصولاً إلى39% عام 2020.[2]

من خلال هذه المعطيات، ندرك أنّ منطقة الخليج بما فيها إيران ستبقى بؤرةً للمنافسة الشديدة على نطاق العالم عندما يرتفع الطلب على الطاقة في العقود المقبلة؛ فوجود إحتياطات كبيرة من النفط في الخليج قد زاد من إحتمال الصراع والمنافسة بين القوى الكبرى في العالم.

**2- منطقة بحر قزوين:** لن أغوص كثيراً في الحديث عن منطقة بحر قزوين، لأنّ لها مبحثاً كاملاً في الفصل الثالث من الدراسة، لكن إرتأيت أنْ أُشير إليها بإيجازٍ كونها تدخل ضمن المناطق النفطية في آسيا.

يُلاحظ أنّ المرحلة السوفيتية تميّزت بتركز معظم الإستثمارات السوفيتية على منطقة القوقاز وبالتحديد حقول "باكو" أذربيجان أو حقول سيبيريا"؛ لكن مع بداية التسعينات وتزايد الطلب العالمي على النفط والتركيز على العامل الإقتصادي وأفول العامل الإيديولوجي في السياسة الدولية، أدى هذا إلى تزايد الإهتمام خاصةً الغربي وشركاته النفطية بهذه المنطقة.

وتبلغ الإحتياطات النفطية المكتشفة في منطقة قزوين بأكثر من 270 مليار برميل إحتياطي نفطي محتمل.[3]

يمتاز بحر قزوين بكونه مغلق تحده خمس دولٍ: روسيا وإيران، كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان، وتحتلّ كازاخستان مقدمة هذه الدول في إحتياطها للنفط والمقدرة بـ 100 مليار برميل. ويُتوقع أن يرتفع الإنتاج في هذه المنطقة، فعلى سبيل المثال في عام 1997 لم يبلغ إجمالي إنتاج النفط في هذه المنطقة سوى 1.1 مليون برميل باليوم، وهو يُمثّل جزءاً صغيراً من الإنتاج

---

[1] International energy agence, **World Energy out Look 2005: middl East and Africa insight,** Paris, Octobre 2005, p6.

[2] مايكل كيلر، المرجع السابق الذكر، ص66.

[3] عبد الحفيظ ديب، المرجع السابق الذكر، ص549.

العالمي، لكن في عام 2010 بلغ الإنتاج 4 مليون برميل باليوم والمتوقع أنْ يصل إلى 6 مليون برميل باليوم سنة 2020.[1]

من خلال ما تقدّم، يتبيّن أنّ منطقة بحر قزوين هي الأخرى تعرف منافسة وصراع بين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة بسبب الإحتياطات النفطية، كما أنّ عدم الإتفاق على إقتسام هذا البحر سيؤدي إلى عدم الإستقرار بين الدول الخمس المتشاطئة له، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الجاذبية التي يتمتع بها بحر قزوين بالنسبة للشركات العالمية، هو بالأساس نتاجٌ للإضطرابات السياسية التي تعرفها المنطقة، فالشركات النفطية إستثمرت هذا الإضطراب السياسي من خلال مشاركة دوله في الإنتاج، بمعنى أنّ إستغلال النفط في هذه المنطقة قائم على المشاركة بين الشركات النفطية ودول المنطقة.

**3- منطقة بحر الصين الجنوبي:** يقع على الحافة الغربية للمحيط الهادي، تحدّه من الشمال تايوان والصين، ومن الشرق جزر الفلبين، ومن الجنوب أندونيسيا وماليزيا، ومن الغرب فيتنام، وهو بذلك يُمثّل حلقة وصلٍ بين بعض أكثر الدول ديناميكية وقوة في آسيا.

هذه المياه التي كانت هامة لأمد طويل كتقاطع طرق للتجارة الدولية، يُعتقد في أنّها تقبع على مخزونات كبيرة من النفط والغاز، ولعلّ ما يدفع على الصراع والسيطرة على مخزونات الطاقة في بحر الصين الجنوبي هو النمو الإقتصادي لمنطقة آسيا – المحيط الهادي – التي تتميز بدرجة نمو مذهلة تتجاوز في بعض الحالات نسبة 10% في العام.[2]

وفي معظم تسعينات القرن العشرين، إزداد إستهلاك الطاقة في المراكز الإقتصادية الرائدة العشرة لشرق آسيا (الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان وتايلاند) بمعدل 5.5% في العام، وحسب بعض التقديرات فإنّه من المتوقع أن تستهلك آسيا حوالي 34% من إجمالي إستهلاك الطاقة العالمي سنة 2020.[3]

إنّ بحر الصين الجنوبي الذي لطالما كان هاماً بصفته شرياناً كبيراً لحركة السّفن العالمية، قد إكتسب أهمية إضافية بسبب التوقعات التي تشير إلى أنّه يُؤوي مخزونات كبيرة من الطاقة، غير أنّ هذه المخزونات تبقى مجرد حدس فقط، فبسبب عمليات التنقيب عن النفط في هذا الجزء الذي يتميز بقلته، نجد أنّ خبراء التنقيب يفتقرون للمعطيات الكافية لتكوين تخمينات موثوقة عما يختزنه هذا االبحر.

وبحسب وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية، فإنّ بحر الصين الجنوبي يضم كمية كبيرة تقدر بـــ 130 بليون برميل من النفط، وهو مقدار أكبر من مخزونات أوروبا وأمريكا اللاتينية مجتمعتين.[4]

---

[1] مايكل كيلر، المرجع السابق الذكر، ص98.

[2] نفس المرجع، ص124.

[3] نفس المرجع، ص125.

[4] نفس المرجع ، ص134.

ولعلّ هذه التقديرات هي وراء النزاع الكامن في المنطقة حول جزر Paracel وSpratly، فالجزر الثلاثَ عشر المشكلة لجزر Paracel إحتُلت من قبل الصين منذ 1974 وتدعيها كل من فيتنام وتايوان، أمّا الجزر الأربعة المشكلة لجزر Spratly، فتدعي بعض أجزاءها كل من الفلبين، بروناي، أندونيسيا، في حين نجد أنّ الفيتنام ، تايوان والصين تدعيها بالكامل.[1]

من خلال ما عُرض، تتأكد أهمية بحر الصين الجنوبي من خلال الإدعاءات المتداخلة حول أحقية كل دولة في جزر Paracel وSparatly، فهي تُبيّن سعي كل هذه الدول إلى تحقيق الحد الأقصى لإستثمارها لنطاقات الموارد البحرية ، حيث يُصبح إستخدام القوة أمراً مشروعاً لحماية هذه المصالح، كما أنّ هذا البحر لا يختلف كثيراً عن منطقة الخليج وبحر قزوين لإحتواءه على كافة المقوّمات لحدوث مواجهات عسكرية كبرى سواءاً بين القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة بحر الصين الجنوبي ونقصد بها الصين واليابان، أو القوى الدولية ونقصد بها الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن ما دخل الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي؟

إنّ أيّ نزاع ينشب بين الصين واليابان ويؤدي إلى عرقلة ممرات سفن الشحن في بحر الصين الجنوبي، يُمكن أن يُؤدي إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النزاع، لأنّ هذه الأخيرة ملتزمة بمعاهدة مع اليابان لتأمين طرق الإمدادات الحيوية لليابان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الصراع على جزر Sparatly معنية به الفلبين، ولما نتحدث عن الفلبين فإنّنا سنتحدث عن المعاهدة المبرمة بين الطرفين والمتضمنة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للفلبين في الدفاع عنها، فإذا كان الإدعاء الفلبيني صحيحاً فإنّ هذه الجزر تُصبح أراضي فليبينية وهذا من شأنه أن يزجّ الولايات المتحدة الأمريكية في صدامٍ مُحتملٍ بين الفلبين والصين.

### II. أهم المناطق النفطية في إفريقيا

كانت القارة الإفريقية بدولها وما تزال إحدى أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، ذلك أنّها تنتج 11% من إنتاج النفط العالمي، وتملك 8% من الإحتياطي العالمي منه، ويتوزع الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية على خمس مناطق هي:

**1- منطقة غرب إفريقيا:** وتُعتبر أهم منطقة منتجة للنفط في إفريقيا، لإحتوائها على المنتج الأوّل للنفط في إفريقيا ألا وهي نيجيريا العضوة في منظمة الأوبك، إحتياطها النفطي وصل إلى36 مليار برميل بطاقة إنتاجية وصلت إلى 2.7 مليون برميل يومي، أماّ بالنسبة لغينيا الإستوائية فقد وصل إنتاجها اليومي إلى حوالي 420 ألف برميل، في حين إحتياطها وصل إلى نصف مليار برميل، وتتميز غينيا بكونها تمتلك أكبر عدد من رُخص التنقيب في القارة.[2]

---

[1] ____________، "الصين تؤسس لمرحلة حرب باردة جديدة"، **المختار: مجلة المجلس السياسي**، الجزائر، العدد الأوّل، أفريل 2005، ص18.

[2] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 164، أفريل 2006، ص83.

وبالنسبة للإحتياطات الموجودة في مناطق المياه العميقة، نجد إحتياطات ضخمة قابلة للإستخراج، أكبر هذه الإحتياطات موجودة في خليج غينيا، والمهم هنا أنّ الإنتاج في هذه المناطق مازال في تزايد وذو كميات كبيرة في أنغولا وفي بدايته في نيجيريا، ويُعتبر مشروع Girassol سنة 2003 لشركة Total العاملة في مناطق البحار العميقة، أوّل مشروع من نوعه والأكبر حتى الآن في أنغولا، حيث يُنتج أكثر من 200 ألف برميل يومياً في المياه التي يزيد عمقها عن1200 متر.[1]

**2- منطقة شمال إفريقيا:** وتضمّ كل من الجزائر وليبيا، فقد قدّرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الإحتياطات المؤكدة إلى غاية 2004 بـ 16 مليار م$^3$ مُكافئ بترول، فقد قامت الجزائر في الفترة الممتدة من 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة أجنبي في مجال الإستكشاف، وبفضل هذه العقود إتجه المنحى الإحتياطي نحو الصعود المستمر، وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 إكتشاف نفطي وغازي، فقد أضافت هذه الإكتشافات إلى حجم الإحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مُكافئ بترول سنة 2005، وبذلك تكون قد تمكنت من رفع إحتياطاتها إلى حدود 12.3 مليار برميل سنة 2005، في حين إنتاجها بلغ في نهاية سنة 2005 1.352 مليون برميل يومي.[2]

حالياً تُنتج الجزائر 1.2 مليون برميل من النفط يومياً، منها 147 مليون طن تنتجها شركة المحروقات سوناطراك، وقد قال "**عبد الحميد زرقين**" الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك في مقابلة مع صحيفة "المجاهد يوم 2012/05/28" أنّ: " **برنامج الإستكشاف المتوقع للفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 ستسمح برفع الإنتاج الأوّل الشامل للمحروقات من 210 ملايين طن معادل بترول حالياً إلى 234 مليون طن معادل بترول في 2016 بزيادة 11% ويتراوح الإنتاج الجزائري ما بين 1.25- 1.28 مليون برميل يومي** ".[3]

وبالنسبة لليبيا فإن الإحتياطات المؤكدة حسب تقديرات 2010، تُقدّر بنحو 46.42 مليار برميل أي نحو 3.94% من إحتياطات العالم و6.36% مماّ تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول و4.87% مماّ تنتجه الأوبك، وصل إنتاجها اليومي وفقاً للمنظمة العربية المصدرة للنفط بنحو1.474 مليون برميل في اليوم، وهو بذلك يُشكّل ما نسبته 2.09% من إنتاج العالم.[4]

---

[1] كريستوف دي مارجري، "التوقعات المستقبلية للنفط والغاز في منطقة حوض الأطلسي: توسع إنتاج النفط من غرب وسط إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية"، (في كتاب: **نفط الخليج بعد الحرب على العراق: إستراتيجيات وسياسات**)، ط1، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص270.

[2] Ministère de l'Energie et des Mines, **Annuaire de l'énergie et des mines**, 2005, p12.

[3] ________ ،"الجزائر تُخطط لرفع إنتاجها من البترول 11% عام 2016"، **الإقتصادية الإلكترونية** (السعودية)، العدد 6805، 2012/5/29، على الرابط الإلكتروني: http://www.alqt.com

[4] ________،**النفط في ليبيا** (تقرير خاص بالجزيرة)، ت. ت 2012/02/22،على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazera.net

**3-منطقة وسط إفريقيا:** وتضم كل من التشاد، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطيــة، فالتشــاد بدأت في إنتاج أوّل برميل نفطي في جويلية 2003 من حوض "دوبا" جنوباً، فقد وصــل الإنتــاج اليومي في سنة 2006 إلى حوالي 225 ألف برميل، وبالنسبة للكونغو برازافيل يصل إنتاجها إلــى 5 آلاف برميل يومياً، في حين وصلت إحتياطاتهــا إلــى 93.5 مليــون برميــل، أمّــا الكونغــو الديمقراطية فلا يتعدى إنتاجها اليومي 22 ألف برميل في حين إحتياطاتها تصل إلى مليار ونصــف مليار برميل.[1]

**4- منطقة شرق إفريقيا:** وتضمّ السودان الذي وصل إنتاجهــا النفطــي فــي ســنة 2008 إلــى 500 ألف برميل يومياً، وهي أحد أهم الدول المنتجة في المنطقة الشرقية لإفريقيا.[2]

ما يُلاحظ اليوم هو تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي بعد إنفصال الجنــوب إلــى 120 ألف برميل، نصيب الدولة منها 55 ألف برميل يومي، ومن المتوقع أن يرتفع الإنتــاج بعــد تشغيل الحقول التي كانت معطلةً بسبب التوترات في المنطقة، وزاد الإستثمار فــي التنقيــب إلــى 180 ألف برميل بنهاية 2012، وإلى 320 ألف برميل يومياً في عام 2030.[3]

ويبلغ إحتياطي السودان من النفط المُؤكد 6.8 بليون برميل حسب تقــديرات 2010 وبهــذا تحتــل المرتبة العشرين في العالم.[4]

**5- منطقة جنوب إفريقيا:** وتضم هذه المنطقة دولة أنغولا، حيث بلغ إحتياطها النفطي 9 مليــارات برميل، وهي تستهلك يومياً ما نسبته 60 ألف برميل.[5]

وقد إرتفع إنتاج النفط من 172 ألف برميل يومي عام 1975 إلى 800 ألف برميل يــومي عام 2002، وقد وصل الإنتاج في 2010 إلى 1.9 مليون برميل في اليوم، والذي يُلاحــظ علــى القطاع الإقتصادي في أنغولا هو إعتمادها على عائدات النفط بنسبة 90%.[6]

من خلال هذا العرض، يتبين أنّ البيئة الإفريقيــة هــي الأخــرى ليســت بمنئــى عــن المنافسة الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن ترفع وارداتها النفطيــة مــن إفريقيــا مــن 16% في 2008 إلى 25% بحلول عام 2010، كما تحرص الصــين علــى تجميــع إحتيــاطي إستراتيجي من البترول حجمه 100 مليون برميل، ونفس الشيء ينطبق علــى فرنســا وبريطانيــا اللتان تُركزان بشتى الطرق على تأمين إحتياجاتهما من النفط الإفريقي[7].

---

[1] خالد حنفي علي، المرجع السابق الذكر، ص83.

[2] نفس المرجع، ص87.

[3] http://www.rayaam.infonews.

[4] http://www.wrow.cia.gov.

[5] ———— ، "أنغولا تستعين بثروتها النفطية لتحسين صورتها عالميا"، **الاقتصادية الإلكترونية** (السعودية)، العدد 5592، 2009/02/1، على الرابط الإلكتروني: http://www.alqt.com

[6] عبد الرحمن الحسيني،"نفط أنغولا"، بانورما الصحافة،2010/02/23، ص10.

[7] أيمن شبانة، القوى الكبرى والصراعات في إفريقيا، **جريدة عمّان**، د. ع، فيفري 2008، ص1.

سعت القوى الدولية الكبرى إلى تكثيف إستثماراتها النفطية في مناطق البتـرول التقليديـة مثل: نيجيريا، الغابون، ليبيا والجزائر، فضلاً عن مناطق الإكتشافات الجديدة في كلٍ مـن أنجـولا المنتج الثاني للنفط في القارة، والسودان، موريتانيا وغينيا الإستوائية التي صـارت تُعـرف باسـم "الكويت الجديدة".

ويُلاحظ سيطرة الشركات النفطية الأمريكية على الإستثمار فـي منطقـة خلـيج غينيـا، في حين تُركز الشركات الصينية على الإستثمار في السودان ونيجيريا والتشاد.

ويُستنتج إذن أنّ القارة الإفريقية وبهذه القدرات النفطية، صارت محـل تجـاذب للقـوى الكبرى التقليدية والحديثة، وبات كل طرفٍ يسعى إلى تأمين وتعزيز فُـرص الإسـتثمار النفطيـة بأيّ طريقةٍ كانت، حتى وإن إقتضى الأمر إستعمال القوة وتُعدّ ليبيا مثالاً صارخاً على ذلك.

**III. أهم المناطق النفطية في أمريكا اللاتينية: (فنزويلا)**

فنزويلا هي الدولة الأهم في منطقة أمريكا اللاتينية من حيث قُدراتها النفطيـة، والإهتمـام الكبير الذي تحظى به من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سببه الإمدادات النفطية مـن فنـزويلا إلى واشنطن، ولقد كان للقرب الجغرافي بين البلدين ولإحتياطات فنزويلا النفطية، دوراً في جعلهـا تتصدر قائمة المصدّرين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

وتُعدّ فنزويلا خامس مصدرٍ للنفط على مستوى العالم، تُحافظ على إنتاج دائم وغير منقطـع يبلغ 3.2 مليون برميل، وهي الحصة المحدّدة لها من قبل الأوبك، وقد وضعت فـي حيـز التنفيـذ عام 2005 خطة باسم "سيبمرا بترוליرا" بموجبها تقوم الصناعة الفنزويلية في المرحلة الأولى منها حتى عام 2012، بضخ إستثمارات سنوية يبلغ متوسطها عشـرة مليـارات دولار لزيـادة إنتـاج البلاد من النفط إلى 5 ملايين برميل يومياً.[2]

وقد بلغ إنتاج فنزويلا 2.97 مليون برميل يومياً في عام 2010، وحسب مصادر فنزويلية رسـمية فإنّ فنزويلا قادرة على أن تنتج ما بين 8 و9 ملايين برميل يومياً بحلـول عـام 2031، وقُـدّرت إحتياطاتها النفطية بـــ 296.5 مليار برميل (أغلبه نفط خام ثقيل يحتوي على القطران)[3].

وفنزويلا هي الأخرى ليست بمنأى عن تجاذب القوى الكبرى، فالصين اللاعـب الجديـد في أمريكا اللاتينية، تستثمر في فنزويلا في مصافي النفط الجديدة وهي بـذلك تتحـدى الولايـات المتحدة الأمريكية في منطقة نفوذها التقليدية.

عموماً ومن خلال التطرق إلى أهم المناطق النفطية في العالم، تبيّن لنـا أنّ معظـم هـذه المناطق تقع في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية لدولٍ هي الأكثـر فقـراً سياسـياً، إقتصـادياً وعسكرياً، وهذا ما يجعل منها الطرف الأضعف في معادلة القوى الكبرى التـي تـتحكم بأسـواق

---

[1] محمد الرميحي، المرجع السابق الذكر، ص110.

[2] ___________ ،" فنزويلا تخطط لزيادة إنتاجها النفطي"، **الاقتصادية الإلكترونية** (السـعودية)، العـدد 5366، 2008/06/20، على الرابط الإلكتروني: http://www.alqt.com

[3] نفس المرجع.

النفط وأسعاره من خلال كبريات الشركات النفطية، بالرغم من أنّها ليست صاحبة هذه الثروة، ومن جهة أخرى تتضح قدرته وقوته في خلق الصراعات والحروب بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على المناطق النفطية، ليكون بذلك النفط متغيرإستراتيجي مهم في صراعات ونزاعات عالم اليوم.

إذا كان النفط هو مهندس الصراعات والأزمات في العالم اليوم، وبإعتباره وصل مرحلة الذروة وبالتالي سينحدر إنتاجه – ألا يُمكن القول إذن: أنّه ثروة غير دائمة ولابد من البحث عن بدائل له –.

**المطلب الثالث: الطاقة البديلة**

نعيش مرحلة العد التنازلي لمصادر الطاقة الأحفورية من فحمٍ وغازٍ ونفطٍ، هذه المصادر التي لعبت الدور الكبير في تشكيل نمط حياتنا، وعليه فإنّ المجتمعات البشرية تُواجه تحدّياً كبيراً يتعلق بمدى إستجابتها للتغيّرات التي تفرضها وضعية الطاقة على المستوى العالمي، وما إذا كانت ستتمكن من إجتياز مرحلة الإعتماد على الطاقة الأحفورية القابلة للنّفاذ إلى مصادر تتسم بديمومة أكبر.

**I. أسباب البحث عن مصادر بديلة للنفط**

ويُمكن أن نجملها في النقاط التالية:[1]

1- القلق العالمي المتزايد بشأن النّمو السريع لإستهلاك الطاقة، حيث تضاعف في الدول الكثيفة السكان كالهند والصين إضافةً إلى القلق من نضوب النفط ونفاذ إحتياطاته. فحسب الدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة في 2005، يتبين أنّ الإحتياطي النفطي المؤكد في 2005 يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، في حين إحتياطي الغاز فلا يكفي إلاّ بما يُقارب ستة عقود.

2- التخلّص من عبء الأزمات النفطية من إرتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، لما يحمله من تداعيات سيئة إقتصادياً، إجتماعياً وحتى أمنياً.

3- منع تكرار إستخدام النفط سلاحاً إقتصادياً أو سياسياً، خاصةً وأنّ أهم إحتياطات الطاقة التقليدية تُوجد في مناطق متوترة تسودها الإضطرابات والنزاعات الإقليمية.

نقف عند هذه النقطة لنشيرإلى منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، بإعتبارهما يعرفان منافسة شديدة بين القوى الدولية، هذا من شأنه أن يُهّدد إستمرار تدفق النفط للدول المستهلكة من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة القوى الدولية والإقليمية التي صارت طرفاً في تلك الصراعات وجهةً رئيسيةً في إدارتها.

4- التخلّص من المشاكل البيئية الناتجة عن الوقود الأحفوري وعملية حرقه، ما ينجم عنه تلويثٌ للبيئة وزيادة درجة حرارة السطح.

5- التطوّر التقني في مجال الطاقة والذي إنتقل إلى مجال الطاقات المتجدّدة، من خلال الإبتكارات التقنية التي تمّ تطويرها في مجال إستثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 161–162.

**II. بدائل النفط**

قبل التطرّق إلى البدائل المطروحة، لابّد من الإشارة إلى أنّ هذه البدائل تتميّز بكونها مصادر طاقة متجدّدة، على عكس النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري والطاقة النووية التي تدخل ضمن الطاقات البديلة غير متجددة.

فبالنسبة **للفحم الحجري** يُعتبر من أكثر أنواع الوقود الأحفورية وفرةً، وفي الوقت ذاته أكثر الأنواع إثارةً للجدل بسبب تدمير البيئة الناجمة عن أعمال التنجيم من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب الإنبعاثات الناتجة عن حرقه (بما فيها ثاني أكسيد الكربون والمطر الحمضي).[1]

وقد كان الفحم الحجري عمود الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد كان الوقود الوحيد لآلات البُخار في القطارات والسّفن، وهو بذلك يُعتبر بديلاً للنفط كونه متوفر بكثرة، ويظهر ذلك من خلال أزمة النفط العالمية في 1973، التي أدت إلى نُقص الإمدادات النفطية للدول الغربية وإرتفاع أسعاره، عاد الفحم وظهر من جديد كمصدرٍ بديلٍ للنفط، فزادت وثيرة إنتاجه ونسبة إستهلاكه وقد صرّح السيد "**ديفيد ستيل**" رئيس مجلس إدارة "بريتش بتروليوم" (British Petrolium) في ذلك الوقت قائلاً: "**...من أجل التغلّب على نقص الطاقة الذي قد يُصبح عالمياً بعد حوالي 15 إلى 20 سنة، يتوجب علينا أنْ نُولي إهتماماً أكبر لمصادر غير النفط، ولا شكّ أنّ الأهمية الكبرى يجب أن تُولى للفحم**".[2]

وحسب توقعات بعض الخبراء فمن المحتمل أن يصل الإنتاج الأمريكي من الفحم إلى ذروته عام 2032، مع العلم أنّها تحتوي على ربع المخزون العالمي، وبالنسبة للصين التي تمتلك ثالث أكبر إحتياطي من الفحم، فإنّ توقعات وصول الإنتاج فيها إلى الذروة سيكون في الفترة ما بين 2025-2032.[3]

ومع ذلك تُوجد صعوبة في إستغلال هذا المورد في عصرنا هذا، فبالإضافة إلى تدميره للبيئة بسبب التلوّثات والإحتباس الحراري، فإنّه أيضاً يُواجه مشاكل أخرى تتمثل في صعوبة نقله من مكانه.

ويُعتبر **الغاز الطبيعي** أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم، فبعد التطورات التي حدثت في الصناعة البتروكيمياوية، صار الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة النظيفة لخلوه من الملوثات البيئية كالرصاص والكبريت، فهو يُعتبر مصدراً نظيفاً إذا قارناه بالنفط والفحم الحجري. فهو عبارة عن خليط من عدّة غازات أهمها: غاز الميتان ويُستخدم في صناعة الأسمدة الزراعية والورق، الزجاج والبلاستيك، علاوةً على أنّه وقود للسيارات، وتُعتبر كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر المنتجين له وأكبر مستهلكيه.

[1] ريتشارد هاينبرغ ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص201.

[2] مايكل تانزر، **التسابق على الموارد: الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات**، (ت: حسني زينة)، ط1، بيروت (لبنان): مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص118.

[3] حاتم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص114.

يبدو أنّ الغاز الطبيعي هو الوقود المثالي البديل للنفط إلى حدٍ مــا، فهــو يحتــرق بشــكلٍ نظيفٍ أكثر من البترول، وكذلك يُمكن للشاحنات والباصات أن تعمل به، وقد وصف العديــد مــن المدافعين عن الطاقة البديلة الغاز الطبيعي بــ "الوقود الإنتقــالي"، حيــث أنّ إســتخدامه المتزايــد سيُمكّن من كسب الوقت من أجل الإنتقال إلى مصادر طاقة متجدّدة.[1]

وفيما يتعلق بــ**الطاقة النووية** فهي المؤهلة مستقبلاً لسد حاجيــات العــالم مــن الطاقــة، فمنذ إكتشاف النشاط الإشعاعي في أواخر سنة 1890، عرفت التطبيقات النوويــة تطــوراً مُهمــاً في العالم، ولعلّ الأهمية التي يحظى بها اليورانيوم خاصةً خير دليلٍ على أهمية هذه الطاقــة فــي بعدها السلمي خصوصاً، ويُوجد في العالم 440 مُفاعلاً نووياً، يُستعمل في توليد الطاقة الكهربائيــة و في الإستخدام الصناعي، الطّبي والزراعي.

وندرج فيما يلي الجدول التالي الذي يُبيّن الدول التي تمتلك أكبــر عــدد مــن المحطــات النووية، ومقدار ما تغطي تلك المحطات من إستهلاكها من الكهرباء.

| الدولة | عدد المحطات النووية | نسبة ما تغطيه من طاقة كهربائيــة داخل الدولة(%) |
|---|---|---|
| الولايــــات المتحـــــدة الأمريكية | 103 | %19 |
| فرنسا | 59 | %78 |
| اليابان | 55 | %30 |
| روسيا | 31 | %16 |
| كوريا الجنوبية | 20 | %39 |
| بريطانيا | 19 | %18 |
| كندا | 18 | %16 |

**جدول رقم (08): عدد المحطات النووية في أهم الدول ونسبة ما تغطيــه مــن كهربــاء حســب تقديرات 2007.**

**المصدر:** ملكية علقمة وشافية كتاف، مداخلة بعنوان: " الإســتراتيجية البديلــة لاســتغلال الثــروة البترولية في إطار قواعد التنمية المُستدامة "، **المؤتمر العلمي الدولي حــول التنميــة المســتدامة والكفاءة الإستخداماتية للموارد المتاحة،** جامعة فرحــات عبــاس ، كليــة العلــوم الإقتصــادية (علوم التسيّير)، سطيف 8/7 أفريل 2008، ص19.

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص201.

كانت أوّل محطةٍ نوويةٍ لتوليد الكهرباء في روسيا سنة 1954، ثمّ لحقت بها بريطانيا سنة 1956، وإنتقلت إلى دول أخرى فيما بعد وصار إستخدام المفاعلات النووية في توليد الكهرباء يتزايد بإستمرار.[1]

وبالرجوع إلى الجدول، يُلاحظ من هذا الجدول أنّ أكبر المفاعلات تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا (فرنسا وبريطانيا) وأيضاً في الدول الآسيوية المتطورة كاليابان وكوريا الجنوبية؛ كما يُلاحظ أنّ نسبة ما تُغطيه هذه المفاعلات النووية من طاقة كهربائية كبيرة جداً في فرنسا، ثمّ تليها كوريا الجنوبية فروسيا، والمفارقة هنا هي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر عددٍ من المحطات (103)، نسبتها وصلت 19% فقط وهي تقريباً مُساوية لبريطانيا صاحبة 19 محطة نووية.

وتُغطي الطاقة النووية حالياً أكثر من 16% من توليد الطاقة الكهربائية في العالم، على الرغم من وجود توقعات من أنّ هذه النسبة لن تزيد عن 10% بحلول سنة 2020.[2]

ومع ذلك تبقى الطاقة النووية مصدراً مُهماً لكثيرٍ من الإستخدامات، لذلك لابّد من الإستفادة منها باعتبارها مصدراً طاقوياً مُهماً جداً يُمكن الإنتقال إلى إستعمالها عند حصول نقصٍ في الإستفادة من الطاقة الأحفورية.

فإذا كان كلٌّ من النفط والغاز الطبيعي والفحم كلها آيلة إلى النضوب باعتبارها طاقة أحفورية إضافةً إلى الطاقة النووية التي وإن كان تصنيفها ضمن البدائل إلاّ أنّها غير متجددة؛ هذا ما يفسح المجال أمامنا للحديث عن البدائل المُتجدّدة التي يتكرر وُجودها في الطبيعة على نحوٍ تلقائي ودوري، فهي تلك الطاقة الناشئة من مصدر طبيعي لا ينضب، وتتميز بالوفرة السهلة في كل مكان في الأرض ويُمكن في نفس الوقت تحويلها بسهولة إلى طاقة وتتمثل في:

**1- الطاقة الشّمسية:** تُعتبر الطاقة الشّمسية من الطاقات المتجدّدة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشّمس موجودة، ويُمكن لهذه الطاقة أن تُحوّل بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وكهرباء وقوة محركة، وأشعة الشّمس هي أشعة كهرومغناطيسية تتكون من:

أ. طيف مرئي نسبته49%.

ب. طيف غير مرئي كالأشعة الفوق بنفسجية نسبته 2%.

ج. الأشعة دون الحمراء نسبتها 49%.

وقد إرتبط إستخدام الطاقة الشّمسية مُنذ آلاف السّنين في المناطق الحارّة، فاستُخدمت في التجفيف ( تجفيف الملابس وبعض المحاصيل الزراعية لحمايتها من التلف)، أمّا في وقتنا الحالي فإنّ الأبحاث والتجارب تصُبّ كُلّها في إتجاه محاولة إستغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وصهر المعادن، وتستخدم الطاقة الحرارية الشمسية أشعة الشمس المباشرة، لذا عليها

[1] ملكية علقمة و شافية كتاف، المرجع السابق الذكر، ص18.

[2] Robert Ebel, **Geopolitics of Energy Into the 21st Century, gad symposium,** August 2002, p13.

أن تقع في المناطق ذات الإشعاعات الشمسية المباشرة، ومن بين هذه المناطق نجد: جنوبي غربي الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، الدول الأوروبية المطلة على حوض المتوسط، الصين وأستراليا، وتجدر الإشارة إلى أنّه يكفي كلم[2] واحد من الأرض لتوليد ما بين100 و120 ميغاوات/ساعة من الكهرباء في السنة من خلال إستخدام التكنولوجيا الحرارية الشّمسية.[1]

وحسب إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة، فقد بلغت **الطاقات الفوتوفولتية**[*]المركّبة في نهاية عام2005 حوالي 3700 ميغاوط مقارنةً بعام 2004 والتي وصلت إلى حوالي 2607 ميغاواط، وتصدّرت ألمانيا قائمة الدول المستخدمة للخلايا الفوتوفولتية حيث بلغت الطاقات التراكمية لديها عام 2005 حوالي 1429 ميغاواط مقارنة بـ 794 ميغاواط سنة 2004.[2]

**2- طاقة الرّياح:** تنشأ الرياح من تسخين الشّمس غير المتساوي للغلاف الجوي الأرضي ومن دوران الأرض حول محورها، وتكون الرّياح أقوى ما يُمكن في المعابر الجبلية وعلى طول الشواطئ، وتُعتبر كل من: الدانمارك، هولندا، كاليفورنيا، الهند، جنوب الأرجنتين والصين من أهم المصادر للرياح الساحلية، حيث تمّ إنشاء مزارع تستفيد من طاقة الرياح في هذه الأماكن.[3] وتظهر الأهمية الإقتصادية من إستخدام طاقة الرّياح في تكلفة ضخ المياه التي تكون أقلّ منها بالنسبة إلى الضخ عن طريق مولدات الديزل.

ويصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى45 دولة، ويُتوقّع تغطية 12% من إحتياجات الكهرباء العالمية بواسطة طاقة الرّياح بحلول عام 2025.[4]

وعليه فإنّ الرّياح هي مصدرٌ محدودٌ ومع ذلك فهو مُتجدّدٌ على عكس الطاقة الأحفورية، فالإستخدام الدائم لطاقة الرياح لا يُؤدي أبداً إلى تناقصها، إضافةً إلى أنّ الطاقة الريحية تُعدّ الأدنى تكلفةً من بين أنواع الطاقات المتجدّدة.

**3- الطاقة الجيو حرارية:** إستُخدمت منذ القدم لسد إحتياجات تسخين المياه، أوّل ما استعملت في بريطانيا سنة 1913، وتُستخدم أيضاً في التدفئة وفي الزراعات المائية، وأيضاً في توليد الطاقة الكهربائية (بما يقدّرعالمياً بحوالي 8912 ميغاواط عام 2005) ، ويتشكل هذا النوع من الطاقة في جوف الأرض نتيجةً لانحلال العناصر المشعّة مثل اليورانيوم والبوتاسيوم والثّوريوم الموجودة أصلاً في أعماق الأرض.

---

[1] مليكة علقمة وشافية كتاف، المرجع السابق الذكر، ص13.

[*]**الطاقات الفوتوفولتية:** وهي مرتبطة بألواح الفوتوفولتيك (Photovoltalic passels)، حيث تقوم بتحويلٍ مباشرٍ للطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ويكون ذلك عن طريق وحدة تهيئة وتجهيز الطاقة التي تقوم بتجميعها ونقلها إلى المحوّلات وبطّاريات التخزين إلى حين إستخدامها وإستهلاكها.

[2] نفس المرجع.

[3] ريتشارد هانيبرغ، **سراب النفط**، المرجع السابق الذكر، ص216.

[4] محمد مصطفى الخيّاط، "الطاقات البديلة تحديات وأمال"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص103.

وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثرُ الدول إستخداماً لهذا النوع من الطاقة، حيث بلغت طاقة الحرارة الجوفية المركّبة فيها إلى حوالي 3094 ميغاواط، تليها المكسيك بـــ 960 ميغـــاواط فإيطاليا بـــ 642 ميغاواط.[1]

وللعلم فإنّ المحطات الجيوحرارية تنتشر بصورة كبيرة في منـــاطق معروفـــة بنشـــاطها البركاني، كإيطاليا ومنطقة "لارديريللو" ، وأيضاً في الدول ذات النشاط الزلزالي يُمكن أن تُقام فيهـــا محطاتٌ لهذا الغرض، كاليابان، الصين، الفلبين، زامبيا، كينيا، كاليفورنيا، أندونيسيا ونيوزيلندا.[2]

فإذا كان تركيز هذه المحطات على هذه الشاكلة، فإنّه يُمكن أن نستنتج أنّ هذا النـــوع مـــن الطاقة يشبه الطاقة الأحفورية، لأنّ الطاقة الجيوحرارية هي الأخرى مركّزة في عددٍ محـــدودٍ مـــن الدول.

4- **الطاقة الحيوية أو الوقود الحيوي:** وهي الطاقة الناتجة عن المخلّفات العضـــوية والحيوانيـــة والنباتية، عن طريق إستخدام التخمير البكتيري أو الإحتراق الحراري أو تحلّـــل الكائنـــات الحيـــة المجهرية، ومن خلال هذه الكتلة الحيويّة يُمكن إنتاج وقود الديزل الحيوي والإيثانول، ويُعـــدّ هـــذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخلص من الكتلة الحيويّة، وهو يُستخرج من نباتـــات مختلفـــة مثل: القمح، الذرة، الشمندر وقصب السكر، في حين الديزل الحيوي يتمّ إستخلاصه مـــن الزيـــوت مثل: عباد الشمس، الصوجة...الخ، وعلى أيّة حال فإنّه يتم المزج والخلط بـــين الوقـــود الحيـــوي والكلاسيكي (البنزين وزيت الغاز).

وحسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية فإنّ هذه الطاقة تُشكّل حوالي 3% مـــن إســـتهلاك الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، وقـــد وصـــلت فـــي دولهـــا الأعضـــاء (ســـنة 2004) حوالي17956 ميغاواط بعدما قُدّرت في 2003 بـــ 15717 ميغاواط.[3]

5- **الهيدروجين:** إنّ الطاقة الهيدروجينية هي عبارة عن خليط من الهيدروجين والأكســـجين يُنـــتج عن إحتراقه ماءاً، ويُمكن الحصول عليه من الوقود الأحفـــوري والطاقـــة النوويـــة أو المصـــادر المتجدّدة، وقد إستُخدم هذا النوع من الوقود كتجارب في السيارات وبعض المنازل، ويسير بخطـــى متقدمة ليكون مصدراً للطاقة مستقبلاً.

وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المهتمة بهذا المصدر، ففي أفريـــل 2005 خصّص الرئيس الأمريكي "**جورج ولكـــر بـــوش**" مـــا قيمتـــه 1.7 مليـــار دولار لـــدعم أبحـــاث الهيدروجين، في مجال تصنيع عرباتٍ تعمل بخلايا الوقود بحلول عام 2020، لكنّ غلاء السيارات التي تسير بالوقود الهيدروجيني وندرة محطات تسويقها، تُشكّل عائقاً أمام تسويقها تجارياً.[4]

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص173.

[2] حاتم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص ص127 –135.

[3] مليكة علقمة وشافية كتاف ، المرجع السابق الذكر، ص17.

[4] قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص176.

وتُعتبر كل من الطاقة الكهرومائية والبحرية وجهاً آخراً للطاقة المتجددة، فهي أكثر إستثماراً من بين مصادر الطاقات المتجدّدة،لأنّها تتميز بقلّة تكلفة بناء محطات الكهرباء المائية مقارنة بنظيراتها من محطات التوليد الحرارية والنووية والكهربائية؛ أمّا الطاقة البحرية والتي تعني إستخدام المد والجزر لإنتاج الطاقة في صورة كهرباء وإنتاج الماء العذب، يتميز هذا النوع بتكلفة إستثمارٍ مرتفعة وبصعوبات هندسية، إضافةً إلى كونها تُؤثر على البيئة من خلال تعرض المياه للتلويث ونموّ الفطريات والتأثير على مناطق تخصيب الأسماك.

باختصار هذه هي أهم البدائل المتاحة، التي يُمكن للعالم الولوج إليها في مرحلة نضوب الوقود الأحفوري، وفيما يلي ندرج جدولاً يُوضّح مصادر الطاقة المتوفّرة في العالم مع نسبة إستخدامها.

<table>
<tr><th>مصادر الطاقة</th><th colspan="4">نسبة الإستخدام العالمي (%)</th></tr>
<tr><td>النفط الخام</td><td>42.1</td><td rowspan="2">%65.9</td><td rowspan="3">89.2</td><td rowspan="6">%100</td></tr>
<tr><td>الغاز الطبيعي</td><td>23.8</td></tr>
<tr><td>الفحم الحجري</td><td colspan="2">23.3</td></tr>
<tr><td>المفاعلات النووية</td><td colspan="2">7</td><td rowspan="3">10.8</td></tr>
<tr><td>المصبات المائية</td><td colspan="2">3.5</td></tr>
<tr><td>مصادر أخرى</td><td colspan="2">0.3</td></tr>
</table>

**جدول رقم (09): مصادر الطاقة المتوفرة في العالم حالياً.**

**المصدر:** ناصر جاسم العواد، "نظرة تحليلية للأهمية الإقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، **مؤتمر البترول والطاقة: هموم عالم واهتمامات أمة**، مصر، جامعة المنصورة 3/2 أفريل 2008، ص5.

من خلال هذا الجدول يُلاحظ الإعتماد الكبيرعلى الطاقة الأحفورية، وأنّ الطاقات البديلة ما هي إلاّ إنتاجٌ لبديل واحدٍ فقط هو الكهرباء، لذا تظهر أهمية الطاقة الأحفورية كونها مصدراً هاماً لكثيرٍ من المواد سواءاً كانت صناعيةً، تجاريةً أو زراعيةً، فاستخدام النفط، الفحم الحجري والغاز الطبيعي هو 89.2% في مقابل 10.8%للمصادر البديلة الأخرى، وهذا يدُلّ على أهمية الطاقة الأحفورية في كل القطاعات والمجالات، لذا لابّد من التطوير الفعلي والحقيقي لهذه البدائل.

إذن تلك هي مجموعة البدائل المطروحة لتجاوز مرحلة نضوب النفط، فلابدّ إذاً من التفكير الجدّي لتطويرها حتى تكون الأمان العالمي لعالم ما بعد النفط، خاصةً وأنّ هذه الطاقة لها خصائص تتميز بالإيجابية على الطبيعة أكثر منها سلبية مقارنة بالطاقة الأحفورية.

### III. خصائص الطاقة البديلة

وأهم خصائصها:[1]

1- تُعتبر مصادر دائمة طويلة الأجل.

2- رغم ديمومتها إلاّ أنّها لا تتوفر بشكلٍ منتظم وطوال الوقت، وهذا ما يجعل منها ذات طابعٍ متغيرٍ.

3- شدّة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز، فاللجوء إلى هذه المصادر يتطلب إستعمال العديد من الأجهزة، وهذا ما ينعكس على التكلفة الأولية لأجهزة الطاقة البديلة وهذا يُحسب عليها لأنّها تُعتبر أحد العوائق التي تقف أمام إنتشارها السريع.

4- تتميز الطاقة البديلة بكونها تتوفر على أشكالٍ مختلفة من الطاقة، الأمر الذي يتطلب إستخدام تكنولوجيا ملائمة لكلّ شكلٍ من الطاقة البديلة.

ومنه يُمكن القول أنّ أنسب البدائل المستقبلية هي التي يتوفر لها عنصران مهمان هما: **الوفرة** و**التكلفة الإقتصادية**، ومعنى هذا إعطاء الأولوية للتكنولوجيا الأقل كلفة والتي يُمكن إستخدامها من كافة الدول.

وعلى الرّغم من ذلك فإنّ النفط يبقى المصدر الأوّل للطاقة ، لأنّه يتميز بسهولة نقله وخزنه وتوزيعه فهو يُغطي جميع مناطق العالم، إضافةً إلى إحتواءه على طاقة حرارية كبيرة مقارنةً ببدائله، كما أنّ نسبة التلوث منخفضة إذا ما قورن بالغاز والفحم الحجري، فهو يحتوي على نسبة أقل من الغازات المُضرّة وبخاصة غاز(ثاني أكسيد الكربون $CO^2$) الملوّث للبيئة، وإذا ما نظرنا فيه جيداً نجده بالأساس عبارة عن صناعة تحويلية، وعليه فهو يُنتج لنا العديد من السوائل كالبنزين والديزل والكيروسين.

والمفارقة تكمن فإنّ النفط يُعتبر من نقاط القوة ومواطن الضعف في آنٍ واحدٍ، وهذا ما يظهر من خلال دوره في بناء السياسة الدولية في كل مرحلة من مراحل التاريخ السياسي، ممّا أدى إلى ظهور صراعاتٍ وحروبٍ على الموارد وإشتداد التنافس الدولي والإقليمي على أهم المناطق النفطية في العالم يأتي النفط في مقدمتها.

---

[1] سعود يوسف عيّاش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، ص ص320 - 342.

**المبحث الثالث: المتغير النفطي في السياسة الخارجية الإيرانية**

لقد رأينا أهمية النفط كمادة إستراتيجية بالنسبة للعالم ككل، وإيران التي تقبع على إحتياطاتٍ ضخمة من هذه المادة الإستراتيجية سيؤهلها هذا لأن تكون لاعباً رئيسيًا في صناعة النفط المستقبلية، لكنّ وصولها إلى أن تكون فاعلاً مؤثراً في السياسة النفطية العالمية كان له من المخاض العسير الجزء الأكبر، بسبب الإمتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأجنبية على الأرض الإيرانية، فمع تأميم النفط وإسترداد ثروات البلاد النفطية تمكّنت إيران من أن ترسم لنفسها طريقاً يُمكّنها من تحدي ضغوطات القوى الدولية يكون النفط سلاحها الوحيد، فصارت تربط سياستها الخارجية بالنفط سواءاً عن طريق إقامة تحالفات نفطية مع قوى كبرى بتقديم الإمدادات النفطية لها كالصين والهند وروسيا؛ أوعن طريق توجيه سياستها الخارجية نحو المناطق النفطية لضمان المزيد من الإمدادات النفطية لها.

وقبل أن نتطرق إلى النفط والسياسة الخارجية الإيرانية، لابّد من أن نشير إلى أهم المراحل التي مرّ بها النفط الإيراني منذ إكتشافه وإلى حين تأميمه، وكيف كان وقعه على الإقتصاد لكي نتمكن من تحديد العلاقة ما بين النفط وسياسة إيران الخارجية.

**المطلب الأول: النفط الإيراني عبر التاريخ**

**I. إكتشاف النفط ومنح الإمتيازات**

كانت رُشوحات النفط تُلاحظ في بلاد فارس منذ قرون، وكانت تُستخدم لطلاء جدران القوارب وربط القرميد، وكان البارون "**جوليوس دي رويتر**" قد حصل على إمتيازات في بلاد فارس لإستثمار النفط في عام 1872 وعام 1889، هذا الإمتياز قوبل بمعارضة من الإمبراطورية الروسية، الأمر الذي أدى إلى إلغاءه.

يُلاحظ في هذه المرحلة خضوع إيران للتدخل البريطاني الروسي في شؤونها الداخلية من جهة، وإلى التنافس الديبلوماسي والتجاري عليها من جهة أخرى. ونظراً لأنّ روسيا القيصرية سعت إلى ترسيخ وجودها عن طريق أسطولها الحربي في الخليج، إتجهت بريطانيا نحو حصولها على الإمتياز النفطي في سبيل إحداث التوازن مع الروس القياصرة، وحصلت على إمتياز لمدّة ستين عاماً (60 عاماً) بموجب إتفاقية 28 ماي 1901 الموقعة من قبل **الشاه مظفر الدين**، وبدأت بذلك عملية التنقيب في جنوب غرب بلاد فارس، وتدفق النفط لأوّل مرة بعد مرور سبع سنوات على توقيع الإتفاقية (1907).[1]

وقد كان فحو القرار المتعلق بإتفاقية منح الإمتياز في 1901 على الشكل التالي: "**إحتراماً لعلاقات الصداقة الوثيقة بين الدولتين البريطانية والإيرانية، جرت الموافقة على السماح للمهندس "وليام ناكس دارسي" وشركاءه وصحبه وأولاده وأحفاده وورثته الشرعيين ولمدّة ستين عاماً، بحفر الآبار والقنوات وشقّ الأراضي والأعمال الترابية بأيّ عمق يريده المهندس**

[1] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص61.

**"دارسي" في أراضي "الدولة الشهنشاهية". إنَ حقّ إستغلال جميع المعادن والثروات الموجودة في باطن الأرض وبدون إستثناء وبأنواعها المختلفة يعود إلى المهندس "دارسي" والأشخاص المذكورين".**[1]

ويُفهم من هذه الأسطر المختصرة، تطوّرعملية تحويل الثروة الإيرانية إلى الغرب ومنح المزيد من الإمتيازات، حيث توصل الطرفان الروسي والبريطاني إلى عقد معاهدة عام 1908، تمّ بموجبها وضع شمال بلاد فارس تحت النفوذ الروسي، في حين الجنوب الغربي وُضع تحت النفوذ البريطاني.

لتكون بذلك سنة 1908 الإكتشافة الحقيقية لنفط إيران في "**حقل مسجدي سليمان**" في **منطقة عبادان** بجنوب عزب إيران، وبعد عام من هذا الإكتشاف (1909) تأسّست **شركة النفط البريطانية الإيرانية (The AngloIranien Oil Company)**، وقامت هذه الشركة ببناء مصفاة عبادان.[2]

وبات النفط الإيراني مُحركاً للأسطول البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وصار بذلك النفط ولأوّل مرة وسيلة في جوهر السياسة وسلعة إستراتيجية حاسمة في الحرب العالمية الأولى، حيث كان الأسطول البريطاني الأسرع وذو القدرة الفائقة على المناورة بفضل محركاته المعتمدة على وقود النفط الإيراني خاصةً.

وقد أكدت هذه الحرب على أنّ النفط كان أكثر أهميةً من أي شيء آخر، وقد عبّر"**والترلونغ**" وزير الدولة البريطاني عن هذا بقوله في أكتوبر 1917: "**يُمكنكم الحصول على الرجال والعتاد الحربي والمال، ولكن إذا لم تحصلوا على النفط فإنّ كل مزاياكم ستكون دون قيمة**".[3]

إستدعت الحرب العالمية الأولى تأسيس مؤتمر النفط بين الدول المتحالفة في فيفري 1918، وفرض النفط نفسه بأنّه: "**حيوي كالدم في المعارك**"، وازدادت الحاجة إلى النفط مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لإمداد القوات العسكرية الأمريكية والحليفة، كما أنّ زوال الحكم القيصري في روسيا في 1917، فتح شهية الألمان نحو التوجه لإحتلال حقول النفط في "باكو" على شواطئ بحر قزوين، فتدخلت القوات البريطانية عن طريق إيران وسيطرت على حقول النفط في "باكو".

---

[1] أبو الحسن بني صدر، **النفط والسيطرة**، (ت: فاضل رسول)، ط1، بيروت (لبنان): دار الكلمة للنشر، 1980، ص14.

[2] عبد الحسين بن علي ميرزا،"صناعات التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران...الترابط والأفق"، **مؤتمر الشرق الأوسط الدولي الخامس للتكرير والبتروكيماويات (بتروتك)**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للنفط والغاز إدارة الأبحاث الإقتصادية، نوفمبر 2006، ص40.

[3] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص66.

وفي عام 1921 حدث إنقلاب في إيران أدى إلى إنهاء حكم القاجريين ومجيء "رضا خان" إلى الحكم الذي تُوِّج شهنشاهاً لإيران، فقام في 1932 بإلغاء"**إمتياز دارسي**"، الذي رأى فيه الشاه إنتهاكاً للسيادة الإيرانية وإجحافاً في حقوقها، ويرجع السبب وراء إنتهاج هذه السياسة من قبل الشاه إلى رفض بريطانيا الإستجابة لمطلب الشاه بضم البحرين إلى إيران، وتجاوز الشاه هذا الطموح إلى محاولة إحتواءه للعراق، فرأت بريطانيا في هذا القرار تحدياً لها ولمصالحها الحيويّة، فرفعت القضية إلى عصبة الأمم التي طالبت الأطراف بالتوصّل إلى إتفاقٍ بالتفاوض، ما أدى إلى عقد إتفاقية جديدة بين الطرفين في أفريل 1933 قُلّصت فيها مساحة الإمتياز إلى الربع، وضمنت بذلك إيران دفعةً سنويةً أدناها 750.000 جنيه، ونصّت الإتفاقية على أن تكون العمالة من العمال الإيرانيين مقابل تمديد العقد.[1]

وقد كان للسوفيات أيضاً أطماع في نفط إيران، ويظهر ذلك من خلال تصريحات بعض القادة السوفيات في سياق المعاهدة المبرمة مع ألمانيا في 1940، حيث أكدت أنّ: " **المنطقة الإيرانية الواقعة "جنوب باتومي" و"باكو" هي إمتداد للخليج العربي، وهي تقع في المجال الحيوي للإتحاد السوفيتي، لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية ومخزونها النفطي الهام**" ، وهذا مؤشر على دخول الإتحاد السوفيتي في لعبة التنافس على النفط مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وتقدمت القوات السوفيتية نحو أذربيجان في شمال إيران بعد الحرب العالمية الثانية، فـ"ستالين" لم ينسحب منها إلاَ في سنة 1946 بعد الضغوطات الأمريكية والبريطانية فيما عُرف بالأزمة الإيرانية، وإعتبر "**ستالين**" في حينها أن: " **النفط الإيراني رديف للنفط السوفيتي**"، الذي إنخفض إنتاجه ففقد وصل إلى ما لا يقلّ عن 60% منه في 1941.[2]

وقد سعى السوفيات إلى محاولة السيطرة على نفط إيران، فحاولوا إنشاء شركة نفط سوفياتية إيرانية مشتركة لإستثمار النفط في إيران، وفشلت كافة الجهود السوفيتية للإستحواذ على النفط الإيراني، سواءاً بالسيطرة العسكرية أو عن طريق الإمتياز، حيث وضع الشاه شروطاً لإقامة هذه الشركة تمثّلت في أنّ مقاطعة أذربيجان ستكون هي القابلة لعمليات الشركة من حيث عمليات التنقيب، ماعدا الجزء الواقع على الحدود الإيرانية الروسية التركية، ومع تعهد الحكومة الإيرانية ألا تمنح أيّة دولة أجنبية إمتيازات في غرب أذربيجان، وفي الخمس والعشرين الأولى من أعمال الشركة يكون 49% من رأس مالها للإيرانيين، في حين 51% هي حصة السوفيات، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تُقسّم الأسهم بالتساوي والأرباح بنسبة عدد الأسهم، لكن لا إمتيازات للسوفيات في ظلّ التحالف البريطاني الأمريكي الذي يرى في إيران ونفطها إحتكاراً لهما.[3]

---

[1] أبوالحسن بني صدر، المرجع السابق الذكر، ص14.

[2] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص69.

[3] راشد البراوي، **حرب البترول في الشرق الأوسط**، ط5، القاهرة (مصر): مكتبة النهضة المصرية، 1962، ص219.

وفي 1947 تمّ عقد إتفاقية بين شركة "**الأنجلو إرانيان**" وشركتا النفط الأمريكيتان" **جرسي** و**سوكوني**" لمدّة عشرين عاماً، لتكون بذلك إيران ونفطها محوراً للسياسة الدولية ولإستراتيجيات الدول العظمى.

**II.تأميم النفط الإيراني**

أصبحت إيران بعد الحرب العالمية الثانية ميداناً لصراع القوى المختلفة، فمن جهة جرى صراع تنافسي بين عملاء القوى الخارجية أنفسهم ، ومن جهة أخرى بين الشعب عبر القوى المؤيدة للإستقلال عن طريق إلغاء جميع علاقات التبعية للقوى الخارجية، ولعلّ ما يُبين مكانة النفط في هذه الصراعات هذا المقطع المقتطف من المقابلة التي جرت بين "**خليل ملكي**" ووزير خارجية بريطانيا "**بيفين**"، حيث قال "**خليل ملكي**" مخاطباً وزير خارجية بريطانيا: "**ماذا تريدون منّا؟ لماذا لا تسمحون لشعب بلدنا بالعيش بهدوءٍ كما يريد؟ لماذا تُساندون العصابات الظالمة والفاسدة؟ لماذا لا تسمحون بتشكيل حكومةٍ وطنيةٍ ومخلصة للشعب في إيران؟ ولماذا تعملون باستمرار على توسيع الهوّة بين الحكومة والشعب؟ لماذا ولماذا ولماذا...؟ ماذا تريدون منا؟**" وقد أجابه "**بيفين**" بكلّ برودة: "**النفط، النفط، النفط**".[1]

قام مجلس النواب الإيراني في دورته الرابعة عشر بإتخاذ قرار، ألزم بموجبه الحكومة بإستعادة حقوق إيران المشروعة من شركات النفط، وقد تضمن هذا القرار قانوناً صدر في 22 أكتوبر 1947 تضمن العبارة التالية: "**على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة، وأن تتّخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التي حدث فيها الإضرار بحقوق إيران في مواردها التي تحت الأرض وغيرها؛ وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الزيت في الجزء الجنوبي من البلاد لإستعادة الحقوق الوطنية كاملةً، والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجة**".[2]

وللعلم فإنّ الشركة "الإنجليزية الإيرانية" حققت أرباحاً بين 1945- 1950 تجاوزت 250 مليون جنيه أسترليني، هذا معناه أنّ الأرباح في هذه الحالة تُصبح من حق إيران، لكنّ الطرف البريطاني أخلّ بهذا الشرط.

بدأت المفاوضات من أجل إعداد مُلحقٍ معدلٍ بإتفاقية إمتياز 1933، لم يتم عرضها على البرلمان الإيراني إلاّ في جوان 1950، حيث ردت لجنة النفط في البرلمان الإتفاقية وطلبت إلغاء إمتياز الشركة الإنجليزية الإيرانية.

كان رئيس "لجنة النفط" في البرلمان الدكتور "**محمد مصدق**"، حيث كان يرى أنّ الشركة الإنجليزية الإيرانية هي سبب كلّ نكبات هذه الأمة، وكان البرلمان قد أقرّ مشروع قانون تأميم النفط، وفوّض رئيس الوزراء "محمد مصدق" لتنفيذ قانون التأميم، ووقّع الشاه على قانون التأميم

---

[1] أبو الحسن بني صدر، المرجع السابق الذكر، ص17.

[2] راشد البراوي، المرجع السابق الذكر، ص317.

وصار نافذاً في ماي 1951. وتحوّلت مرافق الشركة الإنجليزية الإيرانية والنفط لصالح إيران وصارت مُلكا كاملاً للشعب، وأُطلق على شركة النفط البديلة إسم "**شركة النفط الوطنية الإيرانية**".[1]

ومنه يُمكن لنا أن نشير إلى أهم خمس نقاط رئيسية كانت سبباً رئيسياً في توجه إيران نحو تأميم نفطها وهي كالآتي:[2]

1- مخالفة الشركة "الإنجليزية الإيرانية" لاتفاق 1933، بسعيها لإدخال المياه الساحلية في منطقة إمتيازها، وجعل الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمي الذي يقلّ عن 50% عن السعر الحقيقي.

2- حصول إيران على نسبة 20% من إحتياطي الشركة العام، بينما لإيران الحق في 20% من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة الحكومة الإنجليزية، وقبل نقل أيّ مبلغ منه لأيّ حساب إحتياطي.

3- ضآلة حصة إيران مقارنةً بأرباح الشركة، ففي 1948 كان الربح 62 مليون جنيه، قامت الشركة بدفع ضريبة للحكومة البريطانية قدرها 26 مليون جنيه، بينما لم تتعدى الضرائب المدفوعة إلى حكومة إيران في السنة ذاتها 1.4 مليون جنيه (أقل من2% من أرباح الشركة).

4- الرغبة في تحسين الأحوال الإقتصادية خاصةً وأنّ الشركة إستغلت كثيراً موارد إيران، ولم تكن مستعدة للنظر في حقوق الشعب الإيراني، ويُعتبر إتفاق "دارسي" 1933 مثالاً صارخاً على ذلك الإستغلال.

5- الرغبة في إجتثاث النفوذ الأجنبي والعملاء الأجانب من البلاد، فخلال نصف قرن من سيطرة الشركة لم يكن مُمكناً للحكومات الإيرانية أن تتّخذ قراراً بمحض حريتها في شؤونها الداخلية وسياستها الخارجية.

وقد كان لقرار التأميم هذا تأثيراً على السياسة البريطانية في المنطقة، لأنّ هذا التأميم أساء لسمعة وهيْبة البريطانيين الذين قُزّموا في عيون المستضعفين والأقوياء من جهة، ومن جهة أخرى حُرموا من مورد هام وأرباح ضخمة، كما أعطى هذا التأميم دافعاً قوياً لشعوب المنطقة في سلوك النهج الإيراني والسعي نحو التأميم، ولعلّ الأثر الكبير تجلى في تعديل الإمتيازات التي تتمتع بها الشركات البترولية الأجنبية على نحو يزيد من العائدات التي تحصل عليها البلدان المنتجة.

ونتيجةً لتوقف تدفق النفط الإيراني، وللمخاوف الأمريكية من أنّ الإطاحة بمصدق يُمكن أن تجلب الشيوعيين للحكم، ويُحرم بذلك العالم الغربي الرأسمالي من كمية هائلة من النفط الإيراني، ويُوّفر بذلك للسوفيات أمناً إقتصادياً وإكتفاءاً نفطياً، فسقوط إيران في يد السوفيات سيكون له تأثيراً على باقي المنطقة التي تملك 75% من إحتياطي النفط في العالم.

لقد إتجه الطرفان الأمريكي والبريطاني إلى الحلّ البديل، وهو إزاحة مصدق بإنقلاب عسكري، يكون "**فضل الله زهدي**" الموالي للشاه قائده، وتولّت وكالة المخابرات الأمريكية المركزية بدعم من نظيرتها البريطانية التخطيط والتنفيذ للعملية.

[1] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص71.

[2] راشد البراوي، المرجع السابق الذكر، ص320.

تمّ عزل "مصدق" في 1953/8/18 ونجح الإنقلاب، وسيطرت قوات الشاه على طهــران ووُضع مصدّق تحت الإعتقال، وأُعيد الشاه الذي كان في روما إلى عرشه نهاية أوت 1953.

بعد الإطاحة بــ "مصدق" قام السيد "**هوفر**" مستشار الرئيس " **ترومان**" لشــؤون البتــرول بزيارات إلى لندن وطهران، وبدأت المباحثات التمهيدية بــين الشــركات البريطانيــة، الهولنديــة، الأمريكية والفرنسية، وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية ما بين طهران ولندن، تمّ الإتفــاق فــي أوت 1954 بين ممثلي بريطانيا وأمريكا حول البترول، وصادق عليه المجلس في 21 أكتوبر من نفــس السنة ليكون طرفا الإتفاق هما الحكومة الإيرانية ومجموعة مــن الشــركات الأجنبيــة يُقــال لهــا "**الكونسورتيوم**".[1]

بدأ النفط الإيراني بالتدفق من جديد إلى الأسواق العالمية، ونصّت الإتفاقية على أنَ مرافق مصادر النفط تعود من حيث المبدأ إلى إيران، ومالكتها هي شركة النفط الوطنية الإيرانية، ويتــولى الإتحاد مسؤولية تنظيم صناعة النفط الإيرانية دون معارضة الشركة الوطنية ، كمــا يقــوم أيضــاً بشراء كامل الإنتاج النفطي، وتقرّر كل شركة في الإتحاد مصير حصتها من الــنفط عبــر نظــام تسويقها الخاص.

ظلّت " **الأنجلو إيرانيــان**" الشريك المهيمن بإمتلاكها 40% من الشركة المساهمة في هــذا الإتحاد، وامتلكت " شل الهولنديــة " 14%، فــي حــين الشــركات الأمريكيــة حصــلت علــى 8% وإمتلكت الشركة الفرنسية 6%.[2]

في عام 1956 بدأ "الكونسورتيوم" البحث عن حقول جديدة ، فاكتشــف "**حقــل الأهــواز**" و "**حقل قم**" في نفس السنة من قبل الشركة الإيرانية ، ويوضح الجدول الآتــي تطــوَر الإنتــاج ، التصدير والإستهلاك الداخلي من 1955-1961 بالطن بمعنى: الإنتاج النفطي بعد قــرار التــأميم ودخول الشركات الأجنبية في عملية الإنتاج.

---

[1] نفس المرجع ، ص328.

[2] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص ص 74-75.

| السنة | الإنتاج الكلي/ طن | الخام المصدر/ طن | الإستهلاك الداخلي/ طن |
|---|---|---|---|
| 1955 | 1.58 | 8.2 | 1 |
| 1956 | 25.9 | 14.1 | 1.6 |
| 1957 | 34.8 | 18.9 | 1.9 |
| 1958 | 39.8 | 23.8 | 2.4 |
| 1959 | 44.7 | 28.3 | 2.8 |
| 1960 | 51 | 30.9 | 3.1 |
| 1961 | 57.1 | 40.9 | 3.9 |

**جدول رقم: (10) تطوَر الإنتاج، التصدير والإستهلاك الداخلي في إيران ( 1955-1961).**

**المصدر**: راشد البراوي، **حرب البترول في الشرق الأوسط**، ط5، القاهرة ( مصر): مكتبة النهضة المصرية، 1962، ص 335.

ويُلاحظ من هذا الجدول، أنَ دخول الشركة الوطنية الإيرانية مع إتحاد الشركات الأجنبية (الكونسورتيوم) وإكتشاف الحقول النفطية، سمح برفع الإنتاج من 1.58 طن سنة 1955 إلى57.1 طن سنة 1961 ، بزيادة قُدّرت بـ55.52 طن، في حين أنَ الخام المصدّر إرتفع من 8.2 طن سنة 1955 إلى40.9 طن سنة 1961، بزيادة بلغت 32.7 طن، كما يُلاحظ أيضاً أنَ الإستهلاك الداخلي إرتفع من طنٍ واحدٍ سنة 1955 إلى 3.9 طن سنة 1961، حيث وصلت الزيادة الإستهلاكية إلى 2.9 طن.

كانت أكبر نسبة تصدير للبترول الإيراني تذهب إلى أوروبا بنسبة 46%، نتيجةً لإمتيازات الدول الأوروبية في الكونسورتيوم، كما أنَ الولايات المتحدة الأمريكية صارت لاعباً رئيسياً في السياسة النفطية في الشرق الأوسط، ما جعل حصتها من تصدير البترول الإيراني تصل إلى9 %.

في عام 1957 عقدت إيران معاهدة مع شركة "آجيب" الإيطالية، وتمّ إنشاء شركة إيرانية إيطالية مشتركة، إيران إمتلكت 50% من أسهم الشركة، في حين كان الغضب كبيراً من قبل أعضاء شركة " الكونسورتيوم " التي أرادت إحتكار البترول الإيراني، وبعد فترة قصيرة عقدت إيران إتفاقية لاستخراج البترول مع شركة "بان أمريكان" وإمتلكت شركة البترول الوطنية50% من أسهم الشركة.

قام الشاه "محمد رضا بهلوي" بإلغاء إتفاقية الكونسورتيوم في 1973/7/31، ومن ثمّ أنهى سيطرة الشركات العالمية الثمانية (أمريكية، فرنسية، هولندية، بريطانية) على إستخراج وبيع وتسويق البترول الإيراني، وتزامن هذا مع إرتفاع أسعار البترول نتيجة الحضر العربي في

1973، ومع زيادة الأوبك لأسعار البترول من 5.032 دولار للبرميل إلى 11.651 دولار للبرميل، قفز الدخل القومي الإيراني قفزة هائلة ورأى الشاه في هذا السعر على أنّه غير كاف ولكنه معتدل ومقبول، وبدأ الغرب ينظر إليه على أنّه مخرب الإقتصاد الغربي.

لقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في الشاه أحد الظاغطين على الأوبك لزيادة أسعار البترول، وبدأت في الضغط على الشاه هذه المرة عن طريق حقوق الإنسان، في محاولة منها إدانته عن طريق مؤسسة حقوق الإنسان العالمية فيما يتعلق بتعامله مع معارضيه السياسيين في الداخل.

أعلنت " شركة الكونسورتيوم " تخفيض مشترياتها من البترول الإيراني في 1977 بحجة إرتفاع أسعاره، ما أدى إلى إنخفاض مبيعات إيران البترولية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بتحريك المعارضة الإيرانية ضدّ حكم الشاه، حيث رأت في التضخم الإقتصادي والغلاء الذي تعيشه إيران فرصةً لتحريك وتأجيج المعارضة.[1]

فإذا كان النفط هو سبب تحول حليف الماضي (الشاه) إلى عدو للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية في هذه المرحلة، – أفلا يُمكن القول أنّ للبترول دورٌ كبيرٌ في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي؟.

يُمكن القول أنّ البترول قد لعب دوراً في الإطاحة بالشاه، ويظهر ذلك من خلال تظافر جهود القوى الأجنبية ضدّ ما قام به الشاه من إلغاء إتفاقية " الكونسورتيوم " في 1973، و أيضاً من خلال سياسته في الأوبك الرامية إلى رفع أسعار النفط.

فإذا كان للنفط دور في إسقاط الشاه، * فهل هذا يعني أنّ للنفط أيضاً دور في قيام الثورة الإسلامية في 1979/02/11؟

إذا كان البترول قد لعب دوراً في الإطاحة بالشاه، فإنّ له دوراً في قيام الثورة في 1979/02/11، فقد أدرك الشعب أنّ الشاه يُبدّد الثروة البترولية من أجل شراء السلاح خاصةً بعد الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973، فقد عرف قطاع البترول إضطرابات وإعتصامات، ما أدى هذا إلى وقف تصدير البترول خارج إيران.[2]

لقد سيْطرت الإضطرابات على حقول النفط، وهبط الإنتاج إلى حدوده الدنيا، سقط الشاه وجاء الخميني، وتمكّنت الحكومة الإيرانية الجديدة من تنظيم إنتاج النفط بإشراف شركة النفط الوطنية الإيرانية.

إستقرّ الإنتاج بما يُقارب 4 ملايين برميل يومياً، لكنّ الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت (1980–1988) جعلت 4 ملايين برميل يومياً خارج السوق العالمية للنفط، بسب التخريب

[1] يحي داود عباس، "تاريخ البترول في إيران"، **مختارات إيرانية**، العدد 81 ، أفريل 2007، على موقع البينة الإلكتروني: http://www.albainah.net

[2] نفس المرجع.

الذي تعرضت له المنشآت البترولية الإيرانية، فقد شنّ الطيران العراقي هجوماً مُستمراً على المصفاة الإيرانية في عبادان وعلى موانئ النفط والمدن النفطية.[1]

بعد الحرب مع العراق، قامت الحكومة الإيرانية بإعادة بناء مصفاة عبادان لتُعاود عملها من جديد سنة 1993 بعمليات متواضعة، وفي1997 إستطاعت المصفاة أن تُنتج نفس الكمية التي كانت تُنتجها قبل الحرب (2.400 مليون برميل في اليوم).[2]

على الرغم ممّا يُلاحظ من إنخفاض في حجم الإستثمارات الأجنبية في إيران نتيجةً للثورة وللحرب العراقية الإيرانية، إلاَ أنّ للنفط الإيراني دورٌ كبيرٌ في تخطي إيران لعزلتها السياسية، المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى كسر الحصار الإقتصادي عليها المُقاد من طرف الأمريكان ضدّها، ويبقى دوره البارز في مرحلة إعادة البناء والتعمير الذي كان لعائداته دوراً كبيراً في النهوض بالإقتصاد والمجتمع الإيراني.

**III. مصافي وحقول النفط الإيرانية**

تُعتبر مصفاة "عابدان" أكبر المصافي النفطية الإيرانية، حيث تُنتج حالياً حوالي 420 ألف برميل يومياً، في حين المصافي المتبقية أصغر منها، قامت شركة النفط الوطنية الإيرانية ببناء وتشغيل مصفاتين في عامي 1968 و1975 بالقرب من العاصمة طهران، فتمّ إنشاء مصفاة "شيراز" في 1973 بطاقة إنتاجية بلغت 40 ألف برميل في اليوم ، كما قامت ببناء مصفاة في منطقة " تبريز" في عام 1975 بطاقة إنتاجية مقدارها 80 ألف برميل في اليوم لإمداد المنطقة الشمالية الغربية من إيران؛ في حين مصفاة "شيراز" كانت تمُدّ المناطق الجنوبية والشرقية من إيران.

حالياً لدى إيران 9 مصافي للتكرير بطاقة تبلغ حوالي 1.5 مليون برميل يومياً، معظمها أُنشئ قبل الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب مع العراق.[3]

تُخطّط إيران اليوم لمزيد من التوسعات في مصافيها النفطية من أجل رفع طاقتها التكريرية إلى ما يُقارب 2.2 مليون برميل يومياً في 2008، وتنتج هذه المصافي حوالي 30% من زيت الوقود الثقيل و16% فقط من الجازولين.[4]

وفيما يلي ندرج جدولاً يحوي بيانات حول مصافي النفط الإيرانية.

[1] هاني حبيب، المرجع السابق الذكر، ص78.

[2] عبد الحسين بن علي ميرزا، المرجع السابق الذكر، ص40.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع، ص41.

| | إسم المصفاة | الطاقة التصميمية (ألف برميل في اليوم) |
|---|---|---|
| | عبادان | 400 |
| | آراك | 150 |
| | بندرعباس | 232 |
| | أصفهان | 265 |
| | كرمنشاه | 30 |
| | جزيرة لافان | 20 |
| | شيراز | 40 |
| | تبريز | 112 |
| | طهران | 225 |
| **الإجمالي** | **09** | **1474** |

**جدول رقم (11) مصافي النفط في إيران.**

**المصدر:** عبد الحسين بن علي ميرزا، "صناعات التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران...الترابط والأفق"، **مؤتمر الشرق الأوسط الدولي الخامس للتكرير والبتروكيماويات (بتروتك)**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للنفط والغاز إدارة الأبحاث الإقتصادية، نوفمبر 2006، ص 42.

وتتربّع إيران على جملة من الحقول النفطية، يتركز معظمها في جنوب البلاد، يصل عددها إلى أكثر من 40 حقلاً منها 27 حقلاً في اليابسة و13 حقلاً بحرياً أهمها:

1- حقل **الأحواز** ويُقدّر أقصى إنتاج يُمكن أن يُحقّقه بـ 17 بليون برميل.

2-حقل **مارون** ويُقدّر أقصى إنتاج يُمكن أن يُحقّقه بـ 16 بليون برميل.

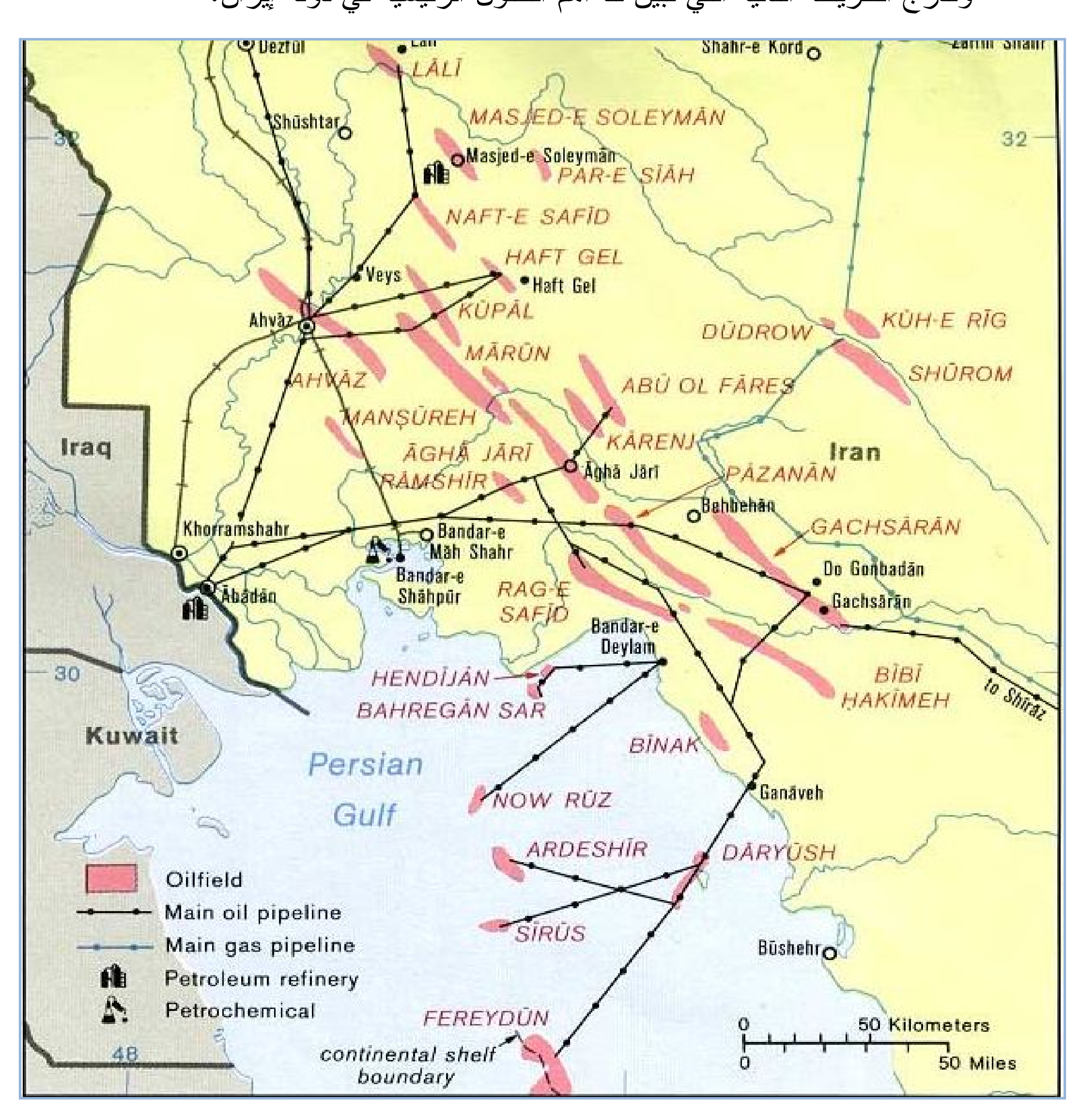
3- حقل **جشسران** ويُقدّر أقصى إنتاج يُمكن أن يُحقّقه بـ 15 بليون برميل.

4- حقل **أغاحاري** ويُقدّر أقصى إنتاج يُمكن أن يُحقّقه بـ 14 بليون برميل.

5- حقل **أزادكان** ويُقدّر أقصى إنتاج يُمكن أن يُحقّقه بـ 3 إلى 6 بليون برميل.

وقد أعلن مدير قسم الإكتشاف بشركة النفط الإيرانية "**محمد محدث**" عن إكتشاف حقلٍ كبيرٍ**للنفط الخفيف*** في محافظة "**خورسان**" جنوب البلاد، ويُعدّ هذا الحقل الذي إكتُشف في شهر أفريل من عام 2012 من أكبر حقول النفط الخفيف حسب مصدر مسؤول بوزارة النفط الإيرانية، ومنذ بدء تنفيذ الخطة التنموية الخامسة وإلى الآن، تمّ إكتشاف 08 حقول جديدة للنفط والغاز، وهذا سيكون له الأثر الكبير في رفع الإحتياطي النفطي لإيران إلى 155 مليار برميل.[1]

وندرج الخريطة التالية التي تُبين لنا أهم الحقول الرئيسية في دولة إيران.




**خريطة رقم– 11 – حقول النفط الرئيسية في إيران.**

**المصدر: http:// www.arabic-military.com.**

---

***النفط الخفيف:** هو الأكثر طلباً في السوق والأغلى سعراً، بفضله يتمّ الحصول على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وخاصةً الجازولين، حيث يُعتبر هذا الأخير المشتق البترولي الأكثر طلباً في العالم.

[1] ____________ ،"إكتشاف أحد أكبر حقول النفط الخفيف بالعالم في إيران"، **الشبكة المعلوماتية الإيرانية العربية**، 2012/4/8، على الرابط الإلكتروني: http://iranarab.net

ويُلاحظ عند قراءتنا للخريطة تمركز الثروة النفطية في أغلبها في الجهة الجنوبية للــبلاد، كما يُلاحظ أيضاً وُجود قاعدة تحتية مهمة لنقل النفط عبر ميناء عبادان وبندر شــاهبور وخمينـــي وجزيرة خرج التي تُعتبر كلّها موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني، في حــين أنَ مينــائي بنــدر عباس وبوشهر هما ممران لصادرات وواردات إيران النفطية وغير نفطية ؛ حيث يمُرّ منهــا مــا يُقارب 90 % من هذه الصادرات والواردات.

**المطلب الثاني: موقع ودور النفط في الإقتصاد الإيراني**

ليس من المبالغة القول أنّ الإقتصاد الإيراني " الحــديث" قــد وُلــد يــوم 1908/05/26، عندما إكتشف المهندس الإنجليزي "جورج رينولدز" أوّل حقل نفطي إيراني فــي "ميــدان نفطــون" بالقرب من "مسجد سليمان" في جنوب غرب البلاد، فمنذ ذلك الوقت لعبت الموارد المستخرجة من إستثمار النفط دوراً هاماً في الجهود الأولى لرفع مستوى الإقتصاد الإيراني.

فالنفط باعتباره مادةً حيويةً يحتاج إليها الجميع بلا إستثناء، نجد أنّ إيران بحكــم قــدراتها الإنتاجية وإحتياطاتها النفطية، تُعدّ من الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، حيث تُشكّل عائداته المورد الرئيسي للدخل القومي الإيراني، فكانت بذلك إيــران ولازالــت بلــداً ذا إقتصادٍ نفطي.

**I. إيران خلفية إقتصادية**

لقد لعبت الموارد المستخرجة من إستثمار النفط دوراً هاماً في رفــع مســتوى الإقتصـــاد الإيراني في عهد الشاه رضا إعتباراً من 1920، وصار وزن المحروقات حاسماً فــي الإقتصـــاد مع تطبيق مُخططات التنمية إثر تأميم النفط سنة 1951 برعاية منظمة التصميم والشركة الوطنيــة الإيرانية للنفط (شركة نفط مللي إيران) التي تملكها الدولة؛ ومنذ ذلك الحين ظلّ وزن المحروقــات حاسماً فيها على الرغم من الدعوة إلى تنويع الإقتصاد.

على إثر ثورة 1979، كان الإقتصاد في الواقع تحت إشراف الحكومة المركزية، وصـــار جزء كبير منه بين أيدي "المؤسسات الدينية" غير حكومية التي مارست نوعاً مــن الإحتكـــار فـــي بعض القطاعات، فالملاحظ على الثورة الإيرانية أنّها لم تُحدث قطيعة مع الفتــرة الســابقة القائمــة على الإعتمادية النفطية ، على الرغم من وجود رجال سياسة كــ "أبي الحسن بني صــدر" الــذين دافعوا عن فكرة الحدّ من صادرات النفط لإرساء تنمية البلد على عدّة قطاعات؛ لكن لا شيىء مــن ذلك القبيل حدث فالحرب ضدّ العراق والخسائر التي تكبدتها إيران، جعلــت الحكومــة مضــطرة لإعادة إطلاق الإقتصاد الريعي، بالحفاظ على صادرات المحروقــات التــي كانــت تــوفّر القســم الأساسي من موارد البلد بالعملات الصعبة، إنخفض إنتاج النفط من 5.7 مليون برميل فــي اليــوم قبل الثورة إلى 1.3 مليون برميل في اليوم عام 1981، وعاد الإنتاج ليرتفع في التسعينات فوصــل إلى 3.9 مليون برميل في اليوم (سنة 1998).[1]

[1] ڤاليري مارسيل وجون – ق– ميتشل، **عمالقــة الــنفط وشــركات الــنفط الوطنيــة فــي الشــرق الأوســط،** (ت: حسان البستاني)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2007، ص323.

منذ التسعينيات تمّ توجيه الإقتصاد الإيراني من خلال سلسلة من الخطط الخماسية، إنتهت الخطة الثالثة في مارس 2005، قُلّص فيها الدور الإداري للدولة لصالح آليات السوق، فخلال تنفيذ هذه الخطة الثالثة، إزداد الناتج الإجمالي المحلي الطبيعي للفرد والإستهلاك الخاص الطبيعي للفرد. ومنذ عام 2000 قامت إيران بتحويل فائض مالي من مداخيل النفط يفوق 15 مليار دولار إلى إعتماد مالي لإرساء الإستقرار.[1]

وقد جاءت الخطة الأخيرة من 2005–2009 مُركزةً بالأساس على ضرورة تأقلم الإقتصاد الإيراني مع الإقتصاد العولمي، ومن بين الأهداف التي ركّزت عليها هذه الخطة هو تشجيع القطاعات غير بترولية المخصصة للتصدير.

وبالنسبة للإستثمارات الأجنبية في المجال النفطي، فقد تمّ إجراء تعديل دستوري في 2007 أفسح المجال لتوسيع دائرة القطاع الخاص، وحسب مسؤول في قسم الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية، فإنّ إيران ستُخصّص 47 مؤسسة نفطية قيمتها 90 مليار دولار، وفي نفس الوقت ستُؤسس شركة قابضة لهذه الأصول وتُدرجها في أربع أسواقٍ مالية دولية بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية.[2]

وما يُلاحظ على الإستثمارات في مجال النفط أنّها بلغت حوالي 3 مليارات دولار عام 2003، ولكن وعلى الرغم من إستئناف الشركات النفطية الدولية الكبرى إستثماراتها في إيران، إلاّ أنّ الحذر بقي السمة الطابعة لهذه العلاقة الإستثمارية بين الأجانب وإيران، والسبب يعود إلى عقود إعادة الشراء المستعملة حتى الآن.

فما المقصود بعقود إعادة الشراء؟

عقود إعادة الشراء هي عقود خدماتية، تفاوضت عليها شركة النفط الوطنية الإيرانية مع واحدة أو عدّة منشآت أجنبية، فالمهام المنوطة بالمنشآت الأجنبية هي: التمويل والبناء وتحويل الإنتاج، في حين يجري التعويض على سلفاتها بإنتاج الأشغال.

ومعنى هذا أنّ الشركات الأجنبية من خلال عقود إعادة الشراء تقوم بالتنقيب عن البترول من خلال التعاون مع شركات إيرانية، فتحصل الشركات الأجنبية على مكافأة أو تعويض في شكل نسبة من النفط المكتشف عن طريقها.

إذن الإقتصاد الإيراني إرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنفط، حيث شكّلت عائداته ما يقارب 80% من كلّ عائدات صادرات البلاد، ولعل هذا الرابط الوثيق بين الإقتصاد والنفط يعود بدرجة كبيرة إلى قدراتها الإنتاجية وإحتياطاتها النفطية التي لايُستهان بها.

**II.قدرات إيران النفطية**

يُشير معظم الخبراء إلى وجود إحتياطات غير مكتشفة في إيران، حيث تمّ إكتشاف حقلها النفطي الهائل في "أزيدغان" في إقليم خورستان الجنوبي الغربي، والذي يزوّد لوحده زبوناً مستهلكاً

[1] نفس المرجع ، ص324.

[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص93.

مثل اليابان بما يزيد عن 6% من حاجاته النفطية السنوية ، كما تمّ تحديد موقع حقلين نفطيين مهمين قرب " غافانا" ، ويُعتقد أنّهما يحتويان على إحتياطات تبلغ 100 مليون برميل، وهذا ما يُفسّر الآمال الإيرانية الساعية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية لتبلغ 7 ملايين برميل يومياً بحلول 2024.[1]

ووفق آخر إحصاء لوكالة الطاقة الصادر في جويلية 2010، فإنّ إحتياطات إيران النفطية بلغت 138 مليار برميل، محتلةً بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية بـ265 مليار برميل وفنزويلا بـ 172 مليار برميل فكندا بـ 176 مليار برميل.[2]

وبالنسبة للإنتاج فإنّ إيران تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بطاقة إنتاجية بلغت 4.2 مليون برميل يومي، بحيث تُساهم بما نسبته 4% من الإنتاج العالمي، وإذا ما قُورنت هذه الطاقة الإنتاجية في فترة السبعينيات (1976–1977) نجدها مرتفعة على ما هي عليه اليوم، حيث وصلت الطاقة الإنتاجية إلى حوالي 6 ملايين برميل في اليوم، فكان النفط بذلك يُشكّل ما نسبته 50% – 55% من الناتج المحلي الإيراني.[3]

في حين نجد أنّها تستهلك ما قيمته مليون برميل، وهي تحتل المرتبة 14 من أصل 20 دولة الأولى في إستهلاك النفط، ومنه فإنّ هذه المادة الحيوية تُشكّل ما بين 40% – 50% من ميزانية الدولة، ويشمل 10% – 20% من الناتج الداخلي غير صافي، وهي تُصدّر تقريباً 2.2 مليون برميل يومياً.[4]

ما يُمكن إستخلاصه هنا، هو أنّ النفط له الحصّة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ الحصة المرتفعة من الصادرات النفطية تذهب إلى العائد التجاري الخارجي، والعوائد النفطية جزء منها يذهب لتأمين مدخولات الميزانية.

فالقطاع النفطي الإيراني يُمثّل مصدراً لحوالي 80% من الدخل الأجنبي، ويُشكّل60% من دخل الحكومة وحوالي 30%من إجمالي الناتج المحلي.[5]

**III. إستراتيجية توسيع الإنتاج**

بدا أنّ إيران راغبةً في الاضطلاع بدورٍ في سوق النفط تماشياً مع إحتياطاتها الهامة، فقد تمثلت أهدافها في عام 2004 برفع طاقتها الإنتاجية من 4 ملايين برميل في اليوم إلى 5.4 مليون برميل في اليوم عام 2008، وإلى ما بين 7 ملايين و8 ملايين برميل في اليوم عام 2025.

---

[1] روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، (ت: مروان سعد الدين)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2007، ص18.

[2] أنس بن فيصل الحجي، المرجع السابق الذكر.

[3] سعيد ليلاز، حصة أكثر من عنوان (قناة الآن)، **إعتمادإقتصاد إيران على النفط**، 2009/2/13، على الرابط الإلكتروني: http://www.akhbar.alaan.tv

[4] م ، ن، "إيران رابع دولة منتجة للنفط وثاني دولة مصدرة له"، **مجلة الإعمار والاقتصاد**، السنة 19، العدد 273، 2012/3/28، على الرابط الإلكتروني:http://www.imarwaitktissad.com.

[5] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص96.

وقد تمّ تقدير الإجمالي المطلوب لبلوغ المستوى المرتقب وإنتاج 8/7 ملايين برميل في اليوم بمائة وأربع مليارات دولار.[1] وذلك لتتمكن إيران طبقاً لخطة العشرين سنة المستقبلية من أن تبقى ثاني أكبر منتج بين دول الأوبك، وتُبقى الإحتياطات النقدية تتزايد بفعل إرتفاع أسعار النفط، هذا الذي سيُمكّنها من أن تقوم بإصلاح بنيتها النفطية.

طبقاً لما عُرض يتبيّن أنّ مستقبل الطاقة الإنتاجية لإيران مرهون بـ: حجم الإحتياطات المؤكدة وحجم الإستهلاك في المجال النفطي (إستثمار حكومي أو أجنبي) ، وأخيراً بحجم الإستهلاك الداخلي مقارنةً بحجم الإنتاج وسعر النفط.

عند النظر إلى العائدات النفطية يُلاحظ أنّ دخل الدولة من النفط بلغ حوالي45 مليار دولار سنة 2005، وارتفع عام 2006 إلى حوالي 50 مليار دولار، هذا كان له الأثر في رفع إحتياطات الدولة النقدية حيث بلغت 60 مليار دولار، وقد قال نائب وزير النفط لشؤون التخطيط الإيراني "**أكبر توركان**" أنّ: " **دخل إيران في 2007 من النفط وصل إلى حوالي 60 مليار دولار، وواصل إرتفاعه ليصل إلى 63 مليار دولار مرتبطاً بإرتفاع أسعار النفط.**[2]

بهذا نستنتج أنّ إيران تستفيد من مداخيل النفط، باستثمارها في القطاعات الإقتصادية الأخرى، كالصناعة والزراعة والخدمات، فكما يتأثر الإقتصاد الإيراني صعوداً ونُزولاً بأسعار النفط، فإنّ لذلك إنعكاس على القطاعات الإقتصادية، فالنّفط هذه السلعة الإستراتيجية مهمة بالنسبة لإيران، لأنّ معادلة التنمية فيها قائمة على أساس الريع النفطي.

### IV. إنعكاسات الريع النفطي في الإقتصاد الإيراني

تكمن الميزة الأساسية للإقتصاد الإيراني في موارده الطبيعية، هذه الموارد التي تذر على إيران تدفقاً مالياً كبيراً يسمح لها بالحصول على العُملات الأجنبية، ومع ذلك ورغم إيجابية هذا القطاع في توفير العملة الصعبة، إلاّ أنّه جعل منها دولةً ذات إقتصادي ريعي نفطي بدرجة كبيرة، فكان النفط في إيران نافعاً وفي نفس الوقت مُكلفاً للإقتصاد.

**1-التأثيرات الإيجابية للنفط في الإقتصاد الإيراني:** تُعتبرعوائد الصادرات النفطية مصدر التمويل الرئيسي لميزانية النقد الأجنبي في إيران، سواءاً إستُعملت هذه العوائد في التنمية الإقتصادية أو في دعم الميزانية، ويُضاف إلى كل هذا أنّ النفط يُستعمل كمادة رئيسية في كثير من النشاطات الإنتاجية، وهذا ما يسمح بتزويد القطاعات الإقتصادية الأخرى بالمواد النفطية المصنّعة، وتظهر إيجابيات النفط في الإقتصاد الإيراني من خلال ما يلي:

**أ.العائدات النفطية والتنمية الإقتصادية في إيران:** إرتبطت التنمية في إيران بالعائدات النفطية، ويظهر ذلك من خلال إرتفاع أسعار النفط التي أعطت للحكومة سيولةً ماليةً لتنفيذ المخططات الإنمائية، فالقدرة الإيرانية على إنتاج النفط وإحتياطاتها كانا سببين رئيسيين في رفع الطاقة الإنتاجية وبالتالي القدرة على التصدير.

---

[1] قاليري مارسيل وجون-ق- ميتشل، المرجع السابق الذكر، ص236.

[2] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص100.

لقد شهد عقد السبعينيات زيادةً كبيرةً في الإيرادات النفطية بسبب إرتفاع أسعار النفط في 1973–1974، حيث كسبت إيران من صادراتها النفطية ما قيمته 20904 مليون دولار في 1974 وإرتفعت إلى 26123 مليون دولار في 1976، وهذا أعطى دافعاً للخطط الإنمائية.[1]

وتمكنت إيران نتيجةً لذلك من تنفيذ العديد من المشاريع لتحديث المجتمع، من خلال إرساء البُنى التحتية خاصةً شبكات الإتصالات والمواصلات والشبكات الكهربائية والخدمات التعليمية والصحية.

في فترة الثمانينيات عرفت إنخفاضاً في الإيرادات النفطية بسبب الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، هذا ما أدى إلى إنخفاض إنتاج وتصدير النفط الإيراني من جهة، وإنخفاض أسعار النفط العالمية من جهة أخرى، ولمْ تزد عائدات النفط الإيرانية عن6316 مليون دولار عام 1986، وهذا كان له إنعكاسٌ على الإنفاق الحكومي والإستثمارات، حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.2% خلال المدة (1980–1988)، وبلغت المديونية الخارجية 5001 مليون دولار عام 1989 وإرتفعت إلى 30.000 مليون دولار سنة 1993، وقد أدى إرتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة في الإيرادات النفطية، فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية 15.68 مليار دولار في 1994 وإرتفع بذلك معدل النّمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 1% في نفس السنة.[2]

وفي الألفينيات، نجد أنّ دخل الدولة من النفط تراوح ما بين 45 إلى 50 مليار دولار وهي مرشحة للوصول إلى سقف 60–65 مليار دولار[3].

**ب.تطوّر الصناعة النفطية في إيران:** إنّ لارتفاع الطاقة الإنتاجية والإحتياطية للنفط الإيراني، شكّل أرضيةً مناسبة لإقامة صناعة تكرير كبيرة، حيث تقوم هذه الصناعة بمعالجة النفط الخام وتحويله إلى منتجات وقود مصفاة كالجازولين ووقود الديزل وتدخل في إطارها الصناعة البتروكيمياوية.

بلغت طاقة تكرير النفط في إيران 1.092 مليون برميل يومي سنة 1994[4]، وهي بذلك تُشكّل 30% من إنتاج النفط الخام في إيران، وهذا يُشير إلى أنّ إيران تُصدّر الجزء الأكبر من نفطها خاماً.

وبشكل عام فإنّ صناعة التكرير الإيرانية تقوم بتلبية 97% من إحتياجات الطلب الداخلي من المنتجات المكرّرة؛ وهذا يقودنا للقول أنّ صناعة التكرير لازالت مقتصرة على الداخل الإيراني وطلبه دون توجهٍ واضحٍ للتصدير.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **دراسات في الإقتصاد الإيراني**، ط1، البصرة (العراق): مؤسسة وارث الثقافية، 2008، ص26.

[2] نفس المرجع، ص28.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

وأنشأت إيران مجموعة من المجمعات البتروكيمياوية، حيث تُنتج هذه المجمعات الإثلين والمواد البلاستيكية والأسمدة والكبريت، وقد بلغت قيمة المواد البتروكيمياوية المنتجة نحو 1150 مليون دولار، في حين الإستهلاك المحلي وصل إلى 4066 مليون دولار عام 1992، وهذا كان له إنعكاسٌ على إستيرادها للمنتجات البتروكيمياوية والتي بلغت 2916 مليون دولار في 1992 ، في حين صادراتها لم تتجاوز 180 مليون دولار من نفس العام.[1]

حالياً في إيران 10 مجمعات لصناعة البتروكيمياويات، تُقدّر الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه المجمعات بــ 13 مليون طن تقريباً ويُعتبر مجمع "بندر إمام" لصناعة البتروكيماويات الأكبر في إيران، حيث تبلغ طاقته الإنتاجية 4.3 مليون طن في العام، وتُخطط شركة البيتروكيماويات الإيرانية الوطنية حالياً إلى رفع الطاقة الإنتاجية السنوّية إلى 30 مليون طن بحلول عام 2020، كما تمّ بدأ تشغيل "مشروع ميثانول خرج" في "جزيرة خرج" بطاقة إنتاجية مقدارها660 ألف طن.[2]

وبهذا نجد أنّ إيران قد ولجت نحو تنويع إقتصادها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات، كل ذلك في سبيل التغلب على حالة عدم الإستقرار الإقتصادي الملازم للإعتماد الشديد على الصادرات النفطية؛ لذلك نجد أنّ الصناعات التكريرية والبتروكيمياوية كانت هدفاً إستراتيجياً للحكومة الإيرانية في سبيل الإستفادة أكثر من النفط الخام بعد تكريره وتحويله إلى مشتقاتٍ عديدة ومتعددة الإستخدامات.

فإذا كانت العوائد النفطية تذر عملةً صعبة لإيران، فهذا لا يعني إيجابية الإعتمادية على النفط، فكما له إيجابيات أيضاً له سلبيات.

**2- التأثيرات السلبية للنفط في الإقتصاد الإيراني:** إنّ الإعتمادية الكبيرة على النفط من شأنها أن تُضفي إختلالات على الإقتصاد الإيراني يُمكن أن نجملها فيما يلي:

أ.التبعية المفرطة تجاه العائدات النفطية، لأنّ تصدير النفط هو وراء مجمل الموارد بالعملات الصعبة ويُشكّل المحور الأساسي لعائدات الحكومة، فمنذ 1979 مثّلت العائدات النفطية87% من صادرات السلع و60% من عائدات الخزينة الإيرانية ، وعليه فإنّ الإقتصاد يصير رهن السوق النفطية وتقلب الأسعار، فإذا هبط سعر النفط تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة.

في هذه النقطة يظهر الخلل في إعتماد الإقتصاد الإيراني على إنتاج سلعة واحدة ناضبة موجهة للتصدير.

ب. التجارة الخارجية الإيرانية تتميز بالإعتمادية على الدول الصناعية المتطورة في إستيراد معظم السلع وأغلب الخدمات الموجهة للإستهلاك الداخلي، وفي نفس الوقت تقوم بتصدير معظم إنتاجها إلى هذه الدول، وهذا ما سيكون له تأثيرٌ على الإقتصاد الإيراني، من خلال إنعكاس التأثيرات والأزمات الإقتصادية وتقلبات الأسواق الخارجية على إقتصادها. وبما أنّ الإقتصاد الإيراني قائم

[1] نفس المرجع ، ص30.

[2] عبد الحسين بن علي ميرزا، المرجع السابق الذكر، ص ص42-43.

على النفط، وبالتالي فإنّ الصادرات الإيرانية تعتمد إعتماداً كبيراً على النفط فإنّ هذا سيُؤدي إلى تعميق إرتباط الإقتصاد الإيراني بالسوق العالمية وتأثيراتها عليه.

ج. تزايد الإنفاق العسكري الذي إرتفع من 4735 مليون دولار سنة 1975 إلى 6125 مليون دولار في 1990، في حين واردات السلاح بلغت 20.6%خلال المدّة 1986-1990، وقد بلغت صفقات السلاح مع روسيا في 2001 ما قيمته 300 مليون دولار في السنة[1].

وفي 2005 نقلت المجلة الألمانية "**دير شبيغل**" عن مصادر لم تسمها في الإستخبارات الغربية قولها: " **أنّ إيران عرضت على كوريا الشمالية تزويدها بالنفط والغاز الطبيعي مُقابل مساعدتها في تطوير صواريخ نووية، ونفس الشيء بالنسبة للصين، حيث إتهم تقرير للكنغرس الأمريكي في 2004 "بكين" بنقل التقنية النووية إلى إيران مقابل إمدادات نفطية**".[2]

إذن نجد أنّ إيران إستعملت النفط في إتجاهين يصبان في طريق واحد هو تطوير القدرات العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري، من خلال إعتماد النظام على مبيعات النفط لشراء الأسلحة من جهة، ومقايضة النفط بنقل التقنيةالنووية التي رصدت لها طهران أموالاً طائلة.

د. بروز ظاهرة التضخّم بسبب حجم الإنفاق الحكومي، خاصةً في الجانب العسكري وهذا ما سيُؤثرعلى القدرة التصديرية والنزوح نحو الإستيراد أكثر، لأنّ الإستيراد هو جسر عبور تمر من خلاله الآثار التضخمية من الدول الصناعية المتطورة إلى الإقتصاد الإيراني.

هـ.التطور في القطاع النفطي كان له تأثيرٌ على الهجرة من الرّيف إلى المدن الإيرانية الكبرى، والتفاوت في توزيع الدخل أيضاً ما خلق فجوة إقتصادية متزايدة بين الطبقات الاجتماعية[3].

ما يُمكن إستخلاصه هو أنّ الإقتصاد الإيراني شديد الإرتباط بقطاع النفط، الذي يُوفّر للبلاد العملة الصعبة والتي توجهها إيران نحو تطبيق المشاريع الإنمائية، لكن الحصة الأكبر تُوجّه إلى الإنفاق العسكري وإلى المشاريع النووية، ومع ذلك يبقى النفط مُهماً في تعاملات إيران الخارجية بإعتبارها مُصدّراً أساسياً للنفط لكلٍ من الصين، الهند واليابان.

**المطلب الثالث: النفط والسياسة الخارجية الإيرانية**

إذا كانت الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان من أكبر مُستهلكي ومُستوردي النفط، فقد صار بذلك موضوع أمن الطاقة مُحدّداً رئيسياً في السياسة الخارجية للدول الصناعية ومُرتبطاً بأمنها القومي، وبحكم القدرة الإيرانية على تقديم كميات هائلة من النفط لإستمرار إقتصاديات هذه الدول، فإنّه لا يُمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال تجاوز المتغير النفطي في سياسة إيران الخارجية ، فإذا إنطلقنا من ثلاث مُتغيرات رئيسية تتمثل في:

1- موقع إيران الإستراتيجي في جنوب الخليج العربي، يجعلها قادرة على تهديد حقول النفط الخليجية إنتاجاً ونقلاً، مع العلم أنّ هذه الدول تملك أكثر من نصف الإحتياطات العالمية من النفط،

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **دراسات في الإقتصاد الإيراني**، المرجع السابق الذكر، ص32.

[2] روجر هاورد، المرجع السابق الذكر، ص205.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، **دراسات في الإقتصاد الإيراني**،المرجع السابق الذكر، ص32.

إضافة إلى وقوعها على عرض مضيق هرمز الذي تمُّر عبــره الصــادرات النفطيــة العالميــة. ( أنظر الخريطة رقم -06- والخريطة رقم -07- )

2- تُعتبر إيران اليوم مصدراً أساسيا للنفط لدول صناعية كبرى كالصين، الهند واليابان، ما يســمح بإعطاء ثقل إضافي لطهران في الشؤون الدولية.

3- القدرة الإيرانية على رفع الطاقة الإنتاجية من النفط.

وعليه يُمكن القول أنّ إيران تُوجه سياستها الخارجية وفق متغير النفط، الــذي تســتخدمه كسلاحٍ في سبيل كسر طوق الحصار والعقوبات المفروضة عليها مــن قبــل الولايــات المتحــدة الأمريكية والغرب، وذلك من خلال إعطاء أهمية لإقامة العلاقات الخارجية مع الــدول المســتوردة للنفط من جهة، في مقابل أن تكون ليّنةً معها فيما يتعلق بملفها النووي من جهة أخرى. وعلى أيّــة حال فإنّ لموارد إيران نفوذ قوي على مستوى علاقاتها الخارجية يُشكّل تحدياً للولايــات المتحــدة الأمريكية، من خلال إستمرار التحالف مع السياسة الإيرانية، فطهران توجه سياســتها الخارجيــة وفقاً لمتغير النفط مع كل من روسيا، الصين والهند.

**I. الصين**

إنّ المتتبع لتفاعلات العلاقات الإيرانية – الصينية يرصد حقيقة أنّ النفط بما له من أهميــة محورية في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في الحاضر والمستقبل؛ يحتل مكانــة مركزيــة فــي العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، وتلعب الإعتبارات المحلية والإقليمية والدوليــة دورهــا فــي ترقية هذه المكانة، لقد تمّ توقيع إتفاق طاقة عملاق يمتد لمدة 25 سنة فــي أكتــوبر 2004 بنســبة 70 مليار دولار؛ تُزوّد بموجبه إيران الصين بالغاز المسال والنفط، وتتولى مجموعــة "ســينوبك" الصينية تطوير حقل "يداوران" الإيراني العملاق جنوب غرب الــبلاد، والــذي تُقــدّر إحتياطاتــه بـــ ثلاثة مليارات برميل.[1]

تضاعفت المبادلات الإقتصادية بين الصين وإيران، فمع حلول سنة 2005 صارت الصين خامس ُأكبرِ مستوردٍ منها وسابع أكبرِ مُصدرٍ لها، فقد تجاوز حجــم المبــادلات التجاريــة بينهمــا 10 مليار دولار[2] ، وتُؤمن طهران ما نسبته14% من النفط المستورد للصين.

الجذب الإيراني للصين لا يتمثل فقط في النفط، ولا في سيطرة إيران على واحد من أكثــر المواقع حساسية في خرائط النفط والغاز العالميين، بل بسبب موقعها الجغرافي الذي يسمح للصــين بإيجاد بدائل بريّة ممكنة لطرق بحرية آمنة، وهذا سيُساعد الصين على إيجاد ممرات بديلة، تُجنبهــا

[1] السيد عوض عثمان، "النفط قاطرة العلاقات الإيرانية – الصينية" ، **مختارات إيرانية**، العدد 58، ماي 2005، على الرابط الإلكتروني: http://www.albainah.net.

[2] James Tang, **Energy Security and Chines Foreign policy inthe Hu Jintao era**, the Brooking institution, Washington Dc, October 2006, p21.

خطر مرور إمداداتها عبر الطرق التي تُسيّطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في حال توتر العلاقات فيما بينهما.[1]

يُمثّل هذا المحور الجديد بين طهران وبكين تهديداً واضحاً للنفوذ الأمريكي، وكما قال "**علي لاريجاني**" الأمين الأعلى لمجلس الأمن القومي الإيراني: "**إن الصين تستطيع لعب دور الموازن في عالم اليوم**".[2]

وفي ظلّ معادلة البترول الإيراني (النفط مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية) تُواصل الصين دعمها لإيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية، حيث نجد أنّ هذه المعادلة النفطية هي التي تُسيطر على التوجه الخارجي الإيراني من جهة ، ومن جهة أخرى تنتهج الصين بما يُعرف بـ "ديبلوماسية النفط" التي ترمي إلى توثيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتمّ إستيراد النفط منها وإيران واحدة منهم.

لكن * فيما تتجلى أهمية النفط في سياسة إيران الخارجية مع الصين؟.

إنّ سياسة الإحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضدّ إيران، والتجاوب الذي أبدته الدول الغربية في تنفيذها كانت سبباً في نمو العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين إيران والصين؛ خلال الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية، خصوصاً لمّا شُرع في تطبيق االعقوبات الإقتصادية الأمريكية على إيران منذ 1996 من خلال قانون "داماتو"، القاضي بحرمان الشركات التي تتعاون مع إيران من دخول السوق الأمريكية، أو الحصول على ضمانات تزيد على عشرة ملايين دولار في السنة من بنك الإستيراد والتصدير الأمريكي، وكذلك حضر الإشتراك بالعقود الحكومية أو الإتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية ، كما مدّد الكنغرس الأمريكي العمل بهذا القانون لمدة 5 سنوات أخرى بدءاً من 2001، وعلى الرغم من طلب إدارة "جورج بوش الابن"  تقليص فترة العقوبات إلى سنتين بدلاً من 5 سنوات إلاّ أنّ الكنغرس رفض هذا الطلب، على الرغم من تزايد معارضة وإنتقادات الشركات البترولية الأمريكية، التي إعتبرت أنّ مثل هذه العقوبات تُفوّت عليها فرصاً كبيرة في الإستثمارات النفطية بإيران.[3]

لقد لعب النفط الإيراني دوراً بارزاً في العلاقات مع الصين، فقد كان له الأثر الكبير في تواصل العلاقات بينهما، لأنّ الصين لم تبالي بقانون "داماتو" مما جعل الإدارة الأمريكية تقوم بمعاقبة الشركات الصينية 62 مرةً لإنتهاكها إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية أو المراقبة الدولية، بشأن نقل تقنية الأسلحة إلى إيران ودول أخرى، كما قدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً إلى الكنغرس الأمريكي خلاصته أنّ الشركات الصينية ساعدت إيران في التحرّك والمُضيّ نحو هدفها للوصول إلى الإكتفاء الذاتي في إنتاج الصواريخ الباليستية.

---

[1] Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty First Century" , **International Security**, vol 23, n°4, spring 1999, p108.

[2] روجر هاورد، المرجع السابق الذكر، ص133.

[3] السيد عوض عثمان، المرجع السابق الذكر.

كما أنّ الشركات النفطية الصينية تُشارك في الإستثمار بالمشاريع النفطية في إيران، فقد وقّعت شركة صينية إتفاقيات لإقامة محطات تكرير البترول في طهران ، وإنشاء محطة بترول شمال إيران بما قيمته 150 مليون دولار، كما قامت شركة "سينوبك" في عام 2001 ببناء رصيف نفطي عظيم في ميناء "نكا" على ضفاف بحر قزوين شمال إيران.[1]

ولعلّ ما يُبيّن دور النفط في سياسة إيران الخارجية، هو قول السيد "**علي أكبر صالحي**" ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية: "**نحن [إيران والصين] نُكمّل بعضنا البعض، لدى الصينيين الصناعة، فيما نملك نحن مصادر الطاقة**".[2]

* فما هدف السياسة الخارجية الإيرانية من وراء هذه العلاقة مع الصين؟

إنّ لمثل هذه التعاملات النفطية بين الصين وإيران، من شأنها أن تدفع الصين إلى تقديم حماية دبلوماسية لإيران، فإيران المهتمة بتطوير برنامجها النووي الذي سبب لها مشاكل مع الدول الغربية، هي في حاجة لأن يكون لها حليف بوزن الصين، وبالنسبة للصين الأمر سيّان من أجل تحقيق مصالحها في مجال تأمين النفط.

إنّ إيران الطرف الأصعب في معادلة سياسة الصين الخارجية، لأنّ لها إستثمارات ضخمة ومصالح نفطية كبيرة في إيران، تحمي هذه الأخيرة بالتقرب من إيران، ومن جهة أخرى فإنّ التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرافض للمشروع الإيراني ليس في صالحها.

إذن النفط هو مهندس العلاقة بين الطرفين الصيني والإيراني، وحلقة الوصل بينهما فإذا كانت القوى الكبرى تسعى إلى إستيراد كميات كبيرة من النفط لضمان أمنها الطاقوي، فإنّ إيران تستخدم هذا النفط كتحدي للأطراف الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الساعية دائماً إلى فرض المزيد من العقوبات على طهران بشأن ملفها النووي.

**II.الهند**

تُعتبر علاقة الهند الناشئة حديثاً مع إيران نتاجاً لأزمتها المحلية في قطاع الطاقة، خاصةً وأنّ الهند إستهلكت خلال عام 2000 نحو 35% من الإنتاج العالمي للنفط، ومن المتوقع أن تصل هذه الحصة إلى 38 % عام 2030.[3]

ولأنّ الهند تعرف زيادة في عدد السكان، فإنّ كل المؤشرات تدلّ على زيادة الإعتمادية الهندية على النفط والغاز، ولا توجد مُؤشرات على تباطئه، خاصةً وأنّ الهند تُعتبر سادس أكبر

[1] نفس المرجع .

[2] روجر هاورد، المرجع السابق الذكر، ص143.

[3] ريتشارد فيربوخن، "العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض المشهد حتى عام 2030" (في كتاب: **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**)، ط1، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص57.

مُستهلك للنفط في العالم؛ وإيران وبحكم موقعها الإستراتيجي في آسيا وضعت نفسها خياراً مطروحاً أمام الهند في سبيل إشباع حاجاتها الطاقوية.

تتمتع شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية "فيدش" بحضور قوّي في إيران منذ عام 2002، حيث حصلت على عقد رئيسي بقيمة 30 مليون دولار مدّته 4 سنوات لتطوير"حقل فارسي"، كما كان للهند إهتماماً عميقاً في سبيل الفوز بعقود معلقة لتطويرحقل " يدافاران " الضخم، وتظهر أهمية النفط في سياسة إيران الخارجية من خلال الدعوة الموجهة لشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية "فيدش وبترونت" لتطويرالحقل النفطي "يدافاران"، فقد عرض الإيرانيون على الهند رسمياً حصةً تبلغ 20% من عقد تطوير ذلك الحقل والتي تكافئ 60 ألف برميل يومي من النفط، مقابل قيام نيودلهي بشراء 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بسعر متفق عليه.[1]

نستنتج أنّ إيران تستثمر في مواردها الطبيعية، على نحوٍ يجعلها قادرة على إستمالة القوى المحرّكة للنظام الدولي فيما يتعلق ببرنامجها النووي والعقوبات الإقتصادية التي تطالها.

**III. اليابان**

لطالما كان الشرق الأوسط مصدراً رئيسياً للنفط المستورد إلى اليابان، حيث يزوّدها بحوالي 90% من حاجاتها، وقد كان لليابان إمتيازاً تمثّل في شركة النفط العربية التي تقوم بتطوير حقل "خفجي" النفطي حيث لم يتم تجديد عقد الإمتياز المنتهي سنة 2000 ممّا جعل اليابان تتجه نحو البحث عن مصادر بديلة للنفط فكان أحد خياراتها إيران ومواردها الطبيعية.

لقد صارت إيران أكبر مُصدّر نفطي لليابان، حيث تُزوّدها بـ 576.000 برميل يومياً، في مقابل ذلك قامت الشركات اليابانية بتوقيع بعض الصفقات المهمة في 2003 منها شراء 20% من حصة شركة "شل" في تطوير "حقول سوروش –نوروز–" إلى إتحاد شركات ياباني مقابل حوالي 220 مليون دولار، كما تمّ توقيع إتفاق بين إحدى الشركات اليابانية وشركة تشييد وهندسة النفط الإيرانية الوطنية عام 2004 بقيمة 25 مليون دولار لتحديث مصفاة "آراك" في غضون 5 أعوام مما منح تلك الشركة 49% من أسهم ذلك المشروع.[2]

إذن نستنتج أنّ إيران تُوّجه سياستها الخارجية وفقاً لمواردها النفطية، ويظهر ذلك من خلال تنويع علاقاتها الخارجية مع دول جدّ مستهلكة للطاقة الأحفورية (نفط وغاز)، بما يضمن لها مناورة حول برنامجها النووي.

ولعلّ تشديد العقوبات النفطية عليها والتي أقرّها الإتحاد الأوروبي، من شأنها أن تؤدي بأسعار النفط للإرتفاع حتى وإن كانت هناك ضمانات من دول خليجية معادية للسياسات الإيرانية بتوفير الكمية الإيرانية التي ستُسحب من السوق النفطية، مع العلم أنّ إيران هي ثاني أكبر مُصدّرٍ للنفط في الأوبك.

[1] روجر هاورد، المرجع السابق الذكر، ص170.

[2] نفس المرجع، ص ص112–113

إنّ خيار النفط في سياسة إيران الخارجية يبقى مطروحاً رغم العقوبات، فبإمكان إيران أن تُقدّم نفطها للصين وروسيا بأسعار مغرية، وهذا من شأنه أن يزعزع الأسعار العالمية، وفي نفس الوقت سيكون له تأثيرٌ على مداخيل دول الخليج النفطية خاصةً وأنّها تطرح نفسها بديلاً لتعويض الحصة الإيرانية من النفط.

وبالنسبة للدول ذات الإستهلاك العالي للطاقة، كالصين والهند واليابان وحتى روسيا التي تستفيد من نفط إيران خاصةً القريب من بحر قزوين، فإنّها تسعى جاهدةً للموازنة بين إحتياجاتها الطاقوية من جهة، وفي نفس الوقت تُحاول أن تتجنّب هي الأخرى الضغوطات الأمريكية عليها بشأن علاقاتها الطاقوية خصوصاً مع إيران، خاصةً وأنّ الشركات النفطية الأمريكية محرومة من فرص الإستثمار في حقول النفط الإيرانية طبقاً لقانون "داماتو".

في الأخير، نجد أنّ إيران توّجه سياستها الخارجية وفقاً لمتغيرين إثنين، **أولهما** هو النفط الذي من خلاله تقوم بوضع خُططها التنموية نتيجةً لعائداته من العملة الصعبة، وأيضاً من خلال إستعماله كمقايضة في سبيل الحصول على التكنولوجية النووية والعسكرية من طرف الصين وروسيا، و**ثاني** متغير هو المتغير الجغرافي ووقوعها بين الخليج وقزوين من جهة ومضيق هرمز ممّا يجعلها تُشكّل خطراً على ملاحة النقل البترولي، وفي نفس الوقت يمنحُها دوراً مُهماً في معادلة الطاقة العالمية في المستقبل.

في نهاية هذا الفصل نستنتج أنّ النفط بإعتباره مادةً إستراتيجية كان ولا زال يُشكّل عصب الإقتصاد العالمي، فقد تزايدت إستخداماته في الطاقة على إختلاف أشكالها، كونه أرخص سعراً وأسهلُ إستعمالاً وأقلُّ تلويثاً من الغاز والفحم الحجري، فهو عموماً يُستخدم في كافة المجالات المدنية والعسكرية، كما يُشكّل أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة سواءا كانت حربية، زراعية، طبية ونسيجية وغيرها.

ونظراً لهذه المزايا التي يُقدّمها النفط لإقتصاديات الدول، دخل كمتغير رئيسي ومُهم في سياسات الدول الكبرى الأكثر إستراداً له، فكان التاريخ السياسي شاهداً على هذه الأهمية فوُضع النفط في ميزانٍ ذو كفتين متساويتين، أولى هذه الكفة هي قطرة البترول وثانيتها هي قطرة الدم، فكانت بذلك قطرة البترول وقطرة الدم سواء.

وإذا كان للنفط دورٌ حاسمٌ في حسم الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك في حسم تفكك الإتحاد السوفيتي، فهذا يدُّل على أنّه أزكى من الدماء، فهو سلاحٌ ذو حدين يُمكن أن يُستخدم لتحقيق أهداف محددة مثلما حدث في 1973، حيث أدى ذلك الحضر البترولي إلى إرباك الإقتصاديات الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، و يظهر هذا من خلال ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق "**جيمي كارتر**" في 1977 في تقديمه لبرنامجه حول تقليص إستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، قال: " **تُهدّدنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إنّ أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد، ولكنّها ستقهرنا حتماً إذا لم نتخذ التدابير على الفور**".[1]

ويتضح من هذا، أهمية هذه المادة الإستراتيجية التي تجعل من الدول الكبرى تابعةً للدول المصدرة، ومن جهة أخرى يُمكن أن يأخذ صيغة العقاب في حدّه الثاني، عن طريق فرض حضرٍ على بيع وتصدير النفط وهذا ما حدث للعراق وربما سيحدث لإيران اليوم.

وبذلك يكون النفط قد دخل في لعبة الصراع والتنافس في سبيل الوصول إلى وفرة هذه المادة الخام، وهذا ما يُفسّر السعي المتواصل للقوى الكبرى من أجل بسط نفوذها على أهم المناطق الطاقوية في العالم، فالخليج العربي والقواعد العسكرية الأمريكية دليلٌ على ذلك، وبحر قزوين والتنافس القائم بين مختلف القوى الإقليمية والدولية هو جزء آخر من هذا التنافس، كما أنّ نفط السودان في جزءه الجنوبي كان سبباً وراء الإنفصال، كلّها مؤشرات تدلّ على أنّ صراعات ومنافسات اليوم الرّيادة فيها للنفط ، وتتحقق بذلك مقولة السيد "**كليمونسو**" رئيس الحكومة الفرنسية في 1917 عندما قال: "**إن قطرة البترول وقطرة الدم سواء، بل إنّ البترول أزكى من الدماء في معارك الغد**".

لكن رغم هذه الأهمية، إلاّ أنّ مسألة وصول النفط إلى الذروة ومن ثمّ إلى النضوب ألقت بضلالها على دول العالم، فصارت بذلك تبحث عن مصادر بديلة لهذه المادة، تجنبها إنتكاسة

[1] محمد الرميحي، المرجع السابق الذكر، ص171.

إقتصادية. فلجأت إلى تطوير الطاقة النووية وكذلك المائية والشّمسية وطاقة الرّياح، كل ذلـك فـي سبيل التقليل من الإعتمادية على الطاقة الأحفورية وبخاصة النفط.

وإيران وبحكم موقعها الهام والإستراتيجي في الشرق الأوسط من جهة، وثرواتها النفطيـة من جـهة أخرى، إحتلت مكانةً محوريةً في أجندات الدول الغربيـة فتكالبـت للحـصول علـى الإمتيـازات النفطية التي كانت في صالح الأجانب، ولكن ومع الإقدام الإيراني على تطبيق سياسة التأميم في الخمسينيات إستطاعت إيران من أن تتخلص من تلك الإمتيازات وتضع شروطاً تتماشى ومصلحة البلاد، فدخل الإقتصاد الإيراني مرحلة الإعتمادية النفطية في فترة الشاه، وحاولـت فيمـا بعد الثورة الإسلامية التحرّر من الإعتماد عليه، إلاّ أن الإقتصاد الإيرانـي ظـلّ إقتصـاداً ريعيـاً يعتمد على مادة ناضبة.

ومع ذلك تمكّنت إيران من أن تستخدم النفط كسلاحٍ مهمٍ توجّه بـه سياسـتها الخارجيـة، فبهذه المادة تُقاوم العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها بسبب مشروعها النووي، فصـارت سـوقاً نفطياً مُهماً للصين واليابان والهند وحتى روسيا، مقابل الحصول على الدفع المعنوي والمادي مـن جهة، والتزوّد بالتقنية العسكرية والنووية من جهة أخرى، فالسياسة الخارجية الإيرانية تقوم علـى مبدأ مقايضة النفط بالتكنولوجية العسكرية والسلاح.

إذن، من شأن النفط أن ينعكس إيجاباً على إيران من زاوية إمكانيـة تقـويض العقوبـات المفروضة عليها من خلال كسب حلفاء أمريكا لصفها عن طريق تزويدهم بالنفط، وأيضاً يُمكـن أن ينعكس سلباً عليها إذا تمّ التطبيق الفعلي لعقوبة منع بيع وتصدير النفط الإيراني المقرر تطبيقها.

فإذا كان النفط مُوجهاً لسياسة الدول الكبرى سعياً منها لتـوفير حـد أقصـى مـن أمنهـا الطاقوي باعتبارها دولاً مستوردة لهذه المادة الخام – ألا يمكن القـول إذن أنّـه يُمكـن أن يُوجّـه أيضاً سياسة الدول المصدرة في محاولة منها عدم إجهاد حقولها النفطية؟–

وبحكم الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران ووقوعها بين منطقتين غنيتين بـالنفط، الأولـى جنوباً وهي الخليج العربي، والثانية شمالاً وهي بحر قزوين، وفي ظلّ المحاصرة الأمريكيـة لهـا جنوباً أي في الخليج العربي وإمداداته الطاقوية.

أفلا يمُكن القول إذن أن منطقة بحر قزوين تُمثّل بديلاً لتأمين الطاقة في ظلّ المحاصـرة الأمريكية لها في الخليج العربي.

# الفصل الثالث

# إيران ومنطقة بحر قزوين

## الفصل الثالث: إيران ومنطقة بحر قزوين

لقد حظيت آسيا الوسطى– بحر قزوين – بإهتمامٍ كبيرٍ وصارت إحدى مناطق الصّراع الإستراتيجي والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وتبعتها منطقة القوقاز أيضاً، حيث يرى المفكر الإستراتيجي" **زيبغنيو برجنسكي**" في كتابه **رقعة الشطرنج الكبرى** أنّ: " **مركز الهيمنة على العالم يقع في هذه المنطقة التي تربط أوروبا بآسيا وتحوي في باطنها ثرواتٍ طبيعيةٍ هائلة وعلى رأسها مصادر الطاقة من النفط والغاز**".

فعلى الرغم من الطبيعة الجغرافية الحبيسة التي يتمتع بها بحر قزوين والذي انعكس على دوله الثلاث المشاطئة له، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه لا هو ولا دوله من أن يكتسوا أهميةً كبرى في سوق الإستهلاك العالمي للنفط والغاز، حيث يُرى فيه مصدراً للتزوّد بالطاقة ( النفط والغاز) على غرار باقي المناطق النفطية الأخرى، وإيران ونظراً للميزة الجيوبوليتيكية لموقعها الجغرافي بإطلالتها على الخليج العربي جنوباً وبحر قزوين شمالاً، إتجهت نحو منطقة بحر قزوين مُستغلةً ميزتها الجيوبوليتيكية.

فصارت هاته المنطقة من أهم المجالات الحيويّة لإيران ومعادلة صعبة لا يُمكن إهمال الطرف الإيراني فيها، المتمتع بميزةٍ جيوبوليتيكية داخل المنطقة تتمثل أساساً في مشاركتها الحدود مع معظم هذه الدول، إضافةً إلى كونها معبراً مُهماً للتجارة ولطرق المرور لهذه الدول الحبيسة.

وصارت بذلك منطقة بحر قزوين والدول المتشاطئة له في سلم أولويات الأجندة الخارجية للدول الكبرى والإقليمية كإيران من جهة ؛ ومن جهة أخرى صارت من المناطق التي تشهد تنافساً إقليمياً ودولياً حول ثرواتها النفطية والغازية، وهذا الذي جعل السياسة الخارجية الإيرانية نحو هذه المنطقة تدخل ضمن هذه اللّعبة الدولية والإقليمية من أجل الإستفادة بأكبر قدرٍ ممكنٍ من هذه الثروات.

* ففيما تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين؟
* كيف تنظر إيران إلى هاته المنطقة؟
* وكيف هي علاقاتها بأهم القوى الفاعلة في المنطقة؟

**المبحث الأوّل: قزوين الجغرافيا والنفط**

لقد كان لتفكّك الإتحاد السوفيتي في 1991، أثرٌ على توازن القوى على المستويين الدولي والإقليمي، فبتفكّكه إستقلت مجموعة من الدول عنه حيث صارت تنقسم إلى أربع مجموعات إقليمية فرعية من المنظور الجغرافي هي: **مجموعة بحر البلطيق** وتضم كل من: ليتوانيا، لاتيفيا وأستونيا، و**مجموعة شرقي أوروبا** وتضم: روسيا، أكرانيا وبلاروسيا، و**مجموعة ما وراء القوقاز** وتضم كل من: أذربيجان، أرمينيا وجورجيا، و**المجموعة الرابعة** والأخيرة هي **آسيا الوسطى** وتضم كل من: كازاخستان، أوزباكستان، طاجكستان، قيرغيزستان وتركمنستان علاوةً على مولدافيا. فإذا كانت جغرافياً تأخذ هذا الشكل من التقسيم فإنّها من الناحية الثقافية تضمّ جمهوريات وأقاليم ومناطق حكم ذاتي سلافية وإسلامية، إضافةً إلى أقليات ألمانية ويهودية، كما تتوزع بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية وبين المذهبين السني والشيعي.

وبحر قزوين هو جزءٌ لا يتجزأ عن هذه الجغرافيا التي تربط ما بين آسيا الوسطى والقوقاز، فمنذ مئة عامٍ تقريباً تمّ إكتشاف النفط في منطقة بحر قزوين، وقد حظيت العاصمة الأذرية "**باكو**" باهتمام كبيرٍ، لأنّها كانت تُنتج نصف الإنتاج العالمي من البترول منذ منتصف وحتى نهاية القرن 19. وفي الحرب العالمية الثانية حاول"**هتلر**"الإستيلاء على باكو وحقول نفط القوقاز كجزء من إستراتيجيته للسيطرة على العالم.

ووفقاً للتقديرات الجيوبوليتكية، فإنّ إحتياطي نفط بحر قزوين قد لا يكون قابلاً للمقارنة من حيث الكمية بنفط الخليج العربي، لكنّه يبقى ذو جودةٍ ممتازة وبإمكانه أن يُقدّم بديلاً مميزاً كمصدرٍ للطاقة.

**المطلب الأول: التعريف بمنطقة بحر قزوين**

**I.البحر:الموقع الجغرافي والتسمية**

بحر قزوين هو مسطح مائي مغلق يقع شمال غرب آسيا، محصور بين أذربيجان وإيران وكازاخستان وتركمنستان وروسيا، يبلغ إمتداده من الشمال إلى الجنوب نحو 1200 كلم، وتبلغ مساحته نحو 370.000 كم², ومنسوب مياهه 28 متراً، وتصل أعماقه إلى أكثر من 2000 متر.[1]

يحده من الجنوب إيران، ومن الشمال الغربي روسيا، ومن الشمال الشرقي كازاخستان وتركمنستان من الجنوب الشرقي وأخيراً أذربيجان من جهة الجنوب الغربي. تقع فيه حوالي خمسين جزيرة صغيرة داخل مساحة تبلغ حوالي 450.000 كلم²، أمّا السواحل القزوينية فتبلغ 6379 كلم²، منها 640 كلم² في الأراضي الإيرانية و820 كلم² في جمهورية أذربيجان و1900 كلم² في كازاخستان والباقي في روسيا وتركمنستان[2].

[1] Shirin Akiner « Caspian intersections: contextual introduction », in Shirin Akiner ed: **(The Caspian politics, energy and security)**, London: Rout ledge Curzon, 2004, p2.
[2] Ibid, p2.

وللتوضيح أكثر ندرج الخريطة التالية التي تُوضّح لنا موقع بحر قزوين الذي يتوسط آسيا الوسطى والقوقاز، وتبين لنا الدول الخمس المتشاطئة له.




**خريطة رقم -12-الموقع الجغرافي لبحر قزوين.**

**المصدر: http://www.majalla.com**

ويُطلّ على بحر قزوين عدد من الموانئ الهامّة منها:[1]

**1- ميناء إسترخان Astrakhan**: ويقع في دالتا نهر الفولجا، يتميز بكونه ذا أهمية تجارية كبيرة للإتحاد الروسي على بحر قزوين.

**2- ميناء باكو Baku**: ويقع على الشاطئ الجنوبي لشبه جزيرة "**أبشيرون**"، يقع في الجمهورية الأذربيجانية، ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإنتاج وتجارة النفط.

**3- ميناء حصن إليكساندروفسك**: ويوجد في دولة كازاخستان.

**4- ميناء كراسنوفودسك Karasnovodsk**: يقع في دولة تركمنستان على الشواطئ الشرقية لبحر قزوين.

**5- ميناء يوريو Urio**: يوجد ضمن الإتحاد الروسي في الجهة الشمالية لنهر أوران.

---

[1] إيمان محمود إبراهيم، **الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين**، ط1، القاهرة (مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006، ص14.

وتُوجد عدة موانئ إيرانية على بحر قزوين أهمّها:[1]

1. **ميناء بندر شاه:** ويُعتبر من أهم الموانئ الرئيسية في إيـران، ويطـلّ علـى بحـر قـزوين يُستخدم لشحن البترول.

2. **ميناء بندر بهلوي:** ويُعتبر الميناء الرئيسي لإيران على بحر قزوين.

وبرغم وجود هذه الموانئ التي تُطّل على بحر قزوين، إلاّ أنّ تناقص مياه البحر كان لـه الأثر الكبير عليها، يظهـر ذلـك مـن خـلال صـعوبة الوصـول إلـى أرصـفة المـوانئ إلاّ بالقوارب الصغيرة، وللخروج من هذه الوضعية هناك بوادر مشروع يهدف إلى وصل بحر قزوين بالبحر الأسود عن طريق قناة إصطناعية، في محاولةٍ تعويض المياه التي يفقدها بحر قزوين.

كما يصّب في بحر قزوين العديد من الأنهار مثل:[2]

1. **نهر سيفيد:** ويقع ضمن إقليم زاغروس الشمالي الغربي في إيران، يصب في بحر قزوين قرب مدينة رشت **Resht**.

2. **نهر أراكس:** ينبع من منطقة أرمينيا في شرق تركيا، يُعتبر خط الحدود السياسية بـين إيـران وأذربيجان، ويصب في بحر قزوين بعد أن يقطع مسافة 960 كلم وهي طول مجراه.

3. **نهر أترك Atreak:** ينبع من مرتفعات كوهى آله، ويتجه نحو الشمال الغربـي ليصـب فـي بحر قزوين.

4. **نهر أورال:** ينبع من السفوح الجنوبية لمرتفعات الأورال، يبلغ طول مجراه حوالي 1448 كلـم ويصب في بحر قزوين.

5. **نهر سيحون:** يقع في دولة كازاخستان، تعتمد الأراضي الجنوبية لهذه الدولة في عملية ريهـا، ثمّ يصب في بحر قزوين.

6. **نهر الفولجا:** وينبع من تلال "فلداي"، طوله يصل إلى حوالي 3690 كلم، ينحدر بـبطء تجـاه الجنوب حتى مصبه في بحر قزوين عند سـاحله الشـمالي الغربـي البـالغ منسـوبه 30 متـراً تحت مستوى سطح البحر قرب مدينة أسترخان.

7. **نهر إمبا Emba:** وينبع من السفوح الجنوبية لجبال الأورال، ويمرّ بدولة كازاخسـتان ليصـب في بحر قزوين.

والجدير بالذكر أنّ معظم المياه العذبة التي تصب في بحر قـزوين تـأتي مـن الأنهـار الإيرانية والروسية، فإيران لوحدها تساهم بـ30% من هذه الميـاه العذبـة، فـي حـين روسـيا وبالخصوص نهر الفولجا الضخم تساهم بـ 50% من المياه العذبة تقريباً، فكلّ هذه الأنهار جعلـت بحر قزوين من أهم المناطق ذات التصريف المائي الداخلي في وسط آسيا.

أمّا بالنسبة لتسمية هذا البحر فنجده يتخذ عدة أسماءٍ فقد اتخذ إجمـالاً أكثـر مـن ثمانيـة وخمسين إسماً، ويُعتبر البحر الوحيد الذي غُيّرت أسماءه لعدة مراتٍ ولعدة فتـراتٍ، فقـد كانـت

---

[1] نفس المرجع، ص15.

[2] نفس المرجع، ص ص 16-17.

أسماؤه في العموم هي أسماء المدن الساحلية المطّلة عليه (باكو، داربنت، أبسكون) أو أسماء ولايات المناطق المجاورة مثل: مازندران، خرسان، خوارزم، جرجان والخزر.[1]

وتعود تسمية ببحر قزوين إلى انتشار قبيلة باسم **Casp** في السواحل الجنوبية من هذا البحر، بينما تعود تسميته بـ**بحر الخزر** إلى إنتشار قبائل الخزر اليهودية، التي يُؤكّد العديد من الباحثين الذين تناولوا تأريخ الخزر على أنّهم شعبٌ من أصلٍ تركي قد عاش في أواسط آسيا ثمّ جاء في مدّة مبكرة نحو شرق أوروبا عبر الطريق البري المار شمال بحر قزوين، حيث استقروا حول بحر قزوين ومناطق جبال القوقاز.[2]

ومع ذلك تبقى تسمية بحر قزوين هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الأوساط العلمية والمصادر الأكاديمية المهتمة بشؤون منطقة بحر قزوين، في حين يحبذ الفرس تسميته ببحر الخزر في معظم كتاباتهم.

**II.موارد بحر قزوين**

تُعتبر منطقة بحر قزوين منطقة غنية بموارد الطاقة النفط والغاز كما يُضاف إليهما مورد طاقة آخرولكن للبشر هو "**الكافيار**" أو بيض السمك، فبالنسبة **للنفط** تُشير آخر التقديرات إلى وجود أكثر من 250 مليار برميل من النفط القابل للإستخراج، ويُضاف إليها حوالي 200 مليار برميل من الإحتياطي المحتمل (سنتطرق إلى هذا المورد بتفصيل أكثر في باقي محاور الدراسة).

تُقدر إحتياطات دول منطقة بحر قزوين بحوالي 232 ترليون قدم مكعب من **الغاز** وتحتل المنطقة المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر بحجم إحتياطاتها من هذه المادة.

يُشكّل الغاز والنفط الخام نقطة جذبٍ للعديد من الدول وشركات البترول التي تسعى إلى إستخراجه وإستثماره وتمديد خطوط الأنابيب لنقله إلى الخارج، وهذا ما يُشكّل نقطة صراع وخلاف بين دوله والدول الأخرى سواء كانت مستوردة أو مستثمرة وخصوصاً روسيا والصين، تركيا وإيران، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

يُعتبر**الكافيار** أو كما يُسمى بـ "الألماس الأسود" أو "اللؤلؤ الأسود" من أغلى المواد الغذائية في العالم، ويُستخرج من أسماك الحفش « Sturgeon » أو السلمون التي يمتاز بيضها باللّون الأحمر، ويبقى الكافيار الأسود هو أغلاها وقد يصل سعر الأونصة الواحدة منه إلى 300 دولار أمريكي، و يُشكّل إنتاجه ثروة لا يُستهان بها للدول التي تُنتجه وخصوصاً روسيا وإيران حيث تتوافر أجود أنواعه.

أشهر أنواعه نجد: **بيلوغا** ويصل وزن السمكة منه إلى نحو 100 كغ وطولها مترين، تُنتج حوالي 20 كغ من الكافيار ذي اللّون الرمادي الغامق أو الفاتح، **آسيترا** ويصل وزن السمكة

[1] جمال تراكة، "التنافس الدولي الإقليمي والعالمي في قزوين"، **مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر، 2009، ص11.

[2] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص15.

عند البلوغ 20 كغ تقريباً وطولها متر ونصف، تُنتج من 4 إلى7 كـغ مـن الكافيـار الرمـادي أو الذهبي وآخر هذه الأنواع **سيفروغا** التي تُعطي حوالي 3 كغ من الكافيار الرمادي الغامق.[1]

ونظراً لهذه الأهمية التي يحتلها الكافيار فقد اعتُبر من أغلى المواد الغذائيـة فـي العـالم، فقد أُطلق عليه لقب "طعام الأثرياء"، فهو إذن غذاء مفيد لجسم الإنسان ومُولّد فعّال للطاقة البشـرية كما يقول علماء التغذية في العالم.

**III.دول منطقة بحر قزوين**

تتمثل دول منطقة بحر قزوين في: إيران، روسيا، أذربيجان، تركمنسـتان وكازاخسـتان، ويطلق عليها إسم الدوّل المتشاطئة لبحر قزوين.

**1. روسيا:** تُعتبر روسيا الإتحادية دولةً أوراسيةً لأنّها تتمتع بخاصية جغرافية تتمثل فـي إمتـدادها الجغرافي بين أوروبا الشرقية وآسيا الشمالية، وقد ظهرت روسيا بهذه التسمية كشخصٍ قانوني فـي العلاقات الدولية بعد التفكّك الذي حدث للإتحاد السوفيتي في أواخر شهر ديسمبر سنة 1991.

هي أكبر دولة مطلة على بحر قزوين من ناحية الشمال، يحدّها من الشرق بحـر بيرنـغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادي، ومن الغـرب تحـدها بلاروسيا (روسيا البيضاء) ولاتيفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج، بينما يحدّها من الشمال بحـر بارنتس وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبيريا وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار متفرعة من المحيط المتجمد الشمالي؛ أمّا من الجنوب فتحدّها الصين ومنغوليـا وكازاخسـتان وأذربيجـان وجورجيا والبحر الأسود، بينما تُجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية.[2]

تُقدّر مساحتها بـــ 17.075.400 كلم² بلغ عدد سكانها أكثر من 142 مليون نسمة حسـب الإحصائيات الرسمية الروسية في الفترة من 25/24/ أكتوبر عام 2010. وقد إرتفـع هـذا العـدد إلى أكثر من 143 مليون نسمة حسب هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية لسنة 2012.[3]

العاصمة هي "**موسكو**" وهي عبارة عن دولة فيدرالية تضمّ إحـدى وعشـرين جمهوريـة فيدرالية منها التّتار والشيشان، وثلاثة أقاليم وتسع وأربعين منطقة وعشر مقاطعات مستقلة إضـافة إلى **منطقة يهودية*** مستقلة ومدينتين فيدراليتين هما "موسكو وسان بطرسبرغ".

---

[1] أحمد علـو، "بحـر قـزوين"، **مجلـة الجـيش**، العـدد 300، جـوان 2010، علـى الـرابط الإلكترونـي: www.lebarmy.gov.lb

[2] قناة روسيا اليوم، **معلومات عامة عن روسيا**، على الرابط الإلكتروني: http://www.arabic.rt.com

[3] أنباء موسكو، **عدد سكان روسيا**، على الرابط الإلكتروني: http:// www.anbamoscow.com

* **المنطقة اليهودية:** هي إحدى الكيانات الإتحادية في روسيا، تحدّها الصين من الجنوب، تأسست سنة 1934 بقرار من ستالين، كان الغرض من هذا التأسيس هو الاعتراف بالأقلية اليهودية كمكوّن أساسي لروسيا الستالينية، مساحة المنطقة حوالي 36.000 كم²عاصمتها **بيجان** وأكبر مدنّها **أوبلوتشاي**، وصل عدد سكانها إلى حـوالي 190.000 نسمة سنة 2002، اللّغة الرسمية هي اليديشية إلى جانب الروسية، ونجد أنّ دستورها المحلي لا يُقرّ بـأنّ الديانـة الرسمية هي اليهودية.

يُوجد في روسيا عدد من القوميات كالروسية والأرمينية والشيشانية والتتارية والأكرانية وغيرها، وتُشكّل القومية الروسية الأكثرية حيث تبلغ 116 مليون نسمة أي حوالي 80% من عدد السكان. بالنسبة للأديان الرئيسية في روسيا، نجد أنّ المسيحيين الأرثوذكسيين يُمثلون حوالي 80% من سكان روسيا، كما توجد فئة قليلة من البروتستانت والكاثوليك، أمّا نسبة المسلمين فتزيد عن 14% تقريباً من سكان روسيا وتتمركز الغالبية في وسط البلاد، بينما الذين يدينون باليهودية نسبتهم هي 2% من سكان روسيا.[1]

تَعتبر روسيا وفقاً للدستور الروسي (1993/12/12) دولةً فيدراليةً ذات طابعٍ جمهوري، عاصمتها موسكو، لغتها الرسمية الروسية، وتعتمد عملة "الروبل" وهي دولة علمانية لا تتبنى ديناً رسمياً للدولة.[2]

للحكومة الفيدرالية الروسية العديد من الصلاحيات منها: المشاركة في رسم السياسة الإقتصادية والإجتماعية، إضافةً إلى المشاركة في رسم السياسة الخارجية وكذا توقيع المعاهدات وأيضاً لها صلاحيات فيما يتعلق بمجالات الدفاع الوطني والأمن القومي والإنتاج الحربي وما له علاقة بالحدود والدفاع عن الإقليم والطاقة النووية...الخ.[3]

إذا كان هذا حال الحكومة الفيدرالية، فإنّ مواد الدستور تُعطي صلاحيات واسعة للرئيس على حساب بقية المؤسسات الأخرى، فبموجب الدستور يُعتبر الرئيس هو الضامن الوحيد لتنفيذ الدستور وحامياً لحريات المواطنين، حيث يخوّل له الدستور إتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

1. الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها.
2. له صلاحيات واسعة في توجيه السياسات العامة للدولة في كافة القطاعات وخاصة النشاط الخارجي للدولة.

الرئيس الحالي هو "**فلاديمير بوتين**" إنتخب في 2000/03/26 رئيساً لروسيا الإتحادية، وأُعيد إنتخابه للرئاسة في 2004/03/14، ومنذ 2008/05/08 شغُل منصب رئيس وزراء روسيا الإتحادية، وقد أعيد إنتخابه رئيساً لجمهورية روسيا الإتحادية في 2012/03/04 حيث حصل على 64.72 % من الأصوات.[4]

تمّ إدخال تعديلات على الدستور الروسي في فترة حكم "**ديمتري ميدفيديف**" في 2008، حيث وقّع في 2008/12/30 القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي المتعلقة بتمديد فترة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما، وقد اعتُمد القانون في مجلس الدوما في 12/21 وصادق عليه المجلس الفيدرالي في 12/26، ويتضمن التعديلات في القانون زيادة فترة

[1] قناة روسيا اليوم، المرجع السابق الذكر.

[2] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية – العربية**، ط1، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص13.

[3] نفس المرجع، ص14.

[4] قناة روسيا اليوم، المرجع السابق الذكر.

صلاحيات رئيس الدولة من أربعة (04) إلى ستة (06) سنواتٍ، ومجلس الدوما من أربعة (04) إلى خمس (05) سنوات.[1]

ووفقاً لدستور 1993 فإن البرلمان الروسي يتكون من مجلسين بحيث لابُدّ من موافقتهما وموافقة الرئيس لإقرار القوانين بالنسبة للمجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية) يتكون من 178 عضو، أي عضوين إثنين لكلّ وحدة مكونة لروسيا الإتحادية، يتولى هذا المجلس الأمور المتعلقة بالفيدرالية كاستخدام القوات المسلحة خارج روسيا وكذلك الموافقة على الأحكام العرفية وحالة الطوارئ المُتخذة من طرف الرئيس. أمّا المجلس الثاني وهو المجلس النيابي (مجلس الدوما) هو المجلس التشريعي الأوّل والغرفة السفلى في البرلمان، يتكون من 450 عضو، يتولى هذا المجلس الموافقة على تعيينات الرئيس لرئاسة مجلس الوزراء والبنك المركزي وكذا تحديد الضرائب ومراقبة الإصدار النقدي.[2]

ومن أهم الأحزاب السياسية في روسيا نجد الحزب الشيوعي الذي كان مُسيطراً على الحياة السياسية، لكن بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي ظهر خمسة عشر حزباً شيوعياً مثل حزب البلاشفة وحزب العمل الشيوعي ومع ذلك بقيّت شعبيته، يُضاف إليه الحزب الوطني الليبيرالي والحزب الزراعي الروسي.

وبالنسبة للموارد الطبيعية، نجد أنّ روسيا تمتلك أكبر إحتياطات العالم من الغاز الطبيعي، وتحتل المركز الثاني من حيث إحتياطات الفحم وثامن أكبر إحتياطات النفط الخام وهي ثالث أكبر مصدرٍ للصلب، والأولى في تصدير الألمنيوم، إقتصادها يعتمد على هذه المواد التي تتميز بتعرّضها لتقلبات أسعار السوق العالمية.

وتُشير المؤشرات الإقتصادية الروسية إلى أنّ إجمالي الناتج القومي وصل إلى 2.383 ترليون دولار حسب تقديرات 2011، وبالنسبة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنّ القطاع الزراعي يُساهم بنسبة 4.5 % في حين الصناعة تساهم بنسبة 36.9%، أمّا القطاع الخدماتي فيُساهم بنسبة 58.6 % طبقاً لتقديرات 2011، معدّل النمو وصل إلى 4.3% حسب تقديرات 2011، ووصل معدل البطالة إلى 6.6% طبقاً لنفس التقديرات، إحتياطي العملة الصعبة والذهب قُدّر بـ 498.6 بليون دولار طبقاً لنفس التقديرات. وقد إرتفع إجمالي الدين الخارجي لروسيا خلال النصف الأوّل من سنة 2012 بنسبة 5% حيث بلغ في مطلع شهر جويلية ما مجموعه 572 مليار و667 مليون دولار.[3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] عادل عباسي، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2007، ص38.

[3] http ://www.cia.gov.

وتتشكل القوات العسكرية الروسية من 1.027.000 عسكري حسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لسنة 2010، وتُخصّص 56 مليار دولار لميزانية الدفاع والقوات المسلّحة طبقاً لتقديرات 2009.

وتبقى روسيا عضواً مُؤسساً للأمم المتحدة وتتمتع بحق النقض باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وعضواً في مجموعة الثمانية الصناعيين، إضافةً إلى كونها دولةً مُؤثرةً في بيئتها الأوراسية وحتى على المستوى العالمي.

**2.كازاخستان:** تُعدّ كازاخستان من الدول الكبرى في منطقة آسيا الوسطى، دخل الإسلام إليها في القرن التاسع ميلادي، تعرّضت للإجتياح المغولي في القرن الثالث عشر، وبسبب الحروب التي كانت تندلع بين الرّوس والفرس ضُمّت إلى الأراضي الروسية، صارت جمهوريةً إشتراكية مستقلةً ذاتياً في 1920، تمّ ضمها في 1936 إلى إتحاد جمهوريات الإتحاد السوفيتي و طالبت باستقلالها عن الإتحاد في 25 أكتوبر 1990 ونالت إستقلالها الفعلي في 16 ديسمبر 1991.

بالنسبة للتسمية فإنّها تتكون من شقين **القازاح** أو **القازاق** و**ستان** بمعنى **أرض**، و**القزاق(كازاخ)** شعب من الشعوب التركية يتحدث بالتركية، وهو شعب مسلم سني.[1]

لقد كان القازاح يكوّنون إمبراطورية للرعي المتنقل تمتد من شمال بحر قزوين غرباً حتى مرتفعات التاي وزنجوريا شرقاً، إنفرط عقد القبائل القازاخية وضعُف أمرها لإغارة القبائل الرعويّة المتنقلة عليها، وخاصة قبائل **Oyrat**، بعدها تعرضت للزحف الروسي عليها واستولوا عليها في القرن 19.[2]

جغرافياً تقع في قلب أوراسيا، يحدّها بحر قزوين من الغرب وبحر الأرال جنوباً، ومن الشمال والغرب تحدّها روسيا، وعلى الجنوب الغربي تحدّها تركمنستان، وجنوباً أوزبكستان وقيرغستان وعلى الجنوب الشرقي والشرق جمهورية الصين الشعبية، مساحتها 2.724.900 كلم² وهي الدولة الأكثر تحضّراً في جمهوريات آسيا الوسطى[3].

بالنسبة لعدد السكان وصل إلى أكثر من 17 مليون حسب تقديرات 2012 بكثافة سكانية تصل إلى 5.94 مليون نسمة/كم². وتتوزّع تركيبة سكانها على النحو الآتي: الأغلبية من الكازاخ ونسبتهم 63%، الروس 24%، الأوزبك 2.9%، الأكرانيون 2.1%، الإغور 1.4%، التّتار 1.3%والألمان1.1%، إضافةً إلى البيلاروسيون والكوريين وغيرهم. معظم السكان يدينون بالإسلام وأغلبهم سنة، في حين الروس فيها ينتمون للكنيسة الأرثوذكسية، أمّا الألمان فينتمون إلى الكنسية البروتستانية اللوثرية.[4]

---

[1] محمد حرب، **الإسلام في آسيا الوسطى والبلقان** ، ط2، بيروت (لبنان): دار البشائر الإسلامية،1995، ص75.

[2] سعيد أحمد سلطان، **محنة المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز: الواقع والتاريخ**، ط1، القاهرة (مصر): الدار الثقافية للنشر، 2005، ص136.

[3] Igor S.Zonn and others, **The Caspian Sea Encyclopedia**, Berlin: Springer Verlag Heidelberg, 2010 , p341.

[4] Ibid, p342.

بالنسبة للمؤسسات والحياة السياسية في كازاخستان، نجد أنّها إعتمدت أوّل دستور لها في 28 جانفي 1993 والذي نصّ على أنّها دولة ذات سيادة على رأسها رئيس الجمهورية، ثمّ قامت بإقرار دستور جديد في 30 أوت 1995، وبمبادرة من رئيس الدولة أجرى البرلمان الكازاخي تعديلاً في الدستور، بموجبه تمّ تغيير مدّة العهدة الرئاسية، فصارت عهدة الرئيس سبع سنوات، وأعضاء البرلمان بغرفتيه ست سنوات لمجلس الشيوخ وخمس سنوات لمجلس النواب.

غير أنّه ونتيجة للتعديل الدستوري في ماي 2007، تمّ تخفيض مدّة الرئاسة من سبع سنواتٍ إلى خمس سنواتٍ مع تحديدها بعهدتين فقط. أُعيد إنتخاب "**نور سلطان نزار بابيف**" رئيساً للجمهورية وحصل على 91.1% من الأصوات، و بالنسبة للسلطات نجد أنّ السلطة التنفيذية تتكون من الرئيس والحكومة مع صلاحيات واسعة للرئيس، والهيئة التشريعية تتكون من غرفتين، مجلس الشيوخ ويتألف من 47 مقعداً، يُعيّن رئيس الجمهورية 15 عضواً منه، الباقي يُنتخبون في المجالس المحلية ولمدّة ست سنوات، ويُعاد إنتخاب نصف أعضاءه كلّ ثلاث سنوات، والغرفة الثانية هي المجلس ويتألف من 107 مقعد، تسعة منهم ينتخبون بواسطة مجلس الشعب وهو هيئة إستشارية يُعيّنها الرئيس لتمثيل الأقليات العرقية في البلاد، والباقون يُنتخبون في إنتخابات شعبية مباشرة، ومدّة المجلس خمس سنوات.[1]

وتسهرالسلطة القضائية على تطبيق الدستور والنصوص القانونية التنظيمية والمعاهدات الدولية، والمحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية، تتألف من 44 عضواً في حين يتألف المجلس الدستوري من 7 أعضاء. نظام الحكم جمهوري يقوم على التعدّدية الحزبية، حيث ظهرت العديد من الأحزاب الجديدة بعد إستقلالها ويُقدّر بإحدى عشر حزباً سياسياً منها: الحزب السياسي الجمهوري، الحزب الديمقراطي والحزب الشيوعي وغيرها.

عاصمتها السابقة **ألماتا** و الحالية هي **أستانا**، عملتها **التنج**، قُدّر الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 بـ 180 مليار جنيه، وكان معدل النّمو قد وصل إلى 7.5% لعام 2011 حيث كان 7%في عام 2010 و1.2% في عام 2009، معدّل البطالة وصل إلى 6% في 2010، في حين التضخّم وصل إلى 7.4% في سنة 2011، ساهمت الزراعة بنسبة 4% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010، ويُساهم النفط الخام والغاز والتعدين بنسبة 35%، والصناعة بـ 40% بينما الخدمات تُساهم بـ 53% في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

تمكنت كازاخستان خلال واحد وعشرين سنة من الإستقلال من جذب أكثر من 100 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي تحتلّ المكان الأوّل في العالم باحتياطاتٍ مكشوفة من الزنك، والمكان الثاني باحتياطاتها من الفضة والرصاص، والمكان الثالث في النحاس والسادسة في إحتياطات الذهب، وتتركز إحتياطاتها النفطية في المناطق الغربية.

---

[1] http://www.moqatel.com

[2] **Situation économique du Kazakhstan** (www.diplomatie.gouv.fr.)

تمّ إعتماد إستراتيجية "**كازاخستان 2030 الإزدهار، الأمن والرفاهية لجميع شعب كازاخستان**" في 1997، وهي تُعدّ بمثابة خطة توزيع الموارد المتوافرة ودفعها في عملية التنمية، وتعمل على تحقيق الأمن القومي والإستقرار السياسي المحلي، و تحقيق نمو إقتصادي قائم على إقتصاد السوق مع درجة عالية من الإستثمارات الأجنبية، التعليم والصحة والبنية التحتية المتطورة.

بالنسبة للقوات العسكرية فقد قُدّرت بـ 65.000 فرد، معداتها العسكرية تمثلت في 2210 مدرعة و980 دبابة و278 مروحية وطائرة مقاتلة، وبلغ حجم ميزانيتها العسكرية بـ 1.4 مليار دولار أمريكي.[1]

خارجياً، هي عضوه في مجموعة الدول المستقلة وفي منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً، ومنتمية أيضاً إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وتحوزعلى عضوية منتدى شنغهاي وغيرها.

**3.أدربيجان:** تمتّد دولة أذربيجان بين دائرتي عرض 38° و 42° شمالاً، تُطلّ بساحل طويل في غرب بحر قزوين تتوسطه شبه جزيرة "أبشيرون" تحدّها جنوباً إيران وغرباً جمهورية أرمينيا، ومن الشمال الغربي تحدّها جورجيا ومن الشّمال روسيا من خلال جمهورية داغستان ذات الحكم الذاتي. تبلغ مساحتها 87.000 كم².[2]

وتُعتبر أذربيجان الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي تقع في إقليم **القوقاز*** خارج منطقة آسيا الوسطى، ومع ذلك فهي تطلّ على بحر قزوين وعاصمتها **باكو**.

أذربيجان هي جمهورية مسلمة كانت ضمن جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، تحتوي على مناطق تتمتع بالحكم الذاتي منها "**نخجوان**" ومقاطعة "**كراباخ**" التي عرفت إضطرابات بين الأذربيجانيين والأرمن. وصل الإسلام إلى أذربيجان أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان أوّلُ والٍ مسلمٍ عليها من قبله هو "حذيفة بن اليمان" ثمّ "عتبة بن فرقد السلمي".[3]

---

[1] باسل الحاج جاسم، **كازاخستان وأوزباكستان متفوّقتان عسكرياً في منطقة آسيا الوسطى**، ت. ن: 2012/03/20، على الرابط الإلكتروني: http://www.anbamoscow.com

[2] إيمان محمود إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص20.

* **القوقاز**: تعني الجبال البيضاء أي المغطاة بالثلوج، تُطلق على المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين، وهي عبارة عن مجموعة من الجمهوريات، وحسب دائرة معارف القرن العشرين، فإنّ القوقاز مأهولٌ بأقوامٍ مختلفة الأجناس منهم: أقوام يسكنون الجبال وهو **الشركس** في جهة الشمال من تلك الجبال، وقوم يُقال لهم **الليوغيس** و**التشيشين** و**الجورجان** و**الأوسيت**، والأقوام الذين يسكنون الجهات المجاورة لجبال القوقاز وهم من **الروس** و**الترك** و**القالمون** و**الكرد** و**الأرمن** (للمزيد أنظر .http://www.adiga.org)

وهي عبارة عن تسمية لاتينية مشتقة من (**Kaukasus**) وردت في كتابات المؤرخين والجغرافيين الإغريقيين القدامى مثل "**هيرودتس**".

**جغرافيا** تقع في المنطقة الجغرافية المسماة بالقوقاز بين البحر الأسود وبحر آزوف من الغرب، وبحر قزوين من الشرق، وتمتدّ شمالاً حتى حوض مانيتش ونهر القوما، وجنوباً حتى السفوح الشمالية لهضبة أرمينيا.

[3] محمد حرب، المرجع السابق الذكر، ص57.

خضعت للخلافة العربية في القرن الثامن، وفي نهاية القرن السادس عشر حاول الفرس والأتراك السيطرة على المنطقة، ونتيجة للحروب الروسية الفارسية (1805-1813-1826-1828) دخل الجزء الأكبر الشمالي منها في الدولة الروسية مع توقيع معاهدات سلام مع بلاد فارس 1828/1813.[1]

تشكّلت جمهورية أذربيجان الإشتراكية السوفيتية في عام 1920، وصارت بذلك جزءاً من إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية، وفي عام 1922 إتّحدت أذربيجان فيدرالياً مع جورجيا وأرمينيا لتُشكّل جمهوريات ما وراء القوقاز السوفيتية الفيدرالية الإشتراكية، ثمّ إنفصلت مرةً أخرى في عام 1936 لتصبح إحدى جمهوريات الإتحاد السوفيتي.

في 1988 نشأ صراعٌ بين أرمينيا وأذربيجان على "**ناجورنو كراباج**" والتي تحوّلت إلى إشتباك مسلحٍ لعدّة سنواتٍ على الأراضي المتنازع عليها، تمّ عقد إستفتاء عام في 1991/12/10 تمّ التصويت فيه لصالح الإستقلال عن جمهورية أذربيجان وتمّت الموافقة على الإستقلال من قبل البرلمان في 1992/1/6.[2]

خلال الفترة من 1989 إلى 1991 ظهرت حركات عديدة ترمي إلى فصل أذربيجان عن السيطرة السوفيتية، ففي منتصف عام 1989 أُنشئت الجبهة الشعبية الوطنية لأذربيجان التي أخذت على عاتقها محاولات الإنفصال عن الإتحاد السوفيتي، ونتيجةً للإضطرابات التي حدثت في جانفي 1990، أُعلنت في 1990/01/19 أذربيجان دولةً ذات سيادة، لكنّ السوفيات قاموا بمهاجمة العاصمة باكو بعنف وسيطروا عليها، واستمرت هذه المحاولات حتى 18 أكتوبر 1991 حيث أُعلن إستقلال أذربيجان وانضمت بعد ذلك إلى كومنولث الدول المستقلة ووقعت على **إعلان ألماتا** في 1991/12/21.[3]

يبلغ سكانها 9 مليون نسمة حسب تقديرات 2010 بكثافة وصلت إلى 96 نسمة في كلم$^2$، تقّل الكثافة في مناطق القوقاز الكبرى والصغرى وترتفع في المناطق الخصبة في الأراضي المنخفضة. ويُمثّل العنصر الأذربيجاني أغلبية السكان في الجمهورية ما نسبته 90.6% من عموم الأعراق التي تعيش هناك، نجد التّتار الذين ينتسبون إلى العناصر التركية والماغولية إلى جانبهم توجد عناصر أخرى تُشكّل أقليات هامة كالروس والأرمن، واللذجيون والكرد، والجرجيون وغيرهم.[4]

على الرغم من أنّ المسيحية كانت الديانة الرئيسية في المنطقة حتى القرن الثامن، غير أنّ وصول الحضارة الإسلامية هناك أدى إلى هيمنة الإسلام فيها، فنجد الجزء الأكبر من السكان

[1] Igor S. Zonn and others, op.cit, p51.
[2] Ibid, p52.

[3] السّيد خالد المطري، **المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز: دراسة جغرافية**، ط1، الرياض (السعودية): الدار السعودية للنشر والتوزيع، 2001، ص31.
[4] نفس المرجع، ص138.

ينتمون للمذهب الشيعي ويُمثّلون ما نسبته 94% من السكان، في حين السُّنة نسبتهم 30%، أمّا المسيحيون فيُشكّلون4.8% منهم: 2.5% مسيحيون أورتودوكس و2.3% أرمن.[1]

تنقسم أذربيجان إلى قسمين: أذربيجان الشّمالية وهي إحدى جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق وحالياً منظمّة إلى دول الكومنولث الجديد، وأذربيجان الجنوبية وتقع ضمن أراضي إيران إلى الشّمال الغربي.

نظام الحكم في جمهورية أذربيجان جمهوري يعتمد على دستور 1995/11/12، ورئيس الدولة هو أعلى هرم في السلطة التنفيذية، تنص المادة الثامنة عشرة من دستور أذربيجان الحالي على الفصل التام بين الدّين والدولة، وتُؤكّد المادة الثامنة والأربعين منه على ضمان حرّية المعتقد لكل المواطنين.

رئيس الدولة هو "**إلهام علييف**" ينتخبه الشعب لمدّة خمس سنوات، يقوم مجلس الوزراء الذي يرأسه الوزراء بتسيير دفة الحكم ويتولى الرئيس تعيين أعضاءه، يُسنّ المجلس الوطني المسمى (ملي) القوانين ويتألف من 125 عضواً.

تتميّز أذربيجان بكونها بلداً زراعياً وصناعياً، يستند إقتصادها على إستخراج النفط وتكريره، فهي تحتلّ المركز الثالث في رابطة الدول المستقلة بعد روسيا وكازاخستان، فقد شهدت الطفرة النفطية في باكو في1901، وكانت في تلك الفترة مسؤولةً عن نصف إنتاج النفط في العالم، وخلال الحقبة السوفيتية كانت تدعم الإقتصاد السوفيتي بأكثر من 70% من إحتياجاته النفطية، تقوم اليوم بتصدير ما يقرب 2.5 مليون من النفط سنوياً مع العديد من الشركات الأجنبية.[2]

وصل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 إلى31.5 بليون دولارساهم القطاع الزراعي بـ 6%، الصناعة 64% والخدمات بـ 30%، بلغت الصادرات 19.5 بليون دولار في حين الواردات وصلت إلى 6.4 بليون دولار، ووصل التّضخم إلى 16% بينما نسبة البطالة كانت 8.5%، وبالنسبة للإستثمارات الأذربيجانية في الخارج بلغت 4.39 بليون دولار في حين الإستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت إلى 12.56 بليون دولار، وقد وصل الدين الخارجي إلى 2.022 بليون دولار.[3]

في منتصف 1992 بلغ عدد أفراد الجيش الأذربيجاني 30.000 عسكري، وقُدّرت النفقات الحربية عام1992 بنحو 6070.6 مليون روبل، ووصلت سنة 2009 إلى نحو 2.46 مليار دولار أمريكي.

---

[1] Igor S. Zonn and others, Op.cit, p54.

[2] Ibid.

[3] **نشرة صادرة عن وزارة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، "فرص الإستثمار والتصدير إلى أذربيجان"، 2007، ص2.

وقد صارت أذربيجان عضواً في الأمم المتحدة سنة 1992، ووسّعت علاقاتهــا الدوليــة حيث صارت عضواً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة اليونسكو وفي منظمة التعــاون الإقتصادي.

**4.تركمنستان:** تُعتبر من أهم الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى، نجدها في القــرن السادس الميلادي قد خضعت للقبائل التركية وهذا ما انعكس على سكانها الذين تعرضــوا لعمليــة تتريك واسعة، وفي القرنين السابع والثامن الميلاديين دخلت ضــمن حكــم الخلافــة الإســلامية، تعرّضت للغزو الروسي في 1863 حيث كان يُطلق عليها إسـم "**الإقلــيم التركمــاني**" فــي ظــلّ جمهورية تركستان الشرقية السوفيتية الإشتراكية إلى غاية 1921، صارت جمهوريــةً إشــتراكيةً في إطار الإتحاد السوفيتي إلى غاية تفكّكه وإنفصالها عنه سنة 1991.

تغيّر إسم الدولة من تركمان الإشتراكية الســوفيتية إلــى جمهوريــة تركمنســتان، وفــي 21 ديسمبر 1991 أعلنت البلاد إنضمامها إلى **إعلان** "**ألماتا**" الذي أنشأ كمنولث الدول المستقلة.[1]

جغرافياً، تنتمي إلى إقليم آسيا الوسطى، يحدّها من الشّــمال أوزباكســتان ومــن الشّــمال الغربي كازاخستان، في حين تحدّها أفغانستان من ناحية الشرق والجنوب الشرقي، تُطلّ على بحــر قزوين من الغرب، ومن الجنوب تحدّها الجمهورية الإســلامية الإيرانيــة، مســاحتها تقــدر بـــ 488.100 كلم²، حيث تُشكّل صحراء "**قره قــوم**"« Kara Koum » أكثر من أربعة أخماس مساحة الدولة (350.000 كلم²) وفي الوقت نفسه تُشكّل هذه الصحراء مصدراً مُهماً لكمياتٍ كبيــرةٍ مــن النفط والغاز اللّذان يُشكّلان عصب الإقتصاد التركماني.[2]

بلغ عــدد الســكان 4.940.916 نسمةحســب تقــديرات2010 بكثافــة وصــلت إلــى 9.4 مليونن/كم². ينتمي السكان إلى عناصر التركمان، حيث يُشكّل التركمان 77% من جملة سكان تركمانيا، ونسبة الأوزبك تُقدّر بـــ 14.5% من مجموع سكان تركمانيا في حــين نســبة القرغيــز قدرت بـــ3.5%.ما يزيد عن 83% من السكان مسلمين (سنة) والباقي من المهاجرين الروس الذين هاجروا إلى تركمانيا لإستغلال ثروات المنطقة، وإلى جانب الروس نجد الكازاخ والأرمن والتّتــار والكورد، البلوج والألمان وقوميات أخرى، ويتمركز السكان في مناطق الأودية والأنهار، عاصــمة البلاد هي **عشق أباد** وأهم المدن فيها هي: **تشارجود** و**ماري** واللّغة الرسمية هي التركمانيــة التــي حلّت محلّ الروسية بدءاً من ماي 1990.[3]

بالنسبة للمؤسسات والحياة السياسة لجمهورية تركمنستان، نجد أنّ دستور 1992 أعطــى صلاحيات واسعة وفي كافة المجالات لصالح رئيس الدولة، فبيده سلطة القرار وله الحق في حــلّ البرلمان وتعيين القضاة. لقد كان الرئيس الأسبق "**صابر مراد نيازوف**" الملقّب بـــ "**تركمانباشــي**" أيْ "أبُ الأتراك" مُستبداً، فقد عيّن نفسه رئيســاً مــدى الحيــاة تُــوّفيّ فــي 21 ديســمبر 2006.

[1] السّيد خالد المطري، المرجع السابق الذكر، ص48.

[2] عادل عباسي، المرجع السابق الذكر، ص94.

[3] http://www.rohama.org.

وفي 11 فيفري 2007 جرت إنتخابات فاز فيها "**جوربا نجولي بردي محمـــدوف**" بأغلبيـــة 89%، تُعتبر هذه الإنتخابات أوّل إنتخاباتٍ رئاسية متعدّدة في تاريخ هذه الدولة، نظام الحكم فيها رئاســـي يضمّ مجلس الوزراء 34 عضواً من بينهم عشرة نوابٍ لرئيس مجلس الوزراء.[1]

بالنسبة للنّظام التشريعي، نجد البرلمان التركماني مكوّن من غرفة واحدة إســـمه "مجلـــس" (Medjlis)، يضمّ في عضويته 125 عضواً يتمّ إنتخابهم لفترة 5 أعــوامٍ ، آخــر إنتخابـــات تـــمّ تنظيمها كانت في 14 ديسمبر 2008، أسفرت نتائجها عن فوز الحزب الديمقراطي الذي يترأســـه رئيس الجمهورية ومنظمة مجتمع مدني باسم "حركـــة إعـــادة الإحيـــاء" (Revival Movement) والتي تحظى بدعم الرئيس أيضاً بكافة مقاعد البرلمان.

الجدير بالذكر أنّه في سبتمبر 2008، كانت تركمنستان قد إعتمدت دستوراً جديداً، ألغـــى المجلس التشريعي الآخر المعروف باسم "مجلس الشعب" « Khalk Maslakhaty »، وكان يضـــم في عضويته 2507 عضواً، وتمّ تقسيم إختصاصاته بين رئيس الجمهورية والمجلس الوطني.[2]

وبالنسبة للموارد الطبيعية، تحتلّ تركمنستان المرتبة الرابعة عالمياً في إحتياطـــات الغـــاز الطبيعي، ويحتوي القطاع التركماني من بحر قزوين على 3 مليار طن من النفط، ولـــديها كميـــاتٌ ضخمة من اليورانيوم والفضة والذهب، وهي تُصدّر سنوّياً ما قيمته بليون طن من القطن.[3]

وحسب إحصائيات 2011، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى 41.51 بليون دولار بمعدل نمو وصل إلى 9.9%، تُساهم الزراعة بنسبة 7.8% في حين الصناعة بـــــ 24.1% أمّـــا قطاع الخـــدمات فيســـاهم بـــــ 68.1%. ووصـــلت نســـبة الســـكان تحـــت خـــط الفقـــر إلـــى 30% (تقديرات 2004). بلغ إحتياطي العملة الصعبة 18.7 بليون دولار طبقاً لتقـــديرات 2011، في حين وصل الدين الخارجي إلى 526 مليون دولار.[4]

تسعى تركمنستان إلى تنويع علاقاتها الإقتصادية مع روسيا ودول جوارها، إضـــافةً إلـــى سعيها الدؤوب لجذب الإستثمارات الأجنبية خاصةً في المجال النفطي، حيث تعمل على إنشاء خـــط حديدي مع إيران، وتعمل على بناء خط أنابيب لتزويد أوروبا عبر إيران وتركيا بالغاز الطبيعي.

قُدّرت القوات العسكرية في سنة 1999 بمجموع 17.000 فرد، القـــوات البرّيـــة قـــدرت بـــ 14.000 والجوّية بـــ 3000فرد، ووصل الإنفاق العسكري إلى 90 مليـــون دولار وكانـــت نسبة هذا الإنفاق بالنسبة لإجمالي الناتج القومي 3.4%.[5]

---

[1] محمد عوض، **أعرف عالمك الإسلامي (جمهورية تركمنستان)**، ت. ن: 2009/03/20، ت. ت : 2012/7/5، على الرابط الالكتروني: .http://www.albahah.net

[2] http://www.mfa.gov.eg.

[3] أحمد موفق زيدان، **آسيا الوسطى: الهوية الضائعة**، ط1، عمّان (الأردن): دار عمّار للنشر والتوزيـــع، 2001، ص97.

[4] http://www.cia.gov.

[5] http://www. islamicnews.net.

خارجياً، تركمنستان هي عضوه في مجموعة الدول المستقلة، و في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومشاركة في برنامج الحلف الأطلسي، كما أنّها عضوه في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

هذه هي الدوّل المتشاطئة لبحر قزوين تُضاف إليهم إيران التي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الأوّل من الدراسة، ومن خلال هذا العرض يتبيّن لنا أنّ هذه المنطقة بدولها تتميز جغرافياً ببعدها عن المحيطات الكبرى فهي الأكثر إنغلاقاً في الكرة الأرضية، هذا ما يجعلها تعيش في عزلة عن التجارة العالمية البحرية، فدول منطقة بحر قزوين (كازاخستان، تركمنستان و أذربيجان) تبقى رهينة الدول المجاورة لتصريف منتجاتها باعتبار بحر قزوين بحراً مغلقا.

والمُلاحظ أيضاً على هذه المنطقة أنّها تُعتبر من أغنى مناطق العالم في ثرواتها من البترول والغاز الطبيعي، كما تُعتبر أيضاً من أغنى المناطق التي تتميّز بتعدّد العرقيات واللّغات والأجناس المختلفة.

ويُضاف إلى كل هذه المعطيات، وجود تنافس دولي وإقليمي في هذه المنطقة التي تضمّ الدول الخمس المتشاطئة لبحر قزوين، وتُعتبر الموارد النفطية والغازية التي تحتويها المنطقة سبباً رئيسياً في ظهور هذه المنافسة من أجل السيطرة على موارد المنطقة، فمن يُحكم سيطرته على هذه الموارد فإنّ له إمكانية كبيرة للتحكّم في إمدادات النفط.

وعلى إعتبار أنّ إيران هي الدولة الوحيدة التي تُطلّ على الخليج العربي وبحر قزوين، فإنّ هذه الميزة الجيوبوليتيكية لموقعها الجغرافي، جعلها تطرح نفسها كمعبرٍ ووسيطٍ لتجارة وموارد هذه الدول باعتبارها دولاً حبيسة.

**المطلب الثاني: تاريخ إكتشاف النفط في منطقة بحر قزوين والنظام القانوني للبحر**

**I. تاريخ إكتشاف النفط**

هناك عدّة إشارات تاريخية لوجود النفط في منطقة بحر قزوين، وتُعتبر إشارات الرّحالة الجغرافيين التي وردت في كتاباتهم، دليلٌ على البعد التاريخي للنفط في هذه المنطقة.

لقد تمت الإشارة إلى وجود النفط في الحضارة السومرية، فقد دلّت الإشارات الواردة من هذه الحضارة على وجود وقودٍ سائلٍ يشبه ما كان يُستخرج من بلاد ما بين النهرين، في إشارة إلى تواجده في جزيرة "أبشيرون".

ولم تخلو كتب المسلمين من ذكر هذه المنطقة، فالمؤرخ الإسلامي "**المسعودي**" الذي زار مدينة "باكو" سنة 905 م/302 هجري، لاحظ وجود سفن كثيرة ترسوا على شواطئها للحصول على النفط، ونظراً لكثرة النفط الذي رآه المسعودي في باكة (باكو) فقد أطلق عليها تسمية"**ساحل النفاطة**".

وظهرت المعلومات الأكثر تفصيلاً عن نفط هذه المنطقة بعد ثلاث قرونٍ، حيث كتب "**ياقوت الحموي**" (1179-1229) في مؤلفه معجم البلدان، وتحت عنوان: **باكوية (باكو عاصمةأذربيجان)** قائلاً:

**"إنّها بلدٌ فيها عين نفط عظيمة، تبلغ قبالتها في كل يومٍ ألف درهم، وإلى جانبها عين أخرى تسيل بنفطٍ أبيضٍ كدهنٍ من الزيبق لا تنقطع ليلاً أو نهاراً، وحدثني من أثق به من التّجار أنّه قد رأى هناك أرضاً لا تزال تضطرم ناراً ولا تنطفئ لأنّ مادتها معدنية".**[1]

وأكّد "**الحموي**" أنّ كلمة أذربيجان تعني بيوت النّار، فهي مكونة من قسمين: **أذر** ومعناها **النّار** بالفارسية و**بايجان** ومعناها **الحافظ** أو **الخازن**، وقد عُرفت بوجود بيوت نارٍ كثيرة.

في القرون الوسطى إقتصرت معرفة الأوروبيين بالمنطقة على ما كتبه بعض الرحالة والتّجار، يأتي الرحالة الإيطالي "**ماركو بولو**" **Marco Polo** على رأسهم، ففي الرحلة التي قادته إلى الصين وعند مروره على مدينة "باكو" ومشاهدته للسفن الراسية على شواطئها وعملية الشحن وصف قائلاً: "**إنّ هذه المادة أو هذا الزيت غير صالحٍ للأكل، ولكنّه صالحٌ كوقودٍ للنّار وبلسمٌ للإبل المصابة بالأمراض الجلدية**".[2]

إنّ هذه الإشارات الواردة من قبل الرحالة والجغرافيين، ما هي إلاّ دليلٌ على البعد التاريخي للنفط في هذه المنطقة، حيث إرتبط هذا الأخير بتصاعد أهمية المنطقة وفقاً للأحداث التي عاشتها فيما بعد، فتاريخ هذه المنطقة كان له منعرجٌ حاسمٌ في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأ الإهتمام باستعمالات النفط الصناعية كمصدر للطاقة.

ومن بين طلائع مستثمري المنطقة نجد شركتا البترول المملوكتين لعائلتي "**الإخوة نوبل**"**(Nobel Brothers)**، والفرع الفرنسي من عائلة "**روتشيلد**" **( Rothschild family)** حيث قاموا بشراء مصفاةٍ صغيرةٍ قرب "باكو"، وتمّ جلب مختصين في الحفر من ولاية "**بنسلفانيا**" وبدأت عملية الكشف والتنقيب عن الموارد النفطية في المنطقة.[3]

أهمّ المساهمات المقدّمة من طرف الإخوة "نوبل" الذين اعتمدوا على معدّات أكثر تقدماً في تلك الفترة، هو قيامهم بتحديث مرافق التصدير، فقد تمّ إستخدام أكياس جلد الماعز لنقل مُعظم النفط الخام ومنتجاته سنة 1870، وكان هذا عبر الطريق البرّي بواسطة القوافل، ولكن سرعان ما تمّ الإعتماد على نقل براميل النفط عبر قزوين من باكو إلى أسترخان (مدينة روسية) عبر المراكب عن طريق نهر الفولغا.[4]

وفي 1892 دخل المنطقة لاعب جديد هو "**ماركوس صاموئيل وشركاءه**" التي سميّت لاحقاً بـ "**شل للنقل والتجارة**"« **The Shell Transport and Traiding company**». وقد قامت ببناء ناقلات نفطية من باتومي عبر قناة السويس إلى سنغافورة ثمّ إلى الشرق الأقصى.[5]

---

[1] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص28.

[2] بيروز مجتهد زاده "النظام القانوني لبحر قزوين: صورة للجغرافيا السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109، 2003، ص31.

[3] Shirin Akiner, Op.cit, p3.

[4] Ibid.

[5] Ibid, p4.

قامت الحكومة الروسية باقتراح بناء خط أنابيب من باكو إلى الخليج العربي، غير أنّ هـذا المشروع قُوبل بالرّفض والمعارضة من قبل البريطانيين، الذين اعتبروا هذه المنطقـة جـزء مـن نطاق نفوذهم، فرأوا في هذا المشروع الروسي تحدٍ للمصالح الإستراتيجية البريطانية.

مع نهاية القرن التاسـع عشـر قـال "**روتشـيلد**": "**الـنفط والـدّم والسياسـة تخـتلط هنا (بحرقزوين) بعضها ببعض**".[1]

لقد صارت "باكو" واحدة من أكبر المراكز الصناعية في الإمبراطورية الروسية، ونتيجـةً لتعدّد العرقيات من جهة، والفقر المدقع الذي عرفته، كانت الأرضية مُلائمةً للأفكار الثورية وكـان للثورة البلشفية نصيباً منها، كما عرفت المنطقة تصاعداً في العنف العرقي وعـدم المسـاواة فـي توزيع الثروة، ما أدى إلى حدوث إشتباكات طائفية بين الأرمن والأذربيجانيين في 1905، تسـبّب هذا في تخريب حقول النفط وتضاعف الخطر على الموظفين الأجانب، فقد تمّ إغتيال ممثّل رئـيس مؤسسة نوبل، ما أثّر على صناعة النفط حيث نقُصت الإستثمارات في التكنولوجية الجديدة لـلآلات النفطية نتيجة عدم الإستقرار ما أدى إلى ركود الإنتاج.

ومع إقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، إحتلت حقول النفط في قزوين أهمية كبرى لدى دول الحلفاء، وسط تنافسٍ كبيرٍ من أجل السيطرة على هـذه المنطقـة، فقـد رأوا فيهـا مصـدراً ذو قيمة محتملة لإمدادات الطاقة، فقد أراد البلاشفة السّيطرة على المنطقة وإبقائها ضـمن الإتحـاد السوفيتي، فأطاحوا بالجمهورية المستقلّة التي أنشأها الحلفاء في باكو في 1920، وتمّ إنشاء السلطة السوفيتية في شمال القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا يعني أنّ ما يقرب كامل المنطقة المطلّة على بحر قزوين صارت تحت السيطرة السوفيتية.

تمّ تأميم الشركات الأجنبية، وبدأت صناعة النفط في أنحاء قزوين، فقـد سـنت القـوات السوفيتية قانون تمّ بموجبه تأميم أكثر من 165 شركة نفطية في دولة أذربيجان وحدها، وصـارت مُورّداً هاماً لمصادر الطاقة للإتحاد السوفيتي، حيث شكّلت ما نسبته 80% من مُجمل الإحتياجـات النفطية للإتحاد السوفيتي في 1940، أنـتج الإتحـاد السـوفيتي فـي تلـك الفتـرة أكثـر مـن 227.030.000 رميل من النفط، كان من بينها 26.060.000 برميل من النفط أتـت مـن بـاكو و16.060.000 برميل مصدرها باقي مناطق القوقاز، وأتى البـاقي مـن منـاطق أخـرى مـن الإتحاد السوفيتي.[2]

أصبحت المنطقة إحدى النقاط الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كان الألمان يدركون أنّ توفّر النفط هو شرطٌ أساسيٌ لإنجاح مشروعهم التوسعي، وأنّ عدم تمكنهم مـن تـأمين النفط والوقود لقواتهم سيؤدي حتماً للهزيمة، وبالفعل فقد عجّل ذلك في إنهـزام القـوات الألمانيـة

---

[1] إيمان محمود إبراهيم، **الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين**،المرجع السابق الذكر، ص39.

[2] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص35.

وتحققت مقولة "**أدولف هتلر**" للمارشال "**فون مانشتاين**":"**إذا لم تستطع الإستيلاء على نفط بـــاكو، فإنّنا نُعتبر قد خسرنا الحرب**".[1]

بعد التركيز السوفياتي على حقول سبيريا وإهمال الحقول القزوينية في الخمسنيات، عرفت فترة الثمانينات وصول "**ميخائيل غورباتشوف**" إلى السلطة حيث حـــاول هـــذا الأخيـــر إصـــلاح الإقتصاد السوفيتي الراكد، فدخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الغربيـــة لأنّ صـــناعة الـــنفط السوفيتية فشلت في مواكبة التقدم التكنولوجي في الغرب مع بنيتها المتهالكة، إضافةً إلـــى إنشـــغال الإتحاد السوفيتي بالصناعة الحربية والتسلّح في إطار صراعه مع الغرب.

في نهاية 1980 دخلت شركة شيفرون النفطية الأمريكية مناقشات مع الســـلطة الســـوفيتية لتطوير حقل "**تنجيز**" **(Tengiz)** العملاق الذي إكتشف في غرب كازاخستان في منطقة **أتيراو** فـــي 1979، يُعدّ من أعمق الحقول في العالم من حيث عمق الطبقات الحاملة للزيت، تمتلك إحتياطـــات قُدّرت بأكثر من مليون طن سنة 1993.[2]

وفي1991 تفكّك الإتحاد السوفيتي وظهرت بذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، فدخلت الشركة الأمريكية **(Oil Company Chevron)** في مفاوضـــات مـــع الدولة الكازاخستانية، حيث تمّ تشكيل شراكة في حقل **(Tengiz)** لمدّة أربعين عاماً، وقد تمّ إبـــرام إتفاقات أخرى عديـــدة مـــع الســـلطات الكازاخســـتانية أهمهـــا إســـتغلال حقـــل "**كاراتشـــاجانك**" **(Karachagank)**، وفي 1992 مُنحت الحقوق الحصرية للتفاوض على عقد إعادة تأهيل وتطوير هـــذا الحقـــل إلـــى "**بـــريتش غـــار**" **(British Gas)** والشـــركة الإيطاليـــة **(Ente. National. Idrocarbori)** وفي 1997 دخلت الشركتين البريطانية والإيطالية في شراكة مع شركة **(Texaco)** الأمريكية وشركة **(Lukoil)** الروسية، من خلاله تمّ إبـــرام إتفـــاق بتقاســـم الإنتاج **SPA(Production Sharing Agreement)** لهذا الحقل، وفي نفس العام تمّ إبرام إتفاق تقاسم الإنتاج مع إتحاد شمال بحر قزوين، فقد تمّ الإتفاق مع الشركات المتعدّدة الجنسيات المؤلفـــة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل عملية الإستكشاف في بحر قزوين شمالاً.[3]

أذربيجان هي الأخرى سارت على النحو الكازاخستاني، حيث وقّعت في 1994 الشـــركة الأذربيجانية المسماة "**بشركة التشغيل الدولية**" مع كل من الولايات المتحدة الأمريكيـــة، أوروبـــا، روسيا، تركيا، اليابان والسعودية إتفاقاً لتطوير حقولها النفطية، تمّ توقيع إتفاق مشاركة في الإنتـــاج مع شركة نفط قزوين الدولية للتنقيب في1995، وأُبرمت الصفقة الرئيسية الثالثة في جويلية 1996 للتنقيب وتطوير حقل **(Shah Deniz)**، وتركمنستان كان الإنجذاب نحوها قليلاً مقارنةً بأذربيجـــان وكازاخستان، ويعود السبب في ذلك إلى قلّة مواردها النفطية المحـــدودة نســـبياً مقارنـــة بجارتهـــا

---

[1] علي لراري، "الرهانات النفطية والأمنية فـــي آســـيا الوســـطى"، **مـــذكرة ماجســـتير فـــي العلـــوم السياســـية فرع العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2004، ص60.

[2] Igor S. Zonn and others, op.cit, p399.

[3] Shirin Akinier, Op.cit, p7

الأذرية، وأيضاً بسبب جغرافية موقعها الذي أعطاها مزيداً من العزلة، ومع ذلك فقد حصلت شركة "**بريداس الأرجنتينية**"(**Argentine Bridas**) في 1993 على إمتياز التنقيب، وفي 1998 تمّ التوقيع على إتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتّحدة والسلطات التركمانية لإستكشاف وتطوير حقول النفط على الجهة الغربية للبلاد.[1]

لقد برزت ثلاثُ قضايا جوهرية في منطقة بحر قزوين بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي،**أوّلها** تتمثل في مسألة الخلاف القانوني على بحر قزوين (أهو بحر أم بحيرة)، و**ثانيها** مشكلة نقل النفط وكذلك الغاز من بحر قزوين، هاتين القضيتين يُمكن إعتبارهما مشكلتين جيوبوليتيكيتين، أمّا القضية **الثالثة** فتتمثّل في التّهديد الذي يطال النظام البيئي في بحر قزوين بسبب إفتقار دوله المتشاطئة لمعايير السلامة البيئية المناسبة في التعامل مع النفط.

### II. أحواض الحقول النفطية في بحر قزوين

إذا ما أخذنا بالرأي الراجح لكيفية تكوين النفط وأصله، فإنّه وحسب رأي أصحاب النظرية العضوية، فإنّ الأجراف أو الشواطئ القارية التي تحتوي على مياه راكدة كالبحيرات ومصبّات الأنهار، تُعدّ من الأماكن الملائمة تماماً للترسّبات العضوية القابلة للتحوّل إلى هيدروكربونات، خاصةً الأرصفة القارية التي تتخلّلها الأحواض التي تُسمى أحواض ما بين القارات **Intercontinental Basin** ذات البيئة المغلقة، حيث تكثر فيها المواد العضوية وهذا ما ينطبق بشكلٍ كبيرٍ على حوض بحر قزوين.

ويتألف بحر قزوين من خمسة أحواضٍ وهي:[2]

**1.الحوض الجنوبي لبحر قزوين The South Caspian Basin**: يشمل هذا الحوض على جزء مهم من إحتياطات النفط والغاز الطبيعي في مجمل بحر قزوين، وتشغله دولة أذربيجان وغرب تركمنستان وإيران، وقد إكتُشفت في هذا الحوض العديد من الحقول النفطية منها: حقل أذري، شيراج، جونشلي مع توقعات بإمكانية إكتشاف حقولٍ نفطيةٍ أخرى خاصة بأذربيجان.

**2. الحوض الشّمالي لبحر قزوين The North Caspian Basin**: يقع على الجانب الشرقي من الجزء الروسي، ويمتدّ إلى الساحل الشّمالي لبحر قزوين، يقع الجزء الأكبر من هذا الحوض ضمن أراضي دولة كازاخستان، والجزء الآخر ضمن أراضي روسيا. ويُعدّ هذا الحوض مُهماً جداً حيث يُوجد فيه حقلان عظيمان هما: حقل **Tengiz**و**Karachagank** ويُعتبران من أهمّ الحقول المكتشفة في هذا الحوض.

**3. حوض شمال أوستورت North Ustrust Basin**: ويقع ضمن أراضي دولتي كازاخستان وأوزباكستان ليحتل مسافة تُقدّر بـ 240.000 كم². ويقع إلى الجنوب من الحوض الشّمالي لبحر قزوين.

---

[1] Ibid, p8.

[2] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص ص 19–22.

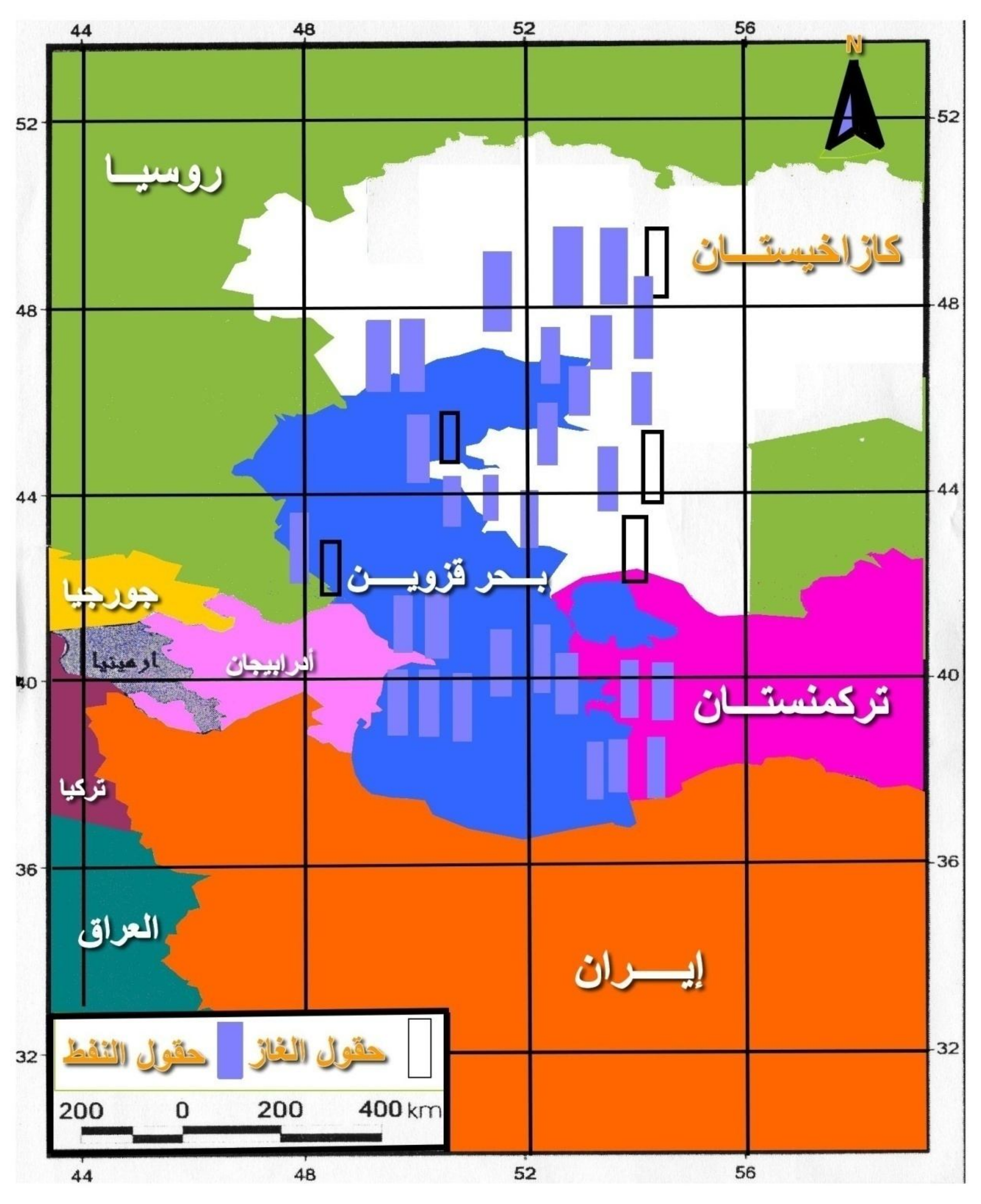
**4.حوض مانجيشلاك Mangyshlak Basin**: يقع في أغلبه ضمن أراضي دولة أوزباكستان.

**5.حوض أموداريا The Amu- darya Basin**: يمتد هذا الحوض على مساحة تصل إلى 370.000 كم² في شرقي تركمنستان وغربي أوزباكستان، والمساحة المتبقية 57.000 كم² تقع في أراضي الدول المجاورة وبخاصة في الأراضي الأفغانية، يمتاز باحتواءه على 130 حقل من الغاز الطبيعي، 60% إكتشف في غربي أوزباكستان و40% في شرقي تركمنستان، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الحوض هو حوض للغاز الطبيعي أكثر منه للنفط الذي لا تتجاوز نسبته 4%.

ومنه نستطيع القول بأنّ الأحواض الأوّل والثاني والثالث، هي من أهم الأحواض في بحر قزوين ولاسيما في مجال النفط، وهذا كان له إنعكاسٌ على توزيع تلك الموارد في هذا البحر، وأيضاً على تركّز عمليات الإستكشاف النفطي في تلك الأجزاء، ولاسيما ضمن دولتي كازاخستان وأذربيجان.

وتتركز هذه الأحواض ومنها الحقول النفطية في سواحل الدول الحديثة الإستقلال المطلة على هذا البحر (كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان)، في حين نجد أنّ الإمكانات النفطية محدودة في السواحل الروسية والإيرانية المطلّة على بحر قزوين.

وبالنسبة لحقول النفط والغازنجدها هي الأخرى تتركز بشكلٍ كبيرٍ في أذربيجان وكازاخستان، في كل من باكو وحقل تنجيز، في حين نجدها أقل في القطاع الخاص بكل من تركمنستان، إيران وروسيا وهذا ما توضحه الخريطة التالية:




**خريطة رقم -13- حقول النفط والغاز الطبيعي المستغلة في بحر قزوين.**

من إنجاز الباحثة بالإعتماد على:

دياري صالح مجيد،**التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية**، ط1، أبوظبي(الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010 ، ص24.

**III.النظام القانوني للبحر**

قبل تفكّك الإتحاد السوفيتي لم يكن بحر قزوين سوى بحيرةً مغلقةً مقسماً من الناحية النظرية بين إيران والإتحاد السوفيتي، يستحوذ السوفيات على أكثر من 85% منه، في حين النسبة المتبقية هي من نصيب الإيرانيين والمقدّرة بـ 15% تقريباً. لكن تفكّك الإتحاد السوفيتي خلق للعالم ولإيران وضعاً جديداً، فقد وجدت إيران في شمالها مجموعة من الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي تُشاطئها بحر قزوين ممثلةً في كل من: روسيا الاتحادية (وريثةً للإتحاد السوفيتي السابق)، أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان، ممّا أدى إلى بروز مشاكل عديدة ومعقّدة بشأن النّظام القانوني للبحر، ومن جهة أخرى فقد استقطبت هذه المنطقة إهتمام القوى الدولية والشركات النفطية الكبرى والقوى الفوق إقليمية ممّا جعلها تدخل ضمن دائرة التنافس الدولي والإقليمي على المصادر الطاقوية المكتشفة.

لقد مرّ تشكيل الإطار القانوني للبحر بالعديد من المراحل، تحكمت فيها الأوضاع والأنظمة التي نشأت في المنطقة.

**1. النّظام القانوني لبحر قزوين في ظلّ الإتحاد السوفيتي:** في ظلّ الحكم القيصري في روسيا سمحت معاهدتي "**سانت بيترسبورغ**"1723 و"**ريشي**" في إستحواذ الروس على بعض الأراضي المتاخمة لبحر قزوين، كما تمّ وضع نظام للتجارة والملاحة في البحر، وحدّدت معاهدة "ريشي" حقوق بلاد فارس في مجال الملاحة، لكن مع مرور الزمن وبعد قرن على المعاهدة فقدت فارس من جديد هذه الحقوق وأجبرت على التنازل على جزء من القوقاز الجنوبي.

وتُعتبر معاهدة "**كليستان**"1813/10/12 أولى من نظمت الملاحة، حيث أعطت حقاً لبلاد فارس تمثّل في حرّية الملاحة لأهداف تجارية وعدم إمتلاكها لأسطولٍ بحري في البحر، في المقابل كان لروسيا جميع الحقوق متفرّدة بممارسة جميع الأنشطة بمنطقة بحر قزوين.

تزامنت هذه المعاهدة مع نهاية الحرب الأولى بين الفرس والروس، لكنّ الطرفان دخلا مجدداً في حرب ثانية إنتهت بإمضاء معاهدة السلم المسماة بـ "**تركمان باشي**" في 1928/02/22، وطبقاً للبند الثامن منها فإنّ للسفن التجارية الفارسية نفس الحق مع نظيرتها الروسية، باستثناء إمتلاك أسطول بحري عسكري الذي هو حكرٌ على الروس فقط، وثُبتت الحدود بين الطرفين على نهر "أراكس".[1]

على رغم المجهودات المبذولة إلاّ أنّ الطرفين (روسيا القيصرية وإيران) لم يتمكنا من رسم لا الحدود الشاطئية ولا البحرية ولا حتى طبيعة التملّك. وبعد الحرب العالمية الأولى وسقوط القيصر، سيطر البلاشفة على روسيا في 1917/10/07 وتحسّنت العلاقة مع إيران، حيث وقعت الحكومة الثورية الجديدة في روسيا على معاهدة جديدة مع إيران حول حسن الجوار والصداقة في 1921/02/26، واعتُبرت قاعدة أساسية للتّعاون الإيراني الروسي، فمن خلالها تمّ إلغاء كل المعاهدات السابقة بين القياصرة والفرس، وبذلك فقدت روسيا حقها الإنفرادي الذي أعطته لها

[1] جمال تراكة، المرجع السابق الذكر، ص72.

الإتفاقات السابقة في بحر قزوين، لتصير بذلك إيران صاحبة حق في تملك أسطول بحري خاص بها في بحر قزوين.[1] إحتوى البند الثالث من المعاهدة والمتعلق بإنشاء اللّجنة المشتركة السوفيتية الفارسية على ضرورة حلّ المسائل الحدودية نهائياً بين البلدين، هذه الحدود لم تُحدّد نهائياً إلاّ في 1954/12/02، وقد تمّ وضع القوانين المحدّدة للملاحة والتّجارة البحرية في معاهدات ثنائية بين الطرفين السوفيتي والإيراني.

وتمّ إبرام معاهدة في 1931/10/27، تقرّر بموجبها منع الملاحة لسفن الدول غير قزوينية، وفي 1935/08/27 أُبرمت إتفاقية أخرى تمّ بموجبها تحديد منطقة بعرض 10 أميال بحرية للصيد الإنفرادي للدولتين السوفيتية والإيرانية فقط. وفي 1940/03/25 تمّ إبرام إتفاق للتّجارة والملاحة بين إيران وإتحاد الجمهوريات الإشتراكية، حيث أُعلن فيها أنّ الملكية مشتركة بين الطرفين لبحر قزوين، ولم تطرح هذه الإتفاقية أو سابقاتها مشكلة النّظام القانوني للبحر، وقد قام الطرفان السوفيتي والإيراني باستخراج النفط من بحر قزوين سنة 1949.[2]

قام السوفيات في 1970 بترسيم بحر قزوين في حدود القسم السوفيتي بموجب قرار وزاري، وبناءاً عليه قُسّم حوض قزوين، فكانت نسبة الفيدرالية الروسية وأذربيجان 19%، كازاخستان 30% وتركمنستان18%.غير أنّه وفي 1982 تمّ رسم خط الحدود بين السوفيات والإيرانيين وفقاً للمعاهدات الدولية وصار أكثر من 85% من البحر يقع في الجزء السوفيتي و15% بالتقريب في الجزء الإيراني، ولم يُطرح مطلقاً مشكل النّظام القانوني للبحر لا من الجهة السوفيتية ولا الإيرانية.[3]

**2. النظام القانوني لبحر قزوين في ظلّ تفكّك الإتحاد السوفيتي:** أدى تفكّك الإتحاد السوفيتي في أواخر 1991 وإستقلال الدول الثلاث التي كانت تابعة له وتطل على البحر (أذربيجان، تركمنستان، كازاخستان) إلى نشأت وضع سياسي وقانوني جديد، فقد بدت الخلافات واضحة وأمر التسوية النهائية صعبٌ الوصول إليه والخلاف بالأساس دار ولازال حول طبيعة قزوين -**هل يُعدّ بحراً أوبحيرة؟**- وما يترتب عليه فيما يتعلق بحق إستغلال الثروات الموجودة في باطنه، فإذا قلنا أنّه **بحر** فهذا معناه في القانون الدولي أنّ لكل دولة مياه إقليمية، ولها حق التفرّد في إستغلال ما تحتويه من ثروات وفق القانون الدولي للبحار لعام 1982، والذي يمنح للدولة حق ممارسة سيادتها على مياهها الإقليمية وإستغلالها لثرواتها، وإذا اعتبرناه **بحيرة** فهذا يعني أنّ جميع الدول المتشاطئة لها حق الإستغلال المشترك لمياه البحيرة وجميع ما تمتلكه من ثروات سمكية وطبيعية. وبين طبيعة قزوين بحراً أو بحيرة من جهة، وسعي جميع الدول المتشاطئة للحصول

---

[1] Seyyed Rasoul Mousaui, « the future of the Caspian sea after Tehran Summit », **Iranian jornal of international affairs**, vol XXI, and N ° 1-2: 27-42, winter – spring 2008-2009, p 28.

[2] Ali Grammayeh, « Legal history of the Caspian »,Shirin Akiner ed: **(the Caspian: politics, energy and security)**, London: Routledge Curzon, 2004, pp 15-16.

[3] كمال تراكة، المرجع السابق الذكر، ص74.

على نصيب من ثرواته من جهة أخرى، بات واضحاً الخلاف بين الأطراف المعنية التي إنقسمت إلى مجموعتين:[1]

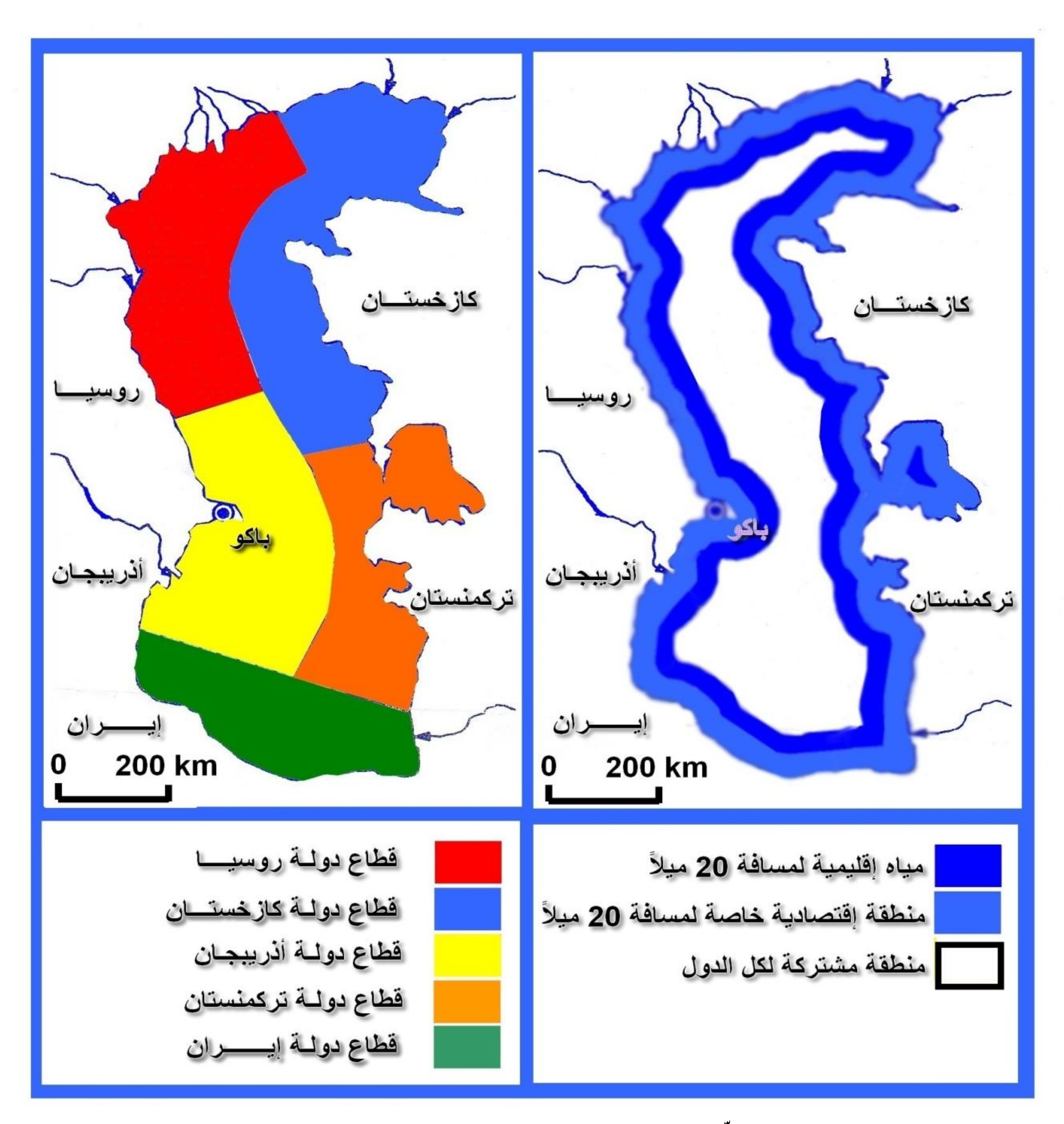
**المجموعة الأولى:** تضم كل من أذربيجان وكازاخستان واللّتان تؤديان الطرح القائل أنّ قزوين يُعدّ بحراً، ممّا يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة له، وحق كل دولة في ممارسة سيادتها وإستغلال ثرواتها في مياهها الإقليمية، ونظراً لطول حدودهما المطلّة على البحر فإنّهما يحصلان على ما يقرب من30% من ثروات قزوين لطول حدودهما المطلة على البحر.

**المجموعة الثانية:** وتضمّ كل من روسيا، إيران وتركمنستان، جميعها ترى أنّ قزوين بحيرة وعليه يتّم تقسيمه بالتّساوي بين الدول المطلّة عليه، ويكون نصيب كل منها 20%، وتسانده إيران بكل قوة بحجة أنّ القانون الدولي يعتبره بحيرةً.

حسب إيران فإنّ بحر قزوين محكومٌ بمعاهدات دولية (1921 و1940) الموقّعة بين الإتحاد السوفيتي وإيران، حيث ترى أنّ هذه المعاهدات لابدّ أن تكون الإطار القانوني المحدّد لكيفية التعامل مع الثروات الجديدة، بينما باقي الدول ترفضه وخصوصاً أذربيجان التي ترى أنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي خلق وضعاً مُغايراً عن سابقه، لذا لابدّ من تغيير تلك المعاهدات.

والخريطة التالية توضّح لنا وجهات النظرالمقترحة لتقسيم بحر قزوين حسب الرؤيتين (بحر أم بحيرة). ونصيب كل دولة من التقسيم، حيث يظهر من الخريطة أنّ أكبر المستفيدين هما: أذربيجان وكازاخستان في حين إيران وتركمنستان الأقلّ إستفادة.

[1]Ali Granmayeh, Op.cit, p34.




**خريطة رقم -14- وجهات النّظر المقترحة لتقسيم بحر قزوين.**

من إنجاز الباحثة بالإعتماد على:

محمد رضا جليلي وتيري كيليز، **جيوسياسية آسيا الوسطى**، (ت: علي مقلد)، بيروت (لبنان): منشورات دار الإستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002، ص209.

الموقف الأذربيجاني مفهومٌ من تأييدها مبدأ البحر المفتوح، لأنّ الجزء المهم من أبارها البترولية يقع ضمن القطاع الوطني المحدّد حيث تُمارس الدولة سيادتها في مياهها الإقليمية، على عكس إيران وحتى روسيا وفقاً للقطاع الخاص بهما بناءاً على مبدأ البحر المفتوح لا توجد فيهما موارد بترولية بحجم ما لديها باكو، لذا تفضلان مبدأ السيادة المشتركة (بحيرة)، ما يتيح لهما ممارسة حق الرقابة على إستثمار موارد بحر قزوين.

لقد لجأت الدول المتشاطئة إلى إبرام إتفاقات ثنائية من أجل تقاسم قاع البحر، الأمر الذي أدى إلى الخروج عن الإطار الجماعي الذي طبع إتفاقات الدول المتشاطئة، إضافةً إلى أنّ التطرق إلى باطن بحر قزوين يُعدّ من الأسباب الرئيسية في عدم وجود صيغة قانونية جامعة، تحدّد النّظام القانوني الذي لا زال إلى اليوم غير متفق على صيغته. كما أنّ المناطق الجنوبية لبحر قزوين تعرف عدم إستقرار ونزاع بين تركمنستان وإيران وبين إيران وأذربيجان، حتى أنّ الشركات النفطية المستثمرة هناك تُعدّ هي الأخرى طرفاً في هذا النزاع كلّها عوامل أدت إلى عدم التوصل إلى إتفاق حول صيغة قانونية جامعة تُرضي جميع دول منطقة بحر قزوين.

إنّ تغليب المصلحة الشخصية لكلّ دولة كان سبباً ليس فقط في عدم تسوية الوضعية القانونية لبحر قزوين، بل تعداه إلى درجة أنّ القمم التي كانت تُعقد باسم قمة دول قزوين، كانت هي الأخرى ذات طابع شكلي أكثر منه عملي فيما يتعلق بوضعية بحر قزوين.

عُقدت القمة الأولى لدول بحر قزوين في 23-2002/04/24 في العاصمة التركمانية "عشق أباد" حيث قال الرئيس التركماني السابق **« Safarmurat Niya Zov »** عن بحر قزوين "**إن بحر قزوين تفوح منه رائحة الدم**".[1]

تقرّر من خلالها عقد القمة الثانية في 2003 في العاصمة الإيرانية طهران، إلاّ أنّها لم تُعقد وتمّ إرجاءها إلى 2007/10/16، ووقّع المشاركون في القمة إعلاناً خاصاً تضمن المنطلقات والمبادئ العامة لإعداد إتفاقية حول النّظام القانوني للبحر، كما تُلزم وثيقة الإعلان الدوّل الخمس بعدم إستخدام أراضيها لدول ثالثة لشن هجمات ضدّ أيّ دولة منها، إضافةً إلى حماية البيئة في مياه قزوين والحق في إمتلاك التكنولوجيا النووية في إطارها السلمي ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

وكانت كل القمم الي عُقدت بعد 2003 وإلى اليوم تطرح نفس القضايا المتعلقة بالأمن والبيئة، فيما كان التأجيل هو مصير النظام القانوني للبحر.

وعليه يُمكن القول أنّ تباين مصالح الأطراف في منطقة بحر قزوين هي سبب الوضع الحالي للبحر، فهناك أطراف تسعى إلى تحقيق إستقلالها السياسي والإقتصادي، ويكون ذلك باستغلال إحتياطاتها الطاقوية للوصول لذلك الإستقلال، في مقابل ذلك هناك أطراف تهدف إلى تحقيق نفوذ سياسي وإستقرار أمني في المنطقة دون أن تكون الخاسر الأكبر عند إقتسام الثروة، ليكون بذلك الرّهان الإقتصادي والأمني هو المتحكم في وضعية بحر قزوين وليست الصيغة القانونية غير متفق عليها، كما أنّ تعدّد الأطروحات وتباين المواقف، تُعدّ من العوامل التي مكّنت أطراف خارجية من قوقعة نفسها في المنطقة مستغلةً تلك التباينات والتناقضات، وهو ما يظهر بشكل واضح في المسارات المختارة لأنابيب النفط والغاز في المنطقة.

---

[1] Seyyed Rasoul Mousaui, Op.cit, p30.
[2] Ibid, pp37-38.

**المبحث الثاني: تطوّر الطلب العالمي على النفط وتزايد أهمية نفط منطقة بحر قزوين**

لم تكن المساحات الواقعة على جانبي بحر قزوين والتي تضم آسيا الوسطى إلى الشرق ومنطقة القوقاز إلى الغرب معروفةً إلى حد كبيرٍ، فهي كانت أقاليم ومحافظات تابعة للإمبراطورية السوفيتية، ما جعلها خارج إهتمامات العالم الخارجي وقواه، لكن اليوم وبتغيّر الظروف حول بحر قزوين صارت المنطقة محل جذب لمختلف الدول والشركات المتعدّدة الجنسيات وحتى وسائل الإعلام، لا لشيء سوى أنّها تحتوي على النفط والغاز، فتصاعد الإهتمام بمنطقة بحر قزوين وبشكل مستمر من عام 1991 حتى عام 1997، حيث شهدت هذه الفترة بروز المنطقة بوصفها أكبر منطقة جديدة في العالم للإستثمار في مجالات ما قبل إنتاج النفط التي تشمل الكشف والتنقيب والإستخراج.

**المطلب الأوّل : مسألة تقدير الإحتياطات**

تتفاوت التقديرات بشأن إحتياطات الطاقة في منطقة بحر قزوين تبعاً لاختلاف المصدر، فوكالة الطاقة الدولية قدرت الإحتياطات المثبتة **(Proven Reserves)** من النفط بنحو 15-40 مليار برميل، وهو ما يُمثّل 1.5% إلى 4% من الإحتياطات العالمية المثبتة. أمّا الإحتياطات المثبتة من الغاز الطبيعي فتُقدّر وفقاً لنفس المصدر بنحو 6.7-9.2 ترليون متر مكعب، إضافةً إلى إحتمال وجود ثمانية ترليونات أخرى، وهذا يعني أنّها تُمثّل نحو 6% - 7% من الإحتياطات العالمية للغاز.[1]

وفي 1996 ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الأمريكية، للإحتياطات النفطية القابلة للإستخراج، فقد تمّ تقديرها بـ 200 مليار برميل إحتياطي نفطي قابل للإستخراج.[2]

هذا ما يجعل من إحتياطات منطقة بحر قزوين أقل بقليل من إحتياطات المملكة العربية السعودية والتي قُدّرت إحتياطاتها في تلك الفترة بـ 259 مليار برميل، وأكثر من الكويت ذات 94 مليار برميل، ومن إيران ذات 93 مليار برميل، وما يُعادل 16% من الإحتياطات العالمية.[3]

إنّ هذه التقديرات الضّخمة، كانت سبباً في التنافس المحموم بين الشركات البترولية الغربية، للإستثمار في التنقيب عن النفط في منطقة بحر قزوين وإنتاجه وتسويقه، فهذه التقديرات الضخمة للإحتياطات جعلت الكثير يرى في منطقة بحر قزوين منافساً وحتى بديلاً عن الخليج العربي ونفطه. وتُعدّ الدراسة التي أصدرها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أهم دراسة شكّكت في دقة تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية، فقد كان لهذه الدراسة وقعٌ كبيرٌ على المنتجين

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، "الأهمية النفطية لبحر قزوين"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2012، ص95.

[2] لورنت روسكاس، "تنمية نفط قزوين: نظرة عامة"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص26.

[3] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، **جيوسياسية آسيا الوسطى**، (ت: علي مقلد)، بيروت (لبنان): منشورات دار الإستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002، ص215.

والمستثمرين وحتى المهتمين بالمنطقة وكذلك المستهلكين، فقد نتج عنها نوعٌ من التراجع في درجة الإهتمام بمنطقة بحر قزوين.

ووفقاً لهذا التقرير الصادر في عام 1998، فإنّ إحتياطات بحر قزوين تتراوح بين 25 و35 مليار، وهو ما يُعادل سدس (6/1) إلى ثمن (8/1) التقديرات الأمريكية، فقد وُصفت التقديرات السابقة بالمبالغ فيها ولابدّ من إعادة النّظر فيها، وأشار التقرير إلى أنّ أهمية مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين أقلّ بكثير ممّا نعتقد وذلك لثلاث أسباب هي:[1]

1. محدودية حجم الإحتياطي.
2. تكلفة الإستخراج عالية .
3. البطئ الشديد في عملية التنقيب.

وقد أورد معهد **وود ماكينزي** للإستشارات تقديرات بأنّ الإحتياطات المثبتة تصل إلى 70 مليار برميل، وهي تقديرات لا تزيد كثيراً عن أرقام بعض شركات الطاقة الأمريكية التي تحدثت عن إحتياطات ممكنة بنحو 65 مليار برميل.[2]

من حيث التوزيع يُلاحظ تركّز القدر الكبير من الإحتياطات النفطية في كازاخستان وأذربيجان وبنسبةٍ أقل في أوزباكستان، إذْ تُشير التقديرات إلى أنّ أكثر من نصف الثروة النفطية المحتملة تقع في كازاخستان، حتى أنّ بعض المحلّلين يقولون أنّ كازاخستان تحضى بأفضل الفرص لقيادتها العمليات الحالية والمستقبلية إلى التوصل إلى المزيد من الإستكشافات فيها.

والجدول التالي يُوضّح لنا التقديرات الدنيا والقصوى للإحتياطات المؤكدة في منطقة بحر قزوين لعام 2004.

[1] مصطفى دسوقي كسبة،" ثروات آسيا الوسطى: قزوين من البترول والغاز" ، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر): مركز الحضارة للدراسات السياسية، د. ع، د. ت. ن ، ص955.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، "**الأهمية النفطية لبحر قزوين**" ، المرجع السابق الذكر، ص95.

| إسم الدولة | الإحتياطات المؤكدة للبترول (بليون برميل) | |
|---|---|---|
| | التقديرات الدنيا | التقديرات القصوى |
| أذربيجان | 07 | 12.5 |
| إيران | 0.1 | |
| كازاخستان | 09 | 16.6 |
| روسيا | 0.3 | |
| تركمنستان | 0.546 | 1.7 |

**جدول رقم (12) إحتياطات البترول المؤكدة في منطقة بحر قزوين في 2004.**

**المصدر:** إيمان محمود إبراهيم،**الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحـر قـزوين**، ط1، القاهرة (مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006، ص73.

يتضح لنا من هذا الجدول أنّ كازاخستان تمتلك أعلى معدلات الإحتياطات المؤكدة للبترول في المنطقة، تليها أذربيجان، ثمّ تأتي تركمنستان في المرتبة الثالثة من حيث حجم الإحتياطات المؤكّدة لديها ، وأخيراً نجد روسيا وإيران تسيران ببطء تجاه إستثمار موارد الطاقة لديهما.

**- فلماذا هذا البطء؟-.**

يعود هذا البطء إلى إحتكار شركة **غاز بروم الروسية** لإستخراج موارد الطاقة في روسيا، في حين نجد أنّ إيران وبحكم ما يمتلكه جنوبها من ثروات نفطية، فإنّ هذه الأخيرة تعتمد على ما تضخه من بترولها في جزئها الجنوبي نظراً لارتفاع تكلفة إنتاج البترول لديها في منطقة بحر قزوين. فإذا كانت هذه هي إحتياطات البترول المؤكدة لسنة 2004، * فما هي تخمينات الإحتياطي البترولي لنفس السنة في دول منطقة بحر قزوين؟

والإجابة عن هذا السؤال تكون من خلال الجدول التالي:

| اسم الدولة | الاحتياطات المخمنة للبترول (بليون برميل) | |
|---|---|---|
| | التقديرات الدنيا | التقديرات القصوى |
| أذربيجان | 39 | 44.5 |
| إيران | 15.1 | |
| كازاخستان | 41 | 49.6 |
| روسيا | 7.3 | |
| تركمنستان | 32.546 | 33.7 |

**جدول رقم (13)إحتياطات البترول المخمنة في منطقة بحر قزوين عام 2004.**

**المصدر**:إيمان محمود إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص74.

يُلاحظ من خلال هذا الجدول إرتفاع معدلات التقديرات المخمنة في كل من كازاخستان وأذربيجان لتليهما ثالثاً تركمنستان، وتأتي كل من إيران وروسيا في نهاية التقديرات.

قُدّرت إحتياطات الدول الخمس المطلة على بحر قزوين حسب المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية بـ 216.4 بليون برميل فقط، في حين إحتياطات الغاز قُدّرت بـ 2819.2 ترليون قدم مكعب، وإذا تكلّمنا بلّغة النسب المئوية نجد أنّ نسبة الدول الخمس في الإحتياطي العالمي قدرت بـ 18.8% إحتياطي نفط مؤكد، في حين نسبة الغاز الطبيعي قُدّرت بـ 45% من مجموع الإحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.[1]

حوّلت هذه الإحتياطات المنطقة إلى مركز منافسة وتجاذب بين القوى الإقليمية والدولية، يُضاف إليها الكيانات غير حكومية ممثلةً أساساً في الشركات المتعدّدة الجنسيات، ما يجعل التنافس القائم في منطقة بحر قزوين يأخذ صفة المتعدّد الأبعاد، ولعلّ"**مايكل كلير**" في كتابه "**مقاربة الأمن**" المنشور في 2001 قد أصاب بقوله أنّ: "**السياسة العالمية اليوم تدور حول المنافسة بين الأطراف الفاعلة (الدول والشركات) من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية، وعليه فإنّ امتلاك ترسانة عسكرية ضخمة ونظام تحالف موسّع ليس ضرورياً لبقاء الدولة، فبقاء الدولة والمجتمع المحلي يعتمد على النشاط الإقتصادي والتكنولوجيا وأيضاً في الحصول على المدخلات من المواد الخام اللازمة لكليهما**".[2]

يُمكن القول أنّ هذا التضارب في تقديرات إحتياطات النفط القزويني، عززت شكوك بعض المراقبين الذين يرون أنّ القصد من وراء هذه الأرقام الكبيرة هوشنّ حرب نفسية وممارسة ضغوطٍ على الدول النفطية الرئيسية من قبل الدولة المستهلكة لخفض الأسعار على المدى الطويل، كي لا يُشكّل إستهلاكها للطاقة ضغطاً على ميزانيتها، ما يضمن لها إزدهاراًإقتصادياً ورفاهية شعوبها.

وتبقى آخر تقديراتٍ لوكالة الطاقة الدولية **(I.E.A)** فيما يتعلق بإحتياطات قزوين النفطية تتراوح بين 15 و40 مليار برميل، وهو ما يُمثّل 1.5% إلى 4% من الإحتياطات العالمية، إضافةً إلى إحتياطات الغاز الطبيعي التي تتراوح ما بين 7.6 و9.2 ترليون متر مكعب وهو ما يُمثّل 6% إلى 7% من الإحتياطات العالمية لإنتاج الغاز.[3]

---

[1] Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling, « Caspian energy : oil and gas resoures and the global market », Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005, p 78.

[2] Ibid.

[3] صافينار محمد أحمد، "ثروات بحر قزوين: تنافس دولي في وسط آسيا"، **السياسة الدولية**، يناير 2005، على الرابط الإلكتروني:.http://www.digital.ahram.org

**المطلب الثاني:النفط في دول منطقة بحر قزوين**

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية **(I.E.A)** أنّ الإنتاج النفطي لدول بحر قــزوين وصــل بالتقريب إلى أكثر من 3 مليارات برميل من النفط عام 2010، ومن المتوقع أن يصل إلى حــوالي 6 مليارات برميل في اليوم بحلول عام 2020. هذا الإنتاج تُساهم فيه الــدول الخمســة الســاحلية المتشاطئة لقزوين وهي: إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان ولكن بنسب متفاوتة.

**1.إيران:** تحدثنا عن إيران في الفصل الثاني من الدراسة بنوعٍ من التفصيل، فهي تحتــل المرتبــة الرابعة عالمياً باحتياطاتٍ بلغت 138 برميل سنة 2010، وبالنسبة للإنتاج تحتل المرتبــة الرابعــة عالمياً بطاقة إنتاجية بلغت 4.2 مليون برميل، فهي تساهم بـــ 4% من الإنتاج العالمي.

وحسب **وكالة مهر الإيرانية** ونقلاً عن تصريح للمدير التنفيــذي لشــركة نفــط قــزوين الإيرانية "**علي أصولي**" فقد تمّ إكتشاف كمّيات جديدة من النفط الخام والغاز الطبيعي فــي منطقــة بحر قزوين، وحسب الدراسات التي أجريت بعد هذه الإكتشافات، فإنّ حجم الإحتياطي الجديد فــي قزوين يُقدّر بـــ 500 مليون برميل، وقد أوضح أنّ النفط الخام المكتشف يحتوي على أدنى نســب الكبريت والأملاح ممّا يجعله من أفضل أنواع النفط الخام في العالم.[1]

وحسب المسؤول الإيراني فإنّ هذا الإكتشاف موجودٌ في الجزء القزويني الخاص بــإيران، وتجدر الإشارة إلى أنّ حقول النفط في الجزء الجنوبي لإيران وبالخصوص في إقليم خورستان.

ولإيران شبكة واسعة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز، فهي تحتوي علــى مــا يزيــد علــى 13 ألف كلم من خطوط الأنابيب، وقد أُعدّت هــذه الأنابيــب لإســناد ودعــم مــا أطلــق عليــه "**البديل الإيراني**" والمتعلق بتصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية.

**2.روسيا:** تُعدّ روسيا واحدة من الدول المهمة في إنتاج وتصدير النفط، نظــراً لمــا تمتلكــه مــن إحتياطات كبيرة من النفط الخام، لقد بلغ الإحتياطي النفطي المُؤكد في روسيا نحو 79.432 مليــار برميل عام 2009، وبحسب تقديرات 2010 فإنّ الإحتياطي النفطي قُدّر بــــ 74 مليــار برميــل محتلةً بذلك المرتبة الثامنة في الترتيب العالمي لإحتياطات أكبر عشر دول ذات إحتياطات ضخمة.

وصل إنتاج النفط في روسيا سنة 2000 إلى9.650 مليون برميل في اليوم، في حين قُدّر إنتاجها بـــ 10 مليون برميل سنة 2009 محتلةً المرتبة الأولى ومتجاوزة المملكة العربية السعودية (9.7مليون برميل في اليوم)، ووصل متوسط إنتاجها لسنة 2012 إلى 10.45مليون برميل يومياً.[2]

على الرغم من الإحتياطات المؤكّدة للنفط الروسي في المناطق القريبة مــن بحــر قــزوين المقدرة بحوالي 0.3 بليون برميل والمحتمــل قُــدّر بـــــ 7 بليــون برميــل طبقــاً لإحصــائيات (كما هو موضح في الجدولين 12 و13)، إلاّ أنّ روسيا تستحوذ على المساهمة النسبية الأكبر فــي

---

[1] ــــــــــــــ، "إيران إكتشافات جديدة للنفط في بحــر قــزوين"، **القــدس العربــي**، ت. ن: 2012/8/1، ت. ت: 2012/10/10، على الرابط الإلكتروني: www.alquds.co.ukhttp://

[2] أنــس حجــي، **خريطــة إحتياطــات الــنفط وإنتاجــه**، ت. ن: 2012/12/12، علــى الــرابط الإلكترونــي: http://www.alphabeta.argaam.com

إنتاج النفط إذا ما قُورنت ببقية دول إقليم بحر قزوين، وتقع هذه الإحتياطات النفطية في حقول على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

**3.كازاخستان:** تُعتبر جمهورية كازاخستان ثاني منتج للنفط ضمن رابطة الدول المستقلة بعد فيدرالية روسيا، وتتمتع بإحتياطات نفط مؤكدة بلغت 39.8 مليار برميل من النفط الخام سنة 2009، ويُعدّ حقل **Tengiz** أحد الحقول الرئيسية في البلاد حيث يضم لوحده نحو 10 مليار من إحتياطي النفط الكامن، وقُدّرت الإحتياطات الكامنة من النفط بنحو 20 مليار برميل.[1]

إنتاجها النفطي في ظلّ الإتحاد السوفيتي وصل إلى 20.3 مليون طن عام 1973 وكانت تُشكّل أكثر من خمس (5/1) إنتاج المنطقة، وارتفع الإنتاج إلى 25.6 مليون طن عام1990، ثمّ إلى 26.6 مليون طن في 1991، وفي الفترة التي أعقبت إستقلالها عن الإتحاد السوفيتي تجاوز إنتاجها 530 ألف برميل بين 1994 و1996، وتمكنت من مضاعفة إنتاجها ووصلت به إلى 300 ألف برميل في اليوم في الفترة من 1996-2001.[2]

وفي 2008 وصل إنتاجها النفطي إلى 70 مليون طن، ووصل إلى حوالي 1.256 مليون برميل يومي في 2009، فمثل هذه الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط قد تجعل كازاخستان مُصدّراً رئيسياً لإنتاج النفط في دول بحر قزوين مستقبلاً.

**4.أذربيجان:** بدأ إنتاج النفط في هذا البلد من منطقة باكو خصوصاً في نهاية القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين أصبح نصف إنتاج العالم من النفط يأتي من أذربيجان، فقد أنتجت ما يُعادل 80% من مجموع إنتاج النفط الخام في الإتحاد السوفيتي السابق.

إحتياطاتها المؤكّدة تتمحور حالياً حول 7 مليار برميل الكامن (المحتمل) هو أكبر بكثير فقد قُدّر بما يزيد عن 15 مليار برميل عام 2009.[3]

إنخفض إنتاج البترول في أذربيجان من 18.3 مليون طن سنة 1973إلى12.513 طن عام 1990، حيث كانت تُشكّل حوالي خمس إجمالي إنتاج منطقة آسيا الوسطى والقوقاز (19%)، كما إنخفض الإنتاج اليومي من 274.000 برميل عام1988 إلى 201.000 برميل يومياً عام 1993.[4]

بلغ إنتاجها النفطي 860 ألف برميل في اليوم عام 2007، ووصل إلى أكثر من مليون برميل سنة 2009. وحسب وكيل نائب رئيس شركة النفط الحكومية الأذربيجانية "**فيتالي بلاياروف**" فإنّ إنتاج النفط في أذربيجان قد إرتفع في سنة 2010 ليصل إلى50.83 مليون طن، ومن المتوقع أن يصل إلى 55-66 مليون طن سنوياً بحلول سنة 2017.[5]

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا،" **الأهمية النفطية لبحر قزوين**"، المرجع السابق الذكر، ص99.

[2] السّيد خالد المطري، المرجع السابق الذكر، ص349.

[3] OPEC, **annual Statistical Bulletin**, 2009, p22.

[4] السيّد خالد المطري، المرجع السابق الذكر، ص351.

[5] ـــــــــــ، **أذربيجان تركز على الغاز مع وصول إنتاج النفط إلى الذروة**، ت. ن :2011/7/9، على الرابط الإلكتروني: http://www.alitihad.ae.

في الجزء القزويني الخاص بأذربيجان، تمّ تحديد حوالي 24 موقعاً مُناسباً للتنقيب فيها، وهذا سيكون له آثار نافعة على تنمية إقتصاد أذربيجان بشكلٍ عام، وإذا كانت عمليات التنقيب جيّدة فإنّ ذلك سيسمح لها برفع معدلات إنتاج النفط الخام وصادراتها النفطية مستقبلاً.

**5.تركمنستان:** طوال العقود الماضية كانت تركمنستان إلى حد ما عاملاً لا يُمكن التنبؤ به وبقدراته الطاقوية، مع العلم أنّ هذه الدولة تملك قدراً أكبر من الغاز الطبيعي ونفطاً أقل إذا ما قُورنت بنظيرتيها الأذرية والكازاخية.

إنتاجها من النفط إرتفع من 14.4 مليون طن عام1970 إلى 16.1 مليون طن عام 1973، في حين إنخفض في 1990 حيث وصل إلى 4.996 مليون طن وأخذ يتراجع في السنوات التي أعقبت إستقلالها عن الإتحاد السوفيتي حيث وصل إلى 4.663 مليون طن سنة 1992.[1]

إذن لتركمنستان إنتاج نفطي لكن- * كيف لا يُمكن التنبؤ بقدراتها الطاقوية؟-

يعود السّبب في ذلك إلى سياسة حكم الرئيس "**صابر مراد نيازوف**" الذي كان رئيساً مدى الحياة فقد ظلّت تركمنستان على الرغم من إستقلالها تابعةً للروس الذين كانت لهم حصة الأسد في السيطرة على تصدير الموارد الطاقوية (النفط والغاز) التركمانية عبر خطوط الأنابيب الروسية، فبإمكان روسيا شراء هذه الموارد الطاقوية بسعرٍ منخفض، وتستطيع بعد ذلك بيعه في الخارج وتحقيق ربحٍ ملموس، غير أنّ وفاة "نيازوف" في ديسمبر 2006، جعل تركمنستان مرة أخرى عاملاً مهماً في دبلوماسية طاقة بحر قزوين، كون النظام الجديد في عشق أباد سعى لتقليد الكازاخستانيين في الموازنة بين روسيا والقوى الخارجية.[2]

قُدّرت إحتياطاتها النفطية في 2002 بحوالي 546 مليون برميل، في حين وصلت هذه الإحتياطات إلى 600 مليون برميل نفط مؤكد سنة 2009، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإحتياطي إلى 4.2 مليار برميل خلال الخمس سنوات المقبلة، نتيجةً لوجود مكتشفات نفطية جديدة.

قُدّر إنتاجها النفطي سنة 2001 بحوالي 146 ألف برميل يومياً، ووصل إنتاجها في 2010 إلى 964 ألف برميل في اليوم.[3]وبما أنّ أراضي تركمنستان مغلقة، فهي تطمع لإيجاد مخرجٍ لها عبر الدول المجاورة غير روسيا، أو عن طريق ربط البلاد بسكة حديد مع إيران عبر مدينة **Tedzhen** إلى مدينة مشهد الإيرانية.

---

[1] السيّد خالد المطري، المرجع السابق الذكر، ص351.

[2] جفري مانكوف، "أمن الطاقة الأوراسية"، **دراسات عالمية**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د. ع، 2010، ص35.

[3] Mehdi Parvizi Amineh and Henk Houweling, Op.cit, p89.

**المطلب الثالث: سمات وخصائص نفط منطقة بحر قزوين**

إن من الأشياء الضرورية ذات العلاقة بالنفط في بحر قزوين والتي لابّد من الإشارة إليها، تكمن في كون النفط في هذه المنطقة له سلبيات في غير صالحه أثناء المفاضلة مع نفط العالم العربي وإيران وهي:[1]

1. باستثناء النفط الأذربيجاني الممتاز، يتّسم نفط البلدان الأخرى بمواصفات تقنية غير ملائمة، فهو يحتوي على نسبة كبيرة من الهيدروجين المكبرت، الذي يستدعي إقامة أنابيب لنقله مقاومةٌ للصدأ تكون مكلفة جداً، كما يحتوي على نسبة كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في الأماكن الموجودة في قاع البحر على عمق كبيرٍ وخصوصاً في القطاع الكازاخستاني الأمر الذي يتطلب بناء محطاتٍ خاصة لتكريره.

2. وجود النفط القزويني تحت قاع البحر على عمقٍ كبيرٍ وفي قلب القارة الآسيوية، يجعله بعيد عن مراكز الإستهلاك الرئيسية، ما يفرض مدّ خطوط أنابيب لنقله لمسافات طويلة وعبر ظروف طبيعية وأمنية معّقدة الأمر الذي ينعكس مباشرةً على سعره النهائي، ويُمكن توضيح ذلك إستدلالاً بالمثال التالي:

* إذا كانت تكلفة نقل النفط في منطقة الخليج تتراوح بين 2 و5 دولارات ، وتبلغ نحو 10 دولارات في منطقة بحر الشمال، فإنّ التكلفة التقديرية لنقل النفط الأذربيجاني تبلغ 17 دولاراً.

3. الظروف المناخية والجغرافية في منطقة بحر قزوين صعبة، إذا ما قورنت مع الشرق الأوسط وخليج المكسيك وحتى بحر الشمال، الأمر الذي يزيد بدوره في تكلفة إستخراج النفط وإيصاله إلى المستهلك.

**المطلب الرابع: النفط والطلب العالمي وأهمية نفط منطقة بحر قزوين**

قبل التطرّق إلى الطلب العالمي وأهمية نفط قزوين، لابّد من التطرّق إلى مقارنة بسيطة بين منطقة بحرقزوين بمناطق نفطية أخرى وبالخصوص مقارنتها بمنطقة الخليج العربي، ليتسنى لنا معرفة ما إذا كانت هاته المنطقة في نفس أهمية الخليج العربي – وهل بإمكانها أن تُصبح مورداً مهماً في حال زيادة الطلب العالمي على النفط في حدود إمكاناته النفطية؟-.

كثُر الحديث عن أهمية منطقة بحر قزوين ومواردها النفطية على وجه الخصوص بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي، حتى أنّ بعض المحلّلين بلغ الأمر بهم إلى حدّ تشبيهها بالخليج الثاني، وندرج الجدول التالي الذي يُوضّح لنا إحتياطات وإنتاج قزوين مقارنة بمنطقة الخليج حيث يُركّز على الدول الثلاث أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان.

[1] مصطفى دسوقي كسبة، المرجع السابق الذكر، ص ص 958-959.

| الدول | الإحتياطات المؤكدة للبترول في 1999 مليون طن | نسبتها من الإحتياطات العالمية | حصة الإحتياط من الإنتاج بالسنوات | إنتاج1999 مليون طن | نسبتهامن الإنتاج العالمي |
|---|---|---|---|---|---|
| **منطقة حوض قزوين** | | | | | |
| أذربيجان | 1000 | %0.7 | 69.5 | 13.8 | %0.4 |
| كازاخستان | 1100 | %0.8 | 36.5 | 30 | %0.9 |
| تركمنستان | 100 | أقل من %0.05 | 10.2 | 7.4 | %0.2 |
| **منطقة الخليج** | | | | | |
| العربية السعودية | 36.000 | %25.5 | 87.5 | 411.8 | %11.9 |
| الإمارات العربية | 126.000 | %9.5 | أزيد من 100 | 111.4 | %3.2 |
| العراق | 151.000 | %10.9 | أزيد من 100 | 125.5 | %3.6 |
| إيران | 123.000 | %8.7 | 69.9 | 175.2 | %5.1 |
| الكويت | 13.300 | %9.3 | أزيد من 100 | 99.3 | %2.9 |

**جدول رقم (14) مقارنة إحتياطات وإنتاج منطقة بحر قزوين(كازاخستان، أذربيجان، تركمنستان) بمنطقة الخليج.**

**المصدر**: BP AMOCO, **Statistical Review of world Energy 2000**, June, 2000

من قراءتنا لمعطيات هذا الجدول، يُمكننا أن نقول أنّ منطقة بحر قزوين ليست بحجم منطقة الخليج ولا يُمكن أن تُعوّض منطقة الخليج لا على المديين القريب أو البعيد، إذ لا يُمكن أن تُقارن بهذه المنطقة لا في الإحتياطات ولا في الإنتاج ولا في نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي، وهذا لا يعني عدم جدوى هذه المنطقة حتى وإن أكّدت مختلف الدراسات العلمية أنّ مركز الإنتاج العالمي سيستقرّ في خمس دولٍ تنتمي كلّها للخليج هي: المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت والإمارات العربية المتحدة، بل ستكون منطقة بحر قزوين مورداً نفطياً إضافياً ثانوياً.

فإذا كان نفط منطقة بحر قزوين يُعتبر مورداً إضافياً ثانوياً – * ففيما تكمن أهميته في ظلّ تزايد الطلب العالمي على النفط؟

سيعرف الطلب العالمي على النفط نمواً معتبراً في العقدين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، كما أنّ أهميته لا يُمكن أن تتراجع في حال إرتفاع أسعاره مقارنةً بالموارد الطاقوية

الأخرى، حيث يُوجد إجماعٌ ملموسٌ في أوساط الصناعة النفطية على الإستمرار في وتيرة الزيـادة في الطلب على النفط.

فبحسب وكالة الطاقة الدولية فإنّ الطلب على النفط سيزداد بمعدل 1.5% سـنوياً بحلـول 2010، بمعدل 95 مليون برميل يومي في حال كان النمو الإقتصادي مُرتفعاً، وإذا كان بطيئاً فمـن المتوقع أن يصل إلى 87 مليون برميل يومياً ، ويُتوقّع أن يكون قطاع النقل هو المصدر الأساسـي الذي تعود إليه هذه الزيادة.[1]

إنّ الطلب العالمي على النفط لن يكون مُتساوياً في جميع أقاليم العالم، بل سـيتباين مكانيـاً بحسب الظروف الإقتصادية والمعاشية في تلك الأقاليم، وهذا ما سيُوضّحه الجدول التالي الذي يُبيّن لنا توقعات الإستهلاك العالمي للنفط 2001–2025.

[1] هو شانج أمير أحمدي، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشـرين: تفاعـل بـين قـوى السـوق والسياسـة"، **دراسـات إسـتراتيجية**، العـدد 4، أبـو ظبـي (الإمـارات العربيـة المتحـدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص10.

| المنطقة أو البلد | النفط مليون برميل في اليوم | | متوسط النمو السنوي % |
|---|---|---|---|
| | 2001 | 2025 | |
| أمريكا الشمالية | 23.5 | 34.6 | 1.6 |
| الولايات المتحدة | 19.6 | 28.3 | 1.5 |
| أوروبا الغربية | 14.0 | 15.7 | 0.5 |
| آسيا الصناعية | 6.4 | 7.5 | 0.7 |
| اليابان | 5.4 | 5.8 | 0.3 |
| الاتحاد السوفيتي سابقا وأوروبا الشرقية | 5.3 | 8.5 | 2.0 |
| آسيا النامية | 14.8 | 31.6 | 3.2 |
| الصين | 0.5 | 12.8 | 4.0 |
| الهند | 2.1 | 5.3 | 3.9 |
| كوريا الجنوبية | 2.1 | 2.9 | 1.3 |
| وسط وجنوب أمريكا | 5.2 | 9.2 | 2.4 |
| الشرق الأوسط | 5.4 | 9.1 | 2.2 |
| إفريقيا | 2.6 | 4.7 | 2.5 |
| المجموع | **111.4** | **176** | **26.1** |

**جدول رقم (15) توقعات الإستهلاك العالمي للنفط 2001-2025.**

**المصـــدر:** Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling, « Caspian energy : oil and gas resoures and the global market », Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005, p83.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول، يتبيّن لنا أنّ الطلب العالمي على النفط سيزداد نتيجة للإستهلاك الكبير للطاقة وعلى رأسها النفط، فإذا كان الإستهلاك العالمي للنفط في 2001 قد وصل إلى 111.4 مليون برميل في اليوم في أربع عشر منطقة (موضحةً في الجدول)، فإنّ التوقّعات في الزيادة مستمرة ،حيث تصل إلى 176 مليون برميل في اليوم وبمتوسط نموٍ يصل إلى 26.1%.

فمن المتوقع أن يصل الإستهلاك النفطي في أمريكا الشمالية بزيادة تقدر بـ 11.1 مليون برميل في اليوم سنة 2025، أمّا أوروبا الغربية فيزيد إستهلاكها بنحو 0.5% سنوياً بمعنى من 14 مليون برميل يومي إلى 15 مليون برميل يومي بين 2001 و2025.

وبالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية، تايوان، أستراليا ونيوزيلندا من المتوقع أن تصل الزيادة إلى أكثر من 7.5 مليون برميل نفط في اليوم، وحسب التوقعات فإنّ أكبر زيادة للطلب على النفط تُسجّل في آسيا، ففي 1985 إستوردت الصين أقل من 800.000 طن من المنتجات النفطية والنفط، وفي 2001 كانت واردات المنتجات النفطية والنفط قد ارتفعت إلى 5 مليون برميل نفط يومي، وبما أنّ الصين هي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع أن يصل إستهلاكها من النفط إلى 46% في عام 2025، والزيادة في الإستهلاك سوف تزيد بنسبة 4% سنوياً، حيث يُتوقّع وصوله إلى 12.8 برميل يومي سنة 2025.

أمام كلّ هذه التوقّعات بزيادة الطلب العالمي على النفط، وباعتبار منطقة الخليج هي في المركز الأوّل من حيث قُدراتها الإنتاجية وحتى الإحتياطية، فبحر الشمال ومنطقة سيبيريا – فما مكانة منطقة بحر قزوين أمام كلّ هذه التوقّعات في زيادة الطلب العالمي على النفط؟–.

تحديدنا لمكانة منطقة بحر قزوين يقودنا للحديث عن أهمية المنطقة في تلبية الطلب المتزايد على النفط مستقبلاً، إنّ إدراكنا للتوقّعات المستقبلية للإستهلاك العالمي للنفط يقودنا إلى القول أنّ المنطقة وإن كان ثانوياً هو مهمٌ جداً وستزداد أهميتة –كيف ذلك؟– ستزداد أهميته في ضوء الإحتياطات التي يُؤمل إكتشافها مُستقبلاً، وما يُمكن أن تُمارسه من دورٍ في أسواق الطاقة العالمية، مما يجعله ذا تأثيرٍ مهمٍ في إمدادات النفط الإضافية خارج الأوبك.

تُقدّر وكالة الطاقة الأمريكية أنّ كل مليون برميل في اليوم ينقص من إمدادات النفط يُمكن لها أن تؤدي إلى زيادةٍ في الأسعار يتراوح ما بين 3 و5 دولارات، لذا فإنّ إسهام منطقة بحر قزوين بمعدل مليوني برميل يومياً من النفط سيكون له دورٌ مهمٌ في الحدّ من الزيادة المتوقعة في الأسعار.[1]

ومنه نستنتج أنّ منطقة بحر قزوين بمواردها وباعتبارها خارجة عن منظمة الأوبك، تتميّز باعتبارها منطقة نفطية بإمكاناتها غير العادية في النمو السريع ، هذا يستلزم أنّ هذا النمو السريع هو الذي يجعل تأثيرها في إمدادات النفط الإضافية من خارج الأوبك كبيراً من خلال تأثيرها في أسعار النفط، فهي بمثابة عرض بديل يُسهم في طمأنة الدول المستهلكة ويُوفّر الإستقرار في الإقتصاديات التي تعتمد على النفط، خاصةً إذا تضاعفت الإحتياطات المؤكّدة لتعكس التقديرات الأكثر تفاءلاً لموارد المنطقة، عندها ستكون منطقة بحر قزوين إحدى المناطق المهمة جداً في تاريخ صناعة النفط.

---

[1] سارة إمرسون، "أهمية نفط بحر قزوين للسوق العالمية"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين، الإنعكاسات على الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص237.

**المبحث الثالث: إيران والقوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين**

تولي إيران أهميةً خاصة لمنطقة بحر قزوين، حيث يرى المسؤولون الإيرانيون أنّ أهمية هذه المنطقة قد تعاظمت بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي في 1991، حيث ظهرت دول تُشاطئ بحر قزوين من الشمال الشرقي ممثلةً في كازاخستان، ومن الشرق تركمنستان، ومن الغرب أذربيجان، ومن الجنوب إيران وجهة الشمال روسيا. فصارت بذلك هذه الدول شريكة في ثروات هذا البحر بعد أن كانت طهران وموسكو الوحيدتين اللتين تتقسمان السيادة عليه.

وتحكم النظرة الإيرانية لمنطقة بحر قزوين ثلاث محددات:[1]

**أوّلاً:** بحر قزوين هو كنزٌ إقتصادي لإيران وذخرٌ لمستقبلها، وعلى الرغم من المشاكل التقنية التي تُعانيها هذه المنطقة في إنتاج النفط والغاز، إلاّ أنّ هذا البحر يبقى من أغنى المناطق النفطية في آسيا الوسطى، فهو يضم ثالث أكبر إحتياطي عالمي من النفط والغاز، فهو حسب النظرة الإيرانية لا يقلّ أهميةً عن نفط الشرق الأوسط، ويحتل المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر في حجم الإحتياطات الغازية (يمثل 6% إلى 7% من الإحتياطات العالمية من الغاز)، وسيُؤمن للولايات المتحدة الأمريكية والشركات الغربية حاجاتهم النفطية والغازية حتى عام 2020.

**ثانياً:** وجود مشكلة قانونية يُثيرها عدم توصل الدول المتشاطئة إلى حلٍ لتقسيم البحر فيما بينها، حيث ترغب إيران بالتوصل إلى إتفاق يسمح بالإستغلال المشترك لسطح البحر وللثروات الكامنة في أعماقه، وبالمقابل فإنّ تقسيمه بمسافةٍ واحدة للبحر ومتساوية للقاع بين الدول المتشاطئة، يحرم إيران من الإستفادة من أيّ إحتياطاتٍ كبيرة من النفط والغاز، لأنّ معظم الإحتياطات تكمن في القطاعين الشمالي والأوسط من البحر، أي في مياه كازاخستان وأذربيجان فنصيب إيران من الثروات يصعب إستخراجها من بحر قزوين لأنّها تتواجد على عمق كبير على عكس قطاعي كازاخستان وأذربيجان.

**ثالثاً:** الهواجس والتحديات الأمنية والسياسية التي يفرضها الموقع الجغرافي للبحر – يقع على خطوط طرق تنافس إقليمي ودولي – على صلة بالمستقبل أكثر مما تمثله من إستجابة لوقائع الحاضر.وفي هذه الجغرافيا السياسية تراقب إيران بحذر سياسة القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، التي تعمل على إحتواء المنطقة وبالخصوص السّيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي فيها، وأيضاً التحكّم بخطوط تصدير الطاقة نحو الأسواق العالمية.

إنطلاقاً من هذه المحدّدات الثلاث التي تحكم النظرة الإيرانية لمنطقة بحر قزوين، سعت إيران إلى إقامة علاقات إقتصادية مع دول المنطقة، بعيداً عن الإعتبارات الإيديولوجية التي حكمت سياستها بعد نجاح الثورة الإسلامية في 1979، في محاولةٍ منها إستغلال موقعها الجغرافي المتميّز

[1] فرح الزمان أبو شعير، "إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ"، **تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة (قطر): مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/31، ص ص2-3.

المطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين، وهي الميزة التي تجعل من إيران الطريق الأقرب والأكثر أمناً والأقل تكلفة لتصدير نفط وغاز دول بحر قزوين نحو الأسواق العالمية.

ونظراً لكون هذه المنطقة محل تنافس بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، فقد كان لزاماً على طهران أن تتعامل مع هذه القوى بطريقة برغماتية، تمكّنها من تحقيق مكاسب إقتصادية في المنطقة وتعزيز نفوذها.

**المطلب الأوّل: إيران والدول المتشاطئة لبحر قزوين**

بحكم ظهور دول جديدة تُشاطئ بحر قزوين، لجأت إيران إلى تفعيل علاقاتها مع هذه الدول، فوجهت سياستها الخارجية نحو هذه المنطقة في سبيل تطوير التعاون فيما بينها، وحلحلة الخلافات القانونية حول النّظام القانوني لبحر قزوين وإستثمارات الموارد الطبيعية الكامنة في أعماقه.

- فما هي طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية نحو هذه المنطقة؟
- وما هي الأهداف التي تسعى إيران لتحقيقها من وراء سياستها في منطقة بحر قزوين؟
- وكيف يُنظر لعلاقاتها مع هذه الدول المتشاطئة لبحر قزوين؟

**I. طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين**

لقد مرّت الديناميكية الإيرانية إتجاه هذه الدول (خصوصاً كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان) بمراحل يُمكن أن نبرزها فيما يلي:[1]

**المرحلة الأولى:** وبدأت مع تفكّك الإتحاد السوفيتي، حيث اعتبرت أنّ إستقلال هذه الدول يُمثّل إنتصاراً للإسلام، فكان التركيز على البعد الديني والثقافي على حساب العلاقات الإقتصادية، فقد أدركت إيران أنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي يستلزم تقوية العالم الإسلامي فحاولت نشر نموذجها الإسلامي في المنطقة مستهدفةً الدول ذات القواسم المشتركة معها في اللّغة والمذهب والثقافة.

**المرحلة الثانية:** تميّزت بالبعد البرغماتي للسياسة الخارجية الإيرانية، فقد سعت إلى تعميق العلاقات الثقافية مع هذه الدول سعياً منها إعادة هيكلة العلاقات الإيرانية بعيداً عن محاولة فرض أنموذجها الديني.

**المرحلة الثالثة:** وهي الأكثر برغماتيةً ووضوحاً، حيث ركّزت على التعاون الإقتصادي، تحسين البنية التحتية والتكامل الإقتصادي وتحقيق التعاون في المشاريع التنموية، وحصولها على إستثمارات مباشرة في بناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة، حيث سعت إلى أن تكون بديلاً عن الطريق الروسي عبر أنابيب تمرّ عبر أراضيها لتصل إلى الخليج العربي ومن ثمّ إلى الأسواق الإستهلاكية، لكن دون أن تُضرّ بعلاقاتها السياسية والإستراتيجية مع روسيا.

---

[1] Simbal. A. Khan, « Iran's Relations with Central Asia», **Strategic analysis**.PDF.

من التّوجه الإيديولوجي فالسلوك البرغماتي ذو الطابع الأمني والإقتصادي، هـذا التغيّـر الذي طرأ على السياسة الخارجية الإيرانية في هذه المنطقة حركته عدّة أسباب نذكر أهمهـا فيمـا يلي:[1]

1. عدم وجود قابلية لدى شعوب المنطقة في تبني نظام حكم إسلامي كالنّظام الإيراني، يُضاف إليه أنّ هذه الدول ظلّت في دائرة التأثير الروسي، حيث ترفض هذه الأخيرة قيام مثل هذه الدول.

2. الحرص الإيراني على عدم معاداة روسيا، فقد أرادت إيران أن تُبقى علاقاتها مع روسـيا فـي سلّم أولويات سياستها الخارجية، لأنّ هذه الأخيرة تُعارض وبشدّة السياسة الإيرانية الموجهة بدوافع إيديولوجية، والتي من شأنها إثارة التوتر والعداء مع روسيا.

3. الرغبة الإيرانية في تنمية إقتصادها، ومحاولة الظهور بوصفها قوة إقتصادية في المنطقـة مـن خلال المشاركة الإقتصادية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، وهذا لن يكون إلاّ إذا تبدّدت الشـكوك لدى هذه الجمهوريات بتغيير سياستها والظهور بمظهر المُفيد لهذه الدول، كونهـا طريقـاً للعبـور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً إقتصادياً وتجارياً.

عموماً، إنّ الإعتبارات البرغماتية تفوقت على الإعتبارات الإيديولوجية في علاقات إيـران مع هذه الدول، وبشكلٍ عام فإنّ إعتبارات المصلحة صارت الأساس الذي يحكـم سياسـة إيـران الخارجية بشكل عام، بعيداً عن أي إعتبارات دينية أو إيديولوجية.

وفي سبيل تطوير علاقاتها مع هذه الدول وسعياً منها لتنفيذ سياستها الخارجية لجأت إيران إلى الدخول في تحالفـات إقليميـة كإطـار مؤسسـاتي لعلاقاتهـا مـع هـذه الـدول. فكانـت **منظمة التعاون الإقتصادي(ECO)**، إحدى هذه الأطر المؤسساتية حيث تضمّ إلى جانب إيران كـل من تركمنستان، كازاخستان وأذربيجان وهي الدول المتشاطئة لبحر قزوين، يُضاف إلـيهم تركيـا التي تُعتبر إحدى القوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين، ثمّ طاجاكستان، قيرغيستان، أوزباكسـتان، باكستان وأفغاستان.

سعت إيران من خلال هذه المنظمة إلى تحقيق ما يلي:

1. تطوير علاقاتها الإقتصادية مع هذه الدول نظراً للطبيعة الإقتصادية لهذه المنظمة، فمـن خـلال هذا التكتل يُمكن لإيران أن تُحقّق بعضاً من أهدافها الإقتصادية، باعتبار أنّها تُمثّل سـوقاً ضـخماً بالنظر إلى عدد السكان في الجمهوريات الإسلامية الستة فقط (**5.6مليون نسمة**)، وهي بذلك تُشكّل سوقاً ضخماً أمام المنتجات الإيرانية. يُضاف إلى كل هذا تمتع دول هذه المنظمة بـوفرة المـوارد الطبيعية، وبحكم إنتهاج هذه الدول لسياسة تنويع الشـركاء الإقتصـاديين وتشـجيع الإسـتثمارات الأجنبية جعل من إيران شريكاً لهذه الدول.

[1] محمـد عبـد الـرحمن يـونس العبيـدي، "إيـران وجمهوريـات آسـيا الوسـطى الإسـلامية: دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافيـة"، **مجلـة التربيـة والعلـم**، المجلـد 15، العـدد 4، 2008، ص ص75-76.

2. من شأن التعاون الإقتصادي بين هذه الأطراف إزالة الهواجس الأمنية إتجاه إيران، حيث يُنظر إلى إيران كدولة تريد تصدير ثورتها وعليه فاحتمال إنتشار الحركات الأصولية من إيران إلى هذه الدول يصير أمراً وارداً، لذلك لجأت السياسة الإيرانية إلى تعميق التعاون الإقتصادي مع هذه الدول لإزالة هذه الهواجس الأمنية.

3. تحوّل المنطقة إلى مسرح للتنافس وتمدّد نفوذ القوى الدولية والإقليمية إليها، جعل منها تتبنى هذه السياسة التكتلية لتحافظ على مزاياها الجيوبوليتيكية.

كما تُعتبر **منظمة بحر قزوين** إطار مؤسساتي آخر تعتمد عليه طهران لتفعيل علاقاتها مع دول منطقة بحر قزوين (**روسيا، كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان**)، حيث تهدف إلى خلق إطار للتعاون بين هذه الدول بما يُمكّنها من الإستغلال الأمثل لموارد هذا البحر، وتنظيم شؤون الملاحة، ومحاولة تحقيق قدرٍ من التنسيق فيما بينها في مجالات إنشاء خطوط الأنابيب والنقل وحماية البيئة. بيد أنّ الخلافات حول تحديد النّظام القانوني للبحر وإستغلال ثرواته تُلقي بضلالها على علاقات إيران بهذه الدول فلكلّ طرف رؤيته المحددة لثروات البحر وكيفية تقسيمه.

وتسعى إيران من خلال هذه المنظمة ، إلى جعل الأطراف تقتنع بالتقسيم المُتساوي لثروات البحر، وإستبعاد أيّ تدخل أجنبي يُمكن أن يُؤثّر على الطبيعة القانونية للبحر، التي من شأنها أن تُقلّص النفوذ الإيراني في منطقة بحر قزوين وأهمية قطاعها القزويني.

**II.أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين**

سعت إيران من خلال توجّهها نحو منطقة بحر قزوين إلى:

1. إمكانية إستخدام موقعها كمعبر لصادرات وواردات هذه الدول الحبيسة، وهذا سيُمكّن إيران من حصولها على مزايا إقتصادية، وتجاوز الحصار والعزلة الأمريكية المفروضة عليها.

2. إمتلاك هذه الدول للنفط والغاز الطبيعي، كان عاملاً محفزاً لإيران فقد شجّعها على الدخول بوضعها مُنافساً ومستثمراً من خلال إقامة المشاريع النفطية وخطوط نقل النفط والغاز بواسطة الأنابيب وبما تملكه من خبرة وكفاءة وقدرة عالية في إنتاج وصناعة النفط.[1]

3. إختراق طوق الحصار الأمريكي المفروض عليها في المنطقة، ومحاولة التخلص من العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها، والتعويض عن دورها في الخليج العربي بدورٍ أكبر في هذه المنطقة.

4. تفعيل العوامل والقواسم المشتركة مع هذه الدول، بهدف توثيق العلاقات معها والحصول على أكبر قدرٍ ممكن من المصالح والنفوذ فيها.

5. إقامة شبكة من العلاقات الإقتصادية المتطوّرة، بهدف تصدير مُنتجاتها، والحصول على التكنولوجيا الرخيصة من بعض هذه الدول.

[1] Eva Rakel, « Paradigms of Iranian Policy in Central Eurasia and Beyond», Mehdi Parvizi Amineh and Henk Houweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005, p237.

6. المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الإيديولوجية أو القومية، التي يُمكن أن تمتدّ إلى داخل التراب الإيراني، أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران.
7. تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة الصراع مع روسيا أو أنظمة الحكم في هذه الدول.[1]
8. البحث عن شركاء إقليمين بين دول منطقة القوقاز وهو ما تجسّد أساساً في روسيا الإتحادية وأرمينيا.
9. سعي إيران إلى تحسين صورتها فظهرت كلاعب معتدل في القوقاز، من خلال وضع الأولويات الجيوسياسة والإقتصادية وأمن مصالحها الوطنية في علاقاتها مع هذه الدول، فهدفت من خلال تلك السياسة إلى تأمين الإستقرار على طول حدودها خاصة مع أذربيجان، فعملت على تعزيز الأمن والإستقرار الإقليمي في دول القوقاز، لأنّ الإتجاهات الإنفصالية الأذربيجانية تُؤثر بشكلٍ كبيرٍ على سلوكها في المنطقة.[2]

وعموماً يُلاحظ أنّ السّعي الإيراني نحو هذه المنطقة توجهه متغيرات البيئة الدولية، فهي أوجدت دول تُقاسم طهران في ثروات البحر، وهي نفسها جعلت منها دولةً تُشجّع الأصولية الإسلامية وترعى الإرهاب وتدخل ضمن محور الشر و الدول المارقة، كما أنّ بيئتها الإقليمية جعلتها محاصرة في جنوبها، الأمر الذي أدى بطهران إلى التوجه صوب هذه المنطقة بسياسة برغماتية وبأهداف إقتصادية تتواءم وموقعها الجغرافي المميّز.

### III. علاقات إيران بدول منطقة بحر قزوين

منذ تفكّك الإتحاد السوفيتي وجدت إيران نفسها طرفاً في لعبة السيطرة على موارد الطاقة في أوراسيا (بحر قزوين)، حيث إعتبر البعض أنّ وفاة الخميني في 1989 وزاول الإتحاد السوفيتي شكّل فرصةً مُواتيةً لكسب المزيد من النفوذ في المنطقة، لما تحتويه من موارد طبيعية وموقع إستراتيجي، فتمكّنت من إقامة شبكة من العلاقات السياسية والإقتصادية.

**1. العلاقات الإيرانية الروسية:** تقوم العلاقات الإيرانية الروسية أساساً على وحدة المصالح الجيوسياسية للدولتين، فلكليهما مصلحة في تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى – بحر قزوين – ومنطقة القوقاز، والتصدي لتصاعد الميول الإنفصالية في الأراضي الروسية والإيرانية، وتعزيز مواقعها في المنطقة من خلال تصديهما لكلّ أشكال الإقصاء من جغرافية مشاريع نقل النفط والغاز القزويني نحو البحار المفتوحة.

**أ. العلاقات السياسية:** لاشك أنّ التقارب الجغرافي بين إيران وروسيا أدى إلى تقاطع المصالح والإهتمامات في عددٍ من القضايا الإقليمية المهمة للطرفين، وقد إستطاع الطرفان تطوير التفاهم والتعاون بينهما بالتركيز على نقاط التوافق والحلول الوسط.

---

[1] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر، ص ص74–75.

[2] Tigran Martirosyan, **Iran in the Caucasus: Keeping Balance in volatility,** ( http://www.cancasus.dk.).

وتُعدّ كل من الحرب الأهلية في طاجاكستان في 1992، والنّزاع حول إقليم"**ناجورنوكراباح**"، والحرب في الشيشان، من أهم القضايا التي رسمت العلاقات بين الدولتين – كيف ذلك-؟

إنّ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أصاب الروس بالقلق خاصةً وأنّ طهران أعلنت عن تأييدها للمجاهدين الأفغان على حساب السوفيات في 1979، كما أنّ إنتشار النفوذ الإيراني في هذه المنطقة يُشكّل خطراً على مناطق الجنوب الروسي، الأمر الذي أدى بروسيا إلى إتباع **إستراتيجية الإحتواء المزدوج** في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، وهي إستراتيجية وُجّهت نحو تركيا أولاً ثمّ إيران ثانياً.

لكنّ الخوف الروسي من إيران سرعان ما تلاشى تدريجياً بسبب السلوك الإيراني الذي اتسم بالهدوء نوعاً ما إتجاه هذه القضايا فقد كان الموقف الإيراني على النحو التالي:

1. بالنسبة للحرب في طاجاكستان التي إندلعت في 1992 بين قوات الحكومة والمعارضة الطاجكية ذات التوجّه الديني بزعامة "**حزب النهضة**"، لم تخف إيران إنزعاجها من تصفية المعارضة الإسلامية في طاجكستان، في المقابل قامت بتطمين روسيا بعدم تدخّلها ووقوفها على الحياد، وكان الرّد الروسي أن قام باستئناف تحويل المعدّات العسكرية إلى إيران التي تعاقدت عليها مع الإتحاد السوفيتي سابقاً1989.[1]

وقد تمّ إحتواء هذه الحرب عن طريق التّفاهم الروسي الإيراني الذي أجريت في إطاره أوّل جولة مباحثات بين الحكومة والمعارضة في أفريل 1994، وقد تمّ توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة في سبتمبر من العام نفسه، و تمّ التوصل إلى إتفاقية عامة للسلام والوفاق الوطني وُقعت بموسكو في 1997.[2]

2. بالنسبة للنّزاع حول إقليم "**ناجورنو كراباخ**" بين أرمينيا وأذربيجان، لعبت طهران دور الوسيط لحل الأزمة بالطرق السلمية بين الدولتين مع وقوفها في صف الأرمن، ما يعني إصطفافها إلى جانب روسيا.

3. بالنسبة للحرب في الشيشان لم تلتزم إيران بتقديم الدعم للمقاتلين الشيشان، وإعتبرت القضية شأناً داخلياً روسياً، حيث قامت بمعارضة إتّخاذ أيّ قرارات ضدّ روسيا خلال رئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة من 1997-2000.

فعلى المستوى السياسي للعلاقات بين البلدين، يظهر التفاهم الواضح حول عدد من القضايا المهمة أهمها:

---

[1] فهد مزيان خزار الخزار، "العلاقات الإيرانية الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 9، د.ت.ن، ص42.

[2] نورهان الشيخ، "التعاون الإستراتيجي الروسي – الإيراني: الأبعاد والتداعيات"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2010، على الرابط الإلكتروني: http://www.digital.ahram.org.eg

1. موقفهما الرّافض للغطرسة الأمريكية ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على الشؤون الدولية.

2. معارضتهما للدرع الصاروخي الذي تقيمه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى مواجهة خطر الصواريخ العابرة للقارات، وحماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها ما تسميه بـ**الدول المارقة** أو **محور الشرّ** الذي تمثله كل من إيران، كوريا الشمالية والعراق (قبل سقوط نظام صدام حسين)، حيث تريان في هذا المشروع تهديداً لأمنهما القومي.

3. المعارضة الروسية الإيرانية لتمدّد الناتو نحو آسيا الوسطى -بحر قزوين- والقوقاز، لما يُشكّله من تهديدٍ لأمنهما القومي وتقويض نفوذهما في المنطقة، وزيادة طوق الحصار على إيران.

4. معارضتهما للجهود الأمريكية الرامية إلى إقصاءهما من المشاركة في عملية نقل نفط وغاز قزوين عبر أراضيهما.

5. تقارب الرؤى والمواقف في مجال مكافحة الإرهاب، فروسيا لا ترى في إيران دولةً راعيةً للإرهاب، وأنّ إثبات تورّط أيّ دولة في دعم الأنشطة الإرهابية هو مسؤولية الأمم المتحدة وليس أيّ دولة في العالم منفردة، فالتّقارب يظهر من خلال عدم إعتبار روسيا كل من **حزب الله** في لبنان و **حركة حماس** في فلسطين منظمات إرهابية، فقد رحبت روسيا بحكومة حماس وإستقبلت رئيس مكتبها السياسي "**خالد مشعل**" عدّة مرات.

وقد كان التحول في توجهات السياسيتين الإيرانية والروسية، نحو مزيدٍ من البرغماتية خدمةً للمصالح القومية والإقتصادية للدولتين، الأثر الكبير في تنامي علاقاتهما السياسية، الإقتصادية والعسكرية.

**ب.العلاقات الإقتصادية والعسكرية:** تُعتبر إيران وروسيا متشابكتين إقتصادياً سواء في التعاون أم في التنافس، وذلك عن طريق سيطرتهما على المخزون العالمي والإنتاج النفطي، فروسيا أكبر منتجٍ للغاز الطبيعي 23% من الغاز الطبيعي في العالم، وإيران تستحوذ على ثاني أكبر مخزون من الغاز الطبيعي (16% من إحتياطي الغاز العالمي). وتشمل التجارة بينهما على المنتجات الزراعية والمواصلات اللاسلكية والطيران والتكنولوجية النووية والأسلحة، وتُعتبر إيران أكبر شريكٍ تجاري لروسيا في الشرق الأوسط بتجارة ثنائية تتراوح بين 3 بليون دولار أو أكثر في 2009.[1]

وتشمل مجالات التعاون الإقتصادي بين إيران وروسيا في:

**1.التعاون في مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية:** من أبرز المشروعات في هذا الصّدد هو إنشاء أوّل محطة للطاقة بالفحم الحجري تحت إسم "**طبس**" للإستفادة من معدن الفحم الحجري

[1] فوزي درويش، "التنافس الإستراتيجي الأمريكي- الإيراني: تأثير الصين وروسيا"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ماي 2012، على الرابط الإلكتروني: http://www.digital.ahram.org.eg

المعروف بـ "**مازينو**"، والتعاون لتطوير شبكة المواصلات في إيران، ومشروع الإنتاج المشترك لطائرتي الركاب "**توبوليف**" **TU204**و **TU21334**.

وقد تمّ التوقيع على مذكرة نوايا بين رئيس الشركة الموحدة لصناعة الطائرات الروسية في طهران "**ألكسي فيودوروف**" في مارس 2008، لتجهيز إيران بمائة طائرة رُكّاب روسية الصنع من طراز "**توبوليف 204** و**214**"، وذلك خلال السنوات العشر المقبلة، وبلغت قيمة هذه الصفقة 2.5 مليار دولار.

وإتفقت شركات السّكك الحديدية في كل من إيران وروسيا وأذربيجان على إنشاء كنسورتيوم لمدّ خط حديدي من مدينة **قزوين** الإيرانية إلى منطقة **أسترا** الأذرية، حيث يُمكن لهذا الخط أن ينقل البضائع بين أوروبا والخليج العربي.

**2.التعاون في مجال النفط والغاز**: ويتمّ التنسيق والتعاون بينهما في إطار:

1. الحفاظ على إستقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكّم في حجم الإنتاج، خاصةً وأنّ روسيا تُشارك في إجتماعات الأوبك كمراقب، فالتنسيق والتعاون على مستوى هذا المحور هدفه الحفاظ على أسعار النفط.

2. الإستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية، ومن ذلك إتفاق شركة "**غاز بروم**" الروسية مع السلطات الإيرانية حول مساهمتها في إستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمعين من حقول "**فارس الجنوبي**"، وقد كان حضور هذه الشركة منذ 1997 في مشروع التنقيب عن النفط بالإشتراك مع شركة "**توتال**" الفرنسية بـ 40%، وشركة "**بيتروناس**" الماليزية بنسبة 30%، ويُعتبر حقل "**فارس الجنوبي**" واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم.[1]

بلغت الإستثمارات الإيرانية 3.1 مليون دولار سنة 2010، وشكلت نسبة الإستثمارات المباشرة قرابة 20% من الإستثمارات الإيرانية في روسيا، في حين بلغت الإستثمارات الروسية في إيران 27.4 مليون دولار.[2]

**2.التعاون التكنولوجي والعسكري**: وهو من أبرز مجالات التعاون وأكثرها أهميةً، وكانت بداية التعاون بين الدولتين في 1992 عندما قامت الدولتين بتوقيع إتفاقيتين، **الأولى** تتمثل في **إتفاقية التعاون في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة النووية** و**الثانية** تتعلق بـ**بناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية** والمعروفة بـ**مفاعل بوشهر**.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوطٍ على روسيا لإثناءها عن إتمام الصفقة الخاصة بمفاعل بوشهر، ولوقف نقل **تكنولوجيا الليزر** المستخدمة في صنع الأسلحة النووية إلى إيران، فتمّ التوقيع على إتفاقية عُرفت باسم **آل جور/تشير نوميردين** أوالإتفاقية السرّية، حيث

[1] نورهان الشيخ،"**التعاون الإستراتيجي الروسي – الإيراني: الأبعاد والتداعيات**"، المرجع السابق الذكر.

[2] ن. م محمدوفا، "روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة"، **مجلة شرق ناما**، على الرابط الإلكتروني: http://www.spo.sy

وقّعها عن الجانب الروسي رئيس الوزراء الأسبق "**فيكتور تشير نوميردين**" وعن الجانب الأمريكي وقعها الرئيس الأسبق "**آل جور**" سمحت لروسيا حتى 1999/12/31 بإنهاء تطبيق العقود التي سبق وأن وقعتها مع إيران فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدّمة وأنظمة الأسلحة المتطوّرة، بالمقابل وعدت واشنطن بعدم السعي بفرض عقوبات على روسيا بموجب القانون الأمريكي لعام 1992 الذي ينصّ على فرض عقوباتٍ على الدول التي تبيع أنظمة أسلحة متطورة إلى دول تتهمها الخارجية الأمريكية برعاية الإرهاب.[1]

قرّرت روسيا في عهد الرئيس "**بوتين**" عدم الإلتزام **باتفاقية آل جور/تشير نوميردن**، حيث أبلغت واشنطن رسمياً بذلك، معتبرةً أنّ هذا الإتفاق يُقيّد حقوقها الطبيعية في التعاون الدفاعي والعسكري مع أيّ دولة، ما دام ذلك يحمي المصالح الروسية ولا يتناقض مع القرارات الدولية. وعليه أصرّت روسيا على إستئناف التّعاون التقني مع إيران، لاسيما إتمام الصفقة الخاصة بمفاعل بوشهر إنطلاقاً من إعتبارات عدّة:[2]

1. الإعتبارات الإقتصادية، حيث تبلغ قيمة هذه الصفقة مليار دولار، ويعمل بها حوالي 10 آلاف من الخبراء والمتخصّصين الروس.
2. عضوية إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي موقّعة على معاهدة منع إنتشارالأسلحة النووية عام 1989، كما أنّ الوكالة قامت بعمليات تفتيش مكثفة في إيران (1992–1994) إستجابةً لطلب الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكتشف المفتشون ما يُفيد عزم إيران صنع قنبلةٍ نوويةٍ، كما أنّ الطرف الإيراني متعاونٌ مع الوكالة.
3. روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال، بل سبقتها شركة "**سيمنس**" الألمانية، غير أنّ العمل في المشروع توقّف بعد الثورة الإسلامية.
4. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد كوريا الشّمالية بنفس المواد التي قامت روسيا بتزويد إيران بها، وعليه فهي ترى من هذا العمل الأمريكي سبيلاً لفرض الإحتكار الأمريكي على سوق التكنولوجيا النووية.

إضافةً للتعاون التقني، فقد شهد التعاون العسكري الإيراني الروسي تطوراً مُطرداً منذ عام 2000، فقد أشار **تقرير الميزان العسكري** لسنة 2001–2002 أنّ إيران أصبحت واحدة من أكثر الأسواق الواعدة للسلاح الروسي المتقدّم، وتستخدم إيران حالياً أسلحة روسية رئيسية مثل مقاتلات **ميغ 29** المتعدّدة الأغراض، و**مقاتلات سوخوي 24** الهجومية الإستراتيجية ودبابات القتال الرئيسية **تي82،** وعربات القتال المدرّعة (**بي–أم–بي 2**)، والغواصات الهجومية والصواريخ المضادّة للطائرات وصواريخ **س300.**[3]

---

[1] فهد مزيان خزار الخزار، المرجع السابق الذكر، ص48.

[2] نفس المرجع، ص ص48–49.

[3] حسن أبو طالب، "أمن الخليج 2000–2001"، **التقرير الإستراتيجي الخليجي**، الشارقة (الإمارات العربية المتحدة): دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2001، ص12.

ويبقى حصول إيران على التقنية النووية يُثير مخاوف دول الجوار، خاصةً وأنّ هذه الأخيرة ضمنت ولحد الساعة إيجابية الموقف الروسي إتجاهها، حتى وإن كانت روسيا قد وقفت ضدّها في مجلس الأمن في2007 **(قرار 1747)**، القاضي بفرض عقوباتٍ دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، كما أيّدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولي تحت **رقم1803** في مارس 2008، الذي يفرض مجموعة ثالثة من العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي ، حيث يحظر هذا القرار للمرة الأولى على طهران إستراد مواد قد تُستخدم للأغراض المدنية والعسكرية.

عموماً، إنّ هذه العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الدولتين ما هي إلاّ إنعكاس للظروف الإقليمية والدولية المؤثّرة على كلٍ منهما، ففي منطقة بحرقزوين لكلٍ منهما مصالح ولكن بدرجات متفاوتة ولكنّها مرتبطة معاً، فهما ينظران إلى النفوذ المتزايد لشركات النفط الأمريكي في المنطقة، وللتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل على أنّه أمر يُهدّد أمنهما القومي، كما أنّ إيران تُعتبر سوقاً ممتازاً للسلاح الروسي، فإيران تنظر إلى روسيا من زاوية الحليف الدبلوماسي الذي يُمكن أن تعتمد عليه خصوصاً في تعطيل قرارات عقابية ضدّها.

**2.العلاقات الإيرانية مع الدول القزوينية الثلاث (كازاخستان، أذربيجان، تركمنستان)**

قامت إيران بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي بإتباع عدّة سياسات جديدة لتدعيم التعاون الإقليمي بينها وبين مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين، سعياً منها تكوين علاقات إقتصادية مع هذه الدول، من خلال طرح نفسها كمعبرٍ مُهمٍ للتّجارة والنقل لهذه الدول الحبيسة، وفي سبيل الإرتقاء بعلاقاتها مع هذه الدول كان لزاماً عليها أن تكون عملية أكثر وبعيدة عن النزعة الإيديولوجية.
ففي عام 1992 قامت إيران بزيارات رسمية على مستوى وزارة الخارجية إلى دول المنطقة، ووقّعت عدداً من الإتفاقيات لفتح قنصليات لها في عواصم تلك الدول، وترتّب على توقيع تلك الإتفاقيات فتح المعابر الحدودية وتخفيض القيود للحصول على تأشيرةٍ لعبور الحدود.

**1.كازاخستان**

**1.1 العلاقات السياسية:** حظيت **جمهورية كازاخستان** بأهميةٍ متميزة في توجّهات السياسة الإيرانية، كونها من الجمهوريات السوفيتية المالكة لأسلحة وقدرات نووية وهذا ما تطمح إليه إيران. فخلال عقد التسعينات من القرن المنصرم، كثّفت إيران من نشاطاتها الدبلوماسية والسياسية مع هذه الدول، وكان وزير الخارجية الإيراني "**علي أكبر ولايتي**" قد دعى كازاخستان لحضور أعمال منظمة التعاون الإقتصادي **(E.C.O)** في طهران عام 1992 كعضوٍ مراقبٍ، وقام نائب رئيس الوزراء الكازاخي في 1994 و1995 ببحث القضايا النووية وناقشا مسألة إعداد مؤتمر المراجعة لإتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية الذي كان قد عُقد في أفريل 1995، وتمّ التوقيع على معاهدة للتعاون البحثي والتكنولوجي المتعلقة بالطاقة النووية.[1]

---

[1] ـــــــــــــ، **المد الإيراني داخل آسيا الوسطى**، ،على الرابط الإلكتروني: http://www.islammemo.ce

ومع تولي "**خاتمي**" لسدّة الحكم في طهران سنة 1997، إتبع نفس السياسة التي كانت مطبقة في فترة "**رافسنجاني**"، حيث شهدت فترة حكمه تبادل الزيارات واللّقاءات بين المسؤولين الإيرانيين والكازاخستانيين، وقد أعربت إيران عن قلقها من زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد أحداث 2001/09/11، حيث تحصلت على قواعد عسكرية جديدة في آسيا الوسطى، فأعرب "خاتمي" خلال زيارته لكازاخستان عن مخاوفه من الهيمنة الأمريكية على آسيا الوسطى والموارد الطبيعية في بحر قزوين.

في عهد الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" الذي إنتخب في 2004 وفي ظلّ أزمة الملف النووي الإيراني والضغوط الأمريكية والدولية على إيران، حرصت الأخيرة على ضرورة تطوير وتوثيق علاقاتها مع هذه الدول في سبيل التقليل من الضغوط الأمريكية عليها. وكان قد صرّح الرئيس الكازاخي "**نور سلطان نزار باييف**" في مارس 2007 عن رفض بلاده لأيّ عملٍ عسكري ضدّ إيران، وطالب إيران بضرورة العمل على تبديد شكوك المجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وقال:"**أن من حقّ إيران تنمية الطاقة النووية السلمية**"، لكنّ القلق من هذا البرنامج يكمن في أنّه قد يُصعّد التّوتر في المنطقة ويدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح.

وللتقليل من أثر الضغوط الأمريكية على دول المنطقة، قام وزير الخارجية الإيراني "**منوشهر متكي**" بزيارة العاصمة الكازاخية في شهر ماي 2007 وإلتقى نظيره الكازاخستاني "**قاسم جومارت توكاييف**" وبحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها بما يخدم مصالح الجانبين ، ودعا "**توكاييف**" إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين والتعاون في منطقة بحر قزوين.[1]

**1. 2العلاقات الإقتصادية:** تُعتبر كازاخستان من أكثر الدول تطوراً في منطقة أوراسيا، فقد نجحت نخبتها السياسية بزعامة الرئيس "**نور سلطان نزار باييف**" من تحويل كازاخستان من دولة ناشئة على أنقاض الإتحاد السوفيتي إلى دولة تستعد للإنضمام إلى قائمة الدول الإقليمية الكبرى.

وقعت طهران إتفاقية للتعاون الفني في مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنشاء خطوط نقل أنابيب الغاز والنفط مع كازاخستان، فضلاً عن إتفاقية تبادل السلع الإستهلاكية والمعدّات الصناعية.واتبعت طهران نظام المقايضة في قسم من تبادلاتها التجارية مع بعض دول آسيا الوسطى ولاسيما كازاخستان التي أبرم رئيسها "**نزار باييف**" مع الرئيس الإيراني "**علي أكبر هاشمي رفسنجاني**" في طهران عام 1996 على عدد من الصفقات التجارية بنظام المقايضة. وفي 2007 وافقت كل من إيران وتركمنستان وكازاخستان على بناء خط للسكة الحديدية، يربط الشمال بالجنوب، يسمح لهتين الدولتين من الإتصال المباشر بالخليج العربي، وتمّ

---

[1] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر، ص ص 80-81.

التنسيق بينهما في منظمة **E.C.O** خلال إجتماع مارس 2009، حيث أعلنا عن نيتهما في إنشاء منطقة للتّجارة الحرّة بين أعضاء منظمة **E.C.O** بحلول عام 2015.[1]

وكان حجم التبادل التجاري قد إرتفع من 400 مليون دولار إلى أكثر من 2 مليار دولار في عام 2009.[2] ولكازاخستان إستثمارات في إيران في مجالات الهندسة الميكانيكية والبنية التحتية والإتصالات والنقل.

**2.أذربيجان**

حظيت جمهورية أذربيجان باهتمام الحكومة الإيرانية نتيجةً للتداخل الإثني، حيث يُوجد في إيران أكثر من 6 ملايين أذري، يُضاف إليه الحدود المشتركة بين البلدين، وإنتماء معظم سكان الدولتين إلى المذهب الشيعي، غير أنّ الفارق بينهما يكمن في كون إيران ذات نظام إسلامي والمذهب الشيعي هو أساس الحكم، في حين لا دور للدّين في النظام الأذربيجاني فهو نظام علماني.

**2. 1 العلاقات السياسية:** تمّ فتح الحدود بين الدولتين مباشرةً بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي في 1991، حيث كانت هذه الحدود مغلقة بينهما طيلة العهد السوفيتي، وفي 1992 تبادلا الجانبين التمثيل الدبلوماسي وأخذت العلاقات بينهما تنمو تدريجياً.

طبع التوتّر علاقة البلدين إبّان حكم الرئيس الأذربيجاني "**أبو الفضل الشيبي**" (1991-1993)، بسبب توجهاته القومية وإدعائه بإقليم أذربيجان الإيراني، وميوله نحو الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل، وقد أثار هذا التوجه قلق وعداء إيران لأذربيجان إستمر حتى مغادرة "أبو الفضل الشيبي" للسلطة في أذربيجان.[3]

أدى وصول "**حيدر عليف**" إلى السلطة في أذربيجان إلى الإنفراج في العلاقات بين البلدين بدءاً من سنة 2000، خاصةً بعد دعوة الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" الرئيس الأذربيجاني "**حيدر عليف**" لزيارة طهران في مارس 2002، حيث دارت المباحثات بين الطرفين حول ثلاث محاور:

**المحور الأوّل:** موضوع بحر قزوين وتحديد نظامه القانوني.

**المحور الثاني:** موضوع الوساطة الإيرانية بين جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا فيما يتعلق بنزاع ناجورنو كراباح".

**المحور الثالث:** ركّز على موضوع التعاون الإقتصادي والأمني بين البلدين، وقد تمّ التوقيع على المعاهدة الخاصة بمبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدولتين، فهي ستحول دون وقوع صدامات عسكرية مستقبلاً بينهما.

---

[1] Ariel Farrar – wellman, Robert Frasco, **Kazakhstan – Iran Foreign Relations**, p.h: 19/06/2010,(http://www.irantracker.org.)

[2] http://www.iran-daily.com

[3] Olivier Roy, **the Iranian Foreign Politic toward central Asia,** (http://www.eurasianat.org ).

لم تتطور العلاقات بين البلدين كثيراً مع تولي "**محمود أحمدي نجاد**" السلطة في إيران فقد شابها نوع من القلق نظراً لعلاقات السلطة الحاكمة في أذربيجان بالدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، فصارت أذربيجان محط قلقٍ لإيران، خاصةً بعد موافقة الحكومة الأذرية على إستخدام جزءٍ من أراضيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنّ الحكومة الأذرية طمأنت إيران بأن أراضيها لا يُمكن إستخدامها في أيّ هجومٍ ضدّ طهران.[1]

وتبقى قضية "ناجورنو كراباخ" والأقلية الأذرية في إيران، إحدى المشاكل التي تعصف بين الحين والآخر بالعلاقات الإيرانية الأذرية، لأنّ إيران تُحسب على أرمينيا فهي وقفت معها ضدّ الأذريين المسلمين الشيعة، كما أنّ إيران تخشى من تأجيج المشاعر الإنفصالية لدى الأذريين الإيرانيين ممّا يُهدّد وحدتها الترابية، يُضاف إلى كل هذا بحر قزوين ووضعه القانوني الذي يُلقي بضلاله على علاقات إيران ليس فقط مع أذربيجان وإنّما مع كل من كازاخستان وروسيا أيضاً ونفس الشيء يُقال عن خطوط نقل الطاقة.

**2.2 العلاقات الإقتصادية:** على الرّغم من المشاكل الموجودة بين البلدين، والتي كانت في أحيان كثيرة عائقاً أمام تطوّر العلاقات الثنائية، إلاّ أنّ طهران سعت إلى تعزيز علاقاتها مع باكو بدخولها ميدان المنافسة مع الدول الأخرى في إستثمارات الثروة النفطية والغازية المتواجدة في القطاع الأذري، فحصلت على نسبة 50% من أسهم مجموعة شركات عالمية فازت باستثمار بعض حقول النفط الأذرية، لكن أذربيجان تراجعت نتيجة للضغوطات الأمريكية.

بلغ الإستثمار الإيراني في حقول النفط الأذرية 70 مليون دولار سنة 2008، وارتفع إلى 70.4 مليون دولار في النّصف الأوّل من عام 2009، وفي نفس العام وافقت أذربيجان على تصدير 5 مليارات متر مكعب من الغاز إلى إيران سنوياً، في إتفاقٍ قصير المدى بين الشركتين الوطنيتين الأذرية والإيرانية **SOCAR** و**NIOC**.[2]

وبحسب إحصائيات رسمية صادرة عن مصلحة الجمارك الإيرانية، فإنّ حجم التبادل التّجاري بين البلدين تخطى حاجز النصف مليار دولار في 2011. وقد شهدت قيمة صادرات إيران إلى أذربيجان نمواً بنسبة 8.23% لتبلغ أكثر من 5.464 مليون دولار، فيما تراجعت قيمة الواردات من أذربيجان بنسبة 2.66% لتصل إلى5.37 مليون دولار.[3]

وتقوم إيران بتصدير الإسمنت ومنتجات الحديد والصلب والخراطيم الصلبة في حين تستورد الخشب وسبائك الحديد والصلب والشعير ومنتجات أخرى.

---

[1] Ulugbek Djuraev, **Iran started a clandestine war in the caucasus and central Asia,** ( http://www.axisglob.com.)

[2] _____________, **ways for expansion of Iran – Azerbaijan business surveyed**, d.p: 28/11/2012,(http://www.irna.ir.)

[3] ___________، **التبادل التجاري بين إيران وأذربيجان يفوق النصف مليار دولار**، ت. ن: 2012/7/5، على الرابط الإلكتروني: http://www.alalam.ir.

وسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون الثنائي بينهما من خلال التوقيع على بعض مذكرات التفاهم والتعاون المشرك بين البلدين، فعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة دينية، تاريخية وثقافية بين البلدين إلاّ أنّ علاقاتهما لا ترقى إلى مستوى هذا التقارب الديني والتاريخي والثقافي.

**3.تركمنستان**

منذ أن نالت تركمنستان إستقلالها، تحوّلت إلى منطقة متزايدة الأهمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهما ليستا مجرد جارتين تتقاسمان الحدود فيما بينهما، فتركمنستان مرتبطة إلى حدٍ كبيرٍ بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس إقتصادياً فقط، وإنّما نظامها السياسي لم يتغير منذ فترة طويلة رغم جميع أخطاءه، ويُمكن القول أنّه بعيد إلى حدٍ كبير عن سيطرة واشنطن، فهي بذلك تُمثّل ضماناً لاستقرار إيران الجيوسياسي.

**1. 3 العلاقات السياسية:** كانت جمهورية تركمنستان في مقدمة إهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية، نظراً لاشتراكها بحدود طويلة معها، فضلاً عن وجود مليوني نسمة من التركمان على أراضيها، وقد تمّ افتتاح أوّل سفارة إيرانية في العاصمة (عشق أباد) سنة 1992، وكانت إيران قد أعادت فتح بعض مراكزها الحدودية مع جمهورية تركمنستان بعد ترسيم الحدود بينهما في 1994، ممّا جعل من هذه المراكز ممراً ومعبراً نحو باقي الدول المجاورة.

شهدت فترة التسعينات نشاطاً مُكثفاً للدبلوماسية الإيرانية، فقد قام الرئيس الإيراني "**علي أكبر هاشمي رفسنجاني**" في ماي 1992 بزيارة إلى تركمنستان في إطار "**قمة عشق أباد**" لبحث التعاون الإقتصادي بين الدول الإقليمية، وقد أشار إلى أنّ العلاقة ما بين الدولتين لا علاقة لها بصراع النفوذ مع تركيا في آسيا الوسطى.[1]

لم تتغير سياسة إيران اتجاه تركمنستان مع قدوم "**خاتمي**"، ففي 1997 تمّ تبادل الزّيارات واللّقاءات بين المسؤولين الإيرانيين والتركمانيون، لكنّ أحداث 2001/09/11 أوجدت تحدّياً جديداً لإيران تمثّل في توسيع التواجد العسكري في آسيا الوسطى، حيث تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على حق هبوط طائراتها على الأراضي التركمانية، فأثارت هذه التطورات حفيظة إيران، فسارع "**خاتمي**" إلى القيام بجولة طاف خلالها جمهوريات آسيا الوسطى في أفريل 2002 في محاولة للحفاظ على علاقات بلاده مع هذه الجمهوريات في ظلّ الضغوط الأمريكية على هذه الدول لمقاطعة إيران وعزلها.

وقد أعرب "**محمود أحمدي نجاد**" في 2004، عن الحرص الإيراني لدعم وتعزيز العلاقات الثنائية مع تركمنستان في جميع المجالات، ودعا إلى تنفيذ المشاريع الإقتصادية المشتركة الكبرى، وأشار إلى بناء "**سد دستولوك**" على الحدود الإيرانية التركمنستانية، بوصفه دليلاً على

[1] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر، ص78.

هذا التّعاون، كما أكّد على ضرورة أن لا تسمح تركمنستان بإقامة قاعدة عسكرية أمريكيــة دائمــة على أراضيها لأنّها يُحتمل أن تكون جسراً لتوجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران.[1]

وقد اعتبر "**نجاد**" الحدود الإيرانية التركمانية على أنّها حدود الصداقة المســتديمة، وهــذا التقارب الإيراني التركماني كان له إنعكاسه على العلاقات الإقتصادية بين البلــدين، حيــث يُعتبــر المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال الإيرانيون ضيوفاً دائمين على "**عشق أباد**"، وهذا ما يعكس التقارب الموجود في علاقات البلدين.

**3 .2 العلاقات الاقتصادية:** إتّجهت إيران نحو تفعيــل علاقاتهــا الإقتصــادية مــع تركمنســتان، خصوصاً وأنّ هذه الأخيرة تمتلك ثروات نفطية وغازية فضلاً عن قربها الجغرافــي مــن إيــران، فاتجهت في عرض مشاريع خطوط النقل والمواصلات لفكّ العزلة الجغرافية عن هذه الدولة.

في 1992، زوّدت إيران تركمنستان بأطنان من الفواكــه والخضــار والسّــكر والزبــدة والحليب المجفف، مقابل 100 طن من القطن، وتمّ إقامة نقاط للتّجارة الخارجية بين البلــدين فــي البلدان المجاورة في كل من: "**لوفت أباد**" و"**جاوادان**". وقد ساعدت مُقايضة القطن التركمــاني مــع إيران على إنقاذ هذه الأخيرة من خطر المجاعة.

وتعزّزت علاقاتهما لاحقــاً بمشــروع طريــق السّــكك الحديديــة (**مشــهد-ســرخس-تاجانــا**) في ماي 1996، وجرى إفتتاح 320 كلم من سكك الحديد هذه في 12 ماي 1996، ويــربط هــذا الفرع تركمنستان بميناء بندر عباس الإيراني، حيث يُعتبر محوراً رئيسياً للنقل على شواطئ الخليج العربي.[2]

حرصت إيران على أن تكون محوراً لخطوط الأنابيب الآسيوية المركزية، حيــث وقّعــت مع كل من تركمنستان وتركيا في العاصمة "**عشق أباد**" في ماي 1997 على إتفاقٍ نصّ على بنــاء أنبوب لنقل الغاز الطبيعي، كما تمّ التوقيع على إتفاقية لتسهيل تجــارة ترانزيــت البضــائع، وتــمّ بموجبها إنشاء مصنع نسيج في مدينة "**مشهد**" الإيرانية، ومجمع للبيتروكيماويــات وسلســلة مــن المتاجر، وتوصيل الغاز التركماني للهند، إضافةً إلى بناء السّــفن فــي المنــاطق الحدوديــة بــين الدولتين.[3]

في 2008، تمّ الإتفاق بين البلدين على التّعاون في مجال الطاقة وخصوصاً الغاز الطبيعي لإعتبارات الموقع الجغرافي الحبيس لتركمنستان، وقامت هذه الأخيرة بتوسيع صادراتها الطاقويــة خصوصاً الغاز مع إيران، حيث إرتفعت من 8 مليار متر مكعب إلى 20 مليار متر مكعــب فــي 2009، كما تمكّنت إيران في نفس العام من توقيع إتفاقٍ يقضي بتطوير"**حقل Yolotan**" الواقع في الجزء الشرقي للبلاد، ووصل حجم التوريد التركماني للغاز نحو إيران 40 مليون متر مكعب فــي

---

[1] Parel Simonor, **Tehrans Central Asian and Caucasus Directions**, (http://www.axisglob.com.)

[2] باسل الحاج جاسم، **إيران-تركمنستان أكثر من مجرد جيران**، ت. ن: 2012/03/14، على الرابط الإلكترونــي: http://www.anbamoscow.com

[3] Olivier Roy, op.cit.

2011، في حين بلغ حجم التجارة الثنائية 3.5 مليار دولار سنة 2009، وبلغت قيمة الصادرات الإيرانية 3 مليار دولار، في حين الواردات التركمانية بلغت قيمتها 500 مليون دولار.[1]

تمكّنت إيران من أن تُصبح شريكاً إقتصادياً لتركمنستان، وساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وسياستها البرغماتية البعيدة عن الإديولوجية الثورية، التي لطالما كانت ولازالت تُشكّل هاجساً لكلّ دول المنطقة وليس تركمنستان فقط.

من خلال ما عرض، ونظراً للأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين، نجد أنّ الخلاف بين الدول الخمس حول الوضع القانوني للبحر، وتقسيم ثرواته، وأيضاً الخلاف حول خطوط نقل النفط هي أبرز ملامح العلاقات بين الدول الخمس.

**IV. تأثير الوضع القانوني لبحر قزوين والخلافات حول مسارات نقل النفط على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الدول المتشاطئة لبحر قزوين**

كنا قد تطرقنا في المبحث الأوّل إلى النّظام القانوني لبحر قزوين في ظلّ روسيا القيصرية، فالإتحاد السوفيتي، فمرحلة ما بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي التي خلقت جغرافية سياسية جديدة بظهور ثلاث دول تُشارك إيران وروسيا بحر قزوين، وفي نفس الوقت تميّزت هذه الدول بكونها حبيسة لا يُمكن لها أن تصل إلى البحار المفتوحة دون وسيطٍ للعبور، كل هذا زاد من حدّة الخلاف حول تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين وأيضاً تحديد أنجع المسارات لنقل نفط هذه الدول.

**1.الوضع القانوني لبحر قزوين:** ظهرت رؤيتين فيما يتعلق بالأساس الذي يستند إليه تقسيم البحر

**أ.وجهة النظر الأذرية – الروسية والكازاخية:** وترتكز وجهة النظر هذه على تقسيم البحر وفقاً لما يُسمى **بخط المنتصف المعدل Modified Medium line**، وعليه يتمّ مايلي:

1. تقسيم قاع البحر وفقاً لخطٍ متساوٍ من حيث بعده عن شواطئ كل دولة.
2. يغيّر هذا الخط وفقاً لعوامل طبيعية أوغير طبيعية (من صنع الإنسان).
3. ترك البحر مفتوحاً أمام الدول الخمس.

وبناءاً على وجهة النظر هذه سوف تحصل روسيا على 20% من قاع البحر، أذربيجان على 21% من قاع البحر حيث تكون الحصة الأذرية الأكثر غناً بالنفط، في حين كازاخستان تحصل على 20%.[2]

هذا التقسيم يُثير حفيظة إيران، لأنّ نسبتها ستكون 13% فقط من قاع هذا البحر علاوةً على أنّ هذا الجزء الإيراني يتّصف بالعمق الشديد، وهذا ما سيكون له تأثيرٌ على جهود التنقيب مع إتصافها بشبه إنعدامٍ لحقول غنية بالنفط، وهذا يُبرّر المعارضة الإيرانية لهذا الإتفاق ، خاصةً وأنّ

---

[1] Ariel Farrar – Wellman, Robert Frasco, **Turkumenistan – Iran foreign Relations,** d.h: 08/07/2010,(http://www.irantracker.org.)

[2]السيّدعوض عثمان، "إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 17، 2002، على الرابط الإلكتروني: http://www.acpss.ahram.org.eg

حقول **أراز، شارج** و**أكوف** ستكون تحت السيادة الأذرية فهي محل خلافٍ بين الدولتين وما يبقى مشترك ومشاع هو فقط سطح البحر بين الدول الخمس.

وعلى النقيض من هذه الوجهة، طرحت إيران رؤيتها مع تركمنستان حيث تُعتبر هذه الرؤية مُحدّداً ومُوجّهاً للسلوك الخارجي الإيراني نحو منطقة بحر قزوين.

**ب.وجهة النظرالإيرانية والتركمانية:** وترتكز على تقسيم البحر إلى قطاعات قومية، فبموجب هذا التقسيم تحصل كل دولة من الدول الخمس على 20%من قاع البحر، ويُقسّم سطح البحر أيضاً، ويُصبح بذلك البحر بحيرةً أو بحراً مُغلقاً، وهذا يعني تحديد مياه إقليمية بعشرين ميلاً بحرياً من الشاطئ تُتخامها منطقة إقتصادية بعشرين ميلاً بحرياً.[1]

إنّ هذا السعي الإيراني والمتواصل بالتقسيم المتساوي والمشترك الذي يطبع سياستها في هذا البحر وعلاقاتها مع دوله يجعلها تحصل على مزايا تتمثل في:

1. تباعد الحدود البحرية الإيرانية مع روسيا.

2. التملّص الإيراني من نسبة 13% المفروضة عليها من خلال التقسيم القائم على أساس خط المنتصف المعدل.

3 .حصول إيران على 20%من قاع البحر، سيجعل معظم الحقول المحل الخلاف بينها وبين أذربيجان من نصيبها.

إذن إيران جدّ مُتمسّكة بهذه الرؤية على الرغم من المعطيات الجيوسياسية في المنطقة التي تسعى لتطويقها وتقويض نفوذها، إلاّ أنّ سياستها الخارجية لازالت تقوم على هذا التوجه إتجاه إستغلال الثروات النفطية والغازية في منطقة بحر قزوين.

**2.مسارات نقل النفط:** لقد إرتبط الخلاف حول الوضع القانوني للبحر بخلاف آخر ممثّل في خلافات حول مسارات نقل نفط دول منطقة بحر قزوين ، وقد أثّر هذا على السياسة الإيرانية في المنطقة و يظهر ذلك من خلال إعتبار إيران مسارها الجنوبي لنقل النفط من هذه الدول هو الأجدى لإعتبارات قصر المسافة وإمكانية وصل الخطوط المقترحة بالأنابيب ومنافذ التصدير الموجودة فعلياً في الخليج العربي. وتسعى إيران جاهدةً لتنفيذ مشروعها النفطي لكن دخول قوى دولية ساحة التنافس للسيطرة على نفط قزوين أعاق السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة ؛ ويظهر ذلك من خلال تنفيذ خط أنابيب باكو– تبليسي– جيهان المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في حين بقي المشروع الإيراني يسير ببطء نتيجة للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران وعلى الشركات التي تستثمر في قطاعي النفط والغاز الإيراني.

إنّ السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين تقوم أساساً على إيجاد حل للوضع القانوني للبحر بما يتماشى والمصالح والطموحات الإيرانية، كما أنّ إيران هي الأخرى تُريد إستثمار موارد بحر قزوين كغيرها من القوى الأخرى المتنافسة في المنطقة مستغلةً معطيات الجغرافيا السياسية التي منحتها خاصية جيوبوليتيكية مهمة، تتمثل في أنّها منفذٌ مهمٌ لهذه الدول الحبيسة نحو الأسواق

[1] نفس المرجع.

العالمية، لأنّها الدولة الوحيدة التي تُطلّ على بحر قزوين والخليج العربي الأمر الذي دفع بصنّاع القرار في إيران إلى الدفاع عن المسار الإيراني وإلى السعي في تنفيذ المشروع الإيراني الناقل لنفط قزوين (سنتطرق لخطوط الأنابيب والمشروع الإيراني بالتفصيل في الفصل الأخير من هذا البحث). ليظهر بذلك أنّ النفط مهم جداً في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين من زاويتين:

1. إيران هي بالأساس دولة نفطية تتركز ثروتها النفطية في القسم الجنوبي من البلاد، ونظراً للتّمركز الكبير للسكان في الشّمال، تُحاول إيران رسم سياستها الخارجية وفقاً لميزة موقعها الجغرافي عن طريق طرحها مشروعها النفطي بما يضمن لها تزويد الشمال الإيراني بنفط وغاز قزوين في مقابل تقديم نفس الكمية المتحصل عليها من الدول القزوينية من مصافيها النفطية المتواجدة في الخليج العربي، هذا الأمر يُؤدي إلى تخفيف عبء تكاليف نقل النفط من الجنوب الإيراني إلى الشمال.

2. أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية يتمثل أساساً في كونها دولة مهمة لعبور النفط القزويني عبر أراضيها، فتركيز صناع القرار على هذه المنطقة نابع من كونهم يدركون أهمية ودور الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية.

وعليه يظهر أنّ وضع بحر قزوين القانوني ومسارات نقل النفط هي التي تطبع وتطغى على أيّ محاورات بين الدول الخمس، فصارت بذلك هي المحدد الرئيسي والموجه لسياسات هذه الدول نحو بعضهم البعض وإيران واحدة منهم.

**المطلب الثاني: إيران والدول غير متشاطئة لبحر قزوين**

لقد ركزنا على الدول الخمس المتشاطئة لبحر قزوين لإعتبارات البيئة الإقليمية المحادية لإيران، وأيضاً لأنّ هذه الدول تُشاطئ بحر قزوين مع إيران، فالسياسة الإيرانية تتفاعل مع هذه الدول إيجاباً وسلباً، لكن هذه الدول ليست الوحيدة التي تتأثر وتُؤثر فيها السياسة الخارجية الإيرانية، فتركيا والصين كدول غير متشاطئة لبحر قزوين لها تأثيرٌ على السياسة الإيرانية في المنطقة باعتبارها وحداتٌ دولية توجه سياستها نحو هذه المنطقة.

وبناءاً عليه ارتأينا التطرّق إلى علاقات إيران بهذه الدول المتشاطئة وغير متشاطئة، لكي نتمكن في الأخير من رصد أهم التحديات التي تواجه طهران في منطقة بحر قزوين.

**I. العلاقات الإيرانية – التركية**

تعود العلاقات الإيرانية – التركية إلى العهد العثماني، حيث كانت تتميّز بالتّوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين، إستمر هذا التوتر في العلاقات إلى غاية 1923 وهو تاريخ تأسيس الجمهورية في تركيا، حيث صارت العلاقات هادئة، وقد شدت الإصلاحات الأتاتوركية فيما يتعلق بالنهج العلماني وإتباع الحداثة الغربية إنتباه الشاه "**رضا بهلوي**" وجعلته يُحاول تقليد هذه الإصلاحات.

ومع قيام الثورة الإسلامية في 1979 إتّسمت العلاقات بنوعٍ من الجمود نتيجة التوجه الثوري الإيراني في مقابل التوجه التركي العلماني، ولكن ولإعتبارات المصالح حيث ترى إيران في تركيا جسراً للإتصال مع الغرب، في مقابل ذلك ترى تركيا في إيران الممر الآمن لوسط وجنوب آسيا. – فكيف هي العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين؟–.

**1.العلاقات السياسية:** سرعان ما تبدّد القلق التركي من الثورة الإسلامية ومبدئها القاضي بتصديرها إلى البلدان المجاورة، وذلك على إثر إندلاع الحرب العراقية الإيرانية، يظهر ذلك من خلال الإعتماد الإيراني الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية إحتياجاتها التّجارية والإقتصادية والعسكرية، خاصةً وأنّ الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين.

تأزّمت العلاقة بين البلدين على إثر إغتيالاتٍ طالت بعض الصحافيين الأتراك العلمانيين المنتقدين للسياسات الدينية في طهران، وإتهمت تركيا طهران بإيواء مقاتلي "**حزب العمل الكردستاني**" ودعم الفصائل الراديكالية في تركيا، في حين الإتهامات الإيرانية تمثّلت في الدعم التركي "**لمنظمة مجاهدي خلق**" من خلال قيام هذه المنظمة بعمليات عسكرية ضدّ طهران إنطلاقاً من الأراضي التركية.[1]

تميّزت العلاقات بين طهران وأنقرة بالفتور السياسي وبالإنتعاش الإقتصادي، ومع أحداث 2001/09/11 وما أعقبها من تحوّلات في البيئة المحادية لهما في كلٍ من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التقتا السياستين مرة أخرى ولكنّ العلاقات الإقتصادية كانت دوماً الأفضل.

كان هناك نوعٌ من التحسّن في العلاقات فيما بين البلدين، نتيجةً لتعرّض حكومة حزب العدالة والتنمية إلى ضغوطاتٍ من قبل الإدارة الأمريكية من أجل السماح باستعمال الأراضي التركية في الحرب على العراق في 2003.

توتّرت العلاقات بين البلدين في 1996 نتيجةً **للإتفاقية الأمنية العسكرية** الموقّعة بين إسرائيل وتركيا، فقد تمّ من خلالها الإتفاق بين الطرفين في مجال المناورات والتدريبات المشتركة وإجراء حوار إستراتيجي بين الدولتين، ومما جاء في هذه المعاهدة:[2]

1. خطّة لتجديد 45 طائرة طراز **F.4** بقيمة 600 مليون دولار.
2. تجهيز وتحديث56 طائرة**F.5**.
3. صناعة 600 دبابة طراز **M60**.
4. خطة لإنتاج 800 دبابة إسرائيلية **(ميركاوة)**.
5. خطة مشتركة لإنتاج طائرات إستطلاع دون طيّار.

---

[1] محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية–التركية: الدوافع والمنافع"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 51، 2004، على الرابط الإلكتروني: http. //www.albainah.net

[2] فراقد داود سليمان، "العلاقات التركية–الإيرانية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2012، ص5.

6. خطة مشتركة لإنتاج صواريخ أرض –جو "**بوبي**" بقيمة نصف مليار دولار بمدى 150 كلم.
7. إقامة مناوراتٍ عسكرية مشتركة –برّية – بحرّية وجوّية.
8. تبادل الإستخبارات (المعلومات) الأمنية والعسكرية بخصوص المشاكل الحسّاسة مثل: الموقف الإيراني، العراقي والروسي.
9. التعاون الإقتصادي.

يلقى هذا التّقارب تأييداً أمريكياً، ورأت إيران فيه تهديداً لأمنها القومي، خاصةً وأنّ هذه المعاهدة أعطت إمتيازاً لإسرائيل للحضور على الحدود الإيرانية، وهيّأت بذلك المجال للحصول على معلومات أمنية عن النّظام الإيراني، الأمر الذي دفع بإيران إلى زيادة النفقات العسكرية والدفاعية لمواجهة التهديدات المحتملة في شمالها الغربي.

عاد التوتّر من جديد في علاقات البلدين في 2010، بسبب الموافقة التركية على نشر رادارات الدرع الصاروخية في الأراضي التّركية في **قمة لشبونة**، ومع أنّ تركيا وعبر مسؤوليها أكّدت على أنّ الدرع الصاروخي ليست موجهة ضدّ إيران ولن تستخدمها ضدّها، لكن أحداً من المسؤولين الإيرانيين لم يصدق الأتراك بسبب التصريح الفرنسي على لسان الرئيس الأسبق "**نيكولا ساركوزي**" الذي قال: " **لا فائدة من التعميه على الهدف من الدرع الصاروخي في تركيا، وهو مواجهة الصواريخ البالستية الإيرانية، وإنّه يجب أن نقول للقطّة السوداء إنّها سوداء، أي أنّ الهدف هو إيران...**".[1]

ووفقاً لأحد المسؤولين الأمريكيين، فإنّ هذه المنظومة تخدم الأمن الإسرائيلي، حيث سيكون الرادار في تركيا قادراً على إكتشاف أيّ صاروخ إيراني قبل أن تكتشفه الرادارات الإسرائيلية بثلاث دقائق ، وعليه فقد أكّد هذا الدرع على أنّ تركيا لا تزال أمنياً تابعة للحلف الأطلسي، وهو ما يزيد من تأثّر العلاقات فيما بين إيران وتركيا.

وفي ظلّ الأوضاع التي تعيشها سوريا، إختلفت المواقف اتجاه ما يحدث، ما بين تأييدٍ إيراني للنّظام في سوريا، وما بين دعمٍ تركي للتنظيمات المعارضة لنظام الأسد، وما زاد في توتر العلاقات فيما بينهما، هو قيام تركيا بنشر درع من صواريخ الناتو **(نوع باتريوت)** على الحدود السورية التركية.

وما يزيد من توتر العلاقات هو الإتفاق التركي الأمريكي على إجراء مناوراتٍ للقوات الخاصة من الجانبين على الأراضي التركية، ويُخوّل هذا الإتفاق للدولة المشاركة في مثل هذه التدريبات أن ترسل كل ما تحتاجه من تجهيزاتٍ عسكرية وأسلحة بأنواعها.

ويُفهم القلق الإيراني من مثل هذا الإتفاق في زيادة الحشود الأمريكية والغربية في المناطق المتاخمة لطهران.

---

[1] حيدر الجراح، " العلاقات التركية الإيرانية "، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 2012/09/18، على الرابط الإلكتروني: http://www.annabaa.org

وتتقاطع السياستين التركية والإيرانية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، حيث يظهر سعي كل منهما إلى فرض نفسه في هذه المنطقة، التي تشهد تنافساً إقليمياً ودولياً تُعدّ طهران وأنقرة أحد أطرافه.

فإذا كان التّباين في المواقف السياسية وهذا التوتر في العلاقات السياسية، - * هل يمكن القول أنّ المصالح الإقتصادية بين البلدين تتجاوز برودة العلاقات والخلافات السياسية؟-

**2.العلاقات الاقتصادية:** يُشكّل هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا عاملاً مُهماً في تحديد فرص توسيع العلاقات الإقتصادية بين البلدين، على إعتبار أنّ التوافق بين الصّادرات والواردات الإيرانية من جهة، وبين الواردات والصادرات التركية من جهة أخرى، فإنّ إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا وزيادة الواردات الإيرانية منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المُحقّق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين. ولميزة الجوار الجغرافي بين البلدين دورٌ في إنخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأفراد فيما بينهما، فهو يُؤثر بشكلٍ إيجابي على القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا.

لقد كانت أولى محطّات التّقارب في العلاقات الإقتصادية بين البلدين في عقد الثمانينات، حيث اضطُرّت إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتدّ من شمال غربي إيران وجنوب شرق تركيا (حوالي 499 كم$^2$)، إلاّ أنّه بعد نشوء **أزمة الرهائن** في السفارة الأمريكية في طهران، حاولت تركيا أن تستثّمر هذا الحدث لتحسين علاقاتها السياسية والإقتصادية مع طهران، حيث جرى تنشيط للعلاقات الإقتصادية بين البلدين، وتمّ عقد إتفاق تجاري في عام 1980 بلغت قيمته 60 مليون دولار، وزار رئيس الوزراء التركي طهران في نفس العام وأكّدت هذه الزيارة على قوّة العلاقات التجارية بين الطرفين، مع ضمان قيام طهران بتزويد تركيا بالنفط الخام، وكذلك تضمن طهران في الجهة المقابلة منفذاً إلى موانئ البحر المتوسط.[1]

بلغ حجم الصّادرات التركية إلى إيران عام 1985 مبلغ 84.8 مليون دولار ليرتفع في عام 1992 إلى 791.07 مليون دولار فـ 1.078.9 مليون دولار.[2]

وقد قام رئيس الوزراء الأسبق "**نجم الدين أربكان**" بعقد إتفاق مع إيران في 1996، يقضي بقيام إيران بتصدير أربع مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني نحو تركيا سنوياً ولمدة 22 عاماً، بقيمة مالية تُقدّر بـ 22 مليار.[3]

تُعدّ إيران ثاني أكبر مُورّد للغاز الطبيعي بالنسبة لتركيا بعد روسيا، حيث تعتمد عليها في توفير ما يُقارب من ثلث إحتياجاتها من الغاز الطبيعي، برغم العقوبات والحصار المفروضين على طهران، وكشف مسؤول إيراني كبير في قطاع الطاقة على أنّ صادرات الغاز الطبيعي الإيرانية

---

[1] فراقد داود سليمان، المرجع السابق الذكر، ص4.

[2] نفس المرجع.

[3] محمد عز العرب، المرجع السابق الذكر.

إرتفعت إلى نسبة 98% في شهر نوفمبر من سنة 2010، حيث الجزء الأكبر من هذه الزيادة يتجه إلى تركيا.

أهمية النفط والغاز بالنسبة لتركيا، جعلا تركيا وإيران على رغم التباينات في سياستهما الخارجية نحو منطقة بحر قزوين، يدخلان في مشاريع لنقل الغاز القزويني نحو السوق الأوروبية، مثل خط أنابيب غاز **تبريز (إيران) – أنقرة (تركيا) – كوموتيني (اليونان)**، حسب هذا المشروع الذي بدأ العمل به في 2002، تستورد تركيا حوالي 4 مليارات م$^3$ من الغاز من إيران في المرحلة الأولى، ليصل إلى 13 مليار متر مكعب حال إنتهاء المشروع، ويبدو أنّ تركيا ستُعيد تصدير هذه الكمية الهائلة من الغاز الطبيعي إلى اليونان وأوروبا عبر هذا الخط.

ويُقدّر الطلب على الغاز الطبيعي في تركيا بحوالي 8.2 بليون متر مكعب سنوياً خلال عام 2000، ليزداد ويرتفع إلى حوالي 43.1 بليون متر مكعب سنوياً ليصل إلى حوالي 51.5 بليون متر مكعب سنوياً في عام 2010، ومن المُتوقّع أن يصل إلى حوالي 62.5 بليون متر مكعب سنوياً في عام 2015 وحوالي 77.8 بليون متر مكعب سنوياً عام 2020.[1]

وبلغت واردات الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا 10.2 مليار دولار في عام 2008 ، وانخفضت الصادرات الإيرانية بنحو 60% في 2009 بفعل الأزمة الإقتصادية، وانتعشت في 2010 فقد وصل حجم التجارة إلى ذروته، حيث وصل إلى مليار دولار سنة 2000 وارتفع إلى 15 مليار دولار سنة 2011.[2]

وتتبنى إيران صفقة تقوم على أساس الغاز مقابل الذهب مع تركيا، فوفقاً لهذا المشروع تقوم إيران ببيع مواردها من الغاز الطبيعي بشكلٍ خاص إلى تركيا، في مقابل تحويل قيمة هذه المبيعات إلى ما يعادل سعرها باللّيرة التركية، ومن ثمّ العمل على شراء الذهب التركي بهذه العملة وتحويله إلى الداخل الإيراني عبر الموانئ الإماراتية.

فحتمية قلّة موارد الطاقة في مقابل تصاعد الطلب عليها، يقود تركيا إلى الإبقاء على أبواب العلاقات الودّية مفتوحةً مع طهران، والسبب الكامن وراء ذلك يتمثّل في مكانة إيران الإستراتيجية لإحتياجات الطاقة التركية من جهة، وفي كونها سُوقاً مُهماً لمبيعات تركيا المختلفة من جهة أخرى.

وزاد حجم الصادرات التركية من الذهب مقابل الحصول على هذه الكمّيات من الغاز، وإرتفعت هذه الصادرات من 2.7 بليون دولار في2011 إلى14.3 بليون دولار لهذا العام، في حين قامت تركيا ببيع ما قيمته 6.4 بليون دولار أمريكي من الذهب في الأشهر التسع الأولى من عام 2012.[3]

---

[1] مصطفى الدسوقي كسبة، المرجع السابق الذكر، ص968.

[2] Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, **Tukey-Iran Economic and trade Relations**, (http:// www.mfa.gov.tu.)

[3] دياري صالح مجيد، **الغاز مقابل الذهب**، ت. ن: 2012/12/21، على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabonline.org.

من خلال ما عُرض، يظهر أنّ العلاقات الإيرانية التركية تتسم بالتأرجح ما بين التوتّر والتطبيع منذ قيام الثورة الإسلامية في 1979، كما أنّ هناك بؤر خلافٍ عديدةٍ بين البلدين، لكنّ الملاحظ أنّ خلافاتهما السياسية لا تُؤثر على الجانب الإقتصادي والأمني ولا على إحداث قطيعة بين الدولتين.

**II. العلاقات الإيرانية-الصينية**

تُعتبر العلاقات الإيرانية-الصينية من الركائز المُهمة في سياسة إيران الخارجية، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتشعبة، لأنّها ترجع إلى عصر الدولة السّاسانية، وفي العصر الحديث تعتمد العلاقات الإيرانية-الصينية على معادلة تبدو بسيطة مقايضة السلع والخدمات والتكنولوجيا الصناعية الصينية في مقابل النفط والغاز الطبيعي من إيران. فالصين دخلت الشرق الأوسط وآسيا الوسطى -بحر قزوين- من خلال التّجارة وإتّفاقات الطاقة الضخمة، وهنا يُفتح الباب واسعاً أمام تعاونٍ إيراني- صيني بسبب الرغبة الصينية في الحصول على موارد الطاقة (النفط والغاز)، والحاجة الإيرانية الواضحة للإستفادة من الصين كثقلٍ مواز للولايات المتحدة الأمريكية في المواجهة المحتدمة حول الملف النووي الإيراني.

ولأنّ بكين تسعى إلى تنويع مصادرها من الطاقة، في شكلٍ يجعلها لا تعتمد على نفط الشرق الأوسط فقط، فإنّها تدعم مواقعها في آسيا الوسطى حتى تستطيع النفاذ إلى منطقة بحر قزوين، وتُقدّم الجغرافية الإيرانية لها الميزتين معاً، حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج العربي، في حين الشّمال الإيراني يمنح لبكين فرصة الإطلالة على بحر قزوين.

**1. العلاقات السياسية:** يعود تاريخ العلاقات بين البلدين إلى نحو ألفين وخمسمائة عامٍ تحديداً في القرن الثاني قبل الميلاد، إستمرت تلك العلاقات بالنّمو في إطارها الحضاري والتّجاري من خلال طريقي الحرير البرّي والبحري، فالصين وإيران تُعتبران بحق قوّتان آسيويتين حضاريتين لم تدخلا على مدار التاريخ في مواجهات عسكرية، فعلاقتهما من أكثر العلاقات رُسوخاً واستقراراً واستمراريةً، وعلى الرغم من علاقاتهما إلاّ أنّهما لم يشهدا تأثراً أو تأثيراً فكرياً أو لقاحاً حضارياً، وربّما السبب في عدم التأثّر والتأثير يعود بدرجة أكبر إلى النزعة القومية لكلٍ منهما وإلى البعد المكاني والطبيعة الجغرافية الوعرة الفاصلة بينهما.

تأسّست جمهورية الصين عام 1949 واحتفظت هذه الأخيرة بعلاقات طيّبة مع نظام الشاه، وكانت بكين مستعدةً لإستقبال الشاه في زيارة تاريخية، حيث قامت ببناء سفارةٍ ضخمة على الطراز الفارسي شُيّدت خِصيصاً ليفتتحها الشاه خلال زيارته التّاريخية إلى بكين لولا الثورة الإسلامية في 1979 التي أطاحت بنظامه وألغت الزيارة.

إنّ الإطاحة بالشاه الإيراني، جعلت الصين تقف موقفاً بدا أقرب إلى الشاه منه إلى الثورة، حيث اعتبرت الثورة مجرد إضطراباتٍ وأعمالِ تخريبٍ تُحرّكها أيادٍ خارجية سوداء، لكن سرعان

ما تجاوزت بكين تلك المرحلة واستأنفت علاقات طيّبة مع نظام الثورة بعد إنتصارها على رغم الإختلافات الإيديولوجية بين الجانبين.[1]

وجدت طهران نفسها أمام ضرورة الإنفتاح على خيارٍ ثالث شكّلت الصين نموذجه الأمثل، وذلك بعد طرحها لشعار "**لا شرقية ولا غربية**"، والصين عُرفت برفضها لهيمنة أيٍّ من القوتين السوفيتية والأمريكية، على أيٍّ من مناطق الإشتباك والنفوذ بينهما وكان الشرق الأوسط محورها الأبرز، فاختارت الصين أن تفتح أبوابها أمام الثورة الإيرانية الوليدة.

وقد كان لشعور هاتين الدولتين بالتشابه الكبير في ظروفهما النفسية والتكوينية المشتركة كالكتمان الشديد والعمل بسرية مطلقة والصّبر اللامحدود (صناعة السجّاد، المنمنمات والفنون اليدوية الدقيقة)، وانعدام الثّقة بالمحيط والإحساس الدائم بالإستهداف والتآمر عليهما من الآخرين، ونزعة التعصب القومي، إضافةً إلى كونهما يُشكّلان إفرازين لثورتين راديكاليتين وعلى درجة كبيرةٍ من الحساسية إتجاه الغرب، سببها الإحتلال والعقوبات والحصار والتّدخل في شؤونهما الداخلية، يُضاف إلى كل هذا سعيهما لإحياء ماضيهما من جديد.

شهدت العلاقات فيما بينهما نُمواً مُتسارعاً تزامن ذلك مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، حيث شكّلت الصين مصدراً مُهماً وأساسياً لتسليح طهران في حربها مع بغداد التي إستمرت ثماني أعوام. فقد قُدّر حجم صفقات السلاح بحوالي 70% من الإحتياجات الإيرانية موفرةً كلّها من الصين وكوريا الشّمالية.

ما زاد في التقارب بين البلدين هي معانتهما من عزلة سياسية وعقوبات دولية، فالصين لم تسلم من العقوبات بسبب أحداث "**ميدان تيان آن مين**" في 1989، فقد خضعت لعزلةٍ سياسيةٍ دولية وعقوبات أمريكية وأوروبية، هذا التّقارب في الأوضاع شكّل فرصةً ذهبيةً للصين لتطوير العلاقات فيما بينهما، فقد دخلت الشركات الصينية لإيران وساهمت في إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية التي دمرتها الحرب، وكذلك مساعدة طهران في إعادة بناء صناعتها الحربية.

وقد شكّل التعاون النووي عنصراً جديداً من عناصر التعاون بين الجانبين في التسعينات واعتبرت بكين الشريك الرئيسي لطهران في1997، وظلّت مُلتزمةً بالدفاع عن البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن والمنظّمات الدولية، طالما أنّ طهران تُؤكد على سلميته وبقاءه في إطار معاهدة الحدّ من الإنتشار النووي، وقد نجحت بكين مراتٍ عدة في الحيلولة دون إحالة الملف إلى مجلس الأمن وإبقاءه في إطار الوكالة الدولية للطّاقة الذرية دون أن تُضطرّ لإستخدام الفيتو.[2]

ومع تنامي الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى، سعت موسكو وبكين إلى تأسيس **منظمة تعاون شنغهاي**، صارت إيران عضواً مُراقبا فيها إبتداء من 2005، لكنّ العقوبات المفروضة على طهران حالت دون إنضمامها كعضوٍ كاملٍ وفق بنود المنظمة. وترى الصين

---

[1] عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، **تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة (قطر): مركز الجزيرة للدراسات، 2012/07/11، ص5.

[2] نفس المرجع، ص6.

وإيران أن تنامي نفوذهما في هذه المنطقة يُشكّل تقاطعاً مُفيداً لأجندتها الجيوسياسية والإقتصادية والأمنية.

لا توجد علاقات كاملة بين الدول، فحتى وإن تكاملت المواقف في قضايا ما ومنها الوضع في سوريا، إلاّ أنّ المصلحة فوق كل إعتبار، فالعقوبات على طهران كان لها تأثيرها خاصةً إتجاه البنك المركزي الإيراني، حيث فقدت العملة الإيرانية نسبةً كبيرةً من قيمتها وازدادت معاناة الشركات الصينية التي شملتها بعض العقوبات حيث إضطرت إلى تجميد مشاريعها ، في حين بعض منها إنسحب. هذا الأمر أدى إلى تقليص الصين لوارداتها من النفط الإيراني بنحو 290.000 برميل يومياً خلال شهر جانفي 2010، ودخل الجانبان في خلافات حول تسعير النفط.[1]

إنّ حجم المصالح التي تتقاطع فيها العلاقات الإيرانية الصينية قابلة للإستثمار السياسي، فكلا الطرفين يعرفان تماماً مدى الحاجة المتبادلة بينهما خصوصاً في وقت الأزمات الكبيرة، وما يجعل التّماسك أكثر في هذه العلاقات هو هاجسهما المشترك والممثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي صارت على مشارفهما ، **الأولى** في الخليج العربي وأفغانستان ودول القوقاز و**الثانية** على مشارفها الغربية.

**2.العلاقات الإقتصادية:** تعي إيران أنّ الصين تُعدّ السوق المستقبلي الأكبر لمنتجاتها من النفط ومشتقاته خاصةً في إطار العقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي، حيث يُعدّ الطلب المتزايد على النفط الخام في ظلّ النمو الذي تعرفه الصين العامل الأول الدافع باتجاه تعزيز العلاقات مع إيران لاسيما في ظلّ التنافس المحموم بين كُبريات الدول المستهلكة للنفط في سبيل تأمين وارداتها من هذه السلعة الإستراتيجية.

تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في إستهلاك الطاقة، لتُصبح أكبر مستهلكٍ للطاقة في العالم، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولأوّل مرة فطوال عقود مضت (قرن من الزمن) لم تستطع فيها أيُّ دولةٍ أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، وقد وصلت الواردات الصينية من النفط الخام إلى 4.1 مليون برميل يومياً، وهذا معناه أنّه ولأوّل مرة في تاريخ الصين إستوردت 51.8%من حاجاتها النفطية من الخارج بالتوازي مع إنخفاض إنتاجها المحلي من النفط بنسبة 0.5% عما كان عليه في 2008، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة وارداتها النفطية من الخارج إلى 65% في عام 2020.[2]

لقد تمّ التوقيع على إتفاق بينهما بقيمة 70 مليار دولار، تُزوّد بموجبه إيران الصين بالغاز السائل والنفط لمدة 25 عاماً وذلك في عام 2004، في المقابل تتولى الصين تطوير"**حقل يداوران**" الإيراني العملاق، حيث قُدّرت إحتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل، إضافةً إلى إبرام إتفاقٍ آخر يقضي ببناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة "**بندر عباس**" الواقعة جنوب إيران. وقد تزامنت هذه

---

[1] نفس المرجع، ص7.

[2] علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية-الصينية الإستراتيجية تحت المجهر"، **مجلة آراء حول الخليج**، جدّة (السعودية): مركز الخليج للأبحاث، العدد 80، ماي 2011، ص17.

الإتفاقات المبرمة مع الطرف الصيني مع الحاجة الإيرانية للإستثمارات الخارجية في ظلّ تناقص وتباطؤ الإستثمارات الغربية في الصناعة النفطية الإيرانية.[1]

على الرّغم من العقوبات المفروضة على طهران، إلاّ أنّ الشركات الصينية إستثمرت في قطاع النفط والغاز الإيراني، فحصلت بذلك الشركات الصينية عام 2000 على إمتياز لإستخراج الغاز الطبيعي، كما قامت شركات صينية أخرى بالتوقيع على إتفاقيات لإقامة محطّات تكرير البترول في **طهران** و**تبريز**، وإنشاء محطة بترول شمال إيران بقيمة وصلت إلى 150 مليون دولار، كما قامت شركة "**سينوبك**" الصينية عام 2001 ببناء رصيف نفطي عظيم في ميناء "**نيكا**" على ضفاف بحر قزوين شمال إيران، وقامت أيضاً بإعادة هيكلة المصافي النفطية في كل من **طهران** و**راي** و**تبرير**.[2]

وعليه يمكن أن نجمل أهم ركائز العلاقات الإقتصادية بين إيران والصين في النقاط الآتية:

1. تطوير إيران لحقولها النفطية، يأتي في مقدمة هذه الحقول "**حقل أذربيجان**" و"**فارس الجنوبي**" في المقابل تحصل الصين على 14% من وارداتها النفطية من إيران.

2. بلغ حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران من 2000-2009 ما يُقارب 810 مليون دولار، هذا يعني أنّ الصين مورّد رئيسي لإيران، وحسب وكالة المخابرات الأمريكية وتقريرها الموجه إلى الكنغرس الأمريكي، تقول فيه أنّ :" **الشركات الصينية ساعدت إيران في التحرّك والمُضي نحو هدفها للوصول إلى الإكتفاء الذاتي في إنتاج الصواريخ الباليسية**"، الأمر الذي أدى إلى معاقبة الشركات الصينية 62 مرة لإنتهاكها إجراءات الولايات المتحدة أو المراقبة الدولية بشأن نقل تقنية الأسلحة إلى إيران ودول أخرى، ورغم أنّ الصين نتيجةً للضغوطات أوقفت تعاونها مع إيران منذ 1999 في مجال الصواريخ، إلاّ أنّها تبقى من أهم مصادر السلاح إلى إيران.[3]

3. إرتفاع التبادل التجاري بين إيران والصين من 11 مليار دولار سنة 2005، إلى ما يُقارب 27 مليار دولار عام 2009، وقد تمّ إنشاء لجنة للتّجارة مع الصين بهدف تطوير العلاقات التّجارية الإقتصادية بين الدولتين، حيث يُؤمل من خلالها أن يرتفع التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار في غضون 5 سنوات، وإقامة العلاقات الثنائية على أساس مؤسساتي مجسداً في **اللجنةالإقتصادية الإيرانية – الصينية المشتركة،** التي من مهامها تطوير العلاقات الشّاملة،

---

[1] خليل حسين، **العلاقات الإيرانية الصينية: رائحة النفط وطعم التكنولوجيا**، موقع الدكتور خليل حسين للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ت. ن: 2008/02/16، على الرابط الإلكتروني: http://www.drkhalilhussein.blogspot.com

[2] السيد عوض عثمان، "**النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية-الصينية**"، نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

والتوقيع على وثائق التعاون في مجال الطاقة والتّجارة والإقتصاد والتسويق والخدمات المعلوماتية، الزراعية والسياحة.[1]

ويبقى المسؤولون الإيرانيون يأملون في أن يصل حجم التّجارة بين البلدين إلى 100 مليار دولار في غضون الخمس سنوات المقبلة، وأن تصل الإستثمارات في المشاريع المشتركة إلى 200 مليار دولار.

إنّ تركيا والصين تُعدّان من الدول غير متشاطئة لبحر قزوين، وفي نفس الوقت تُشكّلان قوتان ذات وزن إقليمي (تركيا) ودولي (الصين)، حيث أنّ أمن الطاقة يُشكّل المحرك الرئيسي في سياستهما الخارجية، ويظهر ذلك من خلال السّعي التركي لإبرام إتفاقيات نفط وغاز مع إيران وتنويع هذه المصادر عن طريق الولوج إلى منطقة بحر قزوين، ونفس الشيء بالنسبة للصين التي تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية في إستهلاك الطاقة سنة 2008 والتي وصلت في اليوم إلى أكثر من 4 مليون برميل يومي، هي الأخرى تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة بما يكفل لها تحقيق نموّها الإقتصادي من جهة، وتلبية الإستهلاك الداخلي من جهة أخرى خاصةً وأنّها ولأوّل مرة إستوردت أكثر من 51 % من حاجاتها النفطية من الخارج، وسعياً منها لضمان أمنها الطاقوي لجأت هي الأخرى إلى سياسة تنويع مصادر الطاقة، فاصطدمت هي الأخرى بسياسات القوى الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين، فشكّلتا بذلك تركيا والصين إحدى القوى التي ستصطدم بهما إيران وسياستها الخارجية في منطقة بحر قزوين ، ويظهر ذلك من خلال حرب الأنابيب الناقلة لنفط قزوين نحو الأسواق الإستهلاكية العالمية، وسعي كل طرف لتمرير مشروعه والإستفادة من حقوق الترانزيت. فاصطدمت السياسات ومعها المصالح في المنطقة، وسعت إيران إلى رسم سياسة خارجية تضمن لها المحافظة على نفوذها في المنطقة، مستغلةً بذلك موقعها الجغرافي المفتوح على المياه الدافئة.

**III العلاقات الإيرانية – الأمريكية**

كنا قد تطرقنا إلى علاقات إيران سواءاً مع دول منطقة بحرقزوين (روسيا، كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان)، وأيضاً عرجنا إلى علاقاتها مع الدول غير متشاطئة لبحر قزوين فكانت تركيا والصين، وعلى الرّغم من وجود مجموعة من الدول غير متشاطئة لبحر قزوين لها من الأهمية ما لها كجورجيا وأرمينيا وحتى باكستان، غير أنّ تركيا والصين ونتيجةً لنموّ نفوذها في منطقة بحر قزوين إرتأينا التعرض لهما وستظهر أهميتها في المنطقة من خلال ولوجهما كأطراف مهمة في نقل الطاقة من بحر قزوين.

إرتأينا التطرق إلى العلاقات الإيرانية–لأمريكية، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية لها هي الأخرى مكانها في المنطقة، خصوصاً وأنّ هذه المنطقة بوصفها قلب العالم تتربع على مخزونات هامة من النفط والغاز، فحتماً سيقود هذا إلى تصادم السياستين الإيرانية والأمريكية في المنطقة، الأولى لتعزيز نفوذها في إحدى مجالاتها الحيوية، والثانية لتحقيق أمنها الطاقوي.

[1] خليل حسين، **العلاقات الإيرانية الصينية: رائحة النفط وطعم التكنولوجيا**، المرجع السابق الذكر.

وعليه فإنّ العلاقات السياسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يُمكن رصدها في محطات عدّة، على عكس العلاقات الإقتصادية حيث لا يوجد تعاون واضح في الميدان الإقتصادي نتيجة للعقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران.

- **العلاقات الإيرانية – الأمريكية الإلتقاء والتباعد**

شهدت العقود الأربعة الماضية منذ مطلع الأربعينيات إلى نهاية التسعينيات، تدخلاً مُباشراً للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون إيران السياسية والإقتصادية، ويظهر هذا التدخل في:

1. تسليح الجيش.
2. حماية نظام "**الشاه رضا**" ثّم نظام إبنه "**محمد رضا شاه**".
3. تدخلها العلني لإعادة "**محمد رضا شاه**" إلى السلطة بعد خروجه من إيران على إثر إنقلاب "**مصدق**" عليه في عام 1954، فقد إتخذ الرئيس الأمريكي "**ترومان**" قراراً بإسقاط حكومة "**محمد مصدق**" وعودة "**الشاه محمد رضا**" بمساعدة مباشرة من المخابرات المركزية الأمريكية **(C.I.A)** وبذلك إنضمت إيران إلى الأحلاف الأمريكية مثل "حلف بغداد" في 1952 ضدّ الإتحاد السوفيتي وعقدت الإتفاقيات الأمنية مع واشنطن وحصلت على المساعدات العسكرية منها، فصارت أهم قوّة عسكرية في منطقة الخليج العربي، وقد قام كل من الرئيس الأمريكي "**إزن هاور**، **نيكسون** و**كارتر**" بزيارة لإيران أعوام 1959،1972 و1977 على التوالي، كما قام وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبيرمن الزيارات لطهران طوال تلك العقود الثلاث، وظلّ **شاه إيران** طوال تلك الفترة أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية حتى أطلق عليه لقب "**شرطي أمريكا الأوّل في المنطقة**".[1]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إحتواء تداعيات إنتصار الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه، فدعا السفير الأمريكي في إيران "**وليام ساليفان**" إلى : "**عدم إغلاق الأبواب أمام إيران المستقبل إذا ما رغبت يوماً بإقامة العلاقات معنا... لأنّ سلوكنا ينبغي أن ينبع من إدراكنا بأنّ هناك مصالح مشتركة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية**".[2]

لكنّ أزمة الرهائن الأمريكيين (1979/11/4) أدّت إلى حدوث قطيعة تامة بين البلدين، حيث تمّ حجز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران لمدة 444 يوماً، ومنذ ذلك الوقت بدأت رحلة المواجهات الباردة حيناً والساخنة حيناً آخر المباشرة وغير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان لأزمة الرهائن دور في حصول إيران على صفقة أسلحة عبر إسرائيل فيما عُرف "**بفضيحة إيران جيت**"، والتي إستعملتها في حربها ضدّ العراق، فحسب« **Gery Sick** » المسؤول عن مكتب إيران في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد إدارة "**كارتر**"، أنّ هناك إتفاق سري

---

[1] ضيف الله الضعيان، "العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الاخر"، **العالم الإسلامي**، السعودية، د.ع . م، د.ع، د.ت.ن، ص234.

[2] طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص52.

بين حكومة الثورة في إيران وبين القائمين على الحملة الإنتخابية لــ "**ريغان**" حيث تمّــت الصــفقة في **مدريد** بعدم إطلاق الرهائن الأمريكيين إلاّ بعد الإنتخابات الأمريكية، وبالفعل تــمّ ذلــك وفــاز "**ريغان**" وخسر "**كارتر**" الإنتخابات، وحصلت إيران على الأسلحة، وهنا تظهر طبيعة العلاقة بينهما فهما يُمكن أن يتواصلا سراً إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك.

ولما إحتلت إسرائيل لبنان عام1982 وأخرجت منظمة التحرير الفلسطينية، وقفت إيــران ضدّ هذا الإحتلال وعملت على دعم المقاومة وعلى تأسيس "**حزب الله**" في لبنان ونجحت واشــنطن في قيادة تحالف دولي (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت بعد إحتلالهــا مــن العــراق، وفــرض حصار عليه وعقوبات إستمرت إلى غاية 2003 وهو تاريخ إحتلاله.

شهدت منطقة الشرق الأوسط ولأوّل مرة مفاوضات مباشــرة بــين العــرب وإســرائيل، (مؤتمر مدريد 1991) وتوقيع إتفاقيات بين الفلسطينيين والإســرائيليين (إتفــاق أوســلو 1993)، فوقفت إيران ضدّ هذه المفاوضات والإتفاقيات وضدّ مؤيديها، فازداد الدّعم الإيراني لحزب الله فــي لبنان ولحركات المقاومة في فلسطين، ومعه إزداد التوتّر في علاقاتها مع واشنطن التي إســتخدمت إستراتيجية "**الإحتواء المزدوج**" لها وللعراق في وقتٍ واحد.[1]

واتخذت العلاقات الصّراعية بينهما منحنى أكثر حدّة بإدراج إيران علــى قائمــة الــدّول الراعية للإرهاب في اللائحة التي تُنشرسنويّاً من الخارجية الأمريكية، وكــذلك موافقــة الكنغــرس الأمريكي على **قانون داماتو 1996**، الذي يُحضر إستثمار الشركات الأمريكية في إيران بأكثر من 20 مليون دولار سنوياً، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الأرصــدة والأصــول الماليــة الإيرانية وقامت بوقف التوريد الثنائي مع إيران.

ولكي تلعب إيران دوراً مُؤثراً في بيئتها الإقليمية وتكون قوة إقليمية، كــان لابّــد لهــا أن تُخفّف من حدّة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فلكي يكون لها دورٌ إقليمي لابّــد وأن تتخلص من **قانون داماتو**، ولن يكون ذلك دون إتفاق مع واشنطن وحتى بالنسبة لرفــع الحصــار الإقتصادي المفروض عليها، فكانت سياستها تقوم على التفاهم والحوار بدلاً من التــوتّر والتصــادم في علاقات إيران مع العالم وحتى مع واشنطن في فترة رئاسة "**خاتمي**".

ظهرت بوادر التحسن والإنفراج في العلاقات الإيرانية الأمريكية، فقــد دعــى "**خــاتمي**" إلى "حوار الحضارات "، وقام رئيس البرلمان الإيراني "**مهدي كروبــي**" بزيــارة الأمــم المتحــدة عام 2000، حيث إلتقى بأعضاء من الكنغرس الأمريكي وعدد من الرموز البارزة للجالية اليهودية في نيويورك، في المقابل إعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية "**مدلين أولبريــت**" عــن المشــاركة الأمريكية في الإنقلاب على "حكومة مصدق" الوطنية، وكان الــرئيس الأمريكــي"**بيــل كلنتــون**" قد وصف إيران بأنّها "**إحدى أعرق الحضارات الإنسانية**".[2]

---

[1] نفس المرجع، ص53.

[2] خالد البسيوني، المرجع السابق الذكر، ص236.

إستمرت العقوبات الإقتصادية والتوتّرات في العلاقات بين البلدين مع تولي "**جورج ولكر بوش**" للرئاسة في 2000، فوُصفت إيران بـ "**الدولة المارقة**" لتشجيعها للإرهاب ورفضها لعملية السّلام في الشرق الأوسط، فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحدّ من نفوذ إيران في آسيا الوسطى، وممارسة الضغوط عليها في منطقة بحر قزوين، بما يُضعف من القوّة الإيرانية في هذه المنطقة الهامة بالنسبة لها.

جاءت أحداث 2001/09/11 وعلى الرغم من إدراج إيران في محور الشر ودعمها للإرهاب، فقد قام تعاونٌ عسكريٌ بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهذا ما أكده آنذاك الرئيس الإيراني الأسبق "**رفسنجاني**" عندما قال:" **أنّه لولا مساعدة إيران للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان لغرقت في المستنقع الأفغاني**".[1] فإيران قبلت بالمساعدة في مقابل مشاركتها في رسم مستقبل أفغانستان وهو ما حدث من خلال مشاركتها وتفاعلها في مؤتمر "**بون**" الذي عُقد في أواخر نوفمبر 2001 والذي تمّ الإتفاق فيه بتشكيل حكومة مؤقتة في أفغانستان بزعامة "**حامد قرضاي**".

ثمّ جاءت الحرب على العراق في 2003 والإطاحة بحكم "**صدام حسين**" التي أدت إلى إعادة تعديل نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية من نصف إنتصارٍ للعراق عام 1988، إلى إنتصار سياسي كامل لإيران في 2003. فصارت إيران غطاءاً إقليمياً لحكّام بغداد، حيث كانت ترى دوماً في عراق موحّد خطراً على مصالحها، فكانت أوّل المباركين بالمجلس الإنتقالي في العراق القائم على المذهبية.

ويبقى الملف النووي الإيراني يُلقي بضلاله في تصعيد التوتّر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة ترى في إمتلاك إيران لسلاح نووي ، من شأنه أن يُشكّل تهديداً إستراتيجياً لمصالحها في منطقة الخليج العربي الغنية بمصادر الطاقة، فضلاً عن التهديد المباشر لأمن إسرائيل.

إجمالاً، يُمكن لنا أن نقول بأنّ إيران وعلى الرغم من مبادئها الثورية الإيديولوجية، إلاّ أنّها وتبعاً لمصالحها تتجاوز تلك المبادئ، فهي تضع يدها وتتحالف مع ما تسميه "**الشيطان الأكبر**" من أجل الحصول على مصلحة معينة، أو درء تهديد محتملٍ بما يتعارض وما تطرحه من مبادئ، وما تعرفه من شعارات حماية المستضعفين والوحدة الإسلامية، ولعلّ تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أثناء حربها مع العراق وعقدها لصفقة السلاح "**إيران جيت**" دليلٌ على تجاوز تلك المبادئ. كما أنّ سبب عدائها لحركة طالبان التي رأت فيها خصماً لدوداً يُناصبها العداء الإيديولوجي والطائفي، ويتحالف إقليمياً بشكلٍ يُناقض التوجّهات والمصالح الإيرانية، إتجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتقدّم لها يد العون في سبيل القضاء على حركة طالبان.

[1] نفس المرجع، ص239.

ومن خلال هذا الرصد، يُمكن أن نقول أنّ الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران هو في جوهره خلافٌ حضاري إيديولوجي وليس مجرد خلاف أزمات ومشاكل يُمكن التّغلب عليها. فالتيارات المحافظة داخل إيران ترى في العلاقة مع الولايات المتحدة تعارضاً مع مصير الثورة والنظام لما تُمثّله طبيعة تلك العلاقات من تهديدٍ للهوية الإسلامية للجمهورية الإيرانية الإسلامية والتي لا يُمكن التفريط فيها، إلاّ أنّ ذلك لا يحول دون إلتقاء الرؤى في بعض المواقف والظروف فيما تراه إيران تحقيقاً لمصلحتها القومية، والتي من أجلها يتم وضع مبادئها الإيديولوجية جانباً.

وفي نهاية هذا المبحث، يُمكن لنا أن نقول أنّ هذه الدول كلّها مجتمعةً لها تأثيرٌ كبيرٌ في السياسة الإيرانية المتبعة إزاء منطقة بحر قزوين، فالدول المتشاطئة للبحر لها إستراتجياتها وأهدافها، فروسيا تعتبر هذه المنطقة فناءها الخلفي، فهي لطالما كانت تحت قبضتها وفي فلكها تدور، وكانت دولها مصدراً أساسياً لنفط الإتحاد السوفيتي على مرّ السنين. فمثّلث بذلك إحدى المجالات الحيوية لروسيا التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها في منطقة بحرقزوين تتمثل في:[1]

1. ضمان وجود مناطق عازلة لحماية أمن روسيا وضمان مصالحها الجيوبوليتيكية.
2. ضمان الإستقرار في المنطقة لتجنّب التوترات العرقية (مثلا: عناصر "**الليزجن**" من داغستان أعلنت عن نيتها في الإتحاد مع أذربيجان).
3. أن ترفع روسيا من مدى إستفادتها من الترسّبات البترولية في أذربيجان كلّما أمكن ذلك والسعي إلى تفكيك القوّة الأمريكية في المنطقة.
4. العمل على دعم علاقاتها مع إيران.

وعلى الجانب الآخر نجد الدول الثلاث كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان، كلّها تسعى إلى تطوير إقتصادها وتحقيق تنمية لشعوبها يكون الريع النفطي أساساً لتحقيق نُموّها، فلجأت هذه الدول إلى ربط علاقات بقوى فاعلة في المنطقة للإستفادة من مخزوناتها النفطية وإستخراجها، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وتركيا إلى جانب روسيا وحتى إيران أطرافاً مهمةً في عملية تسويق نفط هذه الدول، ولكن بنسب متفاوتة وهذا ما سنشير إليه في الفصل الأخير من الدراسة.

وفيما يتعلق بالدول غير متشاطئة لبحر قزوين وهما تركيا والصين، يُلاحظ عليهما سعيهما الدؤوب للإستفادة أكثر من الموارد الطاقوية في المنطقة، فتركيا وبحكم التقارب الديني والحضاري مع هذه الدول، تمكنت من مدّ جسور التعاون الثقافي لتصل إلى التعاون الإقتصادي مع هذه الدول، فدخلت هي الأخرى في لعبة الإستفادة من موارد قزوين، خاصة وأنّها صارت تستورد ما يتجاوز

[1] عبد الناصر سرور، "الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياتها على دول المنطقة 1991-2007"، **مجلة جامعة الأزهر- سلسلة العلوم الإنسانية** -، المجلد 11، العدد الأول، 2009، ص68.

مليون طن من النفط ومشتقاته سنوياً وفقا لتقديرات وزارة الخارجية التركية، فعملت من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة لتعزيز أمن طاقتها ولعِب دورٍ في قضية الطاقة علـــى المســـتوى العالمي عبر طرق شتى، من أهمها المساهمة في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمرّ عبرها إمدادات تلك المصادر فـــي منطقتـــي الشرق الأوسط والقوقاز، وتسعى إلى لعب دور الوسيط اللوجيستي المهم في خطوط نقل مصـــادر الطاقة من آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط، ويُعتبر خط بـــاكو- تبليســـي-جيهـــان أوّل مرحلـــةٍ من مراحل تحوّل تركيا إلى جسرٍ للطاقة وممرٍ لها بين الشرق والغرب.

وبالنسبة للصين التي تعرف نُمواً مُطرداً، إزدادت حاجاتها للنفط والغاز، وحتى تتمكن من مسايرة نُموّها وتطورها الإقتصادي، سعت هي الأخرى إلى توسيع نفوذها في منطقة بحر قـــزوين من خلال تركيزها على الأدوات السياسية والإقتصادية في علاقاتهـــا مـــع دول المنطقـــة، فقامـــت بإستثماراتٍ تُقدّر ببلايين الدولارات لإكتشاف وإنتاج ونقل وتكرير الـــنفط والغـــاز فـــي المنطقـــة منذ أواسط التسعينات ولاسيما في كازاخستان، فهي تسعى إلـــى ربـــط دول المنطقـــة بالإقتصـــاد الصيني بما يضمن لها تنامي أسواق لصادراتها وإستغلال الصين لهـــذه الـــدول كمعبـــرٍ أقصـــر لتجارتها مع دول الإتحاد الأوروبي.

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ أقوى الأطراف في منطقـــة بحـــر قـــزوين هـــي الأخرى لها إستراتيجية خاصة بها، وهي تعكس مجموعة من الأهداف والمصالح، فمـــن أولويـــات هذه الإستراتيجية في عهد الرئيس "**بيل كلنتون**" كان ما يلي:[1]

1. بقاء دفاع الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى عالمياً، مع التركيز على هزيمة المعتدي وردعـــه. لمن يُحاول الإعتداء على أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
2. حماية حرّية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.
3. ضبط إنتشار أسلحة الدّمار الشامل، فعلى سبيل المثال فإنّ من أولى أولويات سياستها منذ مطلع التسعينات هو منع الإنتشار النووي وتفكيك ترسانة كازاخستان النووية.
4. تنمية التّعاون الإقليمي.
5. ضرورة التوصل إلى ما أسماه "**كلنتون**" الأمن العالمي.
6. الربط بين السياسة الخارجية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في المحيط العالمي.

لكنّ قدوم المحافظون الجدد، كان لـــه دورٌ مُـــؤثرٌ فـــي ســـلوكيات وتوجّهـــات الـــرئيس "**جورج ولكر بـــوش**" وبالخصوص بعد أحداث 2001/09/11، مع العلم أنَّ معظم أصـــحاب هـــذا التيار من جماعات اللوبي النفطي، وعليه كانت الإستراتيجية الأمريكية بناءاً على رؤية المحـــافظين الجدد تقوم على:[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص58.

[2] نفس المرجع، ص ص 59-60.

**1.المحوريّة الأمريكية:** والتي تعني أنّ مصلحة أمريكا أولاً وأخيراً فوق كل إعتبار سواء في إنسجام أو تناقض مصالحها مع حلفاءها ومن خلالها تسعى إلى:

**1.1 الهيمنة المطلقة:** بغرض السيطرة الأمريكية على أيّ نقطة إستراتيجية في العالم وفي أيّ وقتٍ تُريده وتحت أيّ ظرفٍ تعتبره مُناسباً، ويظهر ذلك من خلال إصرارها على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو متنقلة ونشر أساطيلها في البحار والمحيطات.

**1 .2 ضمان إستراتيجية الهيمنة:** وذلك باستخدام كل الوسائل الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية والأمنية والمخابرتية، فصارعلى أمريكا كدولة عظمى أن تنظر إلى العالم كمجالٍ حيويّ لإستراتيجيتها، وبالتالي صار لزاماً عليها وضع اليّد على كل منطقة محورية من أوروبا إلى إفريقيا ومن الخليج العربي إلى آسيا الوسطى.

**3.1 الحق مع القوّة:** وهو ما يُفسّر الهاجس المُستمر بأنّ هناك عدواً ما وخطراً مُحدقاً يستهدف ويتربص بها، وإذا لم يتوفر هذا العدو وجب إختلاقه، من خطرٍ أحمرٍ شيوعي إلى خطرٍ أخضرٍ إسلامي، فدول مارقة، أو دول تعيش توتراً إلى الإرهاب.

**2.البعد الإقتصادي للإستراتيجية الأمريكية:** لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخ الإحتكارات النفطية، فقامت بتوقيع إتفاقيات بترولية وقّعتها أشهر شركاتها مثل **« Chevron »**و **« Exxon Mobile »** مع شركة النفط الحكومية الأذرية بقيمة 8 مليارات دولار إلى جانب حقول إستثنائية للشركات الأمريكية، تضم إجراءات حول إستغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين، وكانت واشنطن قد وضعت أربع خيارات إستراتيجية لتطوّرات الصراع في المستقبل المنظور حول الموارد النفطية في بحر قزوين (سنتطرق إليها في الفصل الأخير)، فمن خلالها سعت إلى تطبيق إستراتيجيتها للطاقة والبترول والغاز تقوم على:[1]

1. عدم الإعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
2. العمل على ضمان تعدّد مصادر الطاقة.
3. تعدّد طرق النقل وخطوط الإمداد.
4. تعدّد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول.

**3.البعد العسكري والأمني:** وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد القضاء على طالبان في :

– تأمين الإستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الدائم في أفغانستان.

– إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعدّدة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية، التي تنتمي إلى عدّة دولٍ غربية وروسية وصينية بالأساس.

– تعزيز نفوذها في المنطقة وإحتواء النفوذ الروسي – الإيراني.

[1] نفس المرجع.

– مواجهة تحديات نموّ النفوذ الصيني في المنطقــة وتمــدّد علاقاتــه النفطيــة مــع دول منطقــة بحر قزوين.

وفي سبيل تحقيق البعد العسكري والأمني في إستراتيجياتها إتجاه منطقة بحر قزوين، ســعت إلــى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، حيث يُمكــن لهــا أن تســتخدم هــذه القواعد كنقطة إنطلاق لمواجهة أيّ قوى إقليمية منافسة لها.

إنّ تطرقنا إلى كل هذه الدول وعلاقتها بإيران سيُمكّننا من فهم طبيعة العلاقة التــي تــربط إيران بهذه الدول وفي هذه المنطقة بالتحديد، حيث ستكون أهداف هذه الدول إمّا في صالح التّوجــه الإيراني نحو هذه المنطقة أو ضده، فمن خــلال هــذه العلاقــات يُمكــن لنــا أن نفهــم التّنــافس الجيو سياسي في المنطقة بين هذه القوى وإيران، ولعلّ مسارات نقل نفط قزوين ستجيبنا عن هــذا التباين في علاقات الأطراف المؤثرة في المنطقة، وستُمكّننا من رصــد مختلــف التحــدّيات التــي تواجهها إيران في منطقة بحر قزوين والتي سيكون لها الأثر في تحديد مستقبل هذه السياســة فــي منطقة قلب العالم.

في ختام هذا الفصل نستنتج أنّ بحر قزوين وبالرّغم من موقعه الجغرافي الحبيس، يُعتبر من المناطق الغنيّة بالنفط نسبياً في العالم، حيث تشهد هذه المنطقة تزايداً في إهتمام القوى الدولية والإقليمية بها، ويظهر ذلك من خلال التنافس حول مواردها وثرواتها، فأهمية البحر تبرز فيما يحتويه من ثروات متنوعة يأتي النفط والغاز في مقدمتها، فطبقاً لآخر تقديراتٍ صادرة عن وكالة الطاقة العالمية قُدّرت الإحتياطات النفطية ما بين 17 و49 مليار برميل، وقُدّر إحتياطي الغاز الطبيعي بنحو 232 ترليون قدم مكعب، وهو أيضاً يحتوي على ثروة سمكية مهمة ممثلةً في سمك الكافيار بمختلف أنواعه.

إنّ الموقع الحبيس لبحر قزوين لا يُنقص من أهميته الإستراتيجية، فهو يدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والإستراتيجي لمنطقة أوراسيا، ويتمتع بأهمية جيو إستراتيجية مع آسيا الوسطى لأنّهما يُشكّلان حلقة وصلٍ بين قارتي أوروبا وآسيا، وهما بمثابة جسرٍ رابطٍ للشّمال بالجنوب والشرق بالغرب.

لقد كانت طهران وموسكو تتقسمان السيطرة على بحر قزوين من خلال إتفاقيتي 1931 و1941، والتي نصتا على أنّ البحر مُشتركٌ بين الدولتين، فقد كانتا هما الإطار القانوني الذي يُنظّم الحقوق السيادية للدولتين، ولكن ومع تفكّك الإتحاد السوفيتي ظهرت ثلاث دولٍ تُشاطئ بحر قزوين وهي: أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان، الأمر الذي طرح معه مصير المعاهدتين والوضع القانوني للبحر الذي لم تتمكن الدول الخمس المشاطئة له من حسم هذا الإشكال، فما بين منادٍ بالتقسيم المتساوي وما بين إعتباره بحيرةً مغلقةً يتمّ تحديد حقوق إستغلال الثروة النفطية بإعتماد طول سواحل كل دولة، وما بين المطالبة بفصل قاع البحر عن ثرواته وسطح الماء فيكون بحيرةً مغلقةً فقط عند التعامل مع ثروات قاعه، كلّها ساهمت في عدم التوصّل إلى إتفاقٍ بشأن تحديد النظام القانوني للبحر.

إنّ مثل هذا الخلاف حول تحديد النظام القانوني للبحر يُعتبر من العوامل التي تعوق تصدير نفط بحر قزوين نحو الأسواق العالمية، حيث تظهر الخلافات بين الدول حول حقول النفط نظراً لعدم ترسيم الحدود والإتفاق على نظام يُحدّد ملكية كل طرف.

ويتّسم هذا النفط بوقوعه في أعماق كبيرة تحت قاع البحر، ما يجعل عملية إستخراجه صعبة، الأمر الذي يفرض مدّ خط أنابيب لكي يُنقل إلى مسافاتٍ طويلة، وهذا سيكون له إنعكاسٌ على تكلفة نقله، ومن سماته أيضاً أنّه يحتوي على درجة عالية من الهيدروجين المكبرت الذي يستدعي نفقات إضافية على تصنيع الأنابيب، وعلى الرّغم من المشاكل التي تُعيق تصديره إلاّ أنّ أهمية نفط قزوين تتزايد نظراً لتطور الطلب العالمي على النفط، فهي لا يُمكن أن تعوّض منطقة الخليج العربي لاعلى المديين القريب أوالبعيد، ولا تُشكّل مُنافساً لها بقدر ما هي موردٌ نفطي ثانوي يُمكن اللجوء إليه، و ستزداد أهميته في ضوء الإحتياطات التي يُؤمل إكتشافها مُستقبلاً، ممّا يجعل منه ذا تأثيرٍ مهمٍ في إمدادات النفط الإضافية خارج الأوبك.

وعليه فإنّ منطقة بحر قزوين تكتسي أهمية كبيرة على الساحة الدولية، فهي جزء من قلب الأرض كما وصفها "**هالفورد ماكيندر**"، ومن يُسيطر عليها يُسيطر على العالم، فصارت بذلك على رأس الإهتمامات الغربية لأنّها تقع في قلب أوروبا الآسيوية.وهي أيضاً منطقة ذات قدراتٍ إستراتيجية راهنة ومُؤثرة خاصةً في المجال الطاقوي، كما تتميّز بقربها من كثير من القوى الإقليمية الكبرى التي تُشكّل خطوط تماسٍ معها كروسيا والصين وتركيا وإيران، يُضاف إلى ذلك التنوّع العرقي فيها يجعل من دولها متداخلةً عرقياً، ومن ثمّ فإنّ ما يدور بها لابدّ أن يُؤثّر إستراتيجياً على الدول المجاورة.

وتلعب دول منطقة بحر قزوين دور **المحور الجيوبوليتيكي*** لأيّ قوّة تسعى إلى بلوغ درجة القوة العظمى التي تسعى للحفاظ على سيطرتها وعظمتها في العالم، بإستثناء روسيا التي تُعدّ لاعباً جيوستراتيجياً رئيسياً.

وباعتبار المنطقة غنيّة بموارد طاقوية ، فقد جذبت إهتمام القوى الكبرى وبوصلة الشركات النفطية، الأمر الذي أدى إلى إحتدام المنافسة بين **اللاعبين الجيوستراتيجيين**** وحتى المحاور الجيوبوليتكية حول- من يستفيد أكثر من هذه الموارد؟-

وإيران بوصفها محوراً جيوبوليتيكياً في منطقة بحر قزوين وبحكم إرثها الفارسي وإمتداد إمبراطوريتها في آسيا الوسطى والقوقاز لقرون مضت، تنظر إلى هذه المنطقة من كونها مركزاً لنفوذها التقليدي عبر التاريخ، فقد وجّهت سياستها الخارجية نحو هذه المنطقة سعياً منها لتوطيد علاقاتها مع دول منطقة بحر قزوين، وفتح مجالات التعاون والعمل المشترك في ظلّ السياسات الغربية التي تهدف إلى إحتواء إيران. فمن التركيز على البعد الديني والثقافي في سياستها تجاه هذه الدول على حساب العلاقات الإقتصادية في الفترة التي أعقبت تفكّك الإتحاد السوفيتي، إلى تجاوز البعد الإيديولوجي وإنتهاج أسلوب برغماتي أكثر في سياستها مع هذه الدول، فقد ركّزت على التعاون والتكامل الإقتصاديين إتجاه هذه الدول، مُستغلةً بذلك الجغرافيا التي أعطتها موقعاً إستراتيجيا إذ تُعتبر منفذاً لتصدير المنتجات النفطية نحو الأسواق العالمية لأنّها الدولة الوحيدة التي تُطلّ على الخليج العربي وبحر قزوين.

وعلى الرغم من هذه الميزة الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها إيران، إلاّ أنّ سياستها إتجاه هذه الدول تميّزت بنوعٍ من الإخفاق النسبي، نتيجةً لمشاعر العداء ضدّ طهران في بعض الدول

---

***المحور الجيوبوليتيكي:** إستعمل هذا المفهوم من طرف " **زبيغنيو برجنسكي**"، وهو يُشير إلى الدول التي تكمن أهميتها وقوتها من موقعها الجغرافي، وتكمن أهمية هذه المحاور في أنّها عبارة عن ممراتٍ ومنافذ مهمة نحو مناطق أخرى، وأيضاً لها إمكانية حجب الموارد عن لاعب مهم. (**للمزيد حول هذا المفهوم أنظر:** زبيغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، مرجع سابق الذكر، ص59).

****اللاعبين الجيوستراتيجيين:** هو مفهوم إستعمله"**برجنسكي**" ويعني به الدول التي تملك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ بمعنى: التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي القائم (**للمزيد حول هذا المفهوم أنظر:** نفس المرجع، ص58).

كأذربيجان مثلاً، ونتيجةً أيضاً للعلاقات المتوترة مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان لها تأثيرٌ على علاقة طهران بدول المنطقة، والمثال على ذلك لجوء هذه الــدول للتعــاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نقل وتسويق نفطها وتهميش إيران التي تُعدّ المنفذ الآمــن والسّهل لثروات هذه المنطقة.

لقد كان لهذا الإخفاق النسبي للسياسة الإيرانية مع دول منطقة بحر قــزوين تــأثيرٌ علــى مشروعات نقل الطاقة في المنطقة، فقد إستغلت القوى المتنافسة هذا الإخفاق لتمرير وإستمالة هــذه الدول نحو مشاريعها.

# الفصل الرابع

# أنانيب نقل النفط وأحداث 2001/09/11

# ومستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين

## الفصل الرابع: خطوط أنابيب النفط وأحداث 2001/09/11 ومستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين

تُعدّ خطوط أنابيب النفط بين البلدان المختلفة، مُؤشراً إستدلالياً على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والإنتهاء وكذلك أطراف المرور التي يعبرها الخط؛ فعبر ذلك الخط تتجسّد توازنات العلاقات الدولية المتأرجحة بين نقطتي **التعاون** و**النـزاع** وما بينهما من أمور وسطية، ونظراً لكون هذه الخطوط هي الناقلة للسلعة الإستراتيجية العالمية "النفط"، فإنّ تتبع مساراتها الجغرافية يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين **الدول المنتجة** التي في أغلبها تنتمي للبلدان النامية، و**الدول المستهلكة** والتي ينتمي عددٌ كبيرٌ منها للبلدان المتقدمة الصّناعية، وبينهما الدول التي تعبرها خطوط الأنابيب وتُسمى **دول المرور**.

ولا تنشأ خطوط الأنابيب لنقل النفط بين دولتين أو أكثر إلاّ بحدوث توافقٍ سياسي بين الدول التي يعبرها خط الأنابيب، فبقيام ذلك الخط تنشأ الأهمية السياسية لكل طرف يعبره الأنبوب للأطراف الأخرى، وهذا شرطٌ مُهمٌ من شروط نجاح أيّ مشروعٍ لنقل الطاقة.

فبالإضافة للإرادة السياسية، لابدّ من **توفّر النفط** أو **الغاز** في المنطقة المراد وصلها بخط الأنابيب، ونجاح أيّ مشروع لنقل النفط أو الغاز يفترض **وجود دراسة معمقة للأسواق المستقبلية** بمعنى –**هل توجد أسواق إستهلاكية مهتمة بشراء هذا النفط أو الغاز**؟ –، ولا يُمكن إغفال **تكاليف النقل** فهي تُؤخذ بعين الإعتبار، لأنّ المشروع ذو التكلفة الضئيلة يكون أكثر مردودية من الناحية الإقتصادية، كما أنّ **رأس المال** ضروري لإنجاح المشاريع خاصةً تلك التي تتطلب نفقات ضخمة قد تصل إلى مليارات الدولارات، ويُعتبر **العامل التقني** مُهماً جداً، ذلك لأنّه في حالة ما إذا كان مسار الأنابيب يمرّ عبر أراض وعرة المسالك فإنّ ذلك يؤدي حتماً إلى إستخدام تكنولوجيات عالية تستدعي نفقاتٍ إضافية، ويظهر ذلك في أنبوب النفط المراد تمريره من كازاخستان إلى أذربيجان عبر بحر قزوين، فكلّما كانت التكنولوجيا متوفرة محلياً، كلّما أدى ذلك إلى تجسيد هذه المشاريع وجعلها أكثر مردودية، ويبقى **الجانب القانوني** مُهماً في أيّ مشروع لارتباطه بطرق تنظيم الإستغلال وحقوق الملكية.[1]

بالرغم من أهمية العوامل الإقتصادية والتقنية في أي مشروع لنقل النفط والغاز على السواء، إلاّ أنّها غير كافية لإنجاح هكذا مشاريع، وهنا تظهر أهمية **العامل الأمني** و**الجيوسياسي** الذي يُمكن له أن يقف حاجزاً أمام تحقيق الكثير من المشاريع ذات مردودية إقتصادية عالية وتتوفر فيها كل الشروط التقنية، وتُعدّ منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين – مثال على هكذا نوع من العرقلة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة وباستعمال كل نفوذها لمنع بعض المشاريع

[1] لورنت روسكاس، المرجع السابق الذكر، ص ص27–28.

من جهة، وبتغيير وجهة المشاريع وفقاً للرؤية الأمريكية مع تعهدها بتوفير جميع الإمتيازات من جهة أخرى.

إذا كانت هذه هي أهم شروط نجاح مشاريع نقل الطاقة.

* فما هو حال وواقع خطوط أنابيب النفط القزوينية قبل وبعد أحداث 2001/09/11؟.

وبما أنّ إيران تتمتع بخاصية الإطلالة على الخليج العربي وبحر قزوين، فإنّ ذلك يمنحها خاصيةً متفرّدة في كونها تُمثّل معبراً غير مُكلفاً ومُختصراً لمررور النفط القزويني، فدخلت بذلك في لعبة المسارات والمشاريع المتنافسة لنقل النفط والغاز من بحر قزوين نحو الأسواق العالمية.

* فماهي طبيعة المشروع الإيراني لنقل النفط من بحر قزوين؟.

* ولماذا يلقى معارضةً أمريكية على الرّغم من نجاعته؟

* وهل تعتبر هاته المعارضة الأمريكية التحدي الوحيد الذي يواجه السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين؟

**المبحث الأوّل: خطوط نقل النفط القزويني**

أدى تصاعد المكانة الجيوبوليتكية لبحر قزوين ودوله المحيطة به بشكلٍ خاص بعد إنتهاء الحرب الباردة، في ضوء إكتشاف كميات مهمة من النفط هناك والتي يُؤمل لها أن تُساهم بشكلٍ مُهمٍ في سوق الطّاقة العالمي مستقبلاً، بيد أنّ الموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين ودوله التي تتركز فيها معظم الثروة النفطية، قد أوجدت ضرورة مدّ خطوط الأنابيب لنقل هذه الثروة إلى الأسواق المستهلكة لها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافسٍ بين الدول الداعمة لهذه المشاريع وبين تلك التي لا تلقى مشاريعها قبولاً، ولم يقتصر التنافس بين الوحدات الدولية فقط بل كان لشركات النفط حصة في هذه المعركة التنافسية، لا لشيء سوى محاولة بسط السيطرة على هذه المنطقة ومواردها.

**المطلب الأوّل: أهم الشركات النفطية المتواجدة في منطقة بحر قزوين**

خلال التسعينيات من القرن العشرين بدأت تتضح معالم بيئة الأعمال الخاصة بصناعة النفط والغاز، وتزامن ذلك مع الإنفتاح الروسي على الإستثمار الأجنبي خصوصاً في الحقول النفطية الضخمة في كل من سيبيريا الغربية وجزيرة ساخالين.

ولعلّ إنخفاض الإنتاج النفطي في منحدرات ألاسكا الشمالية وبحر الشمال، التي تُعدّ من مناطق النفط الكبرى، كانت سبباًفي فتح الإستثمار في قطاعي النفط والغاز، وترافق هذا مع بحث الشركات النفطية عن فرص لها خاصةً وأنّ منطقة الشرق الأوسط كانت مشبعة إلى درجة تحول دون دخول مزيدٍ من الشركات الجديدة.

أوّل إقبالٍ على روسيا كان في الفترة من 1992-1993، وبحلول عام 1994 تحوّل الإهتمام إلى كازاخستان وأذربيجان، وشهدت الفترة 1993-1994 توسعاً في ميدان التّنافس من حيث أعداد الشركات وأنواعها، وسعياً منها إيجاد فرصٍ جديدةٍ للنّمو وتوسيع أعمالها لجأت إلى بحر قزوين.[1]

في1997 إنضمّت شركات النفط الروسية التسع إلى صفوف شركات النفط الخمسين في العالم منها **جاز بروم (Gaz Prom)**، **تيوميين أويل (Tyumen Oil)** و**لوك أويل(Luk Oil)**، وتملك شركتي **(Luk Oil)** و**(Rosneft)** مصالح متنوعة في منطقة بحر قزوين. كان الدخول الروسي للمنطقة عقب دخول الشركات الأجنبية إليها بين أوائل التسعينات وأواسطها، وسعت روسيا عبر شركتها (Luk Oil) للحصول على مراكز مهمة لها في مجالات التنقيب والإستخراج في كل من أذربيجان وكازاخستان.

[1] جوليا ناني، "التنافس على إحتياطات النفط في بحر قزوين"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين، الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص154.

إنّ رغبة الكثير من الشركات الدولية الكبرى في الإستثمار الواسع في المنطقة، دليلٌ قاطع على أهمية دول منطقة بحر قزوين خصوصاً أذربيجان، كازاخستان، وتركمنستان، ففي كازاخستان لوحدها يوجد: "كونسورتيوم" يضم عدداً من الشركات الغربية أبرزها(AGIP) الإيطالية، (British Gas وBritish Petrolum) البريطانيتين، (Stat Oil ) النرويجية و (Royal Dash Shell) البريطانية الهولندية و (Mobil) الأمريكية و( Total) الفرنسية.[1]

ويبدو واضحاً الحضور القوي لكبرى الشركات الأمريكية في منطقة بحر قزوين ودوله الثلاث، ويظهر ذلك من خلال شركات Chevron, Exxon وAmoco، حيث تمّ الإتّفاق بين الحكومة الأذرية والكونسورتيوم الذي يضمّ عدداً من شركات النفط المحلية والدولية والأمريكية على إستثمار حقلي (Azeri-Chirag). وقد بلغت حصص بعض الشركات الأمريكية في هذا الكونسورتيوم مثل شركة Amoco حوالي 17.1%، في حين حصلت شركة Chevron على 30% من مشروع إستكشاف وإستثمار حقل (Apsheron) جنوب بحر قزوين، في حين حصلت شركة Exxon على 50% من أسهم مشروع التنقيب في حقل (Z.Tagier) مع أحقيتة في تنفيذ المشروع، وبذلك تكون نسبتها متساوية لشركة أذربيجان الدولية العاملة (AIOC).

قدّمت شركة **(F.E.C)**« First Exchange Crop » وهي أمريكية عدّة مشاريع إستثمارية في منطقة بحر قزوين، في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان سنة 1998، وكانت قد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة لصناعة النفط والغاز في تركمنستان بقيمة وصلت إلى 10 ملايين دولار. وقد تفاوضت شركة Chevron مع حكومة كازاخستان في 1999، من أجل شراء 25% من إستثمارات حقل (Tengiz).[2]

والصين هي الأخرى حاضرة بشركاتها وإستثماراتها في المنطقة عن طريق شركة البترول الوطنية (CNPC)، ففي كازاخستان بلغت الإستثمارات الصينية حوالي 16 مليار دولار أمريكي إضافةً إلى قروض بمبلغ 10 مليار دولار، أمّا تركمنستان فكانت نسبة الإستثمار الصيني حوالي 7.1 مليار دولار أمريكي وقروض في حدود 4 مليار دولار، ومع إيران وصلت الإستثمارات الصينية في حدود 120 مليار دولار مع وجود أكثر من 100 شركة صينية ناشطة داخل إيران، أمّا أذربيجان فالحضور الصيني فيها ضعيف مقارنة بباقي الدول الأخرى، لأنّ قوة

---

[1] محمد أبو الفضل: "الصراع النفطي في آسيا الوسطى"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 131، جانفي 1998، ص275.

[2] إيمان محمود إبراهيم، "يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين"، **الحوار المتمدن**، العدد 1327، 2005/9/24، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org

الحضور الأمريكي فيها كبير جداً يُضاف إليه سعي أذربيجان لجهة الإنفتاح نحو خيار التعامل مع أمريكا، ومع ذلك بلغت نسبة الإستثمارات الصينية فيها حوالي 3 مليارات دولار.[1]

من خلال هذا العرض لأهم شركات النفط المتواجدة في منطقة بحر قزوين، يتبيّن لنا مدى أهمية المنطقة من الناحية الإقتصادية لما توفّره من إمكانات التنقيب والإستكشافات الجديدة لحقول النفط، كما أنّ هذا التواجد المتعدّد الجنسيات ما هو إلاّ إنعكاسٌ للتّنافس الدولي والإقليمي بين الوحدات الدولية في المنطقة ، ويتضح أكثر في مسارات أنابيب النفط وفي الخيارات المطروحة لهذه الأنابيب، وأيضاً في الجهة الداعمة لهذه المسارات.

**المطلب الثاني: الخيارات المطروحة لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين**

تمتلك الدول القزوينية مجموعة من الخيارات لنقل الطاقة إلى أسواق الدول المستهلكة، وبرغم إمتلاكها لهذه الخيارات إلاّ أنّ مشكلتها الأساسية تبقى مرتبطة بوضعها الجغرافي من ناحية، وبتباين السياسات والمصالح بينها وبين دول الجوار، وأيضاً بين دول الجوار وقوى دولية وإقليمية من ناحية أخرى.

لقد برزت مجموعة من المقترحات والخيارات لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق الخارجية، وأبرز هذه الخيارات المطروحة ما يلي:[2]

**الخيارالأوّل:** وتُؤيده مجموعة من الشركات النفطية الأمريكية الرامية إلى السيطرة على موارد المنطقة وضخّها إلى أسواق العالم من خلال **الأراضي الإيرانية** باعتبارها أقصر الطّرق إلى المحيط الهندي، مُروراً بخليج عمّان أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا.

دعمت الإدارة الأمريكية هذا الخيار، حيث تمّ تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، تهيئةً للسماح بمدّ أنبوب نفط وغاز يربط تركمنستان بتركيا عبر شمال الجمهورية الإسلامية. وكان المبرر القانوني الذي تمّ تسويقه بعد ظهور رفض من جانب أعضاء في الكونغرس الأمريكي يستند إلى أنّ خط الأنابيب سيُبنى بأموالٍ إيرانية وليس مشمولاً بالقانون الأمريكي الذي يمنع زيادة الإستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني عن 40 مليون دولار سنوياً.

**الخيارالثاني:** ويقوم على أساس ربط كازاخستان وتركمنستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان، ويلقى تأييد الشركتين الأمريكيتين(Shell) و( Unocal )، إلاّ أنّ هذا الخيار والمسار تعترضه جملة كبيرة من المشاكل والأزمات من الصعوبة تجاوزها، لاسيما في أفغانستان التي أنهكتها الحرب وتداعت بنيتها التحتية، وباكستان ذات المصالح المتشابكة.

---

[1] ـــــــــــــــ ، **المقاربة السورية لمنطقة بحر قزوين: "إستراتيجية البحار الأربعة"**، ت. ن: 2010/09/04، على الرابط الإلكتروني: http://www.syasi.com

[2] محمد أبو الفضل، المرجع السابق الذكر، ص277.

**الخيارالثالث:** ويتمثل في الطريق الروسي، حيث يُمكن لأنابيب النفط والغاز أن تمرّ من كازاخستان وآسيا الوسطى إلى أسواق العالم عبر الأراضي الروسية، تضمّ داغستان القوقازية والشياشان، وحول هذا الخيار تبرز وجهتا نظر أيضاً، **الأولى** تقول أنّ هناك إحتمالات لا يُستهان بها لعودة روسيا من جديد إلى الساحة الدولية كقوة عالمية مناهضة للغرب، ومن ثمّ تُصبح سيطرتها على خط الأنابيب وسيلةً مهمة للابتزاز الجيوإستراتيجي. و**الثانية** داعمة لهذا الخيار، فهي تعتقد أنّ إحتمالات الإستقرار السياسي في روسيا تبدو أكبر من نظيرتها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأنّ وجود خط الأنابيب وتعزيز الغرب لأوجه التعاون الإقتصادي مع الدولة الروسية يُضاعف من أواصر العلاقات بين الجانبين.

**الخيارالرابع:** ويقوم على أساس مدّ خط أنابيب في قاع بحر قزوين إنطلاقاً من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان وصولاً إلى جورجيا ليستقرّ عبر شواطئ البحر المتوسط، مع مدّ فرعٍ منه عبر أرمينيا وناخشيفارة في أذربيجان وصولاً إلى تركيا.

ويبقى أيضاً الخيار الصيني مطروحاً لنقل النفط من كازاخستان إلى الصين ومن ثمّ إلى شواطئ المحيط الهادي، وعلى رغم كلفته لأنّه يحتاج إلى مدّ خطوط أنابيب طويلة يبقى مدعوماً بقوة من طرف الصين.

**المطلب الثالث: خطوط النقل من المشروع إلى التجسيد**

لطالما كانت هناك ثلاثة خطوطٍ كبرى لتصدير النفط وصلت طاقتها إلى نحو نصف مليون برميل من النفط يومياً عند التّشغيل، وتتمثل هذه الخطوط الثلاث في:[1]

1. **خط أتيراو – سمارا Atyrau- Samara**: يبدأ من شمال قزوين حتى سمارا وطاقته الإنتاجية قدرت بـــ 280.000 برميل في اليوم، هذا الخط موجود من أيّام العهد السوفيتي يمتد بين "أتيراو" في كازاخستان إلى معامل التكرير الروسية في الأورال.

2. **خط باكو – نوفوروسيسك Baku-Novorossyisk**: هو أيضاً موجود منذ العهد السوفيتي و يمتدّ من ميناء باكو إلى نوفوروسيسك، يمرّ بجنوب روسيا طاقته الإنتاجية تقدر بـــ180.000 برميل يومياً.

3. **خط باكو – سوبسا Baku-Supsa**: تمّ إفتتاح هذا الخط من خطوط الأنابيب في نهاية 1998، وفي مارس 1999 بدأت أولى عمليات التزوّد منه، ويمتدّ من باكو إلى سوبسا في جورجيا على البحر الأسود، بلغت طاقته الإنتاجية 115.000 برميل يومياً.

وليست هذه الخطوة فقط الناقلة للنفط القزويني نحو الأسواق العالمية، فالسّكك الحديدية هي الأخرى تقوم بعملية النقل أيضاً، حيث تصل كميات التصدير عن طريقها إلى 240.000 برميل

[1] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين**، ط1 ، طنطا ( مصر): مطابع غباشي، 2005، ص 147.

يومياً، كما تُستخدم أيضاً بعض القوارب لنقل النفط عبر الفولجا، فعن طريقه يتمّ نقل النفط الكازاخستاني للأسواق العالمية، وهناك أيضاً **نظام المقايضة** أو **النقل التبادلي Oil swaps** والقصد منه أن تتلقى إيران نفط بحر قزوين من أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان في مينائها "نيكا" في بحر قزوين، وتنقل من هذا الميناء عبر الأنابيب أو السكك الحديدية إلى مصافي البترول في الشمال الإيراني؛ وفي المقابل تقوم إيران بضخ كمية مماثلة من النفط في شبكة أنابيبها إلى الخليج العربي في صورة نفط خام.[1]

وهناك خطان للأنابيب عبارة عن مشروعات جديدة يجري العمل بهما ممّا سيؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية للنفط في اليوم وهما:[2]

1. **خط نيكا – طهران Neka-Teheran:** ويتضمن هذا الخط بناء خط جديد يمرّ في إيران من ميناء "نيكا" جنوبي بحر قزوين إلى معامل التكرير خارج طهران، الأمر الذي يُؤدي إلى تشجيع عمليات المقايضة لترتفع إلى 390.000 برميل يومياً.

2. **خط ديوباندي–باتومي Syubendi-Batumi:** ويمتدّ هذا الخط من أذربيجان إلى ميناء باتومي الجورجي، وسوف تكون له طاقة إبتدائية قدّرت بـ 80.000 برميل يومياً وربّما ترتفع طاقته فيما بعد إلى 140.000 برميل يومياً، وقد قامت شركة Chevron الأمريكية بـ استغلال النفط الخام في كازاخستان من حقل Tengiz الضخم، والذي سوف يتمّ نقله من ميناء "أكتاو" الكازاخستاني عبر بحر قزوين.

ولكي يتمّ نقل النفط الخام من منطقة بحر قزوين إلى أسواق أوروبا والبحر المتوسط، هناك مقترحان هامان وهما:

1. **مشروع التوسع في خط أنابيب: كونسورتيوم بحر قزوين Pepeline Consortium Caspian:** ويهدف هذا المشروع إلى رفع طاقة **خط تنجيز – نوفوروسيسك** إلى 1.35 مليون برميل يومياً.[3]

2. **مشروع خط باكو–تبليسي– جيهان (B.T.C):** سيكون هذا الخط جديداً تماماً، حيث يبلغ طوله 1730 كلم، صُمم لعبور على ما لا يقلّ عن 50 مليون طن من النفط سنوياً على مدى 40 عاماً، حيث تمّ التوقيع في 1993 على إتّفاق بشأن بناءه بين أذربيجان وتركيا في أنقرة، وفي 1998/10/29، تمّ التوقيع على إعلان أنقرة لنقل النفط إلى الأسواق العالمية على طول خط أنابيب باكو– تبليسي – جيهان من قبل رؤساء أذربيجان وجورجيا وتركيا، ولقي موافقة من قبل وزير الطاقة الأمريكي في 1998/11/18 في إسطنبول وكذلك الرئيس الأمريكي "**بيل كلينتون**".

---

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالي في متغيراتها**، المرجع السابق الذكر، ص316.

[2] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين**، المرجع السابق الذكر، ص148.

[3] نفس المرجع.

وفي 2000/10/19 تمّ توقيع أربع إتفاقيات على بناء هذا الخط (B.T.C) شاركت فيه شركات بترولية لكل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، تركيا وإيطاليا، فرنسا، اليابان وأذربيجان وقد حدّدت قيمة المشروع بـ 2.9 مليار دولار أمريكي.[1]

- **طريق كازاخستان – تركمنستان– إيران:** سوف يمتدّ هذا الخط على طول الساحل الشرقي لبحر قزوين، ويربط ما بين حقول النفط الكائنة في شمال غربي كازاخستان وبين أسواق النفط شمالي إيران عبر المنطقة الغربية وآبار النفط في تركمنستان.

ويعود السبب الرئيسي من وراء طرح هذا الخط هو الإستفادة من الفرص التي تقدمها عملية المقايضة **Swaps** الإيرانية لخفض تكلفة الإنشاءات، وبالتالي بالإمكان تقديم نظام من شأنه زيادة الصادرات من بحر قزوين وإيران إلى أسواق آسيا الباسيفيكية.

- **رفع الطاقة الإنتاجية لخط أنابيب باكو– سوبسا على البحر الأسود Baku-Supsa:** يعمل هذا المشروع على رفع الطاقة الإنتاجية من 115 ألف برميل يومياً إلى 500 ألف برميل يومياً على الأقل، وتجري دراسة هذا المشروع ليكون خط التصدير الرئيسي بالنسبة لأذربيجان.[2]

ويوجد هناك العديد من مقترحات خطوط الأنابيب تحت الدراسة، مثل خط باكو– نوفوروسيسك وخط كازاخستان الصين وأيضاً خط نفط آسيا الوسطى **Central Asian Oil Pipeline(C.A.O.P)** وهو خط عابر لأفغانستان، ويفترض أن تبلغ طاقته مليون برميل يومياً، وقد كانت دراسة هذا المشروع من نصيب الشركة الأمريكية أونوكال (UNOCAL) عام 1996-1997.

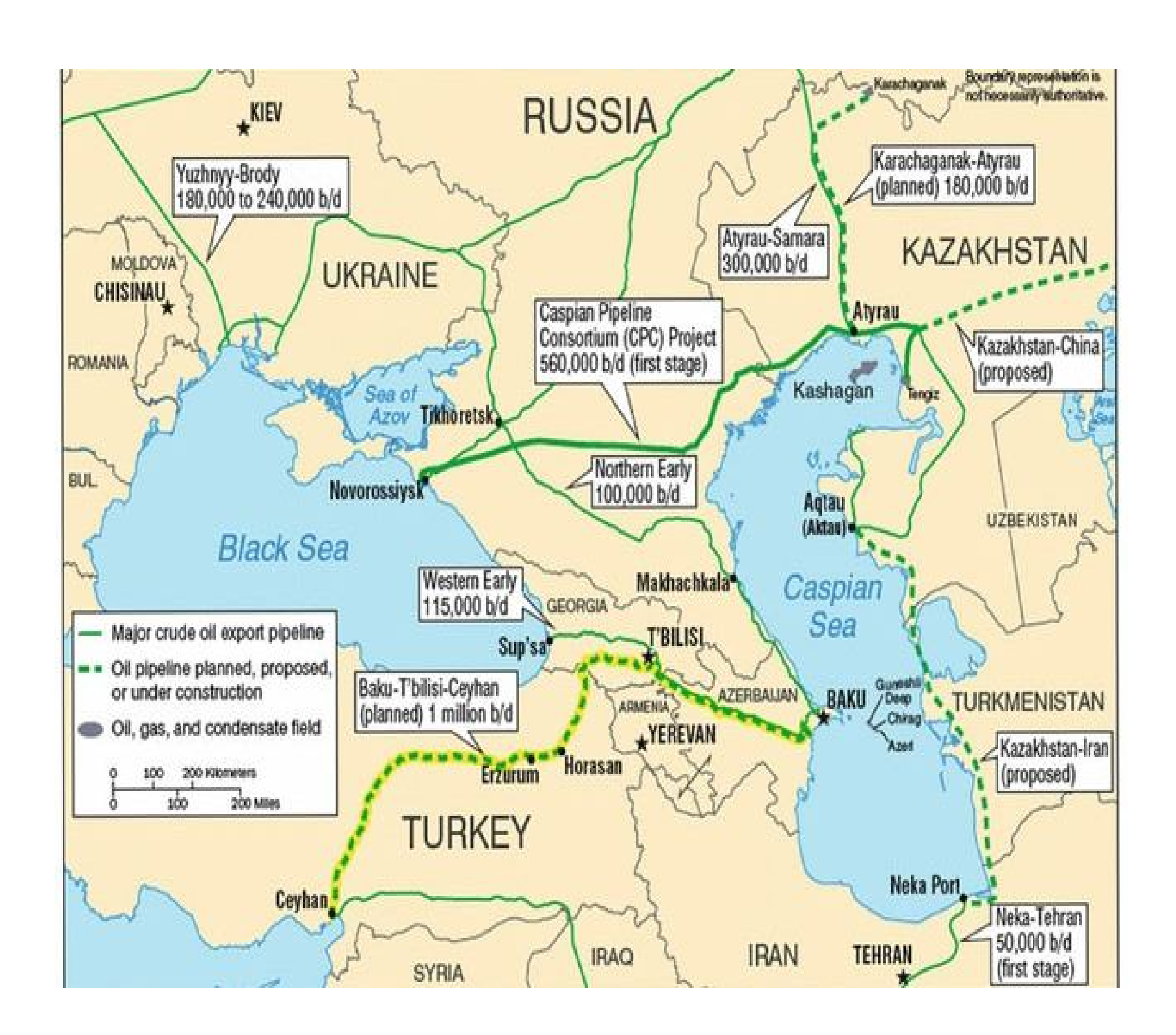
إجمالاً، هذه هي أهم الخطوط والمشاريع التي طُرحت لإستغلال موارد منطقة بحر قزوين وتوجيهها للسوق الإستهلاكية العالمية، ومعظم هذه الخطوط والمشاريع تلت الفترة التي أعقبت تفكّك الإتحاد السوفيتي، حيث توافدت الشركات النفطية الكبرى في العالم صوب هذه المنطقة معبرةً عن شغفها الكبير للإستفادة بأكبر قدرٍ ممكن من هذه الثروات، لما توفره من مداخيل محترمة لها ومن ثمّ لدولها أيضاً.

وتوضح الخريطة التالية طرق نقل الطاقة في منطقة بحر قزوين، حيث تبيّن لنا أهم الخطوط الرئيسية لتصدير النفط الخام، وكذلك تبين لنا أهم المشاريع المقترحة والتي هي قيد الإنشاء لنقل وتوصيل النفط القزويني نحو السوق العالمي، كما ترصد لنا أهم الحقول النفطية والغازية التي تتربع عليها المنطقة.

---

[1] Igor S. Zonn and others, op.cit, p65.

[2] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين**، المرجع السابق الذكر، ص150.




**خريطة رقم –15– : طرق نقل الطاقة في منطقة بحر قزوين.**

**المصدر:** Igor S. Zonn and Others, **The Caspian Sea Encyclopedia**, Berlin :Springer- Verlag Heidelberg ,2010 , p105.

لقد ظلّت خريطة الطرق والمسارات المقترحة طوال التسعينات مجالاً للجدل، غير أنّ أحداث 2001/09/11 ألقت بظلالها على مشروعات ومسارات نقل النفط القزويني– كيف ذلك؟

لقد تسببت هذه الأحداث في نشوء أوضاعٍ جديدة سياسية وعسكرية في آسيا الوسطى، كما أنّها تركت آثارها على سياسة الطاقة في المنطقة وبالخصوص في مجالين:

**الأوّل:** زيادة الإهتمام باستغلال الطاقة في منطقة بحر قزوين.

**الثاني:** إحياء ما سمي **بالطريق الجنوبي** أي نقل النفط والغاز من قزوين إلى باكستان مروراً بأفغانستان بعد أن استقرت الأوضاع برحيل طالبان.

وهذا يقودنا إلى القول أنّ هذه الأحداث أشارت إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة وتفصيل المسارات ذات الجدوى السياسية؛ فمن أبرز الإتفاقات والتحركات التي حدثت هي:

1. السير قُدماً في تنفيذ خط غاز تركمنستان– أفغانستان– باكستان.

2. بدأ الخطوات العملية لتنفيذ خط أنابيب "**شاهدينز**" بأذربيجان جورجيا، تركيا، اليونان.

3. البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط باكو (أذربيجان)، تبليسي (جورجيا)، جيهان (تركيا).

* فأيّ خيارٍ صار أنجعاً من بين جملة الخيارات التي طُرحت لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية بعد هذه الأحداث؟

* وما هي الخطوط والمشاريع التي تجسدت؟

إنّ الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان كان لها أثرٌ على سياسة الطاقة في المنطقة، فقد عاد الحديث مُجدّداً عن **المسار الجنوبي** الذي يتفادى المرور بالأراضي الإيرانية، العابر لكل من أفغانستان– باكستان باتجاه المحيط الهندي إنطلاقا من تركمنستان. وقد وقعت كل من أفغانستان وباكستان مذكرة تفاهم مع تركمنستان لتصدير مليون برميل من النفط يومياً عبر أنبوب يصل إلى ميناء "**جوادر**" الباكستاني في المحيط الهندي، ومع غياب الإستقرار في أفغانستان وقنبلة القوات الجوية الأمريكية لبعض المواقع في جويلية 1998 بعد إتهامٍ أمريكي لحركة طالبان بإيوائها للعناصر المسؤولة عن التفجيرات التي مست سفارتيها في نيروبي ودار السلام. الأمر الذي أدى بشركة النفط الأمريكية UNOCAL إلى التراجع عن مشروع بناء هذا الأنبوب رغم المصاريف الإبتدائية التي أنفقتها.[1]

لقد أُعيد طرح هذا الخيار بعد سقوط حكومة طالبان على إثر أحداث 2001/09/11، حيث عبّر المسؤولون الأمريكيون وعلى رأسهم نائب كاتب الدولة "**Elisabeth Jones**" في جانفي 2002 عن دعمهم لهذا المشروع.

فبعد عام وبعض أيام عن أحداث 2001/09/11، إجتمع مسؤولون من أفغانستان، باكستان وتركمنستان في 2002/09/16 في العاصمة الأفغانية، لبحث السبل الكفيلة لتنفيذ هذا الخط الخاص بنقل الغاز والنفط عبر الدول الثلاث من تركمنستان إلى باكستان مُروراً بأفغانستان.

وقّع قادة الدول الثلاث إتفاقا لبدء البناء فيه في باكستان في ماي 2002، تبلغ مسافته 1460 كلم ويمرّ نصف هذا الخط في الأراضي الأفغانية حوالي 700 كلم، وبتكلفةٍ يتوقع أن تصل إلى ما بين 2 بليون و25 بليون دولار أمريكي.[2]

وعاد بذلك المشروع القديم الذي كان مطروحاً للمواجهة بدعم أمريكي، ولعل مناطق تمركز القوات الأمريكية في أفغانستان دليلٌ على عودة هذا المشروع، لأنّ مناطق التمركز تلك هي التي يمّر منها خط الأنابيب.

---

[1] علي لراري، المرجع السابق الذكر، ص88.

[2] عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب والإستقرار في بحر قزوين"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 151، جانفي 2003، ص184.

ومن بين المشروعات التي طرحت في التسعينات وعاد الحديث عنها مُجدداً بعد أحداث 2001/09/11 هو خط **نيكا–طهران**، فقد عملت إيران على نقل نفط منطقة بحر قزوين عبرها مباشرةً، وقد إقترحت أن تدفع تكاليف إقامة شبكة الأنابيب تحت الماء، أو تحويل حاويات النفط إلى مدينة نيكا بإيران حيث تتوفّر على محطة بترول بطاقة إستيعابية تصل إلى 300.000 برميل يومي بدون تكلفة إضافية.

وعليه ستقوم إيران بإقامة خطي أنابيب آخرين من "**نيكا**" إلى مدينة "**راي**" في إيران، وقد حصلت إيران على تمويل لشبكة أنابيب "نيكا – راي" بعد عامٍ على أحداث 2001/09/11، لنقل بترول منطقة بحر قزوين من خلال **كونسورتيوم صيني–سويسري** حصل على التمويل من بنوك سويسرية، وتعمل هذه الشبكة على نقل حوالي 370 ألف برميل يومي يتمّ نقلها مباشرة إلى شبكة مصافي إيران في **تبريز** و**طهران**.[1]

لكن * كيف ستتمكن إيران من تفادي الحظر الأمريكي القائم على صناعتها النفطية؟.

حسب السياسة الإيرانية المعمول بها لتفادي الحظر الأمريكي على صناعتها النفطية، تمّ الإتفاق على أن تقوم إيران باستيراد 370 ألف برميل يومي من النفط من أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان عبر شبكة أنابيب نيكا– راي لاستهلاكها المحلي، في المقابل تقوم بتصدير نفس الكمية من حقول نفطها الجنوبية على الخليج العربي نيابةً عن الدول الثلاث.

وقد لجأت إيران إلى سياسة الإغراء لحثّ هذه الدول على المزيد من التعاون معها، حيث أعلنت عن خصم 30% على صادراتها النفطية بمقتضى برنامج المقايضة الذي تعمل به، بناءاً عليه يصل سعر الطن المتري إلى 17 دولار في مقابل 24 دولار في السوق العالمي، وأكّدت على إستعدادها تخفيض هذا السعر إلى 12 دولار للطن المتري من النفط.[2]

وكانت الشركة النفطية الكازاخية الكندية قد وافقت على مقايضة 22.000 برميل يومياً من حقل "**كومكول**" بكازاخستان، كما وقعت شركة ( Luk-oil )الروسية صفقة لإرسال 25.000 برميل يومياً تحملها ناقلات إلى "نيكا" بينما قامت "سيدانكو" التي تهيمن عليها ( British Petrolem) بمقايضة 100.000 طن من النفط.[3]

وبناءاً على ذلك فإنّ إيران ستتمكّن من خلال هذا المشروع من تشغيل مصافيها النفطية، وأيضاً حصولها على التمويل يُعدّ عملياً خروجها من قوقعة الحصار المفروض على مشاريعها في المنطقة. إضافةً إلى تمكينها من إشراك لاعبين جدّد إلى جانبها في المنطقة كالصين عبر شركاتها النفطية.

---

[1] مصطفى دسوقي كسبة، المرجع السابق الذكر، ص966.

[2] نفس المرجع، ص967.

[3] ـــــــــــــــ ، للحصول على مواطئ قدم في آسيا الجائعة: إيران تتبارى في لعبة تصدير نفط بحر قزوين، "**الوسط البحرينية**"، العدد 348، 20 أوت 2003، ص2.

وعلى الجانب الروسي، نجد مشروع التوسّع في **خط أنابيب كونسورتيوم بحر قزوين** "**Caspian Pepeline Contrurium**"، طول هذا الأبنوب 1.510 كم، يمتدّ من حقل تنجيز في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسيسك البحري على ساحل البحر الأسود في روسيا، تبلغ إجمالي الطاقة الإستيعابية للخط 700.000 برميل يومياً، يتمّ إمداده من حقل **تنجيز** وكذلك من حقول **كاشاغان** و**كاراتشاجاناك**.

تمّ ضخ أوّل نفط عبره يوم 2001/10/12 أي بعد شهرٍ ويومٍ على أحداث 2001/09/11 وبدأ العمل به في أفريل 2003.[1]

وعليه فإنّ هذا الخط سيعمّق التعاون بين روسيا وكازاخستان، وأيضاً يُعزّز دور روسيا كدولة **ترانزيت**، خاصةً وأنّ غيابها النسبي بات واضحاً في مشاريع التنقيب والإنتاج في المنطقة، وفي نفس الوقت يزيد خط الأنابيب هذا من إعتماد كازاخستان على روسيا باعتبارها المشتري الرئيسي لإمدادات الطاقة الكازاخستانية، فقد تمكّنت هذه الأخيرة من تصدير نحو نصف مليون برميل في اليوم عبر هذا الخط سنة 2003.

وعلى الجانب الأمريكي التركي الأوروبي، نجد مشروع خط أنابيب باكو– تبليسي – جيهان، فقد مثّل البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في هذا المشروع سنة 2002 حدثاً مُهماً، حيث تمّ الإعلان عن التحرك نحو الخطّط التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية دون الإهتمام برفض دول قزوين الأخرى وبالخصوص روسيا وإيران لهذا المشروع.

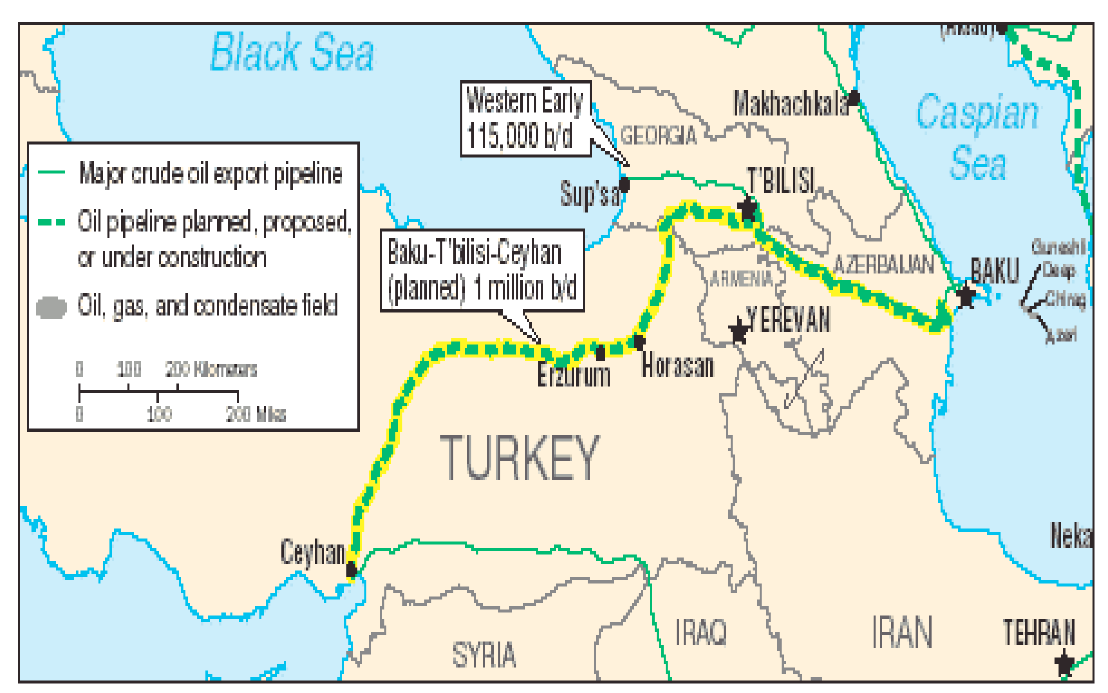
لقد مثّل هذا المشروع تدعيماً أمريكياً للدور التركي في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى، فانتصرت الإعتبارات السياسية على الضرورات الإقتصادية، وقد عبّر وزير الطاقة الأمريكي آنذاك "**سبنسر أبراهام**" عن التأييد الأمريكي لهذا المشروع، حيث إعتبره واحد من أهم مشروعات الطاقة من وجهة النظرالأمريكية التي تُنفّذ في المنطقة.[2]

تمّ إنجاز هذا الخط في ماي 2006 ودشن أنبوب النفط (B.T.C) في جويلية 2006، حيث يمُدّ خط النفط الأذربيجاني **آذري–شيراج–جنوشلي** في بحر قزوين النفط اللازم لخط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان عبر محطة **شنجشال**، ويُعتبر ثاني أطول خط في العالم، ينقل حوالي مليون برميل يومياً من النفط الخام أي ما يُمثّل 1% من إمدادات النفط العالمية. وتوضح الخريطة المدرجة المسار الذي يتبعه هذا الخط.

---

[1] محمد رضا جليلي، "أنابيب النفط وخطوات نقله"، (ت: علي جوني)، **شؤون الأوسط**، 2003، ص63.

[2] عبير ياسين، المرجع السابق الذكر، ص185.




**خريطة رقم- 16-مسار خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان.**

**المصدر: .http://www.marefa.org**

تمتلك شركة British Petrolium(B.P) 30.1% من الخط، بينما تمتلك SOCAR الأذرية 25% وTabaw التركية 6.53% من الخط، وهناك عددٌ من المساهمين في هذا الخط كشركة Chevron الأمريكية وTotal الفرنسية وENI الإيطالية وشركتين يابانيتين وغيرهم.

معظم النفط يصل إلى الأسواق العاملية عن طريق مرفأ جيهان التركي، فيصل النفط بذلك إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، والبعض الآخر يذهب إلى الشرق الأقصى والقليل منه يوجّه إلى بريطانيا.[1]

وتظهر أهمية هذا الخط بالنسبة للإستثمارات الأمريكية في كونه يُساعدها على:[2]

1. التحرّر من الهيمنة الروسية.
2. تنويع ممرات النفط وخفض رسومها.
3. العمل على إيجاد بيئة إستثمارية للعديد من الشركات الأمريكية في مجالات مختلفة مثل: الإتصالات والمعلومات والخدمات والمواصلات.
4. تخفيض مرور النفط عبر مضيق البوسفور ممّا يخفّض التوتّر بين روسيا وتركيا، كما يعمل على إقامة علاقات قوية بين الغرب ودول بحر قزوين.

[1] حزب البعث العربي الإشتراكي، " بلقنةالقوقاز". **سلسلة أحداث جارية 1**، ديسمبر 2008، ص24.

[2] قطب بدوي إسماعيل ، "الأهمية الإقتصادية لنفط وغاز بحر قزوين"، **أخبار النفط والصناعة**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، د.ع، د.ت.ن، ص22.

ومع ربط بحر قزوين بميناء جيهان التركي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يكون قد دخل مرحلته الثانية والهامة والتي تسعى إلى الربط بين بحر قزوين وكل من كازاخستان وتركمنستان لتمكينهما من فض الإرتباط نهائياً مع خطوط الإمداد الروسية.

لهذا الغرض إقترح **خط أنابيب نفط بحر قزوين**، يمتدّ من **ميناء أكتو** في كازاخستان إلى باكو في أذربيجان، سيتمّ وصل الخط مع خط باكو – تبليسي – جيهان، وسيزوّد هذا الخط من **حقل كشاغان** في كازاخستان. مبدئيا تقوم كازاخستان بتزويدهم بـ150.000 برميل يومياً، ومن المقرّر أن يزيد فيما بعد إلى 400.000 برميل يومياً.[1]

وكما تمّ إقتراح نقل نفط هذا الأنبوب إلى شرق آسيا، –كيف ذلك؟– من جيهان التركي عبر **خط أنابيب إيلات –أشكلون الإسرائيلي**، ويصبح مُمكناً تسويق النفط الأذري إلى أسواق شرق آسيا، فهو يختصر المسافة المطلوبة من 2000 كلم إلى 600 كلم.[2]

لقد خلق هذا الخط بعد إنشاءه في 2006 مجالاً للدول الغربية لتصبح أكثر إنخراطاً في المنطقة، سعياً منها موازنة الهيمنة الروسية والإيرانية الإقتصادية والعسكرية في المنطقة، كما أنّه سيُضعف النفوذ الروسي والإيراني في منطقة القوقاز، وفي نفس الوقت سيزيد من الأهمية الجيوسياسية لتركيا وسيدعّم إستقلال جورجيا عن النفوذ الروسي، وأيضاً سيشجّع على المزيد من الإستقلال لبلدان بحر قزوين الثلاثة (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) بعيداً عن السيطرة الروسية من خلال توفير إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الأوروبية.

وعلى الجانب الصيني، نجد **خط أنابيب نفط كازاخستان–الصين**، وهو عبارة عن خط أنابيب من الغرب إلى الشرق بطول 2.228 كلم، يمتدّ من **أتيراو** في كازاخستان إلى **الشانكو شينجيانغ** بالصين، طاقته الإستيعابية وصلت إلى 20 مليون طن سنوياً، وتملك مؤسسة البترول الوطنية الصينية (C.N.P.C) وشركة نفط كازاخستان الخط بالكامل.[3]

شُيّد هذا الخط على ثلاث مراحل، آخرها إكتمل في 2009/07/11، وحالياً يتمّ تزويد هذا الخط من **حقل كمكول**، ومستقبلاً سيتمّ تزويده من **حقل كاشاغان.**

إنّ هذا الخط سيحقّق للصين هدفها الإستراتيجي المتمثل أساساً في توفير الطاقة لإقتصادها التصنيعي سريع النّمو، كما يُحقّق لكازاخستان حرية الحركة، وإمكانية المفاوضة كلاعب أساسي وقوي في مجال الطاقة في آسيا الوسطى، وفي نفس الوقت سيُساعدها على تعزيز إستقلالها السياسي والإقتصادي بعيداً عن السيطرة الروسية.

---

[1] دينا عمار، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين: مسارات متنافسة"، **السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2010، على الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg

[2] حزب البعث العربي الإشتراكي، المرجع السابق الذكر، ص26.

[3] دينا عمار، المرجع السابق الذكر.

وكما تشتدّ المنافسة على خطوط نقل النفط، فإنّ الشيء نفسه يحدث مع خطوط نقل الغاز الطبيعي، فمن باب الإشارة فقط نذكر **خط شاهدينز بأذربيجان – جورجيا – تركيا واليونان**، حيث ينقل هذا الخط الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى الدول الأوروبية، و**خط غاز نابوكو** يمتدّ من **أرزروم** في **تركيا** عبر **بلغاريا ورومانيا والمجر** وينتهي في **مجمع غاز بومغارتن في النمسا.** حيث يتمّ توصيل الغاز إلى مزيد من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، طاقته الإستيعابية تُقدّر بـ 31 مليار م$^3$ من الغاز الطبيعي سنوياً، من المقرّر أن يبدأ تشغيله في عام 2015. والهدف من وراء هذا الخط هو ربط أوروبا مباشرةً بمصادر الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وهذا ما توضحه الخريطة التالية.




**خريطة رقم-17-مسار خط غاز نابوكو.**

**المصدر:http://www.ktuf.org**

ويُمكن أن نضيف دائما من باب الإشارة، **خط أنابيب غاز "تبريز" بإيران – "أنقرة" – بتركيا – "كوموتيني" باليونان**، ففي مارس 2002 وّضعت الترتيبات النهائية لهذا المشروع من أجل نقل غاز إيران إلى اليونان وربما إلى أوروبا الغربية حال إكتماله، تستورد تركيا حسب هذا الإتفاق حوالي 4 مليارات م$^3$ من الغاز من إيران في المرحلة الأولى لتصل إلى 13 مليار م$^3$ حال الإنتهاء من المشروع. وبدورها ستقوم تركيا بتصدير هذا الكم الهائل من الغاز الطبيعي إلى اليونان وأوروبا عبر هذا الخط.[1]

[1] مصطفى دسوقي كسبة، المرجع السابق الذكر، ص967.

ويمثّل هذا المشروع خطوة مهمة جداً لتأمين مصادر الإمدادات الأوروبية من الغاز الطبيعي، وهو أوّل مشروع يربط مباشرة بين إحتياطات الغاز في جنوب منطقة بحر قزوين والخليج العربي من جهة وأوروبا من جهة أخرى

لقد باتت مشروعات وخطوط أنابيب النفط وحتى الغاز، الرابطة بين دول بحر قزوين والأسواق الإستهلاكية للطاقة إلى جانب ثرواته مجالاً للتنافس والصراع، ولعلّ الجبهات التي تقود هذه المشاريع والخطوط أكبر دليلٍ على ذلك.

فمن الشّمال نجد التمسك الروسي بالخط الشمالي (باكو– نوفوروسيسك)، وعلى الجبهة الجنوبية نجد الخط الذي يمرّ على إيران وصولاً إلى الخليج العربي، ونجد أيضاً خط تركمنستان – أفغانستان – باكستان والذي كانت طالبان تحول دون تنفيذه، وعلى الجبهة الغربية نجد التمسك والإصرار الأمريكي على خط باكو – تبليسي– جيهان وتضمّ هذه الجبهة الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الدول الأوروبية وحتى إسرائيل، وعلى الجبهة الشرقية نجد الصين عبر مشروعها لنقل النفط من كازاخستان.

وأمام هذه المعطيات تتضح صورة اللاعبين المتنافسين على نفط منطقة بحر قزوين، فالمنافسة الدولية الراهنة تتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، يليهم لاعبان مهمان على المستوى الإقليمي هما إيران وتركيا، بعدها تأتي الدول النفطية ذاتها والدول المحيطة بها كمعابر في الدرجة الثالثة.

إذن هذا هوم شكل البيئة الخارجية المحيطة بالنسق الداخلي الإيراني، فعلى الرّغم من هذه الإفرازات إلاّ أنّ إيران بقيت متمسكة بمشروعها لنقل نفط قزوين نحو الأسواق العالمية، حيث يُعتبر هذا المشروع أهم أداة تستعملها لتنفيذ سياستها الخارجية، خاصةً وأنّها تتوفّر حالياً على شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب يُمكن لدول قزوين الثلاث الإستفادة منها، وإذا ما أخذنا في الإعتبار أنّ إستهلاك النفط سيزداد في أسواق آسيا والشرق الأقصى، فإنّ المنفذ الوحيد والمنطقي لنفط هذه المنطقة الحبيسة سوف يكون مُمثّلاً في الأراضي الإيرانية وموانئها.

فإذا كان هذا المشروع أحد أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في بحر قزوين.

- فما هي طبيعته؟.
- ما هي دوافعه الجيوبوليتيكية؟.
- ولما يلقى معارضة أمريكية؟.

**المبحث الثاني: المشروع الإيراني لنقل النفط من منطقة بحر قزوين**

تسعى إيران من خلال مشروعها لنقل النفط من منطقة بحر قزوين، إلى ممارسة دورها في عملية نقل النفط من هناك إلى بقية دول العالم، وأيضاً تسعى من خلاله للمشاركة في التنافس مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على تلك المنطقة ومواردها النفطية. إنّ ميزة الموقع الجغرافي لإيران الممتد بين الخليج العربي جنوباً وبحر قزوين شمالاً يجعل منها دولةً مهمةً في عملية نقل النفط، – كيف ذلك؟– تعدّ الطريق الأكثر فعالية، نظراً لقصر المسافة وإمكانية وصل الخطوط المقترحة بالأنابيب ومنافذ التصدير الموجودة فعلياً على الخليج العربي، وفي ضوء ذلك يُمكن ربط حقول إنتاج النفط في كل من أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان بخطوط الأنابيب والمصافي النفطية في إيران الممتدة من الجنوب إلى الشّمال.

وكنا قد تطرقنا إلى أهم الموانئ الإيرانية المحيطة ببحر قزوين في المبحث الأول من الفصل الثالث، وهذا ما يجعل إمكانية نقل نفط المنطقة عن طريق النقل البحري مُمكناً، خاصةً وأنّ هذه الطريقة تعدّ الأرخص على الإطلاق في عملية النقل.

يُعدّ الخيار الإيراني لنقل النفط الأكثر فعالية من الناحية الإقتصادية لأسباب ذكرها الباحث الإيراني "**ميهرداد محسينيان**"وهي:[1]

1. تتوفر إيران على أغلب البنية التحتية، وهذا معناه إمكانية نقل النفط بسرعة وبتكلفة أقل عبر الأراضي الإيرانية، خاصةً وأنّ المصافي الموجودة في وسط إيران وشمالها قادرة على إستيعاب كمياتٍ كبيرة من النفط القزويني، فعن طريق مصافي الجزء الشّمالي الإيراني الأربعة يُمكن لها أن تعالج النفط الوارد إليها من بحر قزوين.

2. بما أنّ إيران تُطلّ على الخليج العربي جنوباً، فإنّ ذلك يُتيح لها إمكانية تصدير نفط قزوين بكميات كبيرة، عبر ميناء التصدير في جزيرة "**خرج**" التي تعالج الآن ما بين 2–2.5 مليون برميل يومياً من النفط، مع قدرتها على رفع ذلك المعدل ليصل إلى 8 ملايين برميل يومياً، وعليه يُمكن لأغلب الأسواق الأسيوية أن تستفيد من النفط القزويني.[2]

**المطلب الأول: طبيعة المشروع الإيراني لنقل النفط من منطقة بحر قزوين**

طرحت إيران مشروعها الخاص بنقل النفط من منطقة بحر قزوين بصيغتين كلتاهما أرخص بكثيرٍ من الطرق المقترحة لخطوط أنابيب النفط، **الجانب الأوّل** من المشروع ويُعدّ الأقل كلفة، يتمثل في **إتفاقيات المقايضة** حيث يتمّ بموجبه نقل نفط دول قزوين الثلاث (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) إلى إيران عند موانئها الشّمالية المطلّة على بحر قزوين، حيث يتمّ إستخدامه في المصافي النفطية المتواجدة في الشّمال الإيراني، وفي المقابل تقوم إيران

---

[1] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص212.

بتسليم الكمية نفسها من نفطها لأيّ مشترٍ عبر موانئها المتواجدة في جزءها الجنوبي على الخليج العربي لصالح دول قزوين الثلاث.

وإذا أخذنا في اعتبارنا أنّ الحقول النفطية الإيرانية متواجدة في الجزء الجنوبي، فإنّ هذه العملية المقايضتية تعود بالفائدة على إيران – كيف ذلك؟- لن تقوم إيران بنقل النفط من الجنوب إلى الشّمال خاصةً وأنّ المصافي الشمالية تستهلك مناطقها ما بين 500.000-750.000 برميل يومياً.

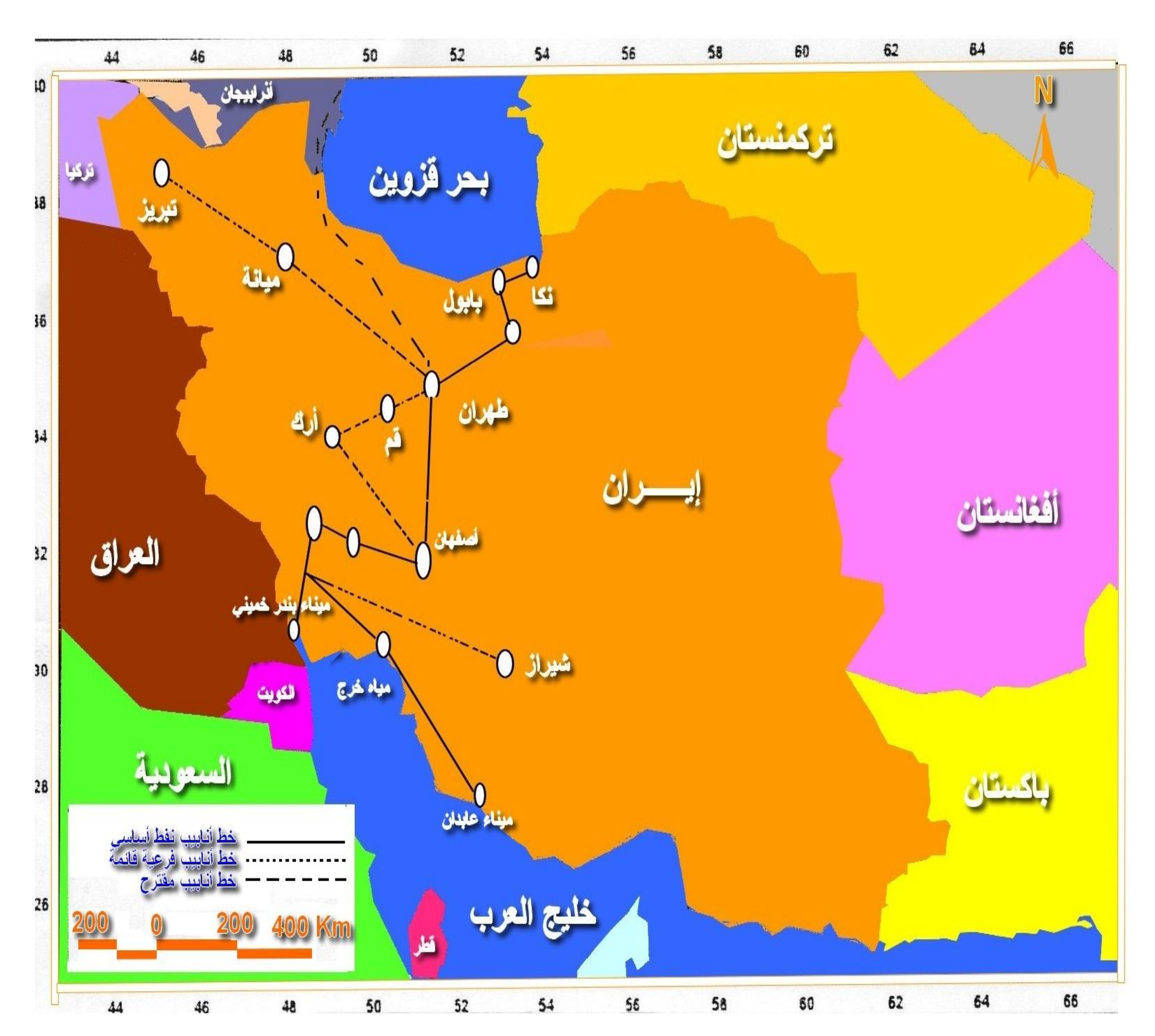
ولأجل إنجاز هذا القسم من المشروع، أعلنت الوزارة الوصية (وزارة النفط) عن خطة تتكون من ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** حيث ركزت فيها على توقيع عددٍ من الإتفاقات الخاصة بالمقايضة مع كل من كازاخستان وتركمنستان من أجل إستخدام نفطهما في المصافي الشّمالية لإيران، وهذا يكون عن طريق إنشاء خط أنابيب يربط بين الداخل الإيراني من **ميناء نكا** Neka الواقع عند مدينة مازندران Mazandaran إلى **طهران** و**تبريز**حيث ستتمكن من معالجة 350.000 برميل يومياً من النفط.

**المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة سيتمّ نقل 460.000 برميل يومياً من النفط من دول قزوين الثلاث، إلى مصافي النفط في **آراك** و**أصفهان** عبر خطوط الأنابيب الموجودة.

**المرحلة الثالثة:** تهدف من خلال آخر مرحلة في مشروع المقايضة إلى إستعمال خطوطها للأنابيب لإرسال 810.000 برميل يومياً من النفط من بحر قزوين مباشرةً إلى موانئ الجنوب.

وبعملية حسابية بسيطة فإنّ مجموع ما يُمكن أن تقوم إيران بتصديره ضمن هذه المراحل الثلاث يصل إلى 1.620.000 برميل يومياً من النفط الخام، نصفه بالمقايضة والنصف المتبقي عن طريق التصدير المباشر إلى الموانئء الإيرانية الخاصة بعملية التصدير، وذلك يكون عبر خطوط أنابيب النفط الممتدة من ميناء نيكا إلى طهران ومنها إلى أصفهان ثمّ إلى جنوب البلاد وهذا ما توضحه الخريطة التالية:




**خريطة رقم-18- المشروع الإيراني لنقل النفط من منطقة بحر قزوين.**

من إنجاز الباحثة بالإعتماد على:

دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص213.

تمّ الإعلان عن المرحلة الأولى المتعلقة بعملية البدء لإنشاء خط للأنابيب يربط بين ميناء نيكا ومصافيها النفطية وبخط الأنابيب في طهران في ماي 1998، وتمّ تخصيص 400 مليون دولار لأجل إنجازه، طول الخط 392 كلم ضمن المرحلة الأولى من مراحل إتفاقية المقايضة النفطية، حيث سيتم دفع ضريبة مقايضة للحكومة الإيرانية تصل ما بين 1.5-2 دولار للبرميل الواحد، وبما أنّ الطاقة الإستعيابية لهذا الخط **(نيكا – طهران)** تصل إلى 170.000 برميل يومياً، فإنّ إيران تسعى إلى تعزيز الطاقة الإستيعابية لمصافيها الشّمالية في كل من **آراك**، **أصفهان**، **تبريز** و**طهران**، كل ذلك من أجل أن تتمكن من معالجة كميات إضافية من نفط منطقة بحر قزوين، وذلك يجعلها تقوم بزيادة الطاقة الإستعابية لخط نيكا- طهران إلى 500.000 برميل يومياً من النفط.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومة الإيرانية في 2003 بتخصيص 500 مليون دولار لتحسين أوضاع المصافي النفطية في كل من طهران وتبريز حتى تتمكن من معالجة 370.000 برميل يومياً من النفط الخام الذي يحتوي على الكبريت من بحر قزوين، كما تمّ تخصيص مبلغ 330 مليون دولار لتوسيع الطاقة التخزينية لميناء نيكا وباقي المصافي النفطية.[1]

وبذلك تمكنت إيران من توقيع إتفاقات مقايضة مع كازاخستان، حيث وقعا الرئيسين (نزار بابيف وهاشمي رفسنجاني) الرئيس الأسبق الإيراني في 1996 إتفاقاً لتنظيم المقايضة النفطية بين البلدين، وعلى ضوءه قامت كازاخستان في جانفي 1997 بشحن 500.000 برميل من النفط إلى شمال إيران، على أن تقوم إيران بشحن نفس الكمية من نفطها عبر الخليج العربي لصالح كازاخستان.[2]

وإذا كان **الجانب الأوّل** من المشروع يتعلق **باتفاقات المقايضة**، فإنّ الجانب أو **القسم الثاني** من المشروع يتمثّل في **التّصدير المباشر** عبر خطوط الأنابيب التي تتوفر عليها إيران، حيث سيتمّ ربط حقول النفط الأذرية والتركمانية والكازاخية بهذه الخطوط الموجودة أصلاً، والتي هي نفسها المستعملة في إتفاقات المقايضة، وهذا الذي يُطرح في **المرحلة الثالثة** المتعلقة بإنشاء القسم الأوّل من المشروع الإيراني.

وبناءاً على ذلك ستتمكن إيران من زيادة الطاقة الإستيعابية لخط أنابيب نيكا– طهران إلى 500.000 برميل يومياً من النفط، يُضاف إليه نقل810.000 برميل من النفط عن طريق التصدير المباشر، أي بطريقتي المقايضة والتصدير المباشر ستتمكن من تحويل ما قيمته1.310.000 برميل يومي من النفط القزويني عبرموانئها الجنوبية على الخليج العربي.

إنّ هذا السعي الإيراني وراء هذا المشروع تحرّكه معطيات الجغرافيا التي منحت لإيران موقعاً إستراتيجياً باعتبارها حلقة وصل بين بحر قزوين والخليج العربي، ومن جهة أخرى تتوفر هذه الأخيرة على أهم الهياكل القاعدية الممثلة أساساً في أنابيب ومصافي النفط التي هي بالأساس موجودة أصلاً، هما اللّذان يدفعانها إلى دخول مُعترك المنافسة على ممارسة النفوذ والتأثير في المنطقة، فهذا المشروع القائم أساساً والمتمثل في **خط نيكا– طهران** يجعل منها نقطة محورية في لعبة التنافس الدولي على المنطقة من خلال عمليات نقل النفط، حيث صار التنافس على أنابيب نقل نفط هذه المنطقة إحدى قضايا السياسة الخارجية الإيرانية.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 213–215.

[2] نفس المرجع.

**المطلب الثاني: الدوافع الجيوبوليتيكية للمشروع الإيراني**

تهدف إيران من وراء مشروعها النفطي إلى:

**I تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة**

إنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي فتح أبواباً جديدةً أمام توجّهات السياسة الخارجية الإيرانية حيال هذه المنطقة، كما أنّ هذا المشروع فتح مجالاً كبيراً أمام إيران لتعزيز نفوذها في منطقة بحر قزوين، ويظهر ذلك من خلال تطوّر العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة، فمنذ نهاية الحرب التي خاضتها إيران ضدّ العراق ، سارت سياسة إيران الخارجية وفق مبدأ التوجه بشكلٍ أكبر نحو الشّمال والجنوب، والتأكيد على ضرورة التوجّه الإيراني نحو تطوير روابطها مع الجمهوريات الحديثة الإستقلال في آسيا الوسطى والقوقاز.

ولتضمن إيران علاقات مع هذه الدول فقد قامت بالإعتراف باستقلالها عن الإتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، وقد تمّ فتح معابر حدودية جديدة مع كل من تركمنستان وأذربيجان، وتمّ أيضاً فتح سفارات في كل من أذربيجان، تركمنستان، كازاخستان وأرمينيا في 1992 ومع جورجيا أيضاً.[1]

قامت أذربيجان بعرض حصة 10% على إيران في إتحاد شركات (كونسورتيوم) لإستغلال جزء من إحتياطاتها النفطية، غير أنّ الضغوط الأمريكية أجبرت أذربيجان على إلغاء هذا العرض، حيث تمّ توزيع الحصة بين تركيا (3%) وشركة (Exxon Corporation) الأمريكية 7%.[2]

كما أنّ التوقيع على إتفاقية القرن في 1994 وإستثناء إيران منها، جعل هذه الأخيرة تقوم بعرض مشروعاتها النفطية الخاصة، التي ترى فيها مدخلاً مُهماً لتعزيز العلاقات السياسية مع دول المنطقة.

فعن طريق الجذور الثقافية لهذه المنطقة وارتباطاتها مع إيران، تسعى إلى تعزيز نفوذها عبر خطوطها النفطية مُستغلةً بذلك البعد الثقافي مع هذه الدول لإستمالتها نحو مشروعها، غير أنّها إتبعت منهجاً حذراً لسببين**الأوّل** عدم إشتراكها في الجذور الثقافية مع كل دول المنطقة، فبإلقاء نظرة سريعة حول دول منطقة بحر قزوين الثلاث نجد أنّ نسبة الأتراك مرتفعة في هذه الدول، حيث نجد 82% من شعب أذربيجان ذو أصولٍ تركية على الرغم من أنّهم مسلمون شيعة، كازاخستان 44.4% من أصول تركية وتركمنستان 80% من أصول تركية وهما دولتان إسلاميتين سنيتين، فكان الحذر يطبع علاقات إيران بهذه الدول، و**الثاني** يعود إلى خشية إيران أن

---

[1] نفس المرجع، ص220.

[2] شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين"، **دراسات عالمية**، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001، ص52.

يتمّ تفسير أيّ نشاط ثقافي واسع لها على أنّه محاولة لنشر الأصولية الإسلامية وهو ما يُمكن أن ينعكس سلباً على إستراتيجياتها وأهدافها في المنطقة.

تمكنت إيران من تغليب المصالح على العقائد، وقد نجحت طهران في هذا إلى حدٍ كبير، فعلى الرّغم من الحذر السائد من إنتشار الأصولية لدى قيادات هذه الدول، إلاّ أنّ أيّاً منها لم يمتنع عن تطوير علاقة دولته بإيران، حتى أنّ البعض منهم نفى صراحةً أن تكون إيران وراء نمو الأصولية في المنطقة، فقد عارض الرئيس التركماني "**نيازوف**" إتهامات الغرب بأن إيران تُشجّع الأصولية وأكد أنّ: "**بعض الأشخاص قد يشجّعون الأصولية ولكن هذا ليس موقف الحكومة الإيرانية**". وهو ما اشترك فيه الرئيس الكازاخي "**نازار بابيف**" الذي نفى الصورة السيئة التي تلصق بإيران، فأشار أنّ الوجه الحقيقي لإيران لا يشبه على الإطلاق الصورة الإعلامية الرائجة عنها كدولة أصولية فحسبه: " **صورة إيران الصحيحة هي صورة دولة ليبيرالية أكثر منها صورة دولة سقطت فريسة للشمولية**".[1]

هذا التوجّه الإيراني القائم على تعزيز العلاقات السياسية والثقافية مع دول المنطقة، يهدف بالأساس إلى تعزيز دور إيران في منطقة البحر القزويني، فيمكن لها عن طريق تدعيم علاقتها الثقافية خاصة في دولة أذربيجان ومع الأشخاص الذين يؤيدون إنضمام أذربيجان إلى إيران، من زعزعة إستقرار أهم دولة في خط الأنابيب باكو – تبليسي – جيهان، حيث يُمكنها عن طريق تلك العناصر من تخريب وحتى غلق الأنبوب والتطلع نحو المشروع الإيراني.

إنّ تغليب المصالح على العقائد يُساعد إيران على إستمالة كازاخستان وتركمنستان إلى مشروعها النفطي ويظهر ذلك من خلال إتفاقات المقايضة النفطية، هذا ما يجعل من خطها أساساً لتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة على الرّغم من إختلاف المشارب الثقافية، وتبقى إيران تأمل في جذب أذربيجان إليها عبر مشروع خط أنابيب ميناء Bandar Anzali الواقع على بحر قزوين ضمن محافظة Gilan والقريب من دولة أذربيجان (حظ أنزالي – طهران).

**II تعزيز التبادل التجاري مع دول المنطقة**

إنّ النفط وعملية نقله من شأنه أن يوفّر قاعدة إقتصادية مُهمة لتحقيق علاقات أقرب ما بين إيران وتلك الدول، فهذه الأخيرة تُعتبر سوقاً مُهماً لاستهلاك البضائع الإيرانية في دول قزوين، فهي ستستفيد من عائدات مالية مُهمة من جراء بيع نفطها في الأسواق العالمية، وسوف تقوم عن طريق تلك العوائد المالية من تلبية حاجيات سُكانها، وهذا ما يجعل إيران تأمل في دخول أسواق هذه الدول خاصةً وأنّ مشروعها لخطوط الأنابيب القائم على الصيغة التبادلية بين الطرفين يفتح لها المجال على أساس نقل النفط عبر إيران في مقابل فتح الأسواق في آسيا الوسطى والقوقاز للبضائع الإيرانية.

[1] إبراهيم عرفات، " توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى"، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر): مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ع، د. ت. ن، ص414.

ولكي تُصبح إيران قوة إقتصادية كبرى في المنطقة وشريكاً موثوقاً لدول جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان – تركمنستان وكازاخستان)، كان عليها أن تُبدّد الشكوك التي كانت تشعر بها هذه الدول حول نيتها الإيديولوجية في المنطقة، فركّزت على فائدتها لهذه الدول بصفتها طريقاً للعبور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً إقتصاديا وتجارياً.[1]

وقد شجّع الطابع العملي للسياسة الإيرانية على تشجيع هذه الدول على الإنفتاح على طهران، فوفقاً لتصريحات وزير الإقتصاد والتمويل الإيراني السابق (Mohsen Nurbakhsh ) فإنّ مجمل ما صدّرته إيران إلى دول المنطقة وصل إلى 218 مليون دولار، في حين إستوردت منها ما قيمته 518 مليون دولار، وتُشكّل كل من أذربيجان وأرمينيا وتركمنستان شركاء تجاريين رئيسيين لإيران، وقد وصلت الواردات الأذرية من إيران إلى 66 مليون دولار، في حين قيمة الصادرات نحو إيران وصلت إلى 242 مليون دولار.[2]

وتمّ فتح أكثر من نقطة حدودية لربط إيران بتركمنستان، كما تمّ بناء خط سكّة حديدية بطول 140 كلم بين البلدين، وسمحت إيران بدخول الرعايا التركمان إليها بدون الحصول على تأشيرة الدخول، ونجحت في حفز تركمنستان في مدّ خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي إلى إيران.[3]

كما تمكّنت من توقيع إتفاقات للمقايضة النفطية مع الدول الثلاث (أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان) في إطار مشروعها لنقل نفط هذه الدول إلى الأسواق العالمية عبر مصافيها الشّمالية وهذا ما فتح مجالاً واسعاً لتعزيز التبادل التجاري بين إيران وجوارها المشاطئ لبحر قزوين.

أدت إتفاقات فتح المعابر الحدودية بين إيران ودولتي أذربيجان وتركمنستان إلى تشجيع حركة العمالة في هذه الدول ونفس الشيء بالنسبة لأرمينيا وهذا ما جعل من المحافظات الشّمالية الإيرانية تكتسي أهميةً مقارنةً بباقي المحافظات، وقد أدّت هذه الإتفاقيات إلى التفكير في طرح مشروع منطقة التّجارة الحرّة عند ميناء **بندر أنزالي**، كما تمّ توقيع إتفاقيات تجارية مع كازاخستان وتركمنستان بمبلغ 40 مليون دولار.[4]

وعليه فإنّ خطوط الأنابيب الإيرانية ستُسهم في تدعيم عملية التبادل التجاري الإيراني مع هذه الدول، وأيضاً ستعزز إمكانية توفير فرص العمل للعديد من الإيرانيين المتواجدين في المحافظات الشّمالية التي تمرّ عبرها خطوط الأنابيب هذه، كما يُمكن أن توفّر فرص عمل للإيرانيين في دول المنطقة نفسها خاصةً إذا تمكّنت إيران من تفعيل دور مشروعاتها النفطية الخاصة بخطوط الأنابيب.

---

[1] شيرين هنتر، المرجع السابق الذكر، ص49.

[2] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص223.

[3] إبراهيم عرفات، المرجع السابق الذكر، ص415.

[4] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص224.

**III تعزيز العلاقات الأمنية مع دول المنطقة**

إنّ وجهة النّظر الإيرانية قائمة على أساس أنّ حماية الأمن والإستقرار في دول قزوين– القوقاز– سيؤدي بالضرورة إلى خلق إمكانية تطوير هذه المنطقة إقتصاديا؛ وذلك عبر التعاون المشترك وخصوصاً في مجال نقل النفط. وتسعى إيران لمحاولة إستغلال نفوذها في هذه المنطقة عبر ربطها بمنظومة أمنية عبرمشروعات خاصة بالتكامل الإقليمي الذي ينعكس على الأمن في المنطقة، فالمشاريع التكاملية من شأنها تعزيز الأمن، ما يستلزم إنعكاساً إيجابياً على توسيع عملية المقايضة النفطية مع إيران عبر خطوط الأنابيب.

يُعدّ تأسيس مجلس تعاون بحر قزوين **(Caspian SeaCooperation Council)** الذي كانت إيران طرفاً مهماً في تأسيسه، أحد أوجه المحاولات التكاملية الهادفة إلى تعزيز الأمن في المنطقة، حيث سعت إيران من خلاله إلى تحقيق التعاون بين الدول القزوينية في إستغلال موارد البحر في مجالات الزراعة، الطاقة والصناعة، أيضاً العمل على تعزيز الأمن في المنطقة وذلك عن طريق التعاون الإقتصادي فيها، والتعاون في ميدان التّجارة الداخلية والخارجية خاصةً قطاعي النفط والغاز، إضافةً إلى التعاون في المجال الزراعي والسياحي والقطاع البحري مع التأكيد على ربط دول المنطقة بشبكة واسعة من طرق النقل البرية والبحرية بما فيها خطوط أنابيب النفط.[1]

وطُرحت بذلك ثلاث رؤى حول السعي الإيراني لإنشاء هذا المجلس، فوفق **الرؤية الأولى** فإنّ إنشاء هذا التكتل جاء لوضع أُسس النّظام القانوني للبحر، في محاولةٍ للتوصل إلى حلٍ يُرضي جميع الأطراف، حيث سيسهم ذلك في الحدّ من الخلافات التي يُمكن أن تُؤثر في عملية نقل النفط من قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج العربي، في محاولة إيرانية للتأثير في مواقف دول قزوين من مسألة تحديد المياه الإقليمية فيه على إعتبار أنّ المشروعات الإيرانية لنقل نفط هذه الدول هي الأجدى إقتصاديا، أمّا **الرؤية الثانية** فهي تُجمع على أنّ تأسيس هذا الإتحاد هو محاولة إيرانية روسية للإنفراد بنقل نفط هذه المنطقة نحو الأسواق العالمية دون السّماح لجهاتٍ أخرى بتحقيق مكاسبها في هذا الشأن. وتمثلت**الرؤية الثالثة** و**الأخيرة** في أنّ هذا الإتحاد يُمثّل ردة فعلٍ على المشروع التركي الداعي إلى تأسيس **منظمة دول البحر الأسود.**

إذا أردنا تقريب الرؤى، فإنّنا نجد أنّ الرؤيتين الأولى والثانية لم تتحققا، فحتى قمم هذا الإتحاد السنوية لم تتمكن من وضع أساس قانوني لبحر قزوين، ولازالت الخلافات حوله قائمة، –هل هو بحر أم بحيرة؟– لم يُفصل فيها بعد، كما أنّ الإستئثار الإيراني الروسي بعملية نقل النفط عبر خطوطهما وعدم السماح بولوج أطراف خارجية إلى المنطقة وطرحهما لمشروعات النقل لم يحدث. فالمنطقة منذ التسعينات تشهد تنافسا قوياً حول مشاريع نقل النفط والغاز من المنطقة، لتبقى الرؤية الثالثة هي الأقرب وهذا ما يجعلنا نقول أنّ هذا الإتحاد له بعدٌ أمني يرتبط بمشروع إيران

---

[1] نفس المرجع، ص225.

لنقل النفط من بحر قزوين، خاصةً وأنّ تركيا تمكّنت من أن تضمن لنفسها مقعداً ضمن الكبار عن طريق خط باكو– تبليسي– جيهان، ولإمتدادات الحدود الإيرانية مع دول الجوار خاصةً تركمنستان وأذربيجان، فإنّ هذه الحقيقة الجغرافية يُمكن أن تُشكّل عدم إستقرار لإيران في حال حدوث نزاعاتٍ في هذه الدول المجاورة لأنّ ذلك من شأنه أن يُؤدي إلى زعزعة الأوضاع في إيران، مماّ يضطرها إلى إتخاذ موقفٍ إزاء أحد أطراف الصراع، كما كان الحال في النزاع بين أذربيجان وإرمينيا حول "إقليم ناجورنو كاراباخ".

أرادت إيران تفادي حدوث أيّ صراع بينها وبين أيّ دولة من دول المنطقة الجنوبية التي تشكلت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، ففي أعقاب إستيلاء الأرمن على عدد من القرى الأذرية في الفترة ما بين 1992–1993، قامت بإنشاء مخيّمات لأولئك اللاجئين داخل حدود جمهورية أذربيجان وبذلك منعت دخولهم إليها، الأمر الذي أدى بها إلى لعب دور الوساطة بين أذربيجان وأرمينيا لوضع حدٍ للنّزاع حول إقليم ناجورنو كاراباخ.[1]

ومع ذلك ولوجود أذريين إيرانيين على الشّمال الإيراني، وقفت إيران مع أرمينيا ضدّ أذربيجان هذا كان له إنعكاس على الأوضاع الداخلية في إيران حيث ظهرت حركة إنفصالية في هذه المناطق من إيران، إرتفعت فيها مطالب الإعتراف باللّغة الأذرية لغةً رسميةً فيها إلى جانب اللّغة الفارسية، ولذلك تسعى إيران إلى تجنّب سيناريو إنتشار الفوضى إلى أراضيها.

إنّ عدم الإستقرار في دول القوقاز وآسيا الوسطى له تأثيرٌ على المحافظات الشّمالية الإيرانية، فصانع القرار يُدرك تمام الإدراك أنّ من شأن ذلك التأثير على المشروع الإيراني لنقل النفط، لذلك تسعى جاهدةً نحو تعزيز الأمن والسلام في المنطقة ، والحدّ من الصراعات مع دول المنطقة بما يخدم توجهاتها في مشروعات خطوط الأنابيب، لكي تتمكن من مواجهة المشروعات الأمريكية في المنطقة.

إذن هذه هي أهم الدوافع الكامنة وراء المشروع الإيراني لنقل النفط القزويني، وعلى الرّغم من أحقية إيران في المشاركة الفعّالة في نقل النفط القزويني نحو الأسواق العالمية كونها دولة جوارٍ ولها حقّ الإستفادة من ثروات هذا البحر، خاصةً وأنّ الجغرافيا جعلت منها أنجع مسارٍ لنقل النفط إلاّ أنّ ذلك لم يشفع لها ولمشروعاتها والسبب يعود إلى الرفض الأمريكي الدائم والمعارض لمشروعات إيران في المنطقة القزوينية – فما الهدف الأمريكي من وراء معارضته للمشروع الإيراني؟–

[1] شيرين هنتر، المرجع السابق الذكر، ص49.

**المطلب الثالث: المعارضة الأمريكية للمشروع الإيراني**

يُعتبر المشروع الإيراني أرخص المشاريع تكلفةً وأقصرها، حيث أنّ تكلفة نقل النفط عبر إيران إلى الخليج العربي تقلّ بنسبة 20% على الأقل عن تكلفة نقله عبر الخطوط الأخرى، إلى جانب التفرّد الإيراني بميزة أساسية تتمثل أساساً في قدرتها على العمل بنظام المقايضة النفطية وهو ما جعل مشروعها الأجدى إقتصاديا.

لطالما أكّدت إيران على أنّ مشروعها يُعدّ أفضل المشاريع المقترحة في المنطقة وقد أكّد ذلك مساعد رئيس الجمهورية ورئيس منظمة الحفاظ على البيئة الإيرانية "**محمد جواد محمدي زادة**" حيث قال: "**إنّ إيران أفضل مسار لمدّ أنابيب الغاز والنفط من بحر قزوين، ولابدّ وأن تمرّر أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين عبر اليابسة**"، فإنشاء هذه الأنابيب عبر إيران سيُسهم في تقليل النفقات، كما يُؤدي إلى التسهيل في تقديم خدمات الصيانة، وأكدّ على أنّ :"**إيران تعارض إنشاء الأنبوب في بحر قزوين**"، لأنّ لمياه بحر قزوين درجة عالية من التآكل للهياكل المعدنية ومن الممكن أن يتعرّض الأنبوب فيها للتّلف على المدى الطويل، ممّا يُؤدي إلى إلحاق أضرارلا تعوّض بالبيئة، وأكّد على أنّ مد الأنابيب عبر اليابسة يُقلّل إلى حدٍ كبير من إحتمال تعرّضها للتلف، وهي كذلك بحاجة إلى إستثمارات أقل مقارنةً بتكاليف مدّها في البحر".[1]

فإذا كانت المزايا من محاسن وعيوب هي التي تُمثّل العنصر الأهم في إختيار مسار الأنابيب الناقلة للنفط، فإنّ الحالة الإيرانية على الرّغم من مزايا مسارها أثبتت أنّ العامل السياسي هو الأجدى في رسم خريطة النفوذ وتفصيل المسارات على حساب الإعتبار الجغرافي والمزايا الإقتصادية، وبالإعتماد على العامل السياسي خاصةً في ضوء العطش الأمريكي للنفط، فإنّ ذلك من شأنه إقصاء إيران من ممارسة النفوذ في منطقة بحر قزوين.

فوفقاً لإستراتيجية الأمن القومي للإرتباط والتوسع الصادرة عن البيت الأبيض في 1994 **(National Security Strategy for Reengagement and Enlargement)**، فإنّه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية إستخدام نفط بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الإمداد بالطاقة، في سبيل تقليص الإعتماد الأمريكي على بترول الخليج العربي، ومن هنا جاء الإهتمام الأمريكي بمفهوم أمن الطاقة، و برز بترول بحر قزوين باعتباره البديل الأمثل.[2]

لقد كانت ولا زالت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض مرور خط الأنابيب عبر إيران رغم قلّة تكاليفه، كلّ ذلك في سبيل تحجيم الدور الإيراني في منطقة بحر قزوين، وأيضاً الحد من

---

[1] ـــــــــــــــ، "إيران أفضل مسار لمد أنابيب الغاز والنفط من بحر قزوين"، **جريدة الوفاق الإيرانية**، العدد 4342، 2012/12/15، ص2.

[2] عاطف السعداوي، "آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد إستقلالي شيشاني"، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر): مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ع، د.ت.ن، ص933.

المكاسب والمزايا الإقتصادية التي يُمكن أن تحصل عليها طهران إذا مرّ الخط عبر أراضيها، فهذا كلّه سيُساهم في إحتوائها وبالتالي منعها من كسب النفوذ السياسي والإقتصادي في دول بحر قزوين.

ويُعدّ تصريح وزير الطاقة الأمريكي الأسبق "**بيل ريتشاردسون**" أكثر تعبيراً عن هذه السياسة الأمريكية المتّبعة ضدّ إيران حيث قال: "**لابدّ أن نمنع الآخرين الذين لا يشاركوننا قيّمنا من الحصول على مكاسب إستراتيجية في منطقة بحر قزوين، وآسيا الوسطى**".[1] ومنه كان الإلتفاف الأمريكي على خط باكو– تبليسي– جيهان والخط الجنوبي الذي يمرّ عبر أفغانستان.

ومن الأساليب المتّبعة لإعاقة المشروع الإيراني لنقل النفط من قزوين، سياسة العقوبات الإقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ويظهر ذلك من خلال **قانون داماتو** للعقوبات المؤرخ في أوت 1996 ضدّ كل من ليبيا وإيران.

فبموجب قانون داماتو–كينيدي، يُمنع على الشركات الأمريكية الإستثمار في قطاعي الغاز والنفط الإيراني بأكثر من 40 مليون دولار في السنة الأولى، وبأكثر من 20 مليون دولار لكلّ سنة من السنوات الأربع التالية، ومع إنتهاء الخمس سنوات المحدّدة لهذه العقوبة الأمريكية، تمّ تجديد العمل بهذا القانون في 2001 مع إدارة "جورج ولكر بوش" لمدّة خمس سنوات أخرى، لكن الشركات الأمريكية وروسيا والصين عارضت هذا القرار، لأنّه سبب خسائر لبعض الشركات التي كانت ترغب في الإستثمار في مجال النفط الإيراني.[2]

إنّ من أهم أسباب تعطيل المشروع الإيراني في منطقة بحر قزوين هو مثل هذه العقوبات، التي جعلت الشركات النفطية سواء كانت أمريكية أو غير أمريكية رغم تحمسها للمشروع الإيراني، غير قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأميركية وقرارها. كما أنّ السيولة المالية غير متوفّرة لإيران من أجل توفير كل المتطلبات المالية اللازمة لإتمام المشروع وهذا سيكون له إنعكاس على عمليات تحديث المصافي والموانئ الإيرانية لإستيعاب النفط المنقول من بحر قزوين. وعبر هذا القانون (داماتو–كينيدي) تظهر المعارضة الأمريكية للمشروع الإيراني، وأيضاً تظهر بشكلٍ رسمي في تصريح مساعد وزير الطاقة الأمريكي حيث قال: "**إنسوا كلّ الكلام المطروح حول مرور خط الأنابيب عبر إيران، فنحن لا نرغب في أن يكونوا مُشاركين في تطويرمصادر الطاقة هناك، ولن يكونوا كذلك أبداً**".[3]

---

[1] نفس المرجع، ص934.

[2] ـــــــــــ،"الناتو والتغلغل التدريجي في بحر آسيا الوسطى والقوقاز، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 17، 2001، ص31.

[3] دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص245.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات المتّخذة ضد إيران، إلاّ أنّ مزايا خطّها المتمثلة أساساً في أنّه:

1.أرخص الطرق وأقصرها أمناً.

2. توفُر إيران على إمكانيات كبيرة في مجال القوى البشرية المدربة على العمل في المجال النفطي.

3.توفرها على إمكانات ضخمة في مجال النقل البرّي والبحري إضافةً إلى توفّرها على المصافي البترولية الموجودة أصلاً.

4.تمتعها بالإستقرار النسبي مقارنةً بالدول الأخرى، فهي لا تحتوي على حركات إنفصالية ولا تُوجد بها حروبٌ أهلية لأنّ ذلك يُؤثّر على خطوط النقل.

جعل الصين تُساهم في المشروع الإيراني لنقل نفط بحر قزوين، حيث تمّ الإعلان الرسمي الإيراني على حصولها على تمويل لشبكة أنابيب نيكا–راي لنقل بترول بحر قزوين من خلال كونسوريتوم صيني – سويسري، ويُقال أيضاً أنّها حصلت على تمويل مشروعها من البنك الفرنسي "**كريدي –ليونيه**" الذي له صلات حكومية قوية.[1]

وتبقى طهران تُصارع تبعات السياسة الأمريكية المنتهجة ضدّها وضدّ مشروعها في منطقة بحر قزوين، فهي حتى وإن سار مشروعها ببطء مقارنةً بالمشاريع الأمريكية في المنطقة إلاّ أنّها إستطاعت على رغم سياسة التهميش الأمريكية من الحصول عل تمويل مشروعها، ومع ذلك يبقى مصير هذا المشروع مرهونٌ بالسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّها.

[1] ميرفت عبد النواب، "لطمة إيرانية لدبلوماسية النفط الأمريكية"، **مختارات إيرانية**، العدد 22، 2002، ص76.

**المبحث الثالث: تحدّيات ومستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين**

من البديهي أن تسعى إيران إلى التواجد وبقوة في منطقة بحر قزوين خاصةً وأنّ دول المنطقة تتداخل مع إيران ثقافياً وإقتصادياً؛ وبالرّغم من ذلك واجهت السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين مجموعة من التحدّيات التي تقف حائلاً بينها وبين مساعيها الرامية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، فكانت التحدّيات الأمنية والمنافسة الإقليمية والدولية التي تعرفها المنطقة ، أحد أهم العراقيل التي تقف في طريق مسعاها الرامي إلى قوقعة نفسها كطرفٍ مهمٍ في معادلة التواجد وممارسة النفوذ في منطقة بحر قزوين.

**المطلب الأوّل: التحدّيات الأمنية**

ويُمكن أن نجملها فيما يلي:

**I على المستوى الداخلي**

تتميّز إيران بكونها بلدٌ متعدّد الإثنيات والأديان، وهذا من شأنه أن يُشكّل تحدّياً لسياستها في منطقة بحرقزوين، حيث يُشكّل السكان من أصول فارسية نسبة 51%، بينما الباقي يتوزعون على الشكل التالي24% من العرق الأذري–التركي، 8% مازاندراني، 7% أكراد و3% عرب، 2% من البالوش و4% من التركمان واللور واليهود، ومن الناحية الدينية فإنّ نسبة الشيعة الإيرانيين هي في حدود 85%، فيما يتوزع الباقون بين السنة والمسيحيين والبهائيين واليهود.

من خلال قراءتنا لهذه التركيبة الإثنية، يتضح لنا وجود إمتدادات خارج إيران لهذه الإثنيات وهذا من شأنه أن يُعرقل التوجه الإيراني ومشروعها النفطي في المنطقة، حتى وإن كانت السلطات الإيرانية قد اتبعت سياسات برغمانية تجاه الأقليات، فإنّها تُعتبر أكبر تحدي داخلي تواجهه إيران سواءاً على مستوى وحدتها الوطنية أو على مستوى رسم سياستها الخارجية في منطقة بحر قزوين.

وإذا تتبعنا مسارات أنابيب نقل النفط القزويني من الشرق إلى الغرب ومن الشّمال إلى الجنوب نجدها تمرّ عبر مناطق تعجّ بالصراعات والإضطرابات، فالنفط الأذربيجاني المتجه شمالاً نحو روسيا أو غرباً إتجاه البحر الأبيض المتوسط هو مُعرّض لتأثيرات الصراعات الإنفصالية في جورجيا، وأيضاً عرضة لإستئناف الأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان في صراعهما على منطقة "ناجورنو كراباخ"، ولإستمرار الإضطراب الكردي في منطقة جنوب شرقي تركيا، والنزاع المسلح في إقليمي الشيشان وداغستان الخاضعين للسيطرة الروسية، ولابد أن يعبر نفط كازاخستان بأحد هذه الخطوط أيضاً.[1]

---

[1] ريتشارد سوكولسكي، جونسون ستيوارت وإف. ستيفن لارابي، **أمن الخليج العربي تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**، (ت: الطاهر بوساحية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص51.

وإيران وبحكم التعدّد الإثني فيها ليست بمنئ عن هذه الصّراعات، خاصةً وأنّ معظم هذه الأقليات الإثنية تتوزّع في المناطق الحدودية، وبالتالي تظهر إرتباطات المجموعات السكانية بالدول المجاورة، ومن شأن ذلك أن يُؤدي إلى ظهور حركات إنفصالية من الكرد والبالوش والتركمان والعرب، ما يجعل خطوط الأنابيب ومصافي النفط عرضةً للهجوم والتخريب من قبل هذه الحركات، وحتى وإن كان الواقع الحالي يُشير إلى إحكام إيران على هذه النقطة، إلاّ أنّ المستقبل المنظور يُمكن أن يكون في غير صالح إيران في هذه المنطقة، إذا تمّت تغذية هذه الأقليات من أطراف خارجية. ( أنظر الخريطة رقم 08).

**II على المستوى الإقليمي**

ويمكن إجمال أهم التحديات الإقليمية فيما يلي:

**1.العلاقات المتوترة بين إيران وأذربيجان:** على الرّغم من أنّ جمهورية أذربيجان تُعدّ في مقدمة الإهتمامات الإيرانية، نتيجةً لوجود تداخل إثني إذ يوجد نحو 6 ملايين أخرى في إيران، 60% منهم لا يتكلمون الفارسية، إضافةً إلى الحدود المشتركة وإنتشار المذهب الشيعي، إلاّ أنّ التوتّر هو الطابع الرسمي لعلاقات البلدين، – فلماذا؟–

إنّ السبب الرئيسي يتمحور حول التخوّف الإيراني من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، حيث ترى الحركات الوطنية الأذرية أنّ تقسيم أذربيجان ما هو إلاّ نتاج مؤامرةٍ تاريخية تمّت بين روسيا القيصرية وإيران التي تُوجت بمعاهدة **جولستان 1813**، ولأنّ أذربيجان تحتوي على ثروة نفطية فإنّ إحتمال قيام نهضة إقتصادية فيها نتيجةً للريع النفطي من شأنه إحداث جاذبية قوية لمنطقة أذربيجان الإيرانية نحو الوطن الأم فكان إستقلال أذربيجان نقمةً على إيران.[1]

وفي هذا السياق تتمثّل القضية الأذرية المتمثلة في الأذريين الإيرانيين، والبالغ عددهم حوالي ربع سكان إيران على الأقل إحدى القضايا الشائكة بالنسبة لإيران، فحقيقة المشكلة تتمثّل في طبيعة العلاقة الإيرانية الأذربيجانية المتوتّرة ، والتي كلّما شهدت نوعاً من التصعيد كلّما أُثير الحديث عن الإيرانيين الأذريين، وهو ما يُفسّر دعم إيران لأرمينيا المسيحية على حساب أذربيجان الإسلامية في الصراع حول إقليم ناجورنو كراباخ.

ومع ذلك إتسمت الدبلوماسية الإيرانية بنوعٍ من البرغماتية، حتى وإن كانت أذربيجان تطالب باستعادة ما تسميه "**أذربيجان الجنوبية**" الواقعة في شمال غرب إيران، وأيضاً إنضوائها تحت عباءة التحالف الأمريكي التركي الجورجي، إلاّ أنّ طهران توسطت أكثر من مرّة في النّزاع للوصول إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين في 1994، كما حرّكت إيران قواتها العسكرية إلى المنطقة الحدودية مع أذربيجان عندما إحتلت أرمينيا الإقليم المتنازع عليه بأكمله،

---

[1] عمّار جفال، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، **دراسات إستراتيجية**"، ط1، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 106، 2005، ص39.

حتى تحدّ من الإندفاعية الأرمينية إلى العمق الأذربيجاني، ولأنّ هذا الإقليم يقع داخل الأراضي الأرمينية من الناحية الجغرافية، والتمكن الأرميني من إحتلال **ممر لاتشين** الموصل بين الإقليم والعمق الأذري، فقد هدفت إيران من وراء تحركها العسكري إلى ردع أرمينيا من إحتلال مقاطعات **فضولي، زنجلان** و**جيربريل** الأذربيجانية ومنع إنهيار الوحدة الإقليمية لأذربيجان، وبعد عقد **مباحثات فلوريدا** بين أرمينيا وأذربيجان برعاية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي 2001، فقد أكّدت **مجموعة مينسك** التابعة للمنظمة المذكورة على أهمية الدور الإيراني في إستقرار القوقاز.[1]

وبالرّغم من ذلك بقيت إيران تُحسب على أرمينيا المسيحية، كنتيجةٍ لتخوفها من إجتذاب أذربيجان للأذريين الإيرانيين، حيث ينظر بعض المحلّلين الأمريكيين إلى الإيرانيين الأذريين على أنّهم مصدرٌ محتمل لعدم الإستقرار في طهران، ومن جملة الإنتقادات التي وجّهها هؤلاء إلى الحكومة الإيرانية هو منعهم من إستخدام اللّغة الأذرية في المدارس، وتغييرالأسماء الجغرافية الأذرية وقمع الناشطين الثقافيين الأذريين، كما إتهموا السلطات الإيرانية بتقليل عددهم في البيانات الرسمية، وفي ظلّ هذا الواقع إنقسم الإيرانيون الأذريون إلى قسمين: **الأوّل** يُؤيد الإنفصال عن إيران والإنضمام إلى أذربيجان، في حين يُطالب **الثاني** بالحصول على المزيد من الحقوق الثقافية للأذريين، وفي داخل هذا الفريق يتجاوز البعض مجرد الحديث عن الحقوق الثقافية من خلال ربط المسألة ككل بالحاجة إلى إصلاحٍ ديمقراطي.[2]

إنّ مثل هذا الأمر يُؤثّر على النسيج الداخلي الإيراني خاصةً وأنّها تتميّز بتعدّد الإثنيات، فالإيرانيون الأذربيجانيون يحظون باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، كما أنّ إنضواء أذربيجان مع التحالف الأمريكي في المنطقة سيزيد من حدّة التوتر القائم بين باكو وطهران، خاصةً وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدةً لتقويض الدور الإيراني في المنطقة.

هذا من ناحية التداخل الإثني مع أذربيجان وكيف أنّه عامل مؤثّر جداً على العلاقات بين الطرفين في إتجاه سلبي أكثر منه إيجابي، وبما أنّ أذربيجان دولة مشاطئة لبحر قزوين وذات حدودٍ مع إيران فإنّ ذلك له تأثير على تقسيم الحدود بين البلدين في إطار الإستفادة من ثروات بحر قزوين.

---

[1] مصطفى اللّباد، "إيران والنظام الدولي: سيناريوهات المستقبل"، **ندوة إيران والنظام الدولي**، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 27 أفريل 2006، ص4.

[2] شريف شعبان مبروك، "إيران والحصار الأمريكي في آسيا الوسطى: في ضوء تدشين مشروع خط أنابيب نفط (باكو– تبليسي– جيهان)"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركزالأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 62، 2005، ص4، على الرابط الإلكتروني: http://www.albainah.net

هناك خلافات بين كل من إيران وأذربيجان حول ثلاث مناطق في بحر قزوين هي **ألوف**، **شارج** و**أراز**، وبالرّغم من الإحتجاجات الإيرانية المتكرّرة تقوم شركة النفط الأذربيجانية والشركة البريطانية للبترول باستخراج النفط من موقع يبعد حوالي 50 كلم عن الحدود التي تمّ الإتفاق عليها بين إيران والإتحاد السوفيتي السابق، ففي عام 2001 قامت سفينة إيرانية مدعومة جواً بالتصدي لسفن إستكشافية تعمل لصالح الشركة البريطانية للبترول، ومنعتها من الوصول إلى منطقة **ألوف** المتنازع عليها بين الدولتين ما أثار مخاوف حينها من نشوب مواجهة عسكرية بين الدولتين.[1]

إنّ مثل هذا التوتّر القائم بين البلدين، جعل كل طرف ينأى عن الآخر بدرجات متفاوتة، فإيران تجد نفسها مع الصين وروسيا، في حين أذربيجان تجد نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا يُشكّل تحدياً كبيراً لسياسة إيران في المنطقة خاصةً وأنّ مشروع باكو- تبلسي- جيهان لنقل نفط قزوين قد تجاوز مرحلة الفكرة ووصل إلى التجسيد بدعمٍ أمريكي، في حين المشروع الإيراني مازال يسير ببطءٍ شديدٍ.

**2.القواعد العسكرية الأمريكية المطوقة لإيران:** إلى الجنوب من إيران نجد الخليج العربي الغني هو الآخر بالثروات النفطية والغازية، وهو أيضاً محل إهتمام القوى الدولية والإقليمية من أجل الإستفادة من ثرواته، ولإعتبارات سياسية في ظلّ الحروب الخليجية طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كمنقذ ومساعد لهذه الدول الخليجية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل قواعد عسكرية في هذه المنطقة، في كل من الكويت والبحرين، قطر والإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان والسعودية إضافةً إلى العراق بعد غزوه في سنة 2003، هذا ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية من محاصرة إيران في الخليج العربي، غير أنّ طوق الحصار هذا إمتدّ حتى إلى الجهة الشّمالية المحادية لإيران في آسيا الوسطى –بحر قزوين –ومنطقة القوقاز ممّا أدى إلى تطويق إيران عسكرياً.

من الواضح أنّ الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى وبحر قزوين قد سبق أحداث 2001/09/11، ويظهر ذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهمٍ مع كل من أوزباكستان وكازاخستان بشأن أنظمة التدريب ، ومن خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وفيلق آسيا الوسطى المكوّن منذ 1995.[2]من خلاله يتمّ إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في المنطقة، على غرار التدريبات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي.

---

[1] Hooman Peimani, « Growing Tension and the Threat of War in the Southern Caspian Sea: The Unsettled Devision Dispute and Regional Rivalry», Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005, pp 263-264.

[2] حسام سويلم، "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص84.

وفي النصف الثاني من التسعينيات وتحديداً في عهد الرئيس الأسبق "كلينتون"، تمّ تقديم مساعدات عسكرية وإقتصادية لكل من الدول الثلاث القزوينية أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان، وقد بلغ حجم المعونات العسكرية لهذه الدول خلال الفترة من 1998–2000 حوالي 16 مليار دولار.[1]

وجاءت الحرب على أفغانستان في نوفمبر 2001 أي بعد شهرين على أحداث 2001/09/11، لتدعيم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين– والقوقاز، خاصةً وأنّ هذه المنطقة تُعتبر بمثابة تلاقي ثلاث مناطق كبيرة هي الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها، فمن خلال هذه القواعد يُمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدمها كنقطة إنطلاق لمواجهة أيّ قوى منافسة لها في المنطقة، وهذا ما يُشكّل تحدياً أمنياً للسياسة الإيرانية في هذه المنطقة، خاصةً وأنّها كانت محاصرة جنوباً ولازالت في الخليج العربي، وصارت بعد أحداث 2001/09/11 محاصرة شمالاً وشرقاً بقواعد أمريكية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحتواء النفوذ الإيراني في هذه المنطقة من خلال طوق الحصار الشمالي الشرقي.

وإذا كانت هذه المنطقة بمثابة تلاقي ثلاث مناطق كبيرة كما ذكرنا سابقاً، فإنّ الذي نلحظه هو غنى هذه المناطق بالثروات الطبيعية يأتي النفط والغاز في مقدمتها، وهذا ما يُفسّر التحرّك الأمريكي نحو هذه المنطقة التي لطالما كانت تُعتبر الحديقة الخلفية للسوفيات تتقاسم فيها إيران والإتحاد السوفيتي مكنونات بحر قزوين، فجاءت أحداث 2001/09/11 لتؤكد على أولوية الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية.

كتبت مجلة**(Business Week)** في عددها الصادر في 2002/05/27 ما يلي: **"لا يستطيع أكثر الأمريكيين أن يجدوا أذربيجان على الخارطة، ولا أن يقوموا بتهجئة قيرغيستان، أوزباكستان، كازاخستان أو طاجكستان... لكنّ العسكر الأمريكان، ورجال النفط والدبلوماسيون قد بدؤوا سريعاً لمعرفة هذه البقعة البعيدة عن العالم، إنّ اللّعبة التي يقوم بها الأمريكيون هي في غاية الأهمية... إن ّالناتج الآن هو سياسة تجمع بين البارود والنفط، البارود لحماية النفط والحكاّم من المتشدّدين الإسلاميين..."**.[2]

إذن كان لابدّ من التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لتنفيذ مشروع باكو– تبليسي– جيهان، وأيضاً للشروع في تنفيذ الخيار الأفغاني لنقل نفط قزوين بعد القضاء على طالبان، كل ذلك من أجل إحتواء النفوذ الإيراني وأيضاً إفشال مشروعها النفطي في منطقة بحر قزوين بتطبيق العقوبات عليها، وأخيراً تطويقها عسكرياً مماّ يُتيح لطهران هامشاً ضيّقاً

[1] نفس المرجع.

[2] عبد الحي زلوم، "البترول وإقتصاد المقامرة والمشروع الإمبراطوري الأمريكي"، **مقالات إستراتيجية**، بغداد (العراق): مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، فيفري 2012، ص13.

لممارسة النفوذ في منطقة بحر قزوين خاصةً وأنّ هذه القواعد تتواجد في أفغاستان شرقاً والعراق غرباً، وفي دول آسيا الوسطى شمالاً والخليج العربي جنوباً.

سمحت أوزباكستان للولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم قواتها وطائرتها باستخدام القواعد الجويّة والمطارات والمجال الجوي ومنشآت البنية العسكرية في قاعدة **خان آباد** بأوزباكستان، وتأجيرها لمدة 25 عاماً وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر نحو 1500 جندي في أوزباكستان، مقابل أن تضمن واشنطن حماية أمن أوزباكستان بالإضافة إلى إعادة فتح الحدود الأوزباكية الأفغانية، وفي قيرغستان تمّ تأجير **قاعدة ماناس** بـ 120 مليون دولار، و هي عبارة عن قاعدة نقل جوي رئيسي، يتمركز فيها 3000 جندي أمريكي بالإضافة إلى طائراتٍ مقاتلة، وفي 2002 وبناءاً على مذكّرة تفاهم بين البلدين، حصل الأمريكيون بموجبها على حقوق سيادية في هذا البلد، منها إدخال السّلاح والإعفاء من التفتيش، وتمتّع المواقع والمواطنين الأمريكيين بالحصانة الكاملة وعدم إخضاعهم للقوانين المحلية، والسماح لهم بالدخول والخروج من قيرغستان ببطاقات الهوية فقط. أماّ طاجكستان فقد وافقت على وضع **قاعدة كولياب** الجويّة الواقعة على بعد 100 كلم من الحدود الأفغانية تحت تصرف القواعد الأمريكية والفرنسية، كما وافقت على نشر ما يقرب من4000 عسكري أمريكي وأوروبي في تلك القاعدة، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الحضر الذي فرضته في وقتٍ سابقٍ على تصدير السلاح إلى طاجكستان.[1]

من خلال هذه القواعد تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من تسهيل عمليات هجومها على طالبان في أفغانستان، حيث كانت بداية الهجومات من هذه الدول وعبر هذه القواعد، الأمر الذي أدى إلى تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان منذ 2004 وفي العديد من الولايات الأفغانية كـ**كابل، هزات، بلخ، بكتيكا، خوسات، قندهار، كونر، بكيتا، وزابل**، ما جعل إيران مطوّقة عسكرياً من الناحية الشرقية بقواعد في أفغانستان وباكستان، وإلى الغرب منها نجدها مطوّقة بالقاعدة العسكرية الموجودة في تركيا بـ**أضنة** إضافةً إلى إسرائيل، وشمالاً هي مطوّقة بالقواعد العسكرية الموجودة في قيرغيستان، ولإكمال تطويق إيران يُلاحظ تزايد التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الدول الثلاث القزوينية (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) من أجل تطوير البُنى العسكرية لهذه الدول حتى تتمكّن من تحسين قدراتها الأمنية في منطقة بحر قزوين.

ووفقاً للأرقام الجديدة الواردة من القيادة المركزية الأمركية (CIA) في 2011/04/30 فإنّ هناك نحو 125 ألف جندي أمريكي على مقربةٍ من إيران، 90 ألف في أفغانستان وحولها،

[1] عاطف السعداوي، المرجع السابق الذكر، ص936.

ونحو 20 ألف منتشرين في عددٍ من الدول في منطقة الشـــرق الأوســـط، وبـــين 15 و20 ألـــف موزعين على السفن البحرية الأمريكية في المنطقة.[1]

فإذا كانت هذه القواعد بمثابة قوس حصار أمريكي حول الشرق الأوسط، مُمتدا من تركيـــا للسعودية، والكويت والبحرين، وقطر والعراق، ومن باكستان إلى أفغانســـتان إلـــى بلـــدان آســـيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، فإنّه أيضاً خط حصاري ضدّ إيران وسياستها فـــي منطقـــة بحـــر قزوين، خاصةً وأنّ التحرّك الأمريكي صوب هذه المنطقة هدف إلى إزالة النفوذ الإيراني من آســـيا الوسطى، والحيلولة دون عبور خطوط نقل الطاقة عبر إيران، وهذا مـــا يُفسّـــر إرتبـــاط التحـــرّك الأمريكي بشكلٍ واضح بالتحرك من أجل الوصول إلى إحتياطات الطاقة في منطقة بحـــر قـــزوين، وحماية خطوط النقل إلى خارج المنطقة مع ضمان إستبعاد مرور هذه الخطوط عبر إيران.

وندرج فيما يلي هذه الخريطة التي تبيّن لنا تمركّز أهـــم القواعـــد العســـكرية الأمريكيـــة المطوقة لإيران جنوباً، غربا، شرقاً وشمالاً.




**خريطة رقم -19- : القواعد العسكرية الأمريكيـــة المطوّقـــة لإيـــران فـــي الخلـــيج العربـــي وآسيا الوسطى.**

**المصدر: .http://www.arabic-military.com**

---

[1] هيثم مزاحم، **القواعد العسكرية الأمريكية وتطويق إيران**، ت. ن: 2012/09/25، علـــى الـــرابط الإلكترونـــي: http://www.albadee.net

فإذا كانت هذه القواعد تُمثّل تحدّياً أمنياً لإيران التي أرادت أن تستثمر موقعها الجغرافـي، بطرحها لمشروعها النفطي من أجل السيطرة على المنطقة الجغرافية الواقعة شمالها ، فـي سـبيل كسر هذا الحنق والطوق الأمريكي، إلاّ أنّ تغلغل الحلف الأطلسي في آسـيا الوسـطى والقوقـاز زاد من التحديات الأمنية للسياسة الإيرانية في منطقةٍ بات التطويق العسكري سمةً رئيسيةً فيها.

**3.تغلغل الناتو في المنطقة:** لقد عملت منظمة حلف الشّمال الأطلسي على تدعيم نشاطاتها وتوسيع مجالها الأمني في آسيا الوسطى والقوقاز، من خلال تنفيذ المشاريع الأمنية والمشـاركة فـي حـلّ النزاعات الإقليمية مع حرصها الشديد على إستمرارية ودوام علاقاتها السياسية والعسكرية والأمنية مع دول المنطقة.

ومن بين الإجراءات المتّخذة من قبل الناتو للتغلغل في آسيا الوسطى والقوقاز ما يلي: [1]

1. تمّ قبول جميع دول الكومنولث المستقلة من بينهـا دول آسـيا الوسـطى والقوقـاز كأعضـاء في مجلس تعاون شمال الأطلنطي في 1992، حيث سعى مـن وراء هـذا الإجـراء إلـى جعـل نفسه مُراقباً لأحداث المنطقة وبالتالي يُمكن أن يُؤثر عليها.

2. إقرار مشروع المشاركة من أجل السلام في 1993 بهدف تدعيم التعاون السياسي والعسـكري بين الناتو والدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، بدأ هذا المشروع في 1994 وكان الهـدف منـه المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الناتو وتنميـة التعـاون العسـكري بـين النـاتو وهذه الدول.

3. تمّ تشكيل إتحاد مكوّن من: جورجيا، أذربيجـان، أوكرانيـا ومولـدافيا فـي1997، إنضـمت أوزباكستان إلى هذا الإتحاد في 1999، وقد قام الحلف الأطلسي بتدريب هذه الدول علـى قواعـد وأساليب وأنشطة الناتو، ليكون هذا الإتحاد ذو توجه غربي أطلسي.

4. إستمرار نشاطات مشروع المشاركة من أجل السلام في آسيا الوسـطى والقوقـاز فيمـا بـين عـامي 1994-1997، وقـد حـلّ مجلـس التعـاون الأوروبـي الأطلنطـي محـل مجلس تعاون شمال الأطلنطي في ماي 1997.

وتُعتبر مساعدة هذه الدول على الإنضمام إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أهم المشاريع التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذا الحلف بهذه الدول في المجـالين الأمنـي والعسكري، وبناءاً عليه تقرّر في 1998/07/23 تأسيس ثلاث مراكز جديدة تابعة للمنظمة في كل من كازاخستان، تركمنسـتان، وقيرغيسـتان تهـدف هـذه المراكـز إلـى تسـهيل الإتصـالات وتعزيز التبادل المعلوماتي في المجال الأمني مع هذه الدول.[2]

---

[1] لطفـي السـيّد الشـيخ، **الصـراع الأمريكـي الروسـي فـي آسـيا الوسـطى**، ط1، القـاهرة (مصـر): دار الأحمدي للنشر، 2006، ص ص 201-203.

[2] Secretariat off the organization for security and cooperation in Europe, OSCE hand book, Third Edition, July 2002, p80.

وتمكّن حلف الناتومن إستخدام القاعدة العسكرية في **خان أباد** بأوزباكستان لتنفيذ العمليات العسكرية ضدّ طالبان، فعن طريق هذا التغلغل يُمكن إبعاد هذه الدول عن روسيا وإيران، وأيضاً ضمان خطوط نقل النفط والغاز وتعميق التواجد الإقتصادي للحلف في المنطقة؛ ومنه محاصرة إيران في مجالها الحيوي آسيا الوسطى والقوقاز.

ويحدّد **منوشهر متكي** (وزير الخارجية الإيرانية) تصوّر بلاده للتمدّد الأطلسي باتجاه منطقة أوراسيا التي تمسّ الأمن القومي الإيراني بقوله في أكتوبر 2007: "**إنّ أمن أوراسيا يعتمد على أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية وليس على إقامة قواعد عسكرية فيها، كما أنّ أمن المنطقة يعتمد على بُعدين هما إطار تتفق عليه دول الإقليم ويحول دون تدخل من خارجه وعدم هيمنة إحدى دول الإقليم عليه، أماّ البعد الثالث فيتمثل في عدم التلاعب بالهندسة الإجتماعية لدول الإقليم، أي التلاعب بالتنوّعات الإثنية فيه**".[1]

ويُفهم من هذا القول لوزير الخارجية الإيراني أنّ أوراسيا بقواها هي وحدها القادرة على تحقيق أمنها، من خلال الإتفاق فيما بين دولها وليست بحاجة لتدخّل خارجي ووجود أجنبي على أراضيها ، كالقواعد العسكرية وسياسات الناتو التوسعيّة لضمان أمنها، كما أنّ إحترام التداخل الإثني بين دول المنطقة من شأنه أن يُعزّز الإستقرار والأمن، في إشارة إلى أنّ مثل تلك القواعد العسكرية والإستراتيجية التوسعية للناتو لن تُحقّق الإستقرار في المنطقة بقدر ما ستكون آلية من آليات التحكّم والسيطرة على المنطقة وتحييد النفوذ الإيراني عنها.

**المطلب الثاني: المنافسة الإقليمية والدولية**

إنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي أوجد فضاءاً جديداً في قلب القارة الآسيوية، فقد عاد التنافس والصراع إلى تلك الساحة بلاعبين من أوزان إقليمية ودولية وبأهداف مُتناقضة ومتعارضة، الأمر الذي أدى إلى إطلاق مصطلح "**اللّعبة الكبرى الجديدة**" على هذه الحالة التنافسية في المنطقة.

* فماذا نقصد بمصطلح "**اللّعبة الكبرى الجديدة**"؟

مصطلح "**اللّعبة الكبرى الجديدة**" ليس بجديد وإنّما هو إستمرار لمصطلح " **اللعبة الكبرى**" الذي كان البريطاني"**أرثر كونولي**" أوّل من إستخدمه فقد أشار به إلى حالة الصّراع والتنافس الذي كان قائماً آنذاك بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية خلال القرن 19، وكانت أفغانستان مسرحاً لها. فطُرِح مصطلح "**اللّعبة الكبرى**" للدلالة على الصراع والتنافس بين الإمبراطوريتين وسعي كل واحدة لكبح نفوذ الأخرى المنافسة لها في المنطقة، فبريطانيا هدفت من خلال تلك اللّعبة إلى حماية الهند جوهرة التاج الإستعماري البريطاني من التهديدات الروسية المتنامية، في حين خشيّت روسيا القيصرية من نجاح بريطانيا في تقويض الوجود الروسي في تركستان عن طريق

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص332.

دعمهم للثّوار وعن طريق القبائل المسلّحة وحكام بخارى وخوقند، الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين آنذاك إلى وصف تلك المنافسة **باللّعبة الكبرى**.[1]

واستمرت هذه اللّعبة إلى غاية توصّل الطرفان إلى إتفاق دخلت بموجبه تركستان في المجال الحيوي لروسيا القيصرية، وبقت الهند مركزاً للنفوذ البريطاني، في حين أفغانستان بقيّت دولةً حاجزة ما بين الإمبراطوريتين؛ وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن تفكّك الإتحاد السوفيتي الذي كان بدايةً لإنطلاق اللّعبة الكبرى من جديد ولكن هذه المرة وفي القرن 21 إرتفع عدد اللاعبين وتصاعدت معه قيمة الرّهان المتمثّلة في أمن الطاقة ممّا أشعل التنافس والصراع من جديد تحت مسمى **اللّعبة الكبرى الجديدة** أو **عودة اللّعبة الكبرى**.

فإذا كانت أفغانستان في القرن 19 هي المحور الذي إرتكزت عليه اللّعبة الكبرى في القرن 19، فإنّ القرن 21 الذي شهد عودة اللّعبة الكبرى شكّلت فيه منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين – والقوقاز مسرحاً لهذه اللّعبة الكبرى الجديدة لاعتباراتٍ جيوبوليتيكية تتمثل في:

1. أنّهما جزء هام من قلب العالم حسب نظرية "**ماكيندر**".
2. تقعان في نطاق الحافة وفق نظرية "**سبيكمان**".
3. تحتلان قسماً هاماً من رقعة الشطرنج الكبرى لــ "**برجنسكي**".

فأمام كل هذه الإعتبارات صارت هذه المنطقة تُمثّل مفتاح السيطرة على العالم خاصةً وأنّها تحتوي على موارد نفطية وغازية مُعتبرة، وبحكم أهميتها ودخولها ضمن الحيّز الحيوي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تُعتبر إحدى اللاعبين الإقليميين في هذه اللّعبة الكبرى الجديدة، فإنّ سياستها إتجاه منطقة بحر قزوين تصطدم بأهداف وسياسات القوى الداخلة في هذه اللّعبة ممّا يُشكّل تحدّياً كبيراً لسياستها في المنطقة التي تشهد منافسة قويّة تتمثل أهم أطرافها في روسيا والصين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وحتى إسرائيل وجدت لنفسها طريقاً نحو هذه المنطقة، خصوصاً وأنّ تقديرات إحتياطات بحر قزوين قدرت بحوالي 2–6% من الإحتياطات النفطية العالمية، في حين قُدّر الغاز بين 6 و10% من إجمالي إحتياطات الغاز العالمية، الأمر الذي نتج عنه سباق محموم على ثروات المنطقة ممّا يجعل هذا التنافس من أهم التحدّيات المطروحة أمام طاولة صُنّاع القرار في إيران.

### I المنافسة الإقليمية

وتتمثل أطرافها في:

**1. روسيا:** تسعى موسكو لمدّ نفوذها في جغرافية كانت إلى وقتٍ قريبٍ جزءاً من حدودها الطبيعية، وتتميّز باحتوائها لثروات نفطية وغازية لا يُستهان بها، فقد كانت مُموّلاً رئيسياً للإتحاد السوفيتي سابقاً بمادة النفط الخام والغاز الطبيعي، فهي تُحاول تأكيد وُجودها في المنطقة القزوينية

[1] أحمد رشيد طالبان، **الإسلام والنفط واللّعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى**، (ت: نضال بغدادي)، ط1، دمشق (سوريا): دار الراني للدراسات والترجمة والنشر، 2004، ص229.

من خلال سيطرتها على خطوط تصدير الغاز والنفط القزويني في إتجـاه الأسـواق الإسـتهلاكية العالمية.

وترتكز سياسة روسيا في منطقة بحر قزوين على:[1]

1. إستغلال مصادر الطاقة في قطاعها الخاص في بحر قزوين.
2. دخول الشركات النفطية الروسية معترك الإستثمارات في الدول المتشاطئة لبحر قزوين.
3. نقل نفط وغاز المنطقة في إتجاه الأسواق العالمية بواسطة أنابيب تمرّ عبر الأراضي الروسية.
4. شراء البترول والغاز القزويني وتوجيهه نحو الإستهلاك الداخلي.
5. ضمان أمن البيئة.

ولتوّفر الإمكانات الإستثمارية للشركات النفطية الروسية من جهة، وقربهـا مـن منـاطق الإستغلال من جهة أخرى، شكّل هذا حـافزاً قويـاً لهـذه الشـركات، وكـان لهـذين العـاملين (الإمكانات الإستثمارية والقرب الجغرافي من مناطق الإستغلال) أثرٌ كبيرٌ في نجاح هذه الشـركات في تحقيق مساعيها في المنطقة، خاصةً وأنّ الإحتياطات النفطية وحدها القادرة علـى فـتح شـهية عمالقة النفط الروسيين.[2]

وكانت شركة **(Luk Oil)** قد حصلت علـى 80% مـن الأسـهم فـي عمليـات التنقيـب فـي إحتياطي**(Ilama-Samorski )** الموجود في أذربيجان مع الشركة البتروليـة الأذريـة **(SOCAR)** في 2002، فحصلت بموجبها الشركة الروسية على 60% مـن حقهـا فـي إسـتغلال إحتيـاطي **(Ilama )** والمنطقـة المحاديـة لهـا **(Samorski)** وكانـت قـد تنازلـت **(SOCAR)** علـى 20% من حصتها لصالح الشركة الروسية.[3]

وتشـارك **(Luk Oil )** أيضـاً فـي الإسـتثمارات النفطيـة الكازاخسـتانية في حقل**( Tengiz** و **Kashagan )**، كما تمكّنت روسيا من توقيع إتفاق مع كازاخسـتان يقضـي باستغلال الإحتياطات المتنازع عليها في المناطق الحدودية بواسطة شركات مختلطـة عاملـة فـي مجال الإستكشاف والتنقيب. وتمّ التوقيع على إنشاء الشركة البترولية والغازية لقزوين فـي 2005 فـي سـبيل إسـتغلال إحتيـاطي حقـل**( Khafalinosko )** بـين**(Luk Oil )** و**( Kazmonaygag)** .

وتستخرج**(Luk Oil )** حوالي مليون طن من البترول من**( Kachagan )**، وبلـغ مجمـوع إستثمارات هذه الشركة الروسية 500 مليون دولار سنة 2002.[4]

---

[1] Locatelli, C, « Pétrole russe et investisseurs étrangers. Des intérêts de vergents », **le courrier des pays de l'est**, N°1045, septembre-octobre 2004, p64.
[2] Ibid, p76.
[3] Mal'Gin, A, « Le région Caspienne: les problèmes internationaux, politiques et énergétiques », **(le flanc méridional de la CEI. Asie Central-Caspienne Caucase: les opportunités et les défis de la Russie)**, Moscou (Russie), logos, 2003, p137.
[4] **US Says Kasakh Oil find would support Baku/Ceyhan Pepeline"**, Alexander's Gas and Oil connections, vol 5, issue 10, lune 9, 2000,(www.ga.sandoil.com.)

وعليه يُلاحظ السعي الروسي لاستغلال موارد قزوين سواءاً من خلال خطوط النقل الروسية أو من خلال شركاتها النفطية والإتفاقيات الثنائية الموقّعة مع الأطراف القزوينية بما يتفق مع مصالحها في المنطقة، ونذكر من أهم الإتفاقيات تلك المسماة "**إتفاقية تركمانبشي**" مع كل من تركمنستان وكازاخستان الموقعة في 2007/05/12، والتي بمقتضاها يتمّ نقل الطاقة من تركمنستان وكازاخستان عن طريق الأراضي الروسية، وبموجبها تحتكر روسيا غاز تركمنستان حتى عام 2028.

فروسيا هي منافسٌ قوي لإيران على الطاقة في منطقة بحر قزوين وخطوط تصديرها، خاصةً وأنّها (روسيا) تُسيطر على شبكة الأنابيب السوفيتية القديمة، التي ظلّت القناة الرئيسية لتصدير الطاقة من الدول الثلاث، وتمكنت من إنشاء خط أنابيب بحر قزوين الناقل للنفط الكازاخي إلى ساحل البحر الأسود في روسيا فأوروبا الذي بدأ العمل به سنة 2003.

ومع ذلك يُمكن القول أنّ هناك تقاطعٌ في المصالح بين روسيا وإيران في المنطقة، هذا التقاطع لا يُؤدي إلى الصّراع بقدر ما يُفهم منه على أنّه نوعٌ من التوافق بين السياستين في المنطقة وذلك لعدّة إعتباراتٍ تُشكّل هاجساً لكلا الطرفين نذكرها في النقاط التالية:

1. روسيا مثلها مثل إيران واجهت نفس العقبات فيما يتعلق بالطريق الشّمالي الناقل لنفط المنطقة عبر الأراضي الروسية ، الممثلة في الرفض الأمريكي لإعطاء أيّ دورٍ لإيران وروسيا في شؤون المنطقة ، بغية تقليص نفوذهما وحجب الإمتيازات الناجمة عن مرور خطوط النقل عبر أراضيهما. بمعنى **إستبعاد الأراضي الإيرانية والروسية.**

2. محاصرة موسكو وطهران عبر القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة، فإيران مطوقة من الشّمال والشّرق والجنوب، وروسيا صارت محاصرة بهذه القواعد في منطقة لطالما كانت فناءها الخلفي، فكلاهما يرفضان التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

3. الرّفض الإيراني الروسي لتوسّع الحلف الأطلسي شرقاً ليضم آسيا الوسطى والقوقاز، وما سينجم عنه من وجود قواعد عسكرية للناتو تُضاف إلى تلك الأمريكية الموجودة في المنطقة.

4. سعي الطرفين الإيراني والروسي للحدّ من التأثير التركي المدعوم أمريكياً في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، حيث يُعتبر خط باكو– تبليسي–جيهان أكبر دليلٍ على الدّعم الأمريكي لتركيا التي تُعتبر حليفاً مُهماً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

**2. تركيا:** إنّ الإهتمام التركي بالمنطقة تزامن مع تفكّك الإتحاد السوفيتي في1991 سعياً منها إستغلال الفراغ الذي ولّده ذاك التفكّك، خصوصاً وأنّ السلطة المركزية في موسكو تميّزت بالضعف وتصاعد المطالب القومية، مماّ أدى إلى ظهور تلك الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفيتي وتأسيس رابطة الكومنولث، فأرادت تركيا وضع قدمٍ لها هناك خاصةً وأنّ منطقة بحر قزوين وإمكاناتها الطاقوية تفتح الباب واسعاً أمامها في ظلّ الدعم الأمريكي لها في المنطقة؛ فهي تُقدّم نفسها كنموذج حداثي متجه نحو أوروبا ومتحالف مع الولايات المتحدة

الأمريكية الموجودة في المنطقة بقوة إقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس تركي إيراني في المنطقة يقوم أساساً على:[1]

1. توظيف الطرفين الإيراني والتركي لعاملي الجوار الجغرافي والإمتداد الحضاري العريق (الدّين الإسلامي، التواصل العرقي وتداخل الأقليات واللّغة).

2. توظيف الخصوصيات السياسية والإقتصادية والثقافية للبلدين، فإيران تُعطي الأولوية لأهمية مصادرها النفطية، وإستقلال سياستها تجاه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مع الترويج لنموذجها السياسي بنوعٍ من الهدوء والإعتدال، في حين تركيا تعمل على تقديم نفسها كنموذج يُقتدى به، بما يتضمنه هذا النموذج من ديمقراطية برلمانية، دولة قومية علمانية قوية متعدّدة الثقافات، إقتصاد متطور وإنتماءٌ إلى حلف الناتو.

3. أولوية أذربيجان في سلّم الطموحات الإقليمية لكلٍ منهما، حيث صارت الحدود الجنوبية لأذربيجان أحد الرهانات الرئيسية للتنافس بينهما، خاصةً وأنّ أذربيجان تُدين بالإسلام الشيعي في حين لغتها تركية.

وقد ركّزت تركيا على التشابك الثقافي كمدخل للهيمنة ومن أبرز ملامح تلك **السياسة الثقافية:**[2]

1. بناء إطار تنظيمي حيث يُعقد سنويّاً مؤتمراً لوزراء الثقافة للدول الناطقة بالتركية يهدف إلى دفع التعاون فيما بينهم، مماّ يسمح بتعزيز الثقافة التركية، وقد تمّ إنشاء مؤتمر إتحاد كتّاب العالم التركي في 1993.

2. بناء روابط غير حكومية أبرزها مؤتمر الصداقة والأخوّة والتعاون بين الدول والمجتمعات التركية في 1993.

3. البث الإذاعي والتلفزيوني من خلال القمر الصناعي التركي وتقديم المنح الطلابية، ووفرت أنقرة ما يزيد عن 10.000 منحة دراسية حكومية، مع إدخال نماذج التعليم التركي إلى دول المنطقة.

4. إبراز الطابع التركي لدول المنطقة بالمساهمة النشطة في ترميم أبرز الرموز الأثرية، من قبيل ذلك المساعدة التركية في بناء الجامعة الدولية الكازاخية، وتجديد مزارات مثل مقبرة "السلطان سنجر" في تركمنستان وقبري "أحمد الياسفي" و"أصلان بابا" في كازاخستان.

5. تشجيع التحوّل من الهيجائية السيريلية إلى اللاتينية في هذه الدول، وفي سبيل تحقيق هذا الإنتقال الثقافي الضخم قدّمت آلاف الكتب المدرسية وآلات الطباعة مجاناً.

وفي **المجال الإقتصادي** قدّمت تركيا مساعدات متنوعة لهذه الدول، كما قامت بتوجيه إستثماراتها إلى المنطقة، وقد تم ّإفتتاح عدّة بنوك تركية منها البنك التجاري لآسيا الوسطى،

---

[1] عمار جفال، المرجع السابق الذكر، ص ص 14-16.

[2] إبراهيم عرفات، المرجع السابق الذكر، ص ص 412-414.

كما يُلاحظ تكاثر الشركات التركية في مضمار البناء والتعمير، وقد تمّ إرسال موظفين إلى كل من كازاخستان وأذربيجان وغيرهما من دول المنطقة من أجل رفع كفاءة موظفي تلك البنوك.

قامت تركيا في 1994 بعقد مؤتمر لهذه الدول عُرف باسم **الإتحاد الثقافي والإقتصادي** خاصةً وأنّ عدد الناطقين باللّغة التركية قُدّر بـ 120 مليون شخص، يصل إقتصادهم السنوي 100 مليار دولار، ولعلّ عدم وجود معارضة دولية لهذا الدور هو الذي يُدعّم الموقف التركي، ويظهر ذلك من خلال زيارة الرئيس التركي السابق "**سليمان ديمريل**" إلى واشنطن في 1992 حيث علّق مسؤول أمريكي رفيع المستوى قائلاً: "**إنّ أفاقاً تتفتّح لتركيا في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وينبغي أن لا نشعرهم أنّ شقيقهم الكبير حطّم أحلامهم**" ويضيف "**نعتقد أنّ تركيا تقدر على لعب دور النموذج لآسيا الوسطى كونها دولة علمانية ديمقراطية يرتكز إقتصادها على نظام السوق الحر، وهو ما ترغب أن تعتمده الدول الجديدة**".[1]

إنّ الهدف الأمريكي من رواء هذا الدعم ليس أن تغدوا تركيا نموذجاً يُحتذى به من قبل دول المنطقة خاصةً القزوينية، بقدر ما تهدف واشنطن من وراءه إلى جعل هذه الأخيرة معبراً لمرور الغرب باتجاه منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين – والقوقاز.

إذن هذه السياسة التركية في المنطقة تُشكّل تحدياً كبيراً لطهران خاصةً وأنّ تركيا يزداد نفوذها في المنطقة بسبب الدعم الأمريكي لها، فهي بمثابة الحليف الإستراتيجي والقوة المتقدمة لحلف الناتو في المنطقة، فالدعم الأمريكي لتركيا في المنطقة يهدف إلى تطويق إيران وتحجيم نفوذها وكذا منع قيام أنظمة إسلامية في دول المنطقة فتكون بذلك مقدمة لقيام كتلة إسلامية يُمكن لها أن تُحدث خللاً في توازن المنطقة.

ويُعتبر تنفيذ مشروع خط باكو– تبليسي – جيهان وجه من أوجه الدعم الغربي لتركيا حيث يُمثّل إستمراراً للمسعى التركي للتواجد في تلك المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحالف يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا وأذربيجان، فهذا التحالف هو الذي نجح في كسب الإلتفاف نحو الخيار الأمريكي لنقل نفط قزوين وتهميش المسارين الإيراني والروسي وبالتالي إستبعاد الأراضي الإيرانية والروسية لنقل النفط.

وعليه يمكن لنا أن نحدّد المخاوف الإيرانية من تنامي الدور التركي في المنطقة في نقطتين رئيسيتين:

1. وُجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يُقدّر عددهم بـ 12 مليوناً، يتواصل هؤلاء مع أبناء جلدتهم في أذربيجان ومعظمهم من الشيعة، مثل هذا الوضع يُثيرالخوف المستقبلي لدى إيران، لأنّه في حال تحوّل تركيا إلى دولة إقليمية قوية في المنطقة، قد تُشجّع الأذريين في إيران على المطالبة بالإنفصال والإنضمام إلى أذربيجان.

[1] أحمد موفق زيدان، المرجع السابق الذكر، ص ص 127–128.

2. الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعمٍ نسبي من الغرب لأسباب تتعلق بالنموذج العلماني الليبرالي لمواجهة المدّ الإيراني في المنطقة من جهة، ولمصالحها الخاصة من جهة أخرى.

**II المنافسة الدولية**

مع تزايد مكانة منطقة بحر قزوين وأهميتها في العالم كمنطقة ذات ثقل سياسي وإقتصادي، إرتفعت حدّة المنافسة بين مختلف القوى الدولية الرامية إلى إيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة، سعياً منها للسيطرة على مواردها وثرواتها، وتجلت هذه المنافسة الدولية في:

**1. الولايات المتحدة الأمريكية:** تدلّ توجهات السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة ، وسعيها المستمرلتشجيع التعدّدية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إحدى سمات المنافسة الدولية، فقد وضعت هذه الأخيرة أربع خياراتٍ إستراتيجية لتطورات الصراع في المستقبل المنظور حول الموارد النفطية في منطقة بحر قزوين، وهذه الخيارات هي نفسها المسارات المقترحة لنقل نفط وغاز المنطقة، التي تستبعد الخيار الإيراني والروسي وتُصر على نقل النفط نحو أوروبا عبر تركيا، وتنفيذ خط تركمنستان – أفغانستان – باكستان بعد القضاء على طالبان. ويُفهم من هذا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى جلب إمدادات طاقة منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، بما يتناسب وبرنامجها الخاص بأمن الطاقة. فوفقاً **للنشرة الإخبارية للسفارة الأمريكية بدمشق** في**عددها 5583**، فإنّ سياسة هذه الأخيرة تُركّز على التطوير السريع لموارد الطاقة وللمواصلات، مع بيع تلك الموارد في أسواق العملة الصعبة عن طريق تركيز جهودها على تعزيز وتنمية خطوط الأنابيب المتعدّدة وشبكات البنية التحتية المتنوّعة لدمج هذه البلدان في الأسواق العالمية، ورعاية التعاون الإقليمي اللازم للسلام والإستقرار وتأمين إمداداتٍ بديلة من الطاقة وطرق بديلة للمواصلات لبلدان تلك المنطقة.[1]

فلضمان أمن الطاقة لابدّ من تنويع مصادر الطاقة، وهذا ما يُفسّر سبب الإهتمام الأمريكي بمنطقة بحر قزوين خاصةً وأنّ هاته الأخيرة لا تدخل في إطار منظمة الأوبك، وتُعتبر الشركات النفطية الأمريكية المستثمرة في المنطقة أكبر دليل على أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

فالشركات الأمريكية كانت على رأس الشركات الإستثمارية في المنطقة، فشركة**(Chevron)** حقّقت إنتصاراً بكسبها لصفقة بقيمة 20 مليار دولار تتقاسم حق إستغلال حقل( Tengiz ) مناصفةً مع كازاخستان 50%، حيث وصل إنتاج هذا الحقل في 2003 إلى حوالي 340.000 برميل في اليوم، وعملت على تطوير ممر أنبوب عابر لحقل( Tengiz و Akton ) الذي من شأنه أن يرفع من مستوى ممرات تصدير البترول من

[1] روبرت غي، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران"، **الفكر السياسي**، دمشق (سوريا): إتحاد الكتاب العرب، د.ع، د.ت.ن، ص118.

60.000 برميل يومي إلى160.000 برميل في اليوم، كما إستثمرت شـــركة**( Exxon mobile )** في حقول تركمنستان التي يصل إنتاجها للنفط إلى ما يساوي10.000 برميل في اليوم.[1]

وتبقى أهم صفقة أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي تلـــك الموقعـــة مـــع أذربيجـــان في 1994 التي أعطت المبادرة في الإستكشاف والتنقيب لســـبع شـــركات أمريكيـــة مـــن بينهـــا (Exxon mobile وShell) وأيضا لتطوير حقل ( Kashagon ).

وتمتلك الشـــركات النفطيـــة الأمريكيـــة العملاقـــة نسـبة 40% مـــن إجمـــالي شـــركة "**أذربيجان الدولية للعمليات**"، كما تشترك بحصة كبيرة في الكونسورتيوم الدولي الخـــاص بإنشـــاء أنابيب تربط كازاخستان بميناء Novorovirisk في روسيا، وقامت أيضاً بشراء معظم حقول النفط في منطقة بحر قزوين منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.[2]

تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الخطوط المتعدّدة الأطراف، أي تلك التـــي تمـــرّ عبرعدّة دول حول بحر قزوين، لحرمان طهران وموسكو من إكتساب وضـــع إحتكـــاري بشـــأن موارد الطاقة في المنطقة، ومن هنا بادرت واشنطن بالتعاون مع أنقرة إلـــى إقامـــة خـــط أنابيـــب بديل من باكو إلى جورجيا ومنها إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

وتُحاول الولايات المتحدة الأمريكية ربط إقتصاديات دول آسيا الوسطى والقوقاز بالنظـــام الرأسمالي، فهي تهدف من وراء مساعدتها الإقتصادية لهذه الدول التأثير فـــي الهياكـــل الإنتاجيـــة في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص وبناء نظام إقتصادي على أســـاس رأســـمالي، كمـــا أنّ للولايات المتحدة الأمريكية دورٌ في عملية إكتشاف المواد الخام وإستخراجها، الأمر الـــذي يجعلهـــا ذات دور في التنمية الإقتصادية.[3]

وكانت هي صاحبة الكلمة الفيصل في منطقة بحر قزوين ، من خلال تجسيدها لمشروعها الناقل للنفط من أذربيجان مروراً بجورجيا وصولاً إلى تركيا ومن تمّ إلى أوروبا على الـــرغم مـــن إرتفاع تكلفته، فهي تسعى إلى تطبيق إستراتيجيتها الخاصة بالطاقة والتي تقوم على:[4]

1. عدم الإعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
2. العمل على ضمان تعدّد مصادر الطاقة.
3. تعدّد طرق النقل وخطوط الإمداد.
4. تعدّد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب النفط.

فوفقاً **للنشرة الإخبارية للسفارة الأمريكية بـــدمشق** في **عددها 5583**، تظهـــر السياســـة الأمريكية العازلة لإيـــران حيـــث يقـــول "**روبـــرت غـــي**" مســـاعد وزيـــر الطاقـــة الأمريكـــي:

[1] http:// www.eia.doe.gov.

[2] لطفي السيد الشيخ، المرجع السابق الذكر، ص126.

[3] نفس المرجع، ص130.

[4] صافينار محمد أحمد، " ثروات بحر قزوين تنافس دولي في وسط آسيا"، **السياسة الدوليـــة**، القـــاهرة (مصـــر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 159، جانفي 2005، ص182.

**"... تُعارض الولايات المتحدة الأمريكية مدّ خط للأنابيب عبر إيران، فتطوير صناعة إيران من النفط والغاز وخطوط الأنابيب الممتدة من حوض قزوين جنوباً عبر إيران، سيضر ضرراً كبيراً بتنمية البنية التحتية من الشرق إلى الغرب، ويُعطي إيران وسيلة ضغط كبيرة على إقتصاديات دول القوقاز وآسيا الوسطى، إضافةً إلى ذلك من وجهة نظر أمن الطاقة ليس هناك من منطق في نقل المزيد من موارد الطاقة عبر الخليج العربي وهو نقطة ساخنة محتملة أو نقطة إختناق ممكنة".**[1]

وعليه تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى منافس لإيران في منطقة بحر قزوين، خاصةً وأنّ هذه الأخيرة إتبعت إستراتيجية ذات أبعاد سياسية، إقتصادية وعسكرية، تمكّنت من خلالها من تحييد النفوذ الإيراني في المنطقة وفرض طوقٍ من الحصار العسكري على إيران، كلّ ذلك في سبيل إنجاح سياساتها في المنطقة ، حيث شكّلت تركيا وإسرائيل حجر الزاوية في التحرّك الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي جعل إيران تتقارب كثيراً مع روسيا والصين في حين الولايات المتحدة الأمريكية شكّلت تحالفاً مع كل من أذربيجان وتركيا.

**2.الصين:** يُقدّر إستراد الصين للنفط حالياً بـ 6.5 مليون برميل يومياً، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إستراد النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قُدّرت نسبة إزدياد الطلب الصيني على النفط بـ 30% سنوياً، الأمر الذي يجعلها تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مُستوردة مستقبلاً، فصار بذلك النفط ومصادره مُحدّداً رئيسياً للسياسة الخارجية الصينية.

لقد أخذت الصين في إبداء إهتمامٍ متزايد باستقلال دول آسيا الوسطى الغنية بالطاقة، حيث وقّعت كل من الصين، روسيا، كازاخستان، فيرغيستان وطاجاكستان إتفاقية حدودية وأمنية مشتركةفي أفريل1996، فخلال الزيارة التي قام بها الرئيس "**جيانغ زيمين**" إلى كازاخستان في 1996، أكّدعلى التأييد الصيني للجهود المبذولة من طرف الكازاخيين في الدفاع عن إستقلالهم وسيادتهم ووحدة أراضيهم، وهذا يُشير إلى إزدياد التورّط الصيني في السياسات الجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى.[2]

ويتضح من هذا أنّ الصين تسعى جاهدةً من أجل بسط نفوذها على إحدى أكثر المناطق غنى بمصادر الطاقة ، الأمر الذي أدى إلى إنشاء **منظمة شنغهاي للتعاون،** حيث تسعى الصين من وراءها إلى تحقيق مصالح إقتصادية هامة في مجال الطاقة، فهي ترى في هذه المنظمة قناة للتعاون مع دول آسيا الوسطى، وتركّز الصين بصورة كبيرة على كازاخستان لتزويدها بالنفط عن طريق الأنابيب، حيث تلقّت هذه الأخيرة الشطر الأكبر من الإستثمارات الصينية.

لقد ركزت الصين على تطوير إستثماراتها الطاقوية في المنطقة، فقد حصلت على الحصة الأكبر في شركة **(Actbemunia gas )** من جانب شركة الصين الوطنية البترولية **C.N.P.C**

---

[1] روبرت غي، المرجع السابق الذكر، ص119.

[2] زبغينيو برجنسكي، المرجع السابق الذكر، ص206.

**(China national petroleum corporation)** وهي شركة كانت تمتلكها الدولة وتُسيطر على عدد من الحقول الهامة في منطقة (Aktobinisk) ، وقد دفعت شركة الصين الوطنية مبلغاً قدره 4.3 مليون دولار للحصول على حصة مقدارها 63% من الشركة **(Actbemunia gas)**. كما التزمت الصين بتقديم إستثمارات إضافية للبنية التحتية تشمل بناء خط للأنابيب يبلغ طوله 3700 كلم يمتدّ من(Aktobinisk) حتى الشواطئ الصينية.[1]

وقد دخلت الصين معترك المنافسة حول خطوط تصدير نفط قزوين ممثلةً في خط أنابيب نفط **كازاخستان الصين** طوله 2228 كلم، يمتدّ من **أتيراو** في كازاخستان إلى **الشانكو** في **شينجيانغ** بالصين، هذا الخط مملوك من قبل الشركتين الصينية والكازاخية. كما وقّعت الصين مع تركمنستان في2006 إتفاقية يتمّ بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة 30 عاماً إلى الصين.

إنّ الصين باعتبارها قوة ذات إقتصاد يتنامى بسرعة، أصبحت متعطشة للطاقة المستوردة، الأمر الذي جعلها دولة محورية في معظم المناطق الغنية بالنفط في العالم، وصار من غير الممكن التحدث عن الطاقة في أيّ منطقة كانت دون الإلتفاف إلى الصين.

فالصين بالنسبة لإيران تُعدّ مُنافساً مقبولاً، حيث أنّ هذا التنافس لا يُؤدي إلى الصراع بقدر ما يؤدي إلى التقارب بين السياستين لعدّة إعتبارات نذكر منها:

1. الإعتبار الأمني الممثّل في **إقليم سينكيانج** الواقع غرب الصين المكوّن من جماعة **الإغور** التي تُشكّل الأغلبية وتتكلّم التركية، تُطلّ هذه المقاطعة على قلب آسيا الوسطى، ونفس الشيء بالنسبة لإيران في محافظاتها الشمالية حيث يُوجد الإيرانيون الأذريون، فخوف الطرفان من إستغلال هذه الأقليات له ما يبرّره خاصةً مع إحتدام المنافسة النفطية في المنطقة، حيث تصير كل الطرق مُباحة لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من الإمدادات.

2. القواعد العسكرية في المنطقة هي طوقت إيران، وفي نفس الوقت تُشكّل تهديداً للصين لأنّ مثل تلك القواعد خاصةً الموجودة في قيرغيستان هي قريبة من الصين وخاصة من إقليم **سينكيانج**.

3. توسّع الحلف الأطلسي نحو آسيا الوسطى والقوقاز من شأنه أن يُطوّق الصين بقواعد عسكرية للناتو، حتى يكون بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية كبح المحاولات الصينية بأن تصبح دولة منافسة لها على الصعيد الدولي، وتهدف من وراء تطويق إيران إلى تحجيم دورها وتقليص نفوذها في منطقتها التقليدية.

وأمام هذه الإعتبارات ظهر ما يُمكن تسميته بنوعٍ من التحالف فيما بين إيران وروسيا والصين في منطقة بحر قزوين، نظراً لأنّ الأطراف الثلاثة تتقاسم نفس الهواجس الأمنية والإقتصادية، كما أنّ لكلّ طرف مصالحه الخاصة وأهدافه أيضاً التي لا تذهب إلى حدّ الصراع بين أطراف الحلف الثلاث.

[1] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين**،المرجع السابق الذكر، ص59.

**3.إسرائيل:** لقد أعلن "**أرييل شـــارون**" عام **1982** أمام لجنـــة الأمـــن الخارجيـــة فـــي الكنيســـت الإسرائيلي أنّ: "**الحد الشمالي لدائرة المجال الحيوي الإسرائيلي يمرّ بدول آسيا الوسطى**".[1]

وبناءاً عليه شهدت المنطقة مساعي إسرائيلية لإيجاد موطئ قدم لها، فقد سعت منذ تفكّـك الإتحاد السوفيتي إلى إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة من خلال إقامة مشروعات عملاقـة وتقـديم مساعداتٍ إقتصادية وعسكرية، كما سعت إلى تنظيم هجرات يهودية من بعض تلـك الجمهوريـات إليها لإستغلال الموروث الديني في بناء جسورٍ من العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. إستغلّت إسرائيل الحاجات الإقتصادية والمخاوف الأمنيـة لـدى هـذه الـدول كمنفـذان للتغلغـل الإسرائيلي داخل المنطقة، وإستغلت اليهود المهاجرين من الإتحاد السوفيتي السـابق كمنفـذ ثالـث لهذه الإستراتيجية التغلغلية.

وكانت الزيارات الرسمية نحو هذه المنطقة أولى سياسات التغلغل الإسرائيلي، وتـمّ مـن خلالها التوقيع على العديد من الإتفاقيات خاصةً الإقتصادية، ما فتح المجال واسعاً أمـام الشـركات الإسرائيلية للتواجد في هذه المنطقة. وتُعدّ أذربيجان واحدة مـن أهـم الـدول بالنسـبة لإسـرائيل ويعود ذلك إلى:

1. وجودها ضمن الحلف الأمريكي- التركي الذي يتماشى وسياستها في المنطقة.
2. وجود نوع من عدم اللإستقرار في علاقات أذربيجان بـإيران، الأمـر الـذي يُـؤدي ببـاكو إلى اللّجوء إلى تركيا والناتو ومن ثمّ إسرائيل، من أجل زيادة تفوقها في المنطقة ومحاولة إضـعاف الدور الإيراني.
3. الإستفادة من نفط وغاز أذربيجان خاصةً بعد تنفيذ مشروع خط باكو- تبليسي- جيهان.

إنّ إسرائيل تشتري سدس (1/6) نفطها من أذربيجان، حيث تمّ فـي 2006 عقـد إتفـاق بموجبه تتمكن إسرائيل من شراء النفط الأذربيجاني لمصفاتها وتنقله إلى شرق آسيا عبـر أنابيـب **إيلات- أشكلون** إلى البحر الأحمر، وللعلم فإنّ المسافة ما بين مرفأ جيهان التركي وميناء أشـكلون الإسرائيلي هي 373 كلم مماّ يُسهّل الأمر على إسرائيل لتصـبح أكبـر معبـرٍ للـنفط والغـاز، وقد أوضح "**مارداخاي شاليف**" مسـاعد المـدير العـام لشـركة أنابيـب **إيـلات-أشـكلون** أنّ: "**النفط من البلاد المطلّة على بحر قزوين يكون خفيفاً وجيّدا للبنزين العالي الأوكتان**".[2]

وفـي مشـاوراتٍ جـرت بـين وزيـر البيئـة التحتيـة "**بـن يـامين بـن أليعـازر**" و"**روفناك عبد أللاييف**" رئيس شركة النفط الحكومية الأذربيجانية، حول إمكانية إقامة معبر للطاقـة

[1] لطفي السيد الشيخ، المرجع السابق الذكر، ص209.

[2] الهيئة الوطنية الأرمينية – الشرق الأوسط –، "مفاوضات إسرائيلية – أذربيجانية حول صـفقة نفـط"، **النشـرة**، العدد 5، جويلية 2006، ص1.

في إسرائيل عن طريق مد أنابيب باكو– تبليسي– جيهان تحت البحار، من جيهان إلى ميناء حيفا وأشكلون في إسرائيل.[1]

إنّ لإسرائيل تواجد في دول آسيا الوسطى خصوصاً أوزباكستان وكازاخستان، وأيضاً تتواجد في تركمنستان، حيث تتلقى كامل الدعم من السياسة الأمريكية، وهي تدخل في إطار الحلف الأمريكي في منطقة بحر قزوين إلى جانب تركيا وأذربيجان، الأمر الذي يُشكّل تحدياً لسياسة إيران في المنطقة ، حيث أنّ صنّاع القرار في طهران يضعون في حسبانهم عداء الكيان الصهيوني لطهران، وأيضاً يضعون في حسبانهم الدورالأمريكي المشترك لتقويض المصالح الإيرانية في هاته المنطقة.

ويظهر الدعم الأمريكي لإسرائيل من خلال التقرير السري الذي أُعدّ بمجلس الأمن القومي الأمريكي بالتعاون مع وكالة الإستخبارات المركزية ووزارة الخارجية والموساد الإسرائيلي، حيث أكدّ "**صاموئيل بيرغر**" مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً، على توسع نطاق التعاون الأمني في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، بمحاولة دفع الكيان الصهيوني وإستخباراته لمساندة المصالح الأمريكية الإستراتيجية في تلك المناطق الحيوية، الأمر الذي سيؤدي إلى التعاون المشترك بين الشركات الأمريكية والصهيونية بتوجيه جهودهما الإقليمية نحو دول منطقة بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى، كي يكون لإسرائيل نفوذٌ متكاملٌ مع النفوذ الأمريكي على حدٍ سواء، وبهدف أساسي محاصرة إيران إقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن ذلك منع تسرب الأسلحة النووية إليها من كازاخستان أو من روسيا إضافةً للتكنولوجية الحربية.[2]

وبهذا تكون إسرائيل طرفاً آخر منافس لإيران في المنطقة مدعومةً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومُستفيدة بشكل كامل من التوغّل التركي الأمريكي في المنطقة، مماّ يزيد من التحديات التي تواجه طهران في منطقة بحر قزوين، ولكنّ الشيء الظاهر في المنافسة التي تشهدها المنطقة هو وجود تحالفين رئيسيين يجمعان بين القوى الإقليمية والدولية في منطقة التنافس هما:

- **الحلف الأوّل:** تُمثّله أمريكا **كقوة دولية،** وتركيا **كقوة إقليمية** إلى جانبهما أذربيجان.
- **الحلف الثاني:** تمثله الصين **كقوة دولية** وروسيا وإيران **كقوتان إقلميتان.**

وأمام كل هذه التحدّيات سواء الأمنية ممثلةً في الداخل الإيراني على المستوى الداخلي، أوعلى المستوى الإقليمي بأبعاده الثلاث المتمثلة في: العلاقات المتوترة مع أذربيجان والقواعد العسكرية الأمريكية المطوقة لإيران إضافة إلى تغلغل الناتو في دول آسيا الوسطى والقوقاز، تُضاف إليهما المنافسة الإقليمية والدولية على ثروات المنطقة

[1] نفس المرجع.

[2] محمد علي سرحان، **أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مثلث الخيارات)**، ط1، دمشق (سوريا): صفحات للدراسات والنشر، 2007، ص132.

(روسيا وتركيا إقليمياً، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وإسرائيل دولياً) يجعلنا نتساءل عن مستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين؟

**المطلب الثالث: مستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين**

الدراسات المستقبلية هي ذلك العلم الذي يرصد لنا التغيّر في ظاهرةٍ معيّنة ويسعى لتحديد الإحتمالات المختلفة لتطوّرها في المستقبل، وتوصيف ما يُساعد على ترجيح إحتمالٍ عن غيره، وهي أي الدراسات المستقبلية تختلف عن **التنبؤ** في حسم هذا الأخير بأنّ الظاهرة ستتّخذ مساراً مُعيناً بينما الدراسات المستقبلية لاتزعم ذلك.[1]

وتُعتبر تقنية **السيناريوهات** الأكثر إستعمالاً في الدراسات المستقبلية، فهي تدخل ضمن إطار الأدوات المنهجية المستخدمة فيها، فالسيناريو لايُحدّد بدقة – متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل؟–، ولكنّه يُحاول تحديد المسارات العامة للظاهرة والمتغيّرات المتحكمة في كل مسارٍ من هاته المسارات. وعليه فإنّ السيناريو هو: " **عبارة عن لعبة فرضيات تُمكّننا من فهم التحوّلات البنيوية التي قد يتخذها تطوّر نسق معيّن**".[2]

وقد أجمعت أبرز مدارس الدّراسات المستقبلية على تصنيف السيناريوهات إلى ثلاث أنواع:[3]

1. **السيناريو الإتجاهي أو الخطي:** يفترض هذا السيناريو سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، ما يعني إستمرار نوعية ونسبة المتغيّرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة.

2. **الإتجاه الإصلاحي ( التفاؤلي):** على خلاف السيناريو الأوّل المنطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإنّ هذا السيناريو يُركّز على حدوث تغيّرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذا سيكون له إنعكاس على أهمية ونوعية المتغيّرات المتحكمة في تطوّر الظاهرة، ما يُؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسّن في إتجاه الظاهرة ممـّا يسمح من بلوغ أهدافٍ لايُمكن أن تتحقّق في الوضع الحالي للظاهرة.

3. **السيناريو التحوّلي أو الراديكالي ( التشاؤمي):** يُركّزهذا السيناريو على حدوث تحوّلات راديكالية عميقة في المحيطين الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيّرات التي تُحدث قيطعة مع المسارات والإتجاهات السابقة للظاهرة، فهو يقوم على التطورات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة

---

[1] وليد عبد الحي، " **الدراسات المستقبلية: النشأة، التطور والأهمية**"، على الرابط الإلكتروني: http://www.atasamoh.net

[2] إبراهيم سعد الدّين وآخرون، **صورة المستقبل العربي**، بيروت(لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 178.

[3] حسين بوقارة، "الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، جوان 2004، ص ص 194–195.

الظاهرة، فتؤخذ بعين الإعتبار المتغيّرات القليلة الإحتمال والتي لهـا قـدرة تغيّيرالمسـار العـام للظاهرة تغييراً جذرياً.

لقد تميّزت السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جيرانها الجدد في منطقة بحر قزوين في فتـرة ما بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي بثلاث سّمات رئيسية:

1. الحذر والتركيز على المصالحة.
2. التركيز على المصالح الإقتصادية والأمنية بدلاً من التطلّعات الإيديولوجية.
3. تنمية التعاون الإقتصادي الإقليمي.

سعت إيران من خلال تركيزها على هذه السّمات الثلاث أن تصبح قـوة إقتصـادية فـي المنطقة، وشريكاً يحظى بثقة دول منطقة بحر قزوين ، ولكي تُحقّق هذا الهدف كان عليها أن تبـدّد الشكوك التي ربّما كانت تشعر بها هذه الدول حول نيتها الإيديولوجية، ولذلك ركّزت على فائـدتها لهذه الدول بصفتها طريقاً للعبور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً إقتصاديا وتجارياً.

ويُمكن لنا أن نرصد أهم التوقّعات المستقبلية للسياسة الإيرانية في منطقـة بحـر قـزوين فيما يلي:

**I. بالنسبة للنظام القانوني للبحر وتقسيمه:** لا يوجد نظام قانوني مُتفق عليـه مـن قبـل الـدول المتشاطئة له، فهو ينحصر بين ثلاث رؤى رئيسية، **رؤية إيرانية** تُطالـب بالإسـتغلال المشـترك والمتساوي لثروات البحر (20% لكل طرف)، **رؤية أذربيجانية** وتعتبر بحر قزوين **بُحيرة مغلقة،** وهو ما يعني إعتماد طول سواحل كل دولة كأساس في تقدير أحقيتها في ثـروات بحـر قـزوين، و**رؤية كازاخية** تُطالب فيها بالفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية، وسطح المـاء وإسـتخدامه كممر ملاحي من ناحية أخـرى، فهـو إذن حسـب كازاخسـتان **بحيـرة مغلقـة** فيمـا يتعلـق بـ**ـثروات قاعه،** ويكون ممراً ملاحياً مُشتركاً يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة.

أمام هذا التباين في تحديد النظام القانوني لبحر قزوين * كيـف سـينعكس هـذا الأمـر مستقبلاً على السياسة الإيرانية في المنطقة؟

في هذه الحالة سنكون أمام تصورين إثنين:

**التصوّرالأوّل ( السيناريو الإتجاهي):** هو بقاء الدبلوماسية الإيرانية متمسكة برؤيتها الداعمة لحـق الإستغلال المشترك والمتساوي لبحر قزوين، ويعود سبب هـذا التمسّـك الإيرانـي فـي تقـديرنا إلى الثروة النفطية التي تتمتع بها هذه الأخيرة والتي تتوزّع جغرافياً في جنوبها وجنوبها الغربـي، الأمر الذي يجعل إيران غيرمتعجلة في حسم إشكالية النظام القانوني للبحر.

**التصوّرالثاني ( السيناريو التحوّلي أو الراديكالي):** وانطلاقاً من المتغيّر الخارجي المتمثـل فـي وجود الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب أساسي وقوي في المنطقة من خلال كبريـات شـركاتها النفطية وقواعدها العسكرية المطوقة لإيران، هذا الواقع يقودنا إلى القول أنّ خيـار الإتفـاق علـى طريقة توزيع الثروة سيكون أمراً مُمكناً، تتمكّن من خلاله إيران من الحصول على نسبة 20% من

ثروات البحر إذا ما عدّلت سياستها وفق الطلب الأمريكي في جميع قضايا الخلاف بينهما يأتي البرنامج النووي الإيراني على رأس هذه القضايا، لكن هذه النسبة لن تكون دون مقابل فاحتمال صرف إيران النظر عن مشروعاتها لأنابيب نفطٍ تمرّ عبر أراضيها سيُسهّل مهمة طهران في الحصول على نسبة 20% من ثروات منطقة بحر قزوين.

وعليه فإنّ **التصوّرالأوّل (السيناريو الإتجاهي)** هوالأرجح أن يبقى مُسيطر على رؤى صُنّاع القرار في إيران فيما يتعلق بالنظام القانوني لبحر قزوين، وفي تقديرنا أنّ إيران لا يُمكن أن تصرف النظر عن مشروعها النفطي مقابل حصولها على 20% من ثروات البحر لأسباب نذكر أهمها في النقاط التالية:

1. أنّ هذا المشروع النفطي سيزيد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

2. من شأن نقل النفط عبر الخليج العربي بكميات كبيرة أن يعزّز من مكانة وأهمية إيران لأمن الخليج العربي.

3. بما أنّ نفط إيران يتركز في القسم الجنوبي والجنوبي الغربي من البلاد، فإنّ من شأن عملية المقايضة النفطية في إطار المشروع النفطي، أن تقلّص من نفقات إيران في نقل النفط من جنوب البلاد إلى شمالها المستهلك لكميات هائلة من النفط المحلي.

4. مرور الأنابيب عبر الأراضي الإيرانية سيمكّن هذه الأخيرة من الحصول على أموال من رسوم العبور.

ومنه فإنّ إيران ستبقى متمسكة برؤيتها القائمة على أساس الإستغلال المشترك والمتساوي لثروات البحر، ولن تقبل أيّ مساومات تحرمها من ممارسة نفوذها في المنطقة، خاصةً وأنّها الدولة الوحيدة من بين دول المنطقة التي تُطلّ على الخليج العربي جنوباً وبحر قزوين شمالاً، ما يجعلها أحسن طريق لنقل نفط منطقة بحر قزوين نحو الأسواق العالمية.

**II. بالنسبة للمشروع الإيراني لنقل نفط قزوين نحو الأسواق الإستهلاكية العالمية:** يُعتبر المشروع الإيراني لنقل نفط منطقة بحر قزوين هو الأفضل- لماذا؟ - لأنّه يمرّ عبر إيران فقط إضافةً إلى أنّه ينتهي عند موانئ الخليج العربي، حيث ينقل النفط مباشرةً نحو الأسواق العالمية، وعلى الرغم من مزاياه إلاّ أنّه يلقى معارضةً أمريكية، وعليه نضع تصورين إثنين لمستقبل هذا المشروع:

**التصوّرالأوّل ( السيناريو الإصلاحي)** : ويقوم على أساس إستمرار إيران في محاولاتها الرامية إلى لعب دورٍ مُؤثرٍ في المنطقة، خاصةً وأنّ وضعها الجيوبوليتيكي يسمح بذلك. فهذه المنطقة توضع في سلّم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، وعليه فإنّ هذا المشروع سيعمل على جذب الدول الواقعة شمال إيران نحو الخليج العربي عبر البوابة الإيرانية، وإذا تحقّق هذا الهدف الإيراني فسيكون بإمكانها خلق تكتل إقتصادي مع دول المنطقة، وإذا ما نجحت هذه الخطوة فإنّ

ذلك سيكون له إنعكاس إيجابي جغرافياً وسياسياً على إيران وتتمكن بذلك من السيطرة شبه كاملة على الخليج.

**التصوّرالثاني ( السيناريو الإتجاهي)** : ويقوم على أساس إستمرار المعارضة الأمريكية للمشروع الإيراني، فمن المتوقّع أن تستمرّ الولايات المتحدة الأمريكية في مواصلة تطبيق سياستها الإقصائية إتجاه طهران في منطقة بحر قزوين، حيث سيستمر الحصار الإقتصادي على طهران من خلال **تجديد قانون داماتو** هذا من الناحية الإقتصادية، أمّا من الناحية الأمنية والعسكرية فإنّ إزدياد نشاط الحلف الأطلسي في المنطقة سيتواصل، حيث ستشهد المنطقة تزايداً في تطوير التعاون العسكري بين الحلف والدول القزوينية، خاصةً وأنّ الهدف من وجوده هو ضمان أمن خطوط نقل نفط قزوين وإحكام التطويق على إيران، كما أنّ القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة هدفها الأساسي هو التمركز في أهم المناطق التي تمرّ بها أنابيب النفط المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وحمايتها، وأفغانستان أكبر مثال على ذلك، فالتمركز الأمريكي هناك قائم في المناطق التي يمرّ بها خط أنبوب نفط تركمنستان – أفغانستان – باكستان، الأمر الذي يجعل من هذه الخطوط المدعومة أمريكياً تتوفّر على حماية أطلسية وعسكرية أمريكية، في مقابل خنق المشروع الإيراني عبر التطويق من الشّمال والجنوب، كما أنّ إمكانية فصل إيران من الناحية الشّمالية والشرقية يصبح أمراً مُمكنا مع إمتداد الناتو، فتصير بذلك الدول الثلاث (كازاخستان، أذربيجان وتركمنستان) تسير وفق النظرة الغربية في تمرير مشاريع نفطية لا تمرّ عبر إيران.

فما بين التصورين نجد أنّ **التصوّر الثاني ( السيناريو الإتجاهي)** هو الذي يُمكن أن يبقى مُسيطراً على مستقبل المشروع النفطي الإيراني، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بإيران كدولة ذات نفوذٍ في المنطقة، كما أنّ جوهر إستراتيجيتها لأمن الطاقة يقوم على أساس تنويع مصادر الطاقة، وأيضاً تعدّد مسارات نقلها، فإن تمّ الإعتماد على نقل نفط قزوين عبر الأراضي الإيرانية، فإنّ ذلك سيؤدي إلى إزدياد الإعتماد على الخليج العربي وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل ذلك ومع رجحان التصوّر الثاني فإنّ إيران لن تبقى مكتوفة الأيدي، فربما ستلجأ مُستقبلاً إلى الإعتماد على تأجيج المشكلات الجيوبوليتيكية على مستوى خط أنابيب باكو– تبلسي–جيهان التي تُعتبر قنابل موقوتة، لكي تكون حاضرة في جغرافية مشروعات الأنابيب مستقبلاً، لما يتوفر عليه مشروعها من مزايا جيوبوليتيكية تتجاوز كل المشروعات وخطوط النقل في منطقة بحر قزوين.

**III. بالنسبة لتوجّهات السياسية الخارجية الإيرانية نحو القوى الإقليمية والدولية في المنطقة:**

فبالنظر إلى البيئة الإقليمية والدولية التي تتأثر وتُؤثر فيها إيران يُلاحظ ما يلي:

1. وجود مشكل تحديد النظام القانوني لبحر قزوين.

2. أنّ منطقة بحر قزوين مرشحة لمزيدٍ من إكتشافات النفط فيها.

3. وجود تنافس إقليمي ودولي على ثروات المنطقة وعلى خطوط نقل النفط من الدول الحبيسة (كازاخستان وأذربيجان إضافةً إلى تركمنستان) نحو الأسواق الإستهلاكية العالمية.

4. تغلغل وتمدّد الحلف الأطلسي نحو آسيا الوسطى والقوقاز سينجم عنه إحتمال إنضمام جورجيا وإغواء أذربيجان للإنضمام إليه أيضاً.

5. دخول إسرائيل إلى المنطقة وتطوّرعلاقاتها مع كل من أذربيجان وجورجيا.

6. تطوّر العلاقات الأمريكية بدول منطقة بحر قزوين سياسياً، إقتصادياً وعسكرياً.

7. المنافسة التركية لإيران في المنطقة.

8. دخول الصين كلاعب رئيسي جديد في منطقة بحر قزوين، خاصةً وأنّ هذه الأخيرة تشهد نُمواً إقتصادياً كبيراً وطلباً مُتزايداً على الطاقة.

وأمام هذه المتغيرات يُمكن لنا أن نتصوّر السيناريو المحتمل بالنسبة لمستقبل توجّهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو القوى الإقليمية والدولية المتواجدة والمتنافسة في المنطقة وهو **السيناريو التحوّلي أو الراديكالي** حيث سيظهر:

**1*تحالف** في منطقة بحر قزوين بين كل من **روسيا، إيران والصين** مبني على تعزيز المنافع المشتركة، ومواجهة التدخّل الأجنبي، وذلك في سبيل الحدّ من النفوذ الأمريكي ومحاولاته الرامية للسيطرة المطلقة على المنطقة من خلال الهيمنة على الثروات النفطية للمنطقة وخطوط التصدير، وهذا التحالف سيساعد طهران على تحقيق ما يلي:

**1.** إحتمال إنضمام إيران إلى **منظمة شنغهاي للتعاون الإقتصادي**، والتي تضم إلى جانب روسيا والصين دول آسيا الوسطى، حيث تتمتّع إيران حالياً بدورعضوٍ مراقب فقط، فإمكانية تمتّعها بعضوية كاملة في هذه المنظمة أمرٌ واردٌ جداً خاصةً وأنّ الدول الثلاث (الصين، روسيا وإيران) تتفق على رفض المحاولات الأمريكية الرامية إلى السيطرة على وسط آسيا والقوقاز.

**2.** ضمان إيران مساندة روسية لها في مجلس الأمن، حيث ستتشدّد روسيا أكثر في مجلس الأمن ضدّ القرارات العقابية على طهران فيما يتعلق بملفها النووي، وسيزداد التّعاون بينهما في المجال العسكري (**التصنيع العسكري**)، هذا التشدّد الروسي سيكون قائماً في حالة ما إذا تمّ توسيع الحلف الأطلسي نحو المجال الحيوي لروسيا.

**3.** زيادة التنسيق بين طهران وموسكو فيما يتعلق بخطوط نقل النفط القزويني عبر أراضي كل منهما، مع تأييدهما ومساندتهما للمشروعات النفطية الصينية لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين نحو الصين.

**2***في مقابل ظهور **تحالف روسي- صيني- إيراني**، سيظهر وبوضوح تحالف ثاني مناهض للتحالف الأول وهو **تحالف أمريكي- تركي- أذربيجاني** تُضاف إليهما **جورجيا** و**إسرائيل**، وهذا سينجم عنه:

**1.** تعزيز النفوذ التركي في منطقة بحر قزوين.

**2.** إنضمام أذربيجان وجورجيا للحلف الأطلسي يُصبح واقعاً وليس مجرد إحتمالات على المدى القريب.

**3.** زيادة التغلغل الإسرائيلي في المنطقة خصوصاً عبر الحلف الأطلسي وقواته العسكرية.

ومنه فإنّ مستقبل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو القوى الإقليمية والدولية في المنطقة يسير وفق **السيناريو التحوّلي أو الراديكالي**، بمعنى أنّ سياسة إيران الخارجية في منطقة بحر قزوين سترتبط بالتحالف الصيني الروسي وتُصبح إمكانية حلحلة الخلافات مُستقبلاً على تقسيم البحر وثرواته بين الدول الخمس أمراً مُمكناً، مع بقاء التحالف الأمريكي التركي الأذربيجاني قائماً ومتواجد بقوّة في منطقة بحر قزوين.

**IV. بالنسبة لتأثير التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة على السياسة الخارجية الإيرانية:**

إذا كانت إيران قد طُوّقت من الجنوب عبر قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي، ومن الشّمال في آسيا الوسطى ومن الشرق في أفغانستان، وحُوصرت أيضاً روسيا عبر هذه القواعد على حدودها الجنوبية مع آسيا الوسطى، ونفس الشيء بالنسبة للصين على حدودها الغربية مع كازاخستان؛ هذا يعني أنّ التهديدات الغربية خاصةً الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران أمر ممكن الحدوث، وإذا ما حصل سيقوّض فعلاً الدور الإيراني في منطقة بحر قزوين، وستتعدّل السياسة الخارجية الإيرانية نحو المنطقة وفق الطلب الأمريكي الغربي.

**التصوّرالأوّل ( السيناريو الإتجاهي ):** ويقودنا إلى القول أنّ إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران أمرٌ مُستبعد على الرّغم من تطويقها بقواعد عسكرية، هذا التصوّر يستند إلى أنّ **المنافع الإقتصادية** المشتركة للدول الكبرى سيكون لها دورٌ في منع شن أيّ هُجومٍ عسكري على طهران – كيف ذلك؟ – لأنّ أهداف اللاعبين الأساسيين في منطقة بحر قزوين ممثلين في كل من: روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والصين هو التحكّم في طرق وأنابيب تصدير النفط والغاز، وعليه فبالرّغم من الخلافات بين طهران والغرب حول البرنامج النووي فإنّ أيّ توتّر في منطقة بحر قزوين، كتوجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران سيؤثر على كل الدول المجاورة وخصوصاً أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان وبالخصوص على خطوط إنتقال النفط والغاز نحو الأسواق العالمية وخاصةً تلك المتجهة صوب أوروبا.

**التصوّرالثاني ( السيناريو التحوّلي أو الراديكالي ):** ويقوم على أنقاض التصوّرالأوّل، حيث تصبح إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران أمراً مُمكناً في حال التخلي الروسي الصيني عن طهران – كيف ذلك؟–

يكون ذلك عن طريق مقايضة روسيا لموقفها من إيران الداعم لسياستها في منطقة بحر قزوين هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقايضة دعمها لها في مجلس الأمن وقراراته بخصوص البرنامج النووي الإيراني، في مقابل هذه المقايضة تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرة توسيع الحلف الأطلسي ليشمل المجال الحيوي الروسي.

وبالنسبة للصين يُمكن أن تتخلى عن طهران إذا ما كفت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخلاتها في قضية تايوان، وقبلت بالصين كمنافس لها على الطاقة في منطقة بحر قزوين ولها الحق في الإستفادة من ثروات البحر وخطوط التصدير، كما أنّ الأوضاع الحالية التي تعيشها سوريا يُمكن أن تؤثّر على إيران من خلال التدخّل الخارجي العسكري (الأمريكي) على دمشق، حيث ستكون الفرصة سانحةً لتوجيه ضربة عسكرية ضدّ طهران عبر الأراضي السورية وأيضاً ستتمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من القضاء على **إستراتيجية البحار الأربعة** (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب (الخليج العربي)) التي تلقى تأييداً إيرانياً روسياً صينياً، حيث ستدخل دمشق كلاعب في جغرافية نقل النفط والغاز عبر البحار الأربع، وستكون طريقاً لعبور النفط والغاز نحو الأسواق العالمية خاصةً السوق الأوروبية، وذلك عبر:

**1.** خط دمشق –أنقرة (تركيا).

**2.** خط دمشق – باكو (أذربيجان).

**3.** خط دمشق – طهران (إيران).

**4.** خط دمشق – بريفان (أرمينيا).

**5.** خط دمشق– بغداد (العراق).

**6.** خط دمشق – منطقة الخليج العربي (السعودية– الكويت– البحرين– قطر– والإمارات العربية المتحدة).

وعليه فإنّ تقديرنا يقودنا إلى الأخذ بـ**التصوّرالأوّل ( السيناريو الإتجاهي )** وهو إستبعاد القيام بعمل عسكري أمريكي إنطلاقاً من القواعد العسكرية المطوّقة لطهران في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز، ذلك أنّ**المنافع الإقتصادية** لقوى المنطقة الإقليمية والدولية تنحصر في كيفية الإستفادة أكثر من الثروات النفطية لمنطقة بحر قزوين عن طريق خطوط التصدير، فحتى وإن إتجهت المنطقة إلى نوعٍ من العسكرة إلاّ أنّ المتغيّر الإقتصادي يبقى الأهم، وهذا لا يعني إستبعاد المتغيّر العسكري الذي نجح في إعتماد خط تركمنستان – أفغانستان – باكستان من خلال الحرب على الإرهاب في أفغانستان التي سمحت بتموقع الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مرور هذا الأنبوب. فالولايات المتحدة الأمريكية لازالت متمسّكة بتوسيع الحلف الأطلسي في إتجاه المجال الحيوي الروسي، وهي أيضاً لا تقبل بالصين كمنافس لها على الطاقة ليس في قزوين فقط، وإنماّ في كل المناطق النفطية في العالم، وهي و إن كانت ترفض مرور خطوط نقل الطاقة

عبر إيران، فإنّها لن تقبل بتحقيق إستراتيجية البحار الأربعة لأنّها ستزيد من نفوذ روسيا وإيران والصين، وستجعل من دمشق مركزاً تجارياً وسط هذه البحار، وهذا ما يُؤدي إلى إستبعاد التصوّر الثاني( السيناريو التحوّلي أو الراديكالي ).

إنّ مستقبل السياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين تحدّده البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بإيران، فهي ستتجه إلى التمسّك بحق الإستغلال المتساوي لثروات بحر قزوين المحدّدة بنسبة 20% لكل طرف، وتبقى تراقب عن كثب تطورات المشروعات النفطية في المنطقة مع طرحها المتواصل لمشروعها ومزاياه، غير أنّ مستقبل هذا المشروع يسير في إتجاه بقاء المعارضة الأمريكية له مع إستعمال طهران لورقة الصراعات على مستوى خطوط الأنابيب لكي تبقى حاضرة في جغرافية مشروعات الأنابيب مستقبلاً، وستبقى سياستها في المنطقة متعاونة مع كل من روسيا والصين عبر تحالف يكتنفهم لمواجهة تحدّيات توسع النفوذ الأمريكي في منطقة بحر قزوين، وفي ظلّ إحتمال توجيه ضربة عسكرية ضدّها طبقاً لمعطيات التطويق العسكري لها، فإنّه يبقى أمر مستبعد لما له من تأثير على دول الجوار النفطية القزوينية، حيث سيؤدي إلى شلل بسبب قطع الإمدادات النفطية للأسواق العالمية، لتبقى بذلك المنافع الإقتصادية المشتركة للقوى الفاعلة في منطقة قزوين جدار الصد لأيّ عملٍ عسكري محتمل ضدّ طهران.

في ختام هذا الفصل نستنتج أنّ خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز، مــاهي إلاّ مؤشــر إستدلالي على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والإنتهاء وأطراف المــرور التــي يعبرهــا الخط، فمن خلالها تتضــح العلاقــة الموجــودة بــين الــدول المنتجــة – أغلبهــا دول ناميــة – والدول المستهلكة – أغلبها دول متقدمة صناعية – وما بينهما نجد دول المرور، فهاتــه الخطــوط لاتنشأ إلاّ بحدوث توافقٍ سياسي بين هاته الأطراف الثلاث ( أطراف البدء والإنتهاء والمرور).
ولايكفي التوافق السياسي وحده لإنشاء هاته الخطوط، فلابدّ من توفّر النفط والغــاز فــي المنطقــة المراد وصلها بخط الأنابيب، كما أنّ تكاليف الإنتاج ووجود أسواق إستهلاكية مهتمة بشراء الــنفط والغاز من هاته المنطقة، إضافةً إلى العامل التقني والأمني والجانــب القــانوني لابــدّ وأن تُؤخــذ في الحسبان عند البدء بأيّ مشروعٍ لنقل النفط والغاز.

ونظراً للموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين ودوله التي تتركــز فيهــا معظــم الثــروة النفطية، أوجدت هاته الجغرافية ضرورة مدّ خطوط الأنابيب لنقل هاتــه الثــروة نحــو الأســواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس بين الدول الداعمة لهاته المشاريع، وبــين تلــك التــي لا تلقى مشاريعها قبولاً.

فمن الإعتماد الكلي لدول المنطقة (خصوصــاً أذربيجــان، كازاخســتان وتركمنســتان) على خطوط النقل السوفيتية، التي لطالما كانت المنفذ الوحيد لتصريف الثروات النفطيــة والغازيــة لهاته الدول نحو الأسواق العالمية، إلى خطوط نقلٍ تعدّت روسيا وحتى إيران الدولتان المتشــاطئتان لبحر قزوين والمطلتان على البحار المفتوحة.

وطُرحت بذلك مجموعة من الخيارات لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين إلــى الأســواق الإستهلاكية، فكان خط باكو– نوفوروسيســك الــذي تتمســك بــه موســكو، فــي مقابلــه كــان خط باكو– تبليسي– جيهان الذي يلقى دعماً أمريكياً، وأيضاً الخط الــذي يمــرّ عبــر الأراضــي الإيرانية وصولاً إلى الخليج العربي، والخط الشرقي الناقل لنفط كازاخســتان عبــر الصــين إلــى شواطئ المحيط الهندي، وخط تركمنستان– أفغانستان – باكستان أهــم الخطــوط التــي طُرحــت كمشاريع في التسعينيات وتجسّد جزءٌ منها بعد أحداث 2001/09/11.

جاءت أحداث 2001/09/11 لتُؤكد على إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة وتفصــيل المسارات ذات الجدوى السياسية، لتصبّ في صالح المشروعات التي تُؤيّــدها الولايــات المتحــدة الأمريكية وهي:

1. خط أنابيب غاز تركمنستان– أفغانستان– باكستان، والتي كانت طالبان تحول دون تنفيذه.
2. خط أنابيب " شاهدينز" بأذربيجان – جورجيا – تركيا – اليونان.
3. خط أنابيب نفط باكو– تبليسي– جيهان.

فكان المشروع الأمريكي هو المجسّد فعلياً وكلّياً على أرض الواقع من خلال خط باكو– تبليسي– جيهان، فعلى الرغم من مزايا المشروع الإيراني المتمثلة في أنّه:

1. أرخص الطرق وأقصرها أمناً.

2. توفُر إيران على إمكانيات كبيرة في مجال القوى البشرية المدربة على العمل في المجال النفطي.

3. توفرها على إمكانات ضخمة في مجال النقل البرّي والبحري إضافةً إلى توفّرها على المصافي البترولية الموجودة أصلاً.

4. تمتّعها بالإستقرار النسبي مقارنةً بالدول الأخرى، فهي لا تحتوي على حركات إنفصالية ولا تُوجد بها حروبٌ أهلية لأنّ ذلك يُؤثّر على خطوط النقل.

إلاّ أنّ الرفض الأمريكي له حال دون تجسيده الكامل على أرض الواقع، ومع ذلك لم تقف إيران مكتوفة الأيدي أمام سياسة التهميش الأمريكية فقد تمكّنت من أن تحقّق مايلي:

- حصولها على تمويل لخطها ( نيكا – راي ) من خلال كونسورتيوم صيني – سويسري مُموّل من بنوك فرنسية.
- توقيعها إتفاقية إقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان، وربّما إلى أوروبا الغربية حال إكتماله، يبدأ من تبريز إلى أنقرة فاليونان.

إنّ التنافس على مسارات نقل نفط منطقة بحر قزوين شكّل تحدّياً كبيراً للسياسة الإيرانية في المنطقة، فقد سمحت بدخول أطراف باحثة عن النفوذ في المنطقة لتقويض السياسة الإيرانية هناك، فشكّل التنافس التركي والأمريكي والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة من أهم تحدّيات المنافسة الإقليمية والدولية لسياستها، في حين تمثّل التحدي الأمني الأكبر في التطويق العسكري لها من خلال القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة، ومن خلال تغلغل الناتو أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك تمكّنت طهران من الإنضواء تحت عباءة التحالف الروسي الصيني، الذي سيبقى يحكم مستقبل سياستها في المنطقة بالرغم من المعارضة الأمريكية لمشروعها النفطي.

# الخاتمة

## الخاتمة

إنّ النظام السياسي الإيراني كغيره من الأنظمة السياسية التي لا يُمكن أن تعيش في فراغٍ، فهو يتحرك في إطار بيئةٍ داخلية وخارجيةٍ تدفع إليه بمتغيّراتٍ تُؤثر في مجملهـا علـى مضـمون عملية صنع القرار.

فالبيئة الداخلية بمتغيّراتها لها تأثيرٌ كبيرٌ على عملية صنع القرار، فالحدود الإيرانية البرّية والبحريّة ونظراً لطولها تُؤثر على عملية صـنع القـرار، مـن خـلال تأثّرهـا بالإضـطرابات التي تعرفها المنطقة المحادية لإيران من الخليج العربي إلى بحر قزوين، وللسياق التاريخي للشيعة والفرس تأثيرٌ في السياسة الخارجية الإيرانية خاصةً وأنّ البعد الفارسي الشيعي طغى لفترةٍ طويلـة على سياسة إيران الخارجية.

ونظراً لتعدّد القوميات والأديان فإنّ التركيبة السكانية الإيرانية يُمكن لها أن تُشـكّل عائقـاً في إتخاذ أيّ قرارٍ، خاصةً وأنّ إمكانية إختراق هذا النسيج المركّب وارد في ظلّ ماتشهده المنطقـة من توترات واضطراباتٍ.

لقد أدركت إيران أهمية العامل الإقتصادي فركّزت في سياستها الخارجيـة علـى البعـد الإقتصادي، مُتجاوزةً بذلك الحسابات الضيّقة التي كانت تقوم على النزعة الدينية وأخـذت تبحـث عن تحقيق المصالح القومية المجرّدة من الإعتبارات الإيديولوجية. ونظراً للشعور الإيراني الـدائم بوجود تهديدٍ خارجي يتربص بها، أعطت أهميةً كبيرةً للجانب العسكري الذي يُمكن له أن يمنحهـا فرصةً للإرتقاء في سلم توزيع القوة.

ولأنّ الدولة والثورة في إيران تُمثلان علاقة تداخلٍ في تشكيل المؤسسات السياسة وآليـة عملها، فهذا جعل النظام السياسي الإيراني يُدار بواسطة مجموعـةٍ مـن المؤسسـات المختلفـة، والتي نصّ الدستور على بعضٍ منها في مقابل عدم النّص على البعض الآخر ، ومـع ذلـك لهـا وزنها في عملية صنع القرار، وهذا كله يعود إلى الأفكار الخمينية التـي لاتـأبى الخـروج مـن مكوّنات النظام السياسي.

وبالنسبة للبيئة الخارجية، أيقنت إيران أهمية تبني سلوكٍ خارجي قائم على تهدئـة البيئـة الإقليمية والدولية، لكي تتمكن من المناورة وتتوجه أكثر نحو تحقيق مصـالحها القوميـة البعيـدة عن الحسابات الضيّقة لإيديولوجيتها.

إنّ هذا التداخل بين المحدّدات الداخلية والخارجية أمرٌ طبيعي نتيجةً للمرونة التي صارت تتّسم بها الحدود على النطاقين الداخلي والخارجي ، فالعولمة التي كونت العـالم وقلّصـت سـيادة الدوّل جعلت من الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط مُحركاً لسياسات الدول. فالنفط صار مُحركـاً أساسياً لسلوكيات الدول على المستوى الخارجي، وجعل من الدول الكبرى تابعةً للدول المصـدرة، وصار بذلك طرفاً لايُمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال تجاوزه في أيّ صراعٍ وتوتر في العالم، وأصـبح

طرفاً في لعبة الصراع والتنافس من أجل الوصول إلى وفرة هاته المادة الخام، وهذا الــذي يُفسّــر السعي المتواصل للقوى الكبرى من أجل بسط نفوذها على أهم المناطق الطاقوية في العالم.
فبالنسبة لإيران وباعتبارها دولةً مُهمةً في سوق النفط العالمي، تستخدم النفط كســلاحٍ توجّــه بــه سياستها الخارجية لتُقاوم العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها بسبب برنامجها النــووي، وتقــوم السياسة الإيرانية على مبدأ مقايضة النفط بالتكنولوجيا العسكرية والسلاح مــع كــلٍ مــن الصــين وروسيا. وعلى الرغم من ثروتها النفطية وأهميتها بالنسبة للسوق الإستهلاكية العالمية، وبإعتبارهــا دولةً مُصدرةً للنفط لامستوردة إلاّ أنّها دخلت في لعبة التنافس والصراع على موارد الطاقــة فــي منطقة بحر قزوين مُستغلةً خاصية المُشاطأة لبحر قزوين وأيضــاً ميــزة موقعهــا الجيوبــوليتيكي في توجيه سياستها الخارجية نحو هاته المنطقة.

إنطلاقاً من ما سبق فإنّه يُمكن الإشارة إلى عددٍ من النتائج التي توصلنا إليها مــن خــلال هاته الدراسة وهي:

**1.** إنّ النفط محدّد هام لفهم سياسة القوى الكبرى إتجاه مُحيطها الخارجي، فهي ترى فيــه ســبيلاً لتأمين مستقبلها الطاقوي، ويظهر هذا بوضوح في توجّهات السياسة الأمريكية، الصينية والروسية، كلٌ حسب منظوره لأهمية هذه المادة الإستراتيجية ، فالولايات المتحدة الأمريكيــة إرتــبط أمنهــا الطاقوي بسعيها الدؤوب للسيطرة على المناطق النفطية في العالم، وتظهر أهميته بالنســبة للصــين في حاجة الإقتصاد الصيني إليه المتنامي بوتيرة سريعة، أمّا روسيا فهي ترى فيــه ســبيلاً لتــأمين مستقبلها والحفاظ على مكانتها في النظام العالمي.

**2.** تحتل إيران موقعاً جغرافياً هاماً، فهي تُطلّ على منطقة الخليج العربي، الذي قال عنــه بعــض الخبراء: " **لوكان العالم دائــرةً ســطحيةً وكــان المــرء يبحــث عــن مركزهــا لكــان هنــاك ( أي الخليج العربي)**"، ففيه تتلاقى المصالح الكونيــة وبــه تســتمر صــحة الإقتصــاد العــالمي وإستقراره، وتقع في قلب المنطقة التي يُطلق عليها "**حافة اليابسة**" حسب " **سبيكمان** "، الذي إعتبر أنّ من يُسيطر عليها يُسيطرعلى أوراسيا، وبالتالي يُسيطر على العالم، وهي (أي حافــة اليابســة) " **قوس الأزمات**" عند " **برجنسكي**" والممثلة في العالم العربــي والإســلامي، كمــا تقتــرب مــن " **نقطة الإرتكازالجغرافي**" وهي شرق أوروبا، والتي أُطلق عليها في 1919 " **قلب اليــابس**" فــي أوراسيا التي كان الإتحاد السوفيتي يُسيطر عليها، فمن يُسيطر على شرق أوروبا يُسيطر على قلب اليابس، ومن يُسيطر على قلب اليابس يُسيطر على جزيرة العالم (آسيا، أوروبــا، إفريقيــا)، ومــن يُسيطر على جزيرة العالم يُسيطر على العالم، فهي تُطلّ على ثــلاث مســطحات مائيــة، الخلــيج العربي في الجنوب الغربي، وبحر العرب والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشــمال بطول ما يقرب من 2500 كلم، ما جعل منها في الموازين الإستراتيجية قوةً بحريةً.

**3.** إنّ الموقع الجيواستراتيجي لإيران هو الذي يوجه سياستها الخارجية نحو منطقة بحر قــزوين، فمن خلاله يُمكن لنا أن نحدّد أهمية نفط المنطقة في رسم السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تظهــر أهميته كمتغيّر جيوسياسي مرتبط بالموقع الجغرافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على إعتبار أنّ

الثروة البترولية الإيرانية ترتكز في المنطقة الجنوبية، ومنه فإنّ سياستها تركّــز علـــى أن تكـــون إيران دولة عبور و هو ما يظهرفي المشروع الإيراني، على عكـس القــوى الكبــرى الأخــرى ( الولايات المتحدة الأمريكية والصين) اللتان تريان فيه مصدراً مُهماً لتحقيق أمنهما الطاقوي.

**4.** ساعد الموقع الحبيس لبحر قزوين في تبني هذا البعد الجيوسياسي في سياسة إيــران الخارجيــة نحو هاته المنطقة ، خاصةً وأنّ القوة البحرية التي تتمتع بها والناتجة عن إمتداد السواحل الإيرانيــة جعلها تُشرف على خطوط إمداد النفط التي يعتمد عليها الإقتصاد العالمي، وهو ما يُمكن أن تفيد به في نقل نفط منطقة بحر قزوين نحو الأسواق العالمية.

**5.** نظراً لتزايد إمكانية إكتشاف إحتياطات مُضافة في منطقة بحر قزوين تفوق الإحتياطات المؤكدة التي وصلت فيه إلى **32 مليار برميل**، في مقابل تراجع إنتاج وإحتياطات مناطق نفطية في العــالم كبحر الشمال وألاسكا، فإنّ هذا فتح باب التنافس على مصرعيه في المنطقة بــين إيــران والقــوى الفاعلة فيها. فظهر بذلك تنافس جيوسياسي حول مسارات أنابيب نقل النفط القزويني، وظهرت مــع هذا التنافس مشاريع لنقل النفط، وتجسدت في مجموعتين:

**الأولى:** تضم كل من روسيا وإيران.

**الثانية:** تضم الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، أذربيجان وجورجيا.

فكلّ مجموعة تُحاول الإستئثار بالمزايا الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية وبرزت بذلك مجموعة من المقترحات والخيارات لنقل نفط وغاز المنطقة إلى الأسواق العالمية، فاستُبعد الخيار الإيرانـــي والروسي وتمّ الإلتفاف حول خط باكو – تبليسي – جيهان وعلى الخط الــذي يــربط تركمنســتان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان بعد القضاء على طالبان فــي الفتــرة التــي أعقبت أحداث 2001/09/11.

**6.** تُعدّ المشروعات الثلاث لكل من روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإيــران أبــرز المشــاريع المتنافسة في منطقة بحر قزوين، فروسيا بطرحها لمشروعها الخاص بنقل النفط من بحــر قــزوين بهدف تصدير أكثر من مليون برميل من ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود، سعت إلى تحقيــق أهداف جيوبوليتيكية متعدّدة، كان من أهمها إعادة السيطرة الروسية علــى المنطقــة التــي تُشــكّل مجالاً حيوّياً لنفوذها.

**7.** طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها باكو – تبليسي – جيهان الذي أنفقت مــن أجلــه 3 مليارات دولار، إعتماداً على تركيا ذات الإمتداد الجغرافي مــع دول المنطقــة ، حيــث ســعت من وراءه إلى تعزيز نفوذ شركاتها النفطية من جهة، وإلى تقويض النفــوذ الروســي والإيرانــي في المنطقة.

**8.** سعت إيران إلى إستثمار ميزة موقعها الجغرافي الممتد مابين بحر قــزوين والخلــيج العربــي، فبناءاً عليه تُعتبر أقصر طريق لنقل النفط في ظلّ تمتعها ببنية متكاملة لخدمــة الصــناعة النفطيــة الإيرانية، خاصةً خطوط الأنابيب والمصافي النفطية التي تمتدّ لتربط الحقول النفطية لإيــران فــي جنوبها وغربها بالمناطق الشّمالية التي تُشكّل مركز الثّقل السكاني في البلاد، وعليه فإنّ المشــروع

الإيراني لن يكلّف مبالغ كثيرة، على إعتبار أنّه يتطلب خطوط أنابيب قصيرة يتمّ ربطها بالأنابيب الرئيسية.

**9.** إذا ماعتمدنا على تقويم جيوسياسي لمشروعات نقل نفط منطقة بحر قزوين، نجد أنّ المشروع الإيراني هو الأفضل من بين المشاريع المطروحة، لأنّه المشروع الوحيد الذي يمرّ عبر دولةٍ واحدة وليس عبر مجموعة من الدول كما هو الحال بالنسبة لخط باكو– تبليسي – جيهان، أو المشروع الروسي الذي يمرّ عبر العديد من المناطق المضطربة (الشيشان)، زيادةً على هذا فإنّ المشروع الإيراني ينتهي عند موانئ الخليج العربي الذي تربطه مباشرة بالبحار المفتوحة، حيث يتمّ نقل النفط عبرها نحو جنوب شرق آسيا التي تُعتبر سوقاً إستهلاكية واعدة.

**10.** ألقت تداعيات أحداث2001/09/11 بضلالها على السياسة الخارجية الإيرانية إزاء منطقة بحر قزوين، ويظهر ذلك من خلال الشّروع في المشروعات التي تلقى تأييداً أمريكياً، فبدأ العمل بخط أنابيب غاز تركمنستان – أفغانستان – باكستان ، وخط أنابيب غاز "شاه دينز" بأذربيجان – جورجيا – تركيا – اليونان، وخط أنابيب بترول باكو–تبليسي–جيهان، حيث يُعتبر هذا الأخير الوحيد الذي بدأ العمل به من بين المشروعات المطروحة ، في مقابل ذلك لم تبق إيران مكتوفة الأيدي واستطاعت أن تحصل على تمويل لإقامة خط أنابيب نيكا – طهران من خلال كونستوريوم صيني – سويسري حصل على التمويل من بنوك فرنسية، كما تمكّنت من توقيع إتفاقية مع كل من تركيا واليونان لإقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان وربّما إلى أوروبا الغربية عند إكتماله، حيث يمتدّ هذا الخط من تبريز– أنقرة– اليونان.

**11.** زادت هاته الأحداث من أعباء التوجه الإيراني نحو منطقة بحر قزوين، فقد ظهر السعي الأمريكي بوضوح نحو تقويض الدور الإيراني في المنطقة ويظهر ذلك من خلال تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، فصارت إيران مطوقة عسكرياً من الجنوب والشمال والشرق، وصار الناتو على مشارف إيران، وازداد التغلغل الإسرائيلي في المنطقة، ماشكّل تحدياً أمنياً للسياسة الإيرانية في منطقة بحر قزوين.

**12.** إنّ الإدراك الصيني– الروسي– الإيراني للأهداف الأمريكية الساعية إلى تطويقهم وتقويض نفوذهم، هو الذي أدى إلى ظهور نوع من التحالف فيما بينهم، وعلى الجانب الآخر يظهر التحالف والتقارب الأمريكي التركي الأذربيجاني إضافةً إلى جورجيا وإسرائيل وهذا الذي يُؤكد وجود منافسة جيوسياسية في منطقة بحر قزوين.

ومنه فإنّ منطقة بحر قزوين تُعدّ مجالاً حيوياً مُهماً بالنسبة لإيران ، لما تحتويه من إحتياطات نفطية، وأيضاً لإرتباطها بالأمن القومي الإيراني في ظلّ التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، والتغلغل الإسرائيلي والأطلسي.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## I. باللّغة العربية

### 1.الكتب:

**1**.أحمد سلطان (سعيد) ، **محنة المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز: الواقع والتاريخ**، ط1، القاهرة (مصر): الدار الثقافية للنشر، 2005.

**2**.أحمد سعيد (إبراهيم ) ، مابين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، ط1، دمشق (سوريا) : الأوائل للنشر والتوزيع،2006.

**3**. إيزدي (بيزن) ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (ت: سعيد الصباغ)، ط1، القاهرة (مصر): الدارالثقافية للنشر، 2000.

**4**. إلياس خضر الحديثي (هاني)، **صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط**، ط1، دمشق ( سوريا): مركز الشرق الأوسط للدراسات،2007.

**5**.إمرسون (سارة) ، "أهمية نفط بحر قزوين للسوق العالمية"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين، الإنعكاسات على الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

**6**. بوحوش (عمار) و الدنيبات (محمد محمود) ، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحث**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

**7**. بن سلطان (عمار) ، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، خرايسية (الجزائر): طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

**8**. البراوي (راشد) ، **حرب البترول في الشرق الأوسط**، ط5، القاهرة (مصر): مكتبة النهضة المصرية، 1962.

**9**. بوختا (ويلفرد) ، **من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية**، (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

**10**. بني صدر (أبو الحسن) ،**النفط والسيطرة**، (ت: فاضل رسول)، ط1، بيروت (لبنان): دار الكلمة للنشر، 1980.

**11**. البسيوني (خالد) ، **التحول العاصف في إيران**، ط1، القاهرة( مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006.

**12**. برجنسكي (زبغينيو) ، رقعة الشطرنج الكبرى: **الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيو ستراتيجية**، (ت: أمل الشرقي)، ط1، عمان(الأردن): الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

**13**. جليلي (محمد رضا) و كيليز(تيري)، **جيوسياسية آسيا الوسطى**، ( ت: علي مقلد)، بيروت(لبنان): منشورات دار الإستقلال والعلوم القانونية، 2002.

**14.** جعفـــر عبـــد الرضـــا(نبيـــل) ، **دراســـات فـــي الإقتصـــاد الإيرانـــي**، ط1، البصرة (العراق): مؤسسة وارث الثقافية، 2008.

**15.** دورتي (جيمس) ، بلستغراف (روبرت) ، **النظريات المتضـــاربة فـــي العلاقـــات الدوليـــة**، (ت: وليد عبد الحي)، بيروت (لبنان): كاظمة للدراسة و النشر والتوزيع، 1985.

**16.** دي مارجري (كريستوف) ، "التوقعات المستقبلية للنفط والغاز في منطقة حـــوض الأطلســـي: توسع إنتاج النفط من غرب وسط إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية"،(في كتاب: **نفط الخليج بعد الحـــرب علـــى العـــراق: إســـتراتيجيات وسياســـات**)، ط1، أبـــوظبي (الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

**17.** دياري (صالح مجيد) ، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط مـــن بحـــر قـــزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية**، ط1، الإمارات العربية المتحـــدة: مركـــز الإمـــارات للدراســـات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

**18.**ديبون (مصطفى) ، **ما هو البترول؟**، ط1، الرغاية (الجزائر): مركب الطباعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

**19.** درويش (فوزي)، **التنافس الدولي على الطاقة فـــي بحـــر قـــزوين**، ط1، طنطـــا(مصـــر): مطابع غباشي، 2005.

**20.** هـــاورد (روجـــر) ، **نفـــط إيـــران ودوره فـــي تحـــدي نفـــوذ الولايـــات المتحـــدة**، (ت: مروان سعد الدين)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2007.

**21.** هاينبرغ (ريتشارد) ، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات فـــي عـــالم مـــا بعـــد البتـــرول**، (ت: مازن جندلي)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2006.

**22.** هاينبرغ (ريتشارد) ، **سراب النفط: انتهت الحفلة ، الـــنفط والحـــرب ومصـــير المجتمعـــات الصناعية** (ت: أنطوان عبد الله)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2005.

**23.** هويل (ديفيد) و نخلة (كارول) ، **مأزق الطاقة والحلول البديلة : الجمع بين معالجـــة قضـــايا الطاقـــة وقضـــايا البيئـــة مـــن أجـــل تفـــادي وقـــوع الكارثـــة**، (ت: أمـــين الأيـــوبي)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

**24.** حـــافظ (حمـــدي) ، **أنابيـــب ونـــاقلات البتـــرول والشـــرق الأوســـط**، القـــاهرة (مصـــر): مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت. ن.

**25.** حبيب (هاني) ،**النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا،مصدر الطاقة والثروة والأزمات : خيار عربي**، ط1، بيروت (لبنان): شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

**26.** حمـــادة ( أمـــل)، **الخبـــرة الإيرانيـــة الإنتقـــال مـــن الثـــورة إلـــى الدولـــة**، ط1، بيروت (لبنان): الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008.

**27.** حـــــرب (محمـــــد) ، **الإســـــلام فـــــي آســـــيا الوســـــطى والبلقـــــان**، ط2، بيروت (لبنان): دار البشائر الإسلامية، 1995.

**28.** حسين (خليل)، **الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، ط1، بيروت(لبنان):دار المنهل اللبناني، 2009.

**29.** حسين (خليل) ، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط1، بيروت (لبنان)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

**30.** يوسف أحمد (أحمد ) و زيارة (محمد ) ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، القاهرة ( مصر): مكتبة الأنجلو مصرية، 1985.

**31.** يوسف عياش (سعود) ، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.

**32.** كامل محمد الخزرجى (تامر) ،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1،عمان(الأردن): دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

**33.** كاتزمان (كينيت) ، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**، (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1996.

**34.** كيمب (جيفري)،" إيران والطاقة في بحر قزوين: إحتمالات التعاون والصراع"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين الإنعكاسات على متطقة الخليج العربي**)، ط1، أبوظبي( الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001.

**35.** كلير (مايكل) ، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، (ت: عدنان حسن)، بيروت (لبنان): دار الكتاب العربي، 2002.

**36.** مارسيل (ڤاليري) و– ق– ميتشل(جون) ، **عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**، (ت: حسان البستاني)، ط1، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم، 2007.

**37.** مدحت إسلام (أحمد)، **الطاقة ومصادرها المختلفة**، ط2، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996.

**38.** موفق زيدان (أحمد) ، **آسيا الوسطى: الهوية الضائعة**، ط1، عمان (الأردن): دار عمار للنشر والتوزيع، 2001.

**39.** محمد العيسوي (فايز) ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، ط1، الإسكندرية (مصر) : دار المعرفة الجامعية، 2008.

**40.** محمود إبراهيم (إيمان) ، **الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين**، ط1، القاهرة (مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006.

**41.** مصباح (عامر)، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، ط1، بودواو (الجزائر) : المكتبة الجزائرية، 2005.

**42.**مصباح (عامر) ، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

**43.** ناني (جوليا) ، "التنافس على احتياطات النفط في بحر قزوين"، ( في كتاب: **مصادر الطاقة في بحر قزوين، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

**44.** نوري النعيمي (أحمد )، **السياسة الخارجية**، عمان (الأردن): دار زهران، 2009.

**45.** سوكولسكي (ريتشارد) ، ستيوارت (جونسون) ولارابي (إف. ستيفن) ، **أمن الخليج العربي تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**، (ت: الطاهر بوساحية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

**46.** سيبيهري (سامان) ، **الجغرافيا السياسية للنفط**، (ت: مركز الدراسات الإشتراكية)، القاهرة (مصر): مركز الدراسات الإشتراكية، 2001.

**47.** السيد الشيخ (لطفي) ، **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**، ط1، القاهرة (مصر): دار الأحمدي للنشر، 2006.

**48.** السّيد حسين (عدنان) ، **نظرية العلاقات الدوّلية**، ط3، بيروت (لبنان): المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2010.

**49.** سيليرييه (بيير) ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، (ت: أحمد عبد الكريم)، ط1، دمشق(سوريا): الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

**50.** سليم (محمد السيد) ، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت ( لبنان ): دار الجيل ، 2001.

**51.** سعد الدّين ( إبراهيم ) وآخرون، **صورة المستقبل العربي**، بيروت ( لبنان ): مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

**52.** سعد حقي (توفيق)، **مبادئ العلاقات الدولية**.ط3، عمّان ( الأردن): دار وائل للنشر، 2006.

**53.** عبد الحي (وليد) ، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، الشراقة (الجزائر): مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، 2010.

**54.** عبد الكريم إبراهيم( قصي )، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)**، ط1، دمشق (سوريا): منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2010.

**55.** عبد المنعم مسعد (نيفين) ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط2، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

**56.** علي سرحان (محمد) ، **أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مثلث الخيارات)**، ط1، دمشق (سوريا): صفحات للدراسات والنشر، 2007.

**57.** عتريسي (طلال)، **الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط1، بيروت (لبنان): دار الساقي، 2006.

**58.** فيربوخن (ريتشارد) ، "العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض المشهد حتى عام 2030" (في كتاب: **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**)، ط1، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2008.

**59.** روســــكاس (لورنـــــت) ، " تنميـــــة نفــــط قـــــزوين نظـــــرة عامـــــة"، (في كتاب: **مصادر الطاقة في بحــر قــزوين: الإنعكاســات علــى منطقــة الخلــيج العربــي)**، ط1، أبو ظبي: (الإمارات العربية المتحدة ): مركز الإمارات للدراسات والبحــوث الإســتراتيجية، 2001.

**60.** الرميحي (محمد) ، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت : المجلــس الــوطني للثقافــة والفنــون والآداب، 1982.

**61.** الرفاعي (حاتم) ، **البترول: ذروة الإنتــاج وتــداعيات الإنحــدار**، ط2، القــاهرة (مصــر): نهضة مصر، 2009.

**62.** رشيد طالبان (أحمد) ، **الإسلام والنفط واللّعبــة الكبــرى الجديــدة فــي آســيا الوســطى**، (ت: نضال بغدادي)، ط1، دمشق (سوريا): دار الراني للدراسات والترجمة والنشر، 2004.

**63.** الشيخ (نورهان) ، **صناعة القــرار فــي روســيا والعلاقــات الروســية – العربيــة**، ط1، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

**64.** الشميري (عبد الولي) ، **الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء**، ط2، الإسكندرية(مصر): مطابع ستاربوس للطباعة والنشر، 1993.

**65.** تانزر (مايكل) ، **التسابق على الموارد: الصراعات المستمرة على المعــادن والمحروقــات**، (ت: حسني زينة)، ط1، بيروت (لبنان): مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.

**66.** تقية (راي) ، **إيران الخفية**، (ت: أيهم الصباغ) ، ط1، الرياض (المملكة العربية الســعودية): العبيكات للنشر، 2010.

**67.** تير تزاكيان (بيتر) ، **ألف برميل في الثانية: نقطة التحول النفطي القادمة والتحــديات التــي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة**، (ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإســتراتيجية)، ط1، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

**68.** خالد المطري (السيد) ، **المسلمون في آسيا الوســطى والقوقــاز، دراســة جغرافيــة**، ط1، الرياض (السعودية): الدار السعودية للنشر والتوزيع، 2001.

**2. المجلات والدوريات:**

**1.** أبو الفضل (محمد)، "الصراع النفطي في آسيا الوسطى"، **السياسة الدولية**، القــاهرة (مصــر): مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 131، جانفي 1998.

**2.** أحمد طه محمد (سفير) ،" إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية"، **السياسة الدوليــة**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 127، يناير 1997.

**3.** أمير أحمدي (هو شانج) ، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قــوى الســوق والسياسة"، **دراسات إستراتيجية**، العدد 4، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

**4.** بدوي إسماعيل (قطب) ، "الأهمية الإقتصادية لنفط وغاز بحر قزوين"، **أخبار النفط والصناعة**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، د.ع، د.ت.ن.

**5.** بوقارة ( حسين )، "الإستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد21، 2004.

**6.** بورليغ (مايكل) ، "متابعة الحضر النفطي قبل المجازفة بخوض الحرب على إيران"، **الجريدة**، (الكويت)، العدد 1622، 2012/05/28.

**7.** جون كامبيل (كولين) و لاهيرير (جون) ، "نهاية النفط الرخيص"، (ت: محمد مختار اللبابيدي)، **مجلة العلوم**، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أكتوبر 1998.

**8.** جعفر عبد الرضا (نبيل) ، "الأهمية النفطية لبحر قزوين"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2012.

**9.** جفال (عمار) ، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، **دراسات إستراتيجية**"، ط1، أبوظني (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 106، 2005.

**10.** داود سليمان (فراقد) ، "العلاقات التركية-الإيرانية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2012.

**11.** دسوقي كسبة (مصطفى) ، "ثروات آسيا الوسطى: قزوين من البترول والغاز"، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر) : مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ع ، د.ت.ن.

**12.** هاني خلّاف (تميم)،" القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي"، **السياسة الدولية**، القاهرة( مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 140، أفريل 2000.

**13.** هنتر (شيرين)،" إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين"، **دراسات عالمية**، ط1، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة ): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001.

**14.**وولت (ستيفن) ،**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، (ت : عادل زقاع وزيدان زياني)، د . ع . م، د. ت. ن.

**15.** زهران (جمال علي) ، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي (رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)**، د. ع. م، د. ت. ن.

**16.** زلوم (عبد الحي) ، "البترول وإقتصاد المقامرة والمشروع الإمبراطوري الأمريكي"، **مقالات إستراتيجية**، بغداد (العراق): مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، فيفري 2012.

**17.**حزب البعث العربي الإشتراكي، " بلقنة القوقاز". **سلسلة أحداث جارية 1**، ديسمبر2008.

**18.** حنفي علي (خالد) ، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

**19.** الحسين (عبد الله) ، "أزمة النفط الحالية"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

**20.** حسين باكير (علي) ، "العلاقات الخليجية-الصينية الإستراتيجية تحت المجهر"، **مجلة آراء حول الخليج**، جدة (السعودية): مركز الخليج للأبحاث، العدد 80، ماي 2011.

**21.** ياسين (عبير) ، "سياسة خطوط الأنابيب والإستقرار في بحر قزوين"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 151، جانفي 2003.

**22.** يونس العبيدي (محمد عبد الرحمن) ، "إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية: دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 15، العدد 4، 2008 .

**23.** يوسف سهر محمد (عبد الله) ، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، **السياسة الدولية**،القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية السنة 35، العدد 138، أكتوبر 1999.

**24.** كوردزمان (أنتوني) ، "القدرات العسكرية الإيرانية"، **دراسات عالمية**،أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة ): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العددالسادس، د.ت، ن.

**25.** مانكوف (جفري) ، "أمن الطاقة الأوراسية"، **دراسات عالمية**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

**26.** مجتهد زاده (بيروز) ،"النظام القانوني لبحر قزوين: صورة للجغرافيا السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109، 2003.

**27.** مزيان خزار الخزار (فهد) ، "العلاقات الإيرانية الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 9، د.ت.ن.

**28.** محمد أحمد(صافينار) ،"ثروات بحر قزوين تنافس دولي في وسط آسيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 159، جانفي 2005.

**29.** محمد كشك (أشرف) ،"أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

**30.** محمد سلامة(معتز)، "الجيش والحرس الثوري"، **السياسة الدولية**،القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد 127، يناير 1997.

**31.** مصطفى الخياط (محمد) ، "الطاقات البديلة" تحديات وآمال"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

**32.** سويلم (حسام)، " القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

**33.** سعد عبد العليم (محمد) ، "أصل البترول"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، السنة 39، العدد 451، أفريل 2007.

**34.** السعداوي (عاطف)، "آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد إستقلالي شيشاني"، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر): مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ع، د. ت. ن.

**35.** سرور (عبد الناصر) ،"الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياتها على دول المنطقة 1991–2007"، **مجلة جامعة الأزهر– سلسلة العلوم الإنسانية** –، المجلد 11، العدد الأول،2009.

**36.** عباس ناجي (محمد)، "من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران"، **قضايا: محاولة لبلورة تطورات جارية**، القاهرة (مصر): المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،العدد 25، السنة الثالثة، يناير 2004.

**37.** عبد النواب (ميرفت) ، "لطمة إيرانية لدبلوماسية النفط الأمريكية"، **مختارات إيرانية**، القاهرة( مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 22، 2002.

**38.** عبد الرحمان (الحسيني)،" نفط أنغولا"، **بانوراما الصحافة**،2010/02/23.

**39.** عرفات (إبراهيم) ، "توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى"، **أمتي في العالم**، القاهرة (مصر): مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ع، د. ت. ن.

**40.** فؤاد عبد الله (ثناء) ، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية"، **السياسيةالدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،السنة35، العدد 135، يناير 1999.

**41.** رضا جليلي (محمد) ، "أنابيب النفط وخطوات نقله"، (ت: علي جوني)، **شؤون الأوسط**، 2003.

**42.** شبانة (أيمن) ، "القوى الكبرى والصراعات في إفريقيا"، **جريدة عمان**، فيفري 2008.

**43.** التنير (سمير) ، "نهاية عصر النفط"، **السفير اللبنانية**، 2008/07/22.

**44.** الضعيان (ضيف الله) ، "العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر"، **العالم الإسلامي**، السعودية، د. د. ن، د.ع، د.ت.ن .

**45.** غي (روبرت) ، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران"، **الفكر السياسي**، دمشق (سوريا): إتحاد الكتاب العرب، د.ع، د. ت.ن.

**46.** ــــــــــــ، للحصول على مواطئ قدم في آسيا الجائعة: إيران تتبارى في لعبة تصدير نفط بحر قزوين، "**الوسط البحرينية**"، العدد 348، 20 أوت 2003.

**47.** ــــــــــــ، "الصين تؤسس لمرحلة حرب باردة جديدة"، **المختار: مجلة المجلس السياسي**، الجزائر، العدد الأول، أفريل 2005.

**48.** ــــــــــــــــ، "إيران أفضل مسار لمد أنابيب الغاز والنفط من بحر قزوين"، **جريدة الوفاق الإيرانية**، العدد 4342، 2012/12/15.

**49.** ــــــــــــــــ،"الناتو والتغلغل التدريجي في بحر آسيا الوسطى والقوقاز، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 17، 2001.

**3.الرسائل الجامعية:**

**1.** لراري (علي) ، "الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2004.

**2.** عباسي (عادل) ، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2007.

**3.** تراكة (جمال) ، "التنافس الدولي الإقليمي والعالمي في قزوين"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات دولية**، جامعة الجزائر، 2009.

**4.المؤتمرات، الملتقيات والندوات:**

**أ.المؤتمرات:**

**1.** بن علي ميراز (عبد الحسين) ، "صناعات التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران...الترابط والأفق"، "**مؤتمر الشرق الأوسط الدولي الخامس للتكرير والبتروكيماويات (بتروتك)**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للنفط والغاز إدارة الأبحاث الإقتصادية، نوفمبر 2006.

**2.** جاسم العواد (ناصر) ، "نظرة تحليلية للأهمية الإقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، **مؤتمر البترول والطاقة: هموم عالم وإهتمامات أمة**، مصر، جامعة المنصورة 3/2 أفريل 2008.

**3.**اللّجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، "ترشيد إستهلاك الطاقة في قطاع الصناعة"، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهنسبورغ 26 أوت/ 4 سبتمبر، 2002.

**4.** علقمة (مليكة) وكتاف (شافية)،" مداخلة بعنوان: الإستراتيجية البديلة لإستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة" ، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير، سطيف، 8/7 أفريل 2008.

**ب.الملتقيات:**

**1.** ديب (عبد الحفيظ) ، "ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره"،**الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، الجزائر: مطبعة دار هومة، 2004.

**ج.الندوات:**

**1.** اللّباد (مصطفى) ، "إيران والنظام الدولي: سيناريوهات المستقبل"، **ندوة إيران والنظام الدولي،** جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 27 أفريل 2006.

**2.** العتوم (نبيل) ، "إيران والوضع الداخلي"، **ندوة إيران خمسة وعشرون عاماً على الثورة: التحديات الداخلية والخارجية،** مركز القدس للدراسات السياسية، 16 مارس 2004.

**5.التقارير والنشرات:**

**أ.التقارير:**

**1.** أبو طالب (حسن)، " أمن الخليج 2000–2001"، **التقرير الإستراتيجي الخليجي،** الشارقة( الإمارات العربية المتحدة): دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2001.

**2.** أبو شعير (فرح الزمان) ، "إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ"، **تقرير صادرعن مركز الجزيرة للدراسات،** الدوحة (قطر): مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/31.

**3.** شحرور (عزت) ، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، **تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات،** الدوحة (قطر): مركز الجزيرة للدراسات، 2012/07/11.

**ب.النشرات:**

**1.** الهيئة الوطنية الأرمينية – الشرق الأوسط –، "مفاوضات إسرائيلية – أذربيجانية حول صفقة نفط"، **النشرة**، العدد 5، جويلية 2006.

**2.** مجموعة سامبا المالية، **النشرة الإقتصادية**، المملكة العربية السعودية، جوان 2011.

**3. نشرة صادرة عن وزارة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،** "فرص الإستثمار والتصدير إلى أذربيجان"، 2007.

**6.المواقع الإلكترونية:**

**1.** أبو العلا (أنور) ،"الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام"، **جريدة الرياض الاقتصادي** (السعودية)، العدد 15867، 2011/12/03، على الرابط الإلكتروني: http://www.alsiyadh.com

**2.** إبراهيم علاونة (كمال) ، **أهمية النفط في الوطن العربي والعالم،** ت. ن: جوان 2009 ت، ت: 2012/05/25. على الرابط الإلكتروني: http://israjnet.blogspot.com

**3.** أنباء موسكو، **عدد سكان روسيا،** على الرابط الإلكتروني: http://www.anbamoscow.com

**4.** بن فيصل الحجي (أنس) ، "المملكة الثانية في العالم في الإنتاج والسادسة في الإستهلاك"، **الإقتصادية الإلكترونية (السعودية)**، العدد 6091، 15 جوان 2010، على الرابط الإلكتروني:http://www.alqt.com

**5.** جمهورية إيران الإسلامية( الإقتصاد)، ت،ت 2012/3/23، على الرابط الإلكتروني: http:// www.moqatel.com

**6.** الجراح (حيدر) ، العلاقات التركية الإيرانية، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 2012/09/18، على الرابط الإلكتروني: http://www.annabaa.org

**7.** داود عباس (يحي) ، "تاريخ البترول في إيران"، **مختارات إيرانية**، العدد 81 ، أفريل 2007، على موقع البينة الإلكتروني: http://www.albainah.net

**8.** درويش (فوزي) ، "التنافس الإستراتيجي الأمريكي- الإيراني: تأثير الصين وروسيا"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ماي 2012، على الرابط الإلكتروني: http.//www.digital.ahram.org.eg

**9.** الحاج جاسم (باسل) ، **إيران-تركمنستان أكثر من مجرد جيران**، ت، ن: 2012/03/14، على الرابط الإلكتروني: http://www.anbamoscow.com

**10.** الحاج جاسم (باسل) ، **كازاخستان وأوزباكستان متفوقتان عسكريا في منطقة آسيا الوسطى**، ت، ن: 2012/03/20، على الرابط الإلكتروني: www.anbamoscow.com

**11.** حجي (أنس) ، **خريطة احتياطات النفط وإنتاجه**، ت، ن: 2012/12/12، على الرابط الإلكتروني: http://www.alphabeta.argaam.com

**12.** حسين (خليل) ، **العلاقات الإيرانية الصينية: رائحة النفط وطعم التكنولوجيا**، موقع الدكتور خليل حسين للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ت، ن: 2008/02/16، على الرابط الإلكتروني: http://www.drkhalilhussein.blogspot.com

**13.** الطالقاني (علي) ، **الإقتصاد الايراني في مهب الريح**، ت.ن: 21/9/ 2007،ت. ت: 2012/3/23،على الرابط الإلكتروني: http://www.annabaa.org

**14.** طربوش (آمين) ، إيران (جغرافية)، **الموسوعة العربية**، ت، ت: 2012/03/26، على الرابط الإلكتروني: http:// www.arab-emcy.com

**15.** كاظم الزبيدي (حسن لطيف) ،**الأزمة الآسيوية بوصفها إحدى إشكالات النظام الدولي الجديد**،ت، ت: 2011/03/28، على الرابطالالكتروني :.http://www.hasnlz.com

**16.** كاظم جبّار الشيباني (عدنان) و عبد الحسين الظالمي (حميدة) ، **محاضرة في الجغرافيا السياسية بعنوان : الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران**، الكويت: جامعة القادسية، ت.ن: 2010/03/04، ت.ت: 2012/03/23، على الرابط الإلكتروني:http://www.tlt.net

**17.** ليلاز (سعيد)، **حصة أكثر من عنوان (قناة الآن)**،" إعتماد إقتصاد إيران على النفط"، 2009/2/13، على الرابط الإلكتروني: http://www.akhbar.alaan.tv

**18.** م ، ن، "إيران رابع دولة منتجة للنفط وثاني دولة مصدرة له"، **مجلة الإعمار والإقتصاد**، السنة 19، العدد 273، 2012/3/28، على الرابط الإلكتروني: http://www.imarwaitktissad.com

**19.** مزاحم (هيثم) ، **القواعد العسكرية الأمريكية وتطويق إيران**، ت، ن: 2012/09/25، على الرابط الإلكتروني: http://www.albadee.net

**20.** محمد أحمد (صافينار) ، "ثروات بحر قزوين: تنافس دولي في وسط آسيا"، **السياسة الدولية**، يناير 2005، على الرابط الإلكتروني:.http://www.digital.ahram.org

**21.** محمدوفا (ن. م) ، "روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة"، **مجلة شرق ناما**، على الرابط الإلكتروني: http://www.spo.sy

**22.** محمود إبراهيم (إيمان) ، "يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين"، **الحوار المتمدن**، العدد 1327، 2005/9/24، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org

**23.** مساعد (كمال) ، "القدرات النووية الإيرانية والمخاوف الأمريكية والإسرائيلية"، **مجلة الجيش**، العدد 202،أفريل 2002، على الرابط الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb

**24.** ن، ش، صندوق النقد الدولي: "آفاق الإقتصاد الإيراني إيجابية والنمو بلغ3.2% في 2011"، **مجلة الإعمار والإقتصاد**، السنة التاسعة عشر، العدد 273، فيفري 2012، على الرابط الإلكتروني: http://www.imarwaiktissad.com

**25.** نامدار زنكفة (بيجين) ، "دور النفط في تنمية وتعزيز الأمن القومي"، (ت: علي العبد الله)، **صحيفة إطلاعات إيرانية**، ت.ت: 2012/05/29، على الرابط الإلكتروني: http://www.alintiqad.com

**26.** **النفط في ليبيا** (تقرير خاص بالجزيرة)، على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazera.net

**27.** عابد (سعود) ، **الفرق بين الإستراتيجية والجيو ستراتيجية** ، ت.ت 2011/6/27، على الرابط الإلكتروني:http://www.alriyadh.com

**28.** عبد الحي ( وليد )، "**الدراسات المستقبلية: النشأة، التطور والأهمية**"، على الرابطالإلكتروني: .http://www.atasamoh.net

**29.** عبد العزيز المهنا(إبراهيم) ، **صورة البترول في الإعلام العالمي:الأزمات تلعب دوراً في رسمها**، ت. ت 2012/6/2 على الرابط الإلكتروني: http://www.qafilah.com

**30.** عوض (محمد) ، **أعرف عالمك الإسلامي (جمهورية تركمنستان)**، ت.ن 2009/03/20، على الرابط الالكتروني: http://www.albahah.net

**31.** عوض عثمان (السيد) ، "إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 17، 2002، على الرابط الإلكتروني: http://www.acpss.ahram.org.eg

**32.** عوض عثمان (السيد) ، "النفط قاطرة العلاقات الإيرانية – الصينية"، **مختارات إيرانية**، العدد 58، ماي 2005، على الرابط الإلكتروني: http://www.albainah.net

**33.** عوض عثمان (السيد) ، "النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية–الصينية"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 58، ماي 2005، على الرابط الإلكتروني:http://www.acpss.ahram.org.eg

**34.** عز العرب(محمد)، "العلاقات الإيرانية–التركية: الدوافع والمنافع"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 51، 2004، على الرابط الإلكتروني: http : //www.albainah.net

**35.** علو (أحمد) ، "بحر قزوين"، **مجلة الجيش**، العدد 300، جوان 2010، على الرابط الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb

**36.** عمار (دينا) ، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين: مسارات متنافسة"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2010، على الرابط الإلكتروني: http://www.digital.ahram.org.eg.

**37.** صالح مجيد (دياري) ، **الغاز مقابل الذهب**، ت. ن 2012/12/21، على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabonline.org

**38.** الرشيدي (حسن) ، **الثروات الطبيعية لإيران... قوة أم ضعف**، ت.ن 2007/07/13، ت. ت 2012/03/23 على الرابط الإلكتروني: .http: // www.albainah.net

**39.** الرشيدي (حسن) ، **الديموغرافية الإيرانية وأثرها على البيئة السياسية**، ت. ن 2007/07/10، ت. ت 2012/03/23، على الرابط الإلكتروني: http//: www.albainah.net.

**40.** رضا الشوك (محمد) و علي الدليمي (حيدر) ، "أهمية النفط في الحياة الإقتصادية لدول العالم"، **الحوار المتمدن**، العدد 3225، 2010/12/24، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org

**41.** الشيخ (نورهان) ، "التعاون الإستراتيجي الروسي – الإيراني: الأبعاد والتداعيات"، **السياسة الدولية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2010، على الرابط الإلكتروني: http://www.digital.ahram.org.eg

**42.** شعبان مبروك (شريف) ، "إيران والحصار الأمريكي في آسيا الوسطى: في ضوء تدشين مشروع خط أنابيب نفط (باكو–تبليسي–جيهان)"، **مختارات إيرانية**، القاهرة (مصر): مركز الأهرامللدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 62، 2005، ص4، على الرابط الإلكتروني: http://www.albainah.net

**43.** تركي حمادي الفهداوي (عراك) ، "التقويم الجيوبوليتيكي لتجارة النفط العربي"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان2009، على الرابط الإلكتروني: http://www.arab-oil.naturalgas.com

44. **القدرات الصاروخية الإيرانية**، ت. ت2012/5/4، موقع خاص بـالمجلس العراقـي للسـلم والتضامن على الرابط الإلكترونيhttp://www.marafea.org

45. قنـاة روسـيا اليـوم، **معلومـات عامـة عـن روسـيا**، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.arabic.rt.com

46. **التوزيـع الإثنـي لسـكان إيـران**، ت.ت 2012/3/26، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.marefa.org

47. **تقريـر منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة أوت 2005**، " الملامـح الرئيسـية لمصـايد الأسـماك القطريـة، ت.ت 2012/3/31، على الرابط الإلكتروني:http://www.fao.org

48. **ترسـانة إيـران الصـاروخية**، ت. ن2009/9/29، ت.ت2012/05/04، على الرابط الإلكتروني:http://www.bbc.w.uk

49. ذبيحي (علـي) ، "إنجـازات وزارة الطاقـة الإيرانيـة فـي عصـر الثـورة الإسـلامية"، **حصة إيران في دائـرة الضـوء**، تقـديم أسـماء باسـتي، تـا. إيـذاع المقابلـة 2012/2/11، "قناة الكوثر الفضائية"، تا. البـث 2012/2/11 علـى السـاعة 00H:07، ت. ت 2012/3/31، على الرابط الإلكتروني: http://www.alkawthar.tv.ir

50. ــــــــــــــ ، **المد الإيراني داخـل آسـيا الوسـطى**، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.islammemo.ce

51. ــــــــــــــ ، **المقاربة السورية لمنطقة بحر قزوين: "إستراتيجية البحـار الأربعـة"**، ت. ن 2010/09/04، على الرابط الإلكتروني: http://www.syasi.com

52. ــــــــــــــ ،" أنغـولا تسـتعين بثروتهـا النفطيـة لتحسـين صـورتها عالميـاً"، **الإقتصادية الإلكترونية** (السـعودية)، العـدد 5592، 2009/02/1، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.alqt.com

53. ــــــــــــــ، " فنـزويلا تخطـط لزيـادة إنتاجهـا النفطـي"، **الإقتصادية الإلكترونية** (السعودية)، العـدد 5366، 2008/06/20، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.alqt.com

54. ــــــــــــــ، "إيران إكتشافات جديدة للـنفط فـي بحـر قـزوين"، **القـدس العربـي**، ت. ن 2012/8/1، على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk

55. ــــــــــــــ ، **أذربيجان تركز على الغاز مع وصـول إنتـاج الـنفط إلـى الـذروة**، ت. ن 2011/7/9، على الرابط الإلكتروني: http://www.alitihad.ae

56. ــــــــــــــ ،**التبادل التجاري بين إيران وأذربيجـان يفـوق النصـف مليـار دولار**، ت. ن 2012/7/5، على الرابط الإلكتروني: http://www.alalam.ir

57. ـــــــــــــــــــــــ ،" الجزائر تخطط لرفع إنتاجها من البترول 11% عام 2016"، **الإقتصادية الإلكترونية** (السعودية)، العدد 6805، 2012/5/29، على الرابط الإلكتروني: http://www.alqt.com

58. ـــــــــــــــــــــــ ، "إكتشاف أحد أكبر حقول النفط الخفيف بالعالم في إيران"، **الشبكة المعلوماتية الإيرانية العربية**، 2012/4/8، على الرابط الإلكتروني: http://www.iranarab.net

**59.** http://www.arabic-military.com.
**60.** http://www.rayaam.infonews.
**61.** http://www.adiga.org.
**62.** http://www.moqatel.com.
**63.** http://www.rohama.org.
**64.** http://islamicnews.net.
**65.** http://www.arabency.com.
**66.** http://www.kha-wa-ter.maktoobblog.com.
**67.** http://www.eshtrakyoon.blogspot.com.
**68.** http://www.dnaarab.com.
**69.** http://www.burnews.com.
**70.** http://www.bbc.co.uk.
**71.** http://www.majalla.com.
**72.** http://www.marefa.org.
**73.** http://www.ktuf.org.

**II. باللّغة الأجنبية**

**1.الكتب:**

**أ.باللّغة الفرنسية:**

**1.** Blom (Amélie) et Charillon (Frédéric), **Théories et Concept des Relation Internationales,** Paris( France) : Hachette Livre ,2001.

**2**. Mal'Gin, A, « Le région Caspienne: les problems internationaux, politiques et énergétiques », **(le flanc méridional de la CEI. Asie Central-Caspienne Caucase: les opportunités et les défis de la Russie)**, Moscou (Russie), logos, 2003.

ب.باللّغة الإنجليزية:

**1.** Akiner (Shirin) « Caspianintersections:contextual introduction », in ShirinAkinered: **(Caspianpolitics, energy and security)**, London: RoutledgeCurzon, 2004.

**2.** Dekanic (Igor) and Others, A Centry of Oil, Zagreb Naklada Zadro Publisher, 2005.

**3.** Ebel (Robert), **Geopolitics of Energy Into the 21st Century**, gadsymposium, August 2002.

**4.** Grammayeh (Ali), « Legal history of the Caspian », Shirin Akiner ed: **(the Caspian: politics, energy and security)**, London: Routledge Curzon, 2004.

**5.** Parvizi Amineh (Mehdi) and Nouweling (Henk), « Caspian energy : oil and gas resoures and the global market », Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005.

**6.** Peimani (Hooman),« Growing Tension and the Threat of War in the Southern Caspian Sea : The Unsettled Devision Dispute and Regional Rivalry», Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005.

**7.** Rakel (Eva), « Paradigms of Iranian Policy in Central Eurasia and Beyond»,», Mehdi Parvizi Amineh and Henk Nouweling eds: **(Central Eurasia in global politics: conflit, security and development)**, second edition, vol 92, Boston: Brill Leiden, 2005.

**8.** Secretariat off the organization for security and cooperation in Europe, OSCE hand book, Third Edition, July 2002.

**9.** Tang (James), **Energy Security and Chines Foreign policy in the Hu Jintao era**, the Brooking institution, Washington Dc, October 2006.

**2.الدوريات والمجلات:**

**أ.باللّغة الفرنسية:**

**1.** Locatelli, (C), « Pétrole russe et investisseurs étrangers. Des intérêts de vergents », **le courrier des pays de l'est**, N°1045, septembre-octobre 2004.

**ب. باللّغة الإنجليزية:**

**1.** Rasoul Mousani (Seyyed), « the future of the CaspianseaafterTehranSummit », **Iranianjornal of international affairs**, vol XXI, N°1-2: 27-42, winter – spring 2008-2009.

**2.** Ross (Robert. S), «The Geography of the Peace: East Asia in the TwentyFirst Century», **International Security**, vol 23, n°4, spring 1999.

**3. التقارير:**

**أ. باللّغة الفرنسية:**

**1.**.Ministère de l'Energie et des Mines, **Annuaire de l'énergie et des mines**, 2005.

**ب.باللّغة الإنجليزية:**

**1.** BP AMOCO, **Statistical Review of world Energy 2000**, June, 2000.

**2.**International energy agence, **World Energy Out Look 2005 : middl East and Africa insight,** Paris, Octobre 2005.

**3.** OPEC, **annual Statistical Bulletin**, 2009.

**3. الموسوعة:**

- **باللّغة الإنجليزية:**

**1.** S.Zonn (Igor) and others, **The Caspian Sea Encyclopedia**, Berlin:Springer Verlag Heidelberg, 2010.

**4.المواقع الإلكترونية:**

**أ.باللّغة الفرنسية:**

1. **Situation économique du Kazakhstan**, sur le sit : www.diplomatie.gouv.fr.

**ب.باللّغة الإنجليزية:**

**1.** A. Khan (Simbal), **« Iran's Relations with Central Asia»**, Strategic analysis.PDF.

**2.** Djuraev (Ulugbek), **Iran started a clandestine war in the caucasus and central Asia,** the link-mail: www.axisglob.com.

**3. Economy-overview (Iran's economy)**, the link-mail: http://www.cia.gov.

**4.** Farrar – wellman (Ariel), Frasco (Robert), **Kazakhstan – Iran Foreign Relations**, p.h: 19/06/2010, the link-mail: http://www.irantracker.org.

**5.** Farrar – Wellman (Ariel), Frasco (Robert), **Turkumenistan – Iran foreign Relations**, p.h: 08/07/2010, the link-mail: http://www.irantracker.org.

**6.** Garys. S. Windell, Petroleum Engineering, **Dallas, World Oil and Natural Gas Statistics and Graphs**(http://gswindell.com/stats.htm).

**7.** Martirosyan (Tigran), **Iran in the Caucasus: Keeping Balance in volatility**, the link-mail: http://www.cancasus.dk.

**8.** Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, **Tukey-Iran Economic and trade Relations**, the link-mail: www.mfa.gov.tu.

**9.** Roy (Olivier), **the Iranian Foreign Politic toward central Asia,** the link-mail: www.eurasianat.org.

**10.** Simonor (Parel), **Tehrans Central Asian and Caucasus Directions**, the link-mail: www.axisglob.com.

**11.** The free encyclopédia, **Energy ressources in Iran**, h,n : 29/03/2012, lien : the link-mail: http:// www.wikipedia.org.

**12.** U.S Energy Information administration (www.eia.gov).

**13. US Says Kasakh Oil find would support Baku/Ceyhan Pepeline"** Alexander's Gas and Oil connections, vol 5, issue 10, lune 9, 2000, the link-mail:www.ga.sandoil.com.

**14. _________, ways for expansion of Iran – Azerbaijan business surveyed,** p.h: 28/11/2012; the link-mail: www.irna.ir.

**15.** http://www.wrow.cia.gov.

**16.** http://www.cia.gov.

**17.** http://www.eia.doe.gov.

**18.** http://www.mfa.gov.eg.

**19.** http://www.iran-daily.com.

# الفهرس

# الفهرس

## 1.فهرس الخرائط:



## 2.فهرس الأشكال:

3.فهرس الجداول:

4.فهرس المحتويات:

الفهرس